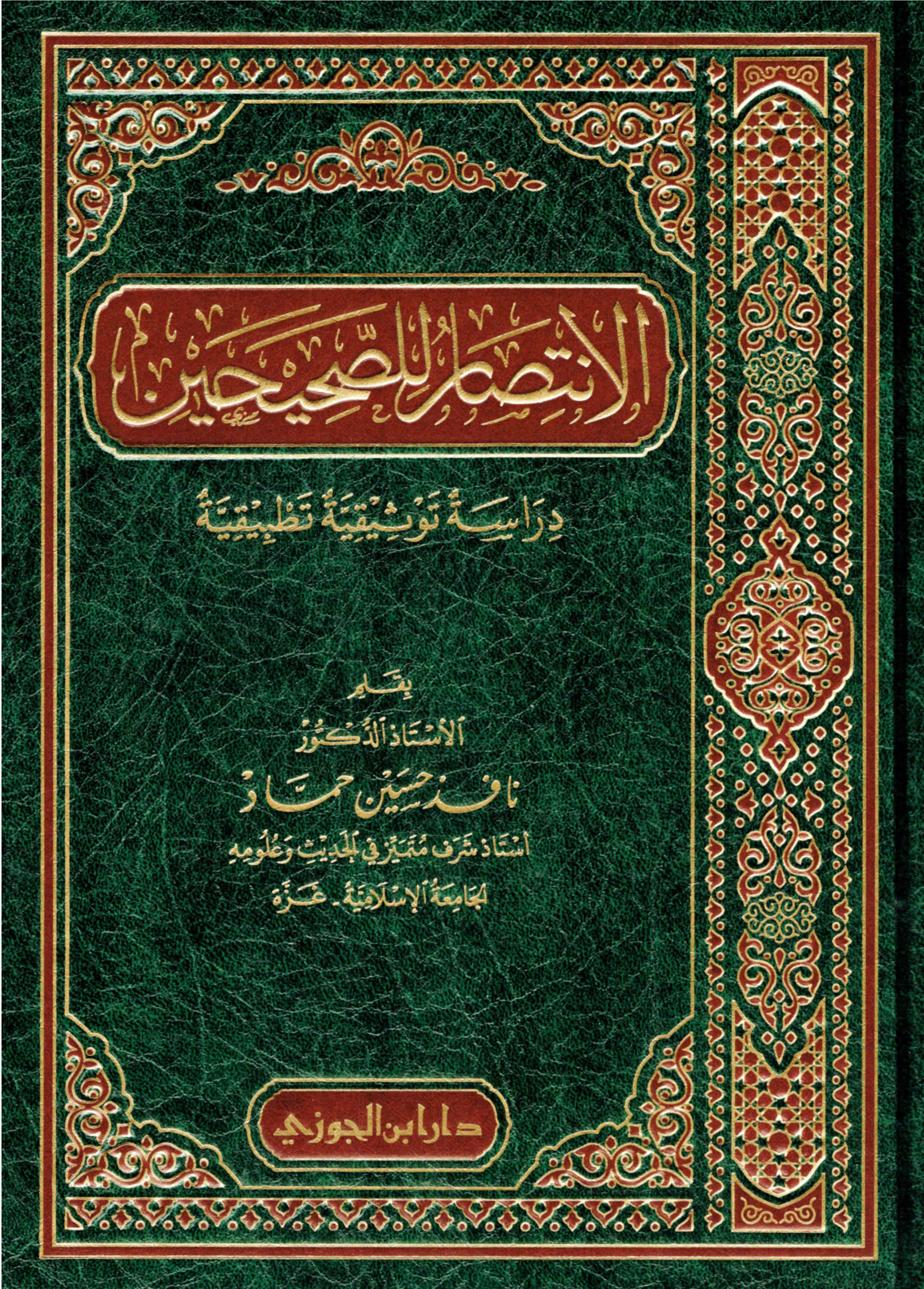
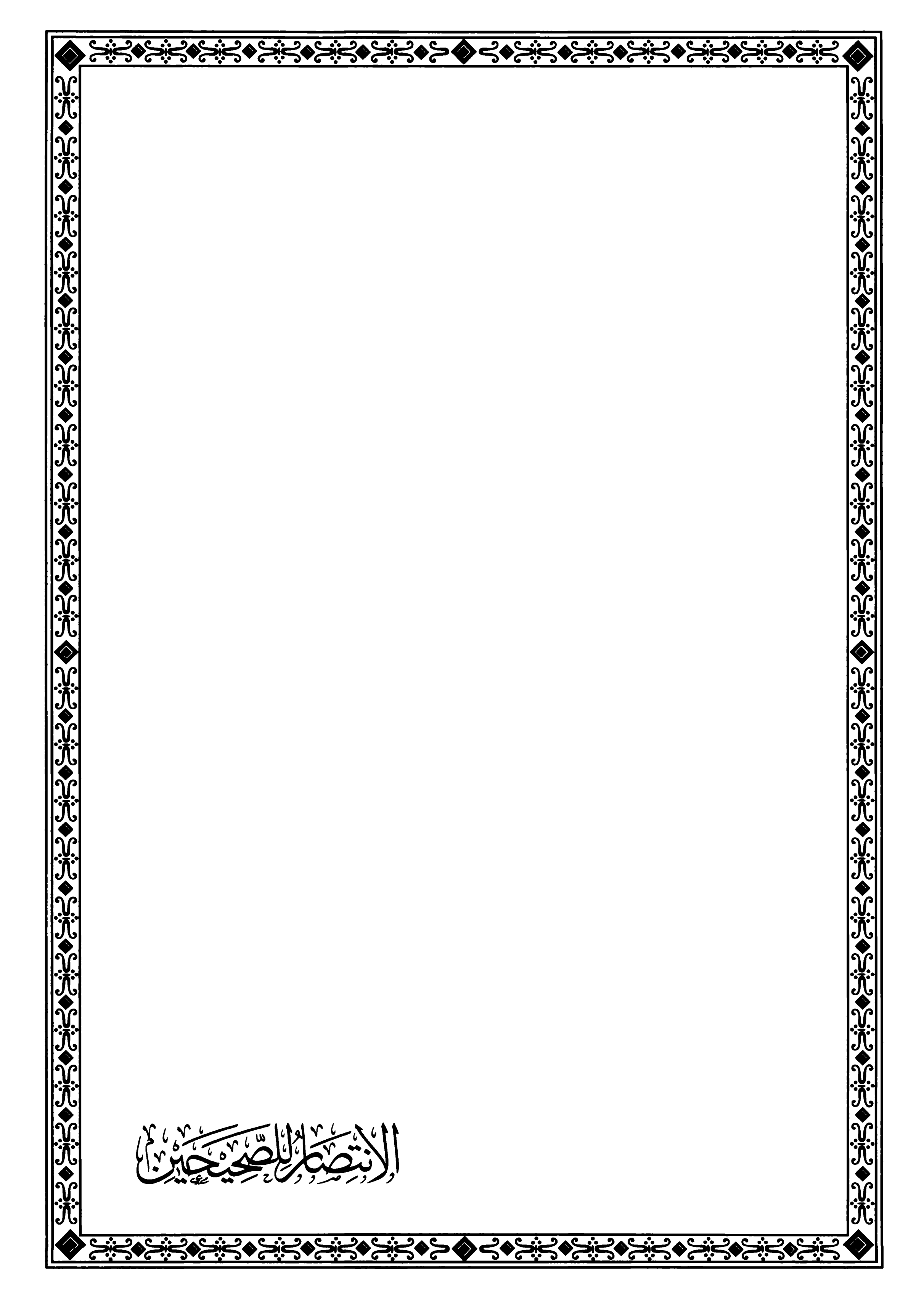
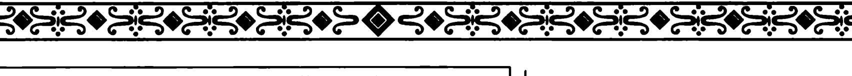

الانتصار للصحيحين
دراسة توثيقية تطبيقية
بقلم
الأستاذ الدكتور
نافذ حسين حماد
أستاذ شرف مميز في الحديث وعلومه
الجامعة الإسلامية - غزة
دار ابن الجوزي


الانتصار للصحيحين



ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
حماد، نافذ حسين
الانتصار للصحيحين./ نافذ حسين حماد.- الدمام، ١٤٤١هـ
٧٦٠ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ ـ ٨٦ ـ ٨٢٧٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ الحديث الصحيح ٢ ـ الحديث ـ شرح أ. العنوان
ديوي ٢٣٥ ١٤٤١/٣٩٩٣



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - طريق الملك فهد
ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣
ص ب. واصل: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣
الرقم الإضافي : ٨٤٠٦
فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩
جوّال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

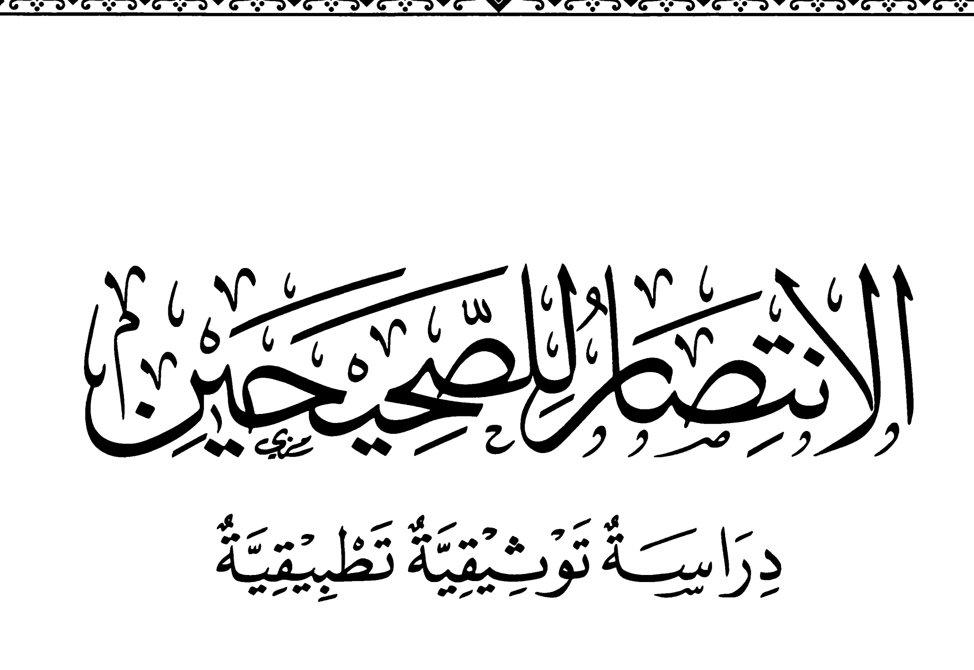
مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
aljawzi.net

الطَّبعَة الأُولَى
١٤٤١هـ

الباركود الدولي: 9786038274866





بقلم

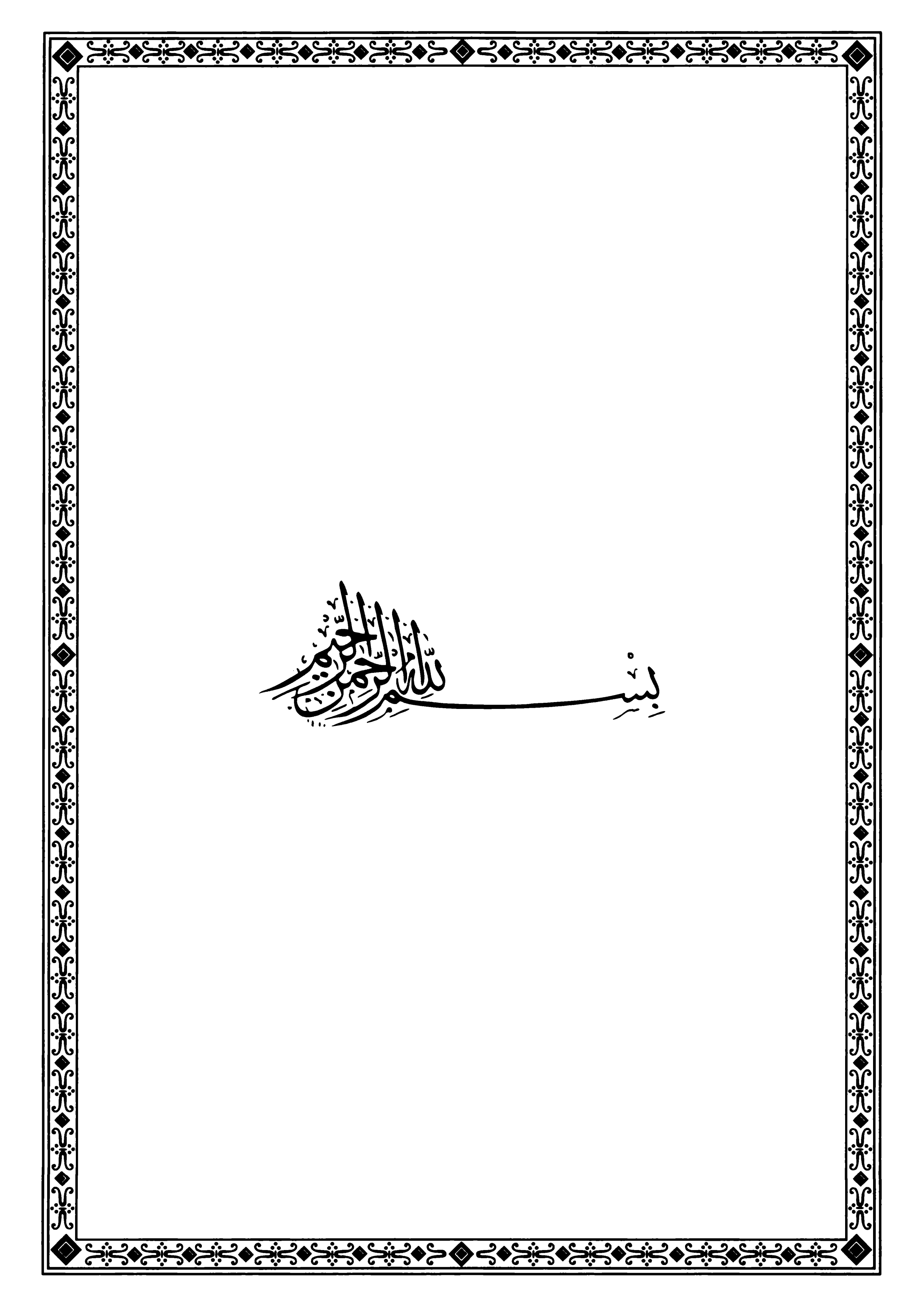
الأستاذ الدكتور

نافذ حسين حماد

أستاذ شرف متميز في الحديث وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمةٌ

الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ، وبعد:

فَمِنَ المَعلومِ أنَّ صَحيحي البخاري ومسلم قد حَظِيا بِمكانةٍ سَاميةٍ عند جَمهرةِ العُلماءِ على مَرّ القُرونِ وإلى زَماننا، فَهُما أصحُّ مُصنَّفَيْنِ في الحديثِ، المُقَدَّمان على كُتُبِ السُّنَّةِ قاطبة، وأوَّلُ ما صُنّف في «الصحيحِ» المُجَرّد، واحتويا على أرقى شُروطِ الصِّحةِ، فليسَ لهما نَظيرٌ في المُصنَّفاتِ الحديثية، وقد تَلقتهُما الأمةُ بالقَبولِ؛ لِمَا لَهما مِنْ أهميةٍ كُبرى في إخراجِ الحديثِ الصحيحِ.

فالشَّيخانِ وَضَعا قُيودًا وضَوابطَ بمثابةِ مَعايير تَتحكمُ في تَخريجِ الحديثِ عندَهما أو عَدمِ تَخريجه، وكانت هذه المَعاييرُ غَايةً في الدِّقةِ بحيثُ تُؤدي إلى الاطمئنانِ بأنَّ كلَّ حَديثٍ يَرِدُ في كِتابيهما هو حَديثٌ صَحيحٌ دُونَ أدنى شَكٍّ في ذلك.

وقد أثنى عُلماءُ الحديثِ على الإمامينِ وصَحيحيهما، واتَّفقت كَلمتُهم على أنّ «الصَّحيحين» هما أصحُّ الكُتبِ بعد كتاب الله تعالى.

فالإمامُ البخاري، أميرُ المؤمنينَ في الحديث[١]، جبلُ الحفظ، وإمامُ الدُّنيا في فقه الحديث[٢].

---

(١) قاله العراقي في طرح التثريب (١/ ١٠٠)، والسيوطي في تدريب الراوي، في النوع السابع والعشرين (٢/ ٦٨٩).

(٢) قاله ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٤٠٤ ترجمة ٥٧٢٧).

إنّه الإمامُ الفَذ، وصاحبُ القِدْح المعلّى في الكشف عن علل الحديث، ومعرفة أسماء الرواة وطبقاتهم ورواياتهم وأحوالهم، عُرِف بقوة حفظه، وسَيَلان ذِهْنه، وسَعة علمه، ورَجَاحة عَقْله، فكانَ نادرةَ الزمان، وأعجوبة الدنيا، شهدَ له بذلك الأئمةُ من شيوخِه وأقرانِه وتلاميذه ومَن جاء بعدهم.

قالَ فيه الترمذي تِلميذُه وخِرِّيجُه: «لَمْ أرَ أحدًا بالعِراق ولا بِخُرَاسان في معنى العِللِ والتَّاريخِ ومَعرفةِ الأسانيد أعلمَ من محمد بن إسماعيل»[١].

وقالَ محمد بن إسحاق بن خُزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديم السماءِ أعلمَ بحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ وأحفظَ له من محمد بن إسماعيل»[٢].

وقال الحاكم: «هو إمامُ أهلِ الحديث بلا خلاف بين أهل النَّقل»[٣].

وقالَ الحازمي: «أما البخاري، فكانَ وحيدَ دهرِهِ، وقريعَ عصرِه، إتقانًا وانتقادًا وبَحثًا وسبرًا، وبَعد إحاطةِ العِلم بمكانتِه من هذا الشأن لا سبيلَ إلى الاعتراضِ عليه في هذا الباب»[٤].

وقال ابنُ كثير: «إمامُ أهلِ الحديث في زمانِه، والمُقتدَى به في أوانِه، والمقدّم على سائرِ أضرابِه وأقرانه»[٥].

لقد كان رحمه الله تعالى إمامًا في الحديثِ وعلومِه ورجاله وفقهه، إنّه من المُقَدَّمين علمًا في صناعةِ الحديث روايةً ودراية ونقدًا، المُتقدِّمين زمنًا الذين هم أهلُ اصطلاحِ ذلك العِلم، المؤصلينَ له، حيث اشتملت مؤلفاتُه في علمِ رجال الحديثِ على كثيرٍ من المصطلحات النَّقدية.

---

(١) العلل الصغير، آخر سنن الترمذي (٥/ ٧٣٨).

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٤٠)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ٢٢٠).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٧١)، وفي تغليق التعليق، لابن حجر (٥/ ٤١٣): بلا خلاف أعرفه بين أئمة النقل، إلا من حاسد.

(٤) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩).

(٥) البداية والنهاية (١٤/ ٥٣٧).

وكذا الإمامُ مُسْلمٌ، فهو أحدُ أئمةِ الدنيا[١]، من حُفَّاظِ الحديث[٢]، وأعلامِ المُحَدِّثين[٣]، يُبدأ ذِكرُه ويُعاد في علمِ الحديثِ وغيره من العلوم، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء[٤].

لقد كانَ رحمه الله تعالى مُقَدَّمًا على كثيرٍ من أقرانِه في العِلل والأسانيد، ومعرفة صحيح الحديث من السَّقيم، ويَكفيه ما قَاله رَفيقُه في رِحلته، الحافظ أبو الفَضل أحمد بن سَلَمة النيسابوري: «رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يُقَدِّمان مُسلم بنَ الحَجَّاج في معرفة الصحيح على مشايخِ عَصرهما»[٥].

بل أجمعوا على جَلالته وإمامته وعُلو مرتبته[٦]، إمامًا مُبَرِّزًا، ومُصَنِّفًا مميزًا[٧]، وإنَّه جَديرٌ أنْ يُلَقَّبَ أمير المؤمنين في الحديث[٨].

وأمَّا صَحيحيهما، فقد بَيَّنَا رحمهما الله تعالى أنَّهما التزما إخراجَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ في كتابيهما.

فالإمامُ البخاري، يقول: «ما أدخلتُ في كتابِي الجامعِ إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاحِ لحالِ الطولِ»[٩].

---

(١) ينظر: الأنساب، للسمعاني (١٠/ ١٥٥)، والتمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل، لابن باطيش (١/ ٣٧٧).
(٢) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٥/ ١٢١).
(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خَلِّكان (٥/ ١٩٤).
(٤) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح (ص٦١).
(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٣/ ١٠١)، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٣٣٨)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٩١)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٧/ ٥٠٦)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/ ٥٨٩)، والبداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ٣٣).
(٦) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٩٠).
(٧) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٥٨/ ٨٥).
(٨) كما قال ابن المُلَقِّن في مقدمة كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢/ ٥٠)، وكذا قال الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي في منظومته «هديّة المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث» (ص٢٨):
وكـاد مـسْـلـمٌ بـهـذا الـلـقـب يدعَى كما لبعضِهم وما اجتُبي
(٩) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٢٢)، وشروط الأئمة الخمسة، للحازمي =

ووجدناه لا يَروي عن كلِّ أحَدٍ؛ بل يَشترط تمييز الرَّاوي لصحيح حديثِه من سقيمِه، وإلا فهو عنده ضعيف، وقد صَرّح بذلك مرَّات.

فضَعَّفَ سُويدَ بنَ سعيد لقَبوله التَّلقين[١]. وضعّف زَمْعة بن صالح، وقال: ذاهب الحديث، لا يَدري صحيحَ حديثِه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكلّ من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه[٢].

ويَسأله الترمذي عن حديثٍ لأيوب بن عُتْبة، فضعّفه جدًّا، وقال: كان أيوب لا يَعرف صحيحَ حديثِه من سقيمه، فلا أُحَدِّث عنه[٣].

ويؤكد هذا النَّهج لديه حين قال في أبي مَعْشَر نَجِيح مولى بني هاشم: ضعيف، لا أروي عنه شيئًا، ولا أكتب حديثَه، وكلُّ رجلٍ لا أَعرفُ صحيحَ حديثِه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه[٤].

وأمَّا الإمامُ مسلمٌ، فيقول: «صنَّفتُ هذا المسندَ الصَّحيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعةٍ»[٥].

ويقول أيضًا: «ليسَ كلُّ حديثٍ صحيح أودعتُه هذا الكتاب، وإنَّما أخرجتُ ما أجمعوا عليه»[٦].

فبيَّنَ ابنُ الصلاح أنّه أرادَ ـ واللهُ أعلم ـ أنّه لم يَضعْ في كتابِه إلا

= (ص٤٩)، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٨٥)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٧).

(١) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٤)، وينظر: العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٧٩).

(٢) العلل الكبير (٢/ ٩٦٧)، وينظر عبارته في تضعيف زَمْعَة وعدم روايته عنه في: العلل الكبير أيضًا (١/ ٤٣١)

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٩٧٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٦).

(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٥/ ١٢١)، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٣٣٨)، ومقدمة شرح صحيح مسلم، للنووي (ص١٥)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خَلِّكان (٥/ ١٩٤)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/ ٥٨٩)، والبداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ٣٣).

(٦) شروط الأئمة الستة، لابن طاهر المقدسي (ص١٤)، وهذه العبارة موجودة في صحيح مسلم (ص١٧٤ برقم ٦٣/ ٤٠٤) كتاب الصلاة، باب التشهد.

الأحاديث التي وجدَ عندَه فيها شَرائط الصحيح المُجْمع عليه، وإن لم يظهرْ اجتماعها في بعضِها عندَ بعضهم[١].

ويرى البُلْقيني أنَّه أرادَ بقوله: (ما أجمعوا عليه) أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخُراساني»[٢].

وقد عَرضَ مسلمٌ كتابَه على أئمةِ الجرح والتعديل، والخبراءِ في العلل والأسانيد، ومعرفةِ الصحيح من السقيم، فما اطَّلعُوا فيه على عِلّةٍ أخرجَه من «صحيحه».

قالَ مَكي بنُ عبدان: «سمعتُ مسلمَ بن الحجَّاج، يقولُ: عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعة الرازي، فَكُلُّ ما أشارَ أنّ له عِلَّةً تركتُه، وكُلُّ ما قال: إنّه صحيحٌ وليست له عِلَّة فهو هذا الذي أخرجتُه»[٣].

ومن ثناء أهلِ العلمِ على «الصَّحيحين»، التي تُؤكد على أنّ أحاديثَهما في أعلى دَرجاتِ الصِّحةِ، وهي كثيرة ومعروفة:

قالَ ابنُ الصلاح: «إنَّ ما انفرد به البخاري أو مسلم مُنْدرجٌ في قَبيل ما يُقْطع بصحتِهِ لتلقي الأُمَّةُ كُلَّ واحدٍ من كتابيهِما بالقَبولِ على الوجه الذي فَصّلنا من حالِهما فيما سَبق، سوى أحرفٍ يَسيرةٍ تَكلّم عليها بَعضُ أهلِ النَّقد من الحفَّاظ كالدَّارقطني وغيره، وهي معروفةٌ عندَ أهلِ هذا الشَّأن. والله أعلم»[٤].

ولم يَكن ابنُ الصلاح هو أوَّلَ من قالَ بذلك؛ بل سبقَه عددٌ من الأئمةِ، وفي ذلك يقولُ الحَافظُ العراقي: «إنَّ ما ادَّعاه (أي: ابن الصلاح) من أنّ ما أخرجَه الشَّيخان مَقطوعًا بِصحّته، قد سبقَه إليه الحافظُ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف (٥٧٤هـ)

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص٨٥).
(٢) محاسن الاصطلاح (المطبوع مع علوم الحديث) (ص١٩).
(٣) ينظر: مقدمة شرح صحيح مسلم، للنووي (ص١٥، ٢٦)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٥٦٣)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٣٤٧).
(٤) معرفة أنواع علم الحديث (ص٩٧).

فقالا: إنّه مقطوع به»[١].

وقال النووي: «وأجمعت الأمة على صِحّة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[٢].

وقال ابن تيمية: «إنَّ الذي اتَّفق عليه أهل العلم أنَّه ليس بعد القرآن كتابٌ أصح من كتابِ البخاري ومسلم»[٣].

وقالَ البدرُ العيني: «اتفقَ علماءُ الشَّرقِ والغربِ على أنّه ليسَ بعدَ كتابِ اللهِ تعالى أصحّ من صحيحي البخاري ومسلم»[٤].

وقال الشوكاني: أجمعَ أهلُ هذا الشَّأن أنَّ أَحاديثَ «الصَّحيحينِ» أو أَحدِهمَا كلهَا من المَعْلُوم صِدْقُه، المُتَلقَّى بِالقبُولِ، المُجمع على ثُبُوته، وعند هذِه الإجماعات تنْدَفع كل شُبْهَة، وَيَزُول كل تشكيك.

وَقد دَفَع أكابِرُ الأَئِمَّة من تَعرّض للْكَلَام على شيءٍ مِمَّا فيهمَا، وردُّوه أبلغَ رد، وبيَّنوا صِحَّته أكمل بَيَان... إلى أنْ قال: وصار رُواته أكبر من أَنْ يُتَكَلَّم فيهم بِكَلَام، أَو يتناولهم طَعْن طَاعن، أَو توهين مُوهِن[٥].

وقال الدهلوي: «أما الصحيحان، فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين»[٦].

ومع ذلك فقد انتُقِدَ على الشَّيخين رحمَهما اللهُ تعالى إخراجهما عن بعضٍ من تُكُلِّمَ فيهم، غيرَ أنّ العلماءَ وضّحُوا أنَّهما مالا إلى جانبِ الحِيْطَةِ والحذرِ في قبولِ الأحاديثِ أو ردِّها، وأنّ روايتَهما عن بعضٍ من نُسِبَ إلى

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٤١)، وينظر لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع: تهذيب الكمال، للمزي (٢٤/ ٤٣٠ ـ ٤٦٨)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٣٩١ ـ ٤٧١).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٢١).

(٤) عمدة القاري (١/ ٥).

(٥) قطر الولي على حديث الولي (ص٩٧).

(٦) حجة الله البالغة (١/ ٢٣٢).

نوعٍ من الضعفِ لا تضرُّ؛ لأنَّهما لا يُورِدَان في كتابيهما إلا الأحاديثَ الصَّحيحةَ.

قالَ الإمامُ النووي: «قد استدركَ جماعةٌ على البخاري ومسلم أحاديثَ أخلّا بشرطِهما فيها، ونزلت عن درجةِ ما التزماه... وقد أُجيبَ عن كلٍّ ذلك أو أكثره»[١].

وقد صَوّبَ الحافظُ ابنُ حجر هذه العبارة، فقالَ: «هو الصَّوابُ»[٢].

وقالَ أيضًا: «إنّ الذينَ انفردَ بهم البخاري ممن تُكُلِّمَ فيه أكثرُهم من شيوخِه الذين لقيَهم وعرفَ أحوالَهم واطَّلعَ على أحاديثِهم، فميّزَ جيّدَها من رديِّها»[٣].

وقالَ كذلك: «يَنبغي لكلِّ مُنْصفٍ أنْ يُعْلَمَ أنّ تَخريجَ صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مُقْتضيًا لعدالتِه عندَه وصِحّة ضَبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباقِ جمهورِ الأئمة على تَسميةِ الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يَحْصل لغيرِ من خُرِّجَ عنه في «الصحيح»، فهو بمثابةِ إطباقِ الجمهور على تَعديلِ من ذُكر فيهما، هذا إذا خرّجَ له في الأصول.

فأما إنْ خرّجَ له في المتابعاتِ والشَّواهد والتَّعاليق، فهذا يتفاوتُ درجات من أخرجَ له منهم في الضبطِ وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذٍ إذا وجدنَا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديلِ هذا الإمام، فلا يقبلُ إلا مبين السَّبب مفسرًا لقادحٍ يقدحُ في عَدالةِ هذا الرَّاوي وفي ضَبطِه مطلقًا أو في ضبطِه لخبرٍ بعينه؛ لأنَّ الأسبابَ الحاملةَ للأئمةِ على الجرحِ متفاوتةٌ، منها ما يقدحُ ومنها ما لا يقدحُ»[٤].

وقالَ الحافظُ ابنُ رجب: «وأمَّا مسلم فلا يُخرجُ إلا حديثَ الثقةِ الضابطِ ومن في حفظِه بعض شيءٍ وتُكُلِّم فيه لحفظِه، لكنّه يتحرى في التخريجِ عنه،

---

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم (ص٧٢). (٢) هدي الساري (ص٣٤٦).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٢٨٨).
(٤) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٨٤).

ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال: إنّه ممَّا وَهِمَ فيه»[١].

أقول: وبعدما اطَّلعتُ على أقوالِ العلماء في تتبُّعهم لتلكَ الأحرف اليسيرة التي تتبعوها في الصحيحين، وتَعقبوهما في روايتهما عن بعض من نُسبَ إلى نَوعِ ضَعْفٍ من الرواة، رَغبت في معرفةِ المُسوّغات التي جَعَلت الشيخين يرويان لأولئك، فخَلُصت إلى عُمق عِلمهما، وعبقريتهما في الصَّنعة الحديثية، من حيث ترتيب صحيحيهما، واختيارهما لرواتهما ورواياتهما، إلى غير ذلك مما هو معروف لدى المشتغلين بعلم الحديث.

وفي كتابي هذا أمثّل لِبعضِ من تُكُلّم فيهم، مع الكَشْفِ عن الأسباب التي جعلت الشيخين يرويان لهم. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فبَعدَ أنْ حقَّقتُ بالمشاركةِ كتابَ تُحفةِ التَّحصيلِ في ذِكْرِ رُواةِ المراسيل، للحافظ وليِّ الدِّين، أبي زُرعة، أحمدَ بنِ عبدِ الرحيم العراقي[٢]، والذي يُعدُّ أوسعَ الكتبِ وأشملَها في جَمْعِ أقوالِ النُّقَّادِ في نَفْي سَماعِ بعضِ الرُّواةِ من بعض، مع الإشارةِ إلى بعضِ رواياتهم المرسلة، حيث جَمَعَ بين كِتابَي المَراسيل لابنِ أبي حاتم، وجامع التَّحصيل للعلائي، واستدركَ عليهما وأضافَ كثيرًا من الرُّواةِ المُرسلين، مستفيدًا من كتابِ تهذيبِ الكمالِ للمزي، وغيرِه من المصنَّفاتِ، ثم جاءَ ناسخُ الكتاب، تلميذُ المُصنِّف، المُحدِّث شهاب الدين، أحمدُ بنُ أبي بكرٍ البُوصيري، فأضافَ على حواشي الكتاب عددًا من الرُّواة فاتَ ابنَ العراقي ذكرُهم، وضَعناهم ضِمنَ هامشِ الكتاب.

أقول: بعد أنْ حقَّقنَا الكتاب، لفتَ انتباهي أنّ نَفْيَ النُّقَّادِ سماعَ الرُّواةِ من بعضِهم شملَ أسانيدَ في صحيحي البخاري ومسلم!!

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٦١٣)، وهناك كتابات معاصرة أسهبت في بيان مكانة الصحيحين أو أحدهما، منها: كتاب «مكانة الصحيحين»، للدكتور خليل إبراهيم مُلّا خاطر، وكتاب «الإمام البخاري وصحيحه»، للشيخ عبد الغني عبد الخالق.

(٢) مع الأستاذين، الدكتور رفعت فوزي، والدكتور علي عبد الباسط، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة، في العام ١٤٢٠هـ.

وكانَ الدَّارَقُطْنيُّ قبلُ في كتابٍ أسماه «التتبُّع» انتقدَ الشيخين بروايتِهما أحاديثَ في صحيحيهما رآها مُرْسلةً.

وبَعدَ القراءةِ في هذا الموضوعِ، تبيَّنَ لي أنّ هناكَ رُواةً آخرين لم يَرِد ذِكرُهم في المُصنَّفَيْن السابقَيْن، وتَشْملهم الدراسة.

وإنّ المُتتبِّعَ لأقوالِ النُّقَّاد رحمهم الله تعالى في نَفيهم سماعَ الرُّواةِ مِنْ بَعضِهم، وحُكْمِهم على أسانيدَ بعدمِ لقاءِ رُواتها لِبَعضِهم بعباراتٍ فيها جَزْمٌ أحيانًا، مِمّا يَدلُّ على انقطاعٍ في السَّندِ أو إرسالٍ، يَستطيعُ التَّفهُّمَ وجودَ أسانيد هؤلاء الرُّواةِ في كتبِ السُّننِ والمَسانيد والمَعاجم والمَصنفات، وغيرها من كُتُبِ الحَديثِ التي لم تَلْتَزم الاقتصارَ على إخراجِ الأسانيد المُتَّصِلة.

إلا أنّ وُجودَ مِثْل هذا النَّوعِ من الأسانيدِ في صَحيحي الإمَامين البُخَاري ومُسْلم، وهما ما هما من الصَّدارةِ بين المُصنَّفاتِ التي جَمَعت حديثَ رسول الله ﷺ، أثارَ اهتمامي تَتبُّع هذه المسألة، عدم الوقوفِ على دراسةٍ توثيقية تطبيقية تَجمعُ جميعَ جوانبها، لا سيما مع وجود عددٍ لا يستهانُ به من الرُّواةِ تَشْملُهم الدِّراسة.

كلُّ ما سبق دفعَني كتابةَ هذا الكتابِ المُشْتَمل على أربعة فصول في اثني عشر مبحثًا؛ ثَلاثةِ مَباحثَ في مسألةِ ثُبوت السَّماع ونَفْيه بين التلميذِ والشيخ، ومبحثين في راويين ثِقَتين ضُعِّفا في أُناسٍ مخصوصين، وستة مباحث في رواة مُضَعَّفين، ومبحث أخير في الموصوفين بالجهالة، جاءت على النحو الآتي:

* **الفصل الأول**، بعنوان: **الاتصال والانقطاع في «الصحيحين»**.

ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: نَفْيُ النُّقَّادِ سَماعَ الرُّواةِ من الشُّيوخ، دِراسةٌ تَطبيقيةٌ على «صَحِيح البُخاريِّ».

المبحث الثاني: تَلاميذُ عائشةَ المُختلفُ في سَماعِهم مِنْها، دِرَاسةٌ تَطبيقيةٌ على «الصَّحِيحَيْن».

المبحث الثالث: شُيوخُ قَتَادةَ المُتَكَلَّم في سَمَاعِهِ مِنْهُم، دِرَاسةٌ تَطبيقيةٌ على «الصَّحِيحَيْن».

* **الفصل الثاني**، بعنوان: **رواة مضعفون أو موصوفون بالجهالة في «الصحيحين»**:

ويشتمل على أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: أثرُ اختلاطِ سعيدِ بن أبي عَروبةِ على مَروياتِه في الكُتُب السِّتة.

المبحث الثاني: شيوخُ مَعْمرِ بنِ راشدٍ وتلاميذُه المُضَعَّف فيهم، دِرَاسةٌ تَطبيقيةٌ على «الصَّحيحينِ».

المبحث الثالث: سُوَيْدُ بنُ سعيدٍ في ميزانِ النُّقَّاد ودراسةُ مرويَّاتِهِ في «صحيحِ مسلم».

المبحث الرابع: الموصوفونَ بالجهالةِ مِنْ غَير الصَّحابةِ في رجالِ صحيح الإمام البخاري دراسةٌ توثيقيةٌ.

* **الفصل الثالث**، بعنوان: **رواة متهمون بالوضع في «الصحيحين»**.

ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: رأبُ الصَّدْعِ لأحاديث المُتَّهمينَ بالوضع ممَّن انفردَ بهم البخاريُّ عن مسلم.

المبحث الثاني: رواةٌ في «الصَّحيحينِ» اتَّهمهم ابنُ حِبَّان بالوَضْعِ ونحوِه، دراسةٌ توثيقيةٌ.

المبحث الثالث: إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْس في ميزان النُّقَّاد وموقفُ الشَّيخين منه في «صحيحيهِما».

* **الفصل الرابع**، بعنوان: **مدلول مصطلحات خاصة في رجال «الصحيحين»**.

ويشتمل على مبحثين، هما:

المبحث الأول: مدلولُ مصطلح «لا يُحْتجُّ به» عندَ أبي حاتم دراسةٌ تطبيقيةٌ على الرُّواةِ المتفقِ على إخراجِ حديثهم في «الصَّحيحينِ».

المبحث الثاني: مَدلولُ مصطلح «عنده عجائب» عندَ الأئمةِ النُّقَّاد، دراسةٌ نَظريةٌ تطبيقية.

والآن إلى الدراسة...

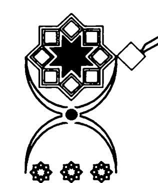
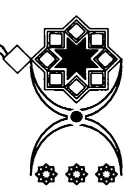
الفصل الأول

الاتصال والانقطاع في «الصحيحين»

المبحث الأول: نَفْيُ النُّقَّادِ سَماعَ الرُّواةِ من الشُّيوخ، دِراسةٌ تَطبيقيةٌ على «صَحِيح البُخاريِّ».

المبحث الثاني: تَلاميذُ عائشةَ المُختلفُ في سَماعِهم مِنْها، دِرَاسةٌ تَطبيقيةٌ على «الصَّحِيحَيْن».

المبحث الثالث: شُيوخُ قَتَادةَ المُتَكَلَّم في سَمَاعِهِ مِنْهُم، دِرَاسةٌ تَطبيقيةٌ على «الصَّحِيحَيْن».

المبحث الأول

نَفْيُ النُّقَّادِ سَماعَ الرُّواةِ من الشُّيوخ دراسةٌ تطبيقيةٌ على «صحيح البخاري»

نَفَى نُقَّادٌ سماعَ الرُّواةِ من بَعضِهم في أسانيدَ أخرجَها الإمامُ البُخَاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه»، مع عِلْمِهم أحيانًا بروايتِه لها، أو تَصريح الرَّاوي بالسَّماعِ ممَّن فوقه، وكلُّ ذلك في الصحيحِ.

ومن المعلومِ لدى المشتغلينَ بالحديثِ وعلومِه أنَّ البخاريَّ أسسَ كتابَه على شدّةِ الاحتياطِ، وبَناهُ على المبالغةِ في التَّحري؛ بل إنَّ شرطَه الذي نَسَبه إليه القاضي عِياض[1]، مُشِيرًا إلى المَعنِيِّ بالنَّقدِ في كلام الإمامِ مُسْلمٍ في مُقدَّمته[2]، وتَبَنّاه ابنُ الصلاح[3]، ثم تتابعَ عليه العُلماءُ بعد ذلك[4]؛ هو التَّأكدُ من السماعِ أو ثُبوتُ اللقاءِ، وعدمُ الاكتفاءِ بإمكانيةِ اللقاءِ أو مجرَّد المعاصرة، يَدفعُ البَاحثَ في الحديثِ وعلومه إلى الكشفِ عن:

١ ـ مَدى دِقَّةِ أقوالِ هؤلاء النُّقَّاد في حُكمِهم على الرُّواةِ بعدمِ السَّماع من شيوخِهم.

---

(١) مقدمة إكمال المُعْلِم بفوائدِ مسلم (ص٣٠٧).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (ص٣٢) حيث عقد الإمام مسلم لهذه المسألة فصلاً خاصًا.

(٣) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص١٣١).

(٤) ينظر: السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لابن رُشَيد الفِهري (ص٥٤)، واختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص٥٢)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٨٩)، ومحاسن الاصطلاح، للبُلْقيني (ص٢٢٤)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص٧٥)، وتتمات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (الثالثة)، آخر موقظة الذهبي (ص١٣٧)، والنصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، للألباني (ص١٩).

٢ ـ مُسوِّغات الإمام البخاري، وهو المحدِّثُ النَّاقدُ، في وضعِ هذه الأسانيدِ المُنْتَقدة في «صحيحِه».

٣ ـ قُوَّة تأثير هذه المسألة على ذلكَ الشرطِ المنسوب إلى البُخَاري، ومدى اعتبار النُّقَّادِ وجود هذا الشَّرط في الصحيحِ، وفيهم بعضُ أعرفِ النَّاس بهذا الصَّحيح(١).

والعَجَبُ أنَّك تجدُهم أحيانًا ينفونَ السَّماعَ، ويقولونَ: وإنْ رَوى له البخاري في الصحيحِ؛ بل تَجِدَ الرَّاوي مصرِّحًا بالسَّماعِ، ومع ذلك يُنْكرُ بَعضُ النُّقَّادِ هذا التَّصريح، ويَعدّه مُنْقطعًا.

فهل أخرجَ البخاري أحاديثَ تحقَّقَ فيها عَدمُ اللقاءِ، وأحاديثَ لم يُعْلَم فيها لقاء؟!

ويُقوّي هذا الاهتمام ما قرَّره ابنُ حجر في مَعْرِضِ جَوابِه على الإمامِ مُسْلم من أنَّ مَجيءَ حديثٍ واحدٍ فقط في «الصَّحيحِ» لم يَتحققْ فيه ذلك الشَّرطَ لكانَ ناقصًا لنسبتِه إلى البخاري، حيث قال: «وإنَّما كانَ يَتمُّ له النَّقضُ والإلزام لو رأى في «صَحيح البخاري» حديثًا مُعْنعنًا لم يَثْبتْ لُقِيّ راويه لشيخِه فيه؛ فكانَ ذلك واردًا عليه»(٢).

وبَعد جَمْعِ الأسانيد التي تَشملُها الدِّراسة حسب ظنِّي، اجتهدتُ في عَرضِها تحتَ سبعةِ مطالب على النَّحو الآتي:

المطلب الأول: أسانيد نَفَى نُقّادٌ فيها سماعَ الرَّاوي ممَّن فوقَه، مُصرّح فيها بالسماع.

المطلب الثاني: أسانيد دلَّتْ على الرِّوايةِ للتلميذِ عن الشَّيخِ عن طريقِ المكاتبة.

المطلب الثالث: أسانيد انفردَ النَّاقدُ فيها بِنَفي السَّماع أو شَكَّ أو اختلفَ قوله.

---

(١) كالإسماعيلي والدارقطني وأبي مسعود الدمشقي.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٥٩٨).

المطلب الرابع: أسانيد دلَّتْ على اكتفاءِ البخاري بالمعاصرةِ، مع وجود قرائن قوية.

المطلب الخامس: أسانيد فيها مرسلُ صحابي أو مختلفٌ في صحبتِهِ أو رؤيتِهِ، أو من لم تثبتْ صحبتُه مقرونًا بالصحابي.

المطلب السادس: أسانيد مَقرونٌ فيها الرَّاوي بمنْ ثبتَ سماعه من الشيخِ، أو كانَ شيخُه المحذوف معروفًا.

المطلب السابع: أسانيد وَهِمَ النُّقَّاد بسقوطِ راوٍ فيها من السندِ، أو وقعَ البخاري فيها بوهم بظنِّه راوٍ آخرَ.

وقبل أنْ أبدأَ في صُلبِ المبحثِ أود التَّنبيهَ إلى عدمِ تَعرُّضي لما أوردَه الإمام البخاري في المُعلَّقات؛ لأنّ مَنْ نَسَبَ إليه شرطَ ثبوتِ اللقاءِ أو التَّأكد من السَّماع لا يُدْخِل فيه ما ذكره مُعَلَّقًا، وقد قالَ ابنُ حجر: «والبخاري يَرى أنَّ الانقطاعَ عِلَّة، فلا يُخَرّج ما هذا سبيله إلا في غيرِ أصلِ موضوعِ كتابِه كالتعليقاتِ والتراجم»[1].

أدعو اللهَ أنْ يوفِّقَنا لما يُحبُّ ويَرضى.

المطلب الأول

أسانيد نَفَى نُقَّادٌ فيها سَماعَ الرَّاوي مِمّن فوقَهُ مُصَرَّحٌ فيها بالسَّماع

وقد بلغَ عددُ رواة هذا النوعِ أربعةَ عشرَ راويًا، أُرَتِّبهم على حروفِ الهجاء، وهم:

[١] إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السّبيعي، عن أبيه:

روى ابنُ عساكر بسنده عن حَنْبل بن إسحاق، قال: قال أبو نُعَيم (الفَضْل بن دُكَين): «لم يسمع إبراهيم بن يوسف من أبيه شيئًا، كان أحدثَ

(١) هدي الساري (ص١٢).

من ذلك»[١].

فعقَّبَ العلائي بقولِه: «روايتُه عن أبيه في الصحيح، وعن جَدِّهِ أيضًا»[٢].

قلتُ: روى له البخاري عن أبيه أربعةَ عشرَ حديثًا[٣]، وافقَه مسلم في حديثين منها[٤].

وسماعُه من أبيه صحيحٌ ثابتٌ، فقد صرّحَ في أربعِ رواياتٍ منها بالسَّماعِ منه[٥].

وقالَ الكَلاباذي: «سَمِع أباه»[٦].

ولَمْ أجدْ غيرَ أبي نُعَيم نَفَى هذا السَّماع، لذا لا يُلتفتُ إلى قوله، ولا يُقال إنّ لَدَيه زيادةَ علم؛ بل إنّ الزِّيادةَ للمُثبتِ، وليسَت للنَّافي، واللهُ أعلم.

وأما جَدُّه، فالمقصودُ به إنَّما هو أبو إسحاق السَّبِيعي جَدُّ أبيه، وليسَ إسحاق بن أبي إسحاق؛ لأنَّ الأخيرَ ليسَ له روايةٌ في الكتبِ السِّتةِ[٧]، وقليلُ الروايةِ في غيرها[٨]، واللهُ أعلم.

وفي روايةِ إبراهيم عن جَدِّهِ، قالَ ابنُ العراقي مُعقِّبًا على كلامِ العلائي السابق: «روايتُه عن جَدِّهِ ليستْ في الصحيحِ، ولا في شيءٍ من الكتبِ الستةِ، وهي بعيدةٌ من الاتصال»[٩].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤٨/٣٦)، وينظر: تهذيب الكمال (٢٣/٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/٤٩٢).

(٢) جامع التحصيل (ص١٤٢).

(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٤٠، ١٧٨١، ٣١٨٤، ٣٥٤٩، ٣٧٦٣، ٣٩١٧، ٣٩٥٠، ٣٩٧٠، ٤٠٤٠، ٤١٠٦، ٤٣٤٩، ٤٥٠٨، ٦٤٠٤، ٦٦٤٢).

(٤) صحيح مسلم، بالأرقام (٩١ ـ ٩٣/٢٣٣٧، ١١٠/٢٤٦٠).

(٥) صحيح البخاري، بالأرقام (٣١٨٤، ٣٧٦٣، ٤١٠٦، ٤٣٤٩).

(٦) رجال صحيح البخاري (١/٦٢).

(٧) ينظر شيوخ إبراهيم في: تهذيب الكمال (٢/٢٥٠)، وتلاميذ أبي إسحاق السبيعي فيه (٢٢/١٠).

(٨) ينظر: الثقات، لابن حبان (٦/٤٩)، وتهذيب الكمال (٣٢/٤١١).

(٩) تحفة التحصيل (ص١٦).

وقالَ الذهبي: «إبراهيم لم يدركْ جَدَّهُ أبا إسحاق»(١).

وهو كما قالَا، فبينَ وفاتيهما أكثر من سبعينَ عامًا(٢)، وجميعُ رواياته في «الصحيحين» هي عن أبيهِ عن جَدِّهِ أبي إسحاق.

[٢] بِشر بن شُعَيب بن أبي حَمزة عن أبيه:

قالَ ابنُ معين: «وأما بِشْر ـ يعني: ابن شعيب ـ فلم يَسمعْها من أبيه (يعني: أحاديث أبيه)، سألُوه عنها، فقالَ: لم أسمعْها من أبي، إنَّما أنا صاحبُ طِبٍّ، فلم يزالُوا به حتى حدّثَهم بها، قالوا: قلْ أبي، فكتبوا عنه»(٣).

وقالَ أبو حاتم: «ذُكِر لي أنَّ أحمدَ بن حنبل قالَ له: سمعتَ من أبيك شيئًا؟ قال: لا. قالَ: فقرئَ عليه وأنتَ حاضرٌ؟ قال: لا. قال: فقرأتَ عليه؟ قالَ: لا. قالَ: فأجازَ لك؟ قالَ: نعم.

وكتبَ عنه (يعني: أحمد) على معنى الاعتبارِ، ولم يُحَدِّث عنه»(٤).

وقالَ أبو زرعة: «سماعُه كسماعِ أبي اليَمان، إنَّما كانَ إجازة»(٥).

فما مدى دِقَّة هذه الأقوال التي تُوحي بعدمِ سماع بِشر من أبيه؟

أقول: هي مَنقوضَةٌ بما يلي:

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٦٥): قرأت بخط الذهبي، . . . وذكر العبارة، وجاءت عبارة الذهبي بِخطِّه في حاشية الأصل من كتاب تهذيب الكمال، كما ذكر بشار معروف محقق الكتاب في الحاشية (٢/ ٢٥٠).

(٢) مات أبو إسحاق سنة ١٢٧هـ، ومات إبراهيم بن يوسف سنة ١٩٨هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٢/ ٢٥١)، (٢٢/ ١١٢).

(٣) سؤالات ابن الجُنَيد (ص٣٩٤).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٩).

(٥) نفسه، الصفحة نفسها، وقال أبو زرعة أيضًا: «لم يسمع أبو اليَمان من شعيب إلا حديثًا واحدًا، والباقي إجازة». الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي (٢/ ٤٦٥)، ولكن ابن خلفون عقّب على قول أبي زرعة هذا، بقوله: «لا أدري ما هذا!». ثم نقل عن البخاري وأبي أحمد الحاكم تصريحهما بسماع أبي اليمان من شعيب. المُعْلِم بشيوخ البخاري ومسلم، لابن خلفون (ص١٤٦).

١ ـ نصَّ مُسلِمٌ على سَماع بِشر من أبيه[(١)].

٢ ـ حكايةُ أبي حاتم مُنْقطعةٌ، قال الذهبي: «فهذه القِصَّةُ عنه هكذا ليست بصحيحة، فإنَّ أبا حاتم رواها بلا سَماع من أحمد»[(٢)].

٣ ـ روايةُ أبي اليَمان، الحَكَمِ بنِ نافع، التي تَشهدُ لبِشْرٍ بالسماعِ من أبيه، وتُعَارِضُ الأقوالَ السابقة.

قالَ أبو اليمان: «كانَ شُعيبُ بن أبي حَمزةَ عَسِرًا في الحديث، فدخلنَا عليه حينَ حضرته الوفاةُ، فقالَ: هذه كُتُبي قد صَحّحتُها، فمن أرادَ أنْ يأخذها فليأخذها، ومن أرادَ أنْ يَعرضَ فليَعرض، ومن أرادَ أنْ يَسمعها من ابني فليسمعْها، فإنّه قد سمعَها مني»[(٣)].

٤ ـ ليسَ الأمرُ كما قالَ أبو حاتم في حكايتِه المُنْقطعة بأنَّ أحمدَ لم يَرو عنه؛ بل روايته عنه في المسند[(٤)].

وجعلَ العلائي مِنْ روايةِ أبي اليَمَان ردًّا لكلامِ كلٍّ من ابنِ معين وأبي زرعة، وتأييدًا لفعلِ البُخاري رَحِمَهُ اللهُ[(٥)].

وأما ابنُ حبان، فقالَ في الثقاتِ: «كانَ مُتْقِنًا، وبَعضُ سماعِه عن أبيه مُناولة»[(٦)].

فالسماعُ ثابتٌ، وقدْ أخرجَ له البخاري حديثًا في موضعين من

---

(١) قال في الكنى والأسماء (٢/ ٦٨٩): سمع أباه.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال (١/ ٢٩٩)، وينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤١٢).

(٣) ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٣٤ برقم ١٠٥٢)، و(٢/ ٧١٦ برقم ٢٢٨١).

(٤) روايته في المسند متعددة. راجع: فهرس الرواة في المسند، الجزء (٥٠).

(٥) ينظر: جامع التحصيل (ص١٤٩).

(٦) (٨/ ١٤١)، وتكملة الفقرة في الثقات: سمع نُسخةَ شُعَيب سماعًا عثمان بن سَعِيد بن كَثِير، ولكن مُغُلطاي في ترجمة شعيب، نقل كلام ابن حبان، وتوقف عند لفظة سماعًا، سهوًا كما يبدو، فتغير المعنى كما ترى بين أنْ يكون ابنُه أخَذَ عنه مناولة أو سماعًا. إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٢)، والغريب أنَّ ابنَ حجر تَبع مُغُلطاي في العبارة، ظانًّا أنَّ بِشرًا هو الذي سمع النُّسخة، ولم يَتَنبَّه لاضطراب العبارة. تهذيب التهذيب (١/ ٤١٣).

«صحيحه»، صَرّحَ فيهما بالسماعِ من أبيه[١].

ولو أخذنَا بكلامِ ابن حبان، وأنَّ بعضَ روايَتِه عنه مناولةً، فالروايةُ بالمناولةِ صحيحةٌ عندَ المحدثين.

والإمامُ البخاري يَعتبرُ المُناولةَ المَقرونةَ بالإجازةِ مع التَّمكينِ من النُّسخةِ صحيحةٌ، كما احتجَّ بالمُكاتبةِ أيضًا.

يَدلُّ عليه ما تَرجمَه في كتابِ العِلْم، حيثُ قالَ: «باب ما يُذكر في المُنَاولةِ، وكِتابِ أهلِ العلم بالعلمِ إلى البلدان، وقالَ أنسٌ: نسخَ عثمانُ المصاحفَ فبعثَ بها إلى الآفاقِ، ورأى عبد الله بن عمر ويَحيى بن سعيد ومالكٌ ذلك جائزًا، واحتجَّ بعضُ أهلِ الحجاز في المناولة بحديثِ النَّبيِّ ﷺ، حيثُ كتبَ لأمير السَّرِيَّةِ كتابًا، وقالَ: لا تقرأه حتى تَبلغَ مكانَ كذا وكذا، فلمَّا بلغَ ذلك المَكان قرأَه على النَّاسِ وأخبرَهم بأمرِ النَّبيِّ ﷺ»[٢].

قالَ السُّهيلي: «وكذلك العالِم إذا ناولَ التلميذَ كتابًا جازَ له أنْ يروي عنه ما فيه، وهو فِقهٌ صحيح»[٣].

وكُتُبُ شعيبٍ كانت صحيحةً مُتْقنة.

قال الإمام أحمد: «رأيت كُتُبَ شعيب بن أبي حمزة، فإذا كُتُبٌ مُصَحَّحةٌ، لا يكاد يُخْذَمُ منها شيء»[٤]. أي: لم يُقطع أو يُحذف من الكلام شيء.

ونُقِلَ عنه أيضًا، قوله: «رأيتُ كتبَ شعيبٍ، فرأيتُ كُتُبًا مَضبوطةً مُقَيَّدةً، ورَفَع مِنْ ذِكْره»[٥].

وكلٌّ من بِشر وأبيه شعيب ثقة، وقد قال الذهبي: «ومن روى شيئًا من

---

(١) صحيح البخاري، برقمي (٤٤٤٧، ٦٢٦٦).
(٢) صحيح البخاري مع الفتح (١/ ١٥٣)، والمقصود ببعض أهل الحجاز: «الحُميدي» كما قال ابن حجر.
(٣) الروض الأنف (٥/ ٧٨).
(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٦٣ برقم ٢٩٧).
(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٣٣ برقم ١٠٥٢، ٢/ ٧١٥ برقم ٢٢٧٧).

العلم بالإجازة عن مِثْل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كُتُبِهِ وضَبطه، فذلك حُجَّة عند المحققين، مع اشتراط أنْ يكون الرَّاوي بالإجازة ثقة ثبتًا أيضًا، فمتى فُقِدَ ضَبطُ الكتابِ المُجاز، وإتقانه، وتحريره، أو إتقان المُجيز أو المُجاز له، انحط المروي عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فُقدت الصفات كلَّها لم تَصح الرواية عند الجمهور.

وشعيبٌ رَحِمَهُ اللهُ، كانت كُتُبه نهايةً في الحُسْن والإتقان»(١).

[٣] بَشيرُ بن نَهيك عن أبي هريرة:

قالَ الترمذي: «قالَ محمد ـ يعني البخاري ـ: . . . وبَشير بن نَهيك لا أرى له سَماعًا من أبي هريرة، حدثنَا محمود بن غَيلان، قالَ: أخبرنا وكيع، عن عِمرانَ بنِ حُدَير، عن أبي مِجْلز، عن بَشِير بن نهيك، قالَ: أتيتُ أبا هريرة بكتابٍ، وقلتُ له: هذا حديثٌ، أرويه عنك؟ قال: نعم»(٢).

وروى الترمذي هذا الأثر بالسندِ نفسه في العللِ الصغير، آخر كتاب «السُّنن»، وقالَ قَبله: «وقدْ أجازَ بعضُ أهل العلم الإجازة، إذا أجازَ العالمُ لأحدٍ أنْ يرويَ لأحدٍ عنه شيئًا من حديثه، فَلَه أنْ يرويَ عنه»(٣).

فهذا يفيدُ أنَّ بشيرَ بن نَهيك أخذَ الأحاديثَ عن أبي هريرةَ إجازةً حينما عرضَ عليه أحاديثَه الموجودة في الكتابِ.

وهو ما فهمَه العلائي أيضًا، حيث جمعَ بين ما حَكاه الترمذي عن البخاري، قوله: «لا أرى له سماعًا من أبي هريرة»، واحتجاج البخاري ومسلم في كتابيهِما بروايتِه عن أبي هريرة.

فبعدما أوردَ روايةَ وَكيع عن عِمرانَ بن حُدير التي رواهَا الترمذي، أعقبَها بقولِه: «والإجازةُ أحدُ أنواع التَّحملِ، فاحتجَّ به الشيخان لذلك، وما ذكرَه الترمذي ليسَ فيه إلا نَفْي السماع، فلا تناقض»(٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٩٠).
(٢) العلل الكبير (١/ ٥٥٤).
(٣) (٥/ ٧٥٢).
(٤) جامع التحصيل (ص١٥٠).

وهذا الفَهمُ من الترمذي والعلائي يَدلُّ على أنَّ نفيَ البخاري علمه بسماعِ الراوي ممن فوقَه هو نَفي أنْ يكونَ الراوي قد تَلقّى روايتَه عن شيخِه بطريقِ السماع، وإنْ كانَ قد تلقاهَا بطريقٍ أخرى من طرقِ التَّحمُل؛ كالعْرضِ أو المكاتبةِ أو الإجازةِ أو حتى الوِجَادة.

أقولُ: والحقيقة أنَّ بَشيرًا سمعَ من أبي هريرة، يَدلُّ عليه:

١ ـ رجوع البخاري عن رأيه السابق، وإثبات سماع بشير من أبي هريرة[١]. ولعلَّ هذا الرجوع من البُخاري هو المعتمدُ، لذا أخرجَ له في الصحيحِ. واللهُ أعلم.

٢ ـ ورود أثر الترمذي عن وكيع في موضعٍ آخرَ فيه ذكرٌ للسماع، فأوردَه ابنُ عبد البَرِّ عن وكيع عن عمران به، قالَ: «كنتُ أكتبُ ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردتُ أن أُفَارقَه، أتيته بكتابي، فقلتُ: هذا سمعتُه منك، قال: نعم»[٢].

٣ ـ رواياته عندَ غيرِ الترمذي، عن تلاميذ آخرين لعِمْران بن حُدَيْر غير وكيع، وفيها تصريحٌ بالسماعِ.

فالرَّامَهُرْمُزِي روى في المُحدِّثِ الفاصل، قال: «حدثَنا أبو خَليفة، حدثنا عثمان بن الهَيْثم، عن عمران بن حدير، عن أبي مِجْلَز، عن بَشير بن نَهيك، قالَ: كنتُ أكتبُ عندَ أبي هريرة ما سمعتُ منه، فإذا أردتُ أنْ أفارقَه جئتُ بالكتابِ فقرأتُه عليه، فقلتُ: أليسَ هذا ما سمعتُه منك؟ قالَ: نعم»[٣].

والخطيبُ البغدادي الذي يَرى عدمَ ضرورة إِذْن الشيخِ بالروايةِ لمن ثبتَ سماعه منه، يَروي هذا الأثر من طريقِ أبي عاصم النَّبيل، عن عِمران بن

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ١٠٥). (٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣١٣).

(٣) (ص٥٣٨)، وينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٢٢٢)، وكتاب العلم، لأبي خيثمة (ص٣٢)، وسنن الدارمي (١/ ١٢٧)، والمدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (ص٤٢٠)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (٢/ ١٣٤)، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب أيضًا (٢/ ٣١).

حُدَير، بنحوه، وقد صَدَّره بقوله: «وذهبَ بعضُ الناسِ إلى أنَّ من سمعَ من شيخٍ حديثًا لم يَجزْ له أنْ يَرويَه عنه إلا بعد إذنِ الشيخ له في روايتِه، وهذا القولُ يُروى عن بشير بن نهيك».

ثم يَختمُ الخطيبُ كلامَه، قائلاً: «وهذا غيرُ لازم؛ بل متى صحّ السماع وثبتَ جازت الرواية له، ولا يَفْتقر ذلك إلى إِذْنِ من سمعَ منه»[١].

أما ابنُ رجب، الذي يُفَضّلُ طلبَ التلميذ الرواية عن الشيخِ بعدَ سماعه، يؤكد على سماع بشير من أبي هريرة، حيث يشيرُ إلى روايةِ رَوْح بن عبادة، وأنَّها ليستْ من بابِ المناولة ولا من بابِ العرضِ المُجَرَّدِ؛ بل تَدلُّ على أنَّها عرضٌ بعد سماعٍ.

ويشيرُ كذلك إلى روايتي عثمان بن الهيثم وأبي عاصم، والتي تَدلُّ على أنَّه كانَ يكتبُ بعدما يسمعُ منه، ثم أقرَّ له به أبو هريرة، وأذنَ له في روايتِه، وهذا نَهايةُ ما يكون من التثبتِ في السماع[٢].

٤ ـ ردُّ ابنِ حجر لما نقَله الترمذي عن البخاري.

فبعدما أوردَ روايةَ يَحْيَى القَطَّان عن عِمْران بن حُدَير، وفيه: «هذا سمعتُه منك، قالَ: نعم». قالَ ابنُ حجر: «ونقلَ الترمذي في العللِ عن البخاري، أنَّه قالَ: لم يذكرْ سماعًا من أبي هريرة، وهذا مردودٌ بما تقدَّم»[٣].

[٤] الحسن البصري عن عَمرو بن تَغْلِب:

قالَ عليُّ بن المديني: «لم يسمعْ (يعني: الحسن) من عَمرو بن تَغْلب»[٤].

وقد خالفَه جماعةٌ من النُّقادِ فأثبتُوا سماعَه، وهم يَحيى بن معين[٥]،

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٢/ ٤١).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٥٢٧). (٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٠).
(٤) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ (ص٢٢٧).
(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣١).

وأحمدُ بن حنبل[(١)]، وأبو حاتم[(٢)].

وقالَ ابنُ حجر: «قد صَرَّحَ الحسنُ بسماعِه منه، فكأنَّه (يعني: عمرو بن تغلب) تأخرَ إلى بعد الأربعين»[(٣)].

قلتُ: ويُعَضِّدُ القولَ بالسماعِ، روايةُ البخاري حديثين عن الحسن في مواضعَ خمسةٍ من «صحيحِه»، صرَّحَ فيها بالسماعِ من عَمرو بن تَغْلب.

الأول: عن الحسن، قالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ تَغْلِبَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِمَالٍ أَوْ سَبْيٍ، فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى رِجَالاً وَتَرَكَ رِجَالاً...» الحديث[(٤)].

الثاني: عن الحسن، قالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعَرِ...»** الحديث[(٥)].

وبالتالي؛ فكلام ابن المديني منقوضٌ بتصريحِ الحسن بالسماعِ من عمرو بن تغلب، عوضًا عن مخالفةِ العلماء له، والذين أثبتُوا السماع، كما سبقَ بيانه[(٦)].

[[٥]] الحسن البصري عن أبي بَكْرة:

نَفى ابنُ معين والدارقطني سماعَ الحسن من أبي بكرة، وأثبتَها له بَهْز بن أسد العَمّي (بعد ٢٠٠هـ) وابنُ المديني والبخاري الذي روى له في «صحيحِه» أربعةَ أحاديثَ صَرّحَ الحسنُ في واحدٍ منها بسماعِه من أبي بكرة.

أما ابنُ معين، فقال: «لم يسمعْ الحسن من أبي بكرة، قيلَ له: فإنَّ

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٤١)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص٤٤).

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٤٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٨)، وينظر: تقريب التهذيب (ص٣٥٦ ترجمة ٤٩٩٤)، والإصابة، له أيضًا (٤/ ٥٠٠ برقم ٥٧٩٩).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٩٩)، وينظر: أطرافه، برقمي (٣١٤٥، ٧٥٣٥).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٢٩٢٧)، وينظر طرفه، برقم (٣٥٩٢).

(٦) ومما يُذكَر هنا أنَّ ابن الصلاح في كتابه معرفة أنواع علم الحديث، في النوع السابع والأربعين، معرفة من لم يَرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم (ص٤٢٦): نَصَّ على أنّ عمرو بن تَغلب رضي الله عنه ليس له راوٍ إلا الحسن البصري.

مباركَ بن فَضَالة، يقولُ: عن الحسن، قالَ: حدثنا أبو بكرة، قالَ: ليسَ بشيءٍ»[١].

فلم يصحَّ عندَ ابن معين سماع الحسن من أبي بَكْرَة.

وطريقُ مباركٍ التي وردَ فيها التَّصريحُ بالسماعِ طريقٌ ضَعيفة، فمبارك يُدلِّس ويُسَوِّي[٢]، ويخالفُ أصحابَه.

فَعن أحمدَ بنِ حنبل: «كانَ مباركٌ يرفعُ حديثًا كثيرًا، ويقولُ في غيرِ حديثٍ عن الحسن، قالَ: حدثنا عمران، قالَ: حدثَنا ابنُ مُغَفَّل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره»[٣].

وأما الدارقطني، ففي سؤالات الحاكم له عن حديث **«زادك الله حرصًا، ولا تعد»**، قال: وفيه إرسال؛ لأنَّ الحسن لم يسمع من أبي بكرة»[٤].

وقالَ في التتبع: «وأخرجَ البخاري أحاديثَ الحسن عن أبي بكرة، منها الكسوف[٥]، ومنها: **«زَادَكَ اللهُ حِرْصًا، ولا تَعُد»**[٦]، ومنها: **«لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُم امْرَأَةً»**[٧]، ومنها: **«ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»**[٨]، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف (يعني: ابن قيس) عن أبي بكرة»[٩].

ونقلَ ابنُ حجر كلامَ الدارقطني، ثم قالَ: «وهذا يَقتضي عندَه أنَّه لم يسمعْ من أبي بكرة، لكن لم أرَ من صَرّح بذلك ممن تكلَّمَ في مراسيل الحسن كابن المَديني وأبي حاتم وأحمد والبَزَّار وغيرهم»[١٠].

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٣٢٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص٤٥٢ ترجمة ٦٤٦٤).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٠٨ برقم ٣٢٠).
(٥) صحيح البخاري، بالأرقام (١٠٤٠، ١٠٤٨، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ٥٧٨٥).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٧٨٣).
(٧) صحيح البخاري، برقمي (٤٤٢٥، ٧٠٩٩).
(٨) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٧٠٤، ٣٦٢٩، ٣٧٤٦، ٧١٠٩).
(٩) المطبوع مع الإلزامات (ص٢٢٢). (١٠) فتح الباري (١٣/ ٦٦).

وقالَ أيضًا: «فالدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يَرى عدمَ صِحَّةِ سماع الحسن من أبي بكرة، لكنَّ الإمامَ البخاري يَرى صحةَ ذلك، وقد اعتمدَ في تصحيحِ سماع الحسن من أبي بكرة على رواية أبي موسى (إسرائيل بن موسى) عن الحسن أنَّه سمع أبا بكرة، وقد أخرجَه مطوّلاً في كتابِ الصُّلح»[١]، وقالَ في آخره: قالَ لي علي بن عبد الله: «إنَّما ثبتَ عندَنا سماع الحسن من أبي بَكْرَةَ بهذا الحديث»[٢].

وقالَ كذلك: «وإنَّما قالَ ابنُ المديني ذلك؛ لأنّ الحسن كانَ يُرْسل كثيرًا عمن لم يَلْقهم بصيغة «عن»، فخشي أنّ روايتَه عن أبي بكرة مرسلة، فلما جاءَتْ هذه الرواية مُصَرّحة بسماعِه من أبي بكرة ثبتَ عندَه أنَّه سمعه منه»[٣].

وابنُ المديني يَرى مُطلَق سماع الحسن من أبي بكرة، يؤكده ما قاله في العلل: «سمعَ الحسنُ البصري من عثمان بن عفان ـ وهو غلام ـ يَخطب، ومن عثمان بن أبي العاص، ومن أبي بَكرة»[٤].

ولا التفاتَ لما قالَه الذهبي في تاريخِ الإسلام من نَفْي عليٍّ بن المديني سماع الحسن من أبي بكرة[٥]؛ لأنّ النَّصَّ على ثُبوتِ السماع منقولٌ من كتابِ العلل لابن المديني، أما كلام الذهبي، فالأرجح أنَّه من عبارتِه، فوقع في وهم، واللهُ أعلم.

وكذلك البخاري، يَرى ما يراه شيخه ابن المديني، حيث أقرّ ورَضِيَ قولَه في أنّ تصريحَ الحسنِ بالسماع من أبي بكرة في حديث: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ**»[٦] هو الذي أثبتَ سماعه منه.

إذًا سماع الحسن من هذا الصَّحابي ثبتَ بسندٍ صحيحٍ، لذا أخرجَ

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٧٠٤).
(٢) هدي الساري (ص٣٦٧).
(٣) فتح الباري (١٣/٦٦).
(٤) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ (ص١٦٣).
(٥) ينظر: تاريخ الإسلام (٧/٤٨).
(٦) قال الحسن: «ولقد سمعت أبا بكرة يقول...» برقم (٢٧٠٤).

البخاري الأحاديث الأخرى بالعنعنة، ليسَ فيها تصريحٌ بالسماع.

وقد سبقَ بَهزُ بنُ أسد العَمِّي كُلًّا من ابن المديني والبخاري في إثباتِ سماع الحسن من أبي بكرة[(١)].

وتَبِعَهم العَلائي في إثباتِ السَّماع، بقوله: «وإنْ لم يكنْ فيها التَّصريحُ بالسماعِ، فالبخاري لا يكتفي بمجردِ إمكان اللقاء كما تقدَّم، وغاية ما اعتلَّ به الدارقطني أنَّ الحسن روى أحاديثَ عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنعْ من سماعِه منه ما أخرجه البخاري»[(٢)].

فالمُثْبت هنا مُقَدّم على النَّافي، ومَنْ عَرف حُجّة على مَن لم يَعْرف.

[٦] سليمان الأعمش عن مُجَاهد:

روى البخاري بسندِه عن ابن المبارك، قالَ: «قلتُ لهُشَيم: ما لَك تُدلِّس وقدْ سمعت؟ قالَ: كانَ كَبِيران يُدلِّسان، وذكرَ الأعمش والثوري، وذكرَ أنَّ الأعمشَ لم يسمعْ من مجاهد إلا أربعةَ أحاديث»[(٣)].

وقالَ وكيع: «لم يسمعْ الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث»[(٤)].

وفي روايةٍ عنه: «كنا نتتبع ما سمعَ الأعمش من مجاهد، فإذا هي سبعة أو ثمانية، ثم حدَّثَنا بها»[(٥)].

وقالَ ابنُ معين: «إنما سمعَ الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»[(٦)].

وقالَ يعقوبُ بن شَيْبة (٢٦٢هـ) في «مسندِه»: «ليسَ يصحُّ للأعمشِ عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة. قلتُ لعليِّ بن المديني: كم سمعَ الأعمش من مجاهد؟ قالَ: لا يثبتُ منها إلا ما قالَ سمعتُ، هي نَحوٌ من عشرة، وإنما

---

(١) ينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٤٥).
(٢) جامع التحصيل (ص١٦٣).
(٣) ينظر: العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٦٦).
(٤) ينظر: الجرح والتعديل (١/ ٢٢٤). (٥) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٢٢٧).
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٢٧).

أحاديثُ مجاهد عنده عن أبي يحيى القَتَّات»[١].

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسنُ بن عمرو الفُقَيْمي وفِطْر والأعمش، كلهم عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، رفعَه فِطْر والحسن ولم يرفعْه الأعمش، قالَ: قالَ رسول اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِن الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا**»[٢].

قالَ أبي: الأعمشُ أحفظهم، والحديث يحتملُ أنْ يكونَ مرفوعًا، وأنا أخشى أنْ لا يكون سمع الأعمش من مجاهد؛ لأنَّ الأعمشَ قليلُ السَّماعِ من مجاهد، وعَامَّة ما يَروي عن مجاهد مُدَلَّس»[٣].

وقالَ الترمذي: «قلتُ لمحمد (يعني: البخاري): يقولونَ لم يسمعْ الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قالَ: ريح، ليس بشيءٍ[٤]، لقد عَددْت له أحاديث كثيرة نحوًا من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقولُ فيها: حدثنا مجاهد»[٥].

والخلاصةُ: أنَّ الأعمشَ سمعَ من مجاهد أحاديث، وإن اختلفَ النُّقادُ في مقدارِ ذلك ما بين أربعة إلى نحو الثلاثين.

وحاولَ بعضُهم تَعيينَ الراوي بين الأعمش ومجاهد. فقد سبقَ قولُ ابن المديني: «إنَّما أحاديثُ مجاهد عنده عن أبي يَحْيى القَتَّات»[٦].

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٣)، وفي إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٩٢): (ليس بصحيح الأعمش من مجاهد)، وفيه: (وإنما أحاديثه عن مجاهد، عن أبي يحيى القتات وحكيم بن جبير وهؤلاء).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، برقم (٥٩٩١).

(٣) علل الحديث (٣/ ١٦٣٠ برقم ٢١٣٣).

(٤) يقصد البخاري أنَّ هذا القول لا يُعتمد عليه؛ لأنَّ الأعمش سمع أحاديثَ كثيرة من مجاهد. والله أعلم.

(٥) العلل الكبير (٢/ ٩٦٦)، وقد صحَّح البخاري عدّة أحاديث جاءت من طريق الأعمش عن مجاهد. ينظر: العلل الكبير، للترمذي (١/ ١٤٠، ٢٠٢، ٣٣٠، ٢/ ٧٢١).

(٦) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٣).

وقالَ عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عَمَّن هي؟ قالَ: قالَ أبو بكر بن عياش: قالَ رَجلٌ للأعمش: ممَّن سمعتَه؟ في شيء رواه عن مجاهد. قالَ: مر كزاز مر ـ بالفارسية ـ حدثنيه ليث (يعني: ابن أبي سُلَيم) عن مجاهد»(١).

وقد وجدْنَا من يُنكر على ابن المديني حديثًا رواه من طريق الأعمش، فيه تصريحٌ بالسماعِ من مجاهد.

والحديثُ رواه البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ [هو: ابن المديني]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ أَبُو المُنْذِرِ الطُّفَاوِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﵄، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْكِبِي، فَقَالَ: «**كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**...» الحديث(٢).

قالَ ابنُ رجب: «وقد تَكلَّمَ غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظِ في قوله: حدثنا مجاهد، وقالوا: هي غيرُ ثابتةٍ، وأنكروهَا على ابن المديني، وقالُوا: لم يَسْمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد، إنَّما سمعَه من ليث بن أبي سُلَيم»(٣).

فقد روى العُقيلي الحديث بسندِه في ترجمةِ ابن المديني عن عمرو بن محمد النَّاقد، عن محمد بن عبد الرحمٰن الطُّفَاوي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر... ثم نقلَ إنكار عمرو بن محمد النَّاقد على ابن المديني، قوله: حدثنَا مجاهد، وإنَّما حدَّثَه الطُّفاوي بالعنعنة، وأنَّ الأعمشَ أخذَه من ليث بن أبي سليم(٤).

قالَ ابنُ حجر: «قولُه: عن الأعمش حدثني مجاهد، أنكرَ العقيلي(٥) هذه اللفظة، وهي حدثني مجاهد، وقالَ: إنَّما رواه الأعمش بصيغةِ عن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٢٥٥ برقم ٣٦٤).
(٢) برقم (٦٤١٦).
(٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ١١٢٣).
(٤) ينظر: الضعفاء (٤/ ٢٥٩).
(٥) يقصد ما ذكره العقيلي في الضعفاء.

مجاهد، كذلك رواه أصحابُ الأعمش عنه، وكذا أصحابُ الطفاوي عنه، وتفرَّدَ ابنُ المديني بالتَّصريحِ، قالَ: ولم يسمعْه الأعمش من مجاهد، وإنَّما سمعَه من ليث بن أبي سليم عنه فدلَّسه.

وأخرجَه ابنُ حبان في «صحيحِه» من طريقِ الحسن بن قَزَعة، حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي، عن الأعمش، عن مجاهد بالعنعنة[١]، وقالَ[٢]: قالَ الحسن بن قَزَعة: ما سألني يَحْيى بن معين إلا عن[٣] هذا الحديث.

وأخرجَه ابنُ حبان في رَوضةِ العُقلاء من طريقِ محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي عن الطفاوي بالعنعنة أيضًا[٤]، وقالَ[٥]: مكثتُ مدةً أظنُّ أنَّ الأعمشَ دلَّسَه عن مجاهد، وإنَّما سمعَه من ليث حتى رأيتُ عليَّ بن المديني رواه عن الطُّفاوي، فصرحَ بالتحديثِ. يشيرُ إلى رواية البخاري التي في الباب»[٦].

وقالَ أيضًا: «فهذا الحديثُ قد تفرَّدَ به الطفاوي، وهو من غرائبِ الصحيح، وكأنَّ البخاري لم يُشدِّدْ فيه لكونِه من أحاديث الترغيبِ والترهيبِ. واللهُ أعلم.

ثم وجدْتُ له فيه متابعًا في نوادرِ الأصولِ للحكيم الترمذي. من طريقِ مالك بن سُعَير، عن الأعمش. واللهُ أعلم»[٧].

وقد رواه سفيان الثوري[٨]

---

(١) المسند الصحيح (٥/ ٣٧٥ برقم ٤٥٨٠).

(٢) أي: إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل شيخ ابن حبان.

(٣) «عن» غير موجودة في المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، وغير موجودة كذلك في ترتيب ابن بلبان لصحيح ابن حبان (٢/ ٤٧١ بعد الرقم ٦٩٨).

(٤) (ص١٤٨).

(٥) أي: ابن حبان.

(٦) فتح الباري (١١/ ٢٣٣).

(٧) هدي الساري (ص٤٤١). ينظر: نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي (٣/ ٢٤٢ برقم ٦٧٨).

(٨) مسند أحمد (٨/ ٣٨٣ برقم ٤٧٦٤)، وسنن الترمذي (٤/ ٥٦٧ برقم ٢٣٣٣)، والزهد، لابن المبارك (ص٥ برقم ١٣)، وحلية الأولياء، لأبي نعيم (١/ ٣١٢)، وشرح السُّنَّة، للبغوي (١٤/ ٢٣٠ برقم ٤٠٢٩).

وأبو معاوية[١] وحماد بن زيد[٢] وغيرهم، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن مجاهد به.

والخلاصةُ في كلامِ النُّقَّاد لهذا الحديث يدورُ حولَ:

١ ـ الإنكار على ابنِ المديني تصريح الأعمشِ بالتحديثِ عن مجاهد، وأنَّ من رواه عن الطفاوي ـ غير ابن المديني ـ إنّما رواه بالعنعنة.

٢ ـ أنَّ الحديثَ معروفٌ من روايةِ ليث بن أبي سُلَيم عن مجاهد كما رواه عنه الحفاظ.

٣ ـ أنَّ الأعمشَ دلَّسَ عن ليث عن مجاهد غير شيء، كما ذكرَ ذلك أبو بكر بن عياش نقلاً عن الأعمشِ نفسه.

ومع هذا النَّقدِ، فلعلّ القولَ بأنَّ الطفاوي حدّثَ به مرّةً بتصريحِ الأعمش بالتحديثِ فحفظَه عنه ابن المديني، وأخرجَ البخاري روايته، وحدثَ به أخرى بالعنعنةِ فرواه الآخرون، وابن المديني أحفظ مِنْ كلِّ مَنْ خالفَه. واللهُ أعلم.

وقد جعلَ ابنُ حبان في روايةِ علي بن المديني قدرًا كافيًا وملمحًا يُعتبرُ في الإيماءِ إلى صحةِ سماع الأعمش من مجاهد هذا الحديث، وبالتالي صحة ما ذهبَ إليه البخاري. واللهُ أعلم.

يؤكدُ هذه الصِّحة تصريح الأعمشِ بالسماعِ من مجاهد في حديثين آخرين غير الحديث السابق[٣].

وأخرجَ له البخاري حديثًا خامسًا ليسَ فيه تصريحٌ بالسماع[٤].

[٧] سليمان بن يَسَار عن عائشة:

نقلَ ابنُ العراقي عن أبي بكر أحمد بن عمرو البَزار (٢٩٢هـ)، قوله في «مسنِده»: «لم يسمعْ سليمانُ بن يسار من عائشة».

---

(١) مسند أحمد (٩/ ٤٨ برقم ٥٠٠٢)، والمصنف، لابن أبي شيبة (١٩/ ٤٨ برقم ٣٥٤٤٥).

(٢) سنن الترمذي (٤/ ٥٦٧ برقم ٢٣٣٣)، وسنن ابن ماجه (٥/ ٢٣٢ برقم ٤١١٤).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٦٠٥٢)، وينظر أطرافه: (٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨)، وبرقم (٥٤٤٤).

(٤) صحيح البخاري، برقمي (١٣٩٣، ٦٥١٦).

ثم قال: «قالَ صاحبُ الإمام (يعني: محمد بن علي ابن دقيق العيد ٧٠٢هـ): ليسَ الأمرُ كما قالَ؛ ففي «صحيح البخاري»[(١)] عن سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَن المَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَتْ: «كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. . .» الحديث.

وفي «صحيح مسلم»[(٢)] في هذا الحديث: (حدَّثتني عائشةُ ﵂)[(٣)].

قلت: وقد اتفق الشيخان بالروايةِ له في حديثٍ آخرَ، وانفرد كلٌّ منهما بحديثٍ، ليسَ فيه تصريحٌ بالسماعِ[(٤)].

وكان الإمامُ الشَّافعي قد تعرَّضَ للحديثِ في مسألةِ الاكتفاءِ بفركِ المَنِيِّ في الثوبِ متشككًا في ثبوتِه، ومُعِلًّا له بعللٍ منها، قوله: «ولم يَسمعْ سليمان عَلِمناه من عائشة حرفًا قط، ولو رواه عنها كانَ مرسلاً»[(٥)].

فالشافعي والبَزَّار يَنفيان سماع سليمان من عائشة، وفي المقابل يُثبت أحمدُ سماعَه منها ودخوله عليها[(٦)].

وأثبتَ السماعَ كذلك ابنُ حِبّان، حيث بَوّبَ للحديثِ في مَوضعٍ من كتابه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»، بقوله: ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قولَ مَن زعم أنَّ سليمانَ بن يسار لم يسمع هذا الخبرَ من عائشة[(٧)].

---

(١) صحيح البخاري، ينظر: الأرقام (٢٢٩ ـ ٢٣٢)، وجاء في أحدها، برقم (٢٣٠) «سمعت عائشة».

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٠٨/٢٨٩)، وفي النسخ المطبوعة: «أخبرتني عائشة».

(٣) ينظر: تحفة التحصيل (ص١٧٥)، ولم أجدْ كلامَ البزار في مسنده المطبوع، وأما كلام ابن دقيق العيد ففي كتابه «الإمام» (٣/٤١٦).

(٤) ينظر ما اتفقا عليه: صحيح البخاري، برقمي (٤٨٢٨، ٦٠٩٢)، وصحيح مسلم، برقم (١٦/٨٩٩)، وما انفردا به: صحيح البخاري، برقم (٥٣٢١)، وصحيح مسلم، برقم (٢٦/١٤٠١).

(٥) الأم (٢/١٢٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٨٤ برقم ٥٢٦٢).

(٧) (٦/٦١٩) وحديثُ غَسلِ المَنيّ تحته، برقم (٥٩٢١). وفيه التصريح بالسماع.

وتَقدَّم ردُّ ابنِ دقيق العيد على البزَّار بِصِحَّة سَماعه منها كما هو مَنصوصٌ عليه في «أسانيد الصَّحيحين».

قلتُ: والتَّصريحُ بسماعِه منها الحديث في غير «الصحيحين» أيضًا؛ منه ما جاء في سنن أبي داود من طريق سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: «إِنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ الله ﷺ»[1].

وابنُ حجر يوافقُ ابنَ دَقيق العيد في ردّه، مُصَوِّبًا تَصرّفَ البخاري، ومُصَحِّحًا سماع سليمان من عائشة، حيث قالَ: «قوله: «سمعتُ عائشة»، وفي الإسناد الذي يليه: «سألتُ عائشة»، فيه ردٌّ على البزار، حيث زعمَ أنَّ سليمانَ بن يسار لم يَسمعْ من عائشة، على أنّ البزارَ مسبوقٌ بهذه الدعوى، فقدْ حكاه الشافعي في «الأم» عن غيره... وقد تبيَّنَ من تصحيح البخاري له، وموافقة مسلم له على تَصحيحه صِحَّة سماع سليمان منها»[2].

وذَكَر العَلائيُّ جَماعةً ممَّن سمعَ منهم، وآخرين ممن أرسلَ عنهم، وذَكرَ عائشةَ فيمن سمعَ منهم سليمان[3].

وهو الصواب، فسليمان الإمام الثقة الفقيه من كبار التابعين بالمدينةِ حيثُ كانت أمُّ المؤمنين، أدرك من حياتِها ما يَقْرب من ثلاثةٍ وعشرين عامًا، فمن المستبعد أنْ لا يأتيها لِيَأخُذَ عنها ويُفِيدَ من علمها.

ويؤيده كذلك ما جاء في طبقاتِ ابن سَعدٍ في ترجمة سليمان أنَّه استأذن على عائشةَ، فعرفَت صوتُه، وسألته عما بَقِي عليه من مكاتبته، فأخبرها بأنّه لم يبقَ إلا يسير، فأذِنت له وكَلَّمته[4].

[٨] عبد الرحمن بنُ عبد الله بنِ كَعب بن مالكٍ الأنصاري عن جَدِّهِ كعب بن مالك:

روى البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا

(١) سنن أبي داود (١/ ١٠٢ برقم ٣٧٣). (٢) فتح الباري (١/ ٣٣٤).
(٣) ينظر: جامع التحصيل (ص١٩٠).
(٤) بمعناه في الطبقات الكبير (٧/ ١٧٢)، وينظر: السنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ٩٥، ١٠/ ٣٢٤)، وأورده البخاري معلَّقًا (ص٥٠٣) في كتاب الشهادات، باب شهادة الأعمى.

عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بنَ مَالِكٍ ﷺ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَلَّمَا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا...» الحديث[١].

وقد قالَ محمد بن يَحْيَى الذُّهْلي في كتابِه علل حديث الزهري[٢]: «ما أظن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب سمع من جَدِّهِ شيئًا، وإنَّما يروي عن أبيه وعمه عبيد الله بن كعب»[٣].

ونقلَ ابنُ حجر عن الدارقطني قوله: «روايتُه عن جَدِّهِ مرسل»[٤].

ولعلَّه أخذَ ذلك من قولِ الدارقطني في التتبع: «وأخرجَ البخاري حديثَ توبة كعب من طُرُقاتٍ صِحَاح عن يونس[٥] وعقيل[٦] وإسحاق بن راشد[٧]، عن الزهري، عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن كعب. وهو الصواب.

وأخرجَه عن أحمد بن محمد، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن عبد الرحمٰن بن كعب، عن كعب. مرسلاً.

وقد رواه سُوَيد (يعني: ابن نصر) عن ابنِ المبارك متَّصلاً[٨] مثل ما قالَ ابن وهب والليث عن يونس»[٩].

ودافعَ ابنُ حجر عن رواية البخاري، بقوله: «وقعَ في «صحيحِ البخاري»

---

(١) برقم (٢٩٤٨).

(٢) قال فيه الدارقطني: «من أحبَّ أنْ يَنظر ويَعرف قُصور عِلمه عن علم السلف، فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى». ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٨٤).

(٣) هدي الساري (ص٣٦٣)، وينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٤).

(٥) صحيح البخاري، بالأرقام (٣٨٨٩، ٤٦٧٦، ٦٦٩٠).

(٦) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٧٥٧، ٢٩٤٧، ٣٥٥٦، ٣٨٨٩، ٣٩٥١، ٤٤١٨، ٤٦٧٣، ٤٦٧٨، ٦٢٥٥، ٧٢٢٥).

(٧) صحيح البخاري، برقم (٤٦٧٧).

(٨) لم أجده في المصنفات التي اطلعت عليها.

(٩) التتبع (ص٢٤٢).

في الجهادِ تصريحَه بالسماعِ من جَدِّه»[١]. يشيرُ إلى الرواية السابقة.

وقالَ أيضًا: «وقعَ في روايةِ البخاري عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب، قالَ: سمعتُ كعبًا، فأخرجَه على الاحتمالِ؛ لأنّ من الجائزِ أنْ يكونَ عبد الرحمٰن سمعَه من جَدِّهِ وثبّته فيه أبوه، فكانَ في أكثرِ الأحوال يرويه عن أبيه عن جده، وربما رواه عن جَدِّه»[٢].

ولعلَّه استفادَ هذا من كلامِ أبي العباس الطَّرْقِي، أحمد بن ثابت الأنصاري (٥٢١هـ) الذي قالَ: «إنَّما روى عن جَدِّهِ أحرفًا في الحديث، ولم يمكنه حفظ الحديثِ لطولِه، فاستثبته من أبيه»[٣].

إلا أنّ ابنَ حجر أكملَ كلامه بما يدلُّ على موافقتِه للدارقطني في انتقادِه هذه الطريق وصحةِ غيرها، حيث قالَ: «لكنَّ روايةَ سويد بن نصر التي أشارَ إليها الدارقطني توجبُ أن يكونَ الخلافُ فيها على عبد الله بن المبارك، وحينئذٍ فتكون روايةُ أحمد بن محمد ـ يعني: رواية البخاري ـ شاذةٌ، فلا يترتبُ على تخريجِها كبير تعليل، فإنَّ الاعتماد إنَّما هو على الرواية المتصلة. واللهُ أعلم»[٤].

فهل فيما جاءَ عن الذُّهْلي والدارقطني إنكارٌ للتصريحِ بالسماعِ في رواية البخاري؟! أم تَوَقُّفٌ كما أسماه ابنُ حجر حين قال: «نَعم توقَّفَ الدارقطني في هذه الروايةِ التي وقعَ فيها التصريحُ بسماع عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب بن مالك من جَدِّه»[٥].

ومهما يكنْ فالبخاري يَرى صِحةَ السماعِ، لذا أخرجَه مصرّحًا به.

[٩] عِمران بن حِطّان عن عائشة:

وقد اختلف النُّقَّاد في إثبات سماع عمران من أمِّ المؤمنين عائشة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٤). (٢) هدي الساري (ص٣٦٣).

(٣) حاشية تحفة التحصيل (ص٢٩٥) بخط المحدِّث أبي بكر البوصيري، وسقطت من تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٤) لفظة: «حفظ».

(٤) هدي الساري (ص٣٦٣). (٥) فتح الباري (٦/ ١١٣).

فأثبتَه كلٌّ من البُخاري[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، والكلاباذي[٣].

وأما ابن عبد البر، فنقلَ ابنُ العراقي عنه في الاستذكار أنَّ عِمْرانَ بن حِطّان لم يسمعْ من عائشة[٤].

قلت: في «صحيح البخاري» عن عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ، فَقَالَتْ: ائْتِ ابنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ... الحديث[٥].

وفيه أيضًا: أَنَّ عَائِشَةَ ﵂، حَدَّثَتْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ»[٦].

قالَ ابنُ حَجَرٍ في «الفتح»: «وفي قوله: «أنّ عائشةَ حدَّثته»، ردٌّ على ابنِ عبد البَر في قوله: إنَّ عمرانَ لم يَسمعْ من عائشة». ثم أشارَ ابنُ حجر إلى الرِّوايةِ الأولى وروايات أخرى خارج «الصحيح» صرّحَ فيها عِمْران بالسَّماع من عائشة[٧].

ونَقل في النُّكت الظِّراف قولَ ابن عبد البر، وردّه بتصريح عِمران بالسماع منها في «الصحيح» وغيره، وخَتَم بقوله: فالعَجَب ممن يَعترض على البخاري بكلامِ ابن عبد البر من غير دليل[٨].

قلتُ: وكذا هو رَدٌّ على العُقيلي، الذي قال: لا يَثْبُتَنَّ سماعه من عائشة[٩].

[١٠] عَمرو بن عبد الله أبو إسحاق السَّبِيعي عن البراء:

روى أحمد والترمذي وأبو يعلى الموصلي والطحاوي حديثًا من طرقٍ

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤١٣).
(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٦).
(٣) رجال صحيح البخاري (٢/ ٥٧٤).
(٤) تحفة التحصيل (ص٣٩٢). ولم أجده في الاستذكار.
(٥) صحيح البخاري، برقم (٥٨٣٥).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٥٩٥٢).
(٧) (١٠/ ٣٨٥).
(٨) (١٢/ ٢٤٩)، وينظر: الإصابة (٥/ ٢٣٤ برقم ٦٨٩١)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٠٩).
(٩) الضعفاء (٤/ ٣٥٣).

عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، أنّ رسولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِنَاسٍ مِن الأَنْصَارِ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: **«إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعِلِينَ فَرُدُّوا السَّلَامَ، وَأَعِينُوا المَظْلُومَ، وَاهْدُوا السَّبِيلَ»**[١].

وذكروا فيها قول شعبة: «لم يَسمعْ أبو إسحاق هذا الحديث من البراء».

وكذا قالَ ابنُ المديني[٢] وأبو بكر بن أبي شيبة[٣].

وفي «مسندِ الموصلي»، قالَ شعبة: «قلتُ لأبي إسحاق: أسمعته من البراء؟ قال: لا».

والحديث رواه الطَّحاوي من طريقِ حجَّاج بن مِنْهال عن شعبةَ عن أبي إسحاقَ سمعتُ البراء[٤].

وتوقَّفَ الطحاوي فيه وجعلَه اختلافًا على شعبة، فقالَ: «وهذا اختلافٌ شديدٌ على شعبة في هذا الحديثِ؛ لأنَّ حجَّاجًا يذكرُ فيه سماعَ أبي إسحاق إياه من البراء، وأبو الوليد (يعني: الطيالسي) ينفي ذلك، واللهُ أعلم ما الصواب فيه»[٥].

قلتُ: الصوابُ أنَّ حجَّاجًا وَهِمَ في ذلك، وغاية ما يَقتضيه عدم سماعه ذلك الحديث من البراء، ولكنْ إنْ لم يَسمعْ أبو إسحاق هذا الحديث من البراء، فقد سمعَ منه أحاديثَ كثيرة بلا شك، وتصريحه بالسَّماعِ تَكرَّرَ في «الصَّحيحين» وغيرهما[٦].

قالَ أبو بكر البَرْدِيجي (أحمد بن هارون ٣٠١هـ): «سمعَ أبو إسحاق من

---

(١) مسند أحمد (٣٠/ ٤٣٧ برقم ١٨٤٨٣)، وسنن الترمذي (٥/ ٧٤ برقم ٢٧٢٦)، ومسند أبي يعلى الموصلي (٣/ ٢٦٤ برقمي ١٧١٧، ١٧١٨)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (١/ ١٥٧ برقم ١٧١).

(٢) جامع التحصيل (ص٢٤٥).

(٣) حاشية تحفة التحصيل (ص٣٨٤).

(٤) شرح مشكل الآثار (١/ ١٥٦ برقم ١٧٠).

(٥) المصدر نفسه (١/ ١٥٧).

(٦) ينظر على سبيل المثال: صحيح البخاري، الأرقام (١٨٠٣، ٢٤٣٩، ٢٦٩٨، ٢٨٠٨، ٢٨٣١، ٢٨٣٦، ٢٩٣٠، ٣٠٣٩، ٣١٨٤، ٣٢٤٩، ٣٥٤٩، ٣٦١٤).

الصحابةِ، من البراء. . . وعَدَّدَ جماعة»[١].

والنتيجة: أنّ عدمَ سماع التلميذ من الشيخِ حديثًا لا ينفي سماعه أحاديث أخرى، واللهُ أعلم.

[١١] مجاهد بن جبر عن عائشة:

وقد نَفَى نُقَّادٌ سَماعَ مُجاهدٍ من عَائشةَ، وأثبته آخرون:

فأنكره شعبة، ونفاه كلٌّ من يَحْيَى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو حاتم الرازي[٢]، وعبد الرحمٰن بن يوسف بن خِراش[٣]، وأحمد بن هارون البَرْديجي[٤].

أما عليّ بن المديني[٥] وأحمد بن حنبل[٦] اللذان نقلا إنكارَ شعبةَ، فخالفَا، وأثبتا سماع مجاهد من عائشة».

وورد ما يُفِيد ثُبوت السماع كذلك عن ابن حِبَّان[٧]، وأبي نصر

---

(١) ينظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٤٥).

(٢) ينظر هذه الأقوال في: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٠٠، ٤/ ١٧٥)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٢٨٤)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٩٤ برقم ١٦٧٣)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص٢٠٣)، وتقدمة الجرح والتعديل، له (ص١٣٠)، والجرح والتعديل، له (٨/ ٣١٩)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٢٣٢).

(٣) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٥٧/ ٣٠).

(٤) نَقَل العلماءُ عن البَرْديجي قوله: «صار مجاهدٌ إلى باب عائشةَ، فحجبت، ولم يدخل عليها؛ لأنّه كان حُرًّا». ينظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٧٣)، والجوهر النقي، لابن التركماني (٧/ ٢٢١)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١/ ٧٧)، وذلك من جُزءٍ للبَرديجي في معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع وبيان الطرق الصحيحة.

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٧٨) وعزاه إلى كتابه العلل الكبير.

(٦) روى أبو بكر الخَلّال في كتابه السُّنَّة (١/ ٢٢٣): عن عبد الملك المَيْمَوني، من أصحاب أحمد المقربين، في حديث خُصَيف، عن مُجاهد، سمعتُ صوتَ عائشةَ تقول للنساء: عليكن بالحِجْر؛ فإنّه من البيت»، أنَّ الإمام أحمد، قال: هذا يُثْبِتُ سماعه منها».

(٧) ففي رَدِّه على النَّافين لِسَماع مجاهد من عائشة، قال: «ماتت عائشة سنة سبع =

الكَلاباذي[١].

قلتُ: والصَّواب مع المُثبتين، فحديثُ مُجاهدٍ عنها في «الصَّحيحين»، وفي واحدٍ مِنْها ما يَدلُّ على سماعِه مِنْها، كما صَرَّحَ بالسَّماعِ منها خارج «الصَّحيحين» أيضًا[٢]، مع وجودِ المعاصرةِ بينهما، إذ وُلِدَ مجاهدٌ سنة ٢١ تقريبًا[٣]، وماتت عائشةُ على الأرجح سنة ٥٨هـ[٤].

وقد قالَ العلائي: «وحديثُه عنها في «الصَّحيحين»، وقد صَرَّحَ في غير حديثٍ بسماعِه منها»[٥].

وبعدما أوردَ المنذري أقوالَ النُّقَّاد الذين نَفوا السَّماع، قالَ: «وقدْ أخرجَ البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث مجاهد عن عائشة أحاديث، وفيها ما هو ظاهرٌ في سماعِه منها»[٦].

وردّ ابنُ حجر كلامَ أبي حاتم، ثم قالَ: «فقد وقعَ التَّصريحُ بسماعِه منها عندَ البخاري... وأثبتَه عليُّ بن المديني، فهو مقدَّمٌ على من نَفَاه»[٧].

وأثبتَ السماعَ كذلك من المتأخرين: الضِّياء المقدسي[٨]، والرَّشِيد العطار[٩]، والنَّووي[١٠]، والذَّهبي[١١].

قلتُ: والحديثُ الذي يُفيدُ سماعَه منها في «الصَّحيحين»، قول مجاهد:

= وخمسين، ووُلد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فدلّك هذا على أنَّ من زعم أنَّ مجاهدًا لم يسمع من عائشة كان واهمًا في قوله ذلك». المسند الصحيح (٣/ ٢٦٥ بعد الحديث برقم ٢٣٨٦).

(١) رجال صحيح البخاري (٢/ ٧٣١).

(٢) ينظر مثلاً: سنن النسائي (١/ ١٢٦ برقم ٢٢٦).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٣٤).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٣٥/ ٢٣٥).

(٥) جامع التحصيل (ص٢٧٣).

(٦) مختصر سنن أبي داود (١/ ٥٣٥).

(٧) فتح الباري (١/ ٤١٣)، وينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩).

(٨) الأحاديث المختارة (٢/ ٣٣٩ برقم ٧١٥)، وقد رجّحَ السماع بأنّ «المُثبت أولى من النّافي».

(٩) غرر الفوائد المجموعة (ص٣٣٠).

(١٠) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٨٣).

(١١) ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٢٣٥).

«دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ المَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ﵄ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وفيه: وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: يَا أُمَّاهُ، يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، قَالَتْ: مَا يَقُول. . .» الحديث[1].

والمواضعُ الأخرى ليسَ فيها تصريحٌ بالسماع[2].

فأدلةُ إثباتِ السماع كما نَرى قويّة، والنَّفسُ تَسكنُ إلى صِحّته، وأنَّه مُتحقق، ولكنَّه شيءٌ يَسيرٌ كما قال الذهبي[3]، ويَشمل ما جاء في «الصَّحيحين»، أو صَرَّح بسماعه في روايات خارج «الصَّحيحين».

وأما مَن نَفَى السماع؛ فلكونه معروفٌ بالإرسال عن عددٍ من الصحابة، لذا لا يُستبعد أنْ يكونَ قد أرسلَ عنها، حيثُ لم يكن بمقدوره الدخول عليها؛ لأنَّه كان حُرًّا كما تَقدَّم من قول البَرديجي وغيره. والله أعلم.

[١٢] مَسْرُوق بن عبد الرحمٰن عن أم رُومَان:

روى البخاري في «صحيحه» من طريق مُحَمَّدِ بن فُضَيْلٍ[4] وأَبِي عَوَانَةَ[5]، كلاهما عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عن مَسْرُوقٍ.

جاء في طريق ابنِ فُضَيل سألت، وفي طريق أبي عوانة حَدَّثَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ ﵄. . . وذكرتْ حديثَ الإفك مختصرًا.

ورواه من طريقِ سليمان بن كثير ليسَ فيه تصريحٌ بالسَّماعِ[6].

وقدْ قالَ الكلاباذي: «وقالَ الواقدي: وفيها؛ يعني: سَنَةَ سِتٍّ من الهجرة، توفيت أم رومان الكِنَانية في ذي الحجة، ونزلَ في قَبْرها ﷺ. هكذا

---

(١) صحيح البخاري، برقمي (١٧٧٥، ١٧٧٦)، وصحيح مسلم، برقم (٢٢٠/ ١٢٥٥).
(٢) صحيح البخاري، بالأرقام (٣١٢، ١٣٩٣، ٦٥١٦). وصحيح مسلم، برقم (١٣٣/ ١٢١١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥١).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٣٨٨).
(٥) صحيح البخاري، برقمي (٤١٤٣، ٤٦٩١).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٤٧٥١).

قالَ الواقدي، فإنْ كانَ ما قالَ حقًّا، فإنّ مسروقًا لم يسمعْ منها»[١].

وقالَ ابنُ عبد البرِّ: «روايةُ مسروق عن أم رومان مرسلةٌ، ولعلَّه سمعَ منها»[٢].

وكرر القاضي عياض القولَ أنَّ مسروقًا لم يسمع من أم رومان، ولم يدركها[٣].

وقدْ نقلَ ابنُ العراقي عنهم أنّ روايةَ مسروق عن أم رومان مرسلةٌ، وأنَّه لم يسمعْ منها.

وأنّ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ)، قالَ: «قد روي الحديث عن مسروق عن ابن مسعود ـ يعني: عن أم رومان ـ وهو أشبهُ بالصوابِ»[٤].

وصَرَّحَ الخطيبُ البغدادي بالإرسالِ، واستغربَ هذا الحديث في البخاري، معتمدًا في ذلك على:

١ ـ أنّ مسروقًا لم يُدْرِكْ أم رومان، وأنّ وفاتَها كانَت على عَهد رسول اللهِ ﷺ سنة سِتٍّ من الهجرة، كما أرّخه أبو حَسَّان الزِّيادي، الحسن بن عثمان البغدادي (٢٤٢هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥هـ)، وأنّ وفاتَه كانت سنة ثلاث وستين كما ذكرَ ذلك محمد بن سعد (٢٣٠هـ)[٥].

لذا استنكرَ الخطيبُ ما جاءَ عن إبراهيم الحربي مخالفًا لقولِه السابق حين قالَ: «كانَ يسألها وله خمس عشرة سنة»، ومات مسروق وله ثمان وسبعون سنة، وأنّ أم رومان أقدم من كل من حدّثَ عنه مسروق.

٢ ـ حديث حماد بن سلمة عن عليٍّ بن زيد ـ يعني: ابن جُدْعان ـ عن القاسم بن محمد، عن عائشة أو أم سلمة، قالتْ: لما دُفِنت أم رومان، قالَ

---

(١) رجال صحيح البخاري (٢/ ٨٥٩).
(٢) الاستيعاب (٤/ ١٩٣٧).
(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١٨٥، ٢/ ٢٠٢، ٣٤٤).
(٤) ينظر: تحفة التحصيل (ص٤٩٠).
(٥) وينظر: الطبقات الكبير (٨/ ٢٠٥).

النبيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلى امْرَأةٍ مِنَ الحُورِ العِيْنِ فَلْيَنْظُرْ إِلى هَذِهِ»[(١)].

وأنّ مسروقًا لو ساءلَ أمَّ رومان أو سمعَ منها لكانَ صحابيًّا.

٣ ـ إما أنْ يكونَ التصريحُ بالسماعِ جاءَ من حُصَين، فوقعَ في وهم؛ لأنّ حصينًا اختلطَ في آخرِ عمره، أو أنَّ الوهمَ من البخاري؛ لأنّ مسروقًا رواه مرسلاً بقوله: سُئِلَتْ أم رومان، فكتبَ بعضُ النقلة: (سألت) بالألف فظنّ أنّ السائلَ هو مسروقٌ، ولم تظهرْ له عِلّته، فرواه على أنّه متصلٌ.

وتَلَقَّى كلامَ الخطيب بالتسليمِ عددٌ من العلماءِ، منهم: السُّهَيلي وابن سيِّد الناس والمزي والذهبي والعلائي[(٢)].

فالمزي حكى كلام الخطيب في «التَّهذيب»[(٣)] وفي «الأطراف»[(٤)]، ولم يتعقبْه؛ بل أَقَرَّه، وعدّ الحديثَ من المراسيل.

وتبعَه كذلك العلائي وسماه موضعًا عجيبًا، ونقلَ كلام الخطيب، ثم ذكرَ:

أنّ مسروقًا ولد باليمنِ، ولم يَقدم المدينة إلا بعد وفاة النَّبيِّ ﷺ، إمّا في خلافة أبي بكر أو بعدها.

وأنّ الإمامَ أحمد روى الحديث من طريقِ علي بن عاصم وأبي جعفر الرَّازي، عن حصين، عن أبي وائل، عن مسروق، عن أُمِّ رومان، لم يقولا فيه: حدثني ولا سمعت[(٥)].

وأنّ فيه مخالفة كبيرة للكيفية التي رواها الزهري[(٦)].

---

(١) الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (١٠/ ١٥)، وأبو القاسم الجرجاني في تاريخ جُرجان (١/ ١٩٩).

(٢) ينظر: فتح الباري (٧/ ٤٣٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٣).

(٤) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٣/ ٧٩).

(٥) مسند أحمد (٤٤/ ٦٢٨ برقم ٢٧٠٧٠، ٢٧٠٧١).

(٦) صحيح البخاري، برقم (٤١٤١) من طريق الزهري، عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة، وهي رواية طويلةٌ جدًّا.

ثم عقَّبَ العلائي على قولِ الخطيب بأنّ التصريحَ بالسماعِ جاءَ من حُصَين؛ لأنَّه اختلطَ في آخر عمره، قائلاً: «هذه فائدةٌ جليلةٌ نبّهَ عليها الحافظُ الخطيب رَحِمَهُ اللهُ، وحاصلها: أنّ الحديثَ الذي أخرجَه البخاري مرسل، وخفي ذلك على الإمام البخاري. واللهُ أعلم»[١].

وقد تعقَّبَ ابنُ حجر الخطيبَ البغدادي، مؤكدًا على تصويبِ ما ذهبَ إليه البخاري، وترجيح ما رجّحَه، وهو سماعُ مسروق من أم رومان، لما يأتي:

١ ـ الذي ظهرَ للبخاري أنَّ قولَ من قالَ: إنَّها توفيت في حياة النَّبيّ ﷺ وَهَمٌ، وأنّ قولَ مسروق: حدثتني أم رومان هو الصحيحُ، لا كما ادعى الخطيب أنَّ البخاري لم يعرفْ علتَه؛ بل العلةُ معروفةٌ لديه، وهي في الأحاديثِ المخالفة، فقالَ في «تاريخِه الأوسط»: «وروى عليُّ بن زيد عن القاسم: ماتت أم رومان زمن النَّبيّ ﷺ، وفيه نظرٌ، وحديث مسروق أسند»[٢].

قالَ ابنُ حجر: «يعني الذي أخرجَه هو من طريق حُصين عن مسروق عن أم رومان أقوى إسنادًا وأبين اتصالاً، فمسروق متفقٌ على ثقتِه، وعليُّ بن زيد متفقٌ على سوءِ حفظه، والروايةُ مرسلةٌ وأنَّ أبا نعيم الأصبهاني، قالَ: بَقِيت بعد النَّبيّ ﷺ دهرًا».

٢ ـ قول إبراهيم الحربي: سمعَ منها مسروق وعُمْره خمس عشرة سنة، ومقتضاه أن يكون سمعَ منها في خلافةِ عمر؛ لأنّ مولده سنة إحدى من الهجرة، وأنَّ الأقوالَ بأنَّ موتها سنة ست أو نحوها جاءت عن الواقدي (٢٠٩هـ)[٣]، ولا يتعقب بما يأتي عن الواقدي الأسانيد الصحيحة.

---

(١) ينظر: جامع التحصيل (ص٢٧٧). (٢) التاريخ الأوسط (١/ ٣٧٢).

(٣) نقله عنه الكلاباذي كما سبق بيانه، وكذا ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٩٣٦)، والذهبي في الكاشف (٢/ ٥٢٤ ترجمة ٧١١٨)، وقاله ابن سعد في الطبقات الكبير (١٠/ ١٧)، والجوزجاني في أحوال الرجال (ص٢٥٩)، وابن حبان في الثقات (١/ ٣١٢).

ثم أوردَ ابنُ حجر نصوصًا تنقضُ ما قيلَ من موتِها سنة سِتٍّ، وتدلُّ لما ذهب إليه البخاري، وتقوي حجته.

٣ ـ أنَّ روايةَ مسروق عن ابن مسعود شاذةٌ، وهي من المزيدِ في متصل الأسانيد.

إلى أنْ قالَ ابنُ حجر: «تلقَّى هذا التعليل لحديثِ أم رومان بالانقطاعِ جماعةٌ عن الخطيب من العلماء وقلَّدُوه في ذلك، وعذرهم واضح، ولكن فتحَ الله ببيانِ صحة ما في الصحيح، وبيان خطأ من قالَ: إنها ماتت سنة ست، وأول من فتحَ هذا الباب صاحبُ الصحيح»[١].

قلتُ: وهذا كلامٌ متجه مستحسن، فيه كفاية لصحةِ ما ذهبَ إليه البخاري وقوته، والله أعلم.

وكانَ الحافظُ ابن القيم ممَّن سبقَ ابن حجر في نصرتِه للإمامِ البخاري وتأييدِه، فبعد أن أشارَ إلى من قالَ بتصحيفِ لفظة (سُئِلَتْ) إلى (سألت)، وتعليله لحديثِ موتِ أم رومان في حياة النَّبيِّ ﷺ، وتوهيم قائله، قالَ: «فكيف يُقَدّم هذا على حديثٍ إسناده كالشمسِ، يرويه البخاري في «صحيحه»، ويقولُ فيه: سألتُ أم رومان فحدَّثتني»[٢].

[١٣] مَعْنُ بن عبد الرّحمٰن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه:

قالَ ابنُ العراقي: «وجدت بخطِ الرَّشيد العطار (يحيى بن علي ٦٦٢هـ): حكى بعضهم عن يَحْيى بن معين، أنه قال: لم يسمعْ معن من أبيه شيئًا».

ثم عَقَّب بقوله: «وليسَ هذا بشيءٍ، ففي «الصَّحيحين» التصريح بسماعِه من أبيه»[٣].

---

(١) ينظر: فتح البـاري (٧/ ٤٣٨)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤١٦)، والإصابة (٨/ ٣٩٣ برقم ١٢٠٢٧).

(٢) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٢٦٧).

(٣) تحفة التحصيل (ص٥١١)، والحديث في الصحيحين: البخاري، برقم (٣٨٥٩)، ومسلم، برقم (١٥٣/ ٤٥٠)، وما له فيهما غير هذا الموضع.

وناهيك بهذا التَّصريحِ دليلاً على صِحَّةِ السماع؛ ولا سيما عدم نقلِه عن غير ابن معين، إنْ ثبتَ عنه.

[١٤] يَحْيى بن يَعْمَر عن عائشة:

نَفى يَحيى بن معين[١]، وأبو داود السجستاني[٢] سماع يحيى من أمِّ المؤمنين عائشة.

ولم أجد من أثبت سماعَه منها صراحةً قَبْلَ الذهبي[٣].

وروى له البخاري حديثًا في مواضع ثلاثة، جاء في موضعين: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونِ، فَقَالَ: **«كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ...»** الحديث[٤].

وهذا يَشِي بثبوت السماع عنده.

وجاء التصريحُ بسماعِه منها في روايات خارج الصحيح، ومنها ما رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» بإسناد حسن من حديث مسند يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ؟. . . الحديث[٥].

والنتيجة عندي أنَّ سماعه من أم المؤمنين ثابت، فالأسانيد هي الحجة في إثبات السماع والاتصال، بخلاف ما جاء عن الإمامين يحيى بن معين وأبي داود. والله أعلم.

وفي ختامِ هذا المطلب، أقولُ: إنّ أحكامَ أئمةِ الحديث بعدمِ السَّماع أو الانقطاع والإرسال بين راويين مبنيةٌ غالبًا على قرائن، فإذا صرّحَ الراوي بالسَّماع وأفادت القرائن غلبةَ الظن بعدمِ سماعه، فالأصلُ تقديم النص على القرائن، ويكون الحكمُ للسماعِ، واللهُ أعلم.

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢١٤).
(٢) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٨١ برقم ٧١٦)، وتكرر (٢/ ٤٢٩ برقم ١٤٢٢).
(٣) معرفة القراء الكبار (١/ ٦٧).
(٤) صحيح البخاري، بالأرقام (٣٤٧٤، ٥٧٣٤، ٦٦١٩).
(٥) مسند إسحاق بن راهويه (٣/ ٧٤١ برقم ١٣٥٠).

المطلب الثاني

أسانيد دلَّتْ على الرِّوايةِ للتلميذِ عن الشيخ عن طريق المُكَاتَبَةِ

فبعد أنْ بوَّبَ البخاري في كتابِ العلم بابًا خاصًّا في «ما يذكرُ في المناولة، وكتاب أهلِ العلم بالعلم إلى البلدانِ» والذي سبقت الإشارة إليه[(١)]، روى حديثين يَدلّان على استخدامِ النَّبيِّ ﷺ للكتابةِ في تبليغِ الدعوة[(٢)].

وهذا تصريحٌ منه على الاحتجاجِ بالمكاتبة، (وهي أنْ يقولَ أحدُ الرواة: كتبَ إليّ فلان)، وتأكيد على قَبولِها وصحة الرواية بها.

ومن الأمثلةِ على احتجاجِه بها في «صحيحه»:

[١] سالمٌ أبو النَّضر عن عبد الله بن أبي أَوْفَى:

روى البخاري عن مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي أَوْفَى حِينَ خَرَجَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ، فَقَالَ: **«أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»**. ثُمَّ قَالَ: **«اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ وَمُجْرِيَ السَّحَابِ وَهَازِمَ الأَحْزَابِ اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ»**[(٣)].

وقد أوردَه الدارقطني في كتابِه التتبع، غير أنَّه قالَ: «وهو صحيحٌ حجةٌ في جوازِ الإجازةِ والمكاتبة؛ لأنّ أبا النَّضرِ لم يسمعْ من ابن أبي أوفى، وإنَّما رآه في كتابه. وباللهِ التوفيق»[(٤)].

---

(١) ينظر: (ص٢٢).

(٢) صحيح البخاري مع الفتح (١/ ١٥٣).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٠٢٤)، وينظر: الأرقام (٢٨١٨، ٢٨٣٣، ٢٩٦٦، ٧٢٣٧)، والحديث أخرجه مسلم أيضًا، برقم (٢٠/ ١٧٤٢).

(٤) التتبع (ص٣٠٥).

وبعد أن ذكرَ ابنُ حجر كلامَ الدارقطني، قالَ: «فلا عِلَّةَ فيه»[١].

[[٢، ٣]] **عبد الله بن المُثَنَّى عن ثُمَامة بن عبد الله. وثُمَامة عن أنس:**

روى البخاري عن عَبْدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى الأنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ...» الحديث[٢].

قالَ الدارقطني: «وهذا لم يسمْعه ثُمَامة من أنس، ولا سمعَه عبد الله بن المُثَّنى من عَمّه ثُمَامة. ثم نَقل عن ابن المديني أنّ عبد الله بن المُثَنَّى، قالَ: دفعَ إليّ ثُمَامة هذا الكتاب.

قالَ: وحدَّثنا عَفّان، حدثنا حمّاد، قالَ: أخذت من ثُمَامة كتابًا عن أنس نحو هذا.

وكذلك قالَ حماد بن زيد عن أيوب: أعطاني ثُمَامة كتابًا، فذكر الحديث»[٣].

وبعد أنْ بيَّنَ ابنُ حجر متابعةَ حماد بن سلمة لعبد الله بن المُثَنَّى، وأنّ حمّادًا سمعَه من ثُمَامة[٤]، قالَ: «فانتفى تَعليل من أعلَّه بكونِه مكاتبةً، وانتفى تعليل من أعلَّهَ بكونِ عبد الله لم يتابعْ عليه»[٥].

وقالَ أيضًا بعد ذِكْره كلامَ الدارقطني: «ليسَ فيما ذكر ما يقتضي أنَّ ثمامةَ لم يسمعْه من أنس كما صدرَ به كلامه، فأمّا كون عبد الله بن المُثَنَّى لم

---

(١) هدي الساري (ص٣٦١).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١٤٥٤)، وينظر: الأرقام (١٤٤٨، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٣، ١٤٥٥، ٢٤٨٧، ٣١٠٦، ٥٨٧٨، ٦٩٥٥).
(٣) التتبع (ص٢٥١).
(٤) ينظر: مسند أحمد (١/ ٢٣٢ برقم ٧٢)، وسنن أبي داود (٢/ ٩٦ برقم ١٥٦٧)، وسنن النسائي (٥/ ٢٧ برقم ٢٤٥٥).
(٥) ينظر: فتح الباري (٣/ ٣١٨).

يسمعه من ثُمَامة، فلا يدلُّ على قدحٍ في هذا الإسنادِ؛ بل فيه دليلٌ على صحةِ الرواية بالمناولةِ إنْ ثبتَ أنَّه لم يسمعْه، مع أَنَّ في سياقِ البخاري عن عبد الله بن المُثَنَّى: حدثني ثُمامة أنَّ أنسًا حَدَّثه»[(١)].

قلتُ: واحتجاج البخاري بالمكاتبةِ منسجمٌ مع مذهب عامة أئمةِ الحديث قبله وبعده.

قالَ القاضي عياض: «وقد استمرَّ عملُ السلف ومن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولِهم: كتبَ إليّ فلان، وأجمعوا على العملِ بمقتضى هذا التحديث وعدُّوه في المسندِ بغير خلاف يُعرف في ذلك، وهو موجودٌ في الأسانيد كثير»[(٢)].

بل سوّى البخاري بين المُكَاتبةِ والسماع، حيث قالَ في ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر: «سمعَ منه الليث»[(٣)].

واحتجَّ في «صحيحه» بعدةِ أحاديث من طريق الليث عن عبيد الله[(٤)]، مع أنّ الليثَ نفسه صرَّحَ بأنَّه لم يسمع من عبيد الله حين قالَ: «لم أسمعْ من عبيد الله بن أبي جعفر، إنّما كانَ صحيفةً، كتبَ إليّ ولم أعرضها عليه»[(٥)].

ومع ذلك، فلا أعتقد أنّ البخاري يحتجُّ بالمكاتبةِ بإطلاق لمجردِ العلم بوقوعِها بين راويين، إنَّما فيما كانت حالة خاصة، أي فيما علمَ أنها وقعتْ في هذه الأحاديثِ المعينة والمحددة، ممَّا يكفي لإثباتِ اتصال الحديث الذي رويت به فقط، والله أعلم.

---

(١) هدي الساري (٣٥٧).

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص٨٦)، وينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ص٤٣٥)، ومعرفة علوم الحديث، للحاكم (ص٦٧٨)، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب (٢/ ١١٠)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص٢٦٠)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٣٧٦).

(٤) ينظر: الأرقام (٢٨٨، ١٤٧٤، ٢٣٣٥، ٦٩٩٥).

(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٨٠).

[٤] أبو عثمان النّهدي عن عمر:

روى البخاري عن أَبي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قال: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُتْبَةَ بنِ فَرْقَدٍ بِأَذْرَبِيجَانَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الإِبْهَامَ».

قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي: الأَعْلَامَ(١).

والدارقطني بعد أنْ أوردَه في التتبعِ مستدركًا على البخاري ومسلم بأنّ أبا عثمان لم يسمعْه من عمر، رجعَ عن هذا الاستدراكِ مُنبِّهًا على أنَّ هذا الحديثَ أصلٌ في جوازِ الروايةِ بالكتابةِ عند الشَّيخين(٢).

إلا أنّ ابنَ حجر تعقَّبَ أصحابَ الأطراف بذكرِ الحديث في ترجمةِ أبي عثمان عن عمر(٣)، فقالَ: «فيه نظرٌ؛ لأنَّ المقصودَ بالكتابةِ إليه هو عُتْبة بن فَرْقد، وأبو عثمان سمعَ الكتابَ يُقْرأ، فإمَّا أنْ تكونَ روايته له عن عمر بطريقِ الوجادة، وإما أنْ يكونَ بواسطة المكتوب إليه وهو عُتبة بن فَرْقد، ولم يذكروه في رواية أبي عثمان عن عتبة»(٤).

قلتُ: إن احتجَّ البخاري بالمكاتبةِ، فالظَّاهرُ أنَّها المقرونةُ بالإجازة، أما رواية من وجد كتابًا فرواه، مما يُعرف بالوِجادة، فمن بابِ أولى ألا يَحْتجَّ بها البخاري، واللهُ أعلم.

المطلب الثالث

أسانيد انفردَ النَّاقدُ فيها بِنَفي السماع، أو شَكَّ، أو اختلفَ قوله

وأُرَتّب مجموعَ رواة هذا النوع، والبالغ عددهم أحد عشر راويًا على حروف الهجاء أيضًا، وهم:

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٨٢٨)، وينظر: الأرقام (٥٨٢٩، ٥٨٣٠)، والحديث أخرجه مسلم، برقم (١٢/٢٠٦٩).

(٢) ينظر: التتبع (ص٢٦١)، وفتح الباري (١٠/ ٢٨٦).

(٣) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٨/ ٨٤).

(٤) فتح الباري (١٠/ ٢٨٦).

[[١]] **خالد بن مَعْدَان عن المِقْدام بن مَعْدِ يَكْرِب:**

نقلَ ابنُ حجر عن الإسماعيلي (أبي بكر أحمد بن إبراهيم ٣٧١هـ) قوله: «بينه وبين المقدام بن مَعْدِ يَكْرِب جُبَير بن نُفَير».

ثم عقّب بقوله: «وحديثه عن المِقدام في «صحيح البخاري»»(١).

وسماع خالد من المقدام أثبتَه البخاري في «تاريخِه الكبير»(٢).

وذكرَ المزي روايةَ خالد بن مَعْدَان عن المِقْدام ساكتًا عليها(٣).

وقد روى له البخاري في «صحيحه» حديثين:

الأول: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ دَاوُدَ عليه السلام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ**»(٤).

والثاني: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْمِقْدَامِ بنِ مَعْدِ يَكْرِب ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ**»(٥).

وبعد أنْ ذكرَ متابعةَ يَحْيى بن حمزةَ(٦) وعبد الرحمٰن بن مَهْدي، عن ابن المبارك(٧)، للوليد، عن ثَور بن يزيد، عن خالد للحديث الثاني، قالَ ابنُ حجر: «وخالفَهم أبو الربيع الزهراني عن ابنِ المبارك، فأدخلَ بين خالد والمقدام جُبَير بن نُفَير، أخرجَه الإسماعيلي أيضًا(٨)، وروايته من المزيدِ في متصلِ الأسانيد»(٩).

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٩). (٢) التاريخ الكبير (٣/ ١٧٦).
(٣) تهذيب الكمال (٨/ ١٦٨، ٢٨/ ٤٥٩)، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٨/ ٥٠٦).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٢٠٧٢). (٥) صحيح البخاري، برقم (٢١٢٨).
(٦) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٥/ ٢١٧)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٦/ ٥٢).
(٧) مسند أحمد (٢٨/ ٤١٥ برقم ١٧١٧٧)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٦/ ٥٢).
(٨) ومن طريق الإسماعيلي، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٥٢).
(٩) فتح الباري (٤/ ٣٤٥).

[٢] زُهرَةُ بن مَعْبد عن ابن عمر:

قالَ أبو حاتم: «قد أدركَ ابن عمر، فلا أدري سمعَ منه أم لا»[١].

وروايتُه عن ابن عمر في «صحيحِ البخاري».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُقَيْلٍ (زُهْرة بن مَعْبَد)، أَنَّهُ كَانَ يَخرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بنُ هِشَامٍ مِن السُّوقِ أَوْ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابنُ الزُّبَيْرِ وَابنُ عُمَرَ، فَيَقُولَانِ: أَشْرِكْنَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيُشْرِكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى المَنْزِلِ[٢].

قالَ العلائي: «وذلك يَقْتضي السَّماع»[٣].

وقالَ ابنُ حجر: «وتَوَقُّف أبي حاتم في سماعِه من ابن عمر لا وجه له، ففي البخاري ما يَدلُّ عليه»[٤].

[٣] سالم بن أبي الجَعْد عن عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجَ البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هُوَ فِي النَّارِ**»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا[٥].

قالَ الدارقطني: «وحديث ابن عيينة ليسَ فيه سماع سالم بن أبي الجعد من عبد الله بن عمرو، واللهُ أعلم»[٦].

قالَ ابنُ حجر: «وهذا التَّعليل لا يَرِدُ على البخاري مع اشتراطِه ثبوت اللقاء، ولا يَلزم من كَون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثًا بواسطة أنْ

---

(١) المراسيل (ص٦٥).

(٢) صحيح البخاري، برقمي (٢٥٠٢، ٦٣٥٣).

(٣) جامع التحصيل (ص١٧٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٣).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٣٠٧٤).

(٦) التتبع (ص١٥٥).

لا يروي عنه بلا واسطة بعد أنْ ثبتَ لقيه له، والله أعلم»[١].

وقد قالَ علي بن المديني: «سالم بن أبي الجَعْد لَقِيَ عبد الله بن عمرو»[٢].

وأشارَ المِزّي إلى روايةِ سالم عن ابن عمرو في «التُّحفة»[٣] و«التَّهذيب»[٤] ساكتًا عليها.

[٤] سليمان الأعمش عن طلحة بن نافع:

نقلَ ابنُ العراقي عن أبي بكر البَزَّار أنَّ الأعمشَ لم يسمعْ من أبي سفيان طلحة بن نافع[٥].

ثم قالَ: «وهذا غريبٌ جدًّا، فإنَّ روايتَه عنه في الكتبِ الستة، وهو معروفٌ بالروايةِ عنه»[٦].

كما ذكرَ المِزّي روايةَ الأعمش عنه، ثم قالَ: «وهو راويته»[٧].

وقالَ ابنُ عدي: «وطلحة بن نافع أبو سفيان صاحب جابر، وقد روى عن جابر أحاديث صالحة رواها الأعمش عنه، ورواها عن الأعمش الثِّقات، وهو لا بأسَ به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة»[٨].

قلتُ: روى البخاري حديثين للأعمش عن أبي سفيان، مقرونًا بأبي صالح السَّمَّان عن جابر.

الأول: قال: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا فَضْلُ بنُ مُسَاوِرٍ خَتَنُ أَبِي

---

(١) هدي الساري (ص٣٦٢).
(٢) علل الحديث (ص٢٨٩).
(٣) (٦/ ٢٩٢).
(٤) (١٠/ ١٣١، ١٥/ ٣٥٩).
(٥) وعبارة البزار في مسنده (١٤/ ٦١ بعد الحديث برقم ٧٥١٢): وقد رَوى عن الأعمش حديثًا كثيرًا، وقد تُكُلِّم في سماع الأعمش منه.
(٦) تحفة التحصيل (ص١٧١).
(٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٩). وجاء فيه: «وهو روايته» خطأ.
(٨) الكامل (٥/ ١٨١).

عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَن الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: **«اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ»**.

وَعَن الأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. فَقَالَ رَجُلٌ لِجَابِرٍ: فَإِنَّ الْبَرَاءَ، يَقُولُ: اهْتَزَّ السَّرِيرُ. فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَيَّيْنِ ضَغَائِنُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: **«اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمٰنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ»**[1].

الثاني: قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَن الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِن النَّقِيعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَلَّا خَمَّرْتَهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا»**.

حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَذْكُرُ أُرَاهُ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ رَجُلٌ مِن الأَنْصَارِ مِن النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«أَلَّا خَمَّرْتَهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا»**.

وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا[2].

وإنَّما قرنَه بغيرِه لروايتِه عن جابر، وليسَ لرواية الأعمش عنه.

قالَ ابنُ حجر: وهذا من شأنِ البخاري في حديثِ أبي سفيان طلحة بن نافع صاحب جابر لا يخرج له إلا مقرونًا بغيره أو استشهادًا[3].

[٥] عامرٌ الشَّعبي عن علي:

روى البخاري في «صحيحه»، قال: «حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بنُ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»[4].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٨٠٣)، وينظر: صحيح مسلم، برقم (١٢٤/٢٤٦٦).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٥٦٠٥)، وينظر: صحيح مسلم، برقم (٩٥/٢٠١١).
(٣) فتح الباري (٧/١٢٣).
(٤) برقم (٦٨١٢).

قالَ الحازمي: «لم يُثْبِتْ أئمة الحديثِ سماع الشَّعبي من علي»[١].

قالَ ابنُ حجر: «قد طعنَ بعضُهم كالحازمي في هذا الإسنادِ بأنَّ الشَّعبي لم يسمعه من علي.

قالَ الإسماعيلي: رواه عصام بن يوسف عن شعبة، فقالَ: عن سلمة عن الشَّعبي عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن علي.

وكذا ذكرَ الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة، ووقع في رواية قَعْنَب ـ يعني: ابن مُحْرِز ـ عن الشَّعبي، عن أبيه، عن علي.

وجزمَ الدارقطني بأنَّ الزيادةَ في الإسنادين وَهَمٌ، وبأنَّ الشَّعبيَ سمعَ هذا الحديث من علي، قالَ: ولم يسمعْ عنه غيره»[٢].

قلتُ: ولم أقفْ على قولِ أيٍّ من النقادِ في نفي سماع الشَّعبي من عليّ، وقد قالَ العلائي: «روى عن عليّ ﷺ، وذلك في «صحيحِ البخاري»، وهو لا يكتفي بمجردِ إمكانِ اللقاء»[٣].

وأشارَ المِزّي إلى روايةِ الشَّعبي عن علي في «التُّحفةِ»[٤] و«التَّهذيب»[٥] ساكتًا عليها.

[٦] عِكْرمة عن عائشة:

وقد اختُلِفَ في إثبات سماعه من عائشة:

قالَ ابنُ أبي حاتم في المراسيل: «سمعتُ أبي يقولُ: عِكْرمة لم يسمعْ من عائشة»[٦].

وقالَ في «الجرح والتعديل»: «قيل لأبي: سمعَ من عائشة؟ فقال: نعم»[٧].

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (٢/ ٧٠٨).

(٢) فتح الباري (١٢/ ١١٩)، وذكر ابن حجر نحوه عن الإسماعيلي والدارقطني في النكت الظراف: (٧/ ٣٩١)، وينظر: كلام الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٩٦).

(٣) جامع التحصيل (ص٢٠٤).

(٤) (٧/ ٣٩١).

(٥) (١٤/ ٣١، ٢٠/ ٤٧٥).

(٦) (ص١٥٨).

(٧) (٧/ ٧).

قالَ ابنُ العراقي: «وهذا تناقضٌ، ورُجِّحَ سماعُه منها أنّ روايتَه عنها في «صحيح البخاري»»(١).

وقد أخرجَ البخاري في «صحيحه» من حديثِ عِكْرمة عن عائشة ثلاثة أحاديث في ستةِ مواضع(٢).

قلتُ: وظاهر التَّناقضُ أيضًا في النَّقلِ عن ابن المديني، قالَ العلائي: «قالَ ابنُ المديني: لا أعلمه سمعَ مِن أحدٍ من أزواج النَّبيّ ﷺ شيئًا»(٣).

ولكنَّ ابنَ المديني قالَ في موضعٍ آخر: «سَمعَ من عائشة»(٤).

غير أنَّ ذلك يُمْكنُ تَوجيهه بِنَفي سماع عِكْرمة من أحدٍ من أزواج النَّبيِّ ﷺ إلّا من عائشة، وأنَّ العلائي قَصَّر في حكاية ذلك عنه. فالله أعلم.

وأَثبت البخاري سماعه من عائشة(٥).

وقالَ المُنذري: «وذكرَ البخاري وأبو داود السجستاني وغيرهما أنّ عكرمةَ سمعَ من عائشة... ويشبه أنْ يكونَ أبو حاتم الرازي تَحققَ سماعَه من عائشة، فأثبتَه بعد أنْ كانَ نفاه»(٦).

ويترجحُ عندي ما رجَّحَه ابنُ العراقي.

ويُرجحُه أيضًا:

ذِكر المِزّي روايته عنها في «تهذيب الكمال» «وتحفة الأشراف» ساكتًا عليها(٧).

وروايةُ الأئمة أحاديثَ عائشةٍ من طريق عِكْرمة عنها، وتصحيحهم لأسانيدها.

---

(١) تحفة التحصيل (ص٣٥٨).

(٢) بالأرقام (٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٢٠٣٧، ٤٢٤٢، ٥٨٢٥).

(٣) جامع التحصيل (ص٢٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٥).

(٥) التاريخ الكبير (٤٩/٧).

(٦) ذِكر حال عِكْرمة (ص١٧).

(٧) تهذيب الكمال (٢٦٥/٢٠)، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٢٤٢/١٢).

منهم: الترمذي، روى من طريق عُمَارَةَ بنِ أَبِي حَفْصَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَوْبَانِ قِطْرِيَّانِ غَلِيظَانِ، فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرِقَ، ثَقُلا عَلَيْهِ... الحديث».

وقال: حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيح(١).

والدَّارقُطني، روى من طريق سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «**عِنْدَكِ شَيْءٌ؟**»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «**إِذًا أَصُومُ...**» الحديث.

وقال: هذا إسناد حسن صحيح(٢).

وكُلُّ مَنْ صَحّح رواية عِكْرمة عن عائشة يقتضي عنده إثبات سماعه منها؛ لأنّ شرطَ الحديث الصحيح اتصال السند كما هو معلوم.

بل ثبتَ سماعه منها بتصريحه بذلك، فقد روى الإمامُ أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ [بنُ عُبَادةَ]، حَدَّثَنَا أَبَانُ بنُ صَمْعَةَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ(٣).

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٥٠٩ برقم ١٢١٣)، وقال الترمذي عَقِبَه: سمعت محمد بن فراس البصري، يقول: سمعت أبا داود الطيالسي، يقول: سُئل شعبة يومًا عن هذا الحديث، فقال: «لستُ أُحَدّثكم حتى تقوموا إلى حَرَمي بن عُمارة بن أبي حفصة، فتقبلوا رأسه»، قال: وحَرَمي في القوم. قال الترمذي: أي إعجابًا بهذا الحديث، وفي تهذيب التهذيب (٧/ ٣٥٠): قال حَرَمي: فما بَقِي في المجلس أحدٌ إلا قَبّل رأسي.

قلت: وهذا يقتضي تَصحيحَ شعبةَ للحديث الذي رواه عن عُمارة، أبي حَرَمي، وروى الحديث كذلك الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨ برقم ٢٢٠٧) من طريق عِكْرمة، عن عائشة، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٣٦ برقم ٢٢٣٣)، وروى الحديث كذلك البيهقي في سننه الكبرى (٤/ ٣٤٢، ٤٥٧). من طريق عِكْرمة، عن عائشة. وقال: هذا إسنادٌ صحيح.

(٣) (٤٣/ ٢٥٤ برقم ٢٦١٧٧)، وإسناده عندي صحيح؛ فأبَان بن صَمْعة، ثقة، أخرج له مسلم متابعة، وهو وإن اختلط إلا أنَّ ما رواه عنه البصريون مستقيم فيما ذَكَر ابنُ عدي. وروح بن عبادة منهم.

وروى البيهقي بإسناد صحيح من طريق زَائِدَةَ بنِ قُدَامَةَ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بنِ رُفَيْعٍ عَنْ عِكْرِمَةَ وَعَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَا: سَمِعْنَا عَائِشَةَ تَذْكُرُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَمُرُّ عَلَى الْقِدْرِ فَيَأْخُذُ مِنْهَا الْعَرْقَ فَيَأْكُلُ مِنْهُ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ إِلَى الصَّلَاةِ وَمَا يَتَوَضَّأُ وَلَا يُمَضْمِضُ[١].

أمّا ابنُ معين، فَسُئل عن سماعِ عِكْرمة عن عائشة؟ فقال: لا أدري[٢].

قلت: لم أَجِد نَفيًا خَالصًا لسماع عِكْرمة من أم المؤمنين عائشة ﵂ عن أيٍّ من المتقدِّمين أو المتأخرين، بينما ثبتَ سماعه منها بِتَصريح الأئمةِ من المتقدمين كالبخاري، وابن المديني، وكذلك من المُتأخرين كابنِ العراقي، وكذا بتصحيح الأئمة لروايته عنها[٣].

وقد عاش عِكْرمة في المدينة، وكان في الثلاثين من عمره أو أزيد يوم ماتت ﵂، وهذا يُعزِّزُ من صحّةِ سَماعه منها، ويُرجّحه؛ بل يُثْبته.

[٧] مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص:

روى البخاري في «صحيحه»، قالَ: «حَدَّثَنَا قَيْسُ بنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا**»[٤].

قالَ الدارقطني: «خالفَه (يعني: عبد الواحد بن زياد) مروان بن معاوية، فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جُنَادةَ بنِ أبي أميَّة عن عبد الله بن عمرو، وهو الصوابُ»[٥].

---

(١) السنن الكبرى (١/ ٢٣٩).

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٠٠).

(٣) وعلماء معاصرون صحّحوا روايتَه عنها.
منهم: الألباني في سلسلته (١/ ٤٣١)، و(١/ ٤٩٧)، وشعيب الأرنؤوط في هامش مسند أحمد، بالأرقام: (٢٤٩٩٨، ٢٥٢٨٢، ٢٦٢٩٧، ٢٦١٧٧).

(٤) برقمي (٣١٦٦، ٦٩١٤).

(٥) التتبع (ص١٥٣).

قالَ ابنُ حجر: «كذا قالَ عبد الواحد عن الحسن بن عمرو، وتابعَه أبو معاوية عندَ ابن ماجه[١] وعمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي عند الإسماعيلي، فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا.

وخالفهم مروان بن معاوية، فرواه عن الحسن بن عمرو، فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله بن عمرو، وهو جُنَادة بن أبي أمية، أخرجَه من طريقه النسائي[٢].

ورجَّحَ الدارقطني روايةَ مروان لأجلِ هذه الزيادة، لكن سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو ثابت وليس بمدلس، فيُحتمل أنْ يكونَ مجاهد سمعَه أولاً من جُنَادة ثم لقي عبد الله بن عمرو أو سمعاه معًا، وثبَّته فيه جُنَادة فحدث به عن عبد الله بن عمرو تارة وحدثَ به عن جنادة أخرى.

ولعلَّ السِّرَّ في ذلك ما وقعَ بينهما من زيادة أو اختلاف لفظٍ، فإنَّ لفظَ النسائي من طريقِه: «**مَنْ قَتَل قَتِيلاً مِنْ أَهْلِ الذِّمَةِ لم يجدْ ريحَ الجَنَّةِ**» فقالَ: من أهلِ الذِّمة، ولم يقلْ: معاهدًا، وهو بالمعنى.

ووقعَ في رواية أبي معاوية: «**بغيرِ حقٍّ**» كما تقدَّمَ.

ووقعَ في روايةِ الجميع: «**أربعينَ عامًا**» إلا عمرو بن عبد الغفار، فقالَ: «**سَبْعينَ**».

ووقعَ مثله في حديث أبي هريرة عندَ الترمذي»[٣].

وذكرَ ابنُ حجر نحوه في هدي السَّاري[٤].

قلتُ: ولمجاهد عن عبد الله بن عمرو في «صحيح البخاري» حديثان آخران في ثلاثة مواضع[٥].

ونقلَ ابنُ العراقي عن ابنِ المديني في «العلل» أنّ مجاهدًا سمع من عبد الله بن عمرو[٦].

---

(١) سنن ابن ماجه (٣/ ٦٩٢ برقم ٢٦٨٦). (٢) سنن النسائي (٨/ ٢٥ برقم ٤٧٥٠).
(٣) فتح الباري (٦/ ٢٦٩). (٤) (ص٣٦٤).
(٥) صحيح البخاري، ينظر: الأرقام (١٩٧٨، ٥٠٥٢، ٥٩٩١).
(٦) ينظر: تحفة التحصيل (ص٤٨١).

[٨] الزُّهري عن عبد الرحمٰن بن كَعب بن مالك:

قالَ أحمد بن صالح المصري (٢٤٨هـ): «لم يسمع - يعني: الزُّهري - من عبد الرحمٰن بن كَعْب بن مالك شيئًا، الذي يروي عنه هو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كَعْب بن مالك»[(١)].

قلتُ: روايته عن عبد الرحمٰن بن كَعْب بن مالك في «صحيحِ البخاري»، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ». ثُمَّ يَقُولُ: «**أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ**». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «**أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ[(٢)].

وتَكرَّرَ الحديث في مواضعَ متعددةٍ في الصَّحيحِ، جاءَتْ جميعها من طريق الليث عن الزُّهري[(٣)].

وقدْ نقلَ ابنُ حجر قولَ النَّسائي: لا أعلمُ أحدًا من ثقاتِ أصحابِ ابن شهابٍ تابعَ الليث على ذلك.

ثم قالَ - يعني: ابن حجر -: «ساقَه - يعني: النسائي - من طريقِ عبد الله بن المبارك، عن مَعْمَر، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة... إلى أنْ قالَ: فابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أنَّ الحديثَ عندَه عن شيخين ولا سيما أنّ في رواية عبد الرحمٰن بن كَعْب ما ليس في رواية عبد الله بن ثعلبة»[(٤)].

وما ليسَ في رواية ابن ثعلبة: «أَنَا شَهِيدٌ على هؤلاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ...».

وقالَ ابنُ معين: «سمعَ الزهري من عبد الله بن عبد الرحمٰن بن كَعْب،

---

(١) المراسيل (ص١٩٠).
(٢) برقم (١٣٤٣).
(٣) ينظر: أطرافه، الأرقام (١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٥٣، ٤٠٧٩).
(٤) فتح الباري (٣/ ٢١٠).

وسمعَ الزهري أيضًا من أبيه عبد الرحمٰن، من الأب والابن»[١]

[[٩]] **منصور بن المُعتَمِر عن الشَّعْبي:**

قالَ ابنُ معين: «لم يسمعْ منصور من الشَّعْبي شيئًا»[٢].

قلتُ: انفردَ ابنُ معين بهذا القولِ.

ومنصور متفقٌ على توثيقِه وعدمِ تدليسه، وروايته عنه في الكتبِ الستة.

ووجدْتُ بالتتبعِ أنّ البخاريَّ روى له حديثين في ثلاثة مواضع، وكلاهما جاءَ من طرقٍ متعددةٍ عندَ البخاري وغيره.

أما الأول: فرواه في موضعين من طريقِ جَرِير[٣] وأبي الأحوص[٤] عن منصور عن الشَّعْبي عن البراء بن عازب.

وقد رواه البخاري أولاً من طريقِ شعبة عن زُبَيد الإِيَامي عن الشَّعبي عن البراء[٥].

وكذا رواه من طريقِ محمد بن طلحة عن زُبَيد[٦]، وأبي عَوَانة عن فراس بن يحيى[٧]، وخالد بن عبد الله عن مُطَرِّف[٨]، ثلاثتُهم عن الشَّعبي به.

وأما الثاني: فرواه من طريقِ جَرِير عن منصور (عن الشَّعبي) عن وَرَّاد مولى المُغيرة بن شعبة عن المُغيرة[٩].

وقدْ تابعَ الشَّعبي كلٌّ من عبد الملك بن عُمَير[١٠] والمُسَيَّب بن رافع[١١] والمُغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي[١٢] وعَبْدَة بن أبي لبابة[١٣].

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٥٠).
(٢) المصدر نفسه (٣/ ٥٠٢).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٩٥٥).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٩٨٣).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٩٥١)، وينظر: الأرقام (٩٦٥، ٩٦٨، ٥٥٤٥، ٥٥٦٠).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٨٧٦).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٥٥٦٣).
(٨) صحيح البخاري، برقم (٥٥٥٦).
(٩) صحيح البخاري، برقم (٢٤٠٨).
(١٠) صحيح البخاري، برقمي (٨٤٤، ٧٢٩٢).
(١١) صحيح البخاري، برقمي (٥٩٧٥، ٦٣٣٠).
(١٢) صحيح البخاري، برقم (٦٤٧٣).
(١٣) صحيح البخاري، برقم (٦٦١٥).

وتابعَ منصور عن الشَّعبي، سعيد بن عَمرو بن أَشْوَع[(١)].

وقد جعلَ الذهبي منصورًا على رأسِ الطبقةِ الرابعة من التابعين، ثم جمعَ عامرًا الشَّعبي ضمنَ طبقة شيوخ منصور، وهم: أبو وائل ورِبْعِي وإبراهيم النخعي وغيرهم، ثم قالَ: «يروي عنهم وعن طبقتهم»[(٢)].

وفي رجالِ صحيحِ البخاري للكلاباذي: «سمع الشَّعبي»[(٣)].

[[١٠]] نافع عن عائشة:

سُئِل ابنُ المديني عنْ سماعِ نافعٍ من عائشة؟ فقال: «من وجهٍ صحيحٍ، فلا»[(٤)].

وقال أبو حاتم: «ورواية نافع عن عائشة وحفصة في بعضه مرسل»[(٥)].

وأشارَ المِزّي في «التُّحفةِ»[(٦)]، و«التَّهذيب»[(٧)] إلى روايتِه عن عائشة في «الصَّحيحين»، ولم يذكرْ إرسالاً ولا غيره.

ويبدو أنّ العلائي تَبعَ المِزّي حينَ ردّ على أبي حاتم، فقالَ: «حديثُه عن عائشة في «الصَّحيحين»»[(٨)]، غيرَ أنّ العلائي تَركَ ما اعتادَه من الاعتراضِ على النُّقَّادِ نَفيهم السماع في أنَّ البخاري لا يكتفي بمجردِ إمكانيةِ اللقاء، وبَقيَ ساكتًا.

أقول: يَظهرُ أنَّهما وقعا في وَهمٍ، فالرواية التي عَنَياها ليسَ فيها أنَّه يروي عن عائشة، وإنما روايتُه فيها عن ابنِ عمر عن أبي هريرة وعائشة.

وحتى يَتّضحَ لنا ذلك أكثر، أُوردُ الروايةَ كاملةً، وهي:

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٤٧٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٠٢).
(٣) (٢/ ٧٠٨).
(٤) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (٢/ ١٥١).
(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٢٢٥).
(٦) (١٢/ ٣٣٠)، ولم يتعقبه سراج الدين البُلقيني في فصلٍ له في تعقباته على أطراف المزي، أورده ابنه جلال الدين في ترجمته لأبيه، ولا ابن حجر كذلك في النُّكَت الظِّراف.
(٧) (٢٩/ ٢٩٩، ٣٥/ ٢٣١).
(٨) جامع التحصيل (ص٢٩٠).

قال الإمام البخاري: «حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يَقُولُ: حُدِّثَ ابنُ عُمَرَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا. فَصَدَّقَتْ ـ يَعْنِي: عَائِشَةَ ـ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُهُ، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ ﷺ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ»[1].

ويُزِيلُ الإشكال ـ إنْ وُجد ـ ابنُ حجر في شَرحِه لهذا الحديث، بأنّ ابنَ عمر وأبا هريرة ذهبَا إلى عائشة يسألاها، وإنَّما عرفَ ذلك من ابن عمر فحسب.

وقد وقع الحديثُ لابنِ حجر من روايةِ عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة.

من حديث ثوبان عند مسلم، والبراء وعبد الله بن مُغَفّل عند النسائي، وأبي سعيد عند أحمد، وابن مسعود عند أبي عوانة.

وأسانيدُ هؤلاءِ الخمسةِ صحاحٌ».

ثم ذكرَ ابنُ حجر طرقًا خمسة أخرى، وأشارَ إلى أنَّ في أسانيدها ضعفًا[2].

لذا لا يَضير القول بعدم سماع نافع من أم المؤمنين عائشة إنْ ثبت.

ومع ذلك صَرّح النووي بِسَماع نافع منها وأثبته[3]. ومن المعلوم أنَّه أدركها، وعاش في زَمنها، وفي المدينة بلدها، وصلّى عليها يوم ماتت خَلْف أبي هريرة[4].

ثُمَّ إنْ كانَ في بعضِ روايته عنها مرسلاً، إنْ صَحَّتْ العبارة عن أبي حاتم[5]، فبعضه الآخر ليسَ مرسلاً، واللهُ أعلم.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٣٢٣)، وينظر: صحيح مسلم، برقم (٥٥/ ٩٤٥).
(٢) ينظر: فتح الباري (٣/ ١٩٥).
(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٢٣).
(٤) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (١/ ٢١٤).
(٥) نقلها ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤) دون قوله: (في بعضه)، وعزاها لابن أبي حاتم.

[١١] أبو إسحاق السَّبيعيُّ عن سعيد بن جُبَير:

روى البخاري عن إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ، قَالَ: وَكَانُوا لَا يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ[١].

وقدْ قالَ البخاري: «لا أعرفُ لأبي إسحاق سماعًا من سعيد بن جُبَير»[٢].

قلتُ: صحيحٌ أنّ أبا إسحاق مشهورٌ بالتدليسِ، ومن الطبقةِ الثالثة من المدلسين كما عدّه ابنُ حجر، إلا أنّ هذه الرواية جاءَتْ في مواضعَ متعددةٍ خارجَ الصحيح، صرّحَ فيها أبو إسحاق بالسماعِ من ابن جُبَير[٣].

وكذا هي من طريقِ شعبة الذي قالَ: «كفيتُكم تدليسَ ثلاثةٍ: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[٤].

فلعلَّ البخاري تبيَّنَ له بعدُ خلافَ ما قالَه، فروى له في «الصحيحِ» بالعنعنةِ. واللهُ أعلم.

وفي ختامِ هذا المطلب، أقولُ: وهكذا نرى أنّ ما حكمَ عليه بعدمِ السماعِ، فلا يَعدُو كونه اختلاف اجتهاد بين الأئمةِ غالبًا.

وكذا يعتذرُ في بعضِ الأحاديث أنّ البخاري إنّما أخرجَها متابعة أو شاهدًا، لا على وجهِ الأصالةِ والاحتجاجِ، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٢٩٩).

(٢) العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٦٥).

(٣) ينظر: مسند أحمد (٥/ ٤٧٥ برقم ٣٥٤٣)، والمستدرك على الصحيحين، للحاكم (٣/ ٦١٤ برقم ٦٢٧٥).

(٤) ينظر: المواضع السابقة، ومسند الطيالسي (٤/ ٣٦٤ برقم ٢٧٦١)، والآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (١/ ٢٨٤ برقم ٣٧٢)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٢٨٩ برقم ١٠٥٧٨).

المطلب الرابع

أسانيد دلَّت على اكتفاء البخاري بالمعاصرةِ، مع وجود قرائنَ قَويّة

وعدد رواة هذا المطلب خمسة، رتبتهم أيضًا على حروفِ الهجاء، **وهم**:

[١] عبد الله بن حَبيب أبو عبد الرحمٰن السُّلميّ عن عثمان:

روى ابنُ أبي حاتم بسندِه عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل عن حجَّاج بن محمد الأعور (تلميذ شعبة)، عن شعبة، قالَ: «لم يسمع أبو عبد الرحمٰن السُّلمي من عثمان»(١).

ونقلَ ابنُ أبي داود (أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث ٣١٦هـ) عن يحيى بن معين مثل ما قالَ شعبة(٢).

وذكرَ أحمد بن حنبل قولَ شعبة السابق، فرضي عنه، وأقرَّه، ولم يُنْكره(٣).

وأجابَ أبو حاتمٍ على من سَألَه: سمعَ من عثمان بن عفان؟ قالَ: «قد روى عنه، ولم يذكرْ سماعًا»(٤).

وخالفَهم البخاري، فروى بسندِه عن أبي عبد الرحمٰن السُّلمي، قالَ: «صُمْتُ ثمانين رمضان». ثم قالَ البخاري: سمعَ عليًّا وعثمان وابن مسعود(٥).

وقد روى البخاري لأبي عبد الرحمٰن السُّلمي عن عثمان حديثين.

الأول (معلق): وهو حديثُ حصارِ عثمان، وما فيه من قصةِ حفر بئر

---

(١) المراسيل (ص١٠٦)، وقول الحجاج عن شعبة أورده أحمد في مسنده (١/ ٤١٢ بعد الحديث برقم ٤١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري (٩/ ٧٥).

(٣) ينظر: المراسيل (ص١٠٧).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) التاريخ الأوسط (١/ ٨٨٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٥/ ٧٢).

رُومة وتَجهيز جيش العسرة[١].

والثاني: حديث: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**».

وقالَ عَقِبه: قالَ: (يعني: سعد بن عُبيدة، تلميذ السُّلمي): وأقرأ أبو عبد الرحمٰن في إمرةِ عثمان حتى كانَ الحجَّاج، قالَ: (يعني: أبو عبد الرحمٰن السُّلمي): وذاك الذي أقعدنَي مقعدي هذا[٢].

والسؤال هنا: هل عبارة شعبة ومن وافقَه تدلُّ على جَزمٍ بعدمِ سماع السُّلمي من عثمان؟

وفي المقابلِ هل ثبتَ هذا السماع عندَ البخاري فأعلنَ عنه؟

ثم علام يَدلُّ صَنيع البخاري في إخراجِه للحديثِ إنْ كانَ مخالفًا لشرطِه في الاحتجاجِ بالسندِ المعنعن؟

أما العلائي، فأشارَ إلى الحديثين، ثم دافعَ عن البخاري كعادتِه بقوله: وقد علمَ أنّه لا يكتفي بمجردِ اللقاء... ثم أوردَ روايات تُفيدُ قراءة السُّلمي القرآن على عثمان[٣]. وضعَّفَها غيره[٤].

وأما الذهبي فعقَّبَ على قول شعبة السابق: «كذا قالَ شعبة، ولم يتابع»[٥].

وقالَ أيضًا: «وفي قولِ شعبة نظرٌ»[٦].

وأما ابنُ حجر، فقالَ مدافعًا: «لكن ظهرَ لي أنَّ البخاري اعتمدَ في وصلِه وفي ترجيحِ لقاء أبي عبد الرحمٰن لعثمانَ على ما وقعَ في رواية شعبة

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٧٧٨).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٥٠٢٧)، وينظر: برقم (٥٠٢٨).

(٣) جامع التحصيل (ص٢٠٩).

(٤) قال الذهبي: «ليس إسنادها بالقائم». سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٧١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٥٢)، وينظر: علل الدارقطني (٣/ ٦٠).
قلت: الثابت أن أبا عبد الرحمٰن قرأ القرآن على عليّ. سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٩١، ٩٢، ٩٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٩).

(٦) تاريخ الإسلام (٣/ ٢٢٢).

عن سعد بن عُبيدة من الزيادةِ، وهي: أنّ أبا عبد الرحمٰن أقرأَ من زمنِ عثمان إلى زمنِ الحجاج، وأنَّ الذي حملَه على ذلك هو الحديثُ المذكورُ، فدلَّ على أنَّه سمعَه في ذلك الزمان. وإذا سمعَه في ذلك الزمان ولم يوصفْ بالتدليسِ اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنَه عنه وهو عثمان رضي الله عنه، ولا سيما مع ما اشتهرَ بينَ القراءِ أنَّه قرأَ القرآن على عثمان، وأسندُوا ذلك عنه من روايةِ عاصم بن أبي النَّجود وغيره، فكانَ هذا أولى من قولِ من قالَ: إنَّه لم يسمعْ منه»[١].

قلتُ: ويمكنُ الإجابةَ على التساؤل السابق بما يلي: لم يُخالفْ أحد في أنَّ أبا عبد الرحمٰن أدركَ عثمان وعاصرَه، أما قولُ شعبة: «لم يسمع»؛ أي: لم يثبتْ سماعه من طريقٍ صحيحٍ، لا أنَّه قد ثبتَ عدم سماعه، وأما كلام البخاري، فلعلَّ القرائنَ القوية هي التي أوصلتْه إلى قولِه بالسماع، لا أنّه وقفَ على طريقٍ للحديث فيه تصريحٌ بالسماع.

فالسند الوحيد المصرَّح بالسماعِ أخرجَه ابنُ عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم[٢]، قالَ عنه ابنُ حجر: «في إسناده مقال»[٣].

ومن القَرائن، قول أبي عبد الرحمٰن المُتَقدِّم: «صُمتُ ثمانينَ رمضانًا».

فقد عقَّبَ الشيخ أحمد شاكر على ذلك بقولِه: «فهذا يَدلُّ على أنَّ البخاري ثبتَ عندَه أنَّه سمعَ من عمر، فسماعُه من عثمان أولى، فإنَّه ماتَ على الراجح سنة خمس وثمانين عن تسعين سنة، فكانَ رجلاً كبيرًا في عهد عثمان؛ بل في عهد عمر؛ لأنَّه يكون قد ولدَ قبل الهجرة، وكانَ على الحافظ أنْ يذكرَه في قسمِ المخضرمين في الإصابة على شرطِه، ولكنه لم يفعل»[٤].

---

(١) فتح الباري (٩/ ٧٦).

(٢) الكامل (٥/ ٤١٩)، وابن أبي مريم، قال فيه ابن عدي: «يُحدِّث بالبواطيل»، وقال أيضًا: «إما أن يكون مُغَفَّلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمَّد».

(٣) فتح الباري (٩/ ٧٦).

(٤) تعليق أحمد شاكر على المسند، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧م (١/ ٣٣٦).

لذا؛ فإنَّ النتيجةَ التي تؤخذُ من كلٍّ ما سبقَ في اعتمادِ البخاري تصحيح حديثي أبي عبد الرحمٰن السُّلمي عن عثمان إنَّما هو على المعاصرةِ مع قوة القرائن الدالة على احتمالِ اللقاءِ بينهما، لا على ثبوت ذلك بنصٍّ صريحٍ يدلُّ على السماعِ أو اللقاءِ. واللهُ أعلم.

[٢] عبد الله بن بُرَيدة عن أبيه:

صرَّحَ إبراهيم الحربي بعدم سماع عبد الله بن بريدة من أبيه[١].

وقالَ أحمدُ بن حنبل: «ما أدري» وضعّفَ حديثه[٢].

قلتُ: لم يذكرْ الحربي دليلاً على قولِه، ولم يتابعْه على هذا القول أحدٌ ممن صنَّفَ في المراسيلِ ولا غيرهم.

أما البخاري، فيبدو أنّه لم يقفْ على ما يثبت سماع عبد الله من أبيه، لذا أشارَ إلى روايتِه عن أبيه بالعنعنة حينَ قالَ: «عبد الله بن بُرَيدة بن حُصَيب الأسلمي قاضي مرو، عن أبيه، سمعَ سَمُرَة ومن عِمران بن الحُصَين»[٣].

ولم يزدْ ابنُ حجر على قوله: «ليسَ له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد، وافقَه مسلم على إخراجه»[٤].

وتعجَّبَ ابنُ حجر من الحاكم كيفَ يزعمُ أَنَّ سندَ حديث عبد الله بن بُرَيدة من روايةِ حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو[٥].

قلتُ: هما حديثان:

الأول: عن عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الْخُمُسَ... الحديث[٦].

الثاني: عن عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٤١٣).
(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ١٤١).
(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٥١).
(٤) هدي الساري (ص٤١٣).
(٥) تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٠).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٤٣٥٠).

سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً[١].

والسؤال هنا: علامَ اعتمدَ البخاري في إخراجِه الحديثين، وتصحيحه لهما؟

والذي يبدو لي، واللهُ أعلم، أنّ احتمالَ سماع عبد الله من أبيه أقوى بكثيرٍ من احتمالِ عدم السماع، لما يأتي:

١ ـ أدرك عبد الله من حياة أبيه ما يقارب ثمانية وأربعين سنة، فقد ولد عبد الله سنة ١٥هـ في خلافة عمر بن الخطاب[٢]، وتوفي أبوه بريدة سنة ٦٣هـ[٣].

٢ ـ بُريدة والد عبد الله، فموانع الاجتماع بينهما معدومة، ولو وجدت لبيَّنَ العلماءُ ذلك.

٣ ـ جاءَت أحاديث كثيرة في مواضع متعددةٍ وبطرقٍ مختلفة خارجَ «الصَّحيحين» فيها تصريحٌ لعبد الله بن بُرَيدة بالسماعِ من أبيه[٤].

وهذا يَكفي في تَرجيحِ اللقاء، خاصةً وأنّ عبد الله ليسَ مدلِّسًا. ومن ناحيةٍ أخرى، لم يعتمد البخاري عليهما في بابهما.

فالحديث الأول: رواه ضمنَ أحاديث خمسة في بابِ بَعْثِ عليّ وخالد إلى اليمن قبلَ حَجّة الوداع.

والحديث الثاني: رواه ضمن أحاديث ثلاثة في باب كم غزا النَّبيّ ﷺ؟

كما أنَّها ليسَتْ من أحاديثِ الأحكام، وإنما تتعلقُ بالمغازي ممَّا يجوزُ فيها التساهل، واللهُ أعلم.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٤٤٧٣)، وينظر: صحيح مسلم، برقم (١٤٧/ ١٨١٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٤/ ٣٣٢). (٣) المصدر نفسه (٤/ ٥٥).

(٤) لا مجال لإيراد جميع المواضع هنا، ولكن ينظر على سبيل المثال: مسند أحمد (٣٨/ ٦٥ برقم ٢٢٩٦٧). من طريق عبد الجليل بن عطية القيسي، عن عبد الله بن بريدة، حدثني أبي، و(٣٨/ ٩٧ برقم ٢٢٩٩٣) من طريق حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، قال: سمعت أبي.

[٣] عروة بن الزبير عن أم سلمة:

روى البخاري في «صحيحه» من طريقِ أبي مروان يَحْيَى بنِ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ»**[١].

قالَ الدَّارقطني: «هذا مرسلٌ، ووصلَه حفص بن غِيَاث عن هشام عن أبيه عن زينب (يعني: بنت أم سلمة) عن أم سلمة... ووصلَه مالك عن أبي الأسود (يعني: محمد بن عبد الرحمٰن) عن عروة عن زينب عن أم سلمة في «الموطأ»»[٢].

قلتُ: والحديث من طريقِ مالك رواه البخاري في خمسة مواضع، منها موضع رواه بإسنادِه قبلَ هذا الحديث، ولم يذكرْ لفظه، ثم أحالَ على لفظ هذا الحديث[٣].

وكانَ الطحاوي أيضًا قد نَفَى سماع عروة من أم سلمة، فبعدما روى الحديثَ من طريقِ سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة، أنَّ رسول اللهِ ﷺ أمرها أنْ تُصلّيَ الفجرَ بمكة يوم النَّحر، قالَ الطحاوي: «ولم يذكرْ فيه بينَ عروة وبين أم سلمة أحدًا، وهذا منقطعٌ؛ لأنَّ عروةَ لم نعلمْ له سماعًا من أم سلمة»[٤].

أما ابنُ حجر، فتكلَّمَ في أكثر من موضعٍ حولَ هذه الطريق ما يستدلُّ به على اكتفاءِ البخاري بالمعاصرةِ، والله أعلم.

وكانَ مما قاله: «حديثُ مالك عندَ البخاري في هذا المكان مقرونٌ بحديث أبي مروان، وقد وقعَ في بعضِ النسخ، وهي روايةُ الأَصِيلي في هذا

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٦٢٦).

(٢) التتبع (ص٢٤٧)، والحديث في الموطأ في الحج باب جامع الطواف، برقم (١٢٣).

(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (٤٦٤، ١٦١٩، ١٦٢٦، ١٦٣٣، ٤٨٥٣)، وهو في صحيح مسلم، برقم (١٢٧٦/٢٥٨).

(٤) شرح مشكل الآثار (٩/١٤١) بعد الحديث برقم (٣٥٢٠).

عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً. . . ولكن معظمَ الرواياتِ على إسقاطِ زينب. . . وإنما اعتمدَ البخاري فيه رواية مالك التي أثبتَ فيها ذكر زينب، ثم ساقَ معَها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادتِه مع أنَّ سماعَ عروة من أم سلمة ليسَ بمستبعدٍ، واللهُ أعلم»[(١)].

قلتُ: يُفْهمُ من كلامِ ابن حجر أنَّ البخاري أخرجَ حديث عروة عن أم سلمة متابعة، إلا أنّه اعترفَ في موضعٍ آخر باختلافِ لفظ الروايتين وتغاير القصتين، فقالَ: «فإنَّ إحداهما صلاةَ الصبحِ يومَ النحرِ، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيلِ من مكة». إلى أنْ ختمَ كلامَه بقولِه: «وسماع عروة من أم سلمة ممكنٌ؛ فإنَّه أدركَ من حياتِها نَيِّفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد»[(٢)].

إذًا السَّماع ممكنٌ في كلامِ ابن حجر، وليسَ مستبعدًا.

فأين اشتراط تحقق اللقاء عندَ البخاري، ولو تَحقَّقَ لصرَّحَ به ابن حجر، وإنَّما هو الاقتصارُ على المعاصرةِ. واللهُ أعلم.

[٤] **قيس بن أبي حازم عن بلال:**

قالَ ابنُ المديني: «روى عن بلال، ولم يَلْقَه»[(٣)].

وحديثُه في الصحيح: أَنَّ بِلَالاً قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: إِنْ كُنْتَ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَأَمْسِكْنِي، وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَنِي لله فَدَعْنِي وَعَمَلَ الله[(٤)].

قلتُ: احتمال لقاء قيس لبلال أرجحُ من احتمالِ عدمِ لقائِهما وأقوى، لما يأتي:

١ ـ أدركَ قيسٌ الجاهليةَ، وجاءَ إلى النَّبيّ ﷺ ليبايعه، فوجدَه قد توفي[(٥)]، فدخلَ المدينةَ في أولِ خلافة أبي بكر، والصحابة بها متوافرون.

---

(١) هدي الساري (ص٣٥٨).
(٢) فتح الباري (٣/ ٤٨٧).
(٣) علل الحديث (ص١٥٣).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٧٥٥).
(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٤/ ٤٦٤).

٢ ـ ثبتَ سماعه من أبي بكر وعمر[١]، وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص[٢].

٣ ـ ماتَ بلال رضي الله عنه سنة ١٧هـ أو ١٨[٣].

كل هذا جعلَ العلائي يردُّ على ابن المديني مدافعًا عن البخاري، بقوله: «في هذا القولِ نظرٌ، فإنّ قَيْسًا لم يكنْ مُدلّسًا، وقد وردَ المدينة عقبَ وفاة النَّبيّ ﷺ والصحابة بها مجتمعون، فإذا روى عن أحدٍ الظاهر سماعه منه»[٤].

قلتُ: لا مناصَ من القولِ هنا بأنَّ الإمامَ البخاري، مع ترجيحِ اطلاعه على كلامِ شيخه ابن المديني، لم يعتمدْ في إخراجِ حديث قيس عن بلال وتصحيحه على ثبوتِ اللقاء أو التَّأكد من السماعِ، وإنّما هو الاكتفاءُ بالمعاصرةِ مع القرائنِ السابقة، وهذا ما يدلُّ عليه كلام العلائي. واللهُ أعلم.

[٥] موسى بن عُقبة عن الزُّهري:

قالَ الإسماعيلي في كتاب العتق[٥]: «يقالُ: لم يَسمعْ موسى بن عُقْبة من الزُّهري شيئًا»[٦]. ولم يَزِدْ ابنُ حجر على قوله: «كذا قالَ»[٧].

أما العلائي فاستبعدَه؛ لأنّ البخاري لا يكتفي بمجردِ إمكانِ اللقاء (وهذا ردُّه المعتاد)، وعدّ قولَ الإسماعيلي دالًا على تدليسِ ابن عُقْبة، فقالَ: «ولم أرَ من ذكرَ موسى بالتدليس غيره»[٨].

واستبعدَه كذلك بُرهان الدِّين الحلبي، فكلاهما مدني، وقد رأى ابن

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ١٤٥).
(٢) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص١٥٢).
(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٠).
(٤) جامع التحصيل (ص٢٥٧).
(٥) لعلَّ المراد بكتاب العتق، أحد كتب مستخرجه على الصحيح؛ لأنّ رواية موسى بن عُقبة عن الزُّهري جاءت عند البخاري في مواضع متعددة، أولها في كتاب العتق، برقم (٢٥٣٧). فالرواية الأولى لموسى عن الزُّهري عند البخاري جاءت في كتاب العتق.
(٦) ينظر: جامع التحصيل (ص١١٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٣).
(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٣).
(٨) جامع التحصيل (ص١١٠).

عُقْبَةَ جماعةً من الصَّحابة، وسمعَ من الصَّحابية أم خالد أَمَة بنت خالد بن سعيد بن العاص[١].

وقد روى البخاري لموسى بن عُقْبة عن الزُّهري أربعةَ أحاديث في سِتَّةِ مواضع، قالَ في ثلاثةِ مواضع: عن الزُّهري[٢]، وفي مثلِها قالَ: قالَ الزُّهري[٣].

ولم يأتِ عن أحدٍ ما يؤكِّدُ سماعَ ابن عُقْبة من الزُّهري، سوى الدفاع الظَّني السابق من العلائي والحلبي، وحتى ابن حجر فقد أهملَ هذه المسألة في هدي الساري وفتح الباري، ولم أقفْ له على قولٍ فيها في أيٍّ من مصنفاتِه التي اطلعتُ عليها.

أما رواية الرَّامَهُرْمُزِي بسندِه عن مالك دخوله وموسى بن عُقْبة ومشيخة كبيرة على الزُّهري وقوله لهم: «تركتمُ العلمَ حتى إذا كنتم كالشَّنِّ وقد وَهَى طلبتموه، لا جئتم والله بخير أبدًا»[٤] فلا يَصلحُ دليلاً للسماعِ. واللهُ أعلم.

بل قالَ ابنُ عبد البر: «ليسَ موسى بن عُقْبة في ابنِ شهابٍ حُجّة إذا خالفَه غيره»[٥].

ولذا؛ فالأرجح أنَّ روايتَه عنه كانَت من كتابٍ، وقد كانَ يحيى بن معين يقولُ: «كتابُ موسى بن عُقْبة عن الزُّهري من أصحِّ الكتب»[٦].

إذًا لا مانعَ أنْ يكونَ الزُّهري قد ناولَ ابن عُقْبة الكتابَ وأجازَه بروايتِه، وإنْ لم يسمعْ منه، وقد عُرِف عن الزُّهري تساهله في ذلك، أما عن تدليسه، فلعلَّ قولَ الإسماعيلي السابق جعلَ كلًّا من الدارقطني والعلائي والحلبي وابن حجر إدخاله في مصنفاتهم في المدلسين[٧].

---

(١) التبيين لأسماء المدلسين (ص٢١٥ ترجمة ٨١).
(٢) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٥٣٧، ٣٠٤٨، ٤٠٢٦).
(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (٤٠١٨، ٦٤٢٥، ٧١٧٦).
(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٢٠٠).
(٥) الاستيعاب (٤/ ١٨٤٢).
(٦) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٢٠).
(٧) ينظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص١١٠)، والتبيين لأسماء المدلسين، للحلبي (ص٢١٥)، وطبقات المدلسين، لابن حجر (ص٢٦).

وكذا أبو محمود المقدسي تلميذ الذهبي في منظومتِه في المدلسين، حيثُ قالَ:

ثـم ابنُ عقبةٍ عن الزهري روَى بـ «عن وقال» في البخاريِّ سوى
وقيل: لم يسمعه منه فاعلم والحمد للّه به فلنختم[1]

وفيما سبق مَلْمَحٌ باكتفاءِ البخاري بالمعاصرةِ، أو أنّ الروايةَ بالمناولةِ أو الإجازة، وهي صحيحةٌ عندَه، كما تقدَّمَ. واللهُ أعلم.

المطلب الخامس

أسانيد فيها مرسل صحابي، أو مختلفٌ في صحبتِه، أو رؤيته، أو من لم تثبتْ صحبته مقرونًا بالصحابي

أطلقَ العلماءُ وصفَ «مرسل صحابي» على أحاديث فاتَ بعضُ الصحابة سماعَها من رسول اللهِ ﷺ فأخذوها عَمّن سمعها منه، وكانوا لا يلتزمون ذكر الصحابي الواسطة؛ بل كانوا غالبًا يقولون: قالَ رسول اللهِ ﷺ، أو عن رسول اللهِ ﷺ، ثقة ببعضهم بعضًا واطمئنانًا إلى صدقِ وحفظِ من تَلقّوا عنه، كأنّهم يسمعونه من رسول اللهِ ﷺ[2].

ولم يكنِ المحدِّثون يَعُدُّونَه من المرسلِ، قالَ ابنُ الصلاح: «ثم إنّا لم نعد في أنواعِ المرسل ونحوه ما يسمى في أصولِ الفقه مرسل الصحابي، مثل: ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداثِ الصحابةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ ولم يسمعُوه منه؛ لأنّ ذلكَ في حكمِ الموصولِ المسند»[3].

والاحتجاج بمرسلِ الصحابي مطلقًا هو مذهبُ جمهور العلماء، قال ابنُ

---

(١) آخر كتاب التبيين.

(٢) لست هنا بصدد تفصيل القول في هذه المسألة، وقد كنت جمعت المادة العلمية المتعلقة بصيغ القول والعنعنة من الصحابي، وهل تفيد الرفع صراحة، أم هي من المرفوع الحكمي، في دراسة تفصيليةٍ موسعةٍ.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث (١/ ١٣١).

عبد البر في معرضِ كلامه عن إرسالِ الصحابة: «وكلُّ حديث الصحابة مقبولٌ عندَ جماعة العلماء على كل حالٍ»[١].

وهذا ما صَوّبه العراقي[٢]، وأنَّهم لم يختلفوا في الاحتجاجِ بها[٣]، وجعلَه ابنُ حجر من اتفاقِ الأئمة قاطبة على قَبولِه، وأنْ لا اعتدادَ بمخالفة من شذَّ[٤].

وخالفَت طائفةٌ من العلماءِ فلم تقبله على إطلاقِه؛ بل فصلت القولَ فيه؛ لأنَّ الصحابي قد يرسلُ عن غير الصحابي، ومن هؤلاء أبو إسحاق الأسفراييني (إبراهيم بن محمد ٤١٨هـ)، وأبو بكر الباقلاني (محمد بن الطيب ٤٠٣هـ)، والغزالي، وابن الأثير، وهو ما فُهِم من تصرّفِ أبي الحسن بن القطان، حيث ردّ أحاديث من مراسيل الصحابة ليسَت بها علّة إلا ذلك.

وقد ردّ العلماءُ هذا القولَ، وعدوه شاذًا، فالصحابةُ كُلُّهم عدولٌ كما هو ثابتٌ مُقرر، والقدر الذي رواه بعضُ الصحابة عن بعضِ التَّابعين بيَّنه العلماءُ وأوضحوه، وهو قليلٌ جدًّا، فقد جمعَ الخطيب البغدادي أولئك الصحابة في مُصنّفٍ خاص[٥]، وبلغَ عددهم ثلاثة وعشرين[٦].

والنتيجةُ: أنّ الرأيَ الأول أولى بالاعتبار والقبولِ، وأنّ مرسلَ الصحابي صحيحٌ، ولذا فإنّ التَّعقبَ بعدمِ السماع ضعيفٌ، واللهُ أعلم.

غير أنّه يَجدرُ التَّنبيهَ إلى ما نبَّهَ عليه ابنُ حجر مِنْ أنّ مَن ولدَ قبلَ وفاته ﷺ بأشهر كمحمد بن أبي بكر، وغيره من أبناءِ الصحابة الذين ولدُوا في حياته ﷺ، فذهبَ بهم آباؤهم إليه، فهم وإنْ دخلُوا في حدِّ الصُّحبةِ لثبوتِ

---

(١) التمهيد (١/ ٣٥٢).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٤).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٨٠).

(٤) هدي الساري (ص٣٧٨).

(٥) ذكره الذهبي ضمن مؤلفات الخطيب في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٩٥) بعنوان: «جزء في رواية الصحابة عن التابعين».

(٦) أورد العراقي في التقييد والإيضاح عشرين رواية منها، واختصره ابن حجر ورتبه على حروف المعجم في كتاب أسماه: «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين»، نشرته دار الهجرة، الرياض، بتحقيق: طارق العمودي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

الرؤية لهم إلا مراسيلهم لا تعدُّ من قبيلِ مرسل الصحابي[(١)].

وأبدأ في هذا المطلب بروايةِ مرسل الصحابي، وهو: عبد الله بن الزبير، ثم المختلف في صحبتِه، وهما: عبد الله بن يزيد الأنصاري وصفية بنت شَيْبة، ثم من لم تثبتْ صحبته مقرونًا بالصحابي، وهو: مروان بن الحكم بن أبي العاص.

[(١)] عبد الله بن الزبير عن النّبيّ ﷺ:

عبد الله بن الزبير صحابي، روايته عن النَّبيّ ﷺ في الكتب الستة[(٢)] ومسند أحمد[(٣)] وغيرها من المصنفاتِ، صرَّحَ في بعضِها بسماعِه النبيّ ﷺ أو رؤيته لفعله.

وقد جاءَت رواية في «صحيح البخاري» من طريق ثابتٍ البُنَاني، قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ الزُّبَيْرِ (يعني: عبد الله) يَخْطُبُ، يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: **«مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»**[(٤)].

قالَ الدارقطني مُنْتقدًا بما يفيد أنَّه مرسلٌ: «لم يَسْمعه ابن الزُّبير من النَّبيّ ﷺ، إنَّما سمعَ من عمر، قالَه أبو ذُبيان وأم عَمرو عنه»[(٥)].

وردَّ عليه ابنُ حجرَ بقوله: «هذا تعقُّبٌ ضعيفٌ، فإنَّ ابنَ الزبير صحابي، فَهبه أرسلَ، فكانَ ماذا؟! وكم في الصحيحِ مرسل صحابي، وقد اتفقَ الأئمةُ قاطبةً على قَبولِ ذلك إلا من شذَّ ممن تأخرَ عصره عنهم فلا يعتد بمخالفتِه، وقد أخرجَ البخاري حديثَ ابن الزبير عن عمر تلو حديث ثابت عن ابن

---

(١) ينظر: فتح الباري (٧/ ٣ ـ ٤).

(٢) يراجع: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٣٣)، وتهذيب الكمال، له أيضًا (١٤/ ٥٠٩).

(٣) المسند (٢٦/ ٢٢).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٥٨٣٣).

(٥) التتبع (ص٣٠٦)، وأبو ذُبيان هو خَليفة بن كعب، وأم عمرو هي بنت عبد الله بن الزبير، وقد أخرج البخاري حديثهما في الحديث التالي لحديث ابن الزبير عن النَّبيّ ﷺ.

الزبير، فما بقي عليه للاعتراضِ وجه»[١].

وقالَ أيضًا: «هذا من مرسلِ ابن الزبير، ومراسيل الصحابة محتجٌّ بها عندَ جمهور من لا يحتجُّ بالمراسيل، لأنَّهم إمَّا أنْ يكونَ عندَ الواحد منهم عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن صحابي آخر، واحتمال كونها عن تابعي لوجودِ رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادرٌ، لكن تبينَ من الروايتين اللتين بعدَ هذه أنَّ ابنَ الزبير إنَّما حملَه عن النَّبيِّ ﷺ بواسطة عمر»[٢].

[٢] عبد الله بن يزيد الأنصاري عن النبيّ ﷺ:

روى البخاري بسندِه عن شعبة عن عدي بن ثابت عن عَبْدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النُّهْبَى وَالمُثْلَةِ»[٣].

قالَ العلائي: «وذلك يَقتضي صحةَ سماعه»[٤].

قلتُ: أما صِحّة السماع، فلا، حتى لو كانَ مُتّفقًا على صحبتِه، فكيف وقد اختلفَ في سماعه من النَّبيِّ ﷺ كما قالَ ابن حجر[٥]؟!

بل كيفَ وقد اختلف في صحبته أصلاً، فأثبتها جماعة، ونفاها آخرون؟!

فقالَ أبو داود: «سمعت مُصعبًا الزُّبَيري (٢٣٦هـ)، يقولُ: عبد الله بن يَزِيد الخَطْمي ليسَ له صحبة»[٦]، كانَ صغيرًا حين ماتَ النَّبيّ ﷺ[٧].

وقيلَ لأحمد بن حنبل: ليست لعبد الله بن يزيد صُحبة صحيحة؟ فقالَ: «أمَّا صحيحةٌ فلا»[٨].

---

(١) هدي الساري (ص٣٧٨).
(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٨٩).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٢٤٧٤). عن آدم بن أبي إياس، وبرقم (٥٥١٦). عن حجَّاج بن مِنْهال، كلاهما عن شعبة.
(٤) جامع التحصيل (ص٢١٧).
(٥) فتح الباري (٥/ ١٢٠).
(٦) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٣٤ برقم ٥٧١).
(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص١٨٥ برقم ٧٩).
(٨) المراسيل (ص١٠٢).

وقالَ: «قد أدركَ النَّبيّ ﷺ[١]، وقالَ: رأى رسول اللهِ ﷺ»[٢].

وقالَ أبو إسحاق ـ يعني: السَّبيعي ـ: «ورأى عبد الله بن يزيد النَّبيّ ﷺ»[٣].

وقالَ الآجري: «قلتُ لأبي داود: عبد الله بن يزيد الخَطْمي له صحبةٌ؟ قالَ: رؤيةٌ يقولون. قالَ أبو داود: سمعتُ يحيى بن معين يقولُ هذا»[٤].

وقالَ أبو حاتم: «روى عن النَّبيّ ﷺ، وكانَ صغيرًا على عهد النَّبيّ ﷺ، فإنْ صحَّت رؤيتُه فذاك»[٥].

قلتُ: روايته السابقة في «الصحيحِ» تَدلُّ على أنّ البخاريَّ يثبتُ الصحبةَ لعبد الله بن يزيد. واللهُ أعلم.

وأثبتَها له أيضًا العجلي[٦]، وابنُ حبان[٧].

وقالَ البَرْقاني (أحمد بن محمد ٤٢٥هـ) عن الدارقطني: «موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري الخَطْمي الكوفي ثقةٌ، وأبوه وجَدُّه صحابيان»[٨].

وقدْ ذكرَه الذهبي في تاريخِ الإسلام، وقالَ: «كانَ من نُبَلاءِ الصحابة»[٩].

ويبدو أنَّ وهمًا وقع فيه الذهبي حينَ قالَ: «أحدُ من بايعَ بيعة الرضوان، وكانَ عمرُه يومئذٍ سبع عشرة سنة»[١٠]. وتَبِعَه على هذا المِزّي في «التهذيب»[١١].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ١١١ برقم ١٧٣١).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٣٣ برقم ٢٣٢٤).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٢/ ٥١٣).

(٤) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٣٤ برقم ٥٧١).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٩٧).

(٦) معرفة الثقات (٢/ ٦٧ برقم ٩٩٦).

(٧) الثقات (٣/ ٢٢٥).

(٨) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٦٧ برقم ٥٠٣).

(٩) (٣/ ٢٤٠).

(١٠) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٧).

(١١) (١٦/ ٣٠٢).

أما ابنُ حجر، فلم يحدد له سنًّ، فقالَ: «شهدَ الحديبية وهو صغيرٌ»[١].
وقالَ ابنُ حجر: «صحابي صغيرٌ»[٢].

قلتُ: ولعلَّ روايتَه تُعدُّ من رواياتِ مراسيل الصحابة. واللهُ أعلم.

أما مخالفة يَعقوب بن إسحاق الحَضْرمي الرواة عن شعبة، فيما أشارَ إليه الإسماعيلي وأخرجَه الطبراني في «الكبير»[٣]، فقالَ فيه: عن عَدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري، فقالَ ابنُ حجر: «والمحفوظ عن شعبة ليسَ فيه أبو أيوب»[٤].

وقد سَهَا بعضُ العلماء في الإشارةِ إلى روايتِه عن النَّبيّ ﷺ منهم: الباجي[٥] والمِزّي في «التهذيب»[٦].

أما في التحفةِ، فأشارَ إلى روايتِه ساكتًا عليها[٧].

وقالَ الزيلعي: «عزاه عبد الحق للبخاري، وينظر»[٨]

[٣] صفية بنت شَيبة عن النبيّ ﷺ:

روى البخاري في «صحيحه»، قالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (يعني: الثوري)، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ»[٩].

والحديثُ أخرجَه أحمد[١٠]، والنسائي في الكبرى[١١] وأبو يعلى[١٢] من طرقٍ عن سفيان الثوري، عن منصور بن صفية، عن أمه صفية، عن عائشة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص٢٧١ ترجمة ٣٧٠٤).
(٣) المعجم الكبير (٤/ ١٢٤ برقم ٣٨٧٢).
(٤) فتح الباري (٥/ ١٢٠). وينظر: (٩/ ٦٤٥).
(٥) التعديل والتجريح (٢/ ٨١٠).
(٦) (١٦/ ٣٠٢).
(٧) (٧/ ١٨٥).
(٨) نصب الراية (٣/ ١١٨).
(٩) صحيح البخاري، برقم (٥١٧٢).
(١٠) المسند (٤١/ ٣٢٣ برقم ٢٤٨٢١)
(١١) السنن الكبرى (٦/ ٢٠٧ برقم ٦٥٧١).
(١٢) مسند أبي يعلى (٨/ ١٤١ برقم ٤٦٨٦).

وصفية اختلفَ في صحبتِها؛ بل في رؤيتِها النبيّ ﷺ.

فذكرَها ابنُ سعد في التَّابعين[١].

أما ابنُ حبان، فذكرَها مرتين؛ قالَ في **الأولى**: «سَمِعَتُ النَّبيّ ﷺ، ورأته طافَ عام الفَتح على بَعير»[٢]. وعدّها في **الثانية** من تابعي أهل المدينة[٣].

وكذا العجلي، قالَ: «مكية تابعية ثقةٌ»[٤].

وقالَ الدارقطني: «هذا من الأحاديث التي تُعَدُّ فيما أخرجَ البخاري من المراسيل»[٥]، وقالَ أيضًا: «ليسَ يصحُّ لها رؤية»[٦].

وقالَ النسائي: «مرسل»[٧].

وقالَ البَرْقاني: «ليسَت بصحابية، وحديثها مرسل[٨]، وإنْ كانَ البُخَاري أخرجَه»[٩].

وقالَ إسماعيلُ القاضي (٢٨٢هـ): «إنه مرسلٌ»[١٠].

أما الذهبي، فقالَ: «يقالُ لها رؤية... ولها عن النَّبيّ ﷺ في أبي داود والنسائي وابن ماجه، وأراه مرسلاً»[١١].

وأما المِزّي، فقالَ: «لها رؤيةٌ»[١٢]، «وقيل: لا رؤيةَ لها»[١٣].

وبعدما أشارَ في تحفةِ الأشرافِ إلى روايةِ البخاري تعليقًا[١٤]، وأنَّ

---

(١) الطبقات الكبير (١٠/ ٤٣٥).
(٢) الثقات (٣/ ١٩٧).
(٣) المصدر نفسه (٤/ ٣٦٨).
(٤) معرفة الثقات (٢/ ٤٥٤ برقم ٢٣٣٨).
(٥) فتح الباري (٩/ ٢٣٩).
(٦) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢١١).
(٧) السنن الكبرى (٦/ ٢٠٧).
(٨) فتح الباري (٩/ ٢٣٨).
(٩) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣٤٢).
(١٠) النكت الظراف، لابن حجر (١١/ ٣٤٢).
(١١) الكاشف (٢/ ٥١٢ ترجمة ٧٠٢٧).
(١٢) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢١١).
(١٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣٤١).
(١٤) صحيح البخاري، برقم (١٣٤٩).

ابن ماجه وصلَه في المناسك[١]، عن أبَان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شَيْبة، قالَت: سمعت النبيّ ﷺ يخطبُ عامَ الفتح. قالَ المِزّي: «لو صحَّ هذا الحديث لكانَ صريحًا في سماعِها من النبيّ ﷺ، لكنَّ في إسنادِه أبَان بن صالح وهو ضعيفٌ. واللهُ أعلم»[٢].

غير أنّ المِزّي نفسَه نقلَ في تهذيبِ الكمال أقوالَ النُّقاد، ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم توثيقه، وقول النسائي: لا بأسَ به، ولم ينقلْ عن أحدٍ تضعيفَه[٣].

وأزيدُ أنَّ ابنَ حبان ذكرَه في الثقاتِ[٤].

كما أنَّه بعد ما ذكرَ حديثَ صفية الذي أخرجَه أبو داود[٥] وابن ماجه[٦] عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة: «لما طَافَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بمكَّةَ عامَ الفَتْحِ، طَافَ على بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكنَ بِمِحْجَنٍ في يَدِهِ». قالتْ: وأنا أنظر إليه.

قالَ المزي: «هذا الحديث يُضَعِّف قولَ من أنكرَ أنْ تكونَ لها رؤية»[٧].

قلتُ: وصَنيعُ البخاري في «صحيحه» يقتضي أنّه أثبتَ لها الصحبة. واللهُ أعلم.

وقد ذكرَها ابنُ حجر في «الإصابةِ» في الصحابة، وقالَ: «أبعد من قالَ: لا رؤية لها»[٨].

وكرَّرَ في «فتحِ الباري» قوله فيها: «من صغارِ الصحابة»[٩].

---

(١) سنن ابن ماجه (٤/ ٢٨٩ برقم ٣١٠٩).
(٢) (١١/ ٣٤٣).
(٣) (٢/ ١٠).
(٤) (٦/ ٧٦).
(٥) سنن أبي داود (٢/ ١٧٦ برقم ١٨٧٨).
(٦) سنن ابن ماجه (٤/ ١٧٤ برقم ٢٩٤٧).
(٧) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣٤٣).
(٨) (٨/ ٢١٢ برقم ١١٤١٠).
(٩) (١/ ٤٠٢، ٨/ ١٨، ١٠/ ٣٧٦، ١٣/ ٥٢٠).

وفي الإجابةِ على من يَراه مرسلاً، قالَ: «ويحتملُ أنْ يكونَ مرادَ بعض من أطلقَ أنَّه مرسلٌ، يعني: من مراسيل الصحابة؛ لأنَّ صَفيةَ بنت شَيْبة ما حضرَت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديثِ؛ لأنَّها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد وتزويج المرأة كانَ بالمدينة»[١].

كما حشدَ في الفتحِ ما يؤيدُ صنيع البخاري في صحبتِها، وأنّ الذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددًا وأحفظ وأعرف بحديثِ الثوري ممن زادَ، إلى أنْ قالَ: «فالذي يظهرُ على قواعدِ المحدثين أنَّه من المزيدِ في متصلِ الأسانيدِ»[٢].

[٤] مَزوان بن الحكم بن أبي العاص عن النّبيّ ﷺ:

قالَ أبو زرعة: «لمْ يَسمعْ من النَّبيّ ﷺ شيئًا، كانَ مروانُ على عهدِ النبيّ ﷺ ابن خمس سنين، أو نحوه»[٣].

وقالَ الترمذي: «سألتُ محمدًا (يعني: البخاري)، قلتُ له: مروان بن الحكم رأى النَّبيّ ﷺ؟ قالَ: لا»[٤].

وقالَ أيضًا: «لم يسمعْ من النَّبيّ ﷺ، وهو منَ التابعين»[٥].

وقالَ ابنُ عبد البر: «ولم يَره، لأنَّه خرج إلى الطائفِ طفلاً لا يَعْقلُ»[٦].

أي: خرج مع أبيه مَنفيًّا، فلا رؤيةَ له تعتبرُ.

وقالَ المِزّي: «لم يصحْ له سماعٌ من النَّبيّ ﷺ»[٧].

وقالَ ابنُ حجر: «لا تثبتْ له صحبةٌ»[٨].

---

(١) المصدر نفسه (٩/ ٢٧٩).
(٢) (٩/ ٢٧٩).
(٣) المراسيل (ص١٩٨).
(٤) تحفة التحصيل، لابن العراقي (ص٤٨٧).
(٥) سنن الترمذي (٥/ ٢٤٢ بعد الحديث برقم ٣٠٣٣).
(٦) الاستيعاب (٣/ ١٣٨٧).
(٧) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٨٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص٤٥٨ ترجمة ٦٥٦٧).

وقالَ العلائي: «أخرجَ له البخاري حديثَ الحديبية بطوله[١] وهو مرسلٌ»[٢].

قلتُ: جاءَ مروان مقرونًا بالصحابي المِسْور بن مَخْرمة، فاعتمادُ البخاري في ذلك على المِسْور. فإنْ أطلقْنا على حديثِه بالمرسلِ فهو مرسلٌ صحيحٌ. واللهُ أعلم.

المطلب السادس

أسانيد مقرونٌ فيها الراوي بمن ثبتَ سماعه من الشيخ أو كان شيخُه المحذوف معروفًا

أما الأسانيد التي اقترنَ فيها الراوي بمن ثبتَ سماعه من الشيخ، **فهي**:

[(١، ٢)] الحسن البصري وخِلَاس بن عمرو الهَجَرِيّ عن أبي هريرة:

أما الحسنُ البصري، فلم يَسمعْ من أبي هريرة عندَ الحفاظ النُّقَّاد، وما وقعَ في بعض الرواياتِ مما يُخَالفُ ذلك فمَحكومٌ بوهمِه عندَهم[٣].

فعن شعبة، قالَ قتادة: «إنَّما أخذَ الحسن عن أبي هريرة. قلتُ له: زعمَ زياد الأعلم[٤] أنّ الحسنَ لم يلقَ أبا هريرة، قالَ: لا أدري»[٥].

وخالفَ الجمهور قتادة، فقالَ أيوبُ السختياني وعلي بن المديني وعليّ بن زيد وابن أبي حاتم وأبوه أبو حاتم وغيرهم: «لم يسمعْ الحسن من أبي هريرة».

وزادَ بَهز بن أسد وأبو زرعة: «ولم يرَه». وكذا يونس بن عبيد[٦]، قالَ: «لم يسمعْ منه ولا رآه قط».

---

(١) برقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، وقد تكرر مختصرًا في مواضع أخرى. ينظر: (١٦٩٤، ٢٧١١، ٤١٥٧، ٤١٧٨، ٤١٨٠).

(٢) جامع التحصيل (ص٢٧٦).

(٣) فتح الباري (٦/ ٤٣٧).

(٤) هو زياد بن حسان الباهلي، قال أبو حاتم: «من قدماء أصحاب الحسن». الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٥٥٢).

(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٣٥).

(٦) ابن خالة زياد الأعلم، من تلاميذ الحسن، وروايته عنه في الكتب الستة، وقال =

وقيلَ لأبي زرعة: فمن قالَ: حدثنَا أبو هريرة؟ قالَ: «يخطئ».

وذكرَ أبو حاتم حديثًا عن مسلم بن إبراهيم، حدثنَا ربيعة بن كلثوم، قالَ: سمعتُ الحسن، يقولُ: حدثنَا أبو هريرة، قالَ: «أَوْصَاني خَلِيلي ﷺ بِثَلاثٍ».

فقالَ أبو حاتم: «لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئًا، لم يسمعْ الحسن من أبي هريرة شيئًا».

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأبي: إنَّ سالمًا الخياط روى عن الحسن، قالَ: سمعتُ أبا هريرة. قالَ أبو حاتم: هذا ما يُبيِّن ضعفَ سالم».

وقالَ أحمد بن حنبل: «قالَ بَعضُهم: عن الحسن حدثنا أبو هريرة». قالَ ابنُ أبي حاتم ـ إنكارًا عليه: «إنَّه لم يسمعْ من أبي هريرة»[١].

وقالَ البخاري في سندٍ روي فيه تصريح الحسن البصري بسماعِه من أبي هريرة: «ولا يصحُّ سماعَ الحسن من أبي هريرة»[٢].

وأما خِلاس بن عمرو، فقالَ الآجري: «سمعتُ أبا داود، قالَ: سمعتُ أحمد، قالَ: لم يسمعْ خِلاس من أبي هريرة شيئًا»[٣].

وفي سؤالاتِ الحاكم للدارقطني: «قلتُ: فخِلاس بن عمرو؟ قالَ: قالوا: هو صحفي، فما كانَ من حديثه عن أبي رافعٍ عن أبي هريرة احتملَ»[٤].

قلتُ: لم يَروِ البخاري لكلٍّ من الحسن وخِلاس عن أبي هريرة

= أبو زرعة: «يونس بن عبيد أحب إليّ في الحسن من قتادة؛ لأن يونس من أصحاب الحسن، وقتادة ليس من أقران يونس». الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٢).

(١) ينظر هذه الأقوال في: المراسيل (ص٣٥، ٣٦)، وسنن الترمذي (٤/ ٥٥١ بعد الحديث برقم ٢٣٠٥، ٥/ ٦٢ بعد الحديث برقم ٢٧٠٣).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ١٣٤).

(٣) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٤٣١ برقم ٩٠٢).

(٤) (ص٢٠٣).

منفردين، إنَّما روى للحسن مقرونًا بابن سيرين في حديثين[١]، وروى لخِلاس مقرونًا بابن سيرين في حديثٍ واحد[٢]، وروى لكليهما مقرونًا بابن سيرين في حديثٍ في موضعين[٣].

وسَماعُ ابن سيرين من أبي هريرة صحيحٌ ثابتٌ.

قالَ ابنُ حجر: «واعتماده في كل ذلك على محمَّد بن سيرين»[٤].

وأما الرواية للراوي إذا كانَ شَيخُه المَحذوف معروفًا، فهي:

[٣] أسلَم عن النَّبيّ ﷺ:

روى البخاري عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَن أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَعُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلاً، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ: ثَكِلَتْ أُمُّ عُمَرَ، نَزَرْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ.

قَالَ عُمَرُ: فَحَرَّكْتُ بَعِيرِي، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِبْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «**لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ**». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾[٥].

قالَ الدارقطني: «مرسلٌ»[٦].

قالَ ابنُ حجر: «هذا السياق صورته الإرسال؛ لأنَّ أَسْلم لم يدركْ زمان هذه القصة، لكنَّه محمولٌ على أنَّه سمعَه من عمر بدليلِ قوله في أثنائِه: قالَ

(١) صحيح البخاري، برقمي (٤٧، ٣٣٢١).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٦٦٦٩).
(٣) صحيح البخاري، برقمي (٣٤٠٤، ٤٧٩٩).
(٤) فتح الباري (١/ ١٠٩).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٤٨٣٣).
(٦) التتبع (ص٢٦٦).

عمر: فَحرَّكتُ بَعيري. . .إلخ، وإلى ذلك أشارَ القابسي (أبو الحسن علي بن محمد ٤٠٣هـ)، وقد جاء من طريقٍ أخرى: سمعتُ عمر. أخرجَه البزَّار من طريق محمد بن خالد بن عَثْمَةَ عن مالك، ثم قالَ: لا نعلمُ رواه عن مالك هكذا إلا ابن عَثْمَة وابن غَزْوان. انتهى.

ورواية ابن غَزْوان ـ وهو عبد الرحمٰن أبو نوح المعروف بِقُرَاد ـ قد أخرجَها أحمد عنه، واستدركَها مُغُلْطَاي على البزار ظانًّا أنَّه غير ابن غَزْوان، وأوردَه الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين، ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الحُنَيني أيضًا، فهؤلاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال»[1].

وقالَ أيضًا: «ظاهرُ رواية البخاري الوصل، فإنَّ أوَّلَه وإنْ كانَ صورتُه صورة المرسل، فإنَّ بعدَه ما يُصرّح بأنَّ الحديثَ لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله: فسألَه عمر عن شيء فلم يجبْه، فقالَ عمر: نَزَرْت رسول اللهِ ﷺ ثلاثَ مرات، كلُّ ذلك لا يجيبك، قالَ عمر: فحركْتُ بعيري ثم تقدمْتُ أمامَ الناسِ وخشيت أنْ ينزلَ فيّ قرآن، وساقَ الحديث على هذه الصورةِ حاكيًا لمعظمِ القصة عن عمر، فكيفَ يكونُ مرسلاً؟! هذا من العجبِ! واللهُ أعلم»[2].

[٤] سعيد بن المسيب عن جدّه:

روى البخاري عَن ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: **«مَا اسْمُكَ؟»** قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: **«أَنْتَ سَهْلٌ»**. قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابنُ المُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ الْحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ وَمَحْمُودٌ ـ هُوَ ابنُ غَيْلَانَ ـ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَن ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهَذَا[3].

---

(١) فتح الباري (٨/ ٥٨٣).

(٢) هدي الساري (ص٣٧٣).

(٣) برقم (٦١٩٠).

وأتبعَه بالرواية عن عَبْدِ الْحَمِيدِ بنُ جُبَيْرِ بنِ شَيْبَةَ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا اسْمُكَ؟**» قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ، قَالَ: «**بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ**». قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرٍ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابنُ المُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ[(١)].

قالَ الدارقطني عن الطريقِ الثانيةِ: «وهذا مرسلٌ»[(٢)].

قالَ ابنُ حجر: «هكذا أرسلَ سعيد الحديث لما حدثَ به عبد الحميد، ولما حدثَ به الزهري وصله عن أبيه كما تقدَّمَ بيانه في البابِ الذي قبله، وهذا على قاعدة الشافعي أنَّ المرسلَ إذا جاءَ موصولاً من وجهٍ آخرَ تُبيِّن صِحّة مَخرج المرسلِ، وقاعدة البخاري أنَّ الاختلافَ في الوصلِ والإرسال لا يقدحُ المرسل في الموصولِ إذا كانَ الواصلُ أحفظَ من المرسلِ كالذي هنا، فإنَّ الزهري أحفظُ من عبد الحميد»[(٣)].

وقالَ أيضًا بعد ذكره كلام الدارقطني: «هذا على ما قررناه فيما قبل أنَّ البخاري يعتمدُ هذه الصيغة إذا حفّت بها قرينة تقتضي الاتصال ولا سيما وقد وصلَه الزهري صريحًا، فأخرجَ الوجهين على الاحتمالِ واللهُ أعلم، وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج، فقالَ فيه: عن أبيه عن جَدِّهِ أيضًا، أخرجَه الإسماعيلي من طريقه»[(٤)].

[٥] عروة عن النبيّ ﷺ:

روى البخاري عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «**أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ**»[(٥)].

قالَ الدارقطني: «وهذا مرسل»[(٦)].

---

(١) برقم (٦١٩٣).
(٢) التتبع (ص١٨٤).
(٣) فتح الباري (١٠/٥٧٦).
(٤) هدي الساري (ص٣٧٩).
(٥) برقم (٥٠٨١).
(٦) التتبع (ص٣٤٤).

ونقلَ ابنُ حجر عن الإسماعيلي، قوله: «الخبر الذي أوردَه مرسلٌ، فإنْ كانَ يدخلُ مثل هذا في الصحيحِ، فيلزمه في غيره من المراسيل».

ثم قالَ ابنُ حجر: «إنَّه وإنْ كانَ صورةُ سياقِه الإرسال، فهو من روايةِ عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمّه أبي بكر، فالظَّاهرُ أنَّه حملَ ذلك عن خالتِه عائشة أو عن أمّه أسماء بنت أبي بكر.

وقد قالَ ابنُ عبد البرِّ: إذا علمَ لقاء الرَّاوي لمن أخبرَ عنه ولم يكن مدلّسًا حملَ ذلك على سماعِه ممَّن أخبرَ عنه ولو لم يأتِ بصيغةٍ تدلُّ على ذلك، ومن أمثلةِ ذلك: رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة.

قالَ ابنُ عبد البر: هذا يدخلُ في المسندِ للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النَّبيِّ ﷺ، وللقائِه سهلة زوج أبي حذيفة أيضًا[1].

وأما الإلزام فالجواب عنه: أنَّ القصةَ المذكورةَ لا تشتملُ على حكمٍ متأصلٍ فوقعَ فيها التساهلُ في صريحِ الاتصال، فلا يلزمُ من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتابِ للصحيح، نعم؛ الجمهور على أنّ السّياقَ المذكور مرسلٌ، وقد صرَّحَ بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي»[2].

وقالَ ابنُ حجر: «هو محمول عندَ البخاري على أن عروةَ حملَه عن عائشة، كما تقدَّمَ نظيره»[3].

[[٦]] مصعب بن سعد عن النَّبي ﷺ:

قالَ البخاري في «صحيحه»: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَى سَعْدٌ ﷺ أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ»**[4].

---

(١) وينظر: التمهيد (٨/ ٢٥٠).

(٢) فتح الباري (٩/ ١٢٤).

(٣) هدي الساري (ص٣٧٥).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٢٨٩٦).

قالَ الدارقطني: «وهذا مرسلٌ»[١].

فهذا الحديثُ ظاهرُ سياقِه أنَّه مرسلٌ؛ لأنّ مصعبًا لم يدركْ زمنَ النَّبيّ ﷺ، ولكنْ صحَّ أنّه سمعَه من أبيه.

وقد أوردَ ابنُ حجر في «الفتحِ» ما يدلُّ على أنّ مصعبًا أخذَ هذا الحديث عن أبيه، حيثُ قالَ: «صورة هذا السياق مرسل؛ لأنّ مصعبًا لم يدركْ زمانَ هذا القول، لكن هو محمولٌ على أنّه سمعَ ذلك من أبيه.

وقد وقعَ التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عندَ الإسماعيلي، فأخرجَه من طريق معاذ بن هانئ حدثنا محمد بن طلحة، فقال فيه: عن مصعب بن سعد عن أبيه، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ... فذكرَ المرفوع دونَ ما في أولِه، وكذا أخرجَه هو والنسائي[٢] من طريقِ مِسْعر عن طلحة بن مُصَرِّف عن مصعب عن أبيه، ولفظه أنّه ظنَّ أنَّ له فضلاً على من دونه... الحديث»[٣].

وقالَ: «سياقه عند خ بصورةِ الإرسال، وسياقه ظاهر الاتصال، فإنَّه قالَ فيه: عن مصعب بن سعد عن أبيه أنَّه ظنَّ أنَّ له فضلاً... الحديث»[٤].

وقالَ: «وقد اعتمدَ البخاري كثيرًا من أمثالِ هذا السياق، فأخرجَه على أنّه موصولٌ إذا كانَ الراوي معروفًا بالروايةِ عمن ذكره...، وقد تركَ الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها»[٥].

أما المِزّي فجعلَه في «التحفة»[٦] و«التهذيب»[٧] من روايةِ مصعب عن أبيه سعد، ولم يذكر أنّه روى عن النبيّ ﷺ.

---

(١) التتبع (١٩٤).
(٢) سنن النسائي (٦/ ٤٥ برقم ٣١٧٨).
(٣) (٦/ ٨٨)، ولا يقصد ابن حجر تصريح مصعب بالسَّماع من أبيه، إنَّما يشير إلى صحة روايته هذا الحديث عن أبيه، فمصعب ثقة، غير مدلس، وروايته عن أبيه في الكتب الستة.
(٤) النكت الظراف (٣/ ٣١٩).
(٥) هدي الساري (ص٣٦٢).
(٦) (٣/ ٣١٨).
(٧) (٢٨/ ٢٥).

قلتُ: إذا كانَ الراوي معروفًا بالروايةِ عمن ذكرَه، وكانَ الحديثُ موصولاً في الأصلِ من طريقِ ذلك الراوي عن شيخِه، فهو ضابطٌ كانَ البخاري يراعيه عندَ إخراجه للحديثِ، وقرينة يعتمدُ عليها تقتضي الاتصال.

أما الدارقطني، فإن كانَ تركَ أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها كما يقولُ ابنُ حجر، فقد وجدنَاه تتبعَ بعضًا آخر منها كما نرى.

[٧] نافع عن عمر:

روى البخاري عن نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ ﷺ، قَالَ: كَانَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَفَرَضَ لِابنِ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَ مِئَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ المُهَاجِرِينَ، فَلِمَ نَقَصْتَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوَاهُ، يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ[١].

قالَ الدارقطني: «هذا مرسلٌ»[٢].

قالَ ابنُ حجر: «هذا صورته منقطع؛ لأنَّ نافعًا لم يلحق عمر، لكن سياقَ الحديث يشعرُ بأنَّ نافعًا حملَه عن ابن عمر. ووقعَ في روايةِ غير أبي ذر (عبد بن أحمد الهروي ٤٣٥هـ) هنا «عن نافع يعني: عن ابن عمر»، ولعلَّها من إصلاحِ بعضِ الرواة، واغترَ بها شيخنا ابنُ المُلَقِّن، فأنكرَ على ابن التين قوله: إنَّ الحديثَ مرسلٌ، وقالَ: لعلَّ نسختَه التي وقعت له ليسَ فيها ابنُ عمر، وقد روى الدراوَردي عن عبيد الله بن عمر، فقالَ: عن نافع عن ابن عمر، قالَ: فرضَ عمر لأسامةَ أكثر ممَّا فرضَ لي، فذكرَ قصةً أخرى شبيهة بهذه، أخرجَها أبو نعيم في المستخرج»[٣].

وقالَ أيضًا: «قالَ الدارقطني: وأخرجَ البخاري حديثَ ابن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع أنَّ عمرَ فرضَ للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، وهذا مرسلٌ، يعني: أنَّ نافعًا لم يدركْ عمر بن الخطاب.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٩١٢). (٢) التتبع (ص٢٥٦).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٥٣).

قلتُ: لكن في سياقِ الخبر ما يدلُّ على أنَّ نافعًا حملَه عن عبد الله بن عمر، فقد قدمنَا مرارًا أنَّ البخاري يعتمدُ مثل ذلك إذا ترجح بالقرائن أنَّ الراوي أخذَه عن الشيخِ المذكور في السياق، واللهُ أعلم، وقد أوردَه أبو نعيم من طريقٍ أخرى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فذكر نحوه وأتم منه»[١].

وهكذا يَتأكدُ لنا أنّ هذه الأحاديثَ متصلةٌ، وليسَتْ من الإرسالِ في شيء، ولا شكَّ أنّ الإمامَ البخاري كان يلتفتُ دائمًا إلى هذه الضوابطِ والقرائنِ عندَ إخراجِه لهذه الأحاديثِ، واللهُ أعلم.

المطلب السابع

أسانيد وَهِمَ النُّقاد بسقوطِ راوٍ فيها من السند أو وقعَ البخاري بِوَهم بظنِّه راو آخر

أبدأ بإسنادٍ وَهِم النُّقَّادُ بسقوطِ راوٍ فيه من السَّندِ، والأمرُ ليسَ كذلك، وأُتبعَه بإسنادٍ آخر يبدو فيه أنّ البخاري وقعَ في وهمٍ بظنِه راوٍ آخر.

[١] إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفَزَاري، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن الأنصاري أبي طُوالة:

روى البخاري بسندِه عن مُعَاوِيَةَ بنِ عَمْرٍو، عن أَبُي إِسْحَاق الْفَزَارِيّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا ﷺ، يَقُولُ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ابْنَةِ مِلْحَانَ، فَاتَّكَأَ عِنْدَهَا ثُمَّ ضَحِكَ...» الحديث[٢].

نقلَ العلائي عن الحافظِ أبي بكر بن مَرْدُويه (أحمد بن موسى ٤١٠هـ) أنَّ أبا إسحاق الفَزَاري لم يسمعْ من أبي طُوالة، وأنَّ الصوابَ ما رواه

(١) هدي الساري (ص٣٦٨).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٢٨٧٧).

المسيِّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفَزَاري، عن زائدة، عن أبي طُوالة[(١)].

وكانَ أبو مسعود (إبراهيم بن محمد الدمشقي ٤٠١هـ) قد نصَّ في كتابِه «أطراف الصحيحين» على سقوط زائدة من كتاب «البخاري» ـ يعني: بين أبي إسحاق وأبي طُوالة ـ ذكرَ ذلك المِزّي في تحفةِ الأشراف، فقالَ: قالَ أبو مسعود: سقطَ من كتابِ البخاري «زائدة»[(٢)].

وذهبَ المزي هذا المذهب، فعندَ عزوه الحديث إلى البخاري، قالَ: «عن عبد الله بن محمد، عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري ـ يعني: عن زائدة ـ عن عبد الله بن عبد الرحمٰن وهو أبو طوالة عن أنس به».

ثم نبَّهَ على أنَّه كتبَ (يعني)؛ لكلامِ أبي مسعودِ السابق، ثم أشارَ إلى روايةِ المسيب بزيادة زائدة[(٣)].

وكأنَّ الذهبي يميلُ إليه، حيث يقولُ: «وقيلَ: إنَّ أبا إسحاق روى حديثًا عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمٰن، والصواب: أنَّ بينهما زائدة. والله أعلم»[(٤)].

وقد اعتُرِض على زيادة زائدة هنا، وإثبات صحة ما وقعَ في الصحيح.

فالعلائي يرى أنَّ القولَ السابقَ فيه نظرٌ، وحُجّته ردّه المعتاد: أنَّ البخاري لا يكتفي بمجردِ إمكانِ اللقاء، وأبو إسحاق الفزاري ليسَ بمدلس[(٥)].

أما ابنُ حجر فكانَ رَدُّه على قولِ ابن مَردويه أكثر إقناعًا من العلائي، ومبنيًّا على الدليل، وفيه تفصيل، حيث انبنى ردُّه على:

١ ـ المسيب بن واضح ضعيف[(٦)]، وروايته خطأ، ولذا فإنَّ روايتَه لا

---

(١) جامع التحصيل (ص١٤٠).
(٢) (١٣/ ٧٣).
(٣) المصدر نفسه (١٣/ ٧٢).
(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٤١).
(٥) جامع التحصيل (ص١٤٠).
(٦) ضعَّفه الدارقطني، وقال أبو حاتم: «صدوق، كان يخطئ كثيرًا، فإذا قيل له، لم يقبل». وقال ابن الجوزي: «كثير الوهم». بل قال ابن حزم: «منكر الحديث، لا يحتج به، روى المنكرات». أما ابن حبان فأورده في الثقات، وقال: «كان يخطئ». ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٤)، وسنن الدارقطني (١/ ١٢٦ بعد الحديث برقم =

تقضي على ما وقعَ في الصحيحِ، ولا سيما وقد أخرجَه الإمامُ أحمد في «مسندِه» عن معاوية بن عمرو شيخِ شيخِ البخاري كما أخرجَه البخاري سواء، ليسَ فيه زائدة[1].

ومع ذلك جاءَت روايةٌ للمسيب في مستخرجِ أبي نعيم عن أبي إسحاق عن أبي طوالة عن أنس، ليسَ فيها زائدة.

٢ ـ وهمِ أبي مسعود في زعمِه سقوط زائدة، وسبب هذا الوهم أنَّ معاوية بن عمرو رواه عن زائدة عن أبي طوالة، فظنَّ أبو مسعود أنَّه عندَ معاوية عن أبي إسحاق عن زائدة، وليسَ كذلك؛ بل هو عندَه عن أبي إسحاق وزائدة معًا، جمعَهما تارةً وفرقَهما أخرى.

أخرجَه أحمد عنه عاطفًا لروايتِه عن أبي إسحاق على روايته عن زائدة[2].

وأخرجَه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به.

وكذا أخرجَه أبو عوانة في «صحيحه»[3] عن جعفر الصَّائغ عن معاوية.

٣ ـ تَعَقُّب أبي علي الجَيَّانيّ، الحسين بن محمد (٤٩٨هـ) أبا مسعود بتتبعِ طرقِ هذا الحديثِ في كتابِ السير لأبي إسحاق الفزاري، فلم يجدْ فيه زائدة. ثم اطلاع ابن حجر نفسه على كتاب السير لأبي إسحاق، وليسَ فيه زائدة. إلى أنْ ختمَ ابنُ حجر بقوله: «فوضحتُ صحةَ ما وقعَ في الصحيح، ولله الحمد»[4].

= ٢٣٥، ١/١٣٦ بعد الحديث برقم ٢٦١، ٥/٥٠٦ بعد الحديث برقم ٤٧٤٧)، والإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٤/١٩٢)، والثقات، لابن حبان (٩/٢٠٤)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/١٢١)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (٢/٦٥٩).

(١) مسند أحمد (٢١/٣٠٦ برقم ١٣٧٩١). (٢) برقمي (٣/٢٦٤، ٢٦٥).

(٣) مسند أبي عوانة (٤/٤٩٣ برقم ٧٤٥٨).

(٤) ينظر: فتح الباري (٦/٧٧)، والنكت الظراف (١٣/٧٣).

وأخلصُ بدوري إلى أنَّ زائدةَ هنا زائدٌ، والصحيح ما جاءَ في «الصحيح»، واللهُ أعلم.

[٢] عطاء بن أبي مسلم الخُرَاساني عن ابن عباس:

قالَ ابن طَهمان عن ابن معين: «عطاء الخراساني لم يسمعْ من ابن عباس»[١].

وقالَ ابنُ مُحْرِز: «قيلَ لابنِ معين: عطاء الخراساني حدَّثَ عن أبي هريرة وابن عباس؟ فقالَ: مرسلٌ»[٢].

وقالَ أحمد بن حنبل: «عطاء الخُرَاساني لم يسمعْ من ابن عباس شيئًا»[٣].

وقالَ أبو داود: «لم يدركْ ابن عباس، ولم يرَه»[٤].

وقالَ الدارقطني: «لم يلقَ ابن عباس»[٥].

وقالَ الشوكاني: «لم يسمعْ من ابن عباس»[٦].

قالَ المزي: روى له البخاري حديثين لم ينسبْه في واحدٍ منهما، والظاهر أنَّه اعتقدَ أنَّه عطاء بن أبي رباح... وذكرَ المِزّي إسنادَهما، وكلاهما عن ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عباس.

ثم نقلَ المزي عن أبي مسعود الدمشقي في الأطراف قوله: «هذان الحديثان ثَبَتا من تفسير ابنِ جريج عن عطاء الخُرَاساني عن ابن عباس، والبخاري ظنَّه ابن أبي رباح، وابن جريج لم يسمعْ التفسيرَ من عطاء الخراساني، إنَّما أخذَ الكتاب من ابنِه، اسمه عثمان بن عطاء، ونظرَ فيه وروى.

(١) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص٨٥).
(٢) معرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن محرز (١/ ١٢٩ برقم ٦٥٠).
(٣) ينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٥٧).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٠). (٥) ينظر: نفسه.
(٦) نيل الأوطار، للشوكاني (٥/ ١٢٠).

ثم نقلَ عن ابن المديني في العلل قوله: سمعْتُ هشام بن يوسف قالَ: قالَ لي ابن جريج: سألتُ عطاء عن التفسيرِ من البقرة وآل عمران، فقالَ: اعفني منهذا. قالَ هشام: فكانَ بعدُ إذا قالَ: عطاء عن ابن عباس، قالَ: الخراساني. قالَ هشام: فكتبنا حينًا ثم مللنا.

قالَ علي بن المديني: يعني كتبنَا ما كتبنَا أنَّه عطاء الخراساني.

قالَ علي بن المديني: وإنما كتبتُ هذه القصة؛ لأنّ محمد بن ثور كانَ يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظنَّ الذين حملوها عنه أنَّه عطاء بن أبي رباح»[١].

والحديثان هما: قالَ البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَن ابنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ... الحديث[٢].

وقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَن ابنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ عَن ابنِ عَبَّاسٍ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِن النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ... الحديث[٣].

فهل يكون الحديثان على هذا منقطعين؟!! وهل حقًّا ظنّ البخاري أنَّ عطاءً هو ابن أبي رباح؟!!!

أما الخطيبُ وإنْ وافقَ العلماءَ في عدمِ سماع الخراساني من ابن عباس، إلا أنَّه رجَّح لما سبقَ أنَّه ابن أبي رباح، قالَ: «كل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكرُ فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أبي رباح؛ لأنّ عطاء الخراساني لم يسمعْ من ابن عباس ولا لقيَه، وإنَّما كانَ يرسلُ الروايةَ عنه، وقلَّ حديث يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه.

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٥)، وينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٥/ ٩٠).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٤٩٢٠). (٣) صحيح البخاري، برقم (٥٢٨٦).

وأما أحاديث عطاءَ بن أبي رباح فأكثرها بل عامّتها يقولُ فيها ابن جريج: أخبرَني عطاء من غير أنْ ينسبه. واللهُ أعلم»[١].

وأما ابنُ حجر، فحاول الدفاع عن البخاري، فقالَ في «تهذيب التهذيب»: «ليسَ ذلك بقاطعٍ في أنَّ البخاري أخرجَ لعطاء الخراساني؛ بل هو أمرٌ مظنونٌ، ثم إنَّه ما المانعُ أن يكونَ ابنُ جريج سمعَ هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح؟! خاصةً في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير، فإنَّ ثبوتهما في تفسير عطاء الخراساني لا يمنعُ أنْ يكونا عندَ عطاء بن أبي رباح أيضًا. هذا أمرٌ واضحٌ، بل هو المتعيّنُ.

ولا يَنبغي الحكم على البخاري بالوهمِ بمجردِ هذا الاحتمال، لا سيما والعِلَّة في هذا محكيةٌ عن شيخِه علي بن المديني، فالأظهر؛ بل المُحَقَّق أنَّه كانَ مطلعًا على هذه العلة، ولولا ذلك لأخرجَ في التفسير جملةً في هذه النسخةِ ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصةً، واللهُ أعلم، ولا سيما أنّ البخاري قد ذكرَ عطاء الخراساني في «الضعفاءِ».

وذكرَ حديثَه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنَّ النَّبيّ ﷺ أمرَ الذي واقعَ في شهر رمضان بكفارةِ الظهار، وقالَ: لا يتابع عليه.

ثم ساقَ بإسنادٍ له عن سعيد بن المسيِّب أنَّه قالَ: كذب علي عطاء ما حدَّثته هكذا.

وممَّا يؤيدُ أنَّ البخاري لم يخرجْ له شيئًا أنَّ الدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله»[٢].

وقالَ ابنُ حجر أيضًا: «قيلَ: هذا منقطع؛ لأنَّ عطاءَ المذكور هو الخراساني ولم يلقَ ابن عباس، فقد أخرجَ عبد الرزاق هذا الحديثَ في تفسيرِه عن ابن جريج، فقالَ: أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس... ثم ذكرَ كلامَ أبي مسعود، ثم قولَ ابن المديني: سألتُ يحيى القطان عن حديثِ

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٥).

ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقالَ: ضعيفٌ. فقلتُ: إنَّه يقولُ: أخبرنا، قالَ: لا شيء، إنَّما هو كتابٌ دفعَه إليه».

وتعقيبُ ابن حجر بأنَّ ابنَ جريج كانَ يَستجيزُ إطلاق: أخبرَنا في المناولةَ والمكاتبةَ.

ثم نقل كلامًا لابن المديني معناه: أنَّ ابنَ جريج كانَ يقولُ: عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، فطالَ على الوراقِ أنْ يكتبَ الخراساني في كلِّ حديثٍ فتركَه فرواه من روى على أنَّه عطاء بن أبي رباح... وهذا مما استعظمَ على البخاري أنْ يخفى عليه.

ثم دافعَ ابنُ حجر بقوله: «لكنَّ الذي قوّى عندي أنَّ هذا الحديثَ بخصوصِه عندَ ابن جريج عن عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح جميعًا، ولا يلزمُ من امتناعِ عطاء بن أبي رباح من التحديثِ بالتفسيرِ أن لا يحدِّثَ بهذا الحديثَ في بابٍ آخر من الأبواب أو في المذاكرةِ، وإلا فكيفَ يَخفى على البخاري ذلك مع تشدُّدِه في شرطِ الاتصال واعتماده غالبًا في العللِ على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبَّه على هذه القصةِ؟!

وممَّا يؤيدُ ذلك أنَّه لم يكثرْ من تخريجِ هذه النسخة، وإنما ذكرَ بهذا الإسناد موضعين هذا وآخر في النِّكاح، ولو كانَ خفيَ عليه لاستكثرَ من إخراجِها؛ لأن ظاهرَها أنَّها على شرطِه»[1].

وقالَ أيضًا: «وفي هذا الحديثِ بهذا الإسناد عِلَّةٌ كالتي تقدَّمت في تفسيرِ سورة نوح. وقد قَدَّمت الجواب عنها، وحاصلها: أنَّ أبا مسعود الدمشقي ومَن تبعَه جزمُوا بأنَّ عطاءَ المذكور هو الخراساني، وأنَّ ابنَ جريج لم يسمعْ منه التفسير، وإنَّما أخذَه عن ابنه عثمان عنه، وعثمان ضعيفٌ، وعطاء الخراساني لم يسمعْ من ابنِ عباس.

وحاصلُ الجواب: جواز أنْ يكونَ الحديثُ عندَ ابن جريج بالإسنادين؛

(١) فتح الباري (٨/ ٦٦٧).

لأن مثلَ ذلك لا يَخفى على البخاري مع تشدُّدِه في شرطِ الاتصال، مع كون الذي نبَّه على العلةِ المذكورةِ هو علي بن المديني شيخ البخاري، المشهور به، وعليه يعوِّلُ غالبًا في هذا الفنِ خصوصًا علل الحديث»[1].

ويجابُ على جوابِ ابن حجر بالآتي:

١ ـ الذين ترجمُوا لرجالِ البخاري ترجمُوا لابن أبي رباح متابعةً منهم له.

٢ ـ إنَّما هو حسنُ الظن من ابنِ حجر بعدمِ وهم البخاري.

٣ ـ الدفاعُ بغيرِ دليلٍ قاطع.

٤ ـ ذِكْرُه في «الضعفاء» ليسَ دليلاً قاطعًا، فبعضُ رجال البخاري ذكرَهم هو في «الضعفاء»، منهم سعيد بن أبي عروبة.

٥ ـ ما ذكرَه ابن المديني في العلل وعبد الرزاق دليلٌ قاطعٌ أنَّ صاحبَ الحديث هو الخُرَاساني.

٦ ـ قول ابن حجر باحتمالِ رواية ابن جريج الحديث عن عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح جميعًا أو أنَّه سمعَ هذين الحديثين من ابن أبي رباح خارج التفسير، فكلها ظُنونٌ لا يقومُ بها دليلٌ واضح، والأظهر ما ذكرَه المزي. واللهُ أعلم.

لذا يبقى احتمال كونه عطاء الخراساني قائمٌ، واللهُ أعلم.

وبعد هذا التطواف بين أسانيد أخرجَها البخاري في «صحيحه» حُكِم فيها بعدمِ لقاء رواتها لبعضِهم، تبينَ للباحثِ ما يلي:

= أنّ الرواةَ الذين نَفَى بعضُ النقاد سماعهم من شيوخهم، وجاءَت رواياتهم عن هؤلاءِ الشيوخ مُصَرّحٌ فيها بالسماعِ في صحيحِ الإمامِ البخاري، بلغَ عددُهم أربعة عشر راويًا.

وهؤلاء النقاد، منهم من انفردَ بهذا القولِ، أو صدرَ هذا النفي من أكثر من ناقدٍ، أو اختلفَ قولهم، فمنهم من نفى السماع ومنهم من أثبتَه.

---

(١) المصدر نفسه (٩/٤١٨).

وجميعُ هذه الأقوال والتي تنفي السماع، بُنِيَتْ على قرائن أفادتْ غلبةَ الظن، ولذا فإنّ مجيءَ هذه الروايات فيها تصريح للراوي بالسماعِ مُقَدّمة على تلك الأقوال، وكانَ الحكم لها.

= وأما الأسانيد التي دلَّتْ على الروايةِ للتلميذِ عن الشيخ عن طريقِ المكاتبة، فبلغَت أربعة. والمكاتبة طريقٌ صحيحةٌ من طرقِ التحملِ والأداءِ، محتجٌّ بها عندَ جمهورِ المحدثين، ومنهم الإمام البخاري، إلا أنّ البخاري لا يحتجُّ بمطلقِ المكاتبة، واللهُ أعلم، إنَّما فيما علم أنَّها وقعَت في هذه الأحاديثِ المعينة والمحددة، ممَّا يكفي لإثباتِ اتصال الحديث الذي رويت به فقط، أو أنّها مكاتبةٌ مقرونةٌ بالإجازةِ.

غير أنَّ ما يَجدُر قوله: أنّ هذه المكاتبة وإنْ تبعها مناولة مقرونة بالإجازةِ، فلا يُقال: إنَّ فيها تحقق ثبوت اللقاءِ، ذلك الشرط المنسوب إلى البخاري.

= وأما ما جاءت هذه الأسانيد بالعنعنةِ، فبلغَت أحدَ عشر إسنادًا، وهي إما انفردَ الناقدُ فيها بنفي السماعِ، أو شك، أو اختلف قوله.

وإنّ مجردَ مخالفة البخاري لهذه الأقوال، وروايته أحاديثهم في «صحيحه» تقضي على أقوالِ أولئك النقاد، فالبخاري أحد أئمة النقد، والتعديلِ والتجريح، وأقواله في ثبوتِ السماع ونفيه كثيرة جدًّا في كتبِه النقدية كالتاريخ الكبير والتاريخ الأوسط وغيرهما.

وهو بحق كما قالَ فيه ابن حجر: «ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخرَ عن عصرِه لَفَنِي القِرْطاسُ، ونَفَدت الأنفاس، فذاك بَحرٌ لا ساحلَ له»[1].

وكما قالَ ابنُ كثير: «إمامُ أهلِ الحديث في زمانِه، والمقتدى به في أوانِه، والمقدَّم على سائرِ أضرابه وأقرانه، وكتابه «الصحيح» يُستَسْقَى بقراءته الغَمَام»[2].

---

(١) هدي الساري (ص٤٨٥).
(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٥٢٧).

وهو الذي قالَ لمخاطبه: «ولا أجيئك بحديثٍ عن الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم»[(١)].

ومع ذلك فهذه الروايات والتي ليسَ فيها تأكّدٌ من السماعِ، جاءَ أكثرها في المتابعاتِ والشواهد، ولم يوردها البخاري على وجهِ الأصالةِ والاحتجاج، واللهُ أعلم.

= وهناك أسانيد فيها دلالةٌ واضحة على اكتفاءِ البخاري بالمعاصرةِ، وليسَ فيها تأكد من السماعِ أيضًا، وإنما قرائنُ قويةٌ ترجح السماع، بلغَت خمسة.

وهذه الأسانيد مع صحتِها وقوتِها، تؤثرُ على ذلك الشرط المنسوب إلى الإمامِ البخاري، وهو ثبوت اللقاء والتأكد من السماعِ، واللهُ أعلم.

= وبقية الأسانيد إما أنَّها مرسل صحابي أو مقرون بالصحابي، أو راو مقرون بمن ثبتَ سماعه من الشيخِ، أو كانَ شيخُه المحذوف معروفًا.

ولا مأخذ على البخاري في روايته لها كذلك.

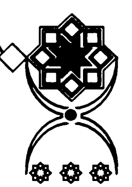
= وهناك إسناد فيه وَهْمٌ واضحُ من النقادِ بسقوطِ راوٍ من السند، والحقُّ فيه مع البخاري.

= وإسناد آخر يبدو فيه وقوع البخاري بوهمٍ بظنِّه راوٍ آخر، ويبقى هذا الأمر احتمالاً غير مجزوم به، فإن صحَّ ذلك، فلا يضرُّ البخاري أن يطرأ عليه في حالاتٍ نادرةٍ وَهَمٌ أو خطأٌ كبقيةِ الأئمةِ الثقات.

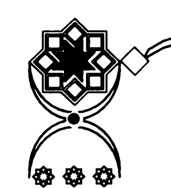
وخلاصةُ القول: أنّ البخاري كانَ شديد التَّحرِّي والتَّثبُّتِ والدِّقَّة في كل روايةٍ رواها في «صحيحِه»، مهتمًّا بثبوتِ اللقاء والتأكدِ من السماع بين المتعاصرين، وهذا غالبًا، وجاعلاً القرائن أحيانًا هي الحكم في القَبولِ أو الرَّفض، فإن رجحَت القرائنُ اتصالَ السندِ فإنَّه لا يترددُ في الاحتجاجِ به، وإنَّ لم تتوفر قرائنُ ترجِّحُ الاتصالَ فلا يحتجُّ بمثله. واللهُ أعلم.

---

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٤٠).



المبحث الثاني



تَلاميذُ عائشةَ المُختلفُ في سَماعِهم منها وأخرج لهم الشَّيخان في صحيحيهما

نَفَى عَددٌ من النُّقَّاد المُتَقدِّمين سماعَ بعضِ الرُّواةِ من أمِّ المؤمنين عائشةَ ﵂، مِمّن لهم رواية عنها في «الصَّحيحين» أو أحدهما، وأثبته بعضُهم.

وأشار المُتأخرون إلى ذلك في مُصَنّفاتهم أحيانًا، ومنهم: المِزّي في تهذيب الكمال، والعَلائي في جامعِ التحصيل، وابن العراقي في تُحفة التحصيل الذي يَنقلُ أقوالَ من سَبَقه دونَ مناقشةٍ غالبًا، ومرجِّحًا ما يراه راجحًا باختصار أحيانًا.

وعَدمُ السَّماع إنْ ثبتَ بين أولئكَ التَّلاميذ وعائشةَ يعني الانقطاع، مما يُسميه بعضُهم إرسالاً إنْ كان ظاهرًا، وتَدليسًا إنْ كان خفيًا.

فهل أخرج الشَّيخان لرواةٍ عن عائشةَ لم يسمعوا مِنها في صحيحيهما؟ وهل هناك لَوْمٌ أو مؤاخذةٌ عليهما في ذلك، أم يُعْتذرُ لهما فيه؟

وبعد تتبعِ تلك الأقوال في مَظانِّها من كتبِ العلماء، بلغَ عددُ أولئك التلاميذ عندي أربعةَ عشرَ راويًا، اتفق الشيخان بالإخراج لأربعةٍ منهم، وانفرد البخاريُّ بأربعة آخرين، ومُسْلمٌ بستة.

وجعلت هذا المبحث في مطالبَ ثلاثةٍ؛ **الأول**: ما جاء في «الصَّحيحين»، **والثاني**: ما جاء في «صحيح البخاري»، **والثالث**: ما جاء في «صحيح مسلم».

المطلب الأول

ما جاء في «الصَّحيحين»

○ وهم أربعة تلاميذ:

[١] **سليمان بن يَسَار الهلالي، مولى أمِّ المؤمنين مَيمونةَ بنتِ الحارث الهلالية:**

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وترجّح لديّ سماعه من عائشة رضي الله عنها[١].

[٢] **عطاء بن أبي رباح:**

أثبت الأئمةُ يَحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو زرعة، سماع عطاء من أمِّ المؤمنين عائشة، وتَبِعهم الذهبي في ذلك[٢].

وفي موضع آخر بَيَّن ابنُ معين أنَّ الذي سَمعه عطاءٌ من عائشةَ هو شيءٌ قليلٌ، وليسَ كثيرًا[٣].

وصَحح روايتَه عنها دونَ تَصريحٍ بالسَّماع، كلٌّ مِن الدَّارقطني[٤]، والحاكم[٥].

ولكنَّ أبا بكر الأثرم رَوى عن شيخه أحمد ما يَشي بتدليسه، فقال في قِصَّةٍ طويلة: «وروايةُ عطاء عن عائشةَ لا يُحتجُّ بها إلا أنْ يقولَ: سمعت»[٦].

وابنُ عبد البَرِّ يُثبتُ له السماع في روايةٍ واحدة، فَبَعد ذِكره لقولِ عائشة

---

(١) (ص٣٣).

(٢) ينظر: علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص٣٠٤)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣٣٠)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٢١).

(٣) جزء يحيى بن معين، رواية أبي منصور الشيباني (ص١٦٩).

(٤) سنن الدارقطني (٣/ ١٦٣ برقم ٢٢٩٨). فقال بعد الحديث: «هذا إسناد صحيح».

(٥) المستدرك (١/ ٧٢٧ برقم ١٩٩٢).

(٦) كذا في تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٧)، والعبارة في الإمام، لابن دقيق العيد (٣/ ٩٠)، وشرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي (٢/ ٧٣٢) معزوًا لكتاب الأثرم.

في لَغو اليمين أنَّه: لا والله، وبلى والله، قال: «يقولون: إنَّ عطاءً لَمْ يَسمعْ من عائشةَ غير هذا الحديث في حين مسيرِه إليها مع عُبيد بن عمير»(١).

وروى ابن عساكر بسنده إلى عبد الرحمٰن بن يوسف ابنِ خِرَاش، قال: «عطاء بن أبي رباح رأى عائشة، دخل عليها مع عُبَيد بن عُمَير بِثَبير(٢)، فسألها عن الهجرة، وروى عن أبي سلمة وعن عُرْوَةَ بنِ عِيَاض، وعن عُرْوة بن الزبير، وعن ابن أبي مُلَيكة، وعن عائشة بنت طلحة، وغيرهم، عن عائشة، وأحاديث عطاء عن عائشة مراسيل»(٣).

قلت: عطاء أدرك أمَّ المؤمنين عائشة إدراكًا بيِّنًا، بَلْ ثَبَتَ لقاؤه بها، وسماعه منها، كما يَتَّضح من خِلال رواياته عَنْها في «الصَّحيحين» وغيرهما، وقد كانَ على الأغلبِ في عَشْرِ الثلاثين من عُمْره يوم ماتت عَائشة.

ففي «الصَّحيحين»، واللفظ للبخاري، يَروي بسنده عن عطاء، قال: «ذَهَبْتُ مَعَ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ إِلَى عَائِشَةَ ﵂ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ بِثَبِيرٍ، فَقَالَتْ لَنَا: انْقَطَعَتْ الْهِجْرَةُ مُنْذُ فَتَحَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ مَكَّةَ»(٤).

وفي لفظ، قَالَ: «زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ، فَسَأَلْنَاهَا عَنْ الْهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ»(٥).

ويَبدو أنَّ زيارتَه لِعَائشة مع عُبَيد بن عُمَير تَكررت، ففي «صحيح البخاري»، قال عطاء: «وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بنُ عُمَيْرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ، قُلْتُ: وَمَا حِجَابُهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرْكِيَّةٍ لَهَا غِشَاءٌ وَمَا بَيْنَنَا

---

(١) الاستذكار (٥/ ١٩٠)، والحديث في سنن أبي داود (٣/ ٢٢٣ برقم ٣٢٥٤) من حديث عطاء عن عائشة، بإسناد صحيح موقوف.

(٢) المراد بثَبِير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له: أَشْرِقْ ثَبِير كَيْمَا نُغِير، . . . وهذا هو الظاهر، وهو جبل المزدلفة، لكنْ بمكةَ خمسة جِبال أخرى، يقال لكل منها: ثبير. فتح الباري، لابن حجر (٣/ ٤٨١).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٤٠/ ٣٧٨).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٠٨٠).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٣٩٠٠)، وينظر: رقم (٤٣١٢)، وهو في مسلم بلفظ مختلف، برقم (٨٦/ ١٨٦٤).

وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُوَرَّدًا»[١].

وفي «الصَّحيحين»، واللفظ لمسلم، عن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغَيْمِ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرَّ بِهِ، وَذَهَبَ عَنْهُ ذَلِكَ»[٢].

ولفظ البخاري: «إِذَا رَأَى مَخِيلَةً[٣] فِي السَّمَاءِ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، وَدَخَلَ وَخَرَجَ، وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، فَإِذَا أَمْطَرَتْ السَّمَاءُ سُرِّيَ عَنْهُ»[٤].

ولو خَرَجنا عن «الصَّحيحين»، فأكتفي بِمِثَالٍ يَدُلُّ على السَّماع، وذلك في سُنن أبي داود: عن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ ﵂: هَلْ رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّينَ عَلَى الدَّوَابِّ؟ قَالَتْ: «لَمْ يُرَخَّصْ لَهُنَّ فِي ذَلِكَ، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ»[٥].

فَأكثرُ العلماءِ على إثباتِ سماعه من أم المؤمنين عائشة، والظاهر أنَّه كانَ قليلاً، ومنه ما جاء من رِوايته عنها في «الصَّحيحين».

يَدلُّ على قِلَّته ما جاءَ عن ابنِ معين.

وأنّه يجب الاحتياط في قَبول روايته عَنها إنْ لم يُصَرِّح بالسَّماع منها، كما استفدناه من كلامِ أحمدَ، وإنْ لم يُذكَر عطاء في المدلسين.

وهذا يُجلِّي لنا دِقَّةَ الإمامين أحمد وابن معين، ويزيدنا اقتناعًا بِبَراعةِ صاحبَي «الصَّحيحين»، وعبقريتهما في انتقائهما أحاديث كتابيهما.

وأما عن مَراسيله بِصفةٍ عامّة، فهي كثيرة، وقد نَصّ العلماءُ على الشيوخ

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٦١٨).

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٤/٨٩٩). وينظر: رقم (١٥ ـ ١٦/٨٩٩).

(٣) مَخِيلة: السَّحابة، يقال: تَخيلت السَّماء إذا تَهيأت للمَطر، ولا بد أنْ يكون عند ذلك تغير لون. مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/٢٣٦).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٢٠٦).

(٥) سنن أبي داود (٢/٩ برقم ١٢٢٨). وإسناده صحيح.

الذين أرسلَ عَنهُم، فتكون رِوايتُه عَنْهُم مرسلة، وعنعنته عن غيرِ مَنْ أَرْسلَ عَنهم مَقبولة، مَحمولة على السماع.

[٣] مُجَاهدُ بن جَبْر المَكّي:

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وتَرجَّح لديَّ سماعه من عائشة رضي الله عنها[(١)].

[٤] نافع، مولى ابن عمر:

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وتَرَجَّح لديّ سماعه من عائشة رضي الله عنها[(٢)].

المطلب الثاني

ما جاء في «صحيح البخاري»

○ وهم أربعة تلاميذ:

[١] عكرمة، مولى ابن عباس:

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وترجّح لدي سماعه من عائشة رضي الله عنها[(٣)].

[٢] عِمران بن حِطان السّدوسي:

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وترجّح لديَّ سماعه من عائشة رضي الله عنها[(٤)].

[٣] يَحيى بن يَعمَر البَصْري:

تقدمت دراسته في المبحث الأول، وترجّح لدي سماعه من عائشة رضي الله عنها[(٥)].

---

(١) (ص٤٠).
(٢) (ص٦٣).
(٣) (ص٥٦).
(٤) (ص٣٧).
(٥) (ص٤٧).

[٤] أبو الزبير، محمد بن مُسلم بن تَدْرُس المَكي:

وفي سَماعه من عائشة، لم أجد أحدًا يُثْبته سوى ما جاء عن الذهبي قوله: «لَقِيَ عائشةَ والكِبَار»[(١)]، بَينما نَفَى لقاءَه بها في مَوضعٍ آخر[(٢)]. وقال: «وحَديثُه عن عائشةَ أَظُنُّه مُنْقطعًا»[(٣)]. وعندما عَدّد تَلاميذ عائشة، قال: «وأبو الزُّبير المَكِّي، وكأنّه مرسل»[(٤)].

ونَفى أبو حاتم صَراحةً سَماعَه من عائشة[(٥)]. وقال البخاري والبيهقي: «في سَماعِه من عائشةَ نَظَرٌ»[(٦)]. وقال ابنُ القَطان الفاسي: «عُهِدَ يَروي عنها بواسطة»[(٧)].

وحكى المِزّي[(٨)]، والذَّهبي[(٩)]، والعلائي[(١٠)]، وابنُ حجر[(١١)] أنّ مُسْلمًا روى حديث أبي الزبير عن عائشة في «صحيحه».

قلتُ: ليس فيه حديثٌ مُستقلٌّ من حديثِ أبي الزُّبَيْرِ عن عائشة، ولَعلَّهم يريدون ما رواه مسلمٌ من حديث مَطر بن طَهْمَان الوَرَّاق، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عَائِشَةَ ﵂، فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ... الحديث.

وجاء في آخره: قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: «فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ»[(١٢)].

---

(١) العبر في خبر من غبر (١/ ١٢٩).
(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٩٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨٠).
(٤) المرجع نفسه (٢/ ١٣٩).
(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٩٣).
(٦) العلل الكبير، للترمذي (١/ ٣٨٨)، ومعرفة السنن والآثار، للبيهقي (٧/ ٣١٥)، وعزاه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٣٥) للبخاري.
(٧) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٤).
(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٣)، و(٣٥/ ٢٣٢).
(٩) ينظر: تاريخ الإسلام (٨/ ٢٥٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨٥).
(١٠) جامع التحصيل (ص٢٦٩).
(١١) تغليق التعليق (٣/ ٩٩).
(١٢) صحيح مسلم، برقم (١٣٧/ ١٢١٣). فهو كما نرى جاء متابعًا لحديث مطر، عن =

والنَّصُّ الوحيد في «صحيح البخاري» جاء معلقًا، فقال: عن أبي الزُّبَيْرِ، عن عَائِشَةَ وَابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى اللَّيْلِ[1].

قلت: أما عن إمكان لقاء أبي الزُّبَيْرِ بأمِّ المؤمنين عائشة فهو واردٌ ومحتملٌ لكنّه في سنٍّ مُبَكِّرة؛ وذلك لأنَّه وُلد فيما بين الأربعين والخمسين للهجرة، وقد توفيت عائشةُ سنةَ سبعٍ وخمسين، وذَكَر ابنُ حِبَّان أنَّ أبا الزُّبَيْرِ عاش فترةً في المدينة، وزمانًا في مكة، والمدينةُ مقرُّ إقامة أمِّ المؤمنين، ومَكةُ مكان الحجِّ والعمرة والتقاء المسلمين.

وأما عن تَدليسه، فقد روى له هنا مقرونًا بغيره، ولم يكن الاعتماد على روايته عن عائشة.

لكني مع ذلك ليست لديَّ أدلّة كافية لإثبات سماعه منها؛ فلم يُثبت هذا السماع صراحةً أحدٌ من الأئمة، ولم يُصرِّح هو بسماعه منها في أيِّ رواية، وأبو الزُّبَيْرِ مدلِّس جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم بدون تصريحٍ بالسماع.

فالنتيجة عندي: أنَّ أبا الزُّبَيْرِ المكي راوٍ مدلِّس، لم تَصح له رواية

= أبي الزبير، عن جابر، عن عائشة، بزيادةٍ ذكرها أبو الزبير، فلعلَّ مسلمًا أوردها لذلك.

(١) صحيح البخاري، في كتاب الحج، باب الزيارة يوم النحر، تعليقًا بصيغة الجزم، وقد وصله ابن حجر من طريق يَحيى القطان، عن الثوري، عن محمد بن طارق المكي، عن طاوس وأبي الزبير، عن ابن عباس وعائشة به. تغليق التعليق (٣/ ٩٨)، والحديث في سنن أبي داود (٢/ ٢٠٧ برقم ٢٠٠٠)، وسنن الترمذي (٣/ ٢٥٣ برقم ٩٢٠)، ومسند أحمد، بالأرقام (٢٦١٢، ٢٨١٥، ٢٥٧٩٩). من طريق يحيى القطان، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن ابن عباس وعائشة... الحديث، وقال الترمذي: «حسن صحيح».
قلت: بل ضعيف معلول، يخالف الروايات الصحيحة التي تَدُلُّ على أنَّ طوافه كان نهارًا، ولعلَّ أبا الزبير غلط، فَسَمّى طوافَ الوداع بطوافِ الزِّيارة، وليس هنا موضع إعادة ما سبق من دراستي التفصيلية للحديث في كتابي «تيسير الاطلاع على أخبار حجة الوداع».

متصلة بتصريحه بالسماع من عائشة، وبالتالي لا نستطيع أنْ نُثْبِت له سماعًا منها.

المطلب الثالث

ما جاء في «صحيح مسلم»

○ **وهم ستة تلاميذ:**

[١] طاوس بن كَيسان اليَماني:

جاء في كتاب الكنى والأسماء للدولابي أنّ طاوسًا لَقِيَ عائشة[١].

لكنّي لم أجد أحدًا مِن المُتقدّمين يَذكر سماع طاوس من عائشة صراحةً، إلا أنّ الإمام مسلمًا أخرج حديث طاوس عن عائشة في الأصول[٢].

وكذلك أخرج الطحاوي حديثًا لطاوس عن عائشة مع مجموعة من الأحاديث، قال بعدها: «فهذه آثارٌ متصلة»[٣].

وذكر البيهقي في كتابه «معرفة السنن والآثار»[٤] أنّ أحمد بن عُبيد الصَّفّار (٣٤١هـ)، قال عن حديث طاوس عن عائشة: أنّ رسول الله ﷺ قال لها في الحَجِّ يوم النَّفر: «**يَسَعُكِ طَوَافُكِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ**»[٥]: وقد رواه عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن عائشة موصولاً.

وقال عنه الرَّشيد العطار: «لا أعلمُ خلافًا في اتصاله»[٦].

والحاكم أيضًا أخرج حديثًا لطاوس عن عائشة، وقال عَقِبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»[٧].

---

(١) (٢/٨٥٣).
(٢) هي ثلاثة أحاديث، بالأرقام (٢٩٥، ٢٩٦/٨٣٣، ١٣٢/١٢١١).
(٣) شرح معاني الآثار (٤/٣٩٧).
(٤) (٧/٢٧٤).
(٥) هذا هو الحديث الثالث عند مسلم.
(٦) غرر الفوائد المجموعة (ص٣٣١).
(٧) المستدرك على الصحيحين (١/٥٣٥ برقم ١٤٠٢)، و(٤/٣٨٣ برقم ٨٠٠٤).

وفِعْلُ هؤلاء الأئمة يَدلُّ على إثباتهم لاتصال السند، وبالتالي إثباتهم لِصِحّة السماع لطاوس من عائشة.

وأثبت السماع من المتأخرين النووي[١]، والذهبي[٢]، وصلاح الدين الصفدي[٣].

وفي المقابل، لم يَقل يحيى بن معين في ذلك شيئًا حين سأله الدوري[٤]، وقال: «لا أُراه» حين سأله عبد الله بن أحمد[٥].

وقال أبو داود السجستاني: «ما أعلمه سمع من عائشة» حين سأله الآجري[٦].

ونُقِلَ عن عليٍّ بن المديني نَفْيه السماع[٧].

قلت: يَترجَّح لديَّ سماعُ طاوسٍ من أم المؤمنين عائشة، فقد أدرك زمانها إدراكًا بيِّنًا، حيث وُلد في خلافة عثمان أو قَبْلها بقليل، وعلى ذلك كان في عَشر الثلاثين من عمره يوم ماتت عائشة، وكان حَجَّ أربعين حجةً، ولا يستبعد على من زار مكة أربعين مرةً أنْ يكون زار المدينة مرات عديدة، فالمعاصرة مع إمكان اللقاء مُتحقق، وهذا ما يُفسِّر لنا إخراج مسلم لحديثه عن عائشة في الصحيح.

وقد عدّ جماعةٌ من العُلماء روايته عن عائشة متصلة، وأثبت سماعه صراحةً منها جماعةٌ أخرى، فالمُثبِت لديه زيادةُ علمٍ، وهم الأكثر كما تقدّم،

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٥١).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ١١٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٩).

(٣) الوافي بالوفيات (١٦/ ٢٣٧).

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٩٦).

(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ١٨ برقم ٣٩٥٣)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص٩٩).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٥٢)، ولم أجده في سؤالات الآجري المطبوع بتحقيق: عبد العليم البستوي.

(٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (٢/ ١٢٩).

ناهيك عن أنّ طاوسًا لم يكن من أهل التدليس، فابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من طبقاته[(١)]؛ وهي مرتبة مَن لم يوصف بالتدليس إلا نادرًا.

[٢] عبد الرحمٰن بن شِماسة المَهري:

قال اللالكائي: «سمع منها»[(٢)]، بينما اعتبر أبو حاتم روايته عن عائشة مرسلة[(٣)].

وقد روى عبد الرحمٰن بن شِماسة عن عائشة حديثًا واحدًا لم يخرجه من أصحاب الكتب الستة سوى مسلم، ففي «صحيحه» من حديث عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ شِمَاسَةَ، قَالَ: «أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. . .» الحديث.

وفي آخره: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «**اللَّهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِم، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ**»[(٤)].

وأخرج حديثه عن عائشة كذلك ابن حبان في «صحيحه»[(٥)]، مما يَدلُّ أيضًا على اتصال السند عنده.

وهذا صريحٌ بالإتيانِ إليها، والدُّخولِ عليها، وكلامه معها، وذلك حين قدومه المدينة، فسمعه منها في بيتها. والله أعلم.

ومع أنّي لم أجد له عنها غير هذا الحديث إلا أنّه كافٍ لإثبات سماعه منها، وكونه دمشقي الأصل، مصريّ المسكن، يفسر لنا قِلَّةَ حديثِهِ عنها،

---

(١) (ص٢١).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٧)، ولم أجده في رجال صحيح البخاري.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٢٤٣).

(٤) أخرجه مسلم، برقم (١٨٢٨/١٩)، والحديث أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٨/ ١٤٢ برقم ٨٨٢٢). من حديث عبد الرحمٰن بن شِماسة، قال: دخلت على عائشة، فقالت: . . . الحديث.

(٥) المسند الصحيح (٧/ ٤٥٦ برقم ٦٧٨٦).

حيث إمكان اللقاء ضعيف، وربما هذا ما جعل أبا حاتم يستبعد سماعه منها. والله أعلم.

[٣] عبد الله بن يَسار البَهي:

أثبت البخاريُّ سماع عبد الله البَهيِّ من أم المؤمنين عائشة[١].

وقال ابن حبان: «كان يُجالس عائشةَ كثيرًا، وكذلك عروة، وروى عن عائشة، وعن عروة عن عائشة جميعًا»[٢].

وأخرج حديث عبد الله البَهي عن عائشةَ كلٌّ من مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان في صحاحهم[٣].

وروى الترمذي في «سُنَنه» حديثًا من طريقه عن عائشة، وقال في آخره: «حسنٌ صحيح»[٤].

وروى كذلك الحاكم في «المستدرك» حديثًا من طريقه عنها، وصحح إسناده[٥].

وهذا يتضمن إثباتهم للاتصال المؤدي إلى إثبات سماعه من عائشة.

وفي مقابل ذلك أنكر الإمام أحمد سماعه منها؛ فلما سأله أبو داود: سمع البَهيُّ من عائشة؟ قال: لا، وقد قال قوم ذاك، وما أدري فيه شيئًا، البَهي إنّما يُحدث عن عروة[٦].

وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم: قال أحمد بن حنبل: «عبد الله بن البَهي سمع من عائشة؟! ما أرى في هذا شيئًا، إنَّما يروي عن عروة».

وقال في حديث زائدة، عن السُّدّي، عن البَهِي، قال: «حدثتني

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٥/٥٦)، والعلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٦٥).
(٢) الثقات (٥/٤٨).
(٣) ينظر: صحيح مسلم، برقم (٢١٦/٢٥٣٦)، وصحيح ابن خزيمة (٢/ ٩٨٥ بالأرقام ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٤/٢٦١ برقم ٣٣٩٣)، و(٥/ ٢٥٠ برقم ٤٣٤٥).
(٤) (٣/ ١٤٣ برقم ٧٨٣).
(٥) (٣/ ٢٣٨ برقم ٤٩٥٣).
(٦) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (ص٤٥٤).

عائشة». . . في حديث الخُمْرة[١]، وكان عبد الرحمٰن قد سمعه من زائدة، فكان يَدَع فيه حدثتني عائشة، وينكره[٢].

وفي هذا إخبارٌ من الإمام أحمد أنّ عبد الرحمٰن بن مهدي كان كذلك يَنفي سماع عبد الله البَهي من عائشة.

وكذلك رجّح أبو حاتم عدم صحة قول البَهي في حديث الخُمرة: «حدثتني عائشة»[٣].

وكان مما استدركه الدارقطني على مسلم إخراجه لحديث عبد الله البَهي عن عائشة، وقال: «والبَهي إنَّما روى عن عروة عن عائشة»[٤].

وردّ القاضي عياض على الدارقطني، بقوله: «قد صحّحوا روايته عن عائشة وفاطمة بنت قيس، وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة»[٥].

ونقل النووي كلام القاضي عياض على سبيل التأييد[٦].

وفي «صحيح مسلم» رواية واحدة من طريق عبد الله البَهي عن عائشة، قالت: «سأل رجل النبي ﷺ أيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟» قال: «**الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ**»[٧].

فهما فريقان مختلفان في سماع البَهي من أمِّ المؤمنين عائشة.

وبعد تَتبع روايات البَهي عن عائشة، وجَمْع ما استطعتُ الوصولَ إليه من المعلوماتِ حول روايته عنها، تبيّن لي:

أنّه أدركها إدراكًا بيِّنًا؛ وجاء عند البخاري في «التاريخ الكبير»: حدثني عبد الأعلى [بن القاسم الهَمْداني]، قال: حدثنا أبو عَوانة، عن [إسماعيل]

---

(١) وستأتي دراسته.
(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١١٥).
(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ١٩٠ برقم ٢٠٧).
(٤) التتبع (ص٣٧٥).
(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٧٥).
(٦) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٩).
(٧) صحيح مسلم، برقم (٢١٦/ ٢٥٣٦).

السُّدِّي، عن عبد الله البَهي: «رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَأْكُلُ الْجَرَادَ»[١]. وهذا إسنادٌ حسن.

ووجدت روايتين للبَهي صرّح فيهما بالسماع من عائشة:

الأولى: رواها ابن خزيمة في «صحيحه»، قال: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عُبيد الله [بن موسى بن أبي المُختار]، عن شَيبان [التَّميمي]، عن السُّدي، عن عبد الله البَهي، قال: سمعت عَائِشَةَ، تقول: «مَا قَضَيْتُ شَيْئًا مِمَّا يَكُونُ عَلَيَّ مِنْ رَمَضَان إِلَّا فِي شَعْبَان حَتَّى قُبِضَ رَسُول اللهِ ﷺ»[٢].

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات عدا السُّدي والبَهي، وهو بهما حسن.

وقد تتبعتُ طرق هذه الرواية فلم أجد أحدًا ممن رواها من طريق البَهي جَعلَ بينه وبين عائشة واسطة، فهي إذًا هكذا بدون اضطراب.

الثانية: حديث عبد الله البَهي، قال: حدثتني عائشة، أنَّ رسول الله ﷺ كانَ في المسجدِ، فقال للجارية: «**نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ**»، قالت: أراد أنْ يبسطها، فيصلي عليها، قالت: «**إنَّها حائض، قال: إِنَّ حَيْضَهَا لَيْسَ فِي يَدِهَا**».

وقد تتبعتُ طرق هذه الرواية، فوجدتها كالتالي:

رواها أحمد في «مسنده»، واللفظ له[٣]، وابن حبان في «صحيحه»[٤] من طريق زائدة [بن قُدَامة]، عن السُّدي.

ورواها أحمد في «مسنده»[٥] من طريق شَريك [النَّخعي] **عن العباس بن ذَرِيح**.

ورواها ابن ماجه[٦] من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق [السَّبيعي].

---

(١) (٢/ ١٣٥).
(٢) (٢/ ٩٨٥ برقم ٢٠٥١).
(٣) (٤١/ ٢٦٩ برقم ٢٤٧٤٧)، و(٤٢/ ٢٩٠ برقم ٢٥٤٦٠).
(٤) (٥/ ٢٥٠ برقم ٤٣٤٥).
(٥) (٤٢/ ٥٢١ برقم ٢٥٧٩٦).
(٦) سنن ابن ماجه (١/ ٤٠٠ برقم ٦٣٢).

ثلاثتهم (السُّدّي، والعباس بن ذَريح، وأبو إسحاق) عن عبد الله البَهي عن عائشة به.

ورواها ابن راهويه، وأحمد في مسنديهما[1] من طريق إسرائيل بن يونس.

ورواها أحمد في المسند من طريق زهير بن معاوية[2]، ومن طريق شَريك النَّخَعي[3].

ثلاثتهم (إسرائيل، وزهير بن معاوية، وشَريك) عن أبي إسحاق، عن عبد الله البهي، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة به.

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط»[4] من طريق إبراهيم بن عثمان، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن عبد الله البهي، عن عروة، عن عائشة به.

فالرواية كما نرى جاءت من ثلاثة طرق:

الأولى: عبد الله البَهي، عن عائشة.

والثانية: عبد الله البَهي، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة.

والثالثة: عبد الله البَهي، عن عروة، عن عائشة.

والطريق الثالثة لا بد من تركها؛ لأنَّ في سندها إبراهيم بن عثمان، وهو متروك الحديث.

ويبقى الخلاف بين الطريقين الأوليين.

أما الطريق الأولى، فرواها السُّدي، والعباس بن ذَريح، وأبو إسحاق السَّبيعي.

والثانية انفرد بروايتها أبو إسحاق.

---

(١) ينظر: مسند إسحاق بن راهويه (٣/ ٩٩٠ برقم ١٧١٧)، و(٣/١٠١٨ برقم ١٧٦٣)، ومسند أحمد (٤١/ ٣١٤ برقم ٢٤٨٠٧)، و(٤٣/ ١٩٤ برقم ٢٦٠٨٤).

(٢) مسند أحمد (٩/ ٢٧٩ برقم ٥٣٨٢).

(٣) مسند أحمد (٤٢/ ٥٢١ برقم ٢٥٧٩٦).

(٤) (٤/ ١٠٣ برقم ٣٧١٢).

والسُّدّي صدوقٌ، وتابعه الثقة عباس بن ذَريح، فروايتهما على هذا مقبولة.

أما أبو إسحاق فقد اضطربت روايته، فتارة يروي عن البهي عن عائشة، وتارةً عن البهي عن ابن عمر عن عائشة.

وبعضُ من يَرى من العُلماء أنَّ أبا إسحاق السَّبيعي اختلط، يَنص على أنّ رواية إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية عنه كانت بعد الاختلاط[١]، وجاء ذِكر ابن عمر في إسناد أبي إسحاق من روايتهما.

أما شَريك فهو قديم السماع من أبي إسحاق[٢]، لكنه سيِّئُ الحفظ.

أما أبو الأحوص، فخالفهم، وروى عن أبي إسحاق عن البهي عن عائشة، ولم يَنص أحدٌ على أنَّ سماعه من أبي إسحاق بأخرة، كما أنَّ رواية السُّدي وابن ذَريح تقوي روايته.

وبالتالي، يترجح لي من هذه الدراسة أنّ طريق البَهي عن عائشة بلا واسطة هي الطريق الأقوى، والأسلم من العلل، ويقوِّيها تصريح عبد الله البَهي بسماعه منها فيها[٣].

ويلاحظ أنَّ البخاري صرّح بِكلِّ وُضوحِ بسماع البَهي من عائشة، أما أحمد فذكر أنَّه ليس لديه عِلمٌ كافٍ بالنسبة لسماع البهي من عائشة، وذلك واضحٌ من رَدّه على سؤال أبي داود عندما سأله: سمع البهي من عائشة، قال:

---

(١) الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص٣٥٠)، وأما الذهبي فيرى أنَّه تَغَيّر بعدما شاخ ونسي، ولم يختلط. ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥)، وجعله العلائي في المرتبة الأولى من المختلطين، الذين لا يَضُر اختلاطهم برواياتهم. المختلطين (ص٩٤).

(٢) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح (٢/ ٤٥٧).

(٣) جاء تصريح البَهِي بسماعه من عائشة لهذه الرواية في: مسند أحمد (٤١/ ٢٦٩ برقم ٢٤٧٤٧)، و(٤٢/ ٢٩١ برقم ٢٥٤٦١)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٥/ ٢٥٠ برقم ٤٣٤٥)، وقد ناقش الدارقطني في العلل (١٤/ ٣٦٤) طرق الحديث، وخلص إلى ترجيح قول من قال عن البهي عن عائشة، والغريب أنَّه قال ذلك مع استدراكه على مسلم روايته من طريق البهي عن عائشة!

لا، وقد قال قوم ذاك، وما أدري فيه شيئًا، البهي إنَّما يُحدث عن عروة[١].

وعلى هذا يكون الإمام البخاري لديه زيادة علمٍ في إثبات السماع، والمُثبِت مقدّم على النافي.

والنتيجة: أنّ عبد الله البَهي أدرك أم المؤمنين عائشة، وجلس معها، وسمع منها.

[٤] عِراك بن مالك الغِفاري:

لم أجد أحدًا من المتقدمين أو المتأخرين أثبت سماع عِراك بن مالك من عائشة صراحةً، لكنّ مسلمًا وابن حبان، أخرجا حديثَه عن عائشة، أَنَّهَا قَالَتْ: «**جَاءَتْنِي مِسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا، فَأَطْعَمْتُهَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ...**»[٢].

وهذا يعني اتصال الحديث عندهما.

وأيضًا اعتبر الدارقطني أنّ الطريق الصحيحة لحديث: «**يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ**»[٣]، هي طريق عِراك عن عائشة دون ذكر عروة بينهما[٤].

كذلك عندما سُئل عن حديث: «**اسْتَقْبِلُوا بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ**»، تَكلَّم عن عِلَّةِ سقوط خالد بن أبي الصَّلت بين خالد الحَذَّاء وعِراك بن مالك، ولم يذكر عِلَّةً بعدم وجود راوٍ بين عِراك وعائشة[٥]، هذا في علله.

أما في «سننه» فرواه من طريق عليّ بن عاصم، عن خالدِ الحَذَّاء، عن خالد بن أبي الصَّلت، عن عِراك، حدثتني عائشة، ولعلّه الطريق الأضبط عنده لهذا الحديث[٦].

---

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (ص٤٥٤).

(٢) ينظر: صحيح مسلم، برقم (١٤٨/ ٢٦٣٠)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٤/ ٣٩٢ برقم ٣٦٤٦).

(٣) أخرجه مسلم، برقم (٥ ـ ٩/١٤٤٥). من طريق الزهري، وهشام بن عروة، وعطاء بن أبي رباح، وعراك بن مالك، أربعتهم عن عروة بن الزبير، عن عائشة به.

(٤) علل الدارقطني (١٥/ ٦٥).

(٥) المرجع نفسه (١٤/ ٣٨٤).

(٦) سنن الدارقطني (١/ ٩٥ برقم ١٦٦).

أمّا من جهة نَفي السماع، فقد قال أحمد بن محمد بن هانئ: سمعت أبا عبد الله، وذكر حديث خالد بن الصلت، عن عراك بن مالك، عن عائشة، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «**حَوِّلُوا مَقْعَدِي إِلَى القِبلَةِ**»، فقال: مرسل، فقلت له: عِراك بن مالك، قال: سمعت عائشة، فأنكره، وقال: عِراك بن مالك من أين سمع عائشة؟! ما له ولعائشة؟! إنَّما يروي عن عروة، هذا خطأ. قال لي: من روى هذا؟ قلت: حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، فقال: رواه غير واحدٍ عن خالد الحذاء ليس فيه سمعتُ، وقال غير واحدٍ أيضًا عن حماد بن سلمة، ليس فيه سمعتُ[(١)].

وقال موسى بن هارون الحَمَّال: عِراك بن مالك لا نعلم له سماعًا من عائشة[(٢)].

وانتقد أبو الفضل ابن عمار الشهيد حديث عِراك عن عائشة: «جَاءَتْنِي مِسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا، فَأَطْعَمْتُهَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ...»، وأعلّه بالانقطاع بين عِراك وعائشة، فقال: «وهذا عندنا حديثٌ مرسل»[(٣)]. مُتَّبعًا في ذلك أحمد بأنَّ عِراك بن مالك عن عائشة مرسل.

وقال الحاكم: عِراك بن مالك لم يسمع من عائشة، بينهما عروة بن الزبير[(٤)].

وتَبِعهم الذهبيُّ، فقال في ترجمة عِراك: «إنّه روى عن عائشة: فقيل: لم يسمع منها»[(٥)].

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٢).

(٢) ينظر: علل الأحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار الشهيد (ص١٢٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٥٣).

(٣) علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص١٢٥).

(٤) سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم (ص١٥١ برقم ١٥٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٤)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص٢٧٣ برقم ٢٨٠٠): «لم يسمع من عائشة فيما قيل».
قلت: في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣١): «عرَاك بن مَالك ثِقَة، قَالَ أَحْمد: لم يسمع من عَائِشَة، إِنَّمَا هُوَ عَن عُرْوَة عَنْهَا».

وفي ترجمة عائشة، ذكر عِراكًا في الرواة عنها، وقال: «ولم يلقها»[١].

ونفى ابن القيم سماع عِراك من عائشة[٢].

نلاحظ مما سبق نفي عدد من العلماء سماعَه منها، مع أنَّ روايته عنها في «صحيح مسلم» وغيره.

وأقول: إنّ عراكًا تابعيٌّ مدني، وقد عاش في زمن أمِّ المؤمنين عائشة، وثبتَ سماعه من أبي هريرة بتصريحه بذلك[٣]، وبِنَص العلماء عليه[٤]، وقد ماتَ أبو هريرة بعد عائشة بسنةٍ أو سنتين، إذًا هو معاصرٌ لها، واحتمال لقائه بها ممكنٌ جدًّا، وهذا ما يبرر لنا إخراج مسلم لحديثه عن عائشة، وليس هناك أيُّ دليلٍ على نفي سماعه للحديث الذي أخرجه له مسلم عن عائشة، فلا يمكننا بعد ذلك أن ننفي سماعه لهذا الحديث منها، وربما علِمَ مسلمٌ أنّ هذا الحديث بالذات قد سمعه عراك من عائشة، ولذا أخرجه في «صحيحه».

وقد تتبعت طرق هذا الحديث، فلم أجد في أيٍّ مما وقفت عليه من الطرق طريقًا عن عراك عن راوٍ عن عائشة، نعم هناك حديثٌ آخر مشابهٌ لهذا الحديث، وهو من رواية عروة عن عائشة[٥]، ولكني لم أجد في أيٍّ من طرق حديث عروة أنّ عراكًا رواه عنه عن عائشة، فلا نستطيع القول باحتمال سقوط عروة بين عراك وعائشة في الرواية التي أخرجها مسلم طالما أنّ طرق الرواية لا تُلْمح لذلك.

---

(١) المرجع نفسه (٢/ ١٣٧).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٣٨٥).

(٣) ينظر على سبيل المثال: صحيح مسلم، برقمي (١١٣/ ٦٢)، و(١٠/ ٩٨٢).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٨٨).

(٥) أخرجه مسلم، برقم (١٢٧/ ٢٦٢٩). من طريق عروةَ بنِ الزبير، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ، وَمَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا، فَسَأَلَتْنِي فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَأَخَذَتْهَا فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ وَابْنَتَاهَا، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَحَدَّثْتُهُ حَدِيثَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَنِ ابْتُلِيَ مِنَ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»**.

وعلى أيّة حال فإننا لا نستطيع أنْ نَنفي سماع عراك لهذا الحديث من عائشة مع قوة الاحتمالات المؤيّدة لإمكان سماعه منها.

قال الرَّشِيد العَطّار بعد ذكره للحديث الذي أخرجه مسلم لِعِراك عن عائشة، وذكره كلام أحمد وموسى بن هارون وأبي الفضل الشهيد في إعلال رواية عِراك عن عائشة: «وحديثه عن رجل عنها لا يدل على عَدمِ سماعِه بالكُليّة منها، لا سيما وقد جمعهما بَلدٌ واحد، وعَصرٌ واحد.

وهذا ومثله محمولٌ على السماع عند مسلم رَحِمَهُ الله حتى يقوم الدليل على خلافه كما نَصَّ عليه في مقدمة كتابه، فسماع عراك من عائشة جائزٌ ممكنٌ، وقد ثبتَ سماعُه من أبي هريرة، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، والله أعلم»[(١)].

وأما ما تقدم ذكره من إنكار أحمد لسماع عراك من عائشة حديث «**حولوا مقعدي إلى القبلة**»، فقد تتبعت طرق هذا الحديث، فوجدته مضطرب الإسناد، منكر المتن، وصحة ما ذهب إليه أحمد من عدم سماع عراك لعائشة هذا الحديث.

وهاكم تفصيل الطرق التي جاء بها:

فمداره على راويين؛ خالد بن أبي الصَّلت، وجعفر بن ربيعة الكندي.

وقد رواه عن خالد بن أبي الصَّلت: خالد الحَذَّاء، وعنه حماد بن سلمة، ورواه عن حماد: يحيى بن إسحاق، ووكيع، وبَهز بن أسد، وأبو كامل الجَحْدري، والوليد بن صالح، وأسد بن موسى، ويَزيد بن هارون، مرفوعًا من قوله. وأبو داود الطيالسي، مرفوعًا بحكاية أمره[(٢)]، كُلُّهم قالوا: «عراك عن عائشة».

وخالفهم موسى بن إسماعيل؛ فرواه عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصَّلت، عن عراك، قال: سمعت عائشة، مرفوعًا

---

(١) غرر الفوائد المجموعة (ص٢٥٦).
(٢) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ١٢٨ برقم ١٦٤٥).

من قوله[١].

وتابع حماد بن سلمة عبد الوهاب الثقفي، فرواه عن خالد الحذاء، عن رجل، عن عراك، عن عائشة، مرفوعًا بحكاية أمره[٢].

وتابعهما علي بن عاصم، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك، قال: حدّثتني عائشة[٣]، وفي رواية: أخبرتني[٤]، والروايتان مرفوعتان بحكاية أمره.

وتابعهم أبو عَوانة، والقاسم بن مُطَيَّب، والروايتان مرفوعتان بحكاية أمره. ويَحيى بن مطر، موقوفًا على عائشة[٥]، فرووه عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة، ونَصّ الدارقطني أنَّ بين خالد الحذاء وعراك: خالد بن أبي الصلت[٦].

وخالف يزيد بن هارون بقية أصحاب حماد في روايةٍ أخرى له، فذكر عروة بين عراك وعائشة، مرفوعًا من قوله[٧].

وكذلك روى بَكر بن مُضَر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة، عن عائشة، موقوفًا عليها[٨].

وخالف موسى بن إسماعيل الجميع فرواه عن وُهَيب بن خالد، عن خالد الحَذَّاء، عن رجل، عن عراك، عن عَمْرة، عن عائشة، مرفوعًا[٩].

نلاحظ من جمع طرق هذا الحديث أنّه كما قال الإمام البخاري فيه

---

(١) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (١٦/١١٨).
(٢) سنن الدارقطني (١/ ٩٦ برقم ١٦٨).
(٣) ينظر: سنن الدارقطني (١/ ٩٥ برقم ١٦٦)، والسنن الكبرى، للبيهقي (١/ ١٥٠).
(٤) مسند إسحاق بن راهويه (٢/٥٠٨ برقم ١٠٩٦).
(٥) سنن الدارقطني (١/ ٩٤ بالأرقام ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥).
(٦) المصدر نفسه (١/ ٩٤).
(٧) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٤).
(٨) ينظر: علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٦٢ برقم ٥٠)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (١٦/١١٨).
(٩) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (١٦/١١٨).

اضطراب[١]؛ فقد اختُلف فيه على حماد بن سلمة؛ فجُلُّ الرواة عنه رووه بالعنعنة بين عِراك وعائشة، وخالفهم موسى بن إسماعيل الذي رواه بالسماع، وكذلك خالفهم يزيد بن هارون ـ مع اتفاقه معهم بالرواية بالعنعنة ـ فذكر عروة بين عِراك وعائشة.

وكذلك اختُلف فيه على خالد الحذاء؛ فتارةً يُروى عنه عن خالد بن أبي الصلت، عن عِراك، عن عائشة، وتارةً عنه، عن رجل، عن عراك، عن عائشة، وتارةً عنه، عن رجل، عن عِراك، عن عمرة، عن عائشة.

كذلك واضحٌ مما سبق أنّ هناك اختلافًا كبيرًا في رفع الحديث ووقفه.

أيضًا نلحظ الاضطراب في جعل الرواية عن عراك عن عائشة، وذكر عروة أو عمرة بينهما.

هذا من حيث الاضطراب في سنده.

كذلك نُلاحظ أنَّ الحديث من رواية حماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وأبي عوانة، والقاسم بن مُطَيَّب، ويَحيى بن مطر كلها ضعيفة؛ لأنَّ مدارها على خالد بن أبي الصَّلت، وهو راوٍ ضعيفٌ مجهول، إضافةً إلى ضعف عليِّ بن عاصم، كذلك اختلاط حماد بن سلمة، ولم يتبين وقت روايته لهذا الحديث، هل هو قبل الاختلاط، أو بعده.

أما طريق جعفر بن رَبيعة، فهي وإن كانت صحيحة الإسناد، لكنها لا تخلو من نَكارة المتن؛ لأنَّها تخالف الروايات العديدة التي رواها الثقات في النَّهي عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة[٢].

---

(١) العلل الكبير، للترمذي (١/ ٩٠).

(٢) مثل الحديث المتفق عليه عن أبي أيوب الأنصاري، أن النَّبي ﷺ، قال: «**إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا**». ينظر: صحيح البخاري، برقم (٣٩٤)، وصحيح مسلم، برقم (٥٩/ ٢٦٤)، وينظر كذلك مناقشة ابن عبد الهادي لهذه المسألة في كتابه: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (١/ ١٤٨).

إذًا هذا الحديث منكر، وقد ضعّفه العلماء، واعتبروه معلولاً، ولا يقوى على مخالفة الأحاديث الناهية عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة[١].

ورجّح العلماءُ وَقْفَ هذا الحديث على عائشةَ، وأنَّ من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعًا وَهِمَ فيه سندًا ومتنًا[٢].

إذًا هذا الحديث فيه اضطرابٌ كثير، ومن العلماء من أنكره، فلا يمكن أنْ يصلح لأن نحكم من خلاله على صحة سماع عراك من عائشة[٣].

ولعراك عن عائشة أحاديث أخرى فضّلتُ عدم التَّعرض لها بُعدًا عن الإطالة.

إذًا الخلاصة: أنّ عِراكًا صَحّ سماعُه من أم المؤمنين عائشة للحديث الذي أخرجه مسلم.

ولعراك أحاديث أخرى عن عائشة، يروي بعضها عنها مباشرةً، وبعضها عن راوٍ عنها، ولا بد في كلِّ حديث رواه عنها مباشرةً من دراسته للتَّأكدِ من سماعه منها، لأنّ رأيَ العلماءِ النَّافين لسماعه منها ربما يَتنزل على بعض أحاديثه عنها دون بعض، ولا يمكننا نَفي السماع مطلقًا لقوة الاحتمالات المؤيّدة لإمكان سماعه منها. والله أعلم.

---

(١) قال الذهبيُّ في ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٢) عن هذا الحديث: «هذا حديث منكر»، وضعّفه كذلك ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٣٨٥)، وبيّن علله، وقال عنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في هامش مسند أحمد (٤١/ ٥١٠): «إسناده ضعيف على نكارة فيه»، وقال عنه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/ ٣٥٤): «منكر».

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ١٥٥)، والعلل الكبير، للترمذي (١/ ٩٠)، وعلل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٦٢)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (١٦/ ١١٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩٠).

(٣) قال الإمام أحمد عن هذا الحديث: «أحسن ما روي في الرخصة حديث عائشة، وإنْ كان مرسلاً فإنَّ مَخرجه حسن». المغني، لابن قدامة (١/ ١٢٠). قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٥٥٣): «ويعني بإرساله: أنَّ عراكًا لم يسمع من عائشة، وقال: إنَّما يروي عن عروة عن عائشة. فلعلَّه حسّنه لأنَّ عراكًا قد عرف أنَّه يروي حديث عائشة عن عروة عنها».

[٥] علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:

اختلف النُّقَّاد في إثبات سماع عليٍّ بن الحسين من أم المؤمنين عائشة.

فأثبته صراحةً كلٌّ من البخاري[(١)]، وأبو أحمد الحاكم[(٢)]، والنووي[(٣)].

وأخرج مسلمٌ حديثَ عليٍّ بن الحسين عن عائشة في «صحيحه»[(٤)]، مما يَقتضي إثبات الاتصال، المُتَضمن إثبات السماع.

ولم يَنفِ سماعه منها سوى أبي داود السجستاني؛ فحين سأله أبو عبيد الآجري: سمع علي بن الحسين من عائشة؟ قال: لا؛ سمعت أحمد بن صالح، قال: سِنّ علي بن الحسين، وسِنّ الزهري واحدٌ[(٥)].

وفي مسلم حديث واحد من طريق عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ، عَن عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ[(٦)].

قلت: إنّ زينَ العابدين عليَّ بن الحسين قد أدرك أمَّ المؤمنين عائشة إدراكًا بيِّنًا؛ فقد وُلد على الأرجح سنة ثمان وثلاثين[(٧)]، فيكون عمره يوم ماتت عائشة في حدود العشرين، وقد عاشا في المدينة النبوية.

ونصّ البخاري، والحاكم الكبير، والنووي على سماعه منها، وهذا ما يُفهم كذلك من فعلِ مسلم بإخراجه لحديث علي بن الحسين عنها في «صحيحه».

وقد تتبعتُ ما استطعت روايات علي بن الحسين عن عائشة، فلم أجد له روايةً فيها تصريحٌ بسماعه منها، لكني وجدتُ تصريحَه بسماعه من أمّ المؤمنين

---

(١) التاريخ الأوسط (٣/١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٤١/ ٣٦٥).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٣). (٤) برقم (٧٢/ ١١٠٦).

(٥) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٨)، ولم أجده في سؤالات الآجري المطبوع بتحقيق: عبد العليم البستوي.

(٦) صحيح مسلم، برقم (٧٢/ ١١٠٦).

(٧) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٦)، وهذا هو الأرجح في تاريخ مولده، ويرى الفسوي أنَّ مَولدَه كان سنة ثلاث وثلاثين. المعرفة والتاريخ (٣/ ٣١٠).

صفية بالأسانيد الصحيحة في «الصَّحيحين»[١].

فإذا كان قد سمع من صفية المتوفاة سنة اثنتين وخمسين[٢]، فلا يبعد سماعه من عائشة المتوفاة سنة سبعٍ، أو ثمانٍ وخمسين.

ولم يَنفِ سماعه منها سوى أبي داود السجستاني.

وعند مراجعة قوله نلاحظ أنّه بَنى نَفْيه لهذا السماع على أنَّه سمع من شيخه أحمد بن صالح المصري: أنّ سِنّ عليٍّ بن الحسين، وسِنّ الزهري واحدٌ.

ولكنَّ الذهبي ردَّ قوله، فقال: وَهِمَ ابنُ صالح؛ بل عليٌّ أسنُّ بكثير من الزهري[٣].

ومولده كما تقدمَّ سنة ثمانٍ وثلاثين، بينما نقل المزي في ترجمة الزهري أقوال العلماء في مولده، وهي تَتراوح بين سنة خمسين، وثمان وخمسين[٤].

ولذا قال ابن حجر: «وأما ما تقدم عن أحمد بن صالح أنّ سِنَّه وسنَّ الزهري واحد، فليس بصحيح؛ لأنَّ الزهري مولده سنة ٥٠، فعلي بن الحسين أكبر منه بثلاث عشرة سنة، والله أعلم»[٥].

وعلى هذا يكون نَفْي أبي داود لسماع علي بن الحسين من عائشة مردودًا؛ لأنّه مبنيٌّ على وهمٍ من شيخه ابن صالح.

[٦] أبو الجوزاء، أوس بن عبد الله الرَّبَعي:

لم أجد قولاً صريحًا لأحدٍ من المُتقدِّمين يُثْبت سَماع أبي الجَوْزاء من أمِّ المؤمنين عائشة.

---

(١) صحيح البخاري، بالأرقام: (٢٠٣٥، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٦٢١٩)، وصحيح مسلم، برقم (٢٥/ ٢١٧٥)، وكلها لحديثٍ واحدٍ، رواه البخاري من طريق الزهري، عن علي بن الحسين، أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَزُورُهُ، فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ... الحديث.

(٢) الإصابة، لابن حجر (٨/ ٢١٢ برقم ١١٤٠٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٩٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٤٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١).

وأثبت سماعه منها من المُتأخرين: ابن القَيْسراني[١]، وأبو بكر الحازمي[٢]، وابن الأثير الجزري[٣]، ووافق ابنَ الأثير على قوله أبو الحسن المباركفوري صاحب مرعاة المفاتيح[٤].

وقال الرشيد العطار: وإدراكُ أبي الجوزاء هذا لعائشةَ ﵂ معلومٌ لا يُختلف فيه، وسماعه منها جائز ممكن؛ لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد»[٥].

وقال الزيلعي: «لا يُنْكَر سماعه من عائشة»[٦].

وأخرج حديث أبي الجوزاء عن عائشة في صِحاحهم كلٌّ من مسلم[٧]، وابن خزيمة[٨]، وابن حبان[٩].

وكذلك الحاكم في «المستدرك»، روى حديث أبي الجَوزاء عن عائشة، وقال عقبه: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه[١٠]. وهذا يتضمن إثبات الاتصال المقتضي إثبات السماع.

وصحح كذلك أبو نعيم الأصبهاني حديث أبي الجوزاء عن عائشة[١١].

أما مِن جهةِ نَفْي السماع، فلم يأتِ عن أحدٍ من المُتقدمين التَّصريح بنفي سماعه منها. غير ما جاء عند البخاري في ترجمة أبي الجوزاء في «تاريخه الكبير»، قوله: وقال لنا مُسدَّد: عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النُّكْرِي، عن أبي الجوزاء، قال: أقمتُ مع ابن عباس، وعائشة، اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها. ثم قال البخاري: في

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٤٦).

(٢) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب (ص٦٥).

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول (٩/ ٢٨٠).

(٤) (٣/ ١٠).

(٥) غرر الفوائد المجموعة (ص٣٣٨).

(٦) نصب الراية (١/ ٣٣٤).

(٧) صحيح مسلم، برقم (٢٤٠/ ٤٩٨).

(٨) صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٦٨ برقم ٦٩٩).

(٩) المسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ١٥٠ برقم ٦٢٣٠)، و(٧/ ٧٤٤ برقم ٧٣٥٣).

(١٠) (١/ ٣٦٠ برقم ٨٥٩).

(١١) حلية الأولياء (٣/ ٨٢).

إسناده نظر[١].

فأوّل ابنُ عدي قولَ البخاريِّ بنفي سماع أبي الجوزاء من عائشة[٢].

وقد ردّ ابنُ حجر على زَعْمِ ابنِ عدي، بقوله: «قلت: حديثه عن عائشة في الافتتاح بالتكبير عند مسلم،... وقال جعفر الفِريابي في كتاب الصلاة: ثنا مُزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا إبراهيم بن طَهمان، ثنا بُدَيل العُقَيلي، عن أبي الجَوزاء، قال: «أرسلتُ رسولاً إلى عائشة يسألها»، فذكر الحديث. فهذا ظاهره أنّه لم يُشافهها، لكنْ لا مانع من جوازِ كَونِه تَوَجّه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء، والله أعلم[٣].

لكنّ ابن حجر مع كلامه هذا قد ذكر في بلوغ المرام حديث أبي الجوزاء عن عائشة الذي أخرجه مسلم في «صحيحه»، وقال: «أخرجه مسلم، وله علة»[٤].

وأعلّ كذلك الحديث الذي أخرجه أبو داود في «سننه»[٥] من طريق أبي الجوزاء عن عائشة بقوله: «رواه أبو داود والحاكم، ورجال إسناده ثقات، لكن فيه انقطاع»[٦].

والظاهر من كلامه أنَّه يقصد الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة؛ لأنّ بقية رجال السند لم يُتكلَّم في سماع أحدهم ممن روى عنه.

كما نَفَى هذا السماع، وأنَّ حديثَه عنها مرسل، ابنُ عبد البر في «التمهيد»[٧].

وفي «صحيح مسلم» رواية واحدة من طريق أبي الجوزاء، عن عائشةَ،

---

(١) (٢/١٦).
(٢) ينظر: الكامل (٢/١٠٨). وسيأتي نص عبارته.
(٣) تهذيب التهذيب (١/٣٤٩).
(٤) (ص٨٠).
(٥) وسيأتي.
(٦) التلخيص الحبير، لابن حجر (٢/٦٤٧).
(٧) (٢٠/٢٠٥)، وكرر عبارته نافيًا السماع في كتابه الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف (ص١٧٦).

قالت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُد حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا... الحديث»[١].

أقول: من خلال ما تقدم يتبيّن لي أنّ أبا الجوزاء قد تحقق إدراكه لِأمّ المؤمنين عائشة؛ حيث جاء التصريح منه بأنَّه قد جاورها.

وكذلك فإنّ ابنَ حجر قد صنّفه في الطبقة الثالثة[٢]؛ وهي الطبقة الوسطى من التابعين.

كذلك يتبيّن من فعل أئمة الحديث أنّهم قد سلّموا بإمكان لقائه بها، وأنَّه قد انتفت في نظرهم الأسباب المانعة من سماعه منها؛ لذا وجدنا أنّ أصحاب الصحاح: مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم قد احتجوا بروايته عنها في صحاحهم.

إضافةً إلى تصريح عددٍ من المتأخرين بسماعه منها كما تقدّم.

ولم يأتِ إنكار هذا السماع عن أحدٍ من الأئمة غير ابن عبد البر، وربما كان كلام ابن عَدي في «الكامل» في ضعفاء الرجال هو الذي دفعه لتبني هذا الرأي.

أمّا بالنسبة لابن عَدي وتأويله لما تقدَّم من قولِ البخاري في إسنادٍ ذَكَره في ترجمة أبي الجوزاء: في إسناده نظر، بالانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة، فهو مردود، ولتوضيح ذلك أذكر عبارة ابن عدي، وبعض ما جاء من رَدٍّ على ذلك الفهم.

قال ابن عدي: «وأبو الجوزاء روى عن الصحابة ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنَّه لا بأس به، ولا يصحح روايته عنهم أنّه سمع منهم، ويقول البخاري: في إسناده نظر؛ أنَّه لم يسمع من مثل ابن مسعود

---

(١) أخرجه مسلم، برقم (٢٤٠/٤٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص٥٥ ترجمة ٥٧٧).

وعائشة وغيرهما، لا أنَّه ضعيفٌ عنده، وأحاديثه مستقيمة، مستغنية عن أنْ أذكر منها شيئًا في هذا الموضع»[(١)].

ولا أدري من أيِّ جهةٍ تعني كلمة: (في إسناده نظر) نفي السماع؟! وكلُّ ما في المسألة أنّ البخاري روى بسنده روايةً عن أبي الجوزاء، وقال عن هذا السند أنّ فيه نظر.

وقد بيّن ذلك ابنُ حجر في «التهذيب»، فقال في ترجمة أبي الجوزاء: «وقول البخاري: في إسناده نظر، ويختلفون فيه[(٢)] إنما قاله عقب حديثٍ رواه له في «التاريخ» من رواية عمرو بن مالك النُكري، والنُكري ضعيف عنده»[(٣)].

وقال مُغُلْطَاي معلِّقًا على كلمة البخاري: «البخاري لم يقل هذا تضعيفًا له، إذ لو كان كذلك لما ساغ له إخراج حديثه[(٤)]؛ لأنّا لم نَعهد منه تضعيفًا لمن يخرج حديثه، وإنَّما قال هذا لأجل السند الذي ذكره؛ لأنَّ فيه عَمرًا النُكري وهو ضعيف، وكذا جعفر»[(٥)].

وهذا القولُ هو الذي يَرتضيه العقلُ، ويَقتضيه سِياقُ كلامِ البخاري.

ولم أجدْ لأبي الجوزاء تصريحًا منه بالسماع من عائشة إلا عند أبي نُعَيم في «الحلية»، وعبد الرزاق في «المصنف».

أما في «الحلية»، فقد روى أبو نُعَيم من طريق أبَان بن أبي عَيَّاش، قال:

---

(١) الكامل (٢/ ١٠٨).

(٢) كرر ابن حجر عبارة: «في إسناده نظر، ويختلفون فيه» في هدي الساري (ص٣٩٢) ترجمة أبي الجوزاء، ولا أدري من أين أتى بكلمة (ويختلفون فيه) وهي غير موجودة في التاريخ الكبير؟

(٣) (١/ ٣٤٩).

(٤) حديث أبي الجوزاء في صحيح البخاري، برقم (٤٨٥٩).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٩٣).

تنبيه: اعتبر العقيلي، والمزي، والذهبي، قولَ البخاري: «في إسناده نظر» أنَّه تضعيفٌ لأبي الجوزاء، وليس كذلك؛ لما تقدّم من كلام مغلطاي. ينظر: الضعفاء، للعقيلي (١/ ٣٦١)، وتهذيب الكمال (٣/ ٣٩٣)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٦٥).

ثنا أبو الجوزاء، عن عائشة، حدَّثته أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا دخل في الصلاة، قال: اللهُ أَكْبَرُ. . .».

قال أبو نعيم: «هذا حديث ثابت مشهور من حديث أبي الجوزاء عن عائشة»[١].

لكن أبان متروك؛ فلا يمكن اعتماد هذا الإسناد لإثبات تصريح أبي الجوزاء بسماعِه من عائشة.

وأما في مصنف عبد الرزاق ففيه: عن عثمان بن مطر[٢]، عن حسين المُعلِّم، عن بُدَيل العقيلي، عن أبي الجوزاء، قال: سمعت عائشة، تقول: «كان رسول الله ﷺ يفتتح صلاته بالتكبير، ويختمها بالتسليم»[٣].

ولا يُعتمد على إسنادِ هذا الحديث أيضًا لإثبات تصريح أبي الجوزاء بسماعه من عائشة، فإنْ كان عثمان بن مطر، فالأرجح أنّه الشيباني، وهو شديد الضعف، وإنْ كان غيره، فيكون مجهولاً عندي، فلا أعرف بهذا الاسم غير الشيباني.

والخلاصة: أنّ أبا الجوزاء قد أدرك عائشة، وروى حديثه عنها مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأثبت سماعه منها ابن طاهر، وأبو بكر الحازمي، وابن الأثير الجزري، واعتبر ابن حجر سماعه منها ممكنًا، ونفى هذا السماع ابن عبد البر، لكن المُثبِت لديه زيادة علمٍ على النافي، وليس لابن عبد البر دليل على نفي السماع، مع توافر الأدلة علَى إمكان اللقاء، مما يقوي ترجيح إثبات سماع أبي الجوزاء من عائشة. والله أعلم.

---

(١) (٣/ ٨١).

(٢) قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٩): «عثمان بن مطر الشيباني البصري ثم الرُّهاوي المقرئ، نزيل بغداد. ضعفه أبو داود، وروى عباس وغيره، عن يحيى: ضعيف. زاد أحمد بن أبي مريم عن يحيى: لا يكتب حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف».

(٣) (٢/ ٧٢ برقم ٢٥٤٠).

○ خاتمة المبحث:

وبعدُ، فتلاميذُ أمِّ المؤمنينَ عائشة رضي الله عنها في دراستنا هذه كما رأينا أربعةَ عشر، أكثرهم من كبار التابعين، اتفق الشيخان بالإخراج لأربعة منهم، وانفردَ البخاريُّ بأربعةٍ، ومسلمٌ بستَّةٍ، للتلميذ منهم في «الصَّحيحين» أو أحدهما الحديث الواحد أو الحديثين غالبًا، مُصرِّحًا فيها بسماعه من عائشة، وربما كان التصريح بالسماع خارج «الصَّحيحين».

وقد أثبتت الدراسةُ صحّة سماع أكثرهم منها، أُلخِّصُ القولَ فيهم على النحو الآتي:

أولاً: ما اتفق الشيخان بالرواية لهم، وهم:

- سليمان بن يسار سماعه صحيح، وصرح بذلك في «الصَّحيحين» وخارجهما.

- وعطاء بن أبي رباح، ومثله مجاهد بن جبر، فسماعهما صحيح كذلك، ولكنه شيء قليل، ويشمل ما جاء في «الصَّحيحين»، وقد صرحا به فيهما وخارجهما.

- وأما نافع، فلا يَضير القول بعدم سماعه من عائشة إنْ ثبت، والرواية الوحيدة في «الصحيحين» ليسَ فيها أنَّه يروي عنها، وإنَّما روايتُه عن ابنِ عمر عن أبي هريرة وعائشة.

ثانيًا: ما انفرد البخاري بالرواية لهم، وهم:

- عكرمة، مولى ابن عباس، لم أَجِد نَفيًا خَالصًا لسماع عكرمة من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن أيٍّ من المتقدِّمين أو المتأخرين، بينما ثبتَ سماعه منها بِتَصريح الأئمةِ من المتقدمين كالبخاري، وابن المديني، وكذلك من المُتأخرين كابنِ العراقي. وكذا بتصحيح الأئمة لروايته عنها، كما صرّح بسماعه منها خارج الصحيح.

- وعِمران بن حِطّان، ويَحيى بن يَعْمَر، فسماعهما صحيح كذلك، وصَرّحا بذلك في «صحيح البخاري» وخارجه.

ـ وأما أبو الزبير المكي، فلا يضير القول بعدم سماعه، فلم يكن الاعتماد فيه على روايته عند البخاري، والنص الوحيد في «الصحيح» جاء معلّقًا، عن أبي الزبير، عن عائشة وابن عباس.

ثالثًا: ما انفرد مسلم بالرواية لهم، وهم:

ـ طاوس بن كَيْسان اليماني، عدّ جماعةٌ من العلماء روايته عن عائشة متصلة، وأثبت سماعه صراحةً منها جماعةٌ أخرى، والمُثبِت لديه زيادة علمٍ، وهم الأكثر، ناهيك عن أنّ طاوسًا لم يكن من أهل التدليس.

ـ وعبد الرحمٰن بن شِماسة المَهري، فحديثه الوحيد عنها في «صحيح مسلم» صريح بالإتيان إليها، وكلامه معها، وذلك حين قدومه المدينة، وهو كافٍ لإثبات سماعه منها، وكونه دمشقي الأصل، مصريّ المسكن، يفسر لنا قِلَّةَ حديثِهِ عنها.

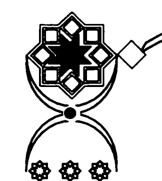
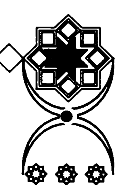
ـ وعبد الله بن يسار البَهي، أدرك أم المؤمنين عائشة، وجلس معها، وسمع منها، والبخاري الذي صرّح بِكلٍّ وضوح بسماع البهي منها، لديه زيادة علمٍ في إثبات السماع، والمُثبِت مقدّم على النافي.

ـ وعِراك بن مالك الغِفاري، صَحّ سماعُه من عائشة للحديث الذي أخرجه مسلم، ولعراك أحاديث أخرى، يروي بعضها عنها مباشرةً، وبعضها عن راوٍ عنها، ولا بد في كلٍّ حديث رواه عنها مباشرةً من دراسته للتأكد من سماعه منها؛ لأنّ رأي العلماء النَّافين لسماعه منها ربما يتنزل على بعض أحاديثه عنها دون بعض، ولا يمكننا نَفي السماع مطلقًا؛ لقوة الاحتمالات المؤيّدة لإمكان سماعه منها.

ـ وعليُّ بن الحسين، فلم يَنفِ سماعه منها سوى أبي داود السجستاني، ويَظهر أنّه بَنى نفيه لهذا السماع على ما سمعه من شيخه أحمد بن صالح المصري: أنّ سِنّ علي بن الحسين، وسِنّ الزهري واحدٌ. ولكنَّ الذهبي وغيره ردوه، بأنَّ ابنَ صالح وهم، وأنَّ عليًّا أسنُّ بكثير من الزهري.

- وأبو الجوزاء، أوس بن عبد الله الرَّبَعي، تَرجَّح لديَّ إثبات سماعه، فقد أدرك عائشة، وروى حديثه عنها مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأثبت سماعه منها ابن طاهر، وأبو بكر الحازمي، وابن الأثير الجزري، واعتبر ابن حجر سماعه منها ممكنًا، والمُثبِت لديه زيادة علمٍ على النافي.

❐ ❐ ❐

المبحث الثالث

شُيوخُ قَتَادةَ المُتَكَلَّم في سَمَاعِهِ مِنْهُم
دراسةٌ تطبيقيةٌ على «الصَّحِيحَيْن»

تَكَلَّمَ نُقَّادٌ في سَمَاعِ قَتَادَةَ بنِ دِعَامَةَ السَّدوسي مِنْ عَدَدٍ من شُيوخه، روى له عنهم الشيخان أو أحدهما في الصحيح.

وإنَّ عَدمَ السَّماع بين قتادة وأولئك الشيوخ، وعددهم أحد عشر، إنْ ثبت ـ يعني: الانقطاع ـ.

فهل أخرج الشَّيخان لذلك الإمام عن شيوخٍ لم يسمع منهم في صحيحيهما؟

لقد أثارت اهتمامي هذه المسألة، لا سِيَّما أنَّه أحدُ الحُفَّاظ المُكْثرين لروايةِ الحديث، الذين تدور عليهم الأسانيد.

وجاء هذا المبحث ليوضِّح مدى ثبوت أقوالِ هؤلاء النُّقَّاد ودِقَّتِه في حُكْمهم من جِهة، ومسوِّغات الشَّيخين في الرِّوايةِ لقتادةَ عنهم من جِهة أخرى.

وجعلته في مطالب ثلاثة؛ **الأول**: ما جاء في «الصَّحيحين»، **والثاني**: ما جاء في «صحيح البخاري»، **والثالث**: ما جاء في «صحيح مسلم».

المطلب الأول

ما جاء في «الصَّحيحين»

○ وهم ثلاثة شيوخ:

[١] سالم بن أبي الجَعْد رافع الغَطَفانيُّ، الأشجعي مولاهم، الكوفي:

فقد سُئِل الإمام أحمد بن حنبل عن سماع قتادة من عدد من الشيوخ،

وكان من بينهم سالم بن أبي الجَعْد، فقال: «لم يسمع منهُم»[(١)].

هذه العبارة نقلها ابنُ أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وهي تَدلُّ في ظاهرها أنَّ الإمام أحمد يرى أنَّ قتادة لم يَسمع من سالم بن أبي الجَعْد مطلقًا.

ولكن هذا عندي غيرُ مرادٍ في سالم، يُفسِّرُه ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل نفسُه، أنَّه قال: «سألتُ أبي: أين سَمِع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد؟» قال: «بالكوفة أو بمكّة». وأنكر أنْ يكون سَمِع منه بالشَّام، وقال: «قد جاء قتادةُ إلى الكوفة إلى الشَّعبيِّ»[(٢)].

ففي هذا النَّصِّ دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الأمام أحمد يُثبِت سماع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد، وأنَّ قتادة إنّما سمع سالمًا بالكوفة أو بمكّةَ، وبيانُه: أنَّ قتادة دخل الكوفة مُرتحِلاً للشعبيِّ، وسالم بن أبي الجَعْد كوفيٌّ، فسماع قتادة منه مُحتَملٌ، ثمَّ بيَّن الإمام أحمد أنَّ قَتَادة لم يسمع من سالم بن أبي الجَعْد بالشَّام، وذلك أنَّ سالمًا ذهب إلى الشَّام[(٣)]، ولكن لا يُعْلَمُ أنَّ قتادة دخل الشَّام، فكيف يكون سَمِع منه بالشَّام.

وبه يُعلم أنَّ النصَّ الأوّل عن الإمام أحمد لا بد أنْ يُفهم في ضَوء النَّص الثاني، وأن يُقيَّد بنفي السَّماع في بلدٍ دون أخرى، لا أنَّ المراد النَّفيّ المطلق، وذلك حتى يستقيم مع النَّص الثاني جمعًا بين القولين، والله أعلم.

ويُؤكِّد صحة سماع قتادة من سالم ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» من طريق همّام بن يَحْيى، عن قَتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبيه، عن ابن مسعود: في الرَّجُل يزني بالمرأةِ ثم يتزوجها؟ قال: «هُما زَانِيان مَا اجْتَمَعَا».

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٦٢ برقم ٥١٥٦).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ١٦٥).

قال ـ أي: قتادة ـ: قلتُ لسالمٍ: أيُّ رَجُلٍ كانَ أبوك؟ قال: كان قارئًا لكتاب الله(١).

ولقتادة عن سالم حديثٌ في «الصَّحيحين»، صرّح قتادة فيه بالسماع من سالم بن أبي الجعد عندهما، وله خمسة أخرى في مسلم:

أما حديث «الصَّحيحين»، فأذكر إسناد البخاري وجزءًا من المتن، قال رَحِمَهُ اللهُ: «حدثنا أبو الوليد [هشام بن عبد الملك الطّيالسيّ]، حدثنا شعبةُ، عن سُلَيمانَ [ابن مِهْران الأعمش]، ومنصور [ابن المعتمر]، وقتادة، سمعوا سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: وُلِدَ لرجُلٍ منَّا من الأنصار غلامٌ، فأراد أَنْ يُسَمِّيهُ محمّدًا... وفيه: فقال النَّبيُّ ﷺ: «**سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي**»(٢).

وفيه تصريح قتادة بالسماع من ابن أبي الجعد كما نرى.

«وأما أحاديث مسلم، فهي:

الحديث الأول: قال رَحِمَهُ اللهُ: «حدَّثنا محمّد بن المُثنى، حدَّثنا يحيى بن سعيد، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادة، عن سالمِ بن أبي الجَعْدَ، عن مَعْدَان بن أبي طلحة: أنَّ عُمَر بنَ الخطّاب خطب يومَ الجُمْعة فَذَكَرَ نبيَّ الله ﷺ، وذَكَرَ أبا بكرٍ، قال: إنِّي رأيتُ كأنَّ دِيكًا نَقَرَني ثلاث نَقَرَاتٍ،...»(٣).

الحديث الثَّاني: «حدَّثنا محمّد بن المثَنَّى، حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفانيِّ، عن مَعْدَان بن أبي طلحة

---

(١) (٨/ ٣١٩).

(٢) برقم (٢٩٤٦)، والحديث في الصحيحين، البخاري، بالأرقام (٣١١٤، ٣٥٣٨، ٦١٨٦، ٦١٨٧)، ومسلم، بالأرقام (٣ ـ ٧/ ٢١٣٣). من طرق متعددة عن سالم بن أبي الجعد به. بنحوه، وعند مسلم: قالوا: سمعنا سالم بن أبي الجعد.

(٣) برقم (٧٨/ ٥٦٧)، وسعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج تابعا هشامًا عن قتادة في الموضع نفسه من صحيح مسلم.

اليَعْمَرِيِّ، عن أبي الدَّرداء: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قال: «**مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ**»(١).

الحديث الثَّالث: «حدَّثني زُهَير بن حرب، ومحمّد بن بشار، قال زُهَيرٌ: حدَّثنا يحيى بن سعيد [القطّان]، عن شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن أبي الدَّرداء، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**أَيَعْجَزُ أَحَدُكُم أَنْ يَقْرَأَ في ليلةٍ ثُلُثَ القُرْآنِ؟**» قالوا: وكيف يقرأُ ثُلُثَ القُرْآن؟ قال: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ **تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**»(٢).

الحديث الرَّابع: «حدَّثنا محمّد بن بشّار، حدَّثنا يحيى ـ يعني: ابن سعيد ـ، حدَّثنا شعبة، حدَّثني قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة اليَعْمَريّ، عن ثَوبان مولى رَسُولِ الله ﷺ: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قال: «**مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، القِيرَاطُ مِثْلُ أُحُدٍ**»(٣).

الحديث الخامس: «حدَّثنا أبو غَسَّان المِسْمَعِيّ [مالك بن عبد الواحد]، ومحمّد بن المثنَّى، وابن بشّار، وألفاظُهم متقاربةٌ، قالوا: حدَّثنا معاذ [ابن هشام]، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة اليَعْمَري، عن ثوبان: أنَّ نبيَّ الله ﷺ، قال: «**إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَذُودُ النَّاسَ لِأَهْلِ اليَمَنِ، أَضْرِبُ بِعَصَايَ..**» الحديث(٤).

---

(١) برقم (٨٠٩/٢٥٧)، وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج تابعا هشامًا عن قتادة في الموضع نفسه من صحيح مسلم.

(٢) برقم (٨١١/٢٥٩)، وسعيد بن أبي عروبة وأبان بن يزيد العطار تابعا شعبة عن قتادة في الموضع نفسه من صحيح مسلم.

(٣) برقم (٩٤٦/٥٧)، وسعيد بن أبي عَرُوبة وهشام الدَّسْتُوائي وأبان بن يزيد تابعوا شعبة عن قتادة في الموضع نفسه من صحيح مسلم.

(٤) (برقم ٢٣٠١/٣٧)، وشعبة وأبو عَوَانة الوَضَّاح اليَشْكري وشَيْبان بن عبد الرحمٰن النَّحْوي تابعوا هشامًا عن قتادة في الموضع نفسه من صحيح مسلم.

[[٢]] **سعيد بن المسيّب:**

قال القاضي إسماعيل بن إسحاق (٢٨٢هـ) في كتابه «أحكام القرآن»[١]: «سمعتُ عليَّ بنَ المديني يُضعِّفُ أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب تضعيفًا شديدًا، وقال: أَحْسِبُ أنَّ أكثرها بين قتادةَ وسعيدٍ فيها رِجالٌ»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب، ما أدري كيف هِيَ؟! قد أدخل بينه وبين سعيدٍ نحوًا من عَشَرَة رِجالٍ لا يُعْرَفُون»[٣].

ففي هذين النَّصين عن ابن المديني وابن حنبل ما يشيرُ إلى عدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، وذلك أنَّه كان يُدْخِلُ رجالاً بينه وبين سعيد، وهي قرينةٌ قويَّةٌ تدلُّ على عدم سماع الرَّاوي عمَّن روى عنه بدون هذه الواسطة، إنْ لم يوجد ما يدلُّ على خلافها.

والملاحظ في النَّصّين السابقين أنَّ ابن المديني وابن حنبل لم يجزما بعدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة قرينةِ دخول الواسطة بينهما؛ بل قال عليٌّ: (أَحْسِبُ)، وقال أحمد: (ما أدري كيف هِيَ؟!).

ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّ قتادة ثَبَت لقاؤه بابن المسيّب عندهما[٤].

---

(١) نَشَرَت جزءًا منه دار ابن حزم بتحقيق: عامر صبري، وهي قطعة صغيرة من كتاب كبير، معظمه لا زال مفقودًا.

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٩).

(٣) جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٥٥)، وفي ذِكْرُ بعضِ الرُّواة الذين يدخلهم قتادة بينه وبين سعيد بن المسيّب، ذكر منهم أحمد، في العلل، رواية عبد الله (٣/ ٣٢٢ برقم ٥٤٣٦): القاسم، الذي قال فيه أحمد: «لا أَعْرِفُهُ»، ومنهم: عون، الذي قال فيه عبد الله بن أحمد: «لا يَدري أَبِي مَنْ هُوَ!» وغيرهما. ثمَّ ذكر الإمام أحمد في العلل (٣/ ٣٢٤ ـ ٣٣٥) تلك الأحاديث التي رواها قَتَادة عن ابن المسيّب بالواسطة.

(٤) ومع ثبوت اللقاء بين قتادة وسعيد، فقد قدَّم الإمام أحمد رواية يَحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ عن سعيد بن المسيّب على رواية قتادة عن سعيد. قال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص٢٢٧): «سمعتُ أحمدَ، سألَهُ رجلٌ عن حديثٍ لسعيد، فقال: يحيى [الأنصاريّ] عن سعيدٍ أصحُّ من قتادة عن سعيد، أيُّ شيءٍ يُصنَعُ بقتادة؟!»، وكان ابن مهدي يقول كما في تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٩): «مالكٌ عن ابن المُسَيّب أحبُّ =

فقد ذكر الإمامُ أحمد عن قتادة، أنَّه قال: قلتُ لسعيد بن المسيّب: إذا لم أُدرِك الصَّلاة مع الإمام، كيف أُصلِّي؟ قال: صلِّ أربعًا، فإنِّي لا أراك على رَجْلٍ[1].

والذي يظهرُ لي صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيِّب، لأمور:

الأوّل: أنَّ قتادة ذَكَرَ عن نفسِهِ أنَّه لازم سعيد بن المسيّب فأخذ ما عنده من العِلم والمسائل والحديث.

قال قتادة: «كنت عند ابن المسيّب ثلاثةَ أيَّامٍ، وفي رواية: ثمانيةَ أيَّامٍ[2]، فقال: ارتحل عنِّي فقد أَنْزَفتني»[3].

وقال أيضًا: «عَرَضْتُ على سعيد بن المسيّب صحيفة جابر، فلم يُنكِر»[4].

الأمر الثَّاني: نصوص الأئمّة في إثبات السَّماع.

فقد نصَّ على سماعه من قتادةَ شعبةُ، حيث قال: «كنت أتفطَّن إلى فَمِ قتادة إذا حدَّث، فإذا حدَّث بما قد سَمِع، قال: حدَّثنا سعيد بن المسيّب...

= إليَّ من قتادة عن ابن المسيّب»، وأمّا يَحيى بنُ معين؛ فساوى بين رواية الزُّهريِّ وقتادة ويَحْيَى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب. قال الدَّارميُّ في تاريخه عن ابن معين (ص٤٣، ٤٤): «والزُّهريُّ أحبُّ إليك في سعيد بن المسيّب أو قتادة؟ فقال: كلاهُما. قلتُ: فهُما أحبُّ إليك أو يَحْيَى بن سعيد؟ فقال: كلٌّ ثقة»، وفي كلام ابن معين ما يُشعِرُ بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب؛ إذ لم يُفرِّق بين رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، ورواية كلٍّ من الزُّهريِّ ويحيى بن سعيدٍ الأنصاري عن سعيدٍ، والزهريُّ ويحيى بن سعيد ثابتٌ سماعهُما من سعيد، فروايةُ قتادة كذلك مساويةٌ لروايتهما في السَّماع، وإلا لو كانت رواية قتادة عن سعيد غيرَ ثابتةٍ أصلاً لما كان لكلام ابن معينٍ وجهٌ، والله أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٣٢٩ برقم ٥٤٦٠)، وينظر منه: (٢/ ٢٤٤ برقم ٢١٢٨)، والمراد بقوله: (رَجْل) أي: ليس على سَفَرٍ؛ لأنَّ المسافر قديمًا كان يمشي على رِجلَيْه. ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/ ٤٩٢).

(٢) الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٢٢٩).

(٣) التاريخ الكبير، للبخاريّ (٧/ ١٨٦)، وينظر: الثقات، لابن حبان (٥/ ٣٢٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٤٧٠ برقم ٦٠٠٧).

وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: حدَّث سُلَيمان بن يَسَار...»[١].

وقال البَردِيجيُّ: «سَمِع قتادة من سعيد بن المسيّب»[٢].

وجاء عن عليِّ بن المديني ما يُشعِر بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب.

قال ابن المدِينيّ: «نظرنا فإذا يحيى بن سعيد يروي عن سعيد بن المسيّب ما ليس يروي أحدٌ مثلَها، ونظرنا فإذا الزُّهريُّ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئًا لم يروه أحدٌ، ونظرنا فإذا قتادةُ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئًا لم يروه أحدٌ»[٣].

فإنَّ المتأمِّل في هذا النَّصِّ يَجِد أنَّ عليَّ بن المديني ذكر ثلاثةً من الرُّواة يروُون عن سعيد بن المسيّب، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاريّ، والزُّهريُّ، وقتادة، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء الثلاثة يروي عن سعيد أشياءَ لا يرويها الآخر من حديث النَّبيِّ ﷺ؛ لِسَعَة علم وحفظ سعيد بن المسيّب، والزُّهريّ ويحيى بن سعيد لا شكَّ في سماعِهما من سعيد بن المسيّب.

فدلَّ ذلك على صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة الاقتران، وإلا فلو كانت رواية قتادة عن سعيدٍ غيرَ ثابتةٍ، لكان ذكره هنا عَبَثًا لا فائدةَ منه، والله أعلم.

الأمر الثَّالث: أنَّ رواية شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه قيل فيها: إنَّها من أصحِّ الأسانيد، قاله الإمام الحافظ حجّاج بن الشَّاعر أو غيرُه[٤].

وفي ذلك إثباتٌ صريحٌ لصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، وإلا فلو كان السَّماعُ غيرَ ثابتٍ، لكان في جعل هذه السّلسلة من أصحِّ الأسانيد تناقضٌ أو تساهلٌ على الأقلّ.

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ٢٤٢ برقم ٥٠٦٨)، وينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٢٢٩).
(٢) جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٥٥).
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لعليّ بن المدينيّ (ص٨٤).
(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ١١٠).

وأنبِّه هنا إلى أنَّ هذه السّلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه، ليست من أصحِّ الأسانيد على إطلاقها؛ بل هي مقيَّدةٌ بغير رواية سعيد بن المسيّب عن أبي هُرَيرة مرفوعًا.

فقد ذَكَرَ ابنُ رجب في شرح «علل الترمذيّ»[1] تحت عُنوان: ذِكْرُ الأسانيد التي لا يَثْبُت منها شيءٌ، أو لا يَثْبُت منها إلّا شيءٌ يسيرٌ مَعَ أنَّه قد رُوِي بها أكثرُ من ذلك، سلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ، ونقل قول البَردِيجيِّ: «هذه الأحاديث كلُّها معلولةٌ، وليس عند شعبة منها شيءٌ، وعند سعيد بن أبي عَرُوبة منها حديثٌ، وعند هشامٍ منها آخرُ، وفيهما نَظَرٌ».

الأمر الرَّابع: إخراج البخاريِّ ومسلمٍ ـ كما سيأتي بيانه ـ لرواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، مصيرٌ منهما إلى صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب.

ويبقى هنا الجوابُ عن القرينة التي ضَعَّفَ من أجلها عليُّ بن المدينيّ وأحمد بن حنبل رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، وهي أنَّه كان يذكر رجالاً بينه وبين سعيد بن المسيّب، والجواب عن هذه القرينة من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ ذِكْر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤهما دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع عمّن رَوَى عنه دون هذه الوسائط.

قال ابن رجب: «فإن كان الثّقة يروي عمّن عاصره أحيانًا، ولم يثبت لُقِيُّه له، ثُمَّ يُدخل أحيانًا بينه وبينه واسطة، فهذا يَسْتَدِلُّ به هؤلاء الأئمَّة على عدم السَّماع منه»[2].

ولكن يَضْعُفُ احتمال عدم السَّماع إذا ثَبَت لقاؤُه، أو قوي احتمال

---

(١) (٢/ ٨٤٥).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٩٣).

وقوعه، أو ثَبَت سماعه له في الجُمْلة، وقتادة قد ثَبَت لقاؤه وسماعه من سعيد بن المسيّب.

قال ابن القطّان الفاسيُّ: «وإذا جاء عنه في روايةٍ إدخال واسطةٍ بينه وبين من كان قد روى الحديث معنعنًا، غَلب على الظنّ أنّ الأوَّل مُنقَطِعٌ، من حيثُ يَبْعُدُ أَنْ يكون قد سَمِعه منه، ثمَّ حدَّث به عن رجلٍ عنه.

وأقلُّ ما في هذا سُقُوطُ الثِّقَة باتصاله، وقيامُ الرَّيب في ذلك.

ويكون هذا أَبْيَنُ في اثنين لم يُعْلَم سماعُ أحدِهما من الآخر، وإنْ كان الزَّمان قد جمعهما.

وعلى هذا المُحدِّثون... تَجِدُهم دائِبينَ يَقْضُون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوِيَ بزيادة واحدٍ بينهُما.

بخلاف ما لو قال في الأوَّل: (حدَّثنا، أو أخبرنا، أو سمعتُ)، ثُمَّ نَجِدُه عنه بواسطةٍ بينهُمَا، فها هنا نقول: سَمِعَه منه، وَرَوَاهُ بواسطةٍ عنه، وإنَّما قلنا: سَمِعَه منه؛ لأنَّه ذكر أنَّه سَمِعَه منه، أو حدَّثه به»[1]. وهو كلامٌ متينٌ، وتحقيقٌ نفيسٌ.

الوجه الثَّاني: أنَّ قتادة حين جالس سعيد بن المسيّب ثلاثة أيام أو ثمانية ليأخذ عنه العلم، كان هذا العلمُ أغلبه مسائل في الفقه والسِّيرة والتاريخ، وأمّا سماعه لأحاديث النبيِّ ﷺ ـ مع ثبوت سماعه للحديث جملةً من سعيد ـ قليلٌ إذا ما قُورِنَ بتلك المسائل.

ويَدلُّ عليه ما جاء في «الطَّبقات الكبير» لابن سعد: «قال عِمْران بن عبد الله: لمّا قَدِم قتادة على سعيد بن المسيّب جَعَلَ يُسائِلُه أيَّامًا وأكثر، قال: فقال له سعيد: أَكُلُّ ما سألتني عنه تَحفظُه». قال: «نعم، سألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وسألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وقال فيه الحسن: كذا، قال: حتى ردَّ عليه حديثًا كثيرًا». قال: يقول سعيد: «ما كنت أَظُنُّ أنَّ الله

---

(١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطّان الفاسيّ (٢/ ٤١٦).

خلق مثلَك»... قال سلّام بن مسكين: «وكانت مسائلَ قد دَرَسَها قبل ذلك عند الحسن وغيرِهِ، فسألَهُ عنها»(١).

وقال قتادةُ: «قال لي سعيد بن المسيّب: «ما رأيتُ أحدًا أسأل عمّا يُختلَف فيه منك». قال: قلتُ: «إنَّما يَسألُ مَنْ يَعْقِل عمَّا يُختلَف فيه، فأمَّا ما لا يُختلَف فيه، فَلِمَ يُسألُ عنه»(٢).

وحينئذٍ فلا يُستغرَب عدم سماع قتادة لكثيرٍ من الأحاديث من سعيد بن المسيّب(٣)، وروايتُه لكثيرٍ من الأحاديث بواسطةٍ، وذِكْرُ الواسطة حينئذٍ دليلٌ على عدم سماع ذلك الحديث المُعيَّن من سعيد بن المسيّب، مع ثبوت سماعه من ابن المسيِّب جملةً.

ويبقى النظر في الأحاديث التي رواها قتادة عن سعيد بالعنعنة، فالذي يظهر أنَّها محمولةٌ على السَّماع، لثبوت سماع قتادة من سعيد بن المسيِّب جملةً، وأمّا رَمْيُه بالتدليس فهو مُغْتَفرٌ في كثرة ما روى، وأنَّ تدليسَه في أغلبِهِ من رواية الرَّاوي عمّن عاصره، ولم يسمع منه، الذي يشترط له السَّماع الجُمْليّ دون السَّماع في كلِّ حديثٍ بعينه، والله أعلم(٤).

---

(١) (٩/ ٢٣٠).

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوريّ (٤/ ٢١٩).

(٣) قال قتادةُ كما في العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٣٢٤ برقم ٥٤٤١): «حدَّثني داود بن أبي عاصم خمسةَ أحاديث عن سعيد بن المسيّب لم أسمعها منه، يعني: من سعيدٍ». ثمَّ ذكر الأحاديث الخمسة، ويفيد هذا النَّصُّ أنَّ ثَمَّةَ أحاديث سمعها قتادة من سعيدِ بن المسيّب.

(٤) مما لا شك فيه أنَّ قتادة يدلس، وأنّه يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، ولكن لا بد من توضيح هذه المسألة على النحو الآتي:
أولاً: أنَّ الحاكم ذكره في معرفة علوم الحديث (ص٣٣٩) في الجنس الأول من المدلسين، فيمن يدلس عن الثقات الذين تقبل أخبارهم. ثم إنَّ ابن حجر قال في هدي الساري (ص٤٣٦) في معرض الدِّفاع عنه: «إلا أنّه كان ربما دلَّس». بصيغة التقليل، ولذا فلا يلزم من قوله في طبقات المدلسين (ص٤٣): «مشهور بالتدليس»، أنّه مكثرٌ منه، فمن سبَر أحاديثه وعللها، يظهر أنَّ تدليسه قليل في جنب حفظه وكثرة حديثه. =

ولقتادة عن سعيد بن المسيّب أربعةُ أحاديث عند البخاريّ ومسلم:

الحديث الأوّل: في «الصحيحين» من حديث شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عُمَر، عن أبيه ﵄، عن النَّبيّ ﷺ، قال: **«المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»**(١).

الحديث الثَّاني: في «الصحيحين» من حديث شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عبّاسٍ ﵄، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: **«العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»**(٢).

الحديث الثَّالث: روى مسلم من حديث محمَّد بنُ جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، قال: سمعتُ قتادة يُحدِّثُ عن سعيد بن المسيّب، عن عائشةَ ﵂، عن النَّبيّ ﷺ، أنَّهُ قال: **«خَمْسُ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الحِلِّ وَالحَرَمِ ...»**(٣).

= ثانيًا: ما ذكره الأئمة في ترجمته من كثرة روايته عمّن لم يسمع منهم، ويكفي هنا نقل قول أبي داود، كما في سؤالات الآجري أبا داود (٢/١٣٨ برقم ١٣٨١): «حدَّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم».
ثالثًا: إنَّ اعتراض ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/٢٨٧) على من يرى أنَّ قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فلا حُجَّةَ في نقله، بقوله: «وهذا تعسف»، يدل على قَبول عنعنة قتادة مطلقًا فيمن ثبت سماعه منهم، إنما تُرد عنعنته فيمن لم يثبت سماعه منهم، وإن كان معاصرًا له. يؤكده قول شعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع»، ... وفيه: «إذا جاء ما لم يسمع، يقول: قال سعيد بن جبير، قال أبو قلابة»، كما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/٢٠٩)، وفي رواية في العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/٢٤٢ برقم ٥٠٦٨)، قال شعبة: «إذا حدث بما لم يسمع، قال: حدّث سليمان بن يسار». لذا فإنَّ الأقرب عندي ذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم لإمامته، أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير، أو لأنَّه لا يُدَلِّس إلا عن ثقة.

(١) صحيح البخاري، برقم (١٢٩٢)، وصحيح مسلم، برقم (١٧/٩٢٧)، وفي الموضع نفسه من صحيح مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به.

(٢) صحيح البخاري، برقم (٢٦٢١)، وصحيح مسلم، برقم (٧/١٦٢٢).

(٣) برقم (٦٧/١١٩٨)، والحديث في الصحيحين من طرق عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة. البخاري، برقمي (١٨٢٩، ٣٣١٤)، ومسلم، بالأرقام (٦٩ - ١١٩٨/٧١).

الحديث الرَّابع: روى مسلم من حديث معاذ بن هشام الدستوائي، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ معاويةَ قال ذاتَ يومٍ: إنَّكم قد أحدثتُم زِيَّ سَوْءٍ، «وإنَّ نبيَّ الله ﷺ نَهَى عَنِ الزُّورِ[1] ...».

[٣] مُعَاذة بنتُ عَبْدِ اللهِ العَدَوِيَّة، أم الصهباء البصرية:

نَفَى يَحْيَى بن سعيد القطَّان سَمَاع قتادة من مُعَاذة، فقال: «قتادة لم يَصِح عن مُعَاذة»[2]. أي: لم يصح ويَثْبُت له سماعٌ من مُعَاذة.

ونَقَل المَيْمونيُّ عن أحمد نفي سَمَاع قتادة من مُعَاذة بلفظٍ فيه نوعٌ من التَّشكيك في عدم السَّماع، فقال: «يقولون: إنَّ قتادةَ لم يَسْمَعْ من مُعَاذة»[3].

وتأمّل قولَهُ: (يقولون)؛ أي: على حدِّ قولِهِم وزعمِهِم، فلو كان أحمدُ جازمًا بعدم السَّماع لما جاء بهذه اللفظة الدَّالة على الشكِّ في نفي السَّماع.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول: وقلتُ له: أبو قِلَابة عن مُعاذَةَ، أحبُّ إليك أو قتادةُ عن مُعَاذة؟ فقال: جميعًا ثِقَتانِ، وأبو قِلَابة لا يُعْرَفُ له تدليسٌ»[4].

ولمعرفة موقف أبي حاتم من سماع قتادة من مُعَاذة، لا بد من معرفة المراد من قوله عن أبي قِلَابة: (لا يُعْرَفُ له تدليسٌ).

فقد حمل ابنُ حجر[5] قولَ أبي حاتم: (ولا يُعْرف له تدليسٌ) على روايتِه

---

(١) برقم (١٢٤/٢١٢٧)، والحديث في الصحيحين من طريق شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد بن المسيب به. مرفوعًا. بنحوه. البخاري، برقمي (٣٤٨٨، ٥٩٣٨)، ومسلم، برقم (١٢٣/٢١٢٧).

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٤)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/٢٢٧ برقم ٤٩٩٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذي وغيرِه (ص١٩٨)، وينظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص٤٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٥/٥٨).

(٥) حيث قال في تهذيب التهذيب (٥/٢٠٢) في ترجمة أبي قِلَابة: «وقال أبو حاتم: «لم يسمع من أبي زيد عَمْرو بن أَخْطَب، ولا يُعْرَف له تدليسٌ»، وهذا ممَّا يقوِّي من =

عمَّن سَمِع منه ما لم يَسمعْ مِنهُ، وهذا هو التدليس الذي لا يُعْرف عند أبي قِلَابة.

واستند في حَصرِ مدلول التَّدليس على هذا المعنى بما عُرِف عن أبي قِلَابة من إكثارِه الرِّواية عمَّن عاصرَهُم ولم يسمع منهُم، بما ذكره أبو حاتم نفسُه حين نفى سماع أبي قِلَابة من عددٍ الرُّواة عاصرَهُم ولم يسمع منهم[(١)].

فدلَّ على أنَّ التدليس المنفيَّ في قولِ أبي حاتم هو روايتُه عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، لا روايتُه عمَّن عاصره ولم يسمع منه.

وحيئنذٍ فهذا التدليس المنفيّ عن أبي قِلَابة ثابتٌ في قتادة.

ولكن ردَّ هذا الاستدلالَ المُعلِّميُّ في تعليقه على «الجرح والتعديل»[(٢)] لابن أبي حاتم، فقال: «حمله ابن حجر على معنى أنَّه لم يكن يُرْسِل عمَّن قد سَمِع منه، ويحتمل أن يكون المرادُ أنَّه لم يَكُن يُرْسِل على سبيل الإيهام، وإنَّما يُرْسلُ عمَّن قد عَرِف النَّاسُ أنَّه لم يَلْقَهُ».

ولتوضيح كلام المُعلِّمي، أقول:

إنَّ روايةَ أبي قِلَابة عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهُم قد تكون واضحةُ الانقطاع عند أبي حاتم، ظاهرةُ الإرسال، إذ إنَّ الوضوح والخفاء أمران نسبيَّان، يختلفُ فيهما النَّاسُ، فتعليل نفي أبي حاتم للتدليس عن أبي قِلَابة، مع روايتِه عمَّن عاصرُهم ولم يلقَهُم، هو: أنَّ عدم سماع أبي قِلَابة منهم ظاهرٌ عند أبي حاتم لا خَفَاء فيه، ولذلك لم يَصِفْه بالتدليس، فإنْ روى أبو قِلَابة عمَّن عاصرهُم معاصرةً قويَّةً ولم يسمع منهم، مع عدم ظهورِ الانقطاع بينهما، كانت روايتُه حينئذٍ تدليسًا لما فيها من خَفَاء وسِتْرٍ.

= ذهب إلى اشتراطِ اللِّقاء في التدليس، لا الاكتفاءِ بالمعاصرة»، وعمرو بن أخطب صحابيٌّ جليل نزل البصرة، جاوز عمرُه المائة، كما في الإصابة، لابن حجر (٤/ ٤٩٣ برقم ٥٧٧٥)، فأبو قِلَابة كان معاصرًا له، ومع ذلك لم يسمع منه، فدلَّ ذلك على اشتراط اللقاء دون الاكتفاء بالمعاصرة، كذا قال ابن حجر، وفي كلامه مناقشةٌ ليس هذا موضعُ ذِكْرُها، وينظر: المرسل الخفيّ، لحاتم العوني (١/ ٥٩).

(١) ينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٠٩)، والجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

(٢) حاشية الجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

ويحتملُ أن يكون مقصود أبي حاتم من نفيه التدليس خصوص رواية أبي قِلَابة عن مُعَاذة، وأنَّه لا يُعْرَف له عنها تدليسًا، لا أنَّه ينفي عنه التدليس مطلقًا، ويشهد لذلك أنَّ قتادة الذي سُئِل أبو حاتم عنه وعن أبي قِلَابة في روايتِهِما عن مُعَاذة، قد نفى سماعه منها غيرُ واحدٍ من الأئمّة كما تقدَّم، ومُعَاذة تابعيّةٌ بصريَّةٌ، فهي معاصرةٌ وبَلِديَّةٌ لكُلٍّ من قتادة وأبي قِلَابة، لذلك فإنَّ رواية قتادة عنها مع عدم السَّماع تعتبر تدليسًا بمعنى (رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه)، فنفى أبو حاتم عن أبي قِلَابة ما وقع من قرينِه قتادة الذي سُئِل عنه معه، في خصوص روايته عن مُعَاذة.

وعليه؛ فإنَّ مراد أبي حاتم من قوله: عن أبي قِلَابة (ولا يُعْرَف له تدليسٌ) يحتمل: لا يُعْرَف له روايةٌ عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم مع ظهور الانقطاع، فلا تدليس، ولا خَفَاء، ولا سِتْر حينئذٍ، أو لا يعرف له تدليسٌ عن مُعَاذة على وجه الخُصوص، وإنَّما يُعْرَف هذا التدليس عن قتادة، بأن يروي عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم على وجهٍ فيه خفاءٌ وسِتْرٌ، أو في رواية قتادة عن مُعَاذة تدليسٌ على وجه الخُصُوص مع المعاصرة القويَّة بينهما[1].

فحينئذٍ لا بد لنفي هذا النَّوع من التدليس عن قتادة، وهو: روايتُه عمَّن عاصره ولم يسمع منه؛ كروايتِه هنا عن مُعَاذة ـ من ثبوت اللقاء أو السَّماع ولو لمرَّةٍ واحدة بينهما، وهذا ما اشترطه أبو حاتم في رواية قتادة عن مُعَاذة.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي: قلتُ: قتادةُ عن مُعَاذة أحبُّ إليك، أو أيُّوب عن مُعَاذة؟ فقال: «قتادةُ إذا ذَكَرَ الخَبَر»[2]. أي: إذا ذَكَرَ السَّماع.

قلت: وقد صرَّح قتادةُ بالسَّماع من مُعَاذة وسيأتي عند البخاريّ، ومسلم، وكذلك عند أحمد[3].

---

(١) ينظر: المرسل الخفي، لحاتم العوني (١/ ٥٨ ـ ٦٧).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٥).

(٣) المسند، لأحمد (٤١/ ٣٧٩ برقم ٢٤٨٨٦)، و(٤١/ ٤٥٠ برقم ٢٤٩٨٤)، و(٤٢/ ٢١٣ برقم ٢٥٣٤٩).

فالذي يظهر: أنَّ قتادةَ سَمِع من مُعَاذة، والله أعلم.

ولقتادة عن مُعَاذة حديثان عند البخاري ومسلم:

الحديثُ الأوّل: قال الإمام البُخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدَّثنا همَّام، قال: حدَّثنا قتادة، قال: حدَّثتني مُعَاذة: أنَّ امرأةً قالت لعائشة: أَتُجزِي إحدانا صلاتُها إذا طَهُرت؟ فقالت: أحرُوريَّةٌ أنتِ؟ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ. أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعَلُهُ»[1].

وتابع موسى بنَ إسماعيل: عفَّانُ بنُ مُسْلِم بذِكْر سماع قتادة من مُعَاذة عند الإمام أحمد في «مسنده»[2].

وكذا ثَبَت صحيحًا من غير طريق قتادة، أخرجه مسلم. من طريق أبي قِلَابة، ويزيد بن أبي يزيد الرِّشْك، وعاصم بن سُلَيمان الأَحْول، ثلاثتُهم عن مُعَاذة. مرفوعًا، بنحوه[3].

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: «وحدَّثني يحيى بن حَبِيب الحارثيّ، حدَّثنا خالد بن الحارث، عن سعيد، حدَّثنا قتادة: أنَّ مُعَاذة العَدَويَّة حدَّثَتهُم عن عائشةَ قالت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللهُ»[4].

المطلب الثاني

ما جاء في «صحيح البخاري»

○ وهم ثلاثة شيوخ:

[١] عِكرمة البربري، ثم المدني، الهاشمي، مَوْلى ابنِ عبَّاس:

قال المرُّوذِيّ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بعد ذكره لحديثٍ من رواية

---

(١) برقم (٣٢١).

(٢) (٤١/٣٧٩ برقم ٢٤٨٨٦).

(٣) برقم (٦٧ ـ ٦٩/٣٣٥).

(٤) برقم (٧٩/٧١٩).

قتادة عن عِكْرمة[١]: «إنَّهم يقولون[٢]: إنَّ قتادة لم يسمع من عِكْرمة. قال: هذا لا يَدْري الذي قال!» وغَضِب، وأخرج إليَّ كتابه فيه أحاديث ممَّا سَمِع قتادة من عِكْرمة، فإذا ستَّةُ أحاديث[٣]: (سمعتُ عِكْرمة).

وقال أبو عبد الله: «قد ذَهب من يُحسِنُ هذا»، وعَجِب من قومٍ يتكلمون بغير علمٍ، وعجب من قول من قال: لم يسمع! وقال: سبحان الله! فهو قَدِم إلى البصرة[٤] فاجتمع عليه الخَلْقُ».

وقال يزيد بن حازم: هذا رواه حمَّاد بن زيد: «إنَّ عِكْرمة سأل عن شيءٍ من التَّفسيرِ، فأجابه قتادةُ»[٥].

وفي هذا النَّقلِ عن أحمدَ إثباتٌ لسماع قتادة من عِكْرمة، وردٌّ على من نفى السَّماعِ بتصريح قتادة بالسَّماع في عدَّة أحاديث، وما ذَكَرَه من قُدُوم عِكْرمةَ البصرة واجتماعُ الخلق عليه، وكذا سؤالُه قتادةَ عن شيءٍ من التَّفسير، هي قرائنُ تؤيِّد ما ذكر أحمد بن حنبل من ثبوت السَّماع.

وليس في هذا النَّقل ما يَقْصِرُ السَّماع على هذه الأحاديث السِّتة، وإنَّما مراد أحمد بن حنبل إثبات أصل سماع قتادة من عِكْرمة بدليل ثبوت السَّماع في عدَّة أحاديث.

وأمّا ما روي عن قتادة أنَّه قال: «ما حَفِظتُ عن عِكْرمة إلا بيتَ

---

(١) الحديث الذي ذكره، جاء من طريق حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا: «رأيت ربي».

(٢) ولعلَّ من هؤلاء أيُّوب السَّختياني، فقد قيل لأحمد بن حنبل: روى عن أيُّوب، قال: «لم يسمع قتادةُ من عِكْرمة إلا حديثين». قال: «باطلٌ، قد روى عنه أحاديث». بحر الدم، لابن عبد الهادي (ص٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(٣) وفي طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٣/ ٨٢): «أخرج خمسة، ستَّة أحاديثَ، أو سبعة». هذا، ولم أقف على تعيين هذه الأحاديث السّتَة التي صرَّح فيها قتادة بالسَّماع من عِكْرمة، وإنَّما أخرج البخاريُّ ثلاثة أحاديث يأتي تخريجُها عند ذِكْر مرويَّات قتادة عن عكرمة، في واحدٍ منها تصريحٌ بالسَّماع، والله أعلم.

(٤) ينظر قُدُومهُ البصرة: تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٤١/ ١١٧).

(٥) المنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة المقدسيّ (ص٢٨٣).

شِعْرٍ»[١]. فقد علَّق عليه الذهبيُّ، قائلاً: «فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ، وفي «صحيح البخاريّ» لقتادة عن عكرمة أربعةُ أحاديث...»[٢].

قلت: يَصحُّ كلام الذهبي إنْ ثبتت هذه العبارة عن قتادة، وفي ثبوتها عندي نظر؛ بل هي منكرة إسنادًا ومتنًا كما قال الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف في الصفحة الأخيرة من رسالته الموسومة «أحاديث ومرويات في الميزان».

من جهة أخرى تقدَّم أنَّ غالبَ تدليس قتادة هو من روايته عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وعَليه فإذا ثبت سماعُه ممَّن عاصره ـ كما هو الحال مع عِكْرمة ـ فإنَّه يُحمل باقي حديثه الذي رواه بالعنعنة على السَّماع.

وأمَّا إذا كان تدليس قتادة من روايته عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، وهو ما قصده الذهبيُّ بقوله: «فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ»؛ إذ السَّماعُ بين قتادة وعكرمة ثابتٌ، فهذا النوع من التدليس مغتفرٌ في جَنْب كثرة ما روى من الأحاديث كما تقدَّم تحقيقه، والله أعلم.

ولقتادةَ عن عِكْرمة ثلاثةُ أحاديث عند البخاريّ:

الحديث الأوَّل: قال الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: أخبرنا همَّام، عن قتادة، عن عِكْرمة، قال: صلَّيتُ خَلْفَ شيخٍ[٣] في مكَّة، فكبَّر ثِنتَينِ وعِشْرينَ تكبيرةً، فقلتُ لابن عبّاسٍ: إنَّه أحمقُ. فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ[٤]؛ سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ ﷺ».

---

(١) الكامل (٦/ ٤٧١)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤١/ ١١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦).
قلت: هي ثلاثة، وسيأتي ذكرها في نهاية الصفحة وما يليها.

(٣) ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢/ ٢٧١) أنَّ عِكْرمة سمَّاه في بعض الطُّرق أبا هُرَيرة.

(٤) أي: فَقَدَتْكَ، والثَّكَلُ والثُّكْل: فَقْدُ الولد، وهو دعاء عليه بالموت لسُوء فعله أو قوله، ويجوز أنْ يكون من الألفاظ التي تَجْري على ألسنةِ العرب، ولا يُرَاد بها الدُّعاء. النهاية، لابن الأثير (١/ ٢١٧). قال ابن حجر في فتح الباري (٢/ ٢٧٢): «واستحقَّ عِكْرمةُ ذلك عند ابن عبَّاسٍ، لكونه نَسَبَ ذلك الرَّجُلَ الجليلَ إلى الحُمْقِ، الذي هو غايةُ الجهل، وهو بريءٌ من ذلك».

وقال موسى: حدَّثنا أَبَانُ، حدَّثنا قتادةُ، حدَّثنا عِكْرمةُ»[١].

وفي المتابعة التي ذكرها البُخاريُّ من طريق أَبَان عن قتادة تصريحُ قتادة بالسَّماع من عِكْرمة.

الحديث الثاني: قال الإمام البُخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا محمَّد بن جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، عن قتادةَ، عن عِكْرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ المُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»[٢].

الحديثُ الثَّالث: قال الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدَّثنا آدم، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ[٣]»؛ يَعْنِي: الخِنْصَرَ والإِبْهَامَ.

حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِي، عن شُعبة، عن قتادةَ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ نَحْوَه»[٤].

[٢] أبو رافعٍ الصَّائغ:

نَفَى سماعَ قتادةَ من أبي رافعٍ عددٌ من الأئمَةِ النُّقَّاد، وهاك أقوالهم:

قال أحمد بن حنبل: قال شعبة: «لم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئًا». قال أحمد مستدلًا لكلام شعبة: «أدخل بينه وبين أبي رافعٍ خِلاسًا والحَسَن»[٥].

وقال شعبة أيضًا: «لم يلق قتادةُ أبا رافعٍ، إنَّما كتب عن خِلَاسٍ عنه»[٦].

---

(١) برقم (٧٨٨). (٢) برقم (٥٨٨٥).

(٣) أي: في الدِّيَة، فلا فرق بين أصابع اليد في مقدار الدِّيَة، وهي عُشْر دِيَة النَّفسِ. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢/ ٢٢٥).

(٤) برقم (٦٥٠٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٢٨ برقم ١٢٤١)، وينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٩).

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المرُّوذيّ وغيره (ص١٩٧).

وقال أبو داود: سُئِل أحمد: سَمِع قتادةُ من أبي رافعٍ؟ قال: «لا يُشبِهُ؛ لأنَّه يُدخِلُ بينهُما رَجُلينِ: الحسن وخِلَاس»[(١)].

وقال أحمد أيضًا: «ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ»[(٢)].

وذَكَر نفيَ السَّماع أيضًا إسحاقُ بنُ منصور الكَوْسَج عن يحيى بن معين[(٣)].

وقال أبو عليٍّ اللؤْلُؤيُّ: سَمِعتُ أبا داودَ يقولُ: «قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئًا»[(٤)].

وقال الدَّارقطنيُّ: «وقتادة لم يسمع من أبي رافعٍ، وإنَّما سَمِع حديث أبي رافعٍ، عن الحسن البصريّ، عن[(٥)] خِلَاس بن عمروٍ عنه»[(٦)].

فهذه نصوصُ الأئمّة تدلُّ صراحةً على نفي سماع قتادة من أبي رافعٍ.

وقد استدلَّ أحمدُ بن حنبل وشعبة بن الحجّاج على ذلك بذِكْر الواسطةِ الثابتةِ في أكثر الأحاديث المُخرَّجة في الكتب السِّتة وغيرِها من كتب السُّنَّة، وهي: الحَسَن البصريُّ، وخِلَاس بن عمروٍ، وذِكْر الواسطةِ دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع في حقٍّ من لم يَثبت اللِّقاءُ بينهما.

ولكن رَدَّ القول بعدم السَّماع المِزّيُّ[(٧)]، والذَّهبيُّ[(٨)]، وابنُ حجر[(٩)]، واستدلُّوا بما جاء في «صحيح البُخاريّ» من تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رَافعٍ.

ففي «الصَّحيح»، قال البخاري: «وقال لي خليفة بن خيَّاط: حدَّثنا

---

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص٤٥٢).

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٢). (٣) ينظر: المصدر نفسه (ص١٧٢).

(٤) سنن أبي داود (٤/٣٤٨ بعد الحديث برقم ٥١٩٠).

(٥) لعلَّها: (وعن)، لأنَّ قتادةَ إنَّما يروي عن الحسن البصريّ، وعن خِلَاس بن عمرو.

(٦) العلل (١١/٢٠٩).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/٥١٤)، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٠/٣٩٢).

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٨٣).

(٩) ينظر: تغليق التعليق (٥/١٢٣)، وفتح الباري (١١/٣١)، (١٣/٥٢٦).

مُعْتَمِرٌ، سمعتُ أبي، عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: **لمَّا قَضَى الله الخَلْقَ كَتَبَ كتابًا عِندَه: غَلَبَتْ ـ أو قال: سَبَقَتْ ـ رَحمتي غَضَبي، فهو عنده فوقَ العَرْشِ»**[1].

ثم أخرجه بعده مباشرةً. من طريق محمَّد بن إسماعيل، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي يقولُ: حدَّثنا قتادةُ: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ: أنَّه سَمِع أبا هُرَيرة بنحوه[2].

ففيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رافعٍ، ممّا جعل ابنُ حجر يحمل كلام أبي داود على حديثٍ بعينِه، فإنَّه أوردَ مقالةَ أبي داود، ثُمَّ قال: «كأنَّه يعني حديثًا مخصوصًا، وإلا ففي «صحيح البخاريِّ» تصريحٌ بالسَّماع منه»[3].

قلت: تقدَّم قَوْلُ أبي داود في «سننه»: «قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئًا»، من رواية أبي عليٍّ اللؤلُؤيّ عنه.

وقد وقعت كلمة (شَيْئًا) في «السُّنن» بين قوسين[4]، لذا نبَّه ابن حجر على أنَّ هذه اللفظة ثابتةٌ في رواية أبي الحسن بن العَبْد دون رواية أبي عليٍّ اللؤلُؤي[5]، وهو الذي حدا[6] به أن يجعل مراد أبي داود نفي السَّماع في حديثٍ بعينه.

وأُجِيب عن استدلال المزِّي والذَّهبي وابنِ حجر لإثبات السَّماع: بأنَّ الحديث اختُلِف فيه على مُعْتَمِر بن سُلَيمان التَّيميِّ في ذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ وعدمِهِ، فالذين لم يذكروه: خليفة بن خيَّاط عند البخاري في الصحيح، وعليُّ بن بَحْر عند أحمد في المسند، وعاصم بن النَّضر عند الطَّبرانيِّ في المعجم الأوسط، ويحيى بن خَلَف عند ابن أبي عاصم

---

(١) برقم (٧٥٥٣). (٢) برقم (٧٥٥٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/٣٠٨).

(٤) ينظر: سنن أبي داود (٤/٣٤٩ بعد الحديث برقم ٥١٩٠).

(٥) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٣١).

(٦) أي: الذي ساقه إلى ما قال. ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/ ٢٧).

في السُّنَّة[١].

وتفرَّد محمّد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة عند البخاري بذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ[٢].

ونقل ابن رجب عن أحمد ما يدلُّ على أنَّ التَّصريحَ بالسَّماع في هذا الموضع خَطَأٌ من سليمان التَّيميِّ، فقال: قال أبو بكرٍ الأَثْرم في كتاب «النَّاسخ والمنسوخ»[٣]: «كان التَّيميُّ من الثِّقات، ولكن كان لا يقومُ بحديث قتادة».

وقال أيضًا: «لم يكن التَّيميُّ من الحفَّاظ من أصحاب قتادة». وذكر له أحاديثَ وَهِمَ فيها عن قتادة...

منها: أنَّه روى عن قتادة: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ. ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئًا.

وقد ذكر الأَثْرم في «العلل»[٤] أنَّه عَرَضَ هذا الكلام كلَّه على أحمد، قال: «فقال أحمد: «هذا اضْطِرابٌ». هكذا حَفِظتُ»[٥].

وقد ورد تصريحٌ آخر لقتادةَ بالسَّماع من أبي رافعٍ، وهو ما أخرجه ابن ماجه في «السُّنن»، قال: حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيد، عن قتادة،

---

(١) ينظر: صحيح البخاري، برقم (٧٥٥٣)، ومسند أحمد (١٤/ ٥١٩ برقم ٨٩٥٨)، والمعجم الأوسط، للطبراني (٣/ ١٨٩ برقم ٢٨٨٩)، والسُّنَّة، لابن أبي عاصم (١/ ٢٧٠ برقم ٦٠٨).

(٢) برقم (٧٥٥٤)، والحديث في الصحيحين، البخاري، بالأرقام (٣١٩٤، ٧٤٢٢، ٧٤٥٣)، ومسلم، بالأرقام (١٤، ١٥/ ٢٧٥١). من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، والبخاري، برقم (٧٤٠٤). من طريق الأعمش، عن أبي صالح، ومسلم، برقم (١٦/ ٢٧٥١). من طريق الحارث بن عبد الرحمٰن، عن عطاء بن مِيناء، ثلاثتهم عن أبي هريرة. مرفوعًا، بنحوه.

(٣) لم أقف على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكرٍ الأثرم.

(٤) لم أقف على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب سُؤَالات أبي بكرِ الأثرم لأحمد بن حنبل.

(٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٨٨، ٧٨٩).

قال: حدَّثنا أبو رافعٍ، عن أبي هُرَيرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يأجُوجُ ومَأْجُوجُ يَحْفِرُونَ كُلَّ يَومٍ...**» الحديث[١].

وردَّهُ المُعَلِّمِيُّ ردًّا قويًّا مَتِينًا، فقال: «وأمّا سعيد فرواه عنه فيما وَقَفْتُ عليه ثلاثة:

الأوَّل: يزيد بن زُرَيع عند ابن جَرِير الطبري[٢]، وفيه أيضًا (قتادةُ، عن أبي رافعٍ).

الثَّاني: عبد الأعلى بن عبد الأعلى عند ابن ماجه، وفيه (قتادةُ، قال: حدَّث أبو رافعٍ)، هكذا نقله ابن كثير في تفسيره طبعة بولاق (٦/ ١٧٣)، وطبعة المنار (٥/ ٣٣٣)، ومخطوط مكتبة الحرم المكّيّ، وهكذا في سُنن ابن ماجه نُسَخ مكتبة الحرم المكّي المخطوطة، وهي أَرْبعٌ، وطبعة عُمدة المطابع بدِهْلِي في الهند سنة ١٢٧٣هـ.

ووقع في أربع نُسَخٍ مطبوعة هنديَّتينِ ومصريّتين (قتادة، قال: حدَّثنا أبو رافعٍ) مع أنَّ سياق السَّنَد من أوّله فيها هكذا: (حدَّثنا أزهر بن مروان، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيدٌ، عن قتادة).

فلو كان في الأصل (قال: حدَّثنا) لاختُصِر في الأصول المخطوطةِ لهذه النُّسَخ الأربع إلى (ثنا) كسابقيه في أثناء السَّنَد، ولكنَّه جَهْلُ الطَّابعين، حَسِبوا أنَّه لا يقال: (حدَّث فلان)، وإنَّما يقال: (حدَّثنا فلان) فأصلحوه بزعمِهِم، وتَبع متأخِرُهم مُتقدِّمَهم، والله المستعان.

الثَّالثُ: رَوْح بن عُبَادة عند أحمد[٣] وفيه: (قتادة، ثنا أبو رافع)، وأَحسِبُ هذا خطأً من ابن المُذْهِب [الحَسَن بن عليّ بن محمّد التميميّ] راوي المُسند عن القَطِيعي [أحمد بن جعفر بن حَمْدان]، عن عبد الله بن أحمد.

وفي ترجمته من «الميزان»[٤] و«اللسان»[٥] قول الذَّهبيِّ: «الظَّاهرُ من

---

(١) (٥/ ٢٠٧ برقم ٤٠٨٠).
(٢) ينظر: جامع البيان (١٥/ ٣٩٨).
(٣) ينظر: المسند (١٦/ ٣٦٩ برقم ١٠٦٣٢).
(٤) (١/ ٤٦٧).
(٥) (٢/ ٢٣٦).

ابن المُذْهِب أنَّه شيخٌ ليس بالمُتقِن، وكذلك شيخه ابنُ مالك [أي: القَطِيعي]، ومن ثَّم وَقَعَ في المسند أشياءُ غيرَ مُحْكَمةِ المتن ولا الإسناد».

ومن المُحتَمَل أن يكون الخطأُ من رَوْح، فإنَّ كُلًّا من يزيد وعبد الأعلى أثبت منه...»[1].

وبما تقدَّم يظهر أنَّ الرَّاجح عدمُ سماع قتادة من أبي رَافعٍ، والله أعلم.

[٣] أبو العالية الرِّياحيُّ، رُفَيع بن مِهران، التَّميميُّ، البصريُّ:

قال عليُّ بن المدينيّ: سمعتُ يحيى بن سعيدٍ القطَّان، قال: قال شعبةُ: «لم يسمع قتادةُ من أبي العالية إلا ثلاثةَ أشياءٍ». قلتُ ليحيى: «عِدّها». قال: «قَوْل عليٍّ ﷺ: (القُضَاةُ ثلاثةٌ)[2]، وحديثُ: (لا صلاةَ بعد العَصْرِ)[3]، وحديث: (يُونس بن مَتَّى)[4]»[5].

وقال أيضًا: «لم يَسمَعْ منه إلا أربعةَ أحاديث: حديث: (يُونسَ بنِ متَّى)، وحديث ابن عمر[6]: (في الصَّلاةِ)، وحديث: (القُضَاةُ ثلاثةٌ)، وحديث

---

(١) الأنوار الكاشفة، للمُعلِّمي (ص١٩٥).

(٢) أخرجه أبو القاسم البغوي في حديث علي بن الجعد (١/ ٣٠٠ برقم ٩٩٤)، وابن أبي شَيْبة في المصنَّف (١١/ ٥٩٤ برقم ٢٣٤١٧)، والبخاريُّ في التاريخ الأوسط (٣/ ٢٩)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٨/ ١٦٤). من طُرُقٍ عن شُعْبةَ، عن قتادةَ، قال: سمعتُ أبا العاليةَ قال: قال عليٌّ ﷺ: «القُضَاةُ ثلاثةٌ: قاضيانِ في النَّار، وقاضٍ في الجنَّة؛ فأمَّا الَّلذان في النَّار: فرجلٌ جار متعمِّدًا فهو في النَّار، ورجلٌ اجتهدَ فأخطأ فهو في النَّار، أمَّا الذي في الجنَّةِ: فرجلٌ اجتهدَ فأصاب الحقَّ فهو في الجنَّةِ». قال قتادةُ: فقلتُ لأبي العاليةَ: ما ذَنْبُ هذا الذي اجتهد فأخطأ؟ قال: ذَنْبُه أن لا يكون قاضيًا إذا لم يعلم، وفيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

(٣) وصرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٤) وصرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧١)، وعلَّق عليه في تَقْدِمَة الجرح والتعديل (ص١٢٧): «بلغ من عِلْم شعبةَ بقتادةَ أن عَرِف ما سَمِع من أبي العالية وما لم يسمع»، وينظر: سنن الترمذي (١/ ٣٤٤ بعد الحديث برقم ١٨٣).

(٦) سيأتي في تخريج الحديث أنَّه من حديث عمر لا من حديث ابن عُمَر، فلعلَّها =

ابن عبَّاسٍ: (شَهِدَ عندي رِجَالٌ مَرْضيُّونَ، وأَرْضَاهُم عِندي عُمَر) الحديث»[(١)].

قلتُ: حديث عمر في الصَّلاة: (لا صَلاةَ بَعْدَ العَصْر) وحديث: (شَهِدَ عندي رِجالٌ مَرْضِيُّونَ) كلاهما حديثٌ واحدٌ، وأخطأ من ظنَّهُما حديثينِ كما سيتَّضِحُ ذلك جَلِيًّا عند تخريج الحديثِ، فهي إذًا ثلاثةُ أحاديث لا أربعة. والله أعلم.

وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: قتادة عن أبي العالية عن ابن عبَّاسٍ: (أَخْبَرني رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ)[(٢)]، تَرَى قتادةَ سَمِع هذا من أبي العاليةَ؟ قال: «نعم، قد سَمِع هذا قتادةُ من أبي العالية»[(٣)].

والذي يظهر من كلام شعبة ويحيى بن معين أنَّ الأصلَ في رواية قتادة عن أبي العالية عدم السَّماع، إلا ما استُثنِيَ، وهي الأحاديث الثّلاثة التي أشار إليها شعبةُ، ومفهوم كلامِهِ: أنَّ سِوى هذه الأحاديث الثلاثة لم يسمعها قتادة من أبي العاليةِ، ولكنَّ هل مفهوم الحصر مرادٌ عند شعبةَ؟

والأقربُ إلى الصَّواب أنَّ شعبةَ أراد حَصْرَ سماع قتادة من أبي العالية في هذه الأحاديث الثلاثة، وإلا لما كان في التنصيصِ عليها فائدةٌ، إذ ثَبَتَ سماعُ قتادة من أبي العالية في الجملةِ.

وهذا ما فَهِمَهُ ابن القطَّان الفاسيُّ من كلام شعبة، حيثُ ذَكَر حديث (دُعَاءِ الكَرْبِ)[(٤)] ـ وهو ليس واحدٌ مِنَ الأحاديث الثَّلاث التي ذكرها شعبةُ ـ ثُمَّ قال مُعقِّبًا على قول شعبة: «فعلى هذا، سماع قتادة من أبي العالية لهذا الحديث مشكوكٌ فيه، فالله أعلم»[(٥)].

= تصحَّفَت من النُّسَّاخ.

(١) سنن أبي داود (٢/ ٢٤ برقم ١٢٧٦)، وينظر: معرفة الثقات، للعِجْلي (٢/ ٤١٢)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (١٨/ ١٧٣).

(٢) هو مَطْلَعُ حديث: (لا صلاةَ بَعْدَ العَصْرِ) المتقدِّم الإشارة إليه في كلام شعبةَ.

(٣) سؤالات ابن الجُنَيد (ص٣٤٤).

(٤) صرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٥) بيان الوَهْم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ (٢/ ٥٦٥).

ولكن يُرَدُّ على قول ابن القطّان أنَّ الحديث قد ثَبَتَ فيه سماع قتادة من أبي العالية عند مسلم في «الصَّحيح» من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ: أنَّ أبا العالية الرِّياحيّ حدَّثهم عن ابن عبّاسٍ وذَكَر الحديث[١].

ويمكن أن يقال: إنَّ غاية ما يدلُّ عليه قول شعبة أنَّ ذلك ممّا عَرَفَهُ شعبةُ، ولا ينفي أنْ يكون سَمِع قتادةُ من أبي العالية غيرها، كهذا الحديثِ وغيرِه.

وهذا ما فَهِمَهُ الأئمّة النُّقَّاد، فقد قال البيهقيُّ بعد أن ذَكَر قول شعبة مُتعقِّبًا إيَّاهُ: «وسَمِعَ أيضًا حديثَ ابن عبَّاسٍ (فيما يَقولُ عند الكَرْبِ)، وحديثَه في (رؤيةِ النَّبيِّ ﷺ ليلةَ أُسْرِي به موسى)[٢] وغيرَه»[٣].

وبنحو كلامِهِ قال ابن رجب في باب (ذِكر الأسانيد التي لا يثبتُ منها إلا شيءٌ يسيرٌ، مع أنَّه قد رُوِي بها أكثرُ من ذلك)[٤].

وقال ابن حجر عَقِبَ حديث (دُعاءِ الكَرْبِ) الآتي تخريجُه: «وكأنَّ البخاريَّ لم يعتبر بهذا الحَصْرِ؛ لأنَّ شعبة ما كان يُحدِّث عن أحدٍ من المدلِّسينَ إلا بما يكون ذلك المُدلِّس قد سَمِعَهُ من شيخِهِ، وقد حدَّث شعبةُ بهذا الحديث عن قتادةَ، وهذا هو السِّرُّ في إيراده له مُعلَّقًا في آخر التَّرجمةِ من رواية شعبةَ، وأخرج مسلمٌ الحديثَ من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادةَ: أنَّ أبا العاليةَ حدَّثه، وهذا صريحٌ في سماعِهِ له مِنهُ»[٥].

وقال العَيْنيُّ عَقِب حديث (دُعاءُ الكَرْب) أيضًا: «وقد ذكرنا عن قريبٍ أنَّ البُخاريَّ إنَّما أورد هذا دفعًا لما قيل من الحَصْرِ أنَّ شعبةَ قال: لم يسمع قتادةُ عن أبي العاليةِ إلا ثلاثةَ أحاديث»[٦].

---

(١) برقم (٨٣/ ٢٧٣٠).

(٢) صرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٣) السُّنن الكبرى (١/ ١٢١).

(٤) شرح علل الترمذيّ (٢/ ٨٥١)، وينظر لابن رجب: فتح الباري (٥/ ٢٨).

(٥) فتح الباري (١١/ ١٤٦).

(٦) عمدة القاري (٢٢/ ٤٧١).

وقال أبو نُعَيم عَقِب الحديث أيضًا: «وحديث قتادة عن أبي العالية من صِحَاح أحاديثِهِ، رواه عامّةُ أصحاب قتادة عنه»[١].

ومقتضى تصحيحه للحديث يدلُّ على عدم الحَصْر في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها شعبة.

وبمجموعِ كلامِ الأئمّة يظهرُ أنَّ قتادةَ سَمِع خمسةَ[٢] أحاديث من أبي العالية؛ أي: أنَّ الحَصْر في كلام شعبة غيرُ مرادٍ.

وبِمَا أنَّ قتادة ثَبَتَ سماعُه من أبي العالية في الجملةِ، وعلى القول بأنَّ نوع تدليس قتادة هو من رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه ـ وهو ما يسمَّى بالمرسل الخفي عند بعض الأئمّة ـ الذي يُشْترط له ثبوت السَّماع أو اللقاء الجُمْلي ولو مرَّة واحدةً كما تقدَّمت الإشارة إليه، فيَتَحَصَّل من ذلك أنَّ ما رواه قتادة بالعنعنة عن أبي العالية محمولٌ على الاتصال، وإنْ لم يُصرِّح قتادةُ بالسَّماع في ذلك الحديث المعنعن بعينِهِ، إلا أنَّ الوقوفَ عند الأحاديث الخمسة التي سَمِعها قتادة من أبي العالية، ونص عليها الأئمة أولى، والله أعلم.

ولقتادةَ عن أبي العالية ثلاثةُ أحاديث عند البخاري:

الحديث الأوّل: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: حدَّثنا حَفْصُ بنُ عُمَر، قال: حدَّثنا هشامٌ، عن قتادةَ، عن أبي العاليةَ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: شَهِدَ عِنْدي رِجَالٌ مَرْضِيُّون وأرضاهُم عندي عُمَر، «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عَن الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ».

حدَّثنا مُسدَّدٌ، قال: حدَّثنا يحيى، عن شُعبةَ، عن قتادةَ، سَمِعتُ أبا العاليةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ قَالَ: «حدّثني ناسٌ بهذَا»[٣].

---

(١) حلية الأولياء (٢/ ٢٢٣).

(٢) على قول من فرَّق بين حديث (الإسراءِ والمعراجِ) وحديث (يونس بن متَّى)، والذي يظهر أنَّهما حديثٌ واحد كما سيأتي في تخريج حديث الإسراء والمعراج.

(٣) برقم (٥٨١)، والحديث أخرجه مسلم (٢٨٦، ٢٨٧/ ٨٢٦). من طرق عن منصور بن =

و«إنَّما أعادَهُ [البُخاريُّ] من طريق شُعبةَ لتَّصريح قتادةَ فيه بالسَّماع من أبي العاليةِ»[١].

الحديث الثاني: قال الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا غُنْدَر، حدَّثنا شعبة، عن قتادة.

وقال لي خليفةُ: حدَّثنا يزيد بن زُرَيع، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبي العاليةِ، حدَّثنا ابنُ عمِّ نَبيِّكُم - يعني: ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما -، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: **رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلاً آدَمَ[٢] طُوَالاً جَعْدًا[٣]، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ[٤]**، . . الحديث»[٥].

وفي «الصحيحين» عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر به. مقتصرًا على قول النَّبيِّ ﷺ: «**لَا يَنْبغي لعبدٍ أن يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ من يُونس بن مَتَّى**»[٦]. وصرّح فيه قتادة بالسماع من أبي العالية.

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما، وفي بعضها زيادة ذكر يونس بن متَّى، وهو جزءٌ من حديث الإسراء والمعراج الطَّويلِ الثابتِ في «الصَّحيحين»

= زاذان وسعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج وهشام الدَّستُوائي عن قتادة به. بنحوه.

(١) فتح الباري، لابن رجب (١/ ٢٧).

(٢) الأُدمة في النَّاس: السُّمْرة الشَّديدة، وقيل: هو من أُدْمَةِ الأرض وهو لونها، وبه سُمي آدم عليه السلام. النهاية، لابن الأثير (١/ ٣٢).

(٣) الجَعْد في صفات الرِّجال يكون مَدْحًا وَذَمًّا؛ فالمَدْح مَعْناه: أن يكون شَدِيد الأَسْرِ والخَلْق، أو يكون جَعْدَ الشَّعَر، وهو ضدّ السَّبْط، لأن السُّبُوطَة أكْثَرُها في شُعُور العَجَم. وأمَّا الذَّم: فهو القَصِير المُتَردّد الخَلْق. وقد يُطْلق على البخيلِ أيضًا، يقالُ: رَجُلٌ جَعْدُ اليَدَيْن. النهاية، لابن الأثير (١/ ٢٧٥٥).

(٤) حيٌّ من اليمن يُنسَبُون إلى شَنُوءَةَ، وهو عبدُ الله بن كَعْب بن عبد الله بن مالكٍ، قال الدَّاوديُّ: «رجالُ الأَزْد، معروفونَ بالطُّول». فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٤٢٩).

(٥) برقم (٣٢٣٩).

(٦) صحيح البخاري، برقم (٣٣٩٥)، وصحيح مسلم، برقم (١٦٧/ ٢٣٧٧).

من حديثِ أبي هُرَيرة[١]، وأنس بن مالك[٢]، وجابر بن عبد الله[٣]، وأبي ذَرٍّ الغِفَاري[٤]، ومالك بن صَعْصَعة[٥].

الحديث الثَّالث: قال الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي العاليةِ، عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: كان النَّبيُّ ﷺ يدعو عند الكَرْبِ يقولُ: «**لَا إِلٰهَ إِلَّا الله العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلٰهَ إِلَّا الله رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ**»[٦].

والحديث أخرجه البخاري من طرق يحيى بن سعيد القطان، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زُريع، ومسلم من طرق وكيع بن الجراح، ومعاذ بن هشام، ومحمد بن بِشْر العَبْدي، ستتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به. بنحوه[٧]. وفي الطريق الأخيرة صرح قتادة بالتحديث من أبي العالية.

---

(١) صحيح البخاريُّ، بالأرقام (٣٣٩٤، ٣٤٣٧، ٤٧٠٩، ٥٥٧٦، ٥٦٠٣)، وصحيح مسلم، برقم (١٦٨/٢٧٢). من طُرُقٍ عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هُرَيرة مرفوعًا.

(٢) صحيح البخاريُّ، برقمي (٣٥٧٠، ٧٥١٧)، وصحيح مسلم، برقم (٢٦٢/ ١٦٢). من طريق شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر، وصحيح مسلم، برقم (٢٥٩ ـ ٢٦١/ ١٦٢). من طريق ثابت البُنَاني، كلاهما عن أنس بن مالك مرفوعًا.

(٣) صحيح مسلم، برقم (١٦٧/٢٧١). من طريق أبي الزُّبير المكيِّ عن جابر بن عبد الله مرفوعًا.

(٤) صحيح البخاريُّ، بالأرقام (٣٤٩، ١٦٣٦، ٣٣٤٢)، وصحيح مسلم، برقم (٢٦٣/ ١٦٣). من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن أنس بن مالك، عن أبي ذَرٍّ الغِفَاري مرفوعًا.

(٥) صحيح البخاريُّ، برقم (٣٢٠٧)، وصحيح مسلم، برقم (٢٦٤، ٢٦٥/ ١٦٤). من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، وهشامٍ الدَّستُوائي، وصحيح البخاريُّ، برقم (٣٢٠٧). من طريق همّام بن يحيى، ثلاثتُهم عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صَعْصَعة مرفوعًا بنحوه.

(٦) برقم (٦٣٤٥).

(٧) صحيح البخاري، بالأرقام (٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١)، وصحيح مسلم، برقم (٨٣/ ٢٧٣٠).

المطلب الثالث

ما جاء في «صحيح مسلم»

○ **وهم خمسة شيوخ:**

[١] خِلاسُ بن عمرٍو البَصريُّ الهَجَريُّ.

قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى بن سعيدٍ [القطّان] لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلَاسِ بن عمرٍو شيئًا، يعني: كأنَّه لم يسمع منه»[١].

فظاهر هذا النَّقل يدلُّ على أنَّ يَحيى بنَ سعيدٍ القطّان كانَ لا يُحدِّثُ عن قتادة عن خِلَاس شيئًا مُطلقًا، وعلّل ذلك بقوله: «كأنَّه لم يسمع منه»؛ أي: لكون قتادة لم يسمع من خِلَاس.

إلا أنَّ هذا الظاهرَ غيرُ مرادٍ عندي منْ هذه العبارة، وإنّما مقصود الإمام أحمد أمرٌ آخر، حيث جاء كلامُه مقيَّدًا في رواياتٍ أخرى عنه، منها:

قوله: «كان يحيى لا يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ شيئًا، وكان يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن غير عليٍّ، كأنَّه يتوقَّى حديثَ خِلَاس عن عليٍّ وحدَهُ، يعني يقول: ليس هي صِحاحًا[٢]، أو لم يسمع منه»[٣].

وفي موضع آخر لأحمد أيضًا: «كان يحيى بن سعيد يتوقّى أنْ يُحدِّثَ عن خِلَاسٍ عن عليٍّ خاصّةً»[٤].

فتبيَّن من كلام أحمد أنَّ يحيى القطان لم يترك رواية قتادة عن خِلَاس

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٨).

(٢) كذا في الكتب الناقلة، وهي الصواب، وفي العلل «صحاحٌ» بالرفع، ولعلها في العلل (بصحاح)، فتصحفت.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٣١ برقم ١٢٤٩)، وينظر أيضًا: (٣/ ٨٠ برقم ٤٢٦٨)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٢)، والضعفاء، للعُقَيليّ (٢/ ٢٦٢).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٢).

مطلقًا، وإنّما ترك ما كان من رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ خاصّةً، لا لعلّةِ عدمِ سماعِ قتادةَ من خِلَاس؛ بل لعلةٍ أخرى صرّح بها القَطان نفسُه، وإلا لَمَا كان هناك فائدةٌ من تقييدِ الأمر برواية خِلَاس عن عليٍّ.

فقد سُئِل أبو زُرْعةَ عن خِلَاس بن عَمْرٍو، سَمِع من عليٍّ؟ فقال: كان يحيى بن سعيدٍ القطّان، يقولُ: «هو كتابٌ عن عليٍّ»[١]. فبانَ بهذا الكلام جليًّا أنَّ يحيى القطّان إنّما تَرَكَ رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ، وذلك لأنَّ خِلَاسًا لم يسمع من عليٍّ بن أبي طالب، وإنّما روى عنه صُحُفًا وكُتُبًا وقعت له[٢].

وأمّا ما رُوِي عن محمّد بن سَوَاء أنَّه قال: «جاء شعبةُ إلى عَوْف [ابنِ أبي جَمِيلة]، فجعل يسألُه، رأيتَ قتادةَ عند خِلَاس؟»[٣]، ففيه أنَّ شعبة أراد التَّثبت من سماع قتادة من خِلَاس، فقد كان شعبة يَستثبِتُ من سماعات قتادة[٤].

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) فخِلَاسٌ كان صُحُفيًا، كثير الإرسال. تُكُلِّم في روايته عن عليٍّ بن أبي طالب، وأنّها صُحُفٌ وقعت له عنه.

ينظر أقوال الأئمة في: البخاريُّ في التاريخ الكبير (٣/ ٢٢٧)، وأحمد بن حنبلٍ كما في أحوال الرجال، للجُوْزجاني (ص١٩٦)، والعلل ومعرفة الرجال، رواية المرُّوذي وغيره (ص٥٩)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٢)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ (٢/ ٢٦٢)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٢)، والدَّارقطنيُّ في سؤالات الحاكم (ص٢٠٣ برقم ٣١٤). وغيرهم.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٢٧٠ برقم ٤١١)، وينظر: (٣/ ١٥٣ برقم ٤٦٨٠).

(٤) فشعبة القائل: «كنت أنظر إلى فَم قتادة، فإذا قال: (حدّثنا) كتبت، وإذا قال: (حُدِّثتُ) لم أكتُبْه». العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٤٤ برقم ٥٠٧٧)، وينظر: تاريخ الدارمي، عن ابن معين (ص١٩٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٧٠)، وهو القائل: «كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة ممّا لم يسمع، إذا جاء ما سَمِع يقول: (حدّثنا أنس بن مالك)، و(حدّثنا الحسن)، و(حدّثنا سَعِيد [ابن المسيّب])، و(حدّثنا مُطَرِّف)، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: (قال سعيد بن =

وبيانُه: أنَّ الشكَّ وقع عند شعبة في سماع قتادة من خِلَاس، فأراد أنْ يتأكد لمّا رأى قتادة يروي عن خِلَاس، وقتادةُ عند شعبة مشهورٌ بالرِّوايةِ عمّن عاصرَهُم وأدركهم ولم يسمع منهم، فلأجل ذلك سأل عوفَ بنَ أبي جَمِيلة، ومَفادُ هذا السُّؤال: هل رَأَىَ قتادةَ عند خِلَاس؟ فإنْ رآه عنده فقد ثَبَتَ لقاؤُه به، وإلا فلا، ولو كان شعبةُ جازمًا بنفي السَّماع، لمَا كان في سؤال عوفِ بنِ أبي جميلة أيُّ فائدةٍ.

فظهر بذلكَ أنَّ هذه الرِّواية عن شعبة لا تدلُّ على نفيِ سماع قتادة من خِلَاس، ويبقى الأمر محتملاً لكُلٍّ من السَّماع وعدمه.

وقريبٌ من هذا الاحتمال، ما رُوِيَ عن ابن معين أنَّه سُئِل: روى قتادةُ عن خِلَاس؟ قال: «قد رَوَى». فعقّب أبو خالدٍ الدَّقّاق، بقوله: «ولم يذكر يَحيى فيه سَماعٌ أم لا؟»[1].

ولكن يَزولُ هذا الاحتمالُ في كلام شعبة ويحيى بن معين، بثبوت سَماع قتادة من خِلَاسٍ صراحةً، وذلك بما نُقِل عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه قال: «وقد سَمِع قتادةُ من خِلاس»[2]، وسأله ابنُه عبد الله وتلميذُه أحمدُ بن محمّد المرُّوذيُّ: سَمِع قتادة من خِلَاس؟ فأجاب: «نعم»[3].

واستدلَّ الإمام أحمد لثبوت سماع قتادة من خِلَاس بتصريح قتادة نفسِه بالسَّماع من خِلَاس في أسانيدَ لبعض الأحاديث، قال أحمد: «قال شعبة، عن قتادة، سمعتُ خِلَاسًا. وقال أَبان، عن قتادة، حدّثنا خِلَاس. وهمّام، عن

= جبير)، (قال أبو قلابة)». المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/ ٢٠٩)، وينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٢٢٨)، وفي موضع آخر، قال شعبة: «وإذا حدّث بما لم يسمع، قال: (حَدَّث سليمان بن يسار)». العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٤٢ برقم ٥٠٦٨).

(١) من كلام ابن معين في الرِّجال، رواية ابن طَهْمان (ص٣٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٢٨ برقم ١٢٤١).

(٣) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٤٣ برقم ٢٥٢٣)، ورواية المرُّوذِيّ وغيرِه (ص٥٩).

قتادة، قال: حدّثني خِلَاس»[١].

فدلَّ ذلك على أنَّ مَعَ الإمام أحمد زيادةَ علمٍ على من تَرَدّد في سماعه كشعبة ويحيى بن معين، ومن عَلِم حجّة على منْ لم يَعلم، والمُثْبِت مقدَّمٌ على النَّافيّ، وذلك على فَرض وجود نفي السَّماع، فكيف إذا لم يكن هناك نفيٌّ صريحٌ؟!.

ومن الأحاديث التي صرّح فيها قتادة بالسَّماع من خِلَاس[٢]: ما أخرجه إسحاق بن راهُوْيَه في «مسنده»، قال: «أخبرنا محمَّد بن بكر، أخبرنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، قال: حدثني خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، في رَجُلَينِ تَدَارَءا[٣] في بيعٍ، وليس لواحدٍ منهُما بيِّنةٌ. قال: أمرَهُما رسولُ الله ﷺ أنْ يَستَهِما[٤] على اليمينِ، أحبَّا ذلك أم كَرِها»[٥].

وإسنادُه صحيحٌ، ومحمّد بن بكر هو البُرْسانيُّ، ثقةٌ[٦]، وروايتُه عن سعيد بن أبي عَرُوبة قبل الاختلاط[٧].

ولقتادة عن خِلَاس حديثٌ واحدٌ عند مسلم، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدّثنا إبراهيم بن دينار، ومحمّد بن حرب الواسطيُّ، قالا: حدَّثنا عمرو بن الهيثم

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٢٨).

(٢) وهي أربعة أحاديث: هذا أحدها، والثّاني: أخرجه عبد الرزاق في المُصنَّف (٥/ ١٧ برقم ٨٨٣١)، والثّالث: أخرجه الطَّحاويُّ في شرح معاني الآثار (١/ ٣٤٣)، والرَّابع: أخرجه أحمد في المسند (١٦/ ٢٣٥ برقم ١٠٣٥٩).

(٣) من الدَّرْءِ؛ أي: تدافعا، وتغالبا في الخُصُومة. لسان العرب، لابن منظور (٢/ ١٣٤٧).

(٤) أي: يَقْتَرِعا، يعني: ليَظهرَ سَهْمُ كلٍّ واحدٍ منهُما. النِّهايةُ، لابن الأثير (٢/ ٤٢٩).

(٥) (١/ ١١ برقم ٢٢)، والحديث أخرجه أبو داود في السنن (٣/ ٣١١ برقم ٣٦١٦)، وأحمد في المسند (١٦/ ٤٥٩ برقم ١٠٧٨٧). عن محمد بن بكر به. دون تصريح قتادة بالسماع.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٢١٢).

(٧) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ١٤٨ برقم ٤٦٥٣)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

أبو قَطَن، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن خِلَاس، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: **لَوْ تَعْلَمُونَ ـ أَوْ يَعْلَمُونَ ـ مَا فِي الصَّفِّ المُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً.**

وقَالَ ابنُ حَرْبٍ: **الصَّفُّ الأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً**»[١].

والحديث أخرجه من هذه الطَّريق أيضًا: ابن ماجه، وأبو يعلى، وابن خُزَيمة، والخطيب في تاريخ مدينة السلام، وغيرُهم. من طُرُقٍ عن عمرو بن الهيثم أبي قَطَن، عن شعبةَ به مرفوعًا، بنحوه[٢]. فجَعَلوه مرفوعًا، وذَكروا فيه خِلَاسًا.

وتابع شعبةَ في قتادة همّامُ بنُ يحيى: أخرجه الخطيب. من طريق يعلى بن عبّاد، عن همّام، عن قتادة به مرفوعًا. إلا أنّه ذكر أنَّ غير يعلى بن عبّاد رَوَاهُ عن همّام عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، دون ذِكْر خِلَاسًا[٣].

ولم أقف عليه مسندًا، ولعلّه اختُلِف فيه على همّام.

ووافقه الدارقطني في «العلل»[٤].

وأشار الخطيب إلى أنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة وأَبَان بن يزيد رَوَياه عن قتادة، عن أبي رافعٍ موقوفًا، ليس فيه خِلَاس.

فحاصل ما تقدَّم: أنَّ الحديثَ اختُلِفَ في ذِكْرِ خِلَاسًا، وفي رَفْعِه ووَقْفِه:

فرواه شعبة وهمّام بن يحيى على خلافٍ عليه مرفوعًا، وذَكَرَا خِلَاسًا.

وخالفهما سعيد بن أبي عَرُوبة وأَبَان بن يزيد فَرَوياهُ موقوفًا على أبي هُرَيرةَ، وأسقطا خِلَاسًا.

ورجّح الدَّارقطنيُّ وَقْف الحديث، فقال: «تفرَّد به أبو قَطَنٍ[٥]، عن

---

(١) برقم (١٣١/ ٤٣٩).

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٣ برقم ٩٩٨)، ومسند أبي يعلى (١١/ ٣٦٢ برقم ٦٤٧٥)، وصحيح ابن خُزَيمة (٣/ ٢٥ برقم ١٥٥٥)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (٦/ ٥٦) و(١٢/ ٢٠٠)

(٣) تاريخ مدينة السلام (١٤/ ٣٥٤).

(٤) (١٢/ ١٥٥).

(٥) وهو ثقةٌ، ورمي بالقدر. ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ١٩٩).

شُعبةَ، وغير شعبة لا يُسنِدُه»[1]، وقال عن روايةِ سعيدٍ وأَبَان: «هَذا أَشبَهُ»[2]، وفي الوقت ذاتِه رجّح ذِكْرَ خِلَاسٍ، فقال: «وحديث شعبة أشبهها بالصَّواب»[3]. أي: في ذِكْر خِلَاس.

وسبقه في ذلك الحافظ صالح بن محمّد جَزَرَة، فقال: «هذا حديثٌ خطأٌ، حدَّثنا به أبو ثَوْر، ويحيى بن معين، عن أبي قَطَنٍ، ولم يرفَعْهُ إلا أبو قَطَن». فقيل له: ما الصَّحيحُ؟ فقال: «عن أبي هُرَيرة نفسِهِ»[4].

والذي يترجّح هو رواية سعيدٍ وأَبَان؛ وذلك أنَّ من خالفَهما هُمْا: شعبة وهمّام.

أمّا رواية شعبة فقد تفرّد بها أبو قَطَن عمرو بن الهيثم عن شعبة، ولم يروها أحدٌ من أصحاب شعبة المشهورينَ أصحاب الطّبقةِ الأولى والثّانية، وأبو قَطَن ليس بالمشهور بالرِّواية عن شعبة، وقد ذكره مسلم في الطّبقة الثالثة من أصحاب شعبة[5]، وذكره عليُّ بن المدينيّ في الطّبقة الرَّابعة من أصحاب شعبة[6]، فمثله لا يُحتمل تفرُّده من بين أصحاب شعبة المشهورين.

وأما رواية همّام، ففيها ضعفٌ، فيَعْلى بن عَبّاد، ضعّفه الدَّارقطنيُّ[7]، والخطيب[8]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[9]، وقال: يُخطِئ.

وأمّا إخراج مسلمٍ لهذه الرِّواية التي أعلّها الدَّارقطنيُّ وغيرُه، فإنَّ مسلمًا ذكرها متابعةً، فقد أوردها بعد روايةٍ أخرى عن أبي هُرَيرة، وهي ما أخرجه في الصّحيح. من طريق أبي صالحِ السمّان ذَكْوان، عن أبي هُرَيرة مرفوعًا

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدّارقطنيّ (١٢/ ١٥٥).
(٢) المصدر نفسه (٩/ ٦١).
(٣) المصدر السّابق (١٢/ ١٥٦).
(٤) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ١٩٩).
(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٩٦).
(٦) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦٨).
(٧) ينظر: العلل (١٢/ ١٥٥).
(٨) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٤/ ٣٥٤).
(٩) (٩/ ٢٩١).

بنحوه[١].

وهذه الرِّواية أخرجها أيضًا مالك في «الموطأ»، ومن طريقه أحمد، والبخاريُّ، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وغيرُهم. من طُرُقٍ عن أبي صالحِ السمّان ذَكْوان به، مرفوعًا، بنحوه[٢].

وأُنبِّه إلى أنَّ الحديثَ أخرجه ابن عدي في «الكامل». من طريق ثابت بن حمّاد، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنسٍ به مرفوعًا[٣]. فجعله من مسند أنس.

وثابتُ بن حمّاد ضعيفٌ جدًّا[٤]، اتُّهِم بالوَضْع[٥]، وقال فيه ابن عَدِي: «له غير هذه الأحاديث، أحاديثُ يُخالَفُ فيها، وفي أسانيدها الثّقات، وأحاديثُه مناكير ومقلوبات»[٦].

وهذا الحديث سلك فيه ثابتٌ الجادّة؛ لأنَّ رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة كثيرةٌ ومشهورةٌ، فَوَهِمَ ثابتٌ في الحديث، فهو من منكراتِهِ، قال ابن عَدِي: «وهذا الحديث وَهِم فيه ثابت بن حمّاد، وإنَّما يرويه قتادة، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة»[٧].

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ اختُلِف فيه على قتادة في وَقْف الحديث ورَفْعه، والرَّاجح وَقفه على أبي هُرَيرة، كما ذهب إليه صالح جَزَرة والدَّارقطنيُّ، ولكنَّه

---

(١) برقم (١٢٩/ ٤٣٧).

(٢) الموطأ (٢/ ٩١ برقم ٢٢٠/ ٦٠)، ومسند أحمد (١٢/ ١٦٣ برقم ٧٢٢٦، ١٣/ ٣٩٤ برقم ٨٠٢٢، ١٤/ ٤٦ برقم ٨٨٧٢، ١٦/ ٥٢٢ برقم ١٠٨٩٦)، وصحيح البخاري، برقمي (٦١٥، ٢٦٨٩)، وسنن الترمذي (١/ ٤٣٧ برقم ٢٢٥)، وسنن النَّسائي (١/ ٢٦٩ برقم ٥٤٠، و٢/ ٢٣ برقم ٦٧١).

(٣) (٢/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (١/ ٤٨١)، ولسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٣٨٤).

(٥) ينظر: الكشف الحثيث، لسِبْط ابن العَجَميّ (ص٨١).

(٦) الكامل (٢/ ٣٠٣).

(٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدَّارقطنيّ (١٢/ ١٥٥).

صحَّ مرفوعًا من طريقٍ أخرى عن أبي هُرَيرة، أخرجها مسلمٌ وغيرُه، فالعلّة إسناديّةٌ فقط، والله أعلم.

[٢] سِنَان بن سَلَمة بن المُحبّق، الهُذَلي:

نَفى سماع قتادة من سِنَان بن سَلَمَة يحيى بنُ سعيدٍ القطَّان، ويحيى بن معين.

قال ابن معينٍ: «قتادة لم يُدْرك سِنَانَ بن سَلَمَة، ولا سَمِعَ منه شيئًا»[١].

وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: إنَّ يحيى بن سعيدٍ [القطَّان] يَزعُم أنَّ قتادة لم يسمع من سِنَان بن سَلَمَة الهُذَليّ حديث ذُؤَيب الخُزَاعيّ في البُدْن[٢]، فقال: «ومن شكَّ في هذا؛ أنَّ قتادة لم يسمع منه، ولم يلقَهُ؟!»[٣].

وقال ابن حبان: «أحاديث قتادة عنه مرسلةٌ»[٤].

وشكَّ في سماع قتادة منه الدَّارقطنيُّ، فقال: «وقيل: إنَّ قتادة لم يَسْمَع من سِنَان»[٥].

وكذا المِزّي[٦]، وتبعه ابن حجر[٧]، حيث قالا في ترجمة سِنَان بن سَلَمَة: «وعنه قتادة، وقيل: لم يسمع منه».

ولعلَّ مرجع الشَّك عند الدَّارقطنيِّ وابنِ حجر أنَّ قتادة كان معاصرًا لسِنَان بن سَلَمة؛ بل وكانا معًا في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قويٌّ جدًّا، قال عمر بن شَبّة: «ولّاه مصعب البَصْرَة لمَّا خرج لقتال عبد الملك بن مروان سنة (٧٢هـ)»[٨].

---

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزّيّ (٣/ ١٣٥)، وينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدُّوري (٤/ ١١٩).
(٢) سيأتي تخريجه بعد قليل.
(٣) سؤالات ابن الجُنيد (ص٣٤٠).
(٤) الثقات (٣/ ١٧٨).
(٥) الإلزامات (المطبوع مع التّتبع) (ص٧٨).
(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ١٥٠).
(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٨).
(٨) الإصابة، لابن حجر (٣/ ٢٠٢ برقم ٣٦٦٢).

وبه نعلم أنَّ قول ابن معينٍ: «لم يُدْرِكْه» غير مُسَلَّمٍ، فالإدراك والمعاصرة متحقّقةٌ، ولكن يبقى النَّظر في ثبوت لقاء قتادة بسِنَان والسَّماع منه، وهذا ما نفاه الأئمّة كيحيى بن سعيد القطّان ويحيى بن معين، وأنَّهما لم يلتقيا رُغْم المعاصرة في الزَّمن والاتفاق في البلدة، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، فلا بد من ثبوت سماعه من سِنَان ولو لمرَّةٍ واحدة لحَمْل باقي أحاديثه على السَّماع، وهذا ما لم يَثْبُت في حقِّه؛ بل نفاه الأئمّة النُّقّاد.

ولقتادة عن سِنَان بن سَلَمَة حديثٌ واحد عند مسلم:

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدَّثني أبو غسَّان المِسْمَعِيُّ، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عبّاسٍ: أنَّ ذُؤَيبًا أبا قَبِيصة حدَّثه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَبْعَثُ معه بالبُدْنِ[1]، ثُمَّ يقولُ: **«إِنْ عَطِبَ[2] مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَانْحَرْهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا[3]، وَلَا تَطْعَمْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ[4]»**[5].

وأخرجه من هذه الطَّريق أيضًا: ابن أبي شَيْبة في المُصنَّف، وابن ماجه في «السُّنن»، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير». من طريق محمّد بن بِشْر.

وأحمد في المسند، وابن خُزَيمة في الصَّحيح. من طريق محمّد بن جعفر غُنْدَر.

والبخاريُّ في «التاريخ الكبير». من طريق محمّد بن بكرٍ البُرْسانيّ.

---

(١) البَدَنَة تقع على الجمل والنَّاقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسمِّيت بَدَنة لعِظَمِها وسِمَنِها. النهاية، لابن الأثير (١/ ١٠٨).

(٢) وهو هلاكُه، وقد يُعبَّر به عن آفةٍ تعتريه وتمنعه عن السَّير فيُنْحر، وهو المراد في الحديث. النهاية، لابن الأثير (٣/ ٢٥٦).

(٣) أي جَنْبُها. مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/ ٢٩٣).

(٤) أي: الجماعة، كالصَّديق والخليط، يقع على الواحد والجمع، والرَّفيق: المرافق في الطَّريق. النهاية، لابن الأثير (٢/ ٢٤٦).

(٥) برقم (٣٧٨/ ١٣٢٦).

والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير». من طريق يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث، خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به. مرفوعًا، بنحوه[(١)].

وأخرجه ابن خُزَيمة في الصَّحيح. من طريق محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ: أنَّ ذُؤَيبًا... وذكر الحديث بنحوه[(٢)].

ورواه عن قتادة أيضًا: همَّام بن يحيى، ومَعْمَر بن راشد، وجَرير بن حازم.

أمّا رواية همّام بن يحيى، فذكرها ابنُ عمّار عن همّامٍ، عن قتادة، عن سِنَان مرسلاً، ولم يذكر ابن عباس[(٣)].

وأمّا رواية مَعْمَر بن راشد، فأخرجها أحمد في المسند، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير». من طريق عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيب أبي قَبِيصة مرفوعًا بنحوه[(٤)].

قال عبد الرَّزاق: وكان يقولُه مرسلاً ـ يعني: مَعْمَرًا ـ عن قتادة، ثُمَّ كتبتُه له من كتاب سعيدٍ، فأعطيتُه فنَظَر فقرأه. فقال: نعم، ولكنِّي أهاب إذا لم أَنْظُر في الكتاب[(٥)].

وأمّا رواية جَرير بن حازم، أخرجها أبو نُعَيم في الحِلْية. من طريق عبد الله بن وهب، عن جَرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أنَّ

---

(١) المُصنَّف، لابن أبي شيبة (٨/ ٦٨٠ برقم ١٥٥٨٠)، والسنن، لابن ماجه (٤/ ٢٨٦ برقم ٣١٠٥)، والمعجم الكبير، للطبراني (٤/ ٢٣٠ برقم ٤٢١٣)، ومسند أحمد (٢٩/ ٤٨٨ برقم ١٧٩٧٤)، وصحيح ابن خزيمة (٤/ ١٥٤ برقم ٢٥٧٨)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٢٦٢).

(٢) برقم (٢٥٧٨).

(٣) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمَّار (ص٨٩).

(٤) مسند أحمد، برقم (١٧٩٧٤)، والمعجم الكبير، للطبراني (٤/ ٢٢٩ برقم ٤٢١٢).

(٥) مسند أحمد (٢٩/ ٤٩٠)، وهذه الرِّواية المرسَلة عن قتادة: أخرجها البخاريُّ في التاريخ الكبير (٣/ ٢٦٢)، عن يحيى بن موسى، عن عبد الرَّزاق به.

صاحب بُدْن رسولِ الله ﷺ. . . الحديث بنحوه[١].

وحاصل ما تقدَّم: أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة على خمسة أوجهٍ، على النحو الآتي:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمة، عن ابن عباسٍ، عن ذؤيب الخُزَاعي مرفوعًا، رواه عامّةُ أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة عنه عن قتادة به، وتابع سعيدًا في قتادة مَعْمَرُ بن راشد.

وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ لأنَّه من روايةِ سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وهو من أوثق النَّاس في قتادة، ثُمَّ تابعه عليه مَعْمَر.

ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان؛ بل نصَّ الأئمّة النُّقّاد على عدم سماع قتادة من سِنَان هذا الحديث على وجه الخصوص، منهم: يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وابنُ عمَّارٍ الشهيد[٢]، وأبو الفضل المقدسيّ[٣]، ورشيد الدِّين العطّار[٤].

«والعُذْرُ لمسلم رَحِمَهُ اللهُ أنَّه إنَّما أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد في الشَّواهد، ليُبَيِّنَ ـ والله أعلم أنَّه قد رُوِي من غير وجهٍ عن ابن عباس، وإلا فقد أخرجه قبل ذلك[٥] من حديث أبي التَّيَّاح، عن موسى بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ متصلاً، فثَبَتَ اتصالُه في الكتاب، والله المُوفِّق للصَّواب»[٦].

الوجه الثّاني: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس مرفوعًا، رواه محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به.

---

(١) (٨/ ٣٣٠).

(٢) ينظر أقوالهم في: علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار (ص٨٩).

(٣) الجمع بين رجال الصَّحيحين (١/ ٢٠٥).

(٤) غُرَر الفوائد المجموعة (ص٢٥٢).

(٥) (برقم ٣٧٧/ ١٣٢٥)، بمعناه، وفيه قِصّة.

(٦) غُرَر الفوائد المجموعة، لرشيد الدِّين العطّار (ص٢٥٥)، ونقله عنه بتمامه ابن الملقِّن في البدر المنير (٦/ ٤٣٥)، وينظر: تدريب الرَّاوي، للسُّيوطيّ (١/ ٣٢٣) في النوع العاشر.

وهذا الوجه تفرَّد به ابن أبي عَدِي من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، وروايتُه عن سعيدٍ بعد الاختلاط[١]. وبه يَظهر ضَعف هذا الوجه.

الوجه الثَّالث: قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعًا، تفرَّد به جَرير بن حازم عن قتادة به.

وجَرير بن حازم مع ثِقَتِه[٢]، فقد تُكلِّم في حديثه عن قتادة خاصةً، قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ يحيى بن معين عن جَرير بن حازم. فقال: ليس به بأسٌ. فقلت له: إنَّه يُحدِّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قتادة ضعيفٌ»[٣].

وقال أحمد بن حنبل: «كان حديثُه عن قتادة غيرَ حديث النَّاس؛ يُوقِف أشياءَ، ويُسنِد أشياءَ»[٤].

وقال أيضًا: «كان يُحَدِّثُ بالتوهُّم أشياء عن قتادة، يُسْنِدُها، بواطيل»[٥].

وقال ابن عدي: «وهو مستقيمُ الحديثِ، صالحٌ فيه، إلا روايتَه عن قتادة، فإنَّه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيرُه»[٦].

وفيه علَّةٌ أخرى، وهي أنَّ رواية عبد الله بن وهبٍ عن جرير متكلَّمٌ فيها أيضًا، قال ابن عدي: «ولابن وهبٍ عن جريرٍ غيرُ ما ذَكَرْتُ غرائب»[٧].

وهذا من روايته عن جرير.

لذا حكم غيرُ واحدٍ من الأئمّة بخطأ هذا الوجه:

فقال أبو حاتمٍ: «هذا خطأٌ؛ إنَّما هو قتادةُ، عن سِنَان بن سَلَمة، عن

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٣٥٣ برقم ٦٧١)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٥٠٤)، والثقات، لابن حبان (٦/ ١٤٤)، ومعرفة الثقات، للعِجْليّ (١/ ٢٦٦ برقم ٢١٤).

(٣) الكامل (٢/ ٣٤٥)، وينظر: الضُّعفاء، للعُقَيليّ (١/ ٥٢٧).

(٤) الضُّعفاء، للعُقَيلي (١/ ٥٢٨).

(٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٩).

(٦) الكامل (٢/ ٣٥٥).

(٧) المصدر نفسه (٢/ ١٢٦).

ابن عباس»[١].

وقال الدَّارقطنيُّ: «وهو وَهْمٌ، والصَّحيح عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس، أنَّ ذُؤَيبًا أبا قَبِيصة حدَّثه»[٢]. وبما تقدَّم يظهر شُذوذُ هذا الوجه.

الوجه الرَّابع: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة مرسلاً، رواه همّام بن يحيى عن قتادة به.

وفيه خالف همّامًا اثنان من أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة ومَعْمَر بن راشد، وروايتُهما راجحةٌ على روايته؛ لأنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة أوثق في قتادة من همّام؛ بل هو من أوثق النَّاس في قتادة مطلقًا، وللعدد، فرواية الاثنين مقدّمةٌ على رواية الواحد.

الوجه الخامس: عن قتادة مرسلاً من رواية مَعْمَر بن راشد عن قتادة، وهذا الوجه تفرَّد به مَعْمَرٌ من بين أصحاب قتادة، ومَعْمَر متكلَّمٌ في حديثه عن البصريّين خاصةً، وقتادة بصريٌّ[٣].

والحديث أعلَّه أبو الفضل المقدسيّ في كتابه «الجمع بين رجال الصَّحيحين»[٤] بالاختلاف فيه على قتادة، حيث ذكر ثلاثة أوجهٍ من أوجه الاختلاف.

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه ما رواه قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيبٍ الخُزَاعيّ؛ حيث اتفق على روايته اثنان من أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، ومَعْمَر بن راشد، غير أنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان. ولكنَّ أصل الحديثِ ثَبَت صحيحًا من طريقٍ أخرى عند مسلمٍ مِنْ حديث ابن عباس.

---

(١) العلل، لابن أبي حاتم (٣/ ٢٦١).
(٢) العلل (١٢/ ١٥١).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٦)، والتاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٥)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٥٩/ ٤١٦)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٠٨، ٦١٢).
(٤) (١/ ٢٠٥).

[٣] عامر بن شَرَاحِيل الشَّعبيُّ:

تواردت أقوال الأئمّة على نَفْي سماع قتادة من الشَّعبيّ، فمن ذلك:

قال ابن معين: «وذهبَ إلى الشَّعبيِّ يطلبُه فلم يَجِدْهُ»(١).

ويوضِّحه ما ذُكِر عن قتادة أنَّه قال: «ذهبتُ أنا وأبو مَعْشر [زياد بن كُلَيب الحَنْظليُّ] إلى الشَّعبيِّ، فقالوا: ليس هو ههنا. قال: قلتُ: أين يذهبُ؟ قالوا: لا ندري. قال: قلتُ: يذهب ولا يُخبِرُ أهلَهُ!»(٢).

وقال الفَسَويُّ: «ولم يسمع قتادة من سعيد بن جُبَير ولا من الشَّعبيِّ»(٣).

وقال البَرْدِيجيُّ: «ولم يسمع من الشَّعبيّ، يُحدِّثُ عن عَزْرَة عن الشَّعبيِّ»(٤).

وقال الباجيُّ: «ولم يسمع من الشَّعبيِّ»(٥).

وقال ابن الجوزيّ: «وكان يُرسِلُ الحديث عن الشَّعبيِّ»(٦).

وسأل شعبةُ قتادةَ عن سماعه لحديثٍ من الشَّعبيِّ، فقد أخرج أبو زُرْعة من طريق شعبة، عن قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن ابن عبّاس: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ»(٧). قال شعبةُ: «فقلتُ لقتادة: سَمِعتَه من الشَّعبيِّ؟ فقال: حدَّثني عاصمٌ الأحول...»(٨).

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوري (٤/ ١٠٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٦).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٤).

(٤) جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٥٦)، وفي المطبوع «عروة» بدل «عَزْرَة» خطأ، وتصحفت «عَزْرَة» كذلك في مخطوط تحفة التحصيل، لابن العراقي، ورقة ٢٧/ب إلى عروة، وهو عَزْرَة بن عبد الرحمٰن. والله أعلم.

(٥) التعديل والتجريح (١/ ٣٠٧).

(٦) صِفة الصَّفوة (٣/ ٢٥٩).

(٧) وأخرجه مسلم، برقم (٧٠/ ٩٥٥). من طريق شعبة، عن حبيب بن الشَّهيد، عن ثابتٍ، عن أنس بن مالك مرفوعًا بمثله.

(٨) الضُّعفاء، لأبي زُرْعة الرَّازيّ، المطبوع ضمن كتاب: أبو زُرْعة الرَّازيّ وجهوده في خدمة السُّنَّة النَّبوية، لسعدي الهاشمي (٢/ ٥٧٣)، وأخرجه أبو نُعَيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٣٠)، وفيه قول شعبة: «فقلتُ لقتادة: سَمِعْتَهُ من الشَّعبيِّ؟ قال: لا، حدَّثنيه الشَّيْبانيُّ [سُلَيمان بن أبي سُلَيمان]».

وفي هذا النَّقْل ما يُشْعِرُ بأنَّ شعبة شكَّ في سماع قتادة من الشَّعبيّ، خاصةً وأنَّ قتادة عُرِفَ بروايته عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وهذه المعاصرة متحقِّقةٌ بين قتادة والشَّعبيّ؛ بل تقدَّم في قول ابن معينٍ آنفًا أنَّ قتادة ذهب إلى الكوفة يَطْلُبُ الشَّعبيَّ فلم يَجِدْهُ، فاستثبت شعبةُ في سماع قتادة من الشعبيِّ.

وفي جواب قتادة ما يدلُّ على أنَّه لم يسمع هذا الحديث من الشَّعبيِّ، وإنَّما سَمِع الحديثَ من عاصم بن سُلَيمان الأَحْوَل.

ويبقى النَّظَر: هل مراد شعبة التثبُّت في سماع قتادة من الشَّعبيِّ في هذا الحديث بعينه، أم يراد التثبُّت من مطلق سماع قتادة من الشَّعبيِّ؟

والذي يظهرُ لي المراد الأوَّل، وهو أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، وإنْ كان هذا الحديثَ بعينهِ لم يسمعه قتادة من الشَّعبيِّ، **والدليل عليه أمور:**

الأمر الأوَّل: أنَّ أقدم من نفى سماع قتادة من الشَّعبيِّ هو ابن معينٍ، وبناه على مجيء قتادة للشَّعبيِّ فلم يَجِدْه، ولعلَّ الذين نَفَوا سماع قتادة من الشَّعبيِّ بَنَوْه على كلام ابن معين هذا أيضًا، ولكِنْ ما اعتمد عليه ابنُ معينٍ مردودٌ بما ورد عن الشَّعبيِّ أنَّه قال: سألني قتادةُ عن الأُذُنَينِ، أَمِنَ الرَّأس أم مِنَ الوجه؟ قال: قلتُ: ما تقدَّم منهما فمِنَ الوجه، ومُؤَخَّرُهُما مِنَ الرَّأس[1].

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بالشَّعبيِّ، وإنْ ذهب إليه مرَّةً فلم يَجِدْه، فلا يدلُّ على أنَّه ما ذهب إليه مرَّةً ثانيةً وثالثةً حتى التقى به وسَمِع منه، ويُؤَكِّدُه:

الأمر الثَّاني: أنَّه قيل للشَّعبيِّ: رأيتَ قتادة؟ قال: «نعم، رأيتُه كحاطب ليلٍ»[2].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٣٦٥ برقم ٦٩٧)، وإسنادُه حسن.

(٢) التعديل والتجريح، للباجي (٣/ ١٠٦٦)، وينظر منه أيضًا: (٣/ ١٠٦٥)، وكذا الكامل (١/ ١٣٤)، ومراد الشَّعبيِّ بقوله: (حَاطِبُ لَيْلٍ)؛ أي: أنَّه يأخذ من كُلِّ أحدٍ، ولا يبالي ماذا يحمل، ولا عمَّن أخذ. فقد أخرج أبو القاسم البغوي في حديث علي بن =

وفيه ما يدلُّ على أنَّ الشَّعبيَّ رأى قتادة، ممّا يُشعِرُ بحصول اللقاء بينهما.

الأمر الثَّالث: رواية قتادة عن الشَّعبيِّ أخرجها مسلمٌ في «الصَّحيح» في موضعٍ واحد[١]، وخرَّجه الترمذيُّ من نفس طريق مسلمٍ، وقال: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ[٢].

وفيه ما يَشِي بأنَّ الإمامين مسلمًا والترمذيَّ يَرِيان أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، ولعلَّ الأمر كذلك، فاللقاء بينهُما قويٌّ مُحتمَل؛ بل هو ثابتٌ بينهُما كما تقدَّم.

ولقتادة عن الشَّعبيّ حديثٌ واحد عند مسلم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدَّثنا عُبَيد الله بن عمر القَوارِيرِي، وأبو غسان المِسْمَعيّ، وزهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمّد بن المثنَّى، وابن بشَّارٍ. قال إسحاقٌ: (أخبرنا)، وقال الآخرون: (حدَّثنا) معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلَة: أنَّ عمر بن الخطَّاب خَطَب بالجَابِيةِ[٣]، فقال: «نَهَى نَبِيُّ الله ﷺ عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ».

وحدَّثنا محمّد بن عبد الله الرُّزِّي[٤]، أخبرنا عبد الوهَّاب بن عطاء، عن

= الجعد (٣٠٦/١ برقم ١٠١٨). من طريق سفيان بن عُيَيْنة، قال: «قال لي عبد الكريم الجَزَريّ: يا أبا محمّد، تدري ما حاطبُ ليْلٍ؟ قال: قلت: لا، إلا أنْ تُخبرَنِيه. قال: هوَ الرَّجُل يخرج من الليل فيحتطب، فتقع يده على أفعى فتقتُلُه، هذا مَثَلٌ ضربتُهُ لك لطالب العلم، إنَّ طالبَ العلم إذا حَمَل من العلم ما لا يُطيقُه، قَتَلَه عِلْمُه، كما قتلت الأفعى حاطبَ ليلٍ».

(١) برقم (٢٠٦٩/١٥).

(٢) سنن الترمذي (٢١٧/٤ برقم ١٧٢١).

(٣) قرية من قرى دمشق، بها تلٌّ يُسمّى تلُّ الجابية، خطب بها عمر رضي الله عنه حين صار إلى إيليا سنة (١٦هـ)، وأقام فيها عشرين يومًا. ينظر: آثار البلاد، للقَزْوينيّ (ص١٧٥)، والرَّوض المِعْطَار في خبر الأقطار، لمحمّد الحِمْيري (ص١٥٣).

(٤) نسبةً إلى طبخ الرُّز أو الأرُزّ، والنَّسبةُ إليها أيضًا الأَرُزِّي. الأنساب، للسمّعاني (١١١/١).

سعيد، عن قتادةَ بهذا الإسناد مثله»[١].

وأخرجه الترمذيُّ في «السُّنن». عن محمّد بن بشَّار.

والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى». عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعًا، بنحوه[٢].

وقال الترمذيُّ عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

وأخرجه أحمد في المسند. عن محمّد بن جَعْفَر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا، بنحوه[٣].

والحديث أعلَّه الدَّارقطنيُّ بتفرُّد قتادة برفع الحديث، حيث قال: «ولم يرفعْهُ عن الشَّعبيِّ غيرُ قتادة، مُدلِّسٌ، لعلَّهُ بلغه عنهُ[٤]»[٥].

وفيه نظرٌ؛ وذلك أنَّ قتادة لم يتفرَّد برفع الحديث عن الشَّعبيِّ، فقد تابعه في الشَّعبيِّ داودُ بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة على رَفْع الحديث.

أخرج روايتها أبو عَوَانة في المسند. من طريقين عن داود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعًا، بنحوه[٦].

بل ذكر الدَّارقطنيُّ نفسُه في العلل، أنَّ سعيد بن مسروق الثَّوريّ رواه عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد، عن عمر مرفوعًا كذلك[٧].

والحديث ثَبَت من طُرُقٍ أخرى صحيحة أيضًا من غير طريق الشَّعبيِّ[٨]،

---

(١) الصَّحيح، لمسلم، برقم (١٥/٢٠٦٩).

(٢) سنن الترمذي (٤/٢١٧ برقم ١٧٢١)، والسنن الكبرى، للنسائي (٨/٤١٣ برقم ٩٥٥٢).

(٣) مسند أحمد (١/٤٣٣ برقم ٣٦٥).

(٤) وهذا مصيرٌ من الدَّارقُطنيِّ أنَّ قتادة لم يسمع من الشَّعبيِّ، على خلاف ما تقدَّم تحقيقُه من القول بسماع قتادة من الشَّعبيِّ (ص٢٦١ ـ ٢٦٣).

(٥) التَّتبع، للدَّارقطنيّ (ص٢٦٢).

(٦) مسند أبي عوانة (٥/٢٣٤ برقمي ٨٥٢٤، ٨٥٢٥).

(٧) (٢/١٥٣).

(٨) ذكر الدَّارقطنيُّ في العلل (٢/١٥٣)، أنَّ الحديث اختُلِف فيه وقفًا ورفعًا على الشَّعبي =

فقد رواه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزُّبَير، وأبو عثمان النَّهديُّ عبد الرَّحمٰن بن مُلّ، ثلاثتُهم عن عُمَر بن الخطَّاب مرفوعًا.

فرواية عبد الله بن عمر، أخرجها البخاريُّ. من طريق عِمْران بن حطَّان.

ومسلم. من طريق مولاه نافع، وابنه سالم، وعبد الله مولى أسماء بنت أبي بكرٍ الصدِّيق، أربعتُهم عن عبد الله بن عمر، عن عمر مرفوعًا بنحوه، وفيه قِصّة، دون ذكر الاستثناء (إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ...).

ورواية عبد الله بن الزُّبَير، أخرجها البخاريُّ، ومسلم. من طريق أبي ذِبْيان خليفة بن كعب، عن ابن الزُّبير، عن عمر مرفوعًا، بنحوه، دون ذكر الاستثناء.

ورواية أبي عثمان النَّهْديّ: أخرجها البخاريُّ، ومسلم. من طريق شعبة.

ومسلم. من طريق هشامٍ الدَّستوائيِّ، كلاهما عن قتادة.

والبخاريُّ، ومسلم. من طريق سُلَيمان التَّيمِيّ.

والبخاريُّ، ومسلم. من طريق عاصم الأحول، ثلاثتُهم (قتادةُ، وسُلَيمان التَّيْمِيّ، وعاصمُ الأحْوَل) عن أبي عثمان النَّهْديِّ، عن عمر مرفوعًا، بنحوه[١].

ولمعناه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن الزُّبير، وأبي أُمَامة الباهليّ صُدَيّ بن عَجْلان.

أما حديث أنس، أخرجه البخاريُّ، ومسلم. من طريق عبد العزيز بن صُهَيب، عن أنس بن مالك مرفوعًا[٢].

وأما حديث عبد الله بن الزُّبَير، أخرجه البخاريُّ. من طريق ثابت بن

= وعلى سُوَيد بن غَفَلة، ليس هذا موضع تفصيلِه، وللاستزادة ينظر: بين الإمامين مسلم والدَّارقطنيّ، لربيع المَدْخَلِي (ص٣٤١).

(١) صحيح البخاري، بالأرقام (٥٨٢٩ ـ ٥٨٣٥)، وصحيح مسلم، بالأرقام (٦ ـ ١٥/ ٢٠٦٨)

(٢) صحيح البخاري، بالأرقام (٥٨٣٢)، وصحيح مسلم، برقم (٢١/ ٢٠٧٣)

أسلم البُنَانيّ، عن عبد الله بن الزُّبير مرفوعًا[١].

وأما حديث أبي أُمَامة الباهليّ، أخرجه مسلم. من طريق شدَّاد بن عبد الله القُرَشيّ أبي عمَّار، عن أبي أُمَامة مرفوعًا[٢].

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ صحيحٌ من طريق قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن سُويد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعًا.

وكذا ثَبَتَ في «الصَّحيحين» بمتابعاتٍ وشواهدَ عن عددٍ من الصَّحابة.

[٤] الصحابي أبو الطُّفَيل المكّيُ، عامر بن واثِلة، الكِناني، الليثي:

فنقل حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حَنْبل أنَّه قال: «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إلا عن أنسٍ ﵁». قيل: فابن سَرْجِس؟ فكأنَّه لم يره سماعًا[٣].

ونفى الحاكمُ أنْ يكون قتادة سمع من أحدٍ من الصَّحابة غير أنس بن مالك، فقال: «لم يسمع من صحابيٍّ غيرِ أنسٍ»[٤].

وفيما قالاه نَظَرٌ؛ فقد تقدَّم إثبات أنَّ قتادة سَمِع من الصَّحابي عبد الله بن سَرْجِس.

وكذا ورد عن عليِّ بن المدينيّ أنَّه صحّح سماع قتادة من أبي الطُّفَيل[٥].

قلت: وقد ورد تصريح قتادة بالسَّماع من أبي الطُّفَيل عند مسلمٍ الآتي تخريجُه، وعند أحمد بن حنبل[٦].

وكذا أخرج ابنُ عدي في «الكامل»[٧]، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[٨]. من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة، عن قتادة، أنَّه قال: سألتُ أبا الطُّفَيل عن حديثٍ، وهو يطوفُ بالكعبة، فقال: «إنَّ لكُلِّ مقامٍ مقالاً».

---

(١) صحيح البخاري، بالأرقام (٥٨٣٣). (٢) صحيح مسلم، برقم (٢٢/ ٢٠٧٤)

(٣) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٨). (٤) معرفة علوم الحديث (ص٣٥٥).

(٥) ينظر: جامع التحصيل، للعلائيّ (ص٢٥٥).

(٦) المسند، لأحمد بن حنبل (٤/ ٩٤). (٧) (٦/ ١٦١).

(٨) (٢٦/ ١٢٩).

وإسنادُه صحيحٌ.

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بأبي الطُّفَيل في موسم الحجِّ، وبذلك يثبتُ سماع قتادة من أبي الطُّفَيل في الجملةِ، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي الطُّفَيل حديثٌ واحد عند مسلم.

فقد قال الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ: حدَّثني أبو الطَّاهر [السَّمْح، أحمد بن عمرو]، أخبرنا [عبد الله] ابن وَهْب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن قتادة بن دِعامة حدَّثه، أَنَّ أبا الطُّفَيل البَكْريَّ حدَّثه، أنَّه سَمِع ابن عباس، يقول: «لَمْ أَرَ رَسُولَ الله ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ اليَمَانِيَيْنِ»[١].

وأخرجه أحمد في المسند، واللفظ له. من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء، ورَوْح بن عُبَادة.

وأخرجه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى». من طريق خالد بن الحارث، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا، بلفظ: (كَانَ مُعاويةُ لا يأتي على رُكْنٍ مِنْ أركانِ البَيْتِ إلا اسْتَلَمَهُ، فقال ابن عبَّاسٍ: «إنَّما كان نبيُّ الله ﷺ يَسْتلِمُ هذَينِ الرُّكْنَينِ».

فقال معاويةُ: ليس من أركانِهِ شَيءٌ مَهْجورٌ.

قال عبد الوهَّاب: الرُّكْنَينِ: اليَمانيُّ والحَجَر)[٢].

ورواه شعبة عن قتادة، واختُلِف عليه:

فقد أخرجه أحمد في المسند. عن محمّد بن جَعْفر غُنْدَر وحجّاج بن محمّد الأعور.

وعن يحيى بن سعيد القطَّان، ثلاثتُهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعًا، وفيه أنَّ الذي قال: (لَيْسَ شَيءٌ من أركانِهِ مَهْجُورٌ) هو ابن عبَّاس، والذي رفع

---

(١) برقم (١٢٦٩/٢٤٧).

(٢) مسند أحمد (٥/ ٤٧٠ برقم ٣٥٣٢)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٢٧٢ برقم ١٠٦٣٦)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٥/ ٧٦).

استلام الرُّكْنَينِ إلى النَّبيِّ ﷺ هو معاوية بن أبي سُفَيان[١].

وذكر الدَّارقطنيَّ في «العلل» أنَّ معاذ بن معاذ العَنْبريّ، وأبو أسامة حمّاد بن أسامة روياه عن شعبة عن قتادة به مرفوعًا من حديث معاوية[٢].

قال شعبةُ: «النَّاسُ يَختلِفُونَ في هذا الحديث، يقولون: معاويةُ هو الذي قال: (ليسَ مِنَ البَيْت شَيْءٌ مَهْجُورٌ، ولكنّي حَفِظْتُهُ من قتادةَ هكذا»[٣].

وأخرجه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير». من طريق يحيى بن سعيد القطَّان، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة[٤].

وذكر الدَّارقطنيُّ في «العلل» أنَّ خالد بن الحارث رواه عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا بنحوه.

وذكر أيضًا في الموضع ذاتِه أنَّ وهب بن جرير تفرَّد بروايتِه عن شعبة عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن معاوية موقوفًا.

ثُمَّ قال: «والصَّواب قول من قال: عن ابن عباسٍ عن النَّبيِّ ﷺ»[٥].

وقال ابن حجر: «قال عبد الله بن أحمد في «العلل»[٦]: «سألتُ أبي عنه. فقال: قَلَبَهُ شُعبةُ، وقد كان شعبةُ يقول: «النَّاس يُخالفونَنِي في هذا، ولكنَّني سَمِعتُه من قتادةَ هكذا». انتهى.

وقد رواه سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادةَ على الصَّواب»[٧].

وهو كما قالا؛ فإنَّ شعبة اختُلِف عليه في رواية هذا الحديث، فمرَّةً مرفوعًا عن ابن عبّاس، ومرَّةً عن معاوية مرفوعًا، ومرَّةً عن معاوية موقوفًا،

---

(١) (٢٨/ ٧٣ برقم ١٦٨٥٨)، و(٢٨/ ١٠٦ برقم ١٦٨٩٧).
(٢) (٧/ ٥٥).
(٣) المسند، لأحمد بن حنبل (٢٨/ ٧٣).
(٤) (١٠/ ٣٢٩ برقم ١٠٦٣٤).
(٥) (٧/ ٥٥).
(٦) لم أقف عليه بِنَصِّهِ في العلل، ولكن الإمام أحمد أشار في العلل (٣/ ٣١٦) إلى علَّة القَلْبِ دون التصريح بها.
(٧) فتح الباري (٣/ ٤٧٤).

والصَّواب من ذلك عن ابن عباسٍ مرفوعًا، وهي الموافقةُ لرواية اثنين من أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عَرْوبة، وهو أوثق النَّاس في قتادة، وعمرو بن الحارث.

ويُؤَكِّدُهُ أنَّ البخاريَّ أخرجه في «الصَّحيح» معلَّقًا، عن محمَّد بن بكر، عن ابن جُرَيج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثاء [جابر بن زَيْد] أنَّه قال: ومَنْ يتَّقي شيئًا مِنَ البَيْتِ؟ وكان معاويةُ يَسْتلمُ الأركانَ، فقال له ابن عبَّاس رضي الله عنهما: إنَّه لا يُسْتلَمُ هذان الركُنانِ[1]. فقال: ليس شَيءٌ مِنَ البَيْتِ مَهْجُورًا. وكان ابن الزُّبير رضي الله عنهما يَسْتلِمُهُنَّ كلَّهُنَّ[2].

وكذا أخرجه عبد الرَّزاق في «المُصنَّف»، وأحمد في «المسند»، والترمذيُّ في «السُّنن»، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، والحاكم في «المستدرك». من طُرُقٍ عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيم، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة[3].

وقال التِّرمذيُّ عَقِبَهُ: «حديث ابن عبّاسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ». وقال الحاكم عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه». وهو كما قالا.

وأخرجه أحمد في المسند من طريق مجاهد عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة[4].

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى طُرُق الحديثِ ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وعمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا.

---

(١) أي: الشَّامِيّين. فتح الباري، لابن حجر، (٣/ ٤٧٤).

(٢) برقم (١٦٠٨).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٥/ ٤٥ برقم ٨٩٤٤)، ومسند أحمد (٥/ ١٩٨ برقم ٣٠٧٤)، وسنن الترمذي (٣/ ٢٠٤ برقم ٨٥٨)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٢٧٠ برقم ١٠٦٣١)، ومستدرك الحاكم (٣/ ٦٢٤ برقم ٦٣٠٥).

(٤) مسند أحمد (٣/ ٣٦٩ برقم ١٨٧٧).

وفي رواية سعيد ذِكْر معاوية وأنَّه هو الذي قال: «لَيْس شَيْءٌ في البَيْت مَهْجُورًا» لا ابن عبّاسٍ، وهو الصَّواب الموافقُ لرواية عبد الله بن عثمان بن خُثَيم عن أبي الطُّفَيل، ولرواية مجاهد عن ابن عبّاسٍ، والله أعلم.

[٥] أبو قِلابة الجَرميُّ، عَبدُ اللهِ بن زيد، الأَزْديُّ، البصريُّ:

نفى غيرُ واحدٍ من الأئمّة النُّقّاد سماع قتادة من أبي قِلَابة، وهذه أقوالُهم:

قال أيُّوب السَّختيانيُّ: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئًا، إنَّما وقعت كُتُبُ أبي قِلَابة إليه، ومات أبو قِلَابة بالشَّام»(١).

وقال شعبة بن الحجَّاج: «كُنتُ أَعْرِف إذا جاء ما سَمِع قتادةُ ممَّا لم يسمع؛ كان إذا جاء ما سَمِع يقولُ: (حدَّثنا أنسُ بن مالك) و(حدَّثنا الحَسَن) و(حدَّثنا سعيدُ بن المسيّب) و(حدَّثنا مُطرِّف)، وإذا جاء ما لم يَسْمَع يقولُ: (قال سعيد بن جُبَير) و(قال أبو قِلَابة)»(٢).

وقال أبو زُرْعة الدّمشقيّ: سمعت أحمد بن حنبل يُسْأَل عن قتادة: سَمِع من أبي قِلَابة؟ فقال: «هو يُحدِّثُ عنه، ولا أَعْلَمُ أنَّه قال: يعني حدَّثنا»(٣).

وقال أيضًا: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئًا، إنَّما بَلَغَهُ عنه»(٤).

وقال ابن معين: «ولم يسمع من أبي قِلَابة شيئًا»(٥).

وقال أيضًا وهو يُعدِّد الذين لم يسمع منهم قتادة: «ولا من أبي قِلَابة،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٢٨/ ٣١٠)، وينظر: الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (ص٢٧٥).

(٢) التمهيد، لابن عبد البرّ (١/ ٣٥)، وبنحوه في: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٤٢ برقم ٥٠٦٨)، والمُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، للرَّامهُرمُزِيّ (ص٥٢٢)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٢٨/ ٣٠٨).

(٣) تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ (١/ ٤٥٦ برقم ١١٥٧).

(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧١).

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوريّ (٤/ ٩٤).

إنَّما حدَّث عن صحيفة أبي قِلَابة»[١].

وقال عمرو بن عليٍّ الفلَّاس: «لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة»[٢].

وقال النَّسائيُّ: «قتادة لا نعلم سَمِع من أبي قِلَابة شيئًا»[٣].

فهذه النُّصوصُ عن الأئِمَّةِ الأعلام تدلُّ دِلالةً واضحةً على أنَّ قتادةَ لم يَسْمَع من أبي قِلَابة شيئًا من الحديثِ، لا قليل ولا كثير.

واستدلَّ أيُّوب السَّختيانيُّ على عدم السَّماع بعدم إمكان اللقاء بينهُما رُغْم أنَّهُما مُتعاصِرَانِ، وذلك أنَّ قتادة بصريٌّ، وأمّا أبو قِلَابة فَوُلِد بالبصرةِ ثُمَّ قَدِم الشَّام في عهد عبد الملك بن مَرْوان، وكانت ولايته من (٦٥ ـ ٨٦هـ)، وبقي بالشَّام إلى أن مات فيها[٤].

إلا أنَّه ورد ما يدلُّ على أنَّ أبا قِلَابة بَقِيَ بالبصرةِ إلى أن مات القاضي عبد الرَّحمٰن بن أُذَينة العبديّ، فطُلِب أبو قِلَابة للقضاءِ فَهَرب إلى الشَّام[٥]، وكانت وفاة عبد الرَّحمٰن بن أُذَينة بعد (٨٠هـ)[٦].

وعليه فيكونُ قتادة قد عاصر أبا قِلَابة في مكانٍ واحدٍ وهو البصرة (٢٠) عامًا على أقلِّ تقديرٍ، وهي معاصرةٌ قويّةٌ كافيةٌ للسَّماع.

ولكن ـ مع هذه المعاصرة القويّة ـ لم يأتِ ما يدلُّ على أنَّ قتادة التقى بأبي قِلَابة أو سمع منه.

وتقدَّم أنَّ قتادة كثيرُ الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهُم، وإنَّما وقعت له كُتُب أبي قِلَابة.

---

(١) المصدر نفسه (٤/ ١٠٠)، وينظر أيضًا منه: (٤/ ١٩٣)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٢).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٢٨/ ٣٠٩).

(٣) السُّنن الكبرى (٣/ ٣٢٤ بعد الحديث برقم ٣١٤٣).

(٤) ينظر: تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٢٨/ ٢٨٧).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٢٨/ ٣٠٢).

(٦) ينظر: الطبقات، لخليفة (ص١٩٨)، وذكر ابن حجر في الإصابة (٥/ ١٧٢ برقم ٦٦٧٩) أنَّ عبد الرَّحمٰن مات بعد التِّسعين.

ويُنبَّه هنا أنَّ مسلمًا أخرج لـ(قتادة عن أبي قِلَابة) في مَوْضعين يأتي تخريجُهُما، إلا أنَّه لم يُخرِجْها احتجاجًا، وإنَّما أخرجها على سبيل المتابعةِ والاستشهاد في كلا الموضعين، أو لعلَّ مسلمًا كان يرى صحّةَ سماع قتادة من أبي قِلَابة في أحاديثَ معيّنة؛ اكتفاءً بالمعاصرة القويّة بينهما، مع إمكان اللقاء.

ويُقَوّي هذا الاحتمال عند مسلم أنَّ أبا حاتم نصَّ على أنَّ قتادة سَمِع من أبي قِلَابة أحرفًا.

قال أبو حاتم: «وقتادةُ يُقَالُ: لم يسمع من أبي قِلَابة إلا أَحْرُفًا؛ فإنَّهُ وقع إليه كتاب من كُتُبِ أبي قلابة»[١].

وقول أبي حاتم: (إلا أَحْرُفًا) مُحتَمِلٌ إلا أحرفًا سَمِعها قتادةُ من أبي قِلَابة[٢].

وهذا الاحتمال خِلَاف ما نصَّ عليه الأئمّةُ الآخرون الذين تقدَّم ذِكرُ كلامِهِم، أو إلا أحرفًا وقعت إليه من أحدِ كُتُبِ أبي قِلَابة[٣]، وهذا ما أثبته الأئمّة الآخرون، وهذا الاحتمالُ أقربُ؛ فحمل كلام أبي حاتم على الموافِق من كلام الأئمّة الآخرين أولى، والله أعلم.

فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ قتادةَ لم يسمع من أبي قِلَابة شيئًا من الحديث، وإنَّما وقعت له بعضُ كُتُبِه فأخذها قتادةُ وروى منها، وهذه صورة الوِجَادة التي قال فيها ابن الصلاح من باب المُنقطِع والمُرسَل، غير أنَّه [أي: الإسناد] أخذ شَوْبًا من الاتصال بقوله: [أي: الراوي]: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ)[٤].

---

(١) العلل، لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٤).
(٢) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ متصلاً، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا زيدًا.
(٣) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ منقطعًا، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا حمارًا.
(٤) معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٨٥)، وينظر: جامع التحصيل، للعلائيّ (ص٢٦٠)، ونزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص١٦٠).

ولقتادة عن أبي قِلَابة حديثان عند مسلم:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ: «حدَّثنا عُبَيد الله بن عبد الرَّحمٰن بن بَهْرَام الدَّارميُّ، حدَّثنا مَرْوان ـ يعني: ابن محمّد الدِّمشقيّ ـ، حدَّثنا سعيدُ بن عبد العزيز، عن ربيعةَ بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلانيّ [عائذ الله بن عبد الله]، عن أبي ذَرٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ فيما رَوَىٰ عن الله تبارك وتعالى أنَّه قال: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ[1] إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**».

قال سعيدٌ: «كان أبو إدريس الخَوْلانيُّ إذا حدَّث بهذا الحديثِ جَثَا على رُكبَتَيْهِ».

حدَّثنيه أبو بكرِ بنِ إسحاق [محمّد بن إسحاق الصَّاغانيُّ]، حدَّثنا أبو مُسْهِر [عبد الأعلى بن مُسْهِر]، حدَّثنا سعيد بن عبد العزيز بهذا الإسناد، غير أنَّ مروان أتمَّهما حديثًا.

---

(١) أي: الإبرة. النِّهاية، لابن الأثير (٢/ ٩٢).

قال أبو إسحاق [إبراهيم بن محمّد النَّيسابُوريّ، راوي الصَّحيح عن مسلم]: حدَّثنا بهذا الحديث الحَسَن والحُسَين ابنا بِشْر، ومحمَّد بن يحيى، قالوا: حدَّثنا أبو مُسْهِر، فذكروا الحديث بطُولِهِ.

حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم [المعروف بابن راهُويَه]، ومحمَّد بن المُثنَّى، كلاهما عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، حدَّثنا همَّامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء [الرَّحَبيُّ، عمرو بن مَرْثد]، عن أبي ذَرٍّ قال: قال رسولُ الله ﷺ فيما يروي عن ربِّهِ تبارك وتعالى: «**إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي فَلَا تَظَالَمُوا**». وساق الحديثَ بنَحْوِهِ.

وحديثُ أبي إدريس الذي ذكرناه أتمُّ من هذا»[١].

وإسناده من طريق قتادة ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنّما أخرجه مسلم استشهادًا، حيث ذَكَرَ طريق قتادة بعد أن خرَّجه من طُرُقٍ أخرى صحيحة.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدَّثنا أبو الرَّبيع العَتَكيُّ، وقُتَيبة بن سعيد، كلاهُما عن حمّاد بن زيد ـ واللفظ لقُتَيبة ـ، حدَّثنا حمّاد، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء، عن ثَوْبَان قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ زَوَى[٢] لِي الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ الأَحْمَرَ وَالأَبْيَضَ[٣]، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ[٤]، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ[٥]، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ،**

---

(١) الصَّحيح، لمسلم (ص١٠٣٩ برقم ٥٥/ ٢٥٧٧).

(٢) أي: جَمَع الأرض. النهاية، لابن الأثير (٢/ ٣٢٠).

(٣) الأحمرُ: مُلك الشَّام، والأبيضُ: مُلك فارس، وإنَّما قال: لفارس الأبيضَ لبياض ألوانِهم، ولأنّ الغالب على أموالِهم الفِضَّة، كما أنّ الغالب على ألوان أهلِ الشَّام الحُمْرة، وعلى أموالهم الذَّهَب. النهاية، لابن الأثير (١/ ١٧٢).

(٤) أي: بِقَحْطٍ عامٍّ يَعُمُّ جميعهم. النهاية، لابن الأثير (٣/ ٣٠٢).

(٥) أي: مجتَمعُهُم، ومَوْضِع سُلطانهِم، ومُسْتَقَرُّ دَعْوتِهِم، وبَيْضَةُ الدَّار: وسَطُها =

وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي(١) **بَعْضُهُمْ بَعْضًا»**.

وحدَّثني زُهَير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمّد بن المُثنّى، وابن بشّار، قال إسحاقُ: أخبرنا، وقال الآخرون: حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ الرَّحَبيِّ، عن ثَوْبَان: أنَّ نبيَّ الله ﷺ، قال: «**إِنَّ الله تَعَالَى زَوَى لِي الأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأَعْطَانِي الكَنْزَيْنِ الأَحْمَرَ وَالأَبْيَضَ**». ثُمَّ ذَكَر نحو حديث أيُّوب عن أبي قِلَابة»(٢).

والحديثُ صحيحٌ من طريق حمّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، وسندَهُ ضعيفٌ من طريق قتادة عن أبي قِلَابة للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنَّما أخرج مسلمٌ هذه الطَّريق المنقطعة استشهادًا لا احتجاجًا، أو لعلَّه يرى صحة رواية قتادة عن أبي قِلَابة للمعاصرة القويّة بينهما، والله أعلم.

○ **خاتمة المبحث:**

وبعد، فقتادة كما نرى أحد الحفاظ الذين تدور عليهم الأسانيد، ومراد غالب الأئمة في وصفه بالتدليس هو روايته عمّن أدركهم وعاصرهم ولم يسمع، وهو ما يعرف بالمرسل الخفي عند بعض الأئمة المتأخرين.

وأكثر شيوخه في دراستنا هذه من كبار التابعين، وأحدهم صحابي هو

= ومُعْظَمُها، أراد عَدوًّا يَسْتَأْصِلُهم ويُهلِكُهُم جميعًا، وقيل: أرادَ إذا أُهْلِك أصلُ البَيْضة كان هلاكُ كلِّ ما فيها من طُعْم أو فَرْخ، وإذا لم يُهلِك أصلُ البَيْضة ربَّما سَلِم بعضُ فِراخها، وقيل: أرادَ بالبَيْضة الْخُوذَة، فكأنَّه شَبَّه مكان اجتماعِهِم والتِئامِهم ببَيْضة الحَدِيد. النهاية، لابن الأثير (١/ ١٧٢).

(١) السَّبي: النَّهبُ وأخذُ النَّاس عَبيدًا وإماءً، والسَّبِيَّةُ: المرأة المَنْهُوبة، وجمعُها السَّبايا. النهاية، لابن الأثير (٢/ ٣٤٠).

(٢) الصَّحيح، لمسلم (ص١١٥٨ برقم ١٩/ ٢٨٨٩).

أبو الطُّفَيل، وأثبتت الدراسة سماعه من أكثرهم، على النحو الآتي:

ـ سالم بن أبي الجَعْد، لم ينفِ أحمد سماع قتادة منه مطلقًا؛ بل في بلد دون أخرى، وهو صحيح السماع عنه في غير الشام، وقد صرّح بالسماع منه في حديث له عنه البخاري.

ـ وسعيد بن المسيب، لم يجزم ابن المديني وأحمد بعدم سماع قتادة منه، ويبقى كلامهما على الاحتمال، وقد ثبت لقاء قتادة به؛ بل لازمه وأخذ عنه العلم والمسائل والحديث، ونص شعبة على سماعه منه، وروايته عنه عن شيوخه سوى أبي هريرة من أصح الأسانيد عند بعضهم، وأحاديثه الأربعة في «الصَّحيحين» عن ابن المسيب عن غير أبي هريرة مما يرجح السماع.

ـ ومُعَاذة العَدَوية، فالدراسة رجّحت سماعه منها، وإن نفاه بعضهم، ولقتادة حديث عنها في البخاري، وآخر في مسلم صرّح فيهما بالسماع منها.

ـ وعِكْرمة مولى ابن عباس، يثبت الإمام أحمد سماع قتادة منه، ويرد على من نفى السماع بتصريح قتادة بالسماع في عدّة أحاديث، وله عنه في البخاري ثلاثة أحاديث، هي قرينة قوية في صحة السماع.

ـ وأبو رافع الصائغ، نفى سماع قتادة منه عدد من الأئمة، منهم شعبة وأحمد وأبو داود وابن معين والدارقطني؛ بل لم يثبت لقاء بينهما، وأنَّ بينهما واسطة في أحاديثه في الكتب الستة، وهذا هو الأرجح، والله أعلم، وإنْ أخرج له البخاري حديثًا واحدًا فيه تصريح بالسماع.

ـ وأبو العالية الرِّياحي، قد ثبت سماع قتادة منه في الجملة، وأنها أحاديث أكثر من الثلاثة أو الأربعة التي حددها شعبة، ولقتادة عنه ثلاثة أحاديث في البخاري، مُصَرِّحًا بالسماع منه في حديثين منها.

ـ وخِلاس بن عمرو الهَجَري، إنما ترك يحيى القطّان ما كان من رواية قتادة عنه عن عليّ بن أبي طالب خاصّة؛ لروايته عنه صُحُفًا وكُتُبًا وقعت له، أمّا رواية قتادة عن خِلاس عن غير عليّ، فهي صحيحة، سمعها منه قتادة.

وحديث قتادة عن خِلاس في «صحيح مسلم» جاء عن غير عليّ.

ـ وسِنَان بن سَلَمَة، نفى سماع قتادة منه القطان وابن معين، وشك في ذلك الدارقطني، وكذا المِزّي وابن حجر، وقتادة معاصر لسِنَان، وكانا معًا في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قوي، لذا فإنَّ قولَ ابنِ معين لم يدركه غير مُسَلَّم، ولقتادة عن سِنَان حديث واحد في «صحيح مسلم»، أخرجه في الشواهد لنكتة بيَّنتها في الدراسة.

ـ وعامر الشَّعبي، قد تأكد لقاء قتادة به، وصحَّ سماعه منه في الجملة، وإن نفى أئمة هذا السماع، ومسلم روى له حديثًا واحدًا، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

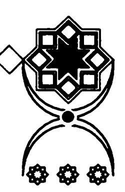
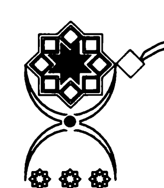
ـ والصحابي أبو الطُّفيل، عامر بن وَاثِلة، الصواب سماع قتادة منه، وإن جاء عن أحمد قوله: ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إلا عن أنس، ونحوه قال الحاكم، ولقتادة عن أبي الطُّفيل حديث واحد عند مسلم صرّح فيه بالسماع منه.

ـ وأبو قِلَابة الجَرْمي، أكثر الأئمة على عدم سماع قتادة منه، وهو الأرجح، إلا أحرفًا كما قال أبو حاتم الرازي، فتكون إما سماعًا وإما من كتبه، وحديثه في مسلم لم يخرجه احتجاجًا؛ بل على سبيل التمثيل والاستشهاد، أو أنَّ مسلمًا يرى صحة سماع قتادة منه في أحاديث معينة اكتفاء بالمعاصرة القوية بينهما مع إمكان اللقاء، فالله أعلم.

وأوصي في ختام مبحثي بالتوجه نحو هذه الدراسات لأئمة مكثرين تدور عليهم الأسانيد، معروفين بكثرة الإرسال عمن عاصروهم، وذلك بالكشف عن سماع من له رواية عنهم من عدم السماع، أو بدراسة علاقة تلامذته به من حيث الطبقة والملازمة والثقة والإتقان لحديثه ونحو ذلك، في ضوء علم طبقات الرواة وتاريخهم والأماكن التي نزلوا بها إلى غير ذلك من العلوم، مما يوصلنا إلى نتائج مهمّة تتعلق بعدم تصحيح حديث ظاهر إسناده الصحّة، وهو مُعَل بهذا النوع من الانقطاع الخفي.

الفصل الثاني

رواة مضعفون أو موصوفون بالجهالة في «الصَّحيحين»

المبحث الأول

أثرُ اختلاطِ سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ على مَرْويَّاتِه في الكُتُبِ السِّتَّة

وهذا المبحثُ يتناول بالدَّرْسِ مرويات سعيد بن أبي عَرُوبةَ، أحد رُواة الحديث الثِّقاتِ الذين اختلطُوا، ومُدَّةَ اختلاطه، ومَنْ روى عنه قبلَ الاختلاطِ أو بَعده، كما يَعْرِض أثر هذا الاختلاط على مروياتِه في «الصحيحين» و«السُّنن الأربعة»، ولا سيما أنَّ محمَّدَ بنَ أبي عَدي أحد الرواة عنه بعدَ الاختلاطِ أخرج له من طريق سعيدٍ البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»، كما أنَّ مسلمًا أخرجَ لمحمَّدِ بن جعفر عن سعيد حديثًا، وابنُ جعفرٍ سمعَ من سعيدٍ بعدَ الاختلاطِ.

وقد تَكلَّم بعضُ العلماءِ على أحاديثَ رواهَا عن سعيد من سمعَ منه قبلَ اختلاطِه، وجاءت بعضُ أحاديثِه من طريقِ الحسن عن سَمُرةَ، أو قالَ فيها البخاري: «قال لي فلان»، أو في المُعلَّقاتِ.

يُضاف إلى ذلك أنَّ معظمَ الرواةِ عن سعيدٍ سكتَ في سماعِهم منه أئمَّةُ النَّقد، مما يتطلبُ دراسةَ هذه الأحاديث وبيانَ الصحيحةِ منها والمعلّة، وغير ذلك مما سأعرضُ له بالتفصيلِ خلال هذا المبحث.

وجاءت خطته على النحو الآتي:

المطلب الأول: ويشملُ ترجمةَ سعيد، وبيانَ زمن اختلاطِهِ، ومُدَّةَ هذا الاختلاطِ، ومن روى عنه قبل الاختلاط أو بعده.

المطلب الثاني: ويشملُ دراسةَ مروياتِه في الكتبِ السِّتَّة، وتتضمنُ الدراسة:

أولاً: دراسةُ أحاديثَ متكلَّمٍ فيها، وجاءت عمَّن سمع منه قبلَ الاختلاطِ.

ثانيًا: الرِّوايات التي قالَ فيها البخاري: «قال لي».

ثالثًا: روايات سعيد المُعَلَّقة عندَ البخاري.

رابعًا: دراسةُ الأحاديث التي رواهَا عن سعيد من سكتَ في سماعِهم منه أئمَّةُ النَّقدِ.

خامسًا: دراسةُ الأحاديث التي رواهَا عنه من سمعَ منه بعدَ الاختلاطِ.

وخاتمةٌ: تتضمنُ نتائجَ المبحث.

المَطلبُ الأوَلُ

ترجمةُ سعيدٍ، وأقوالُ النُّقَّادِ في اختلاطه

○ أولاً: ترجمةُ سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ:

هو سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، واسمُ أبي عَرُوبةَ مِهْران[١]، أبو النَّضْر، مولى بني عَدِي ابن يَشْكُر[٢]، الحافظ، إمامُ أهل البصرة في زمانه[٣]، وأوَّل مَنْ صَنَّفَ في «السُّنَنِ النَّبوية»[٤].

---

(١) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدُّوري (٤/ ١٣٣، ٢٨٨)، والكامل، لابن عدي (٤/ ٤٤٦)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(٢) ينظر: التاريخ، لخليفة بن خياط (ص٢٢٠)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٥٠٤)، والثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٤٣).

(٤) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣١١ برقم ٢٣٨٣)، والمحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي، للرَّامَهُرْمُزي (ص٦١١)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ٤١٣)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٢٧٨)، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي (١/ ٢٥٤)، وقد نشرت دار البشائر الإسلامية عام ١٤٢١هـ كتاب المناسك، لابن أبي عَرُوبة، تحقيق: عامر صبري.

ومِنْ أوائلِ مَنْ تكلَّمَ في الرُّواة[١]، وقد رُمِي بالقَدَر[٢] إلا أنَّه لا يدعو إليه، ولا يأتي في حديثِهِ بشيءٍ مُنْكر[٣]. وكانَ من بحورِ العلم[٤]، ومن أحفظِ الناس[٥]، وأثبتهم في قَتَادة[٦]، وكانَ يحفظ عنه التفسير[٧]، إلا أنَّه حَدّثَ عن جَماعةٍ لم يَسمع منهم[٨]، كما أنَّه اختلطَ في آخرِ عُمُره[٩]، وقد أكثرَ الأئمةُ السَّماعَ منه قبلَ الاختلاطِ[١٠]، فمن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ، فإنَّ ذلك صحيحٌ حُجَّةٌ[١١]، ويُعْتبرُ بروايةِ المتأخرينَ عنه دونَ الاحتجاجِ[١٢].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص١٧٥).

(٢) والمراد بالقدر: الاعتقاد بأنَّ أفعالَ العباد مقدورةٌ لهم وواقعةٌ منهم على جهة الاستقلال، وليست هي بمشيئة الله تعالى. ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبي زهرة (١/ ١٢٥)، ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، للدكتور عرفان عبد الحميد (ص٢٥٧)، وفي ترجمة سعيد، قال الذهبي فيه وفي شيخه قتادة: «لعلَّهما تابا ورجعا عنه». سير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٤)، وأما في ترجمة قتادة، فقال: «ولعلَّ الله يَعْذُرُ أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حَكَمٌ عَدْلٌ لطيف بعباده، ولا يُسأل عما يفعل». سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧١).

(٣) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لعليّ بن المديني (ص٤٥)، ومن كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان (ص٩٧)، وأحوال الرجال، للجُوزجاني (ص٣١٢)، والكامل، لابن عدي (٤/ ٤٤٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٣).

(٥) الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣).

(٦) ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٧٦)، والمعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (٢/ ٢٨٦).

(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٣٦ برقم ٤٩٢).

(٨) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٣١ برقم ٢٤٦٥)، وتحفة التحصيل، لابن العراقي (ص١٥٢)، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين في كتابيه: طبقات المدلسين (ص٣١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٩).

(٩) ينظر: معرفة الثقات، للعجلي (١/ ٤٠٣ برقم ٦١٠)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٣٢٣)، وكتاب المختلطين، للعلائي (ص٤١).

(١٠) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(١١) ينظر: الكامل (٤/ ٤٥١).

(١٢) ينظر: الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٢٢١).

قالَ ابنُ حبان: «ماتَ سنةَ خمسين ومائة، قَبْل هشام الدَّسْتُوَائي بثلاث سنوات»[١]، والمشهورُ أنَّ وفاتَه كانت سنةَ ستٍ وخمسين، وقيلَ: سنةَ سبعٍ وخمسين ومائة[٢].

قالَ الذهبي: «توفي في عَشْرِ الثمانين»[٣]، فتكون ولادتُه نحوَ سنة ثمانين.

○ ثانيًا: تعريفُ الاختلاطِ، وحُكْمُه، وبيانُ زمنِ اختلاط سعيد، ومُدَّته:

أما عن الاختلاطِ: فهو فسادٌ في العقلِ، وعدمُ انتظامٍ في الأقوالِ والأفعالِ، يصيبُ الإنسانَ بسببِ كِبَرٍ في السنِّ، أو ذَهاب بصرٍ، أو مَرضٍ، أو عَرَض من موتِ ابنٍ، وسَرقةِ مالٍ، أو ذَهاب كتب أو احتراقِها[٤].

ومَن تُصيبُه هذه الآفةُ لكبرِ سِنّه، يقالُ فيه: اختلطَ بِأَخَرَةٍ.

والحكمُ فيمن هذه حالُه أنَّه يُقْبلُ حديث من أخذَ عنه قبلَ الاختلاطِ، ولا يقبلُ حديث من أخذَ عنه بعدَ الاختلاطِ، أو أَشْكلَ أمرُه فلم يُدْرَ هل أُخِذَ عنه قبلَ الاختلاطِ أو بعدَه[٥].

وقد اختلطَ سعيدٌ في آخرِ عُمُرِه[٦]، بعد خروجِه من الكوفةِ واستقرارِه في البصرةِ.

---

(١) الثقات (٦/ ٣٦٠).

(٢) ينظر: الطبقاتِ الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣)، والتاريخ، لخليفة بن خياط (ص٢٢٠)، والتاريخ الأوسط، للبخاري (٣/ ٥٤٥)، والتاريخ الكبير، للبخاري أيضًا (٣/ ٥٠٤)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (١/ ١٤٢)، والكامل (٤/ ٤٤٦)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زَبْر الربعي (١/ ٣٦٤)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٢٢١)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (١/ ١٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٧).

(٤) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي (٤/ ٣٦٦).

(٥) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٤٩٥)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٢٢١).

(٦) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣)، ومعرفة الثقات، للعجلي (١/ ٤٠٣ =

فالمرُّوذي يسأل الإمامَ أحمد: «سعيد بن أبي عَرُوبةَ حين قَدِم الكوفةَ، سمعُوا منه وهو مختلط؟ قالَ: لا، سماعُهم جَيِّد، لم يكن مختلطًا»[١].

وقد تكرّرَ القولُ عن الإمامِ أحمد أنَّ من سمعَ منه بالكوفةِ فهو جيدٌ[٢].

وقالَ ابنُ معين: «سمعَ يزيد بن هارون من ابن أبي عَروبة قبل أنْ يُنْكر بالكوفة»[٣].

ووردَ اختلافٌ بينَ النُّقادِ في تحديدِ السَّنَةِ التي اختلطَ فيها سعيدٌ، وعليه فقد اختلفُوا في مُدَّةِ اختلاطِه على أقوالٍ، وإنِّي لموردُها ومُبَيِّنٌ أرجحَها إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

روى ابنُ عدي بسندِه عن يحيى بن معين، قالَ: «سعيدُ بن أبي عَرُوبةَ اختلطَ بعدَ هزيمةِ إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، فمن سمعَ منه سنةَ اثنتين وأربعين فهو صحيحُ السماع»[٤].

وارتضى ابنُ الصلاح ذلك، ونقلَه عن ابنِ معين دون تَصرفٍ أو تعقيبٍ[٥].

وذهبَ إليه ابنُ التُّرْكُماني، حيثُ قالَ: «وسعيدُ بن أبي عَروبة خَلَط سنة ثنتين وأربعين ومائة، وأقامَ مُخَلِّطًا مقدار أربع عشرة سنةً»[٦].

ونُقِلَ عن يزيدَ بنِ هارون ما يؤيدُ قولَ ابنِ معين وابن التُّرْكُماني، فقد قالَ: «لقيتُ ابنَ أبي عَرُوبةَ قبلَ الأربعين بِدَهْر، ورأيتُه سنةَ ثنتين وأربعين فأنكرتُه»[٧].

= برقم ٦١٠)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٣٢٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المرُّوذي وغيره (ص١٤٣).

(٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٣٠٢ برقم ٥٣٤٣).

(٣) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان (ص١٠٣ ـ ١٠٤).

(٤) الكامل (٤/ ٤٤٦).

(٥) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٤٩٦).

(٦) الجوهر النقي، لابن التُّرْكُماني (٧/ ١٢٦).

(٧) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٤٦٤).

كما وردَ عن يزيدَ بن زُرَيع أنَّ بدايةَ ذلك كانَ أواخر سنة ثلاث وأربعين، قالَ يزيدُ: «أول ما أنكرنَا ابنَ أبي عَرُوبةَ يومَ ماتَ سليمان التَّيْمي، جئنَا مِن جنازتِه، فقالَ: مِنْ أينَ جِئْتم؟ قلنَا: مِن جنازةِ سليمانَ التيمي، فقالَ: ومَن سليمان التيمي؟!»[١].

قلتُ: أما قول ابنِ معين: إنَّ هزيمةَ إبراهيم سنة ثنتين وأربعين ومائة فغيرُ مستقيم، إذ إنَّ المعروفَ أنَّ خروجَه على أبي جعفر المنصور بالبصرةِ وهزيمتَه كاناً في سنةِ خمس وأربعين ومائة، وأنَّه قُتِل واحتُزَّ رأسه يومَ الاثنين لخمسٍ بقين من ذي القعدة، وعمره ثمانية وأربعون سنة[٢].

وأكثرُ الأئمةِ على أنَّ اختلاطَه كانَ في الهزيمةِ سنةَ خمس وأربعين ومائة.

قالَ عبدُ الله ابن الإمام أحمد: «سمعتُ أبي يقولُ: كانَ ابنُ مهدي تركَ حديثَ أبي اليقظان عثمان بن عمير. قالَ أبي: خرجَ في فتنةِ إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وكانت الهزيمةُ في سنةِ خمس وأربعين ومائة. قالَ أبي: ومن سمعَ من سعيد بن أبي عَرُوبةَ قبلَ الهزيمةِ فسماعُه جيِّدٌ، ومن سمعَ بعدَ الهزيمةِ كأنَّ أبي ضَعّفَهم، فقلتُ له: كانَ سعيدٌ اختلطَ؟ قال: نعم»[٣].

وقالَ الآجُرِّي: «سمعتُ أبا داود يقول: قالَ عبد الأعلى: تَغيّرَ عندَ الهزيمةِ»[٤].

وقالَ أبو زرعة الدمشقي عن دُحَيْم: «إنَّ سعيد بن أبي عَرُوبةَ اختلطَ

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/٥٨)، وأورد بعض الأخبار في خَرَفِه: العقيلي في الضعفاء (٢/ ٤٦٤)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٤٤٦).

(٢) ينظر: التاريخ، لخليفة بن خياط (ص١٩٣)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٣٢٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٦٣)، وتاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري (٧/ ٥٥٢)، والتمهيد، لابن عبد البر (٢٢/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ٢١٨)، والبداية والنهاية، لابن كثير (١٣/ ٣٥٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٤)، وينظر: (٢/ ٢٥٦).

(٤) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٥٠ برقم ٦٠٩).

مَخْرَج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة»[١].

ونقلَ ابنُ حِبّان عن يحيى بن سعيد القطان، أنَّ مَنْ سمعَ منه قبلَ سنة خمس وأربعين فسماعُه صحيحٌ[٢].

ثم قالَ: «وكانَ قد اختلطَ سنةَ خمسٍ وأربعين ومائة، وبقي خمسَ سنين في اختلاطِه»[٣].

وهذا ما رجَّحَه الحافظُ زين الدين العراقي[٤].

وأما قول ابنِ حبان إنَّه بقيَ في اختلاطِه خمسَ سنين؛ فلأنَّه ذكرَ وفاتَه سنة مائة وخمسين، وما قالَه لا يصح، ولم يَقُل به أحدٌ سواه، وقد سبقَ القولُ: إنَّ وفاتَه كانت سنة ستٍ وخمسين على الأشهر، وقيلَ: سنة سبع وخمسين ومائة.

وبذلك تكونُ مدةُ اختلاطِه فوقَ عشرِ سنين بقليلٍ، وقد جزمَ الذهبي في العِبَرِ بأنَّ مُدّةَ اختلاطِه عشر سنين[٥].

ولكنَّه ذكرَ في «الميزانِ» أنَّها كانت ثلاث عشرة سنة[٦].

والتوفيقُ بينَ القولينِ: أنَّ الاختلاطَ غالبًا لا يستحكمُ فجأةً، إذ هو حالةٌ عقليةٌ تبدأ خفيةً ثم يتعاظمُ أمرُها بالتدريجِ.

ولعلّ فيما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر في الجمعِ بين القولينِ المتعارضين في تحديدِ زمنِ اختلاطِ سعيد ما يؤيِّدُ ذلك ويُرَجِّحُه، فقد نقلَ عن ابنِ السكن قوله: «كانَ ابن زريع يقولُ: اختلطَ سعيد في الطَّاعون يعني: سنة ١٣٢، وكانَ القطَّانُ يُنكرُ ذلك، ويقولُ: إنَّما اختلطَ قبلَ الهزيمةِ».

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٤٥٢ برقم ١١٤١).

(٢) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ١٦٣ برقم ٨٦)، ورواية المرُّوذي (ص٢٢)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/ ٦١).

(٣) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠).

(٤) التقييد والإيضاح (ص٤٤٨).

(٥) (١/ ١٧٣).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٤٣).

قالَ ابنُ حجر: «والجمعُ بين القولينِ ما قالَه أبو بكر البزَّار: إنَّه ابتدأ به الاختلاطُ سنة ١٣٣هـ، ولم يستحكم ولم يُطْبق به، واستمرَّ على ذلك، ثُمَّ استحكمَ به أخيرًا، وعامَّةُ الرواةِ عنه سمعُوا منه قبلَ الاستحكامِ، وإنَّما اعتبرَ الناسُ اختلاطَه بما قالَ يحيى القطان. والله أعلم»[(١)].

○ ثالثًا: الرُّواةُ عن سعيد قبلَ الاختلاطِ:

ونذكرُ الرُّواةَ عنه قبلَ اختلاطِه، مع بيان حجم ومواضع رواياتِهم، ومواضعها في الكُتُبِ السِّتَّة؛ لِيُعْرفُوا ويُحتجَّ بأحاديثِهم كما قَرَّر ذلك الأئمةُ.

وفي ذلك يقولُ ابنُ حبان: «وأما المختلطون في أواخرِ أعمارِهم مثل الجُرَيري وسعيد بن أبي عَرُوبةَ وأشباههما، فإنّا نروي عنهم في كتابِنا هذا، ونحتجُّ بما رووا، إلا أنَّا لا نَعْتمدُ من حديثِهم إلا ما روى عنهم الثِّقاتُ من القدماءِ الذين نَعلمُ أنَّهم سمعُوا مِنهم قبلَ اختلاطِهم، وما وافقُوا الثِّقات في الرواياتِ التي لا نَشُك في صحتِها وثبوتِها من جهةٍ أخرى؛ لأنَّ حكمَهم - وإن اختلطُوا في أواخرِ أعمارِهم وحُمِل عنهم في اختلاطِهم بعد تقدُّمِ عدالتِهم - حكمُ الثقة إذا أخطأ أنّ الواجبَ تركُ خطئِه إذا عُلِم، والاحتجاجُ بما نَعلم أنَّه لم يخطئ فيه، وكذلك حكمُ هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقُوا الثقاتِ، وما انفردوا ممَّا روى عنهم القدماء من الثقاتِ الذين كانَ سماعُهم منهم قبل الاختلاط سواء»[(٢)].

وسأذكرُ من يترجَّحُ لديَّ سماعهم منه قبلَ الاختلاطِ حسب حروفِ الهجاء، وهم:

[١] **إسماعيلُ بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي «ابن عُلَيّة»** (١٩٤هـ)، وهو ثقةٌ حافظ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ الإمامُ أحمد: «قلتُ لإسماعيلَ بنِ عُلَيّة: متى جالستَ سعيدًا، أو

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٥٩).

(٢) المسند الصحيح، لابن حبان (١/ ١١٤).

سمعتَ من سعيد، قبلَ الطاعونِ وبعدَه؟ قالَ: نعم. قلتُ: وقبلَ الهزيمةِ؟ قالَ: نعم. قلتُ: وبعد الهزيمةِ؟ ثم قالَ: لا أدري، لا أدري، إلا أنّي كنتُ آتيه أنا وأصحابٌ لي فَيُمْلي علينا أو عَلَيّ، وكانَ لا يفعلُ ذلك بكلٍّ أحد.

قالَ عبد الله ابن الإمام أحمد: سألتُ أبي: والطاعون قبلَ الهزيمة بأربع عشرة سنة، فسماعُ ابن علية من سعيد قديمٌ. قالَ أبي: كانت الهزيمةُ سنة خمس وأربعين»[(١)].

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «ذكرتُ لأبي، عن صالحِ بن أحمد بن محمَّد بن حنبل، عن عليِّ بن المديني، عن يَحيى القَطّان، أنّه سُئِل عن يزيد بن زُرَيْع، وابنِ عُلَيَّةَ، وبِشْر بن المُفَضَّل، وعبد الوارث: مَنْ يُقَدِّم منهم؟ فقالَ يحيى: يزيد، ثم ابن عليّة. فقال أبي: هو كما قال: يزيد، ثم ابن عُلَيَّة، ثم بِشْر، ثم عبد الوارث»[(٢)].

وقالَ العجلي: «إنَّما الصحيحُ حديث حمّاد بن سلمة، وابن عُلَيَّة، وعبد الأعلى عنه، والثوري وشعبة صحيح»[(٣)].

وروى لإسماعيلَ عن سعيدٍ مسلمٌ في ستَّةِ مواضع، وأصحاب السُّنن في ثمانية[(٤)].

[[٢]] **حمّادُ بن أسامة الكوفي، أبو أسامة** (٢٠١هـ)، وهو ثقةٌ، وروايتُه في الكتب الستة.

قالَ محمَّد بن عبد الله بن نُمَير: «وزعمَ أبو أسامة أنَّه كتبَ عن سعيد بالكوفة»[(٥)].

---

(١) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٥٦)، وينظر: (١/ ٣٨٦).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٤).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).

(٤) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٤٩/ ٣٩٨، ٧٨/ ٥٦٧، ٩/ ١٦١٧، ٣٨/ ١٧٠٧، ٧/ ١٩٨٠، ٤٤/ ١٩٩٦)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (٨٣٠، ٨٨١، ١٠٢٤)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (١٠١٤، ٢٥٧١، ٢٧٢٦، ٣٢٣٩، ٣٣٦٣).

(٥) ينظر: تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٢٤)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٧).

وقالَ الباجي: «قالَ ابنُ أبي زياد: سمعَ منه أبو أسامة بالكوفةِ حين قدمها قبلَ الطاعونِ، فسماعُه صحيحٌ، إلا أنّ له منه سماعًا آخر، قبلَ موتِه بقليل، يقولُ فيه: حدثنا سعيد بن أبي عروبة بالبَصرة، منذ بِضعٍ وخمسين سنة»[١].

وقد روى له عن سعيدٍ مسلمٌ في أربعة مواضع[٢].

[٣] **حمّاد بن سَلمة بن دِينار البصري، أبو سلمة** (١٦٧هـ)، وهو ثقة عابد، أثبت النَّاس في ثابت، وتغيّر حفظه بأخرة، روى له مسلم والأربعة.

قال العجلي: «إنَّما الصحيح حديث حمّاد بن سلمة»[٣].

وقد روى له عن سعيد النسائيُّ في موضع واحد[٤].

[٤] **خالدُ بن الحارث بن عبيد الهُجَيمي، البصري** (١٨٦هـ)، وهو ثقةٌ ثبت، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ محمد بن بكر البُرساني: «كنتُ أرى خالد بن الحارث؛ يعني: يسمعُ من سعيد»[٥].

وسماعُ البُرساني من سعيد متقدم كما سيأتي.

وروى ابنُ عدي بسندِه عن يحيى القطان، أنَّه قالَ: «سماعُ خالد بن الحارث عن ابن أبي عَرُوبةَ إملاء»[٦].

وقالَ ابنُ عدي: «أثبت الناس عنه: يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد»[٧].

---

(١) التعديل والتجريح، للباجي (٣/ ١٠٨٧).
(٢) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٦٣/ ٤٠٤، ٢٤/ ٢٠٧٦، ٩/ ٢٦٧١، ٩٤/ ٢٧٣٧).
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).
(٤) السنن، للنسائي، برقم (٣٣٦٢).
(٥) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ١٨١).
(٦) الكامل (٤/ ٤٤٧)، ولم يكن ابن أبي عروبة يُمْلي لكل أحد. ينظر: العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٥٦).
(٧) الكامل (٤/ ٤٥١).

وسُئِلَ الدارقطني عن أثبت أصحاب سعيد، فقالَ «يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ومن شاكلَهم ممّن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ»[١].

وذكرَه ابنُ خَلَفون ضِمْنَ المقدَّمين من أصحابِ ابنِ أبي عروبة[٢].

وممّا يدلُّ على جلالتِه في سعيد بن أبي عَرُوبةَ، أنّ أصحابَ الحديثِ كانوا يَحتكمون إليه في حديثِه وموازنتِه بغيره[٣].

ولا يضيرُ ما وردَ من أنَّه قيلَ لأحمد: سماعُ خالد منه بعدَ الاختلاطِ؟ قالَ: لا أدري[٤]؛ لأنَّ غيرَ الإمام أحمد أثبتَ سماع خالد من سعيد قبل الاختلاط.

وروى لخالد عن سعيدٍ البخاريُّ في موضعٍ واحد، ومسلم في ستة، وأصحاب السنن في ثلاثين[٥].

[[٥]] **رَوْحُ بن عُبَادة القَيسي، البصري** (٢٠٥هـ)، وهو ثقةٌ فاضل، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ الإمامُ أحمد: «قلتُ لرَوْح بن عُبَادة: متى سمعتَ التفسيرَ من سعيد قبلَ الهزيمةِ؟ قالَ: أي والله»[٦].

---

(١) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص٥٧ برقم ٥٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٣٠).

(٣) ينظر: الكامل، ترجمة حمّاد بن سلمة (٣/ ٣٧)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/ ١٤).

(٤) ينظر: العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٥٦)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(٥) الصحيح، للبخاري، برقم (٢٩١٩)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (٧١٩/٧٩، ٣٥/ ١٤٥٦، ١٥٤٨/١١٣، ١٧٨٦/٩٧، ٢٣٠٣/٤٣، ١٥/ ٢٦٨٤)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (٣٣٩٥، ٣٦١٨، ٤٢١٥، ٥١٠٨)، والسنن، للترمذي، برقمي (٧٧٨، ١٠٦٧)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (٨١٨، ١٠٦٤، ١١١٠، ١٨٣٨، ٢١٥٧، ٢٣٤٨، ٣٨٩٧، ٤٤٦٤، ٤٧٣٧، ٤٨٤٣، ٥٣١١، ٥٣٥٨)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (١٨٣، ١٥٤٠، ١٩٣٨، ٢١٩٠، ٢٢٧٦، ٢٣٢٩، ٢٤١٢، ٢٥٥١، ٤٢٦٥، ٣١٤٥، ٤٣٠٥، ٤٣١٢).

(٦) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٧٠).

وقالَ أيضًا: «ورَوْحٌ حديثه عن سعيدٍ صالحٌ»(١).

وقالَ الآجرّي: «وسألتُ أبا داود عن سماعِ رَوْح من سعيد؟ فقالَ: سماعُه قبلَ الهزيمةِ، كذا قالَ روحٌ»(٢).

وسُئِلَ روحٌ: متى سمعتَ من سعيدِ بن أبي عروبة؟ قالَ: «قبلَ الاختلاطِ، ثم غبتُ وقدمتُ، وقيلَ: إنّه قد اختلطَ»(٣).

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأبي: رَوْح وعبد الوهاب الخَفَّاف وأبو زيد النَّحوي: أيُّهم أحب إليك في ابن أبي عروبة؟ فقال: رَوْح أحب إليَّ»(٤).

والخفَّاف ممّن سمعَ من سعيد قبلَ اختلاطِه، كما سيأتي.

ولا يؤثر قولُ الطحاوي: سماع روح من سعيد إنَّما كانَ بعدَ اختلاطِه(٥).

ولا إشارةُ الحافظ ابن حجر في الهدي إلى أنَّ سماعَ روح من سعيد بعدَ الاختلاط، واللهُ أعلم(٦)؛ لأنّ ابنَ حجر نفسه أوردَ سؤال الآجرّي لأبي داود السابق(٧)، كما نقلَ عن روح قوله: «سمعتُ عن سعيد قبلَ الاختلاط، ثم غِبْتُ وقَدِمْتُ، فقيل لي: إنَّه اختلط»(٨).

وروى لروح عن سعيدٍ البخاريُّ في ستة مواضع، ومسلمٌ في موضعين، وأصحاب السنن في سبعة(٩).

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/٤٩٨)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(٢) سؤالات الآجرّي أبا داود (١/ ٣٥٠ برقم ٦٠٩).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٨).

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ٦١ بعد الحديث برقم ١٠٣٢).

(٦) هدي الساري، لابن حجر (ص٤٠٦). (٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٥٨).

(٨) المصدر نفسه (٣/ ٢٦٢).

(٩) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٥٧٦، ١١٣٤، ٣٠٦٥، ٣٩٧٦، ٤٩٦١، ٦٥٣٨)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (٥٣/ ٢٨٠٥، ٣٣/ ٢٨٤٥، ٧٨/ ٢٨٧٥)، والسنن، =

[٦] **سفيان بن حَبيب البصري البزاز** (١٨٢ أو ١٨٦هـ)، وهو ثقة، وروايته في السُّنن الأربعة.

قال يحيى بن سعيد القطان: «كان سفيان بن حبيب عالمًا بحديث شعبة وابن أبي عروبة»[١].

وقال أبو حاتم: «كان أعلم الناس بحديث ابن أبي عَرُوبَةَ»[٢].

وذكره ابن خَلَفون في المُقَدَّمين من أصحاب سعيد[٣].

وروى لسفيان عن سعيد الترمذيُّ في موضع واحد[٤].

[٧] **عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، البصري** (١٨٩هـ)، وهو ثقةٌ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ ابنُ معين عن عبد الأعلى ويزيد بن زُرَيع: «هؤلاء كتبُوا قبلَ أنْ يُنْكرَ على الجُرَيري وسعيد»[٥].

وسألَه الدارمي: «فعبد الأعلى أثبت عندَكَ في سعيد أو غُنْدَر؟ فقالَ: كلٌّ ثقة»[٦].

وقالَ ابنُ عدي: «وحدَّثَ بأصنافِه عنه أرواهم عنه، عبد الأعلى السامي»[٧] وقالَ عبد الأعلى: «فرغت من حاجتِي من سعيد ـ يعني: ابن أبي عَرُوبةَ ـ قبلَ الطاعون، يعني: أنّه سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ»[٨].

= لأبي داود، برقمي (٢٦٩٥، ٤٠٤٨)، والسنن، للترمذي، برقمي (٢٢٣٧، ٣١٧٤)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (٣٥٠، ٢٣٣٠، ٤٠٧٢).

(١) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٩٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٩)، والكامل، لابن عدي (٤/٤٤٨).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٩).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٣٠). (٤) السنن، للترمذي، برقم (٣٠٦١).

(٥) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان (ص١٠٣).

(٦) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١٨٣).

(٧) الكامل (٤/ ٤٥١).

(٨) تهذيب التهذيب (٦/ ٨٨).

وقالَ العِجْلي: «إنَّما الصحيحُ حديثُ حمَّاد بن سلمة، وابن عُلية، وعبد الأعلى عنه»(١).

وروى لعبد الأعلى عن سعيد البخاريُّ في خمسةِ مواضع، ومسلم في اثني عشر، وأصحاب السنن في أربعة وثلاثين(٢).

[٨] **عبد الله بن المبارك، المَرْوَزي** (١٨١هـ)، وهو ثقةٌ ثبتٌ فقيه، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ ابنُ حبان: «وأَحَبُّ إليَّ أنْ لا يحتج به، إلا بما روى عنه القدماء قبلَ اختلاطِه، مثل: ابن المبارك ويزيد بن زُرَيع وذويهما»(٣).

وروى لابنِ المبارك عن سعيد البخاريُّ في موضع، وأصحابُ السنن في أربعة(٤).

[٩] **عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، البصري، نزيل بغداد** (٢٠٤هـ)، وهو صدوقٌ، وروى له مسلمٌ والأربعة.

رُوِي عن بعضِ الأئمةِ أنَّ عبدَ الوهاب سمعَ من سعيد بعدَ الاختلاطِ، وأكثرهم أنَّ سماعَه قديمٌ، وأنَّه أحاطَ بحديثِ سعيد إحاطةً قوية، وكانَ به عالمًا.

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٦٨).

(٢) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (١٣٣٨، ١٣٧٤، ٥٣٣١، ٥٦٨٤، ٥٩٦٣)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (٣١٥/ ٦٨٤، ٢٨٧/ ٨٢٦، ٧/ ٨٩٥، ٢٧/ ١١٦٧، ٣٧٨/ ١٣٢٦، ٤٣/ ١٤٠٩، ٣٤/ ١٤٥٦، ١١٣/ ١٥٤٨، ١٣/ ١٦٧١، ١٣/ ١٦٩٠، ٧٥/ ١٧٧٤، ٣٣/ ١٩٧٣، ١١٣/ ٢٠٢٤، ٨٨/ ٢٣٣٤، ١٣٧/ ٢٣٥٩، ٧٨/ ٢٨٧٥)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (١٧، ٧٨٠، ٢٣٠٨، ٣٢٧٨، ٣٦٢٦، ٥١٩٠)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (٢٥١، ١١٠٣، ١١٢٥، ١٢٥٠، ١٤٧٢، ٢٧١٦، ٣٠٠٨، ٣٥٠٦)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (١٠٨٦، ١٨٣٨، ٣٧٨٤، ٤٤٨٥، ٥٤٢٤)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (٦٠١، ٨٤٤، ٨٩٢، ٩٠١، ٩٨٩، ١٠٤٤، ٢٢٠١، ٢٣٤٦، ٢٣٥٤، ٢٣٧٨، ٢٦٥٣، ٢٦٥٥، ٣٢٣٩، ٣٤٧٥، ٤٢٦٤).

(٣) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠).

(٤) الصحيح، للبخاري، برقم (٢٤٩٢)، والسنن، للترمذي، برقم (١٧٧٠)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (١٠٢٨، ٥٥٤٢، ٥٥٦٤).

فمن أقوالِهم في سماعِه بعدَ الاختلاطِ:

قالَ محمَّد بن عبد الله بن نُمَير: «عبد الوهاب الخَفَّاف، كانَ أصحابُ الحديثِ يقولون: إنَّه سمعَ من سعيد بِأَخَرَةٍ، كان شبه المتروك.

وقالَ جعفر الطيالسي: سمعت يحيى بن معين يقول: قلتُ لعبد الوهاب: سمعتَ من سعيد في الاختلاط؟ قالَ: سمعت منه في الاختلاطِ وغير الاختلاطِ، فليسَ أميز بين هذا وهذا»[(١)].

ومِن أقوالِهم في سَماعِه قديمًا، ما صحَّ عن عبد الوهاب نفسِه، قالَ ابنُ سعد: «سمعتُ عبد الوهاب بن عطاء، يقول: جالستُ سعيدَ بنَ أبي عَرُوبةَ سنةَ ستٍّ وثلاثين ومائة»[(٢)].

وذكرَ يحيى بن معين أنَّ يحيى بن سعيد القطان لمّا قَدِمَ عبد الوهاب عليهم البصرةَ، قالَ: «قوموا بنا إلى عبد الوهاب، فإنّه كانَ معنا عندَ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ»[(٣)].

ويحيى القطان أحد ثلاثة هم أثبت الناس في سعيد كما سيأتي بيانه.

وقالَ عبد الله ابن الإمام أحمد: «قلتُ لأبي: أيما أحب إليك الخَفَّاف أو أبو قَطَن في سعيد؟ فقال: الخفّاف أقدمُ سماعًا من أبي قَطَن»[(٤)].

وقيلَ للإمامِ أحمد: «ابن سَوَاء أحب إليك أو روح في سعيد؟ قالَ: ما أقربَهما.

قلتُ: الخفاف؟ قالَ: الخفاف، إلا أنّه كانَ أقدمَ منهما، وأعلمَ بسعيد»[(٥)].

وسُئِلَ أبو داود عن السَّهمي والخفاف في حديثِ ابن أبي عَرُوبةَ، فقالَ:

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٧).
(٢) الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٧٣).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٧).
(٤) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٥٩).
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٤٨ برقم ٥٣٣).

«عبد الوهاب أقدم، فقيلَ له: عبد الوهاب سمعَ في الاختلاطِ؟ فقالَ: من قال هذا؟!»[(١)].

وأطلقَ ابنُ عدي على عبد الوهاب راوية سعيد، فقال: «وروى الأصناف كلها عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ عبدُ الوهاب بن عطاء الخفَّاف»[(٢)].

قلتُ: كانَ عبد الوهاب مُسْتَملي سعيد، كثير الملازمة له، وعرف بصحبته[(٣)].

وأما عن قولِه بالسَّماعِ في الاختلاطِ، فيحمل على بدايةِ تغيُّر سعيد، وهو لا زالَ متماسكًا قويًّا.

وروى لعبد الوهاب عن سعيد مسلم في سبعة مواضع، وأبو داود في أربعة[(٤)].

[١٠] **عَبْدَةُ بنُ سليمان الكِلابي، الكوفي** (١٨٧هـ)، وهو ثقةٌ ثبتٌ، وروايتُه في الكتب الستة.

قالَ ابنُ معين: «سماعُ عبدة من سعيد بالكوفةِ قبلَ الاختلاط بدهرٍ، وعبدة ثقةٌ»[(٥)].

وقالَ أيضًا: «وأثبت النَّاس سماعًا منه عبدة بن سليمان»[(٦)].

وقالَ أحمد: «من سمعَ منه بالكوفةِ مثل محمد بن بِشْر وعبدة فهو جيِّدٌ»[(٧)].

---

(١) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٤٩ برقم ٦٠٨)، وينظر: التقييد والإيضاح، للعراقي (ص٤٥٠).

(٢) الكامل (٤/ ٤٥١).

(٣) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٢٧٨).

(٤) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (١٧٧٤/٧٥، ٢٠٦٩/١٥، ٢٤٦٧/١٢٥، ٢٨٠٥/٥٣، ٢٨٠٨/٥٧، ٢٨٤٨/٣٨، ٢٨٧٠/ ٧٢)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (٦٧١، ٣٥٣١، ٣٥٠١، ٤٧٥١).

(٥) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان (ص١١٠).

(٦) ينظر: الكامل (٤/ ٤٤٧)، ومعرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٤٩٦)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٤٣).

(٧) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٥).

وذكر ـ يعني: أحمد ـ عبدة بن سليمان، فقال: «كانَ من خيارِ المسلمين، كانَ راويةً عن سعيد»(١).

وروى لعَبْدة عن سعيد مسلمٌ في ثلاثة مواضع، وأصحاب السنن في سبعة وعشرين(٢).

[١١] **عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، الكوفي** (١٨٧هـ)، وهو ثقةٌ مأمون، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ أحمد: «وسماعُ عيسى بن يونس منه جيدٌ، سمعَ منه بالكوفة»(٣).

وقالَ أبو داود: «محمد بن بِشْر العبدي سماعُهُ ـ يعني: من سعيد ـ بالكوفة، مع عيسى بن يونس»(٤).

وروى لعيسى عن سعيد مسلمٌ في ثلاثة مواضع، وأصحاب السنن في ستة(٥).

[١٢] **محمَّدُ بن بِشر العَبدي، الكوفي** (٢٠٣هـ)، وهو ثقةٌ حافظٌ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ أحمد: «من سمعَ منه بالكوفة مثل محمَّد بن بِشْر وعبدة، **فهو جيِّدٌ**»(٦).

---

(١) العلل، للإمام أحمد، رواية المرُّوذي (ص٥٨).

(٢) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٢١/ ١٤٥١، ١١٣/١٥٤٨، ٩/ ٢٦٧١)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (١٨١١، ٢١٢٥، ٤٥٥٦)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (١٨٢، ٢٢٠، ١١٢٨، ١١٥٦، ١٥٠٤، ٢٤٤١، ٢٩٨٤)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (١٩٥، ٢٠٠، ٣٣٩، ٣٤٦، ١١١٠، ١١١٧، ١٦٤١، ١٧٢٠، ١٧٥٩، ٢١٨٢، ٢٨٠٠، ٣٣٧٦، ٤٧٤٠)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (٢٢٤٤، ٢٢٧٠، ٢٩٠٣، ٣٦٩٧).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(٤) السنن، لأبي داود، برقم (١٤٢٢)، في باب القنوت في الوتر.

(٥) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (١٦٩/ ١٢٢٦، ٤/ ١٥٠٣، ٥٥/ ١٥٠٣)، والسنن، لأبي داود، برقمي (٤٠٥٦، ٤٢١٤)، والسنن، للترمذي، برقمي (١٣١٢، ١٣٤٨)، والسنن، للنسائي، برقم (٥٣١٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٧٧٩).

(٦) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٤)، وينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

وقالَ أيضاً: «وقد كانَ ابنُ بِشْر جيِّدَ الكتاب عن سعيد، سماعُهم مُتَقدِّم»[١].

وروى لابن بِشْر عن سعيدٍ مسلمٌ في سبعةِ مواضع، وأصحابُ السنن في أحد عشر[٢].

[[١٣]] **محمّدُ بن بكر بن عثمان البُرْساني، البصري** (٢٠٤هـ)، وهو صدوقٌ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ أحمد: «قلتُ لمحمَّد بن بكر البُرْساني: متى سمعتَ من سعيد بن أبي عَرُوبةَ؟ قالَ: قبل الهزيمة»[٣].

وقالَ أيضًا: «سماعُ محمد بن بِشْر وعبدة منه جيِّدٌ، ومحمد بن بكر البُرْساني»[٤].

وروى لابن بكر عن سعيدٍ مسلمٌ في موضعين، والترمذيُّ في موضعٍ واحد[٥].

[[١٤]] **محمدُ بن سَوَاء السَّدُوسي، البصري** (بضع و١٨٠هـ)، وهو صدوقٌ، وروى له الجماعة سوى أبي داود.

قالَ الآجرّي: «سألتُ أبا داود عن سماعِ ابن سَوَاء من سعيد، فقالَ: قبلَ الهزيمة»[٦].

وقالَ البوصيري: «وسعيدُ بن أبي عَرُوبةَ، وإن اختلطَ بأخرةٍ، فقد روى

---

(١) العلل، للإمام أحمد، رواية المرُّوذي (ص٥٨).
(٢) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٢٢٣/٤٨٧، ١٣٩/٧٤٦، ٢٠/١٤٥١، ٥٥/١٤٠٣، ٢٤/٢٠٧٦، ٩/٢٦٧١، ٨٣/ ٢٧٣٠)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (١٣٤٤، ٣٠٧٧، ٣٩٣٨)، والسنن، للترمذي، برقم (١٧٧٠)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (١١٩١، ١٣٤٨، ١٩٤٠، ٢٥٢٧، ٣١٠٥، ٣٥٩٢، ٣٦٩٧).
(٣) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ١٨١).
(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).
(٥) الصحيح، لمسلم، برقمي (٢٦٠/ ٨١١، ١٥/ ٢٦٨٤)، والسنن، للترمذي، برقم (١٢٦٧).
(٦) سؤالات الآجرّي أبا داود (١/ ٣٥٠ رقم ٦٠٩).

عنه محمّدُ بن سواء قبلَ الاختلاط»[١].

وروى لابن سَوَاء عن سعيدٍ البخاريُّ في موضع واحد، قالَ فيه: «قالَ لي خليفة بن خياط، حدَّثنا محمَّد بن سَوَاء»[٢].

وروى له أصحاب السنن في خمسةِ مواضع[٣].

[[١٥]] **يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القَطَّان، البصري** (١٩٨هـ)، وهو ثقةٌ متقنٌ حافظ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ عبد الله ابن الإمام أحمد: «كتبَ إليّ ابنُ خَلَّاد، قالَ: سمعتُ يحيى يقولُ، وذكرت له بِشْر بن المفضّل أنّه أنكر حديث ابن أبي عَرُوبةَ: «**الكفن من جميع المال**»، فقالَ يحيى: وما عِلْمُهُ بحديث ابن أبي عَرُوبةَ؟ إنَّما ذهبَ إليه بشرٌ بعدنا»[٤].

وقالَ الإمامُ أحمد: «قالَ عبد الرحمٰن بن مهدي: يحيى بن سعيد عالمٌ بحديث سعيد بن أبي عَرُوبةَ»[٥].

وقالَ ابنُ عدي: «وأثبتُ النَّاس عنه يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد ونظراؤهم، قبل اختلاطه»[٦].

وذكرَه ابن خَلَفون ضمن المُقَدَّمين من أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبةَ[٧].

وروى ليحيى عن سعيدٍ البخاريُّ في أربعةِ مواضع، ومسلمٌ في موضعين، وأصحابُ السنن في واحد وعشرين[٨].

---

(١) مصباح الزجاجة، للبوصيري (١/ ٢١٦).
(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٦٨٦).
(٣) السنن، للترمذي، برقم (٧٨٠)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (٣٢٧١، ٣٣٠٦، ٣٣٠٨)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٥٤٦).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٢٣٠ برقم ٥٠٠٨).
(٥) المصدر نفسه (٢/ ٣٣٨ برقم ٢٤٩٤).
(٦) الكامل (٤/ ٤٥١)، وينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).
(٧) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٣٠).
(٨) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٧٥٠، ١٠٣١، ٣٦٧٥، ٣٦٩٩)، والصحيح، لمسلم، =

[١٦] **يَزِيد بن زُرَيع، البصري** (١٨٢هـ)، وهو ثقةٌ ثبت، وروايتُه في الكتبِ الستة.

وقد أطبقت كلمةُ النُّقَّادِ أنَّ ابنَ زُرَيع قديمُ السماعِ من سعيد[(١)]، وأنَّه المقدَّمُ فيه[(٢)]، وأطلقَ ابنُ معين القولَ فيه، أنَّه أوثقُ الناسِ في سعيد[(٣)].

ومن أقوالِهم أيضًا، ما قالَه الإمامُ أحمد: «إنْ كتبتَ تفسير قتادة عن يزيد بن زُرَيع عن سعيد، فلا تبالِ أنْ لا تكتبه عن أحد»[(٤)].

وقالَ أيضًا: «وكلُّ شيء روى عن سعيد، فلا تبالِ سمعتَه من أحدٍ، سماعه من سعيد قديم، وكانَ يأخذ الحديث بتثبت»[(٥)].

وقالَ أبو داود: «يزيدُ بن زُرَيع أثبت الناس في سعيد، يزيد سمع من سعيد قبل سنة أربع وأربعين»[(٦)].

وقالَ الطحاويُّ عن رواية سعيد: «حديثه الذي أُخِذَ عنه قبلَ الاختلاطِ، هو ما يُحدّث به عنه يزيد بن زُرَيع وأمثاله»[(٧)].

وقالَ ابنُ حبان: «أحب إليَّ أنْ لا يُحْتَجَّ به إلا بما روى عنه القدماء قبلَ

= برقمي (٢٨٩/ ٦٧٢، ١٣/ ١٤٤٧)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (٣٧٧، ٩١٣، ١٣٢٢، ١٣٤٣، ٣٥٦١، ٤٤١٥، ٤٤٨١، ٤٥٣٠، ٤٦٥١)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (١٠٣٨، ١٧٧٠، ٣٦٩٧)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (١١٣٤، ١١٩٣، ١٣١٥، ١٥١٣، ١٦٠١، ١٨٩٦، ٤٢٥٣، ٤٧٣٤)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٥٠).

(١) ينظر: من كلام ابن معين، رواية ابن طَهْمان (ص١٠٤).
(٢) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدُّوري (٤/ ٢٧٤)، والكامل (٤/ ٤٥١)، والثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، وسؤالات ابن بُكَير للدارقطني، برقم (٥٥).
(٣) ينظر: معرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن مُحْرِز (١/ ١٠٢ برقم ٤٥١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٣).
(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٤٧ برقم ٥٣٢).
(٥) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ١٤٠)، وينظر: الكامل (٤/ ٤٤٦ ـ ٤٥١).
(٦) سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ١٥٣ برقم ١٤٣٧).
(٧) شرح مشكل الآثار (١٣/ ٤٣٦ بعد الحديث برقم ٥٣٩٣).

اختلاطِه، مثل: ابن المبارك، ويزيد بن زُرَيع، وذويهما»[(١)].

وسئل الدارقطني عن أثبت أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبةَ، فقال: «يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث»[(٢)].

وروى لابن زُرَيع عن سعيدٍ البخاريُّ في ثلاثين موضعًا، منها أحد عشر قالَ فيها البخاري: «قالَ لي خليفة: حدثَنا يزيد بن زُرَيع، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس»، وحديثان معلَّقان، وروى له مسلمٌ في ستة مواضع، وأصحاب السنن في تسعة وعشرين[(٣)].

[١٧] **يَزِيدُ بن هارون، الواسطي** (٢٠٦هـ)، وهو ثقةٌ متقن، وروايتُه في الكتب الستة.

قالَ يزيدُ بن هارون: «ماتَ داود بن أبي هند سنة تسع وثلاثين، مَرَّ بنا هو وسعيد بن أبي عَرُوبةَ قبل ذلك فسمعت منهما»[(٤)].

وقالَ أيضًا: «وسمعت من سعيد ـ يعني: ابن أبي عَرُوبةَ ـ سنة أربعين أو بعد ذلك»[(٥)].

---

(١) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠).
(٢) سؤالات ابن بُكَير، للدارقطني (ص٥٧ برقم ٥٥).
(٣) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٢٨٤، ٧٠٩، ١٣٣٨، ٢٥٢٧، ٢٨٦٧، ٣٢٠٧، ٣٢٣٩، ٣٢٥١، ٣٥٦٥، ٣٦٣٧، ٣٦٨٦، ٣٨٧٨، ٤٠٦٨، ٤٠٩٠، ٤١٥٣، ٤١٩٢، ٤٤٧٦، ٤٦٨٥، ٥٠٦٨، ٥٢١٥، ٥٧٢٧، ٥٨٧٢، ٦٠٩٣، ٦٥٣٥، ٦٨٨٥، ٧٠٩٠، ٧٠٩١، ٧٣٨٤، ٧٤٣١، ٧٥٣٩)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (٣٠/ ٣١١، ٧/ ٦٨٨، ٣٢٥/ ١٩٣، ١٩٢/ ٤٧٠، ٣٣/ ١٤٥٦، ٧١/ ٢٨٧٠)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (٤٧٦، ٧٧٩، ١١٧٠، ١٣٢١، ٢١٥٥، ٢٤٤٧، ٣٦١٣، ٣٦١٦، ٣٩٣٨، ٤٦٥١)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (٢٢٨٠، ٢٩٨٣، ٣٢٣١، ٣٩٣١)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (٣٠٥، ١٠٥٦، ١٤٤، ٢٠٤٩، ٢٠٥١، ٢٤٤٢، ٣١٩٨، ٣٣٣٣، ٤٤١٨، ٤٨٤٤، ٤٨٤٩، ٤٨٧٨، ٥٠٣٨)، والسنن، لابن ماجه، برقمي (١١٨٠، ٢٥٧٠).
(٤) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٢٥٤)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٢٣١)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (١/ ١٢١).
(٥) التاريخ الأوسط، للبخاري (٣/ ٤٥٩).

وقالَ كذلك: «لقيتُ ابن أبي عَرُوبةَ قبل الأربعين بدهر، ورأيتُه سنة ثنتين وأربعين فأنكرتُه»[١].

وهذا يدلُّ على أنَّه لم يسمع منه حينئذٍ.

وقالَ يحيى بن معين: «سمعَ يزيد بن هارون من ابن أبي عَرُوبةَ قبلَ أنْ يُنْكرَ بالكوفة»[٢].

وروى ابنُ عدي بسندِه عن ابنِ معين قوله: «وأمّا يزيد بن هارون فصحيحُ السماعِ، كانَ يسمعُ منه بواسط وهو يريد الكوفة»[٣].

أي: وهو في طريقه إلى الكوفة.

وقالَ أحمد: «سماعُ يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عَرُوبةَ في الصحةِ إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة»[٤].

وروى لابنِ هارون عن سعيد كلٌّ من التِّرمذيِّ والنسائي وابن ماجه في موضعٍ واحد[٥].

○ رابعًا: الرُّواةُ عن سعيد بعدَ الاختلاط:

وأذكرُ كذلك الرُّواة عنه بعدَ اختلاطه كما ترجَّح لديّ، حسب حروفِ الهجاء؛ لِيُعْرَفوا، مع بيان حجم رواياتِهم ومواضعِها في الكتبِ السِّتَّة، وهم:

[١] **شعيبُ بن إسحاق بن عبد الرحمٰن البصري، ثم الدمشقي** (١٨٩هـ)، وهو ثقةٌ، روى له الجماعة سوى الترمذي.

قالَ هشام بن عمّار عن شعيب بن إسحاق: «سمعت من سعيد بن

---

(١) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٤٦٤)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٥).

(٢) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان (ص١٠٣).

(٣) الكامل (٤/ ٤٤٧)، وينظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٤٩٦)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٣).

(٤) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٢٥٩)، وينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).

(٥) السنن، للترمذي، برقم (١٥٢٢)، والسنن، للنسائي، برقم (٤١١٩)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٧١٢).

أبي عَرُوبةَ سنة أربع وأربعين ومائة»[١].

ولذا قالَ ابنُ حبان: «وكانَ سماعُ شعيب بن إسحاق منه سنة أربع وأربعين ومائة قبلَ أنْ يختلطَ بسنةٍ»[٢].

قلتُ: لكنَّ الإمام أحمد صرَّح بأنَّه سمعَ من سعيد بآخر رَمَق[٣].

وحيث إنَّ شعيبًا بَقِي إلى سنة ست وخمسين ومائة على قولِ الجمهور، فيكون سمعَ من سعيد في الحالين.

ولذا قالَ ابنُ حجر: «سمع من ابن أبي عَرُوبةَ بأخرة»[٤].

وعلى هذا فحديثه كلُّه مردودٌ. والله أعلم.

وروى لشعيب عن سعيدِ النَّسائيُّ في موضع واحد، وابن ماجه في موضعين[٥].

[٢] **عَبادُ بن العَوّام بن عمر الواسطي** (١٨٥هـ)، وهو ثقةٌ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ أحمد: «عباد بن العوام مضطربُ الحديثِ عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ»[٦].

قلتُ: يُفْهم من قولِه أنَّ الاضطرابَ واقعٌ في رواياتِه عن سعيد فقط.

وروى لعباد عن سعيد النسائيُّ في ثلاثةِ مواضع[٧].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٥٠٤).

(٢) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٦٠).

(٣) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص١٥٨ برقم ٢)، وسؤالات الآجري أبا داود (٢/ ١٨٩ برقم ١٥٦١)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٠٣)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص٢٠٨ ترجمة ٢٧٩٣).

(٥) السنن، للنسائي، برقم (٢١٩٠)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (٢٥٧٣، ٣١٦٥).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، وينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٦)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٤١٢).

(٧) السنن، للنسائي، بالأرقام (٤٠٦٢، ٤٦١٢، ٥٢٨٣).

[٣] **محمدُ بن جعفر الهُذَلي، البصري، «غُنْدَر»** (١٩٣هـ)، وهو ثقةٌ صحيح الكتاب إلا أَنَّ فيه غفلةً، وروايتُه في الكتب الستة.

قالَ ابنُ عدي: «سمعت عبدان، يقولُ: سمعت عمرو بن العباس، يقولُ: كتبت عن غُنْدَر حديثَه كلَّه إلا حديثَ سعيد بن أبي عَرُوبةَ، فإنَّ عبد الرحمٰن بن مهدي نهاني أنْ أكتبه، وقالَ: سماعُ غُنْدَر من سعيد بعد الاختلاطِ»[١].

وحكى أبو الوليد الباجي عن عليِّ بن المديني، أنَّه قال: «كنتُ إذا ذكرت غُنْدَرًا ليحيى، عَوّج فمَه، وكان يُضَعّفه.

يريدُ ـ والله أعلم ـ أنَّه كان يُضعّفُه في سعيد بن أبي عَرُوبةَ»[٢].

وقالَ ابنُ رجب: «وأما من سمعَ منه بعدَ الاختلاطِ فجماعة، فيهم: محمد بن جعفر «غُنْدَر»»[٣].

وروى لغُنْدَر عن سعيد مسلمٌ في موضع واحد، وأبو داود في موضعين، والترمذيُّ في ثلاثة مواضع، والنسائيُّ في موضع[٤]، مع أنَّ المِزّي رمزَ لمسلم وأبي داود فقط عند بيان موضع رواية محمد بن جعفر عن سعيد، ولم يشر لرواية الترمذي والنسائي عنه[٥].

[٤] **محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ أبي عَدِيٍّ، البصري** (١٩٤هـ)، وهو ثقةٌ، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ عبد الله ابن الإمام أحمد: «سمعتُ أبي يذكر عن يحيى بن سعيد،

---

(١) الكامل (٤/ ٤٤٧)، وينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٤٤)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٩٨).

(٢) التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٦٢٤).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٤).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (٧/ ٢٢٧٩)، والسنن، لأبي داود، برقمي (١٨٤١، ٢٣٠٨)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (١١٠٤، ١١١٠، ٣٣٤٦)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٨٧٩).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (١١/ ٨)، (٢٥/ ١٠).

قالَ: جاءَ ابنُ أبي عدي إلى ابن أبي عَرُوبةَ بأخرة، يعني: وهو مختلط، فقلت لابن أبي عدي: كانَ سعيد يملي عليكم؟ قالَ: كنا إذا أردنا أملى علينا»[١].

وقالَ ابنُ القطان الفاسي عنه: «وقد نَصّ العقيلي وغيره أنّه إنَّما سمعَ منه بعدَ الاختلاطِ»[٢].

وذكرَه الحافظُ ابنُ حجر فيمن سمعَ بعدَ اختلاطِ سعيد[٣].

وروى لابن أبي عدي البخاريُّ في أربعةِ مواضع، ومسلمٌ في تسعة عشر، وأبو داود في ثمانية، والترمذيُّ في ستة، والنسائي في موضع، وابنُ ماجه في أربعة[٤].

[[٥]] **وَكِيع بن الجَرّاح بن مَلِيح الرُّؤاسي الكوفي** (١٩٦ أو ١٩٧هـ)، وهو ثقةٌ حافظ عابد، وروايتُه في الكتبِ الستة.

قالَ أبو عبيد الآجرّي: «سألتُ أبا داود عن سماعِ وكيع، فقالَ: بعدَ الهزيمة، يعني: من سعيد بن أبي عَرُوبةَ»[٥].

وقالَ محمدُ بن عبد الله بن نُمَير: «سمعَ وكيع من سعيد بن أبي عَرُوبةَ بأخرة»[٦].

---

(١) العلل ومعرفة الرجل، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ١٣٦)، وينظر: الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٤٦٤)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٤٥).

(٢) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي (٤/ ١٥٥).

(٣) هدي الساري (ص٤٢٦).

(٤) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٧١٠، ١٠٣١، ٣٠٦٤، ٣٥٧٢)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (١٨/٢٧، ١٢٧/٢٠٢، ١٦٤/٢٦٤، ١٩٣/٣٢٣، ٣٩١/٢٦، ٣٩٨/٤٩، ٤٢٥/١١١، ٤٦٤/١٧٦، ٦٢٧/٢٠٣، ٧٤٦/١٣٩، ٧٩٨/٢٤٤، ٨٩٥/٧، ١٧/ ٩٢٧، ٩٤٦/٥٧، ٨٢٧/٤١٨، ١٦٢٢/٧، ١٩٦٦/١٨، ٢٨٦٥/٦٣، ٢٩٥٨/٣)، والسنن، لأبي داود، بالأرقام (٨٢٩، ١٣٢٢، ١٣٤٥، ٢٣١٨، ٢٨٣٨، ٣٢٩٨، ٣٨٠٥، ٣٩٣٩)، والسنن، للترمذي، بالأرقام (١٢٦٦، ١٣٤٩، ١٥٧٣، ١٨٢٥، ١٨٧٩، ٣٣٤٦)، والسنن، للنسائي، برقم (٥١٥١)، والسنن، لابن ماجه، بالأرقام (٦٠١، ٩٠١، ٢٤٠٠، ٣٢٣٤).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٠)، ولم أجده في المطبوع من سؤالات الآجري.

(٦) ينظر: تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ص٣٢٤)، وشرح علل الترمذي، =

وقالَ الباجي: «قالَ ابنُ أبي زياد: سمعَ منه وكيع حينَ اختلطَ، لصغرِه»[١].

وقالَ ابنُ الصلاح: «وممّن عُرِفَ أنَّه سمعَ منه بعدَ اختلاطِه وكيع والمُعَافى بن عمران المَوْصلي، بلغنَا عن ابنِ عَمّارٍ المَوْصلي أحد الحفاظ أنَّه قالَ: ليست روايتهما عنه بشيءٍ، إنَّما سماعهما بعد ما اختلطَ»[٢].

قلتُ: يبدو أنَّ وكيعًا كان يَنْتَقي من حديثِ سعيد. والله أعلم، فقد روى الخطيب البغدادي بسندِه عن يحيى بن معين، قالَ: «قلتُ لوكيع بن الجراح: تُحَدِّث عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، وإنَّما سمعتَ منه في الاختلاطِ، قالَ: رأيتني حدثت عنه إلا بحديثٍ مُسْتَوٍ»[٣].

قالَ البُلْقيني: «من هذه الحكايةِ يُؤخذُ أنَّه إذا حدّث بحديث مستوٍ كان جائزًا»[٤].

وقالَ أبو داود: «سمعتُ صالحًا الخَنْدقي، قالَ: سمعتُ وكيعًا قالَ: كُنَّا ندخلُ على سعيد بن أبي عَرُوبةَ فنسمع، فما كانَ من صحيحِ حديثه أخذنَاه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه»[٥].

وروى لوكيع عن سعيد ابنُ ماجه في موضعين[٦]، ولم يُشِر المزيُّ إليهما[٧].

وبعد هذا العرض لأسماء من سمعَ من سعيد بن أبي عَرُوبةَ قبلَ

= لابن رجب (٢/ ٥٦٩)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٤٨٢).

(١) التعديل والتجريح، للباجي (٣/ ١٠٨٧).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٤٩٦).

(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب (١/ ٣٣٠).

(٤) محاسن الاصطلاح (ص٦٦١)، وفيه «يوجد» بدل «يؤخذ» خطأ، والتصويب من المخطوط.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٠).

(٦) السنن، لابن ماجه، بالأرقام (٢٠٨٣، ٢٦٦٣).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٠)، (٣٠/ ٤٦٤).

الاختلاطِ أو بعدَه، والبالغ عددهم اثنين وعشرين راويًا، نشير إلى أنَّ أربعة وثلاثين راويًا سكتَ عن سماعِهم من سعيد أئمَّةُ النقدِ. وبذا يبلغ مجموعُ الرواةِ عن سعيد في الكتبِ السِّتَّة ستةً وخمسينَ راويًا.

وأنتقلُ إلى المطلب الثاني بعونِ الله وفضلِه، حيث أتعرضُ فيه لدراسةِ أحاديث سعيد في الكتبِ الستةِ على النحو الآتي:

أولاً: دراسة أحاديث مُتَكَلَّم فيها، وجاءت عمَّن سمعَ من سعيد قبلَ اختلاطِه.

ثانيًا: الروايات التي قال فيها البخاري: «قال لي».

ثالثًا: روايات سعيد المُعَلَّقة عند البخاري.

رابعًا: دراسة الأحاديث التي رواها عنه من سكتَ عن سماعِه من سعيد أئمَّةُ النقد.

خامسًا: دراسة الأحاديث التي رواها عنه من سمعَ منه بعد اختلاطِه.

المطلبُ الثاني

دراسةُ أحاديث سعيد في الكتب الستة

○ أولاً: دراسةُ أحاديثَ متكلَّم فيها، وجاءت عمَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ:

من المقرَّرِ لدى العلماء أنَّ أحاديثَ المختلِطِ إذا رواها عنه الثقات الذين سمعُوا منه قبلَ اختلاطِه هي أحاديثُ صحيحةٌ وثابتة، يُحتجُّ بها ويعتمدُ عليها؛ ولذا أسلفتُ ذكرَ أسماءِ الرُّواةِ عن سعيد قبلَ اختلاطِه، وبيان حجم روايات كلِّ واحدٍ منهم ومواضعها.

ومع ذلك وجدتُ روايات جاءت من طريقِ هؤلاء الرُّواة، وهي واقعةٌ في دائرةِ الانتقادِ والتضعيف، ممَّا دفعني لدراسةِ هذه الأحاديث، وبيانِ وجه الحقِّ فيها.

وسأتناولُ هذه الأحاديث بالدراسةِ على النحو الآتي:

[(١)] أحاديثُ معلّةٌ بالوقفِ والإرسالِ، أو عدمِ الاتصال:

الحديثُ الأول: روى أبو داود وابنُ ماجه حديثًا من طريق عَبْدَةَ بنِ سُلَيْمَان، عَن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن عَزْرَةَ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ... الحديث[(١)].

وأخرجَ الحديثَ ابنُ حِبَّان، وابنُ خزيمةَ، وابنُ الجارود، وأبو يَعلى، والطحاوي، والدارقطني، والطبراني، والبيهقي، من طرقٍ عن عبدة بن سليمان، عن سعيد به، بمثله[(٢)].

ورجالُ الحديثِ ثقات رجال الشَّيخين غير عَزْرة بن عبد الرحمٰن الخُزَاعيِّ فمن رجالِ مسلم، وعَبْدَة قديمُ السماعِ من سعيد، سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ.

وقد أَعلّ الحديثَ الإمامُ أحمد بن حنبل، والطحاوي، وابنُ المنذر، وابنُ المُغَلّس، وغيرُهم بالوقف، والدارقطني بالإرسال، وابنُ الجوزي بالضعف، وغيرهم بالتدليسِ والاضطرابِ والانقطاعِ[(٣)].

ولكنَّ كثيرًا من العلماءِ صحَّحوا الحديثَ، وأثبتوا اتصالَه ورفعه.

فقد نقلَ الزيلعي في نصبِ الراية عن ابنِ القطان الفاسي[(٤)]، أنَّه قالَ:

---

(١) السنن، لأبي داود، برقم (١٨١١)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٩٠٣).

(٢) المسند الصحيح، لابن حبان (٢/ ١٧٨ برقم ١١٢١)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (٣٠٣٩)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٥٠٥)، والمسند، لأبي يعلى الموصلي (٤/ ٣٢٩ برقم ٢٤٤٠)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٦/ ٣٧٥ برقم ٢٥٤٧)، والسنن، للدارقطني (٣/ ٣١٨ برقم ٢٦٥٨)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٢/ ٤٢ برقم ١٢٤١٩)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٤/ ٣٣٦).

(٣) ينظر: نصب الراية، للزيلعي (٣/ ١٥٥)، والتلخيص الحبير، لابن حجر (٤/ ١٥١٢)، وإرواء الغليل، للألباني (٤/ ١٧١).

(٤) عبارة: «علله بعضهم بأنَّه روي موقوفًا، والذي أسنده ثقة فلا يضره». قالها عبد الحق =

«وحديث شُبْرمة عَلَّله بعضُهم بأنَّه قد رُوِي موقوفًا، والذي أسنده ثقة، فلا يضرُّه؛ وذلك لأنَّ سعيدَ بنَ أبي عَرُوبةَ يرويه عن قَتادة عن عَزْرة بن عبد الرحمٰن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأصحاب ابن أبي عَرُوبةَ يختلفونَ عليه، فقومٌ يرفعونه، منهم: عبدة بن سليمان ومحمَّد بن بِشْر الأنصاري، وقوم يَقِفُونَهُ، منهم غُنْدَر وحسن بن صالح، والرافعون ثقاتٌ فلا يضرُّهم وقف الواقفين، إمّا لأنَّهم حفظُوا ما لم يحفظ أولئك، وإمّا لأنّ الواقفين رووا عن ابنِ عباس رأيَه، والرَّافعين رووا عنه روايته، والرَّاوي قد يفتي بما يرويه».

ونقلَ كذلك عن الشيخِ تقي الدين في الإمام[1]، قوله: «فعَبْدَة بن سليمان يرفعه وهو مُحْتجٌّ به في «الصَّحيحين»، وتابعه على رفعه محمد بن عبد الله الأنصاري ومحمد بن بِشْر».

كما نُقِلَ عن صاحبِ التنقيحِ، قوله: «وقد تابعَ عبدة بن سليمان على رفعه أبو يوسف القاضي ومحمد بن بِشْر العبدي ومحمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد به»[2].

وقالَ ابنُ حجر في «التلخيص»: «وكذا رجّح عبد الحق وابن القطان رفعه»[3].

وقالَ البيهقي: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، ليسَ في هذا الباب أصح منه... وكذلك رُوِيَ عن محمّد بن عبد الله الأنصاري ومحمّد بن بِشْر عن ابن أبي عَرُوبةَ، ورواه غُنْدَر عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ موقوفًا على ابنِ عباس، ومن رواه

= في كتابه الأحكام الوسطى (٢/ ٣٢٧)، ووافقه ابن القطان، بقوله: «والرافعون ثِقَات، فَلَا يضرهم وقف الواقفين لَهُ؛ إِمَّا لأنهم حفظوا مَا لم يحفظوا، وَإِمَّا لِأَن الواقفين رووا عَن ابْن عَبَّاس رَأيه، والرافعين رووا عَنهُ رِوَايَته». بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٥٢)

(١) لم أجده في الأجزاء المطبوعة من كتاب «الإمام» لابن دقيق العيد.

(٢) نصب الراية، للزيلعي (٣/ ١٥٦)، وهو موجودٌ في تنقيح التحقيق (٣/ ٣٩٧). ثُمَّ نقل ابن عبد الهادي عن البيهقيِّ في الموضع ذاتِهِ، قولَه: «ومن رواه مرفوعًا حافظٌ ثقةٌ، فلا يضرُّه خلاف من خالفه». راجع: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٣/ ٣٩٧).

(٣) (٤/ ١٥١٢).

مرفوعًا حافظٌ ثقة فلا يضرُّه خلاف من خالفه»[١].

قلتُ: رواية أبي يوسف، خَرّجها الدارقطني والبيهقي[٢]، وروايتا محمّد بن عبد الله الأنصاري ومحمد بن بِشْر خَرّجهما الدارقطني[٣].

وكذلك رجَّحَ ابنُ حجر صحةَ الحديثِ حيث أوردَ له شاهدًا مرسلاً رواه سعيد بن منصور، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النَّبِيِّ ﷺ، ثم قالَ: «لكنه يُقوّي المرفوع؛ لأنَّه عن غيرِ رجاله، وقد رواه الإسماعيلي في معجمِه من طريقٍ أخرى عن أبي الزُّبير عن جابر، وفي إسنادِها من يحتاج إلى النَّظرِ في حاله، فيَجتمع من هذا صِحّة الحديث»[٤].

قلتُ: وردَ الحديث موصولاً، أخرجَه الطبراني من طريق يزيد بن هارون عن حمَّاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سمع النَّبِيَّ ﷺ رجلاً يقول: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ... الحديث[٥].

وقول الطبراني عَقِبه: «لم يروه عن عمرو إلا حمَّاد»، ليسَ كما قال؛ بل رواه عن عمرو بن دينار، الحسن بن عُمَارة والحسين بن ذَكوان والحسن بن دينار، فرواية ابن عُمَارة عندَ الدارقطني والبيهقي، ورواية ابن ذَكوان وابن دينار عندَ الدارقطني[٦].

وهكذا يتبينُ أنَّ الحديثَ صحيحٌ، كما قالَ ابنُ حبان وعبد الحق وابن القطان والبيهقي وابنُ حجر وغيرهم. والله أعلم.

الحديثُ الثاني: روى الترمذي حديثًا من طريق عَبْدَة، عَن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عَن مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَن سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما،

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (٤/ ٣٣٦).
(٢) السنن، للدارقطني (٣/ ٣١٨)، والسنن، للبيهقي (٤/ ٣٣٦).
(٣) السنن، للدارقطني (٣/ ٣١٨).
(٤) التلخيص الحبير، لابن حجر (٤/ ١٥١٣).
(٥) المعجم الصغير، للطبراني (١/ ٣٧٧ برقم ٦٣٠).
(٦) السنن، للدارقطني (٣/ ٣١٨).

أَنَّ غَيْلَانَ بنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ[١].

وقد تَكَلَّمَ عددٌ من الأئمةِ في هذا الحديثِ موصولاً، وحكموا على معمر فيه بالوهمِ، وصحَّحُوا إرسالَه.

فقد نقلَ التِّرمذي في «سُننِه» عن البُخَاري قوله: «هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عَن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حُدِّثْتُ عَن مُحَمَّدِ بنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غَيْلَانَ بنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ. قَالَ البخاري: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَن سَالِمٍ عَن أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً مِن ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ أَوْ لَأَرْجُمَنَّ قَبْرَكَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ»[٢].

وقالَ ابنُ حجر: «وحَكَم مسلم في التَّمييز على معمرَ بالوهمِ فيه، وقالَ ابنُ أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة: المرسل أصح... إلى أنْ قالَ ابنُ حجر: وقد قالَ الأثرم عن أحمد: هذا الحديثُ ليسَ بصحيحٍ، وأَعَلَّه بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده، وهكذا، وقد قالَ ابنُ عبد البر: طرقه كلُّها معلولة، وقد أطالَ الدارقطني في العللِ في تخريج طرقه، ورواه ابنُ عيينة ومالك عن الزهري مرسلاً، وكذا رواه عبد الرازق عن معمر[٣]، وقد وافقَ معمرًا على وصلِه بَحرُ بن كَنِيز[٤] السقا عن الزهري، لكنّ بحرًا ضعيفٌ، وكذا وصلَه يحيى بن سلام عن مالك، ويحيى ضعيف»[٥].

قلتُ: لكنَّ معمرًا لم يتفرد بوصلِه، فقد أخرجَه الدارقطني والبيهقي من طريق سيف بن عبيد الله الجَرمي، حدثنا سَرّار بن مُجَشِّر، عن أيوب، عن نافع وسالم، عن ابن عمر، أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَعنده عَشْرُ نِسْوَةٍ...

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١١٢٨). (٢) السنن، للترمذي (٣/ ٤٢٦).
(٣) ينظر: مصنف عبد الرزاق، برقم (١٢٦٢١).
(٤) في المطبوع من التلخيص الحبير «كثير» خطأ.
(٥) التلخيص الحبير، لابن حجر (٥/ ٢٣١٤).

الحديث[١].

وقالَ ابنُ حجر بعد أنْ ذكرَه: «ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ، ومن هذا الوجه أخرجَه الدارقطني، واستدلَّ به ابنُ القطان على صحةِ حديث معمر»[٢].

فهذا طريقٌ آخرُ موصولٌ يقوى الحديثَ ويَشُدّ منه.

كما تابعَ سعيد بن أبي عَرُوبةَ كلٌّ من إسماعيل بن عُلَيَّةَ ومحمَّد بن جعفر وعبد الأعلى وغيرهم عن معمر به بنحوه، أخرجَه ابنُ حبان، والحاكمُ، وأحمدُ، وابنُ ماجه، والدارقطني[٣].

وكذا تابعَ عبدة، يزيدُ بن زُرَيع عندَ أحمد[٤]، ويزيدُ بن هارون وعبد الوهاب عندَ الحاكم[٥]، وثلاثتهم سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاط.

الحديثُ الثالث: روى أبو داود حديثًا من طريقِ يَحْيَى القَطَّان، عَن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي حَرْبِ بنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَن أَبِيهِ، عَن عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ مَا لَمْ يَطْعَمْ[٦].

والحديثُ أخرجَه البيهقي، وابنُ أبي شيبة، وعبد الرزاق من طرقٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادة به موقوفًا[٧].

وقد أَعَلّه البخاري والترمذي بالوقف.

---

(١) السنن، للدارقطني (٤/ ٤٠٨ برقم ٣٦٩٤)، والسنن، للبيهقي (٧/ ١٨٣).

(٢) التلخيص الحبير، لابن حجر (٥/ ٢٣١٤).

(٣) المسند الصحيح، لابن حبان (٢/ ١٦٢ برقم ١١٠٠)، والمستدرك، للحاكم (٢/ ٢٠٩ برقم ٢٧٧٩)، والمسند، لأحمد (٨/ ٢٢٠، ٢٥١، ٩/ ٦٩، ٣٩٢ بالأرقام ٤٦٠٩، ٤٦٣١، ٥٠٢٧، ٥٥٥٨)، والسنن، لابن ماجه، برقم (١٩٥٣)، والسنن، للدارقطني (٤/ ٤٠٨).

(٤) (٣/ ٨٢).

(٥) (٢/ ٢٠٩ برقم ٢٧٧٩).

(٦) السنن، لأبي داود، برقم (٣٧٧).

(٧) السنن، للبيهقي (٢/ ٤١٥)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (٢/ ٨١ برقم ١٣٠١)، والمصنَّف، لعبد الرزاق (١٤٨٨).

فقد رواه الترمذي من طريقِ مُعَاذِ بنِ هِشَامٍ، عن أَبِيه، عَنْ قَتَادَةَ، عَن أَبِي حَرْبِ بنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّضِيعِ يُنْضَحُ... وذكر الحديث.

ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقالَ: رَفَعَ هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَن قَتَادَةَ، وَأَوْقَفَهُ سَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ عَن قَتَادَةَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ[١].

وأخرجَه من غيرِ طريق سعيد مرفوعًا أبو داود وابنُ ماجه وابنُ حبان وابنُ خزيمة والحاكمُ وأبو يعلى والدارقطني والطحاوي والبغوي والبيهقي، كلُّهم من طريقِ معاذ بن هشام[٢]، وأحمد من طريقِ عبد الصمد بن عبد الوارث[٣]. كلاهما عن هشام به.

وقالَ الحاكمُ: «صحيحٌ على شرطهما».

قلتُ: إنَّما هو على شرطِ مسلم؛ لأنَّ أبا حربٍ لم يخرج له البخاري.

وقالَ البيهقي: «وفيما بلغني عن أبي عيسى أنَّه قالَ: سألتُ البخاري عن هذا الحديثِ، فقالَ: سعيد بن أبي عَرُوبةَ لا يرفعه، وهشام الدَّستُوَائي يرفعه، وهو حافظٌ.

قلتُ ـ يعني: البيهقي ـ: إلا أنَّ غير معاذ بن هشام رواه عن هشام مرسلاً. ثم رواه البيهقي من طريقِ مسلم بن إبراهيم عن هشام عن قتادة عن ابن أبي الأسود عن أبيه أنَّ رسولَ الله ﷺ... وذكر الحديث».

---

(١) السنن، للترمذي (٢/ ٥٠٩ برقم ٦١٠).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٣٧٨)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٥٢٥)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٢٠٨ برقم ٦٣٣٧)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (٢٨٤)، والمستدرك، للحاكم (١/ ٢٧٠ برقم ٥٨٧)، والمسند، لأبي يعلى (١/ ٢٦١ برقم ٣٠٧)، والسنن، للدارقطني (١/ ٢٣٤ برقم ٤٦٨)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ١٩٢)، وشرح السُّنَّة، للبغوي (٢/ ٨٧ برقم ٢٩٦)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٢/ ٤١٥).

(٣) المسند، لأحمد (٢/ ٧ برقم ٥٦٣).

قالَ ابنُ حجر في «التلخيص»: «إسنادُه صحيحٌ، إلا أنَّه اختُلِفَ في رفعِه ووقفِه، وفي وصلِه وإرسالِه»[(١)].

وقالَ في «الفتح»: «إسنادُه صحيحٌ، ورواه سعيد عن قتادة فوقفه، وليسَ ذلك بِعلّةٍ قادحةٍ»[(٢)].

وهكذا نرى أنَّ البخاري والترمذي أعلَّاه بالوقف، وليس بشيءٍ، فإسنادُه صحيحٌ كما قالَ ابنُ حجر، وقد سبق قول ابن القطان أنَّ الرَّاويَ قد يفتي بما يروي.

الحديثُ الرابع: روى الترمذي حديثًا من طريقِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَن سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، أَنَّ رَجُلاً مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا أَوْ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ... الحديث[(٣)].

وأخرجَه البيهقي من طريقِ عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة به[(٤)].

قالَ الترمذي: «وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ.

فَرَوَى دَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ عَن الشَّعْبِيِّ عَن مُحَمَّدِ بنِ صَفْوَانَ.

وَرَوَى عَاصِمٌ الأَحْوَلُ عَن الشَّعْبِيِّ عَن صَفْوَانَ بنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بنِ صَفْوَانَ، وَمُحَمَّدُ بنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ.

وَرَوَى جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ عَن الشَّعْبِيِّ عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَن الشَّعْبِيِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ رِوَايَةَ الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا.

قَالَ مُحَمَّدٌ، يعني: البخاري: «حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَن جَابِرٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»[(٥)].

وقالَ الترمذي أيضًا في «العلل الكبير»: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقالَ: حديثُ الشعبي عن جابر غير محفوظ، وحديثُ محمَّد بن

---

(١) التلخيص الحبير، لابن حجر (١/ ٨٨).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٣٢٦).

(٣) السنن، للترمذي، برقم (١٤٧٢)، والمروة: حجر أبيض رقيق... كالسكاكين يذبح بها. المغرب في ترتيب المعرب، للمُطَرِّزي (٢/ ٢٦٥).

(٤) السنن الكبرى (٩/ ٣٢١).

(٥) السنن، للترمذي (٤/ ٧٠).

صفوان أصح»[١].

وحديثُ محمَّد بن صفوان، أخرجَه النسائيُّ وابنُ ماجه وأحمد والحاكمُ والدارمي والبيهقي وابنُ أبي شيبة والطبراني، من طرقٍ عن داود بن أبي هند عن الشَّعبي عن محمَّد بن صفوان به[٢].

وقالَ الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم مع الاختلاف فيه على الشَّعبي، ولم يُخرِّجاه».

وأخرجَه أبو داود والنسائي وابنُ ماجه وأحمد وابنُ حبان والطيالسي والبيهقي وابنُ أبي شيبة وعبد الرزاق والطبراني، من طرقٍ عن عاصم عن الشعبي عن محمَّد بن صفوان به[٣].

وأخرجَه الطبراني، من طريقِ حُصَين عن الشَّعبي عن محمَّد بن صفوان به[٤].

قلتُ: سبقَ قول الترمذي: «ويحتمل أنَّ رواية الشعبي عنهما»، فلعلَّ للشعبي فيه إسنادين. والله أعلم.

الحديثُ الخامس: روى الترمذي حديثًا من طريق عِيسَى بنِ يُونُس، عَن سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ الله رضي الله عنهما، أَنَّ

---

(١) (٢/ ٦٣٠).

(٢) السنن، للنسائي، برقمي (٤٣١٣، ٤٣٩٩)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٢٤٤)، والمسند، لأحمد (٢٠٧/٢٥ برقم ١٥٨٧١)، والمستدرك، للحاكم (٤/ ٢٦٠ برقم ٧٥٨١)، والسنن، للدارمي (٢/ ٩٢)، والسنن، للبيهقي (٩/ ٣٢٠)، والمصنف، لابن أبي شيبة (٤٢٧/١٠ برقم ٢٠١٧٢)، والمعجم الكبير، للطبراني (٢٣٦/١٩ برقم ٥٢٥).

(٣) السنن، لأبي داود، برقم (٢٨٢٢)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٣١٣)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣١٧٥)، والمسند، لأحمد (٢٠٦/٢٥ برقم ١٥٨٧٠)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٥/ ٢٦٥ برقم ٤٣٧١)، والمسند، للطيالسي، برقم (١٢٧٧)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٩/ ٣٢٠)، والمصنف، لابن أبي شيبة (٤٢٧/١٠ برقم ٢٠١٧٢)، والمصنف، لعبد الرزاق، برقم (٨٦٩٢)، والمعجم الكبير، للطبراني (٢٣٧/١٩).

(٤) المعجم الكبير (١٩/ ٢٣٦).

نَبِيَّ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ فَلَا يَبِيعُ نَصِيبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ»[١].

والحديثُ أخرجَه الحاكمُ عن عيسى بن يونس، وأحمد عن عبد الوهاب، كلاهما عن سعيد به[٢].

قتادة عن سليمان اليَشْكُري كتابٌ:

وقالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ.

سَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ: سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ يُقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بِشْرٍ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، فَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ. قَالَ: وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ قَتَادَةُ عَنْ صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ».

وفي سماع قتادة من سليمان اليَشكري، قالَ ابنُ المديني: «لم يسمع قتادة من سليمان اليَشْكُري شيئًا»[٣].

وقالَ البخاري: «روى قتادة عن كتاب سليمان اليَشْكُري»[٤].

وقالَ ابنُ معين: «قتادة لم يسمع من سليمان اليَشْكُري»[٥].

وقالَ الإمامُ أحمد: «سليمان اليَشْكُري شيخٌ قديم قُتِلَ في فتنةِ ابن الزبير، قيلَ له: من روى عنه؟ قالَ: قتادة وما سمعَ منه شيئًا... ثم قالَ: قَدِمُوا بصحيفة سليمان اليَشْكُري البصرة، فحفظها قتادة»[٦].

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١٣١٢).
(٢) المستدرك، للحاكم (٢/ ٦٤ برقم ٢٣٣٧)، والمسند، لأحمد (٢٣/ ١٤٣ برقم ١٤٨٥١).
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص١٦٤).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٣١). موافقًا ما تقدّم من رواية الترمذي عنه في سننه.
(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٤٩).
(٦) العلل، للإمام أحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٤).

وقالَ الفسوي: «سمعت سليمان بن حرب قالَ: كانَ سليمان اليَشْكُري جاورَ بمكة سنة، جاور جابر بن عبد اللهِ وكتبَ عنه صحيفة، وماتَ قديمًا، وبقيت الصحيفة عندَ أمِّه فطلبَ أهلُ البصرةِ إليها أن تُعِيرَهم فلم تفعل، فقالوا: فأمكنينا منَها حتى نقرأه، فقالت: أمَّا هذا فنعم، قالَ: فحضرَ قتادة وغيره فقرأه، فهو هذا الذي يقول أصحابنا: حدَّث سليمان اليَشْكُري، أو نحو هذا من الكلام»[١].

وهكذا نرى اتفاقَ أقوال عدد من الأئمةِ بعدمِ سماع قتادة من سليمان اليَشْكُري.

وفي حديث آخر رواه ابنُ ماجه من طريقِ إسماعيل بن عُلَيَّة، عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادة، عن سليمان اليَشْكُري، عن جابر مرفوعًا[٢].

قالَ البوصيري: «هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ إلا أنَّه منقطعٌ، حكى الترمذي في الجامعِ عن البخاري أنَّ قتادة لم يسمع من سليمان اليَشْكُري»[٣].

ومع ذلك قالَ الألباني عن حديثِ الترمذي: «وإسناده صحيح، رجالُه ثقات رجال مسلم غير اليَشْكُري، وهو سليمان بن قيس وهو ثقةٌ، وادعى الترمذيُّ أنَّه غير متصل، يعني: أنَّه لم يسمع قتادة من سليمان»[٤].

ونخلصُ من هذه الدراسةِ إلى صحةِ الأحاديث التي رواها عن سعيد من سمعَ منه قبلَ الاختلاط، سوى ما ثبتَ من عدمِ سماع قتادة من سليمان اليَشْكُري. والله أعلم.

ومع ذلك فهي من رواياتِ السُّنن الأربعة فقط، وليس فيها حديثٌ في «الصَّحيحين» أو أحدِهما.

---

(١) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٢٧٩)، وينظر: (٢/ ٦٦١).
(٢) السنن، لابن ماجه، برقم (٣٢٣٩).
(٣) مصباح الزجاجة، للبوصيري (٣/ ٦٧)، وحكاية الترمذي عن البخاري تقدمت في الصفحة السابقة.
(٤) إرواء الغليل، للألباني (٥/ ٣٧٣).

ونتنقل إلى نوعٍ آخر من الدراسةِ لهذه الروايات، وهي:

[٢] أحاديثُ سعيد عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة:

فقد روى سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن قتادة عنِ الحسن عن سَمُرة عدةَ أحاديث، منها عشرة بدون المكرر في «السُّنن الأربعة»، رواها عنه عدد من الرواة الذين سمعوا من سعيد قبلَ الاختلاطِ، وليسَ منها روايات في «الصَّحيحين» أو أحدهما.

الاختلاف في سماع الحسن من سَمُرة:

ويجدرُ بنا قبلَ دراسةِ نماذج لهذه الروايات، أنْ نوردَ آراءَ العلماء في سماعِ الحسن من سَمُرة.

وللعلماءِ في سماع الحسن من سَمُرة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأولُ: أنَّه سمعَ منه مطلقًا، وهو قولُ ابن المديني، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والطحاوي، والنووي، واختارَه الحاكم وغيره.

قالَ ابنُ المديني: «والحسنُ قد سمعَ من سَمُرة؛ لأنَّه كانَ في عهدِ عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، وماتَ سَمُرة في عهد زياد»[١].

وقالَ أيضاً: «سماعُ الحسن من سَمُرة صحيح»[٢].

وقالَ الترمذي بعد روايته لحديث الْحَسَنِ عَن سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الحَيَوَانِ بِالحَيَوَانِ نَسِيئَةً»: «حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ»[٣].

وقالَ الترمذي أيضًا: «سألت البخاري عن حديث: **«مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ»**، فقال: كان عليّ بن المديني يقول بهذا الحديث، وأنا أذهبُ إليه»[٤].

---

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص١٩٨).
(٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٢٩٠)، والتاريخ الأوسط، له (٣/ ٨٩).
(٣) السنن، للترمذي (٣/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠).
(٤) العلل الكبير (٢/ ٥٨٨).

وقالَ البخاري: «وسماع الحسن من سَمُرة بن جُنْدُب صحيح»[١].

ونقلَ ابنُ عبد البر في الاستذكار عن الترمذي قوله: «قلتُ للبخاري: قولهم: إن الحسن لم يسمع من سَمُرة إلا حديث العقيقةِ، قالَ: قد سمعَ منه أحاديث كثيرة، وجعلَ روايته عن سَمُرة سماعًا، وصحَّحَها»[٢].

وصححَ الترمذي حديثَ الحسن عن سَمُرة في مواضع متعددة من السنن[٣].

وقالَ مسلم: «سمعَ سَمُرة»[٤].

وبعد رواية الطحاوي لحديثِ الحسن عن سَمُرة: «**عُهْدَةُ الرَّقيقِ ثَلاثةُ أَيَّامٍ**»، قالِ الطحاوي في سماعِه منه: «قد صحَّ ذلك وثَبَتَ»[٥].

وصحَّحَ الحاكمُ أحاديثَه، منها حديث السكتتين، فقد قالَ فيه: «صحيحٌ على شرطِ الشيخين». وقالَ الحاكم: «لا يتوهم متوهم أنَّ الحسنَ لم يسمع من سَمُرة، فإنَّه قد سمعَ منه»[٦].

وقالَ النووي: «سمعَ سَمُرة»[٧].

وجزمَ ابنُ القيم في «إعلامِ الموقعين» بسماعِ الحسن من سَمُرة[٨].

وأفردَ التَّهانَوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث» فصلاً في ثبوت سماع الحسن من أبي هريرة وسَمُرة[٩].

وقد صرحَ الحسن بسماعِه من سَمُرة في غيرِ حديث العقيقة.

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٩٦٣).

(٢) الاستذكار، لابن عبد البر (٢/ ١١)، وينظر: سنن الترمذي (١/ ٣٤٢ بعد الحديث، برقم ١٨٢).

(٣) راجع بالأرقام: (١٨٦، ٨٤٢، ١٢٥٥، ١٢٦٦، ١٣٤٠، ١٣٨٠، ٣٣٢٥).

(٤) الكنى والأسماء (١/ ٣٥٧).

(٥) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (١٥/ ٣٧٤ بعد الحديث برقم ٦٠٩٢).

(٦) المستدرك، للحاكم (١/ ٣٣٥ برقم ٧٨٠).

(٧) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ١٦١).

(٨) (٣/ ٣٨٠). (٩) (ص٣٥٨).

روى الإمام أحمد في «مسندِه» بسندِه عَن الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ، قَالَ: «قَلَّمَا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَ فِيهَا بِالصَّدَقَةِ وَنَهَى فِيهَا عَن الْمُثْلَةِ»[(١)].

قالَ العلائي: «وهذا يقتضي سماعه من سَمُرة لغير حديث العقيقة. والله أعلم»[(٢)].

وقالَ الذَّهبي في ترجمةِ الحسن: «قد صحَّ سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النَّهي عن المُثْلَة من سَمُرة»[(٣)].

المذهب الثاني: أنَّه لم يسمع منه شيئًا، وهو قول شعبة، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وابن حِبّان، وغيرِهم. قالَ شعبة: «لم يسمع الحسن من سَمُرة»[(٤)].

وذكرَ ابنُ سعد في «الطبقاتِ» عن يحيى القطان قوله: «في أحاديث سَمُرة التي يرويها الحسن عنه سمعنا أنَّها من كتابٍ»[(٥)].

وقالَ يحيى بن معين: «لم يسمع الحسن من سَمُرة[(٦)]، حرفًا قطُّ[(٧)]، ولا لَقِيَه[(٨)]، وهو كتاب»[(٩)].

ونقل ابن عبد الهادي عن البَرْدِيجيِّ قوله: «وقتادة عن الحسن عن سَمُرة، فليست بصحاح، لأَنَّه من كتاب، ولا يُحفظ عن الحسن عن سَمُرة حديثٌ يقول فيه: سمعت سَمُرة إلا حديثًا واحدًا، وهو حديثُ العقيقة، ولا يَثْبُت»[(١٠)].

---

(١) (٥/ ١٢). (٢) جامع التحصيل (ص١٦٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٧).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٢٠)، والمسند، لأحمد (٣٣/ ٢٦٩ برقم ٢٠١٠٤)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٣٥).

(٥) (٩/ ١٥٨)، وينظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/ ١١).

(٦) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهْمان، برقم (٣٩٠).

(٧) معرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن محرز (١/ ١٣ برقم ٦٦١).

(٨) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١٠٠).

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٢٩).

(١٠) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤/ ١٧٢).

وقالَ ابنُ حبان: «الحسن لم يسمع من سَمُرة شيئًا[١]، ولم يشافهه»[٢].

وقالَ ابنُ حزم: «الحسن لم يسمع من سَمُرة»[٣].

وقالَ ابنُ السبكي: «وذهبَ (أي: والده) إلى أنَّ الحسنَ لم يسمع من سَمُرة شيئًا، لا حديث العقيقة، ولا غيره»[٤].

المذهب الثالث: أنَّه سمعَ منه حديث العقيقة فقط، قالَه النسائي والدارقطني وابن حزم، واختارَه عبد الحق والبزار وغيرهم.

قالَ النسائي: «الحسن عن سَمُرة كتاب، ولم يسمع الحسن من سَمُرة إلا حديث العقيقة. والله تعالى أعلم»[٥].

وقالَ الدارقطني: «الحسن مختلفٌ في سماعِه من سَمُرة، وقد سمعَ منه حديثًا واحدًا، وهو حديثُ العقيقة»[٦].

وقالَه ابنُ حزم في مواضع متعددةٍ من المحلَّى[٧].

وقالَ الزيلعي: «واختاره عبد الحق في أحكامه[٨]، فقالَ عندَ ذكره هذا الحديث[٩]: والحسن لم يسمع من سَمُرة إلا حديث العقيقة، واختارَه البزار في «مسندِه»[١٠]، فقالَ في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: والحسن سمعَ من سَمُرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع عنه، ولما رجع إلى ولدِه أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنَّه لم يسمعها منه»[١١].

---

(١) المسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ١٥٥).

(٢) المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٦٣).

(٣) المحلى، لابن حزم (٨/ ١٩١).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٠٦).

(٥) السنن، للنسائي (٣/ ٩٤).

(٦) السنن، للدارقطني (٢/ ١٣٤ بعد الحديث رقم ١٢٧٥).

(٧) ينظر: (١/ ٢٦١، ٦/ ٢٣٦، ٧/ ٢٥٣، ٨/ ٣٥).

(٨) ينظر: الأحكام الوسطي، لعبد الحق (٤/ ١٤٠)، وكرره في مواضع أخرى. ينظر: (١/ ٤١٤، ٢/ ٥٤، ٩٨، ٤/ ١٥).

(٩) هو الحديث المتقدم: **(من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت...)**.

(١٠) ينظر: المسند، للبزار (١٠/ ٣٩٩).

(١١) نصب الراية، للزيلعي (١/ ٨٩).

وقبلَ أنْ أخلصَ إلى الرأي الذي تَرجَّحَ لديّ في سماعِ الحسن من سَمُرة، أرى أنّ عليّ معالجة نماذج لبعضِ الأحاديث التي جاءت من طريقِ سعيد عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة:

الحديثُ الأول: روى أبو داود حديثًا من طريق ابن أبي عدي، والترمذي والنسائي من طريق يزيد بن زُرَيع، وابن ماجه من طريق شعيب بن إسحاق، كلهم عن سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن الْحَسَنِ، عَن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ...»**[١].

وقالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».

والحديثُ أخرجَه أحمد والحاكم وصححه عن عبد الوهاب، والطحاوي والطبراني عن يزيد بن زُرَيع، والطحاوي عن رَوْح بن عبادة، والطبراني عن محمد بن بِشْر، والبيهقي عن جعفر بن عون، كلهم عن سعيد به[٢].

وأخرجَه أحمد من طريقِ محمد بن جعفر عن شعبة، ويزيد عن سعيد، وبَهْز عن همام، ثلاثتهم عن قتادة به[٣].

وأخرجَه أحمد وأبو داود وابنُ الجارود والطبراني والدارمي والطحاوي والطيالسي، من طرقٍ عن قتادة به[٤].

وقالَ البخاري في «صحيحِه»: «حدثني عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا

---

(١) السنن، لأبي داود، برقم (٢٨٣٨)، والسنن، للترمذي، برقم (١٥٢٢)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٢٢٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣١٦٥).

(٢) المسند، لأحمد (٣٣/ ٣١٤ برقم ٢٠١٣٣)، والمستدرك، للحاكم (٤/ ٢٦٤ برقم ٧٥٨٧)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ٦٠ برقمي ١٠٣٢، ١٠٣٣)، والمعجم الكبير، للطبراني (٧/ ٢٠١ برقمي ٦٨٣١، ٦٨٣٢)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٩/ ٢٩٩).

(٣) المسند، لأحمد (٣٣/ ٢٧١ برقم ٢٠٠٨٣).

(٤) المسند، لأحمد (٣٣/ ٣٥٦، ٣٩١ برقمي ٢٠١٨٨، ٢٠٢٥٦)، والسنن، لأبي داود، برقم (٢٨٣٧)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٩٢٤)، والمعجم الكبير، للطبراني (٧/ ٢٠١)، والسنن، للدارمي (٢/ ٨١)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ٥٩ برقم ١٠٣١)، والمسند، للطيالسي، برقم (٩٥١).

قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قالَ: أمرني ابن سيرين أنْ أسألَ الحسن ممَّن سمعَ حديث العقيقة، فسألتُه، فقالَ: مِن سَمُرة بن جندب»[(١)].

قالَ ابنُ حجر في «الفتح»: «لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور، وكأنه اكتفى عن إيرادِه بشهرتِه، وقد أخرجَه أصحابُ السنن من روايةِ قتادة عن الحسن عن سَمُرة عن النَّبيّ ﷺ. . . وذكر الحديث»[(٢)].

وقالَ في «التَّلخيصِ»: «وصححَه الترمذي والحاكم وعبد الحق. . . وأعلّ بعضهم الحديث بأنَّه من روايةِ الحسن عن سَمُرة وهو مدلس، لكن روى البخاري في «صحيحِه» من طريقِ الحسن أنَّه سمعَ حديث العقيقة من سَمُرة، كأنّه عَنى هذا»[(٣)].

قلتُ: ومما يؤيدُ أنَّ المرادَ بحديثِ العقيقة هو هذا الحديث أنَّه لا يُعرَف للحسن حديث في العقيقة غيره، كما أنَّ النسائي قالَ عقب روايتِه لحديثِ العقيقة المشار إليه سابقًا: «أَخْبَرَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ الله، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بنُ أَنَسٍ، عَن حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ، قَالَ لِي مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ: سَلْ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَهُ فِي الْعَقِيقَةِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ».

الحديثُ الثاني: روى ابن ماجه حديثًا من طريق عَبْدَةَ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن الْحَسَنِ إِنْ شَاءَ اللهُ، عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«عُهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ»**[(٤)].

ورواه الطبراني عن عبدة، والطحاوي عن أبي عاصم الضحاك بن مَخْلَد، كلاهما عن سعيد به[(٥)].

ورُوِيَ الحديث من طريق سعيد وشعبة وهَمَّام وهشام الدَّستُوَائي وأبان بن

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٥٤٧٢). (٢) فتح الباري، لابن حجر (٩/ ٥٩٣).
(٣) التلخيص الحبير، لابن حجر (٦/ ٣٠٤٠).
(٤) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٢٤٤).
(٥) المعجم الكبير، للطبراني (٧/ ٢١٠ برقم ٦٨٧٤)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (١٥/ ٣٧٣ برقم ٦٠٩٢).

يزيد، كلهم عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر. وجاءَ في بعضِها عن سمرة أو عقبة على الشك(١).

قالَ البوصيري عن حديثِ ابنِ ماجه: «هذا إسنادٌ رجالُه ثقات، وسعيد هذا هو ابن أبي عَرُوبةَ، اختلطَ بأخرة، وعبدة بن سليمان روى عنه قبلَ الاختلاطِ وسماع الحسن من سَمُرة مختلفٌ فيه»(٢).

قلتُ: وهذه الأسانيد ضعيفة معلولة، قال الطحاوي: «فكانَ هذا الحديث قد جاءَ بهذا الاضطرابِ، فمرة يقالُ فيه: عن الحسن عن عقبة، ومرة عن الحسن عن سمرة عن النبيّ ﷺ»(٣).

وقالَ الحاكمُ: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر(٤).

وقالَ البيهقي: مدارُ هذا الحديث على الحسن عن عقبة بن عامر وهو مرسل، قالَ ابن المديني: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئًا، وكذا قاله جماعةٌ من أئمةِ أهل النقلِ(٥).

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «سُئِل أبي عن حديثِ الحسن عن سَمُرة، والحسن عن عقبة بن عامر عن النَّبِيِّ ﷺ، قالَ: «**عُهْدَةُ الرَّقيقِ ثلاثٌ**». قالَ أبي: ليسَ هذا الحديث عندي بصحيح، وهذا عندي مرسل»(٦).

ونقلَ المنذري عن أبي بكر الأثرم، قالَ: «سألتُ أحمد بن حنبل عن العهدة، فقال: ليسَ فيها حديثٌ يَثْبُتُ، هو ذاك الحديث، حديث الحسن،

---

(١) ينظر: المسند، لأحمد (٢٨/٥٨٨ برقم ١٧٣٥٨)، والمستدرك، للحاكم (٢/ ٢٥ برقم ٢١٩٨)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٥/ ٣٢٣)، والسنن، للدارمي (٢/ ٢٥١)، والسنن، لأبي داود، برقمي (٣٥٠٦، ٣٥٠٧)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٢٤٥)، والمسند، للطيالسي، برقم (٩٥٠)، والمصنف، لابن أبي شيبة (٢٠/ ١٥٦ برقم ٣٧٤٧٩)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (١٥/ ٣٧١ من رقم (٦٠٨٨) إلى (٦٠٩١).

(٢) مصباح الزجاجة (٢/ ١٩٠).

(٣) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (١٥/ ٣٧٣).

(٤) المستدرك (٢/ ٢٦).

(٥) السن الكبرى (٥/ ٣٢٣).

(٦) علل الحديث (٢/ ٨٩٧ برقم ١١٨٦).

وسعيد بن أبي عَرُوبةَ أيضًا يشكُّ فيه، يقول عن سمرة أو عقبة»[١].

وقالَ الخطابي: «ضَعَّف أحمدُ بن حنبل عهدة الثلاث في الرقيق، وقالَ: لا يثبتُ في العهدةِ حديثٌ، وقالوا: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئًا، فالحديثُ مشكوكٌ فيه، فمرَّة قال: عن سمرة، ومرة قال: عن عقبة»[٢].

الحديثُ الثالث: روى أبو داود حديثًا من طريق سَعِيدِ بنِ عَامِرٍ، والنسائي من طريق خَالدِ بنِ الحارثِ، وابن ماجه من طريق وكيعٍ، كلهم عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ**»[٣].

والحديثُ أخرجه أحمد عن عبد الوهاب ويحيى بن سعيد ومحمَّد بن جعفر، والطبراني عن سعيد بن عامر ويزيد بن زُرَيع والحسن بن صالح، والبيهقي عن محمَّد بن عبد الله الأنصاري وسعيد بن عامر، كلُّهم عن سعيدٍ به[٤].

وكذا رُوي الحديث من طريقِ شعبة وأبي عوانة وحمَّاد بن سلمة وهشام، كلُّهم عن قتادة به[٥].

ومع أنَّ كثيرًا ممَّن روى عن سعيد، سمعُوا من سعيد قبلَ الاختلاطِ، إلا أنَّ شعبةَ بَيَّن عِلّة هذا الحديث وهو عدمُ سماع الحسن من سمرة، ففي مسند أحمد: «حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ

---

(١) مختصر سنن أبي داود (٢/ ٤٨٦). (٢) معالم السنن (٣/ ١٤٧).

(٣) السنن، لأبي داود، برقم (٤٥١٧)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٧٣٧)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٦٦٣).

(٤) المسند، لأحمد (٣٣/ ٣١٤، ٣٧١ برقمي ٢٠١٣٢، ٢٠٢١٤)، والمعجم الكبير، للطبراني (٧/ ١٩٨ برقم ٦٨١٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٣٥).

(٥) ينظر: المسند، لأحمد (٣٣/ ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١١ بالأرقام ٢٠١٠٤، ٢٠١٢٢، ٢٠١٢٥)، والسنن، لأبي داود، برقم (٤٥١٥)، والسنن، للترمذي، برقم (١٤١٤)، والسنن، للنسائي، برقمي (٤٧٣٦، ٤٧٣٨)، والسنن، للدارمي (٢/ ١٩١)، والمستدرك، للحاكم (٤/ ٤٠٩ برقم ٨١٠٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٣٥)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (١٤/ ١٩٣ برقم ٢٨٠٧٩)، والمعجم الكبير، للطبراني (٧/ ١٩٧).

مِنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ».

الرَّأي الرَّاجح في سماعِ الحسن من سَمُرة:

وبعد دراسةِ هذه النماذج، والتي سبقَها إيراد الأقوال التي تُظْهِر اختلافًا في سماع الحسن من سَمُرة، وحيث إنَّ الحسن كما قالَ فيه ابن حجر[1]: «ثقةٌ فقيهٌ، فاضلٌ مشهورٌ، وكان يرسلُ كثيرًا ويدلِّس». فيمكن أن نَخلُصَ إلى قَبولِ حديثه المصرّح فيه بالسماع من سَمرة والجائي من طريقٍ صحيحٍ، وإلى عدمِ الاحتجاجِ بحديثِه أو حمله على السماع إذا رواه بالعنعنة، إلا مع وجود قرينةٍ قويةٍ تدلُّ عليه. والله تعالى أعلم.

وننتقل إلى نوعٍ آخر من الدراسةِ لهذه الروايات، وهي:

○ ثانيًا: الروايات التي قالَ فيها البخاري «قال لي»:

أوردَ البخاري عشرَ رواياتٍ قالَ فيها: «قالَ لي خليفة، حدثنا يزيد بن زُرَيع، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس[2]، وروايةً جاءَ فيها محمَّد بن سَوَاء وكَهْمَس بن المِنْهال بدل يزيد بن زُرَيع[3]، وأخرى جاءَ فيها عن أبي العالية عن ابنِ عباس بدل أنس[4].

وجميعُ هذه الرِّوايات جاءت عن خليفة بن خياط مقرونةً بروايةِ غيرِه، وضمن تحويلاتٍ للسند.

وفي حكمِ الأسانيد التي قالَ فيها البخاري: (قال لي)، فقد ألحقَها بعضهم بالتعاليق، وروي عن آخرين أنَّها تعني المذاكرة، أو العرض والمناولة، أو أنَّها إجازةٌ، أو أنَّ البخاريَ يوردُها في الأحاديث التي يكونُ في إسنادِها عندَه نظر، أو أنَّها موقوفةٌ، وذهبَ أكثرُهم إلى أنَّها كقولِه: حدثني وأخبرني، ولذا تُحمَلُ على السَّماعِ والاتصالِ.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٩ ترجمة ١٢٢٧).

(٢) بالأرقام (١٣٣٨، ٣٦٣٧، ٤٠٦٨، ٤٤٧٦، ٥٠٦٨، ٦٠٩٣، ٧٠٩١، ٧٣٨٤).

(٣) برقم (٣٦٨٦). (٤) برقم (٣٢٣٩).

ومن أقوالِ العلماءِ في المرادِ بقوله: (قال لي)، قالَ ابنُ حجر: «ألحقَه بعضُ من صَنّفَ في الأطرافِ بالتعاليق»[(١)].

ونقلَ ابنُ الصلاح عن بعضِ المتأخرين من المغاربةِ قوله: «متى رأيت البخاري يقولُ: قالَ لي فلان، وقالَ لنا، فاعلم أنَّه إسنادٌ لم يذكره للاحتجاجِ به، وإنَّما ذكره للاستشهادِ به، وكثيرًا ما يُعَبّر المحدِّثون بهذا اللفظِ عمَّا جرى بينهم في المذاكراتِ والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قَلَّما يحتجون بها».

واعترض ابن الصلاح عليه، فقالَ: «وما ادعاه على البخاري مخالفٌ لما قالَه من هو أقدمُ منه وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر ابن حمدان النَّيسابوري، فقد رُوِّينا عنه أنَّه قالَ: كل ما قالَه البخاري (قالَ لي فلانٌ) فهو عرضٌ ومناولةٌ»[(٢)].

وقالَ السخاوي: «وممن صَرَّحَ بأن البخاريَّ بخصوصِه يستعملُها في المذاكرةِ أبو إسماعيل الهَرَوي، حيث قال: عندي أنَّ ذاك الرجل ذاكر البخاريَّ أنَّه سمعَ من فلانٍ حديث كذا، فرواه بين المسموعاتِ لهذا اللفظ، وهو استعمالٌ حسنٌ ظريف، ولا أحد أفضل من البخاري.

وخالفَ أبو عبد الله ابن منده في ذلك، حيث جزمَ بأنَّه إذا قال: «قال لي» فهو إجازةٌ[(٣)].

وكذا قالَ أبو يعقوب الحافظ[(٤)]: إنَّه روايةٌ بالإجازة[(٥)].

---

(١) تغليق التعليق (٢/ ١٠).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص١٤٩).

(٣) نقله العراقي في التقييد والإيضاح (ص٣٤) من جزء لابن منده «في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة»، وينظر أيضًا: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٣/ ٥٠٧).

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الهروي، القرّاب، قال عنه الذهبي: «بالغ في الطلب إلى الغاية، وكان ممن يرجع إليه في العلل، والجرح والتعديل»، توفي سنة (٤٢٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٠ ـ ٥٧٢).

(٥) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ١٦٨).

وقالَ أبو جعفر ابن حمدان[١]: إنَّه عرضٌ ومناولةٌ[٢].

واقتصرَ الشيخُ القاسمي على القولِ: «إنَّ البخاريَ لا يُعَبِّر في «صحيحِه» بقولِه: (وقالَ لي فلان) إلا في الأحاديث التي يكونُ في إسنادِها عندَه نظر، أو التي تكون موقوفةً»[٣].

ولكنَّ ابنَ حجر تَكلّم في هذا الموضوعِ في عددٍ من كتبِه، وذهبَ إلى أنَّها تعني الاتصال، ولكنَّه يرى أنَّ البخاريَ يوردُها في الموقوفاتِ، أو في المُتَابعاتِ والشَّواهدِ.

قالَ في «تغليقِ التعليق»: «فأمَّا إذا قالَ البخاريُّ: (قال لنا) أو (قال لي) أو (زادنا) أو (زادني) أو (ذكر لنا) أو (ذكر لي) فهو وإنْ ألحقَه بعضُ من صنَّفَ في الأطرافِ بالتَّعاليق فليسَ منها؛ بل هو متصلٌ صريحٌ في الاتصالِ، وإنْ كانَ أبو جعفر ابن حمدان قد قالَ: إنَّ ذلك عرضٌ ومناولةٌ، وكذا قالَ ابنُ منده: إنَّ (قال لنا) إجازة.

فإنْ صحَّ ما قالاه، فحكمه الاتصال أيضًا على رأي الجمهورِ، مع أنَّ بعضَ الأئمَّة ذكرَ أنَّ ذلك ممَّا حمله عن شيخِهِ في المذاكرةِ، والظَّاهر أنَّ كل ذلك تَحَكّم، وإنَّما للبخاري مَقْصِد في هذه الصيغة وغيرها، فإنَّه لا يأتي بهذه الصِّيغة إلا في المتابعاتِ والشواهدِ، أو في الأحاديث الموقوفة، فقد رأيتُه في كثيرٍ من المواضع التي يقولُ فيها في الصحيح: (قال لنا) قد ساقَها في تصانيفه بلفظ: (حدثنا) وكذا بالعكس، فلو كانَ مثلُ ذلك عندَه إجازةً أو مناولةً أو مكاتبةً لم يستجز إطلاقَ حدثنا فيه من غير بيانٍ»[٤].

وقالَ أيضًا: «إنَّ حكم (قال لي) عنده حكم (حدثنا) ولا فرق»[٥].

---

(١) هو أحمد بن حمدان بن علي الحيري، النيسابوري، توفي سنة (٣١١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٠٠).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٢٨٣).

(٣) قواعد التحديث (ص٢١١).

(٤) (٢/ ١٠)، وينظر: فتح الباري (١٣/ ٣٣٣).

(٥) (٥/ ٢٠٣).

وقالَ في النكتِ على كتابِ ابنِ الصلاح: «لم يُصِب هذا المغربي في التّسوية بين قوله: (قال فلان) وبين قوله: (قال لي فلان)، فإنَّ الفرقَ بينهما ظاهرٌ لا يحتاج إلى دليل، فإنَّ (قال لي) مثل التَّصريحِ في السماع، و(قال) المجرَّدة ليست صريحةً أصلاً.

وأما ما حكاه عن أبي جعفر ابن حمدان وأقرَّه أنَّ البخاريَّ إنَّما يقولُ: (قالَ لي) في العرضِ والمناولةِ ففيه نظرٌ، فقد رأيتُ في «الصحيحِ» عِدّةَ أحاديث قالَ فيها: (قال لنا فلان) وأوردها في تصانيفِه خارجَ الجامع بلفظ (حدثنا)، ووجدت في «الصحيحِ» عكس ذلك، وفيه دليلٌ على أنَّهما مترادفان.

والذي يتبيَّن لي بالاستقراءِ من صَنِيعِه أنَّه لا يعبر في «الصَّحيحِ» بذلك إلا في الأحاديثِ الموقوفة أو المستشهد بها، فَيَخرُجُ ذلك ـ حيث يحتاجُ إليه ـ عن أصلِ مساقِ الكتاب، ومن تأمّلَ ذلك في كتابِه وجده كذلك. والله الموفِّق»[(١)].

وممَّن يرى أنَّ له حكمَ الاتصالِ السخاوي، حيث قالَ: «(قالَ لي) ونحوها ممَّا هو متصلٌ جَزْمٌ»[(٢)].

وقالَ أيضًا: «وقوله ـ أي: الرَّاوي ـ: (قالَ لنا) ونحوها مثل: (قالَ لي) أو (ذكرَ لنا) أو (ذكر لي) كقوله: (حدثنا فلان) في الحكم لها بالاتصالِ حسبما عُلِمَ ممَّا تقدم، مع الإحاطةِ بتقديم الإفراد على الجمعِ»[(٣)].

وبعد هذا العرض لأقوالِ العلماء أخلصُ إلى أنَّ الرِّواياتِ التي جاءت من طريق سعيد بن أبي عَرُوبةَ، والتي قالَ فيها البخاري: (قالَ لي خليفة)، تحملُ على الاتصال، كما يرى ابن حجر والسخاوي.

ويؤيدُ ذلك أنَّ خليفة من شيوخِه، وروى عنه في «الصحيح» ومن طريقِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ أيضًا بصيغة حدثني، غير أنَّه أكثرَ ما يُخرِجُ عنه يقع بصيغة (قال لي).

---

(١) (٢/ ٦٠١).
(٢) فتح المغيث (١/ ٨١).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ١٦٧).

○ ثالثًا: روايات سعيد المُعَلّقة عند البخاري:

وأما عن الأحاديثِ المُعَلَّقةِ، فقد أوردَ البخاريُّ سبعةَ أحاديث تعليقًا من طريقِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ[(١)]، وهي:

الحديثُ الأول: بعد أن روى بسنده عن مُعَاذِ بنِ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَن قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِن اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ».

قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: أَوَ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ.

قال البخاري: وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ تِسْعُ نِسْوَةٍ[(٢)].

قالَ ابنُ حجر: وقد أشارَ البخاري إلى روايةِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ فعلَّقها هنا، ووصلها بعد اثني عشر بابًا[(٣)].

قلتُ: وصلَها البخاري من طريقِ يزيد بن زُرَيع عن سعيد في أكثر من موضعٍ، وفي جميعِها أنّ له يومئذ تسع نسوة[(٤)].

ويزيد ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وقد تكلَّمَ ابنُ حجر في الجمعِ بين روايتي هشام، وفيها إحدى عشرة، وسعيد، وفيها تسع[(٥)].

الحديثُ الثاني: بعد أن روى بسندِه عن هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ فَلَا يَتْفِلَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»**.

---

(١) الصحيح، للبخاري: بالأرقام (٢٦٨، ٥٣١، ١٢٩٢، ٢٦١٥، ٣٠٦٥، ٥٦١٠، ٦٥٠٧، ٧٠٩٠).

(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٢٦٨).

(٣) فتح الباري (١/ ٣٧٧)، وينظر: تغليق التعليق (٢/ ١٥٨).

(٤) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٢٨٤، ٥٠٦٨، ٥٢١٥).

(٥) ينظر: فتح الباري (١/ ٣٧٨).

قال البخاري: وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: **«لَا يَتْفِلُ قُدَّامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»**[١].

قالَ ابنُ حجر: «وطريقُه موصولة عندَ الإمام أحمد وابن حبان»[٢].

قلتُ: أما ابنُ حبان، فلم يُخرِّجْه من طريقِ سعيد[٣]، وأخرجه أحمد من طريق محمَّد بن بكر[٤]، وعبد الوهاب[٥]، وأبو يعلى الموصلي من طريق عبد الأعلى[٦]، وخالد بن الحارث[٧]، أربعتهم عن سعيد به بنحوه.

وجميعهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الثالث: وبعد أن روى بسنده عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ الْمسَيَّبِ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»**.

قال البخاري: **تَابَعَهُ عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ**[٨].

وقد رُوِيَ الحديثُ متصلاً، قالَ ابنُ حجر: «وقد وصلَه أبو يعلى في «مسندِه» عن عبد الأعلى بن حماد»[٩].

والحديثُ أخرجَه أبو يعلى عن عبد الأعلى بن حمَّاد عن يزيد بن زُرَيع عن سعيد عن قتادة به[١٠]، ويزيد قديم السماع من سعيد.

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٥٣١).
(٢) فتح الباري (٢/ ١٥)، وينظر: هدي الساري (ص٢٦)، وتغليق التعليق (٢/ ٢٥٢).
(٣) أخرجه ابن حبان، برقم (٢٣١٢). من طريق يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس.
(٤) المسند، لأحمد (٢٠/ ٤٥٣ برقم ١٣٢٤٧).
(٥) المصدر نفسه (٢١/ ١٢١ برقم ١٣٤٥١).
(٦) المسند، لأبي يعلى (٥/ ٤٥٣ برقم ٣١٦٩).
(٧) نفسه، برقم (٣١٩٠).
(٨) صحيح البخاري، برقم (١٢٩٢).
(٩) فتح الباري (٣/ ١٦٢)، وينظر: تغليق التعليق (٢/ ٤٦٨)، وهدي الساري (ص٣٣).
(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، برقمي (١٥٦، ١٥٧).

وكذا أخرجَه مسلم عن ابنِ عدي عن سعيدٍ به، وهو إسنادٌ صحيحٌ لروايةِ الموصلي[١].

وستأتي دراسةٌ خاصةٌ لمروياتِ ابن أبي عدي عن سعيد به.

الحديثُ الرابع: بعد أن روى بسنده عن شَيْبَان، عَنْ قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جُبَّةُ سُنْدُسٍ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ: **«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا»**.

قال البخاري: وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أُكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[٢].

قالَ ابنُ حجر: «وصلَه أحمد عن رَوْح عن سعيد»[٣].

قلتُ: أخرجَه أحمد من طريق رَوْح[٤]، وعبد الوهاب[٥]، وابن حبان والطحاوي وأبو عوانة من طريقِ محمَّد بن سَوَاء[٦]، ثلاثتهم عن سعيد به.

وجميعهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الخامس: بعد أنْ روى بسندِه عن رَوْحِ بنِ عُبَادَةَ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ ﷺ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: **«أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ»**.

قال البخاري: تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ[٧].

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٧/ ٩٢٧).
(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٢٦١٥).
(٣) فتح الباري (٥/ ٢٣١)، وينظر: تغليق التعليق (٣/ ٢٦٦)، وهدي الساري (ص٤٤).
(٤) المسند، لأحمد (٢٠/ ٣٩٥ برقم ١٣١٤٨).
(٥) المسند، لأحمد (٢١/ ١٢٣ برقم ١٣٤٥٥).
(٦) المسند الصحيح، لابن حبان (٤/ ٢٥٣ برقم ٣٣٧٧)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٤/ ٢٤٧).
(٧) الصحيح، للبخاري (٣٠٦٥).

وقد رُوِي الحديث متصلاً في «الصحيحِ» و«السننِ».

قالَ ابنُ حجر: «أما متابعةُ معاذ، وهو ابن معاذ العَنْبَري فوصلَها أصحابُ السنن الثلاثة من طريقه... وأما متابعةُ عبد الأعلى، وهو ابن عبد الأعلى السَّامي، فوصلَها أبو بكر ابن أبي شيبة عنه، ومن طريقِه الإسماعيلي، وأخرجَها مسلم عن يوسف بن حمَّاد عنه»(١).

وقالَ في موضعٍ آخر: «قالَ الإسماعيلي في مستخرجِه: حدثنا أبو يعلى حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا معاذ وعبد الأعلى، قالا: حدثنا سعيد عن قتادة به. وكذا رواه ابن أبي شيبة في مصنَّفه عنهما، ورواه مسلم في «صحيحه» عن يوسف بن حمَّاد عن عبد الأعلى به»(٢).

قلتُ: الحديثُ أخرجَه كما أشارَ ابنُ حجر، أبو داود، والترمذي، وابن أبي شيبة، والنسائي في الكبرى، من طريق معاذ(٣). وأخرجَه ابنُ أبي شيبة وأبو يعلى ومسلم من طريق عبد الأعلى كلاهما عن سعيد به(٤).

الحديثُ السادس: وبعد أنْ روى بسنده عن هَمَّامٍ، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ الله أَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ الله كَرِهَ الله لِقَاءَهُ**».

قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ المَوْتَ. قَالَ: «**لَيْسَ ذَاكِ، وَلَكِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ المَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللهِ وَكَرَامَتِهِ**...».

قال البخاري: وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (٦/ ١٨١).

(٢) تغليق التعليق، لابن حجر (٣/ ٤٦٠).

(٣) السنن، لأبي داود، برقم (٢٦٩٥)، والسنن، للترمذي، برقم (١٥٥١)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (١٧/ ٥٢٦ برقم ٣٣٦٩١)، والسنن الكبرى، للنسائي (٨/ ٤٤ برقم ٨٦٠٣).

(٤) والمصنَّف، لابن أبي شيبة (١٧/ ٥٢٦ برقم ٣٣٦٩٢)، والمسند، لأبي يعلى الموصلي (٣/ ١٠ برقم ١٤١٥)، وصحيح مسلم، برقم (٧٨/ ٢٨٧٥).

عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[١].

وقد رُوِي الحديث متصلاً في «الصحيحِ» و«السُّننِ»، قالَ ابنُ حجر: «وروايةُ سعيد عن قتادة وصلَها مسلم والترمذي والنسائي، ووقعت لنا بعلوٍ في البعثِ لابن أبي داود»[٢].

وبعد أن رواه في موضعٍ آخر بسندِه المتصل، قالَ: «رواه مسلم والترمذي والنسائي من حديثِ خالد بن الحارث عن سعيد فوقع لنا بدلاً عاليًا»[٣].

وقد أخرجَ الحديث مسلم والترمذي من طريق خالد بن الحارث ومحمَّد بن بكر، والنسائي من طريق ابن الحارث وعبد الأعلى، وابن ماجه من طريق عبد الأعلى، كلُّهم عن سعيد به[٤].

وثلاثتُهم ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ السابع: وبعد أن روى بسندِه عن هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالمَسْأَلَةِ.. الحديث.

قال البخاري: وَقَالَ عَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ... بِهَذَا[٥].

وقد رُوِيَ الحديث متصلاً، قالَ ابنُ حجر: «وقد وصلَه أبو نعيم في المستخرجِ من روايةِ محمَّد بن عبد الله بن رُسْته قالَ: حدثنا العباس بن الوليد به»[٦].

وأخرجَ الحديث مسلم من طريقِ عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٦٥٠٧). (٢) هدي الساري، لابن حجر (ص٦٥).

(٣) تغليق التعليق، لابن حجر (٥/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، وينظر: فتح الباري (١١/ ٣٥٩).

(٤) صحيح مسلم، برقم (١٥/ ٢٦٨٤)، وسنن الترمذي (٣/ ٣٧١ برقم ١٠٦٧)، وسنن النسائي، برقم (١٨٣٨)، وسنن ابن ماجه، برقم (٤٢٦٤).

(٥) الصحيح، للبخاري، برقمي (٧٠٨٩، ٧٠٩٠).

(٦) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ٤٢)، وينظر: تغليق التعليق (٥/ ٢٨٢).

أنس... الحديث[١].

وعبد الأعلى ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاط.

وبعد؛ فالذي أخلصُ إليه من دراسةِ جميع ما سبق أنّ الأحاديثَ التي رواها عن سعيد مَنْ سمع مِنه قبلَ الاختلاط صحيحةٌ، وإنْ أعَلّها بعضُهم، سوى بعض الروايات التي جاءت من طريقِ الحسن البصري عن سَمُرة بن جندب، والله أعلم.

وأنتقل بعونِ الله وتوفيقِه إلى دراسةِ الأحاديث التي رواهَا عنه من سكتَ في سماعِه من سعيد أئمَّةُ النَّقدُ.

○ رابعًا: دراسةُ الأحاديث التي رواها عن سعيد من سكتَ في سماعهم منه أئمَّةُ النَّقدُ:

سبقَ القول بأنَّ عددَ الرواة عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ في الكتب الستة ستة وخمسون راويًا، وأنَّ النُّقَّادَ سكتوا عن بيانِ وقت سماع أربعةٍ وثلاثين منهم، ممَّا يتطلَّبُ دراسة هذه الأحاديث، ومعرفة الصحيح منها من المعلّ.

وأتناولُ هذه الأحاديث بالدراسةِ على النحو الآتي:

[١] أحاديث جاءت من طرقٍ أخرى عمَّن سمعَ من سعيدٍ قبلَ الاختلاط، وليس فيها عِلّة:

أُورِدُها فيما يأتي مرتبةً حسب ترتيب الكتب الستة، وهي:

الحديثُ الأول: روى البخاريُّ حديثًا من طريق بِشْرِ بنِ المُفَضَّلِ، عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمْ الْقَمَرَ شِقَّتَيْنِ، حَتَّى رَأَوْا حِرَاءَ بَيْنَهُمَا[٢].

وبِشر بن المُفَضَّلِ مسكوت عن سماعِه من سعيد، لكنّ البخاريَّ بعد ما

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقم (١٣٧/٢٣٥٩).

(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٨٦٨).

رواه من طريقِ شَيْبان عن قتادة عن أنس، قال: «وقال لي خليفة: حدثنا يزيد بن زُرَيع بإسناد بشرٍ بنحوه»[(١)].

ورواه أحمد عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد به بنحوه[(٢)].

وكلٌّ من يزيد بن زُرَيع وعبد الوهاب ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاط.

الحديثُ الثاني: وروى البخاري أيضًا حديثًا من طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ وَسَهْلِ بنِ يُوسُفَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ، وَعُصَيَّةُ، وَبَنُو لَحْيَانَ، فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا... الحديث[(٣)].

وسَهْل مسكوتٌ عنه، لكنَّ البخاريَّ والنسائيَّ رويا الحديث عن يزيد بن زُرَيع، ومسلم عن عبد الأعلى عن سعيد به[(٤)].

وكلاهما ممَّن روى عنه قبل الاختلاط.

الحديثُ الثالث: وقال البخاري أيضًا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ ح، وقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَوَاءٍ وَكَهْمَسُ بنُ الْمِنْهَالِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﵁، قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُحُدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ، فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، قَالَ: **«اثْبُتْ أُحُدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ»**[(٥)].

وكَهْمَس المسكوت في سماعِه من سعيد جاءَ مقرونًا بمحمَّد بن سَوَاء، وإسنادهما مقرونٌ بإسناد ابن زُرَيع، كما رواه البخاري في موضعين آخرين من طريقِ يحيى بن سعيد القطان عن سعيد به بنحوه[(٦)].

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٦٣٧). (٢) المسند، لأحمد (٢١/١٣٣٠٣).

(٣) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٠٦٤).

(٤) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٤٠٩٠، ٤١٩٢، ٥٧٢٧)، والسنن، للنسائي، برقم (٣٠٥)، والصحيح، لمسلم، برقم (١٣/١٦٧١).

(٥) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٦٨٦).

(٦) الصحيح، للبخاري، برقمي (٣٣٩٩، ٣٦٩٩).

وثلاثتهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الرابع: وروى كذلك من طريق وُهَيْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَلِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ، رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»**[١].

والحديثُ أخرجَه مسلم عن محمَّد بن بِشْر العبدي عن سعيد به بمثله[٢].

ومحمَّد بن بِشر ثقةٌ حافظٌ، وسماعه من سعيد قبلَ الاختلاطِ، وقتادة صرّح فيه بالسماعِ من أبي العالية.

وأخرجَه البخاري أيضًا، ومسلم عن هشام الدَّسْتُوَائي عن قتادة به[٣].

وفي سماعِ قتادة من أبي العالية، ذكرَ ابنُ حجر قولَ أبي داود وابن أبي حاتم أنَّه لم يسمع منه سوى أحاديث، وذكرَها، وليسَ منها هذا الحديث، ثُمَّ قالَ: «وكأنَّ البخاريَّ لم يَعْتبر بهذا الحصر»، ثم أشارَ ابنُ حجر إلى تصريحِ قتادة بالسماعِ من أبي العالية في رواية مسلم، ثم قالَ: «وأخرج البخاري أيضًا من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا، وهو حديث رؤية موسى وغيرِه ليلة أُسرِيَ به، وأخرجه مسلمٌ أيضًا»[٤].

الحديثُ الخامس: بعد أن روى مسلمٌ حديثًا من طريق أَبي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ...»** الحديث.

رواه من طريق أبي خالد الأحمر عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، ضمن تحويلات للسند، فجاء به متابعًا من طرق عن شعبة وسعيد وهشام، كلُّهم عن

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٧٤٢٦).
(٢) الصحيح، لمسلم، برقم (٨٣/ ٢٧٣٠).
(٣) الصحيح، للبخاري، برقمي (٦٣٤٥، ٦٣٤٦)، والصحيح، لمسلم، برقم (٨٣/ ٢٧٣٠).
(٤) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ١٤٥)، وينظر: قول أبي داود في: السنن (١/ ٥٢)، وقول ابن أبي حاتم في: المراسيل (ص١٧١ برقم ٦٢٨).

قتادة به[١].

والحديثُ أخرجَه أحمد عن محمَّد بن جعفر، وابن خزيمة عن يحيى بن سعيد وابن أبي عدي، والموصلي عن أبي بدر شُجَاع بن الوليد بن قيس السَّكُوني، وهو من رواة الستة، كلُّهم عن سعيد به[٢].

ويحيى بن سعيد ثقةٌ متقِنٌ حافظٌ، وسماعه من سعيد قبلَ الاختلاط، ممَّا يبرهنُ على أنَّ أبا خالد سمعَ منه هذا الحديث قبلَ اختلاطِه. والله أعلم.

الأحاديثُ السادس والسابع والثامن: وروى مسلمٌ أيضًا ثلاثة أحاديث من طريق عليٍّ بن مُسْهِر عن سعيد.

أما الأولُ: فبعد أن روى الحديث من طريق إِسْمَاعِيل بنِ إِبْرَاهِيم وعِيسَى بنِ يُونُس، عَن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن النَّضْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِن مملوكه...»** الحديث[٣].

رواه متابعًا وضمن تحويلات للسند عن علي بن مُسْهِر ومحمَّد بن بِشْر وعيسى بن يونس، كلُّهم عن سعيد بهذا الإسناد[٤].

والحديثُ أخرجَه أيضًا البخاري عن عبد الله بن المبارك ويزيد بن زُرَيع، وأبو داود عن ابن زُرَيع وابن بِشْر ويحيى وابن أبي عدي، والترمذي عن عيسى بن يونس ويحيى بن سعيد، وابن ماجه عن علي بن مُسْهِر وابن بِشْر، كلُّهم عن سعيد به[٥].

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقم (٢٨٩/ ٦٧٢).

(٢) المسند، لأحمد (١٧/ ٤٠٠ برقم ١١٢٩٨)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (١٥٠٨)، والمسند، لأبي يعلى الموصلي (٢/ ٤٦٨ برقم ١٢٩١).

(٣) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٣، ١٥٠٣/٤، ١٥٠٣/٥٤).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (١٥٠٣/٥٥).

(٥) الصحيح، للبخاري، برقمي (٢٤٩٢، ٢٥٢٧)، والسنن، لأبي داود، برقمي (٣٩٣٨، ٣٩٣٩)، والسنن، للترمذي، برقم (١٣٤٨)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٢٧).

وأما الثاني: فرواه من طريق عَلِيِّ بنِ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَن النَّضْرِ بنِ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُفْتِي... الحديث[1].

والحديثُ أخرجَه البخاري عن عبد الأعلى، والنسائي عن خالد بن الحارث، كلاهما عن سعيد به بمثله[2].

وقد صرَّحَ سعيدٌ بسماعِه من النَّضْر.

وأما الثالثُ: فبعد أن رواه من طريقِ هَمَّامٍ، عن قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: «**إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ...**» الحديث.

رواه متابعًا وضمن تحويلات للسند عن يحيى القطان وبِشْر بن عمر عن شعبة، وعن علي بن مُسْهِر عن سعيد، كلاهما عن قتادة بإسناد همَّام سواء.

وقال مسلم: «وفي رواية بِشْر بن عمر، سمعت جابر بن زيد»[3].

والحديثُ أخرجَه النسائي عن محمَّد بن سَوَاء، وابن ماجه عن خالد بن الحارث، كلاهما عن سعيد به بمثله[4].

وكلاهما صحيح السماع من سعيد.

الحديثُ التاسع: بعد أن روى أبو داود حديثًا من طريق يَزِيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا... الحديث.

رواه عن عبد الرحيم بن سليمان، عن سعيد بإسناده ومعناه[5].

والحديثُ أخرجَه النسائي عن عبد الأعلى، وابن ماجه عن رَوْح بن

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقم (١٠٠/ ٢١١٠).
(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٥٩٦٣)، والسنن، للنسائي، برقم (٥٣٥٨).
(٣) الصحيح، لمسلم، برقمي (١٢ ـ ١٣/ ١٤٤٧).
(٤) السنن، للنسائي، برقم (٣٣٠٦)، والسنن، لابن ماجه، برقم (١٩٣٨).
(٥) السنن، لأبي داود، برقمي (٣٦١٣، ٣٦١٤).

عُبَادة، كلاهما عن سعيد به[١].

وكلاهما صحيح السماع من سعيد.

الحديثُ العاشر: وروى أبو داود أيضًا والترمذي حديثًا من طريق مُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا غَلَبَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلَاثًا»[٢].

وقالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

ومعاذ ثقةٌ متقنٌ، وتابعَه جماعةٌ سمعوا من سعيد قبلَ الاختلاط، فأخرجَ الحديث البخاري ومسلم وأبو داود عن رَوْح بن عُبَادة، ومسلم وأبو يعلى عن عبد الأعلى، وأحمد عن عبد الوهاب بن عطاء، كلهم عن سعيد به بنحوه[٣].

وأما ما ورد عقبَ رواية أبي داود بين معقوفتين: «قالَ أبو داود: كانَ يحيى بن سعيد يطعنُ في هذا الحديث؛ لأنَّه ليسَ من قديمِ حديث سعيد؛ لأنَّه تغيَّر سنة خمس وأربعين، ولم يُخرِّج هذا الحديث إلا بآخرة. قالَ أبو داود: يقالُ: إنَّ وكيعًا حملَ عنه في تَغيُّرِهِ».

فأقولُ فيه: ليسَ في الحديث مطعنٌ، فهو في «الصَّحيحين»، ولا أدري لم أوردَ وكيعًا هنا!! فالحديث من طريقِ معاذ العَنْبَري، فهذا مستغربٌ، ولَعلّه يريدُ به حديثًا آخر. والله أعلم.

الحديثُ الحادي عشر: روى الترمذي حديثًا من طريق بِشْرِ بنِ الْمفَضَّلِ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لأَجَبْتُ»**.

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (٥٤٢٤)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٣٣٠).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٢٦٩٥)، والسنن، للترمذي، برقم (١٥٥١).

(٣) الصحيح، للبخاري، برقمي (٣٠٦٥، ٣٩٧٦)، والصحيح، لمسلم، برقم (٧٨/ ٢٨٧٥)، والسنن، لأبي داود، برقم (٢٦٩٥)، والمسند، لأبي يعلى الموصلي (٣/ ١٠ برقم ١٤١٥)، والمسند، لأحمد (٢٦/ ٢٧٥ برقم ١٦٣٥٦).

وقالَ الترمذي: «حديث أنس حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»[١].

والحديثُ أخرجَه الترمذي في الشمائل عن بِشْر بن المُفَضَّل، وابنُ حبان عن يزيد بن زُرَيع، كلاهما عن سعيد به، بنحوه[٢].

ويزيد ممَّن سمعَ مِنْ سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الثاني عشر: وروى الترمذي أيضًا حديثًا من طريق ابنِ الْمبَارَكِ وَمُحَمَّدِ بنِ بِشْرٍ وَعَبْدِ الله بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السِّبَاعِ أَنْ تُفْتَرَشَ»[٣].

والحديثُ رجالُه ثقاتُ رجال الشيخين غير عبد الله بن إسماعيل، وابن المبارك ومحمَّد بن بِشْر ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

كما رُوي الحديث عن جماعة سمعوا سعيدًا قديمًا.

فأخرجَ الحديث الترمذيُّ والنَّسائي وأحمد وابنُ عبد البر في «التمهيد» عن يحيى القطان، وأبو داود عن يحيى القطان وإسماعيل بن عُلَيَّة، والحاكم عن عبد الوهاب، وابن أبي شيبة عن ابن المبارك، ويزيد بن هارون، والدارمي عن ابن المبارك، وأحمد عن ابن علية ومحمَّد بن جعفر، والطحاوي عن يزيد بن هارون، كلُّهم عن سعيد به بنحوه[٤]، وصحَّحَه الحاكم.

ويرى الشيخ الألباني أنَّ الذهبي وافق الحاكم، ثُمَّ قال: «وهو كما

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١٣٣٨).

(٢) الشمائل المحمدية، للترمذي، برقم (٣٣٧)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٣/ ٣٦٠ برقم ٢٥٦١).

(٣) السنن، للترمذي، برقم (١٧٧٠).

(٤) السنن، للترمذي، برقم (١٧٧٠)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٢٥٣)، والمسند، لأحمد (٣٤/ ٣١٦ برقم ٢٠٧١٣)، والتمهيد، لابن عبد البر (١/ ١٦٤)، والسنن، لأبي داود، برقم (٤١٣٢)، والمستدرك، للحاكم (١/ ٢٤٢ برقم ٥٠٧)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (٢٠/ ١٨٠ برقم ٣٧٥٧١)، والسنن، للدارمي (٢/ ٨٥)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٨/ ٢٩٤ برقم ٣٢٥٢).

قالا»[١].

ومع ذلك قالَ الترمذي: «ولا نعلم أحدًا قالَ: عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بن أبي عَرُوبةَ، ثم رواه من طريق محمَّد بن جعفر عن شعبة عن يزيد الرِّشْك عن أبي المَلِيح عن النَّبيّ ﷺ: **«أنَّه نَهَى عَنْ جُلُودِ السِّباعِ»**. ثم قال: وهذا أصحُّ».

الحديثُ الثالث عشر: وروى الترمذيُّ أيضًا حديثًا من طريق بِشْرِ بنِ المُفَضَّلِ وَخَالِدِ بنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«لَا تُوَاصِلُوا ...»** الحديث.

قالَ الترمذي: «حديثُ أنس حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»[٢].

وبِشْر بن المُفَضَّل، ثقةٌ ثبتٌ عابد، وجاءَ مقرونًا مع خالد بن الحارث، وهو صحيحُ السماع من سعيد، والحديث أخرجه أحمد عن محمَّد بن جعفر ورَوْح وعبد الوهاب الخفَّاف، وابن حبان عن يزيد بن زُرَيع، كلُّهم عن سعيد به بمثله[٣].

الحديثُ الرابع عشر: روى النسائي حديثًا من طريق بِشْرِ بنِ المُفَضَّلِ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بنِ هِشَامٍ، أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكْعَتَيْ الْوِتْرِ»[٤].

والحديث أخرجَه مسلم عن محمَّد بن بِشْر وابن أبي عَدِي، وأبو عوانة وابنُ ماجه عن محمَّد بن بِشْر، وابنُ حبان وابنُ خزيمة وأحمد عن يحيى بن سعيد، والبيهقي عن عبد الوهاب، وابنُ أبي شيبة عن عَبْدة، والدارقطني والطحاوي عن يزيد بن زُرَيع، والحاكم عن عيسى بن يونس، وابنُ نصر في

---

(١) السلسلة الصحيحة، للألباني (٣/ ٩ برقم ١٠١١).
(٢) السنن، للترمذي، برقم (٧٧٨).
(٣) المسند، لأحمد (٢٠/ ١٥٣، ٢١/ ١٢٦ برقمي ١٢٧٤٠، ١٣٤٦١)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٣/ ١٩٠ برقم ٢٢٤٠).
(٤) سنن النسائي، برقم (١٦٩٨).

مختصر قيام الليل، والإمام محمَّد في موطَّئه، كلُّهم عن سعيد عن قتادة به[(١)].

وقالَ الحاكم: «صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يُخرِّجاه».

وقالَ البيهقيُّ: «وفي رواية عبد الوهاب يشبه أن يكونَ اختصارًا من الحديث».

وقالَ النووي: «رواه النسائي بإسنادٍ حسن، ورواه البيهقي في «السُّننِ الكبيرِ» بإسنادٍ صحيحٍ، وقالَ: يشبه أن يكونَ هذا اختصارًا من حديثِها في الإيتار بتسع»[(٢)].

الحديثُ الخامس عشر: وروى النسائي أيضًا حديثًا من طريق مُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن الْحَسَنِ، عَنْ حُضَيْنٍ أَبِي سَاسَانَ، عَن المُهَاجِرِ بنِ قُنْفُذٍ: «أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ...»[(٣)].

والحديثُ أخرجَه أبو داود وابنُ حبان وابنُ خزيمة عن عبد الأعلى. وأحمد والبيهقي عن عبد الوهاب، والطبراني عن يزيد بن زُرَيع، وابنُ ماجه عن رَوْح بن عُبَادة، كلُّهم عن سعيد به[(٤)].

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقم (١٣٩/٧٤٦)، والمسند، لأبي عوانة (١/ ٥٥١ برقم ٢٠٦٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (١٩١١)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٥٧٦ برقم ٧٠٧٣)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (١٠٧٨)، والمسند، لأحمد (٤٠/ ٣١٤ برقم ٢٤٢٦٩)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٣/ ٣١)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (٤/ ٤٩٤ برقم ٦٩١٢)، والسنن، للدارقطني (٢/ ٣٥٧ برقم ١٦٦٥)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٢٨٠)، والمستدرك، للحاكم (١/ ٤٤٦ برقم ١١٣٩)، ومختصر قيام الليل، لابن نصر (ص١٢٢)، والموطأ، رواية محمد بن الحسن الشيباني، برقم (٢٦٦).

(٢) المجموع شرح المهذب، للنووي (٣/ ٥١٣).

(٣) السنن، للنسائي، برقم (٣٨).

(٤) السنن، لأبي داود، برقم (١٧)، والمسند الصحيح، لابن حبان، برقمي (٥٣٧٧، ٦٩٥٤)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (٢٠٦)، والمسند، لأحمد (٣٤/ ٣٦١ برقم ٢٠٧٦٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي (١/ ٩٠)، والمعجم الكبير، للطبراني (٢٠/ ٣٢٩ =

وكلُّهم سمع من سعيد قبل الاختلاط.

الحديثُ السادس عشر: وروى النسائي أيضًا حديثًا من طريق عُقْبَةَ بنِ خَالِدٍ، عن شُعْبَةَ وَابنُ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ﷺ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ»[(١)].

والحديثُ أخرجَه أحمد وأبو يعلى عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن سعيد به[(٢)].

وابن عُلَيَّة ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وأخرجَه ابنُ حبان وأبو يعلى وابنُ الجارود وابنُ خزيمة والطحاوي وأبو عوانة من طرقٍ متعددةٍ عن سعيد به[(٣)].

وأخرجَه البخاري عن حفص بن عمر، ومسلم عن محمَّد بن جعفر، كلاهما عن شعبة عن قتادة به، بنحوه[(٤)].

الحديثُ السابع عشر: وروى النسائي أيضًا حديثًا من طريق إِبْرَاهِيم بنِ طَهْمَان، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ عَامِرٍ الأَحْوَلِ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«لَا يَرْجِعُ أَحَدٌ فِي هِبَتِهِ ...»** الحديث[(٥)].

والحديثُ أخرجَه ابنُ ماجه عن عبد الأعلى السامي، والدارقطني عن رَوْح بن عُبَادة عن سعيدٍ به[(٦)].

= برقم (٧٨١)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٥٠).

(١) السنن، للنسائي، برقم (٩٠٧).

(٢) المسند، لأحمد (١٩/ ٤٩ برقم ١١٩١)، والمسند، لأبي يعلى (٥/ ٣٤٤ برقم ٢٩٨٠).

(٣) المسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٥٧٦ برقم ٧٠١٦)، والمسند، لأبي يعلى، بالأرقام: (٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٤)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (١٨٣)، وصحيح ابن خزيمة، برقم (٤٩٦)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٢٢)، والمسند، لأبي عوانة (١/ ٤٤٩ برقم ١٦٥٩).

(٤) الصحيح، للبخاري، برقم (٧٤٣)، والصحيح، لمسلم، برقم (٥٠/ ٣٩٩).

(٥) السنن، للنسائي، برقم (٣٦٨٩).

(٦) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٣٧٨)، والسنن، للدارقطني (٣/ ٤٦٠ برقم ١٦٦٥).

وكلاهُما ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الثامن عشر: وروى النسائي أيضًا حديثًا من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بنِ خَالِدٍ، عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوِتْرِ بِـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِـ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَفِي الثَّالِثَةِ بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، وَيَقُولُ - يَعْنِي: بَعْدَ التَّسْلِيمِ: **سُبْحَانَ المَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثًا**»[1].

ورواه من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وَ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. فَإِذَا فَرَغَ قَالَ: «**سُبْحَانَ المَلِكِ الْقُدُّوس**»[2].

ورواهما النسائي أيضًا في «السُّننِ الكبرى»، في كتابِ الصلاةِ[3].

والحديثُ من الطريقِ الأولى، لم أجد من تابعَ فيها عبد العزيز بن خالد، إنَّما المتابعات فيها لسعيد بن أبي عَرُوبةَ.

وعبد العزيز بن خالد، قالَ فيه ابنُ حجر: «مقبولٌ»[4]. وقالَ الشوكاني: «الحديث رجالُ إسنادِه ثقاتٌ إلا عبد العزيز بن خالد، وهو مقبول»[5].

وأمَّا الطريق الثانية فتابع عبدَ العزيز بن عبد الصمد محمَّدُ بن بِشْر، وهو ثقةٌ قديمُ السماعِ من سعيد، أخرجَه النسائي في «السُّنن الكبرى»[6]، وعبد بن حُميد في «المنتخب»[7]، وصحَّحَ أبو داود الطريقَ، وذكرَ لها متابعات، بينما أَعلّ ذكرَ

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (١٧٠١).
(٢) السنن، للنسائي، برقم (١٧٥٤).
(٣) السنن الكبرى، للنسائي (٩/ ٢٧٣ برقم ١٠٥٠٩).
(٤) تقريب التهذيب (ص٢٩٧ ترجمة ٤٠٨٩).
(٥) نيل الأوطار، للشوكاني (٣/ ٤٣).
(٦) السنن الكبرى (٩/ ٢٧٣ برقم ١٠٥١٠).
(٧) المنتخب، لعبد بن حميد (ص١٢٨ برقم ٣١٢).

القنوت في الحديث، فقد رواه جماعةٌ من طريقِ سعيد بن عبد الرحمٰن بن أَبْزى عن أبيه عن أُبي بن كعب، وزادوا فيه: «وكانَ يَقْنتُ قَبْلَ الوِتْرِ».

وفي ذلك يقولُ أبو داود: «حديث سعيد عن قتادة: رواه يزيد بن زُرَيع عن سعيد عن قتادة عن عَزْرة عن سعيد بن عبد الرحمٰن بن أَبْزى عن أبيه عن النبيّ ﷺ لم يذكر القنوت، ولا ذكر أُبَيًّا، وكذلك رواه عبد الأعلى ومحمَّد بن بِشْر العَبدي، وسماعه بالكوفة مع عيسى بن يونس، ولم يذكروا القنوت»(١).

الحديثُ التاسع عشر: روى ابن ماجه حديثًا من طريق عَبْدِ الله بنِ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلاً عَضَّ رَجُلاً عَلَى ذِرَاعِهِ فَنَزَعَ يَدَهُ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتُهُ... الحديث(٢).

والحديثُ أخرجَه النسائي والطبراني عن يزيد بن زُرَيع، وأحمد عن محمَّد بن جعفر ويزيد بن هارون، والطبراني عن أبي أسامة، والطحاوي عن عبد الوهاب الخفَّاف عن سعيد به بنحوه(٣).

وكلُّهم عدا محمَّد بن جعفر سَمِعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وبعد، فهذه الأحاديث سواء رواها الشيخان أو أصحاب السنن هي أحاديثُ صحيحةٌ، لا علّةَ فيها، إلا أنَّ هناك أحاديث تابعَ فيها المسكوت عن سماعهم مِن سعيد مَن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ وهي معلّةٌ، أوضحها فيما يلي:

[٢] أحاديثُ جاءت من طرقٍ أخرى عمّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاط، وفيها عِلّةٌ:

الحديثُ الأول: روى النسائي حديثًا من طريق حفص بن عبد الرحمٰن

---

(١) السنن، لأبي داود (٢/ ٦٤).

(٢) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٦٥٧).

(٣) السنن، للنسائي، برقم (٤٧٥٩)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٨/ ٢١٤ برقم ٥٣٢)، والمسند، لأحمد (٣٣/ ٧٨ برقم ١٩٨٤٣)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ٣٢٨ برقم ١٢٩١).

البَلْخِي، وابن ماجه من طريق النَّضْر بن شُمَيل، كلاهما عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، عَنْ غَالِبٍ التَّمَّارِ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ، عَنْ مَسْرُوقِ بنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري رضي الله عنه، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «**الأَصَابِعُ سَواءٌ، عَشْرٌ عَشْرٌ من الإبل**»[١].

والحديثُ أخرجَه أبو داود عن عبدة بن سليمان، وابن أبي شيبة والبيهقي عن محمَّد بن بِشر، وابن أبي شيبة عن أبي أسامة، وأحمد عن محمَّد بن جعفر، والدارقطني عن النَّضر بن شُمَيل، كلُّهم عن سعيد به[٢].

وكلٌّ من عبدة ومحمَّد بن بِشْر وأبي أسامة صحيحُ السماعِ من سعيد، ولكنَّ الدَّارقطنيَّ أعلّ هذه الطريقَ بمخالفةِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ الرُّواة، حيث أدخلَ حُمَيد بن هلال بين غالبٍ التَّمَّار ومسروق بن أوس.

وقد أخرجَه أبو داود وابنُ حبان وأحمد والدارمي والطيالسي والدارقطني والبيهقي عن شعبة، وأبو يعلى وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي عن إسماعيل بن عُليَّة، والدارقطني عن علي بن عاصم، كلُّهم عن غالبٍ التَّمَّار عن مسروق بن أوس عن أبي موسى به[٣].

وجاءَ عندَ الطيالسي والبيهقي وأحمد مسروق بن أوس أو أوس بن مسروق.

قلتُ: وافقَهم سعيدٌ نفسُه كما أخرجَه النسائي من طريقِ يزيد بن زُرَيع

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (٤٨٤٥)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٦٥٤).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٤٥٥٦)، والمصنف، لابن أبي شيبة (١٤/ ٩١ برقم ٢٧٥٤٢)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٩٢)، والمسند، لأحمد (٣٢/ ٣٣٢ برقم ١٩٥٦١)، والسنن، للدارقطني (٤/ ٢٩٣ برقم ٣٤٣٨).

(٣) السنن، لأبي داود، برقم (٤٥٥٧)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٤/ ٤١٨ برقم ٣٧٠١)، والمسند، لأحمد (٣٢/ ٣٢١ برقم ١٩٥٥٠)، والسنن، للدارمي (٢/ ١٩٤)، والمسند، للطيالسي، برقم (٥١٣)، والسنن، للدارقطني (٤/ ٢٩٣)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٩٢)، والمسند، لأبي يعلى (١٣/ ٣١٩ برقم ٧٣٣٥)، والمصنف، لابن أبي شيبة (١٤/ ٩٠ برقم ٢٧٥٤١).

عن سعيد عن غالبٍ التَّمَّار عن مسروق بن أوس عن أبي موسى به[١].

قالَ الدارقطني في بيانِ هذه العلّة: «يرويه غالبٌ التَّمَّار عن مسروق، واختلف عنه؛ فرواه شعبة وابن عُليَّة وخالد بن يحيى بصري هلالي، وحنظلة بن أبي صفية، وعلي بن عاصم عن غالب عن مسروق بن أوس عن أبي موسى.

وخالفَهم سعيد بن أبي عَرُوبةَ؛ فرواه عن غالب عن حُمَيد بن هلال عن مسروق عن أبي موسى... والصواب قول شعبة وابن عُليَّة إلا أنَّ شعبة ربما شكَّ فقالَ: مسروق بن أوس أو أوس بن مسروق، والصواب قول من قال: مسروق بن أوس»[٢].

وقالَ أيضًا: «وذكرَ شعبة فيه سماع غالب من مسروق»[٣].

وقالَ أبو داود السجستاني: «رواه محمَّد بن جعفر عن شعبة عن غالبِ التَّمَّار بإسنادِ أبي الوليد، ورواه حنظلة بن أبي صفية عن غالب بإسنادِ إسماعيل»[٤].

قلتُ: وبالتالي، فطريق سعيد من المزيدِ في متصلِ الأسانيد، وهي طريقٌ شاذةٌ.

وللحديثِ طريقٌ أخرى أخرجَها النسائي والدَّارقطنيُّ عن أبي الأشعث، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا سعيد عن قتادة عن مسروق بن أوس عن أبي موسى به[٥].

وهذه الطريقُ معلولةٌ أيضًا، قالَ الدارقطني: «تفرَّدَ به أبو الأشعث، وليسَ هو عندي بمحفوظٍ عن قتادة. والله أعلم»[٦].

ولهذه العللِ أعرضَ الشيخان عنه، ولم يُخرِّجاهُ في صحيحيهما. والله أعلم.

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (٤٨٤٤).
(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٧/ ٢٤٨).
(٣) السنن، للدارقطني (٤/ ٢٩٣) (٤) السنن، لأبي داود (٤/ ١٨٨).
(٥) السنن، للنسائي، برقم (٤٨٤٣)، والسنن، للدارقطني (٤/ ٢٩٣).
(٦) السنن، للدارقطني (٤/ ٢٩٣).

الحديثُ الثاني: روى الترمذي حديثًا من طريق هشيم، عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ وأيوب بن مِسْكِين، والنسائي من طريق حمَّاد بن سلمة، عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، كلاهما عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَبِيبِ بنِ سَالِمٍ، قَالَ: رُفِعَ إِلَى النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ الله ﷺ... الحديث[(١)].

والحديثُ أخرجَه ابنُ ماجه عن خالد بن الحارث، وأحمد عن محمَّد بن جعفر وعبد الله بن بكر، كلُّهم عن سعيد به[(٢)].

وخالد بن الحارث ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاط، ومع ذلك فالروايةُ معلولةٌ.

قالَ الترمذي: «حديث النُّعْمان في إسناده اضطراب». ثُمَّ قال: «سمعت محمَّدًا يقول: لم يسمع قتادة من حَبِيب بن سالم هذا الحديث، إنَّما رواه عن خالد بن عُرْفُطة»[(٣)].

وقالَ في موضعٍ آخر: «سألت محمَّدًا عن هذا الحديثِ، فقالَ: أنا أنفي هذا الحديث، إنَّما رواه قتادة عن خالد بن عُرْفُطة عن حَبِيب بن سالم»[(٤)].

ووردَت متابعةٌ لقتادة، ولكنَّها طريقٌ معلولةٌ أيضًا، فأخرجَ الترمذي وأحمد والبيهقي والطحاوي عن هُشَيم عن أبي بِشر عن حَبِيب عن النُّعْمان به[(٥)].

وقالَ الترمذي والبيهقي: «وأبو بِشر لم يسمعه من حَبِيب، إنَّما رواه عن خالد بن عُرْفُطة عن حَبِيب».

قلتُ: خالد بن عُرْفُطة، قالَ أبو حاتم وأبو بكر البزَّار في «مسندِه» إنَّه مجهولٌ، زادَ أبو حاتم: «لا أعرف أحدًا اسمه خالد بن عُرْفُطة إلا الصحابي».

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١٤٥١)، والسنن، للنسائي، برقم (٣٣٦٢).
(٢) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٥١)، والمسند، لأحمد (٣٠/ ٣٨٧ برقم ١٨٤٤٥).
(٣) السنن، للترمذي (٤/ ٥٤).
(٤) العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٦١٥).
(٥) السنن، للترمذي، برقم (١٤٥٢)، والمسند، لأحمد (٣٠/ ٣٨٨ برقم ١٨٤٤٦)، والسنن، للبيهقي (٨/ ٢٣٩)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٣/ ١٤٥).

وقالَ ابنُ حجر: «مقبولٌ»[١].

وقد أخرجَ الحديثَ أبو داود والنسائي وأحمد والدارمي والبيهقي عن شعبة عن أبي بِشْر عن خالد بن عُرْفُطة عن حبيب عن النُّعْمان به[٢].

وأخرجَه أبو داود والنسائي والدارمي وأحمد والبيهقي، عن أَبَان بن يزيد عن قتادة عن خالد عن حبيب عن النُّعْمان به، وفيه قالَ قتادة: «كتبتُ إلى حَبِيب بن سالم فكتب إليّ بهذا»[٣].

كما أشارَ أبو حاتم إلى طريقٍ أخرى مُعلّة، فقالَ: «وروى همَّام عن قتادة عن حَبِيب بن يَسَاف عن حَبِيب بن سالم عن النُّعْمان، وهذا أشبه من حديثِ أبان عن قتادة عن خالد بن عُرْفُطة عن حَبِيب بن سالم عن النُّعْمان، وحَبِيب بن يَسَاف مجهولٌ، لا أعلمُ أحدًا روى عنه غيرُ قتادة هذا الحديث الواحد، وكذلك خالد بن عُرْفُطة مجهولٌ، لا نعرف أحدًا يقال له: خالد عن عُرْفُطة إلا واحدًا الذي له صحبة»[٤].

وقالَ الخطابي: «هذا الحديثُ غير متصل، وليسَ العمل عليه».

ونقلَ عن الترمذي سؤاله للبخاري عن هذا الحديثِ وتضعيف البخاري له[٥].

وهكذا يتضحُ أنَّ جميعَ رواياتِ هذا الحديث معلولةٌ وأسانيدها ضعيفة

---

(١) ينظر: علل ابن أبي حاتم (١/٤٤٨)، وتهذيب الكمال (٨/١٣٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/٢٤٠)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/٥٨٦)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٩٨)، وتقريب التهذيب (ص١٢٩ ترجمة ١٦٥٦).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٤٤٥٩)، والسنن، للنسائي، برقم (٣٣٦٠)، والمسند، لأحمد (٣٠/٣٨٧ برقم ١٨٤٤٤)، والسنن، للدارمي (٢/١٨٢)، والسنن، للبيهقي (٨/٢٣٩).

(٣) السنن، لأبي داود، برقم (٤٤٥٨)، والسنن، للنسائي، برقم (٣٣٦١)، والسنن، للدارمي (٢/١٨١)، والمسند، لأحمد (٣٠/٣٧٥ برقم ١٨٤٢٥)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/٢٣٩).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/١٠١٩ برقم ١٣٥٠).

(٥) معالم السنن، للخطابي (٣/٣٣٠).

مضطربة، ولهذه العللِ أعرضَ الشيخان عنه، ولم يُخرِّجاه في صحيحيهما كسابقه.

[٣] أحاديث انفردوا فيها بالرِّوايةِ عن سعيد ولم يتابعهم عليها أحدٌ ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، وهي:

الحديثُ الأول: روى البخاري من طريق عَبْدِ الْوَارِثِ، عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «لَمْ يَأْكُلْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حَتَّى مَاتَ»[١].

وأخرجَ الحديثَ الترمذي في «السُّننِ» و«الشمائلِ»، والنسائي في «الكبرى»، وأبو الشيخ في «أخلاق النبيّ ﷺ»، وابنُ عدي في «الكامل» من طريقِ عبد الوارث عن سعيد به[٢].

وقالَ ابنُ عدي: «هكذا حَدَّث به عن ابن أبي عَرُوبةَ عبد الوارث، وقالَ يزيد بن زُرَيع وغيره عن سعيد عن يونس عن قتادة عن أنس».

وقد أشارَ الحافظُ ابنُ حجر في «الفتحِ» إلى روايةِ البخاري هذه، فقالَ: «وقد رواه سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن قتادة، وصرَّحَ بالتحديثِ كما سيأتي في الرِّقاق، لكن ذكرَ ابن عدي أنَّ يزيدَ بن زُرَيع رواه عن سعيد، فقال عن يونس عن قتادة، فيحتمل أنْ يكونَ سَمِعَه أولاً عن قتادة بواسطةٍ ثُمَّ حملَه عنه بغير واسطة، فكانَ يُحدِّثُ به على الوجهين»[٣].

قلتُ: يبدو أنَّ ابنَ حجر وَهِم في إثباتِ التصريحِ بالسماع لسعيد من قتادة، والذي في الرِّقاق أنَّ همَّامَ بن يحيى هو الذي سمع من قتادة، وانظر: الحديث (برقم ٦٤٥٧).

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٦٤٥٠).

(٢) السنن للترمذي، برقم (٢٣٦٣)، والشمائل المحمدية، له، برقم (١٥٠)، والسنن الكبرى، للنسائي، برقم (٦٦٠٤)، وأخلاق النبيّ، لأبي الشيخ، برقم (٨٣٩)، والكامل (٤/ ٤٥١)، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من حديث سعيد بن أبي عَرُوبة».

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٩/ ٥٣١).

ولم أقف على متابعٍ لعبد الوارث سوى ما سبق ذكره من كلامِ ابن عدي، وما أخرجَه ابن ماجه من طريق أبي بحر البَكراوي عبد الرحمٰن بن عثمان بن أمية الثَّقَفِي، حدثنا سعيد بن أبي عَرُوبةَ، حدثنا قتادة عن أنس... الحديث[١].

وأبو بَحر البَكراوي، أطلقَ ابنُ حجر في «التقريبِ» القولَ بضعفِه[٢].

ولكنَّ همَّام بن يحيى تابعَ سعيدًا، فأخرجَ الحديثَ البخاري وابنُ حبان وأبو يعلى وأحمد وابن ماجه والبغويُّ والبيهقيُّ في دلائلِ النبوة من طرقٍ عن همَّام عن قتادة عن أنس[٣].

كما جاءَ الحديثُ من طريقِ يونس الإسكاف، فأخرجَه البخاري والترمذي وابنُ ماجه وأحمد والبغوي والبيهقي في «السُّنن ودلائل النبوة» وأبو الشيخ في «أخلاقِ النَّبيِّ» وأبو يعلى من طريقِ معاذ بن هشام، عن أبيه، عن يونس الإسكاف، عن قتادة، عن أنس[٤].

قلتُ: متابعة همَّام تدعمُ طريقَ سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن قتادة، كما أنَّ ورودَ الحديثِ من طريقِ هشام، عن يونس، عن قتادة، يشير إلى صحةِ وروده من طريقِ سعيد عن يونس عن قتادة كما ذكرَ ابنُ عدي. والله أعلم.

---

(١) السنن، لابن ماجه، برقم (٣٢٩٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص٢٨٨ ترجمة ٣٩٤٣).

(٣) الصحيح، للبخاري، بالأرقام (٥٣٨٥، ٥٤٢١، ٦٤٥٧)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٧٣٨ برقم ٧٣٤١)، والمسند، لأبي يعلى (٥/ ٢٧٢ برقم ٢٨٩٠)، والمسند، لأحمد (١٩/ ٣٠٨، ٣٦٨، ٢١/ ٢٢١ بالأرقام ١٢٢٩٦، ١٢٣٧٣، ١٣٦١٠)، والسنن، لابن ماجه، برقمي (٣٣٠٩، ٣٣٣٩)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (٢٨٤٤)، ودلائل النبوة، للبيهقي (١/ ٣٤٢).

(٤) الصحيح، للبخاري، برقمي (٥٣٨٦، ٥٤١٥)، والسنن، للترمذي، برقم (١٧٨٩)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٢٩٢)، والمسند، لأحمد (١٩/ ٣٣١ برقم ١٢٣٢٥)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (٢٨٣٧)، والسنن الكبرى، للبيهقي (١/ ٣٤٢)، وأخلاق النَّبيّ، لأبي الشيخ، برقم (٦٢٠)، ودلائل النبوة، للبيهقي (١/ ٣٤٢)، ومسند أبي يعلى (٥/ ٣٦٧ برقم ٣٠١٤).

الحديثُ الثاني: قالَ البخاري: حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: مَاتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا[١].

ومحمدُ بن عبد الله الأنصاري الثقة[٢]، من كبارِ شيوخ البخاري، وربما حدَّثَ عنه بواسطةٍ، كما في هذا الموضع[٣].

وقد انفردَ البخاري بهذه الطريقِ، غير أنّ الشيخين أخرجاه من وجهٍ آخر، ففي «الصحيحين» من طريقِ شعبة، عن قتادة، عن أنس، واللفظ لمسلم: «جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِن الأَنْصَارِ: مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ، وَأُبَيُّ بنُ كَعْبٍ، وَزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ». قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَنْ أَبُو زَيْدٍ؟ قَالَ: أَحَدُ عُمُومَتِي[٤].

وفي «الصحيحين» أيضًا من طريقِ همَّام عن قتادة عن أنس... الحديث[٥].

وفي البخاري من طريقِ ثابت البُنَاني وثُمَامة عن أنس... الحديث، وفيه: ... وأبو زيد. قالَ: «نحن ورثناه»[٦].

الحديثُ الثالث: روى مسلمٌ حديثًا من طريق سَالِمِ بنِ نُوحٍ العَطَّارُ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَعُودُهُ وَقَدْ صَارَ كَالْفَرْخِ...» الحديث[٧].

وسالم بن نوح مختلفٌ فيه؛ وثقَه أبو زرعة والساجي وابنُ قانع وابنُ حبان وابنُ شاهين. وقالَ ابنُ معين: «ليسَ بشيءٍ». وفي روايةٍ عنه: «ليسَ

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٦٦٩).
(٢) تقريب التهذيب (ص٤٢٣ ترجمة ٦٠٣٠).
(٣) فتح الباري، لابن حجر (٧/ ٣١٤).
(٤) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٨١٠)، والصحيح، لمسلم، برقم (١١٩/ ٢٤٦٥).
(٥) الصحيح، للبخاري، برقم (٥٠٠٣).
(٦) الصحيح، للبخاري، برقم (٥٠٠٤).
(٧) الصحيح، لمسلم، برقم (٢٤/ ٢٦٨٨).

بحديثِه بأسٌ». وقالَ أبو حاتم: «يكتب حديثُه ولا يحتجُّ به». وقالَ النسائي: «ليسَ بالقوي». وقالَ ابنُ عدي: «عنده غرائب وأفراد، وأحاديثه محتمَلةٌ متقاربةٌ». وقالَ ابنُ حجر: «صدوقٌ له أوهامٌ»[١].

ولم أقف على هذه الطريقِ عندَ غير مسلم عن سالم بن نوح أو غيره، سوى ما ذكرَ الطبري في التفسيرِ عن قتادة، قالَ قتادة، وقالَ رجلٌ: «اللَّهُمَّ ما كنتَ معاقبي به في الآخرة...» فذكر بنحوه[٢].

وقد روى مسلم للحديثِ متابعةً ناقصةً من طريق ابن أبي عدي وخالد بن الحارث عن حُمَيد، وعفان عن حمَّاد بن سلمة، كلاهما عن ثابت عن أنس.

وأخرجَ الحديثَ الترمذيُّ وابنُ حبان وأحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والبغوي والطحاوي وابنُ المبارك في «الزهدِ» وأبو نُعَيم في «الحليةِ» وابنُ أبي شيبة من طرقٍ متعددةٍ عن حُمَيد[٣].

وأخرجَه أحمد من طريقِ عفَّان عن حمَّاد، كلاهما عن ثابت عن أنس به[٤].

فالحديث من طريقيهما جاءَ مخالفًا لطريقِ سالم بن نوح، عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، وهما ثقتانِ ومن أوثق النَّاس في ثابت، وسالم بن نوح صدوقٌ يهم.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١٠/ ١٧٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٥)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ١٢٠)، والكاشف، للذهبي (١/ ٤٢٤ ترجمة ١٧٨٢)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٠٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ١٨٨)، وذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّق، للذهبي (ص١٣)، والكامل (٤/ ٣٨٢)، وتقريب التهذيب (ص١٦٧ ترجمة ٢١٨٥).

(٢) جامع البيان، للطبري (٣/ ٤٥٥).

(٣) السنن، للترمذي، برقم (٣٤٨٧)، والمسند الصحيح، لابن حبان، برقمي (١٨٠١، ٦٧٧٩)، والمسند، لأحمد (١٩/ ١٠٥ برقم ١٢٠٤٩)، والأدب المفرد، للبخاري، برقمي (٧٢٧، ٧٢٨)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (١٣٨٣)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٥/ ٢٩١ برقمي ٢٠٤٨، ٢٠٤٩)، والزهد، لابن المبارك، برقم (٩٧٣)، وحلية الأولياء، لأبي نُعَيم (٢/ ٣٢٩)، والمصنَّف، لابن أبي شيبة (١٥/ ١٧٢ برقم ٢٩٩٥٢).

(٤) المسند، لأحمد (٢١/ ٤٥٤ برقم ١٤٠٦٧).

الحديثُ الرابع: روى الترمذي حديثًا من طريق جَعْفَرِ بنِ عَوْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ...**»[1].

ولم يُخرِّجْهُ أحد من هذه الطريقِ، ولم أقف على متابعٍ لجعفر بن عون سوى ما ذكرَه الدارقطني في العللِ أنَّ مَكيَّ بنَ إبراهيم رواه عن سعيد، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، وقالَ: «وخالفَه غيرُه عن سعيد، فلم يذكر فيه عمر»[2].

ولكنَّ عبد الرزاق تابعَ سعيدَ بن أبي عَرُوبةَ فرواه في المصنَّف، ومن طريقِه رواه أحمد في المسند وابن حبان والبيهقي، كلُّهم عن مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه[3].

وقالَ ابنُ حبان: «أصحاب الزهري كلُّهم قالوا في هذا الخبر: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وخالفَهم مَعْمَر فقالَ: عن الزهري عن سالم عن أبيه، فقيلَ لمَعْمَر: خالفت الناسَ! فقالَ: كانَ الزهري يسمعُ من جماعة، فيحدِّث مرّةً عن هذا ومرّةً عن هذا»[4].

وروايةُ الزهري التي أشارَ إليها ابنُ حبان أخرجَها مالك في «الموطأ»، ومن طريقِه أحمد والدارمي[5].

وأخرجَها أحمد والحُميدي ومسلم وأبو داود والدارمي وأبو يعلى والبيهقي والبغوي من طريق سفيان بن عيينة[6].

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١٨٠٠). (٢) (٢/ ٤٦).

(٣) المصنف، لعبد الرزاق (٢/ ٤١٠ برقم ١٩٥٤١)، والمسند، لأحمد (١٠/ ٤٠٨ برقم ٦٣٣٢)، والمسند الصحيح، لابن حبان، برقم (١٥٩٢)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ٢٧٧).

(٤) المسند الصحيح، لابن حبان (٢/ ٤١٠).

(٥) الموطأ، لمالك (٥/ ١٣٥٠ برقم ٣٤١٢ ـ ٧١٣)، والمسند، لأحمد (٨/ ٤٩٢، ١٠/ ٤٠٨ برقمي ٤٨٨٦، ٦٣٣٢)، والسنن، للدارمي (٢/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٦) المسند، لأحمد (٨/ ١٣٥ برقم ٤٥٣٧)، والمسند، للحميدي (١/ ٥٢٣)، والصحيح، =

وأخرجها أحمد ومسلم والترمذي وأبو يعلى من طريق عبيد الله بن عمر، كلُّهم عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر به[١].

وقالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهكذا روى مالك وابن عُيَينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، وروى مَعْمَر وعُقَيل عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواية مالك وابن عيينة أصحُّ»[٢].

ولكنَّ الحميديَّ قالَ: «قالَ سفيان ـ يعني: ابن عيينة ـ: وسمعتُ مَعْمَرًا يحدِّثه بَعْدُ عن الزهري عن سالم عن أبيه، فقلتُ له: يا أبا عروة، إنَّما هو عن أبي بكر، فقالَ مَعْمَر: إنّا عرضنَاه، وربَّما قالَ سفيان: هذا ممَّا عرضناه»[٣].

وللحديثِ طريقٌ أخرى أخرجَها أحمد ومسلم من طريقِ عمر بن محمَّد بن زيد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن أبيه[٤].

قالَ الدارقطني في العلل: «وهو أصحُّها. واللهُ أعلم»[٥].

وهكذا يتبينُ أن روايةَ الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله، ورواية عمر بن محمَّد عن القاسم بن عبيد الله أقوى وأصح من روايةِ جعفر بن عون عن ابن أبي عَرُوبةَ؛ ولذا أخرجَ مسلم الحديث من الطريقين السَّابقتين وتركَه من طريقِ جعفر عن ابن أبي عَرُوبةَ. والله أعلم.

الحديثُ الخامس: روى الترمذي وابن ماجه حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بنِ

= لمسلم، برقم (١٠٥/ ٢٠٢٠)، والسنن، لأبي داود، برقم (٣٧٧٦)، والسنن، للدارمي (٢/ ٩٧)، والمسند، لأبي يعلى (٩/ ٤٣٣ برقم ٥٥٨٤)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ٢٧٧)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (٢٨٣٦).

(١) المسند، لأحمد (١٠/ ٩٥ برقم ٥٨٤٧)، والصحيح، لمسلم (١٠٥/ ٢٠٢٠)، والسنن، للترمذي، برقم (١٧٩٩)، والمسند، لأبي يعلى (١٠/ ٦٨ برقم ٥٧٠٤).

(٢) السنن، للترمذي (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٣) المسند، للحميدي (١/ ٥٢٣).

(٤) المسند، لأحمد (١٠/ ٣٢٦ برقم ٦١٨٤)، والصحيح، لمسلم، برقم (١٠٦/ ٢٠٢٠).

(٥) (٢/ ٤٧).

أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، عن ابنِ عيينةَ، عَن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانَ بنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ»[(١)].

وأخرجَ الحاكمُ الحديثَ من طريقِ سفيان عن سعيد به بمثله[(٢)].

وقد تكلَّمَ بعضُ الأئمةِ على هذه الطريقِ، كما تكلَّمَ آخرون عن أحاديث تخليل اللحيةِ بصفةٍ عامة.

قالَ ابنُ أبي حاتم في العللِ: «قالَ أبي: لم يُحدِّث بهذا أحدٌ سوى ابن عيينة عن ابن أبي عَرُوبةَ. قلتُ: هو صحيح؟ قالَ: لو كانَ صحيحًا لكانَ في مصنَّفاتِ ابن أبي عَرُوبةَ، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر، وهذا أيضًا ممَّا يُوهِّنه»[(٣)].

قلتُ: عبارة: (ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث) غيرُ مستقيمة، ويرى الشيخ أحمد شاكر أنَّ العبارةَ مضطربة، فقالَ: «ولعلَّ صوابَه: (ولم يذكر ابنُ عيينة في هذا الحديث سماعًا) أو نحو هذا»[(٤)].

وقالَ ابنُ حجر: «وهو معلولٌ، لم يسمعه ابنُ عيينة من سعيد، ولا قتادة من حسان»[(٥)].

ومن كلامِهم في أحاديثِ التخليل، ما نقلَه الترمذي عن البخاري قوله: «أصحُّ شيءٍ عندي في التخليل حديث عثمان. قلتُ: إنَّهم يتكلَّمون في هذا الحديثِ. فقالَ: هو حسنٌ»[(٦)].

وأما أبو حاتم، فقالَ: «لا يثبت عن النبيِّ ﷺ في تخليل اللحية حديث»[(٧)].

وقالَ ابنُ رُشد: «والأكثر على أنَّ الآثارَ التي وردَ فيها الأمر بتخليلِ

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (٣٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٤٢٩).
(٢) المستدرك، للحاكم (١/ ٢٥٠ برقم ٥٢٨).
(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٧٢ برقم ٦٠).
(٤) هامش سنن الترمذي (١/ ٤٥).
(٥) التلخيص الحبير (١/ ٢٢٣).
(٦) العلل الكبير، للترمذي (١/ ١١٥).
(٧) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٧٢ برقم ٦٠).

اللحيةِ غير صحيحةٍ»[(١)].

قلتُ: لعلَّ ما ذكرَه العلماءُ من عللٍ في هذا الحديث جعلَ الشيخين يتركانه ولا يُخرِّجانِهِ في صحيحيهما. والله أعلم.

[٤] أحاديث جاءت من طرقٍ أخرى ممّن سمعَ منه بعدَ الاختلاط:

روى النسائي وابن ماجه حديثًا من طريق عَلِيِّ بنِ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ ﵂: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ إِذَا طَهُرَتْ... الحديث[(٢)].

ولـم يتابع عليَّ بن مُسْهِر عن سعيد أحدٌ سوى محمَّد بن جعفر عندَ أحمد[(٣)].

وهذه المتابعةُ لا تفيدُ؛ لترجيح سماع محمَّد بن جعفر من سعيدٍ بعدَ الاختلاطِ.

ولعلَّ هذا السببَ جعلَ الشيخين يُخرِّجان الحديث من غيرِ طريق سعيد. واللهُ أعلم.

فأخرجَه البخاري عن همَّام بن يحيى عن قتادة، ومسلم عن شعبة عن يزيد الرِّشْك، وعن مَعْمَر عن عاصم الأحول، وعن أيُّوب عن أبي قِلَابة، كلُّهم عن معاذة به[(٤)].

وأنتقلُ ـ بإذن الله ـ لدراسةِ أحاديث من روى عن سعيدٍ بعدَ الاختلاطِ.

○ خامسًا: دراسةُ الأحاديثِ التي رواها عن سعيد من سَمِعَ منه بعد الاختلاط:

تَقدَّمَ القولُ بأنَّ عددَ من روى عن سعيد بعدَ الاختلاطِ، أو ممَّن في

---

(١) بداية المجتهد، لابن رُشْد (١/ ٤٠).

(٢) السنن، للنسائي، برقم (٢٣١٨)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٦٣١).

(٣) المسند، لأحمد (٤١/ ٢٠١ برقم ٢٤٦٦٠).

(٤) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٢١)، والصحيح، لمسلم، برقم (٦٨، ٦٩/ ٣٣٥).

روايتِه عنه اضطراب ممَّن له رواية عنه في الكتبِ الستةِ خمسة، وهم: شعيبُ بن إسحاق، وعبادُ بن العوام، ومحمَّدُ بن جعفر، ومحمَّدُ بن أبي عدي، ووكيعُ بن الجرّاح.

وسأتناولُ بالدراسةِ أثرَ اختلاطِه على مروياتِهم عنه في الكتبِ الستةِ، وأبدأُ برواياتِ محمَّد بن أبي عَدِي؛ لأنَّ رواياتِه عن سعيد في «الصحيحين» و«السُّنن».

[(١)] أحاديثُ محمَّد بن أبي عَدِي:

جاءت عدةُ رواياتٍ في الكتبِ الستةِ من طريقِ محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ، وابنُ أبي عَدِي سمعَ من سعيد بعدَ الاختلاطِ كما ذكرَ الإمامُ أحمد عن يحيى بن سعيد؛ لذا سأتناولُ هذه الأحاديث بالدراسةِ، والكشف عن الأحاديثِ المعلّة، والأحاديث الخالية من العلّةِ، على النحو الآتي:

١ - أحاديثُ محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد عند البخاري:

الحديثُ الأول: روى البخاري حديثًا من طريق يَحْيَى القطان وَابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ»[(١)].

فالبُخاري روى لابنِ أبي عدي مقرونًا بيحيى، وكذا روى الحديثَ البخاري وأبو داود وابنُ ماجه عن يزيد بن زُرَيع، ورواه مسلم والنسائي عن يحيى، ومسلم عن ابن أبي عدي مقرونًا بعبد الأعلى، كلُّهم عن سعيد به[(٢)].

وثلاثتُهم ممَّن روى عنه قبلَ الاختلاط.

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (١٠٣١).

(٢) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٥٦٥)، والسنن، لأبي داود، برقم (١١٧٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (١١٨٠)، والصحيح، لمسلم، برقم (٧/ ٨٩٥)، والسنن، للنسائي، برقم (١٥١٣).

الحديثُ الثاني: روى البخاري حديثًا من طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ وَسَهْلِ بنِ يُوسُفَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ وَعُصَيَّةُ وَبَنُو لَحْيَانَ فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا. . . .[١].

وقد روى الحديث من سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ كما تقدم[٢].

الحديثُ الثالث: بعد أن روى البخاريُّ حديثًا من طريقِ يَزِيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن سَعِيدٍ، عن قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا**...» الحديث.

رواه من طريق ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ به[٣].

وكذا رواه مسلم عن يزيد بن زُرَيع، وابن ماجه عن عبد الأعلى، عن سعيد به[٤].

وكلاهُما ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الرابع: روى البخاري حديثًا من طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ وَهُوَ بِالزَّوْرَاءِ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ. . .» الحديث[٥].

والحديثُ أخرجَه مسلم وأحمد عن محمَّد بن جعفر، وأحمد عن محمَّد بن بكر البُرسانيّ، وأبو يعلى عن خالد بن الحارث، كلُّهم عن سعيد به[٦].

وكلٌّ من محمَّد بن بكر وخالد بن الحارث روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وكذا تابعَ سعيدًا كلٌّ من شعبة وهمام وهشام، فتابعَه شعبة عندَ أبي يعلى

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٠٦٤)، والصحيح، لمسلم، برقم (١٣/ ١٦٧١).

(٢) ينظر: (ص٢٤٩) من الكتاب.

(٣) الصحيح، للبخاري، برقمي (٧٠٩، ٧١٠).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (١٩٢/ ٤٧٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٩٨٩).

(٥) الصحيح، للبخاري، برقم (٣٥٧٢).

(٦) الصحيح، لمسلم، برقم (٧/ ٢٢٧٩)، والمسند، لأحمد (٢٠/ ١٥٤، ٤٥١ برقمي ١٢٧٤٢، ١٣٢٤٤)، والمسند، لأبي يعلى (٥/ ٤٦٥ برقم ٣١٩٣).

عن محمَّد بن جعفر عن شعبة، وتابعَه همَّام عند أحمد عن بَهْز، وأبو يعلى وابنُ حبان عن هُدْبة، كلاهما عن همَّام، ومسلم عن معاذ بن هشام عن أبيه، كلُّهم عن قتادة عن أنس به[١].

٢ ـ أحاديثُ محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد عند مسلم:

الحديثُ الأول: بعد أن روى مسلمٌ حديثًا من طريق يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أُحُدٍ**».

رواه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه، وابن أبي عَدِي عن سعيد، وعفَّان عن أَبَان، كلُّهم عن قتادة بهذا الإسناد مثله[٢].

فمسلم رواه عن ابن أبي عَدِي في المتابعاتِ، ثم رواه مسلم عن شعبة وهشام وأبان عن قتادة. وكذا رواه ابن ماجه عن خالد بن الحارث عن سعيد به[٣].

وخالدٌ ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الثاني: روى مسلم حديثًا من طريق مُعَاذِ بنِ هِشَامٍ، عن أَبِيه، وابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؛ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ**»[٤].

وقد روى الحديثَ النسائي عن عَبْدة، وأبو يعلى عن خالد بن الحارث، وأحمد عن عبد الوهاب، كلُّهم عن سعيد به[٥].

---

(١) المسند، لأبي يعلى، برقمي (٢٨٩٥، ٣١٧٢)، والمسند، لأحمد (٢١/ ٤٦١ برقم ١٤٠٨١)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٥٧٣ برقم ٧٠١٢)، والصحيح، لمسلم، برقم (٦/ ٢٢٧٩).

(٢) الصحيح، لمسلم، برقم (٥٧/ ٩٤٦). (٣) السنن، لابن ماجه، برقم (١٥٤٠).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (١١١/ ٤٢٥).

(٥) السنن، للنسائي، برقم (١١١٧)، والمسند، لأبي يعلى (٥/ ٤٤٦ برقم ٣١٥٦)، =

وثلاثتُهم ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وكذا تابعَ سعيدًا كلٌّ من شعبة وهشام في «الصَّحيحين» وغيرهما.

الحديثُ الثالث: روى مسلم حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بنِ هِشامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وفيه: «قُلْتُ: يَا أُم المؤمنين، أَنْبِئِيني عَنْ خُلُق رَسُولِ اللهِ ﷺ، قالت: أَلَستَ تَقْرَأ القُرآن... الحديث»[١].

ورواه أبو داود من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد به[٢].

وقد روى الحديثَ مسلم وأبو داود وابن ماجه عن محمَّد بن بشر، وأبو داود عن يحيى، والنسائي عن يحيى وعَبْدة وخالد[٣].

وجميعهم ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الرابع: بعد أن روى مسلمٌ حديثًا من طريق خَالِد بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدِ بنِ الحارث، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بنَ الْحُوَيْرِثِ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ... الحديث.

رواه من طريق أبي عوانة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحُوَيرِث. ورواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد[٤].

فالحديثُ من طريقِ ابن أبي عدي جاءَ في المتابعاتِ، ثم إنَّ النسائي رواه عن ابن علية ويزيد بن زُرَيع وعبد الأعلى، عن سعيد به[٥].

= والمسند، لأحمد (٢٠/١٤٨، ٢١/١٢٢ برقمي ١٢٧٣٣، ١٣٤٥٣).

(١) السنن، لأبي داود، برقم (١٣٤٥).

(٢) الصحيح، لمسلم، برقم (١٣٩/٧٤٦).

(٣) الصحيح، لمسلم، برقم (١٣٩/٧٤٦)، والسنن، لأبي داود، برقمي (١٣٤٣، ١٣٤٤)، والسنن، لابن ماجه، برقمي (١٣٤٨، ١١٩١)، والسنن، للنسائي، بالأرقام (١٣١٥، ١٦٠١، ١٦٤١، ١٧٢٠، ٢١٨٢، ٢٣٤٨).

(٤) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٢٤ ـ ٢٦/٣٩١).

(٥) السنن، للنسائي، بالأرقام (٨٨١، ١٠٢٤، ١٠٥٦، ١٠٨٦).

وثلاثتُهم ممَّن روى عنه قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الخامس: بعد أن روى مسلم حديثًا من طريق أَبي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ. . .» الحديث.

رواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد عن قتادة به بمثله[1].

والحديثُ كما نرى جاءَ في المتابعاتِ، كما أنَّ أحمدَ روى الحديث عن محمَّد بن جعفر، والنسائي عن يزيد بن زُرَيع، وأبو يعلى عن إسماعيل بن عُلَيَّة، كلُّهم عن سعيد به[2].

وكلٌّ من يزيد وإسماعيل ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ السادس: بعد أن روى مسلم حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ: «**شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غابَتْ الشَّمْسُ...**».

رواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد[3].

فالحديثُ كما نرى جاءَ في المتابعاتِ، كما أنَّ أحمدَ روى الحديث عن عبد الوهاب، والترمذي عن عَبْدة، وأبو يعلى عن عبد الأعلى، ثلاثتُهم عن سعيد به[4].

وهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ السابع: بعد أن روى مسلم حديثًا من طريق أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقمي (١٧، ١٨/١٩٦٦).

(٢) المسند، لأحمد (٢٠/١٤٨ برقم ١٢٧٣٣)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٤١٨)، والمسند، لأبي يعلى (٥/٣٤٢ برقم ٢٩٧٤).

(٣) الصحيح، لمسلم، برقم (٢٠٣/٦٢٧).

(٤) المسند، لأحمد (٢/٣٥١ برقم ١١٣٤)، والسنن، للترمذي، برقم (٢٩٨٤)، والمسند، لأبي يعلى (١/٣١١ برقم ٣٨٤).

قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ...».

ورواه من طريقِ شعبة عن قتادة به. رواه من طريقِ إسماعيل بن عُليَّة، ح ومن طريقِ ابن أبي عَدِي، كلاهُما عن ابنِ أبي عَرُوبةَ عن قتادة بهذا الإسناد[1].

وروى أبو داود الحديثَ من طريقِ ابن أبي عَدِي عن سعيدٍ به[2].

فالحديثُ كما نرى جاءَ في المتابعاتِ، كما روى الحديثَ ابنُ أبي شيبة وأحمدُ والطحاوي والطبراني عن إسماعيل بن عُليَّة عن سعيد به[3].

وإسماعيل ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، ومن أثبت أصحابِهِ فيه.

الحديثُ الثامن: بعد أنْ روى مسلمٌ حديثًا من طريق أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْماهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ**...» الحديث.

رواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد ووكيع عن هشام الدَّسْتُوائي، كلاهما عن قتادة بهذا الإسنادِ[4].

والحديثُ في المتابعاتِ كما نرى، وقد أخرجَه ابنُ ماجه عن عيسى بن يونس، وأحمد عن عبد الوهاب[5].

وكلاهما ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ التاسع: بعد أن روى مسلمٌ حديثًا من طريق مُعَاذِ بنِ هِشَامٍ،

---

(١) الصحيح، لمسلم، بالأرقام (٤٧ ـ ٣٩٨/٤٩).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٨٢٩).

(٣) المصنف، لابن أبي شيبة (٢٢٨/٣ برقم ٣٦٠٢)، والمسند، لأحمد (٣٣/٤٩، ١٠٦ برقمي ١٩٨١٥، ١٩٨٧٤)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٢٠٧/١)، والمعجم الكبير، للطبراني (٢١٢/١٨ برقم ٥٢٥).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (٧٩٨/٢٤٤).

(٥) السنن، لابن ماجه، برقم (٣٧٧٩)، والمسند، لأحمد (٣٢٥/٤٣ برقم ٢٦٢٩٦).

عن أَبيه، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**لَا تُسَافِرْ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**».

رواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد[١].

فمسلم رواه في المتابعاتِ كما نرى، وقد أخرجَه أحمد عن عبد الوهاب الخفَّاف عن سعيد به[٢].

وعبد الوهاب سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ العاشر: بعد أن روى مسلمٌ حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ الْمسَيَّبِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**».

رواه من طريق ابن أبي عَدِي عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد مثله[٣].

فالحديثُ في المتابعاتِ كما نرى، وقد أخرجَه الطبراني في «الكبيرِ» عن يزيد بن زُرَيع، وابن الجارود عن عيسى بن يونس، عن سعيد به[٤].

وكلاهما ممَّن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ.

٣ ـ أحاديثُ محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد عند أبي داود:

الحديثُ الأول: بعد أن روى أبو داود حديثًا من طريقِ يَزِيدَ بنِ زُرَيْعٍ ومُحَمَّدِ بنِ بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن النَّضْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ أَوْ شَقِيصًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ...**» الحديث.

رواه من طريق يحيى وابن أبي عَدِي عن سعيدٍ بإسناده ومعناه[٥].

---

(١) الصحيح، لمسلم، برقم (١٣٣٨/٤١٨).
(٢) المسند، لأحمد (١٨/ ٨ برقم ١١٤٠٩).
(٣) الصحيح، لمسلم، برقم (١٦٢٢/٧).
(٤) المعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٣٥١ برقم ١٠٦٩٣)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (١٠٠٩).
(٥) السنن، لأبي داود، برقمي (٣٩٣٨، ٣٩٣٩).

فابنُ أبي عدي اقترنَ بيحيى، وقد أخرجَ الحديثَ البخاريُّ عن عبد الله بن المبارك ويزيد بن زُرَيع، ومسلم عن إسماعيل بن عُليَّة وعيسى بن يونس، والترمذي عن عيسى بن يونس ويحيى القطان، كلُّهم عن سعيد به[(١)].

وجميعهم ممَّن روى عن سعيدٍ قبل الاختلاط.

الحديثُ الثاني: روى أبو داود وابنُ ماجه حديثًا من طريقِ ابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَن ابنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ عَلِيِّ بنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُون بنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِن السِّبَاعِ. . .» الحديث[(٢)].

ورواه النسائي من طريق بِشْر بن المُفضَّل عن سعيدٍ به[(٣)].

وبشرٌ مسكوتٌ عنه. ولم أقف على متابعةٍ للحديث، وإنَّما رُوِيَ في «الصحيح» وغيرِهِ عن ميمون بن مِهْران عن ابنِ عباس، وليسَ فيه سعيد بن جُبَير.

فأخرجَه مسلم وأحمد والطيالسي والدارمي والبغوي والطبراني وابنُ حبان والبيهقي من طرقٍ عن الحكم بن عُتَيبة وأبي بشر بن أبي وحشية، عن ميمون بن مِهْران، عن ابن عباس. . . الحديث[(٤)].

وقد نقلَ المِزِّي في التحفةِ عن الخطيبِ البغدادي قولَه: «والصحيحُ في هذا الحديثِ: عن ميمون عن ابنِ عباس، ليسَ بينهما سعيد بن جُبير»[(٥)].

---

(١) الصحيح، للبخاري، برقمي (٢٤٩٢، ٢٥٢٧)، والصحيح، لمسلم، بالأرقام (٣ ـ ٤، ٥٤ ـ ٥٥/ ١٥٠٣)، والسنن، للترمذي، برقم (١٣٤٨).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٣٨٠٥)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٢٣٤).

(٣) السنن، للنسائي، برقم (٤٣٤٨).

(٤) الصحيح، لمسلم، برقم (١٦/ ١٩٣٤)، والمسند، لأحمد (٤/ ٧٤، ٣٧٧، ٤٧٦، ٥/ ١٥٥ بالأرقام ٢١٩٢، ٢٦١٩، ٢٧٤٧، ٣٠٢٣)، والمسند، للطيالسي، برقم (٢٨٦٨)، والسنن، للدارمي (٢/ ٨٥)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (٢٧٩٥)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٢/ ٢٤١ برقم ١٢٩٩٣)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٣/ ٧٦ برقم ٢٠١٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٩/ ٣١٥).

(٥) (٥/ ٢٥٣).

وقالَ البخاري في «التاريخِ الكبير»: «وروى إبراهيم عن سعيد عن عليٍّ الأرقط عن ميمون بن مِهْران عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال سعيدٌ: وأظنُّ بين ميمون وابن عباس سعيد بن جُبير. . .» وذكر الحديث[١].

وقالَ ابنُ حجر في «النُّكت الظِّرَاف»: «وجزمَ ابنُ القطان بأنَّه لم يسمعه من ابنِ عباس وأنَّ بينهما سعيد بن جُبير، قالَ: كذلك أخرجَه أبو داود والبزار.

لكنْ قد قالَ البزار في «مسندِه»: تفرَّدَ عليُّ بن الحكم بإدخال سعيد بين ميمون وابن عباس.

وعليُّ بن الحكم، قالَ فيه أبو حاتم: صالحُ الحديثِ، ووثقَه جماعةٌ، وضعَّفَه أبو الفتح الأزدي، وخالفَه الحَكَم بن عُتَيبة وأبو بِشْر جعفر بن أبي وحشيّة، فلم يذكرا سعيد بن جُبَير، وهما أحفظ من عليٍّ بن الحكم، فروايته شاذةٌ، وتابعَهما جعفر بن بُرقان وغيره، فلهذا جزمَ الخطيب بأنَّ روايةَ عليِّ بن الحكم من المزيد»[٢].

وهي كما قال. واللهُ أعلم.

الحديثُ الثالث: روى أبو داود حديثًا من طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ[٣]، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قَالَ: «كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهُمَا يُطِيقَانِ الصِّيَامَ، أَنْ يُفْطِرَا وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالْحُبْلَى وَالمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا»[٤].

وقد روى الحديثَ ابنُ جرير الطبري عن يزيد بن زُرَيع وابن المبارك

---

(١) (٦/ ٢٦٢). (٢) (٥/ ٢٥٢).

(٣) تصحفت عَزْرة إلى عروة، وعَزْرة هو ابن عبد الرحمن الخُزاعي، كما أثبت ذلك المِزّي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤/ ٤٣٠)، وكما رواه البيهقي من طريق أبي داود فقال: عَزْرة، وكذا جاء هذا الاسم عند ابن الجارود وغيره.

(٤) السنن، لأبي داود، برقم (٢٣١٨).

وعَبْدة، وابنُ الجارود والبيهقي عن رَوْح، كلُّهم عن سعيد به[١].

غير أن عَزْرةَ تصحَّفت إلى عُرْوة في تفسيرِ ابنِ جرير، وقد نبّه الأستاذ محمود شاكر على ذلك في تعليقِه على طبعةِ دار المعارف بمصرَ.

وجميعُهم ممَّن روى عن سعيد قبلَ الاختلاطِ.

غير أنَّ روايةَ أبي داود جاءت مختصرة، وليسَ فيها عبارة «وثبتَ للشيخِ الكبيرِ والعجوزِ الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم»، ممَّا يوهمُ أنَّ الروايةَ تعطي التَّرخيصَ للشيخِ والمرأة بالإفطارِ وهما يطيقان الصومَ، والواقع أنَّ هذا منسوخٌ كما صرَّحت بذلك الروايات عند ابن الجارود والبيهقي وابن جرير الطبري.

الحديثُ الرابع: بعد أنْ روى أبو داود حديثًا من طريق هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا».

ورواه من طريق هشام عن قتادة به بلفظ يقاربه، وليس فيه الهَدْي.

رواه من طريق ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة: أنَّ أخت عقبة بن عامر بمعنى هشام، ولم يذكر الهَدْي، وقال فيه: «مُرْ أُخْتَكَ فَلْتَرْكَبْ»[٢].

قلتُ: أما إسناد همَّام وهشام فصحيحٌ، وقد أخرجَه أحمد والدارمي والطحاوي والطبراني والبيهقي وابنُ الجارود عن همَّام، والطبرانيُّ والبيهقي والطحاوي عن هشام، والطبراني عن خالد الحذَّاء، كلُّهم عن قتادة به، وليسَ فيه ذكر الهَدْي عندَ هشام وخالد[٣].

---

(١) جامع البيان (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٣٨٦)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٤/ ٢٣٠).

(٢) السنن، لأبي داود، برقمي (٣٢٩٦ ـ ٣٢٩٨).

(٣) المسند، لأحمد (٤/ ٣٨، ١٣٣، ٥/ ٣٧ بالأرقام ٢١٣٤، ٢٢٧٨، ٢٨٣٤)، والسنن، للدارمي (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٣/ ١٣١)، وشرح مشكل الآثار، له (٥/ ٣٩٨ برقمي ٢١٥١، ٢١٥٣)، والمعجم الكبير، للطبراني (١١/ ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤١)، والسنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٧٩)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٩٥٢).

وأمَّا إسناد ابن أبي عدي عن سعيد، فضعيفٌ، فابنُ أبي عدي متأخِّرُ السماعِ من سعيد، ولم أقف على من تابعَه ممَّن سمعَ من سعيد قبَل الاختلاط.

٤ ـ أحاديث محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد عند الترمذي:

الحديثُ الأول: روى الترمذيُّ حديثًا من طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا»**. فَقِيلَ: الأَكْلُ، قَالَ: **«ذَاكَ أَشَرُّ»**.

وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

ورواه ابن ماجه من طريق بِشْر بن المُفضَّل عن سعيد به[(١)].

وقد روى الحديثَ مسلم عن عبد الأعلى، وأبو يعلى عن إسماعيل بن عُليَّة، كلاهما عن سعيد به[(٢)].

وكلاهما ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

الحديثُ الثاني: بعد أنْ روى الترمذي حديثًا من طريق أَبي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ: الْكِبْرِ، وَالْغُلُولِ، وَالدَّيْنِ، دَخَلَ الجَنَّةَ»**.

رواه من طريق ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن سالم بن أبي الجَعْد عن مَعْدَان بن أبي طلحة عن ثوبان به. ثم قال الترمذي: «لم يذكر أبو عَوَانة: (عن مَعْدَان)، ورواية سعيدٍ أصحُّ»[(٣)].

وقد روى الحديثَ النسائيُّ في «الكبرى» والدارمي وابن حبان عن يزيد بن زُرَيع، وأحمد عن محمَّد بن بكر وعبد الوهاب، وابنُ ماجه عن خالد بن الحارث، والبيهقي والحاكم عن عبد الوهاب، كلُّهم عن سعيد به[(٤)].

---

(١) السنن، للترمذي، برقم (١٨٧٩)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٣٤٢٤).
(٢) الصحيح، لمسلم، برقم (١١٣/ ٢٠٢٤)، والمسند، لأبي يعلى (٥/ ٣٤٢ برقم ٢٩٧٣).
(٣) السنن، للترمذي، برقمي (١٥٧٢، ١٥٧٣).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي، برقم (٨٧١١)، والسنن، للدارمي (٢/ ٢٦٢)، والمسند =

وجميعهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

وقالَ الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يُخرِّجاه».

٥ ـ أحاديث ابن أبي عدي عن سعيد عند ابن ماجه:

روى ابن ماجه حديثًا من طريق عَبْدِ الأَعْلَى، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ ح، ومن طريق ابنِ أَبِي عَدِيٍّ، عن سَعِيد وَهِشَام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ بنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَنَا، وَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا...» الحديث[١].

وقد روى الحديثَ مسلم عن أبي أسامة عن سعيد، ومعاذ بن هشام عن أبيه، وجرير عن سليمان التيمي ضمن تحويلاتٍ للسند، والنسائي عن خالد بن الحارث وإسماعيل بن عُليَّة، كلُّهم عن قتادة به[٢].

وثلاثتُهم ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ.

النتيجةُ: وهكذا نرى أنَّ رواياتِه عن سعيد في «الصَّحيح» جاءَ فيها ابن أبي عدي مقرونًا، أو له متابعٌ بمن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، سواء في «الصحيحِ» نفسه أو في كتابٍ آخر أو جاءَ الحديثُ في المتابعاتِ.

وأما رواياته في «السُّننِ» فبعضُها له متابعٌ، وبعضُها انفردَ فيها بالروايةِ عن سعيد.

ممَّا يشيرُ إلى صحةِ رواياتِه في «الصَّحيحين»، ودراسة حديثه خارجهما للتوصل إلى الحكم عليه.

[٢] أحاديث محمَّد بن جعفر «غُنْدَر»:

تقدَّمَ القول بأنَّ محمَّد بن جعفر سمعَ من سعيد بعدَ الاختلاط على

= الصحيح، لابن حبان (١/ ٥١٩ برقم ٧٨٧)، والمسند، لأحمد (٣٧/ ١٠٤ برقم ٢٢٤٣٧)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٤١٢)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٥/ ٣٥٥)، والمستدرك، للحاكم (٢/ ٣١ برقم ٢٢١٧).

(١) السنن، لابن ماجه، برقم (٩٠١).

(٢) الصحيح، لمسلم، برقم (٦٣/ ٤٠٤)، والسنن، للنسائي، برقم (١٠٦٤).

الأرجح، وقد جاءت خمسةُ رواياتٍ في الكتبِ الستةِ من طريقِه عن سعيد، أخرجَ مسلمٌ إحداها، وقد سبقت دراسته في الحديث الرابع من أحاديث ابن أبي عَدي عن سعيد عند البخاريِّ.

ونتناولُ الأحاديث الأخرى بالدراسةِ، وهي:

الحديثُ الأول: روى أبو داود حديثًا من طريق مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ ح، ومن طريق عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مَطَرٍ الورّاق، عَنْ رَجَاءِ بنِ حَيْوَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ، عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، يَعْنِي: أُمَّ الْوَلَدِ»[1].

ورواه ابنُ ماجه من طريقِ وكيع عن سعيد به بنحوه[2].

فكلٌّ من محمَّد بن جعفر ووكيع متأخر السماعِ من سعيد، ولكنَّ أبا داود رواه من طريقِ عبد الأعلى ضمن تحويلٍ للسند، وعبد الأعلى قديم السماعِ من سعيد.

وكذلك روى الحديثَ ابنُ أبي شيبة، ومن طريقِه أبو يعلى الموصلي وابنُ حبان وابنُ الجارود والحاكمُ وصحَّحه على شرط الشَّيخين والدارقطني عن عبد الأعلى عن سعيد به[3].

وأخرجَ الحديثَ أبو يعلى عن ابن هارون، وابنُ حزم عن عبد الله بن بكر السَّهمي، وأحمد والبيهقي عن ابن زُرَيع، كلُّهم عن سعيد عن قتادة عن رجاء به بنحوه[4].

---

(١) السنن، لأبي داود، برقم (٢٣٠٨).

(٢) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٠٨٣).

(٣) المصنف، لابن أبي شيبة (١٠/٩٦ برقم ١٩٠٧٤)، والمسند، لأبي يعلى (١٣/٣٢٣ برقم ٧٣٣٨)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٧/٦٣٦ برقم ٧١٤٣)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٧٨٠)، والمستدرك، للحاكم (٢/٢٢٨ برقم ٢٨٣٦)، والسنن، للدارقطني (٤/٤٧٨ برقم ٣٨٣٩).

(٤) المسند، لأحمد (٢٩/٣٣٨ برقم ١٧٨٠٣)، والمسند، لأبي يعلى (١٣/٣٣٢ برقم ٧٣٤٩)، والمحلى، لابن حزم (١٠/١١٣)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٧/٤٤٧).

وأخرجَه الدارقطني عن ابن زُرَيع عن سعيد عن قتادة ومطر عن رجاءٍ به[١].

قالَ ابنُ حبان في «صحيحِه»: «سمعَ هذا الخبَرَ ابنُ أبي عَرُوبةَ عن قتادة ومطر الورَّاق عن رجاء بن حَيْوة، فمرّة يُحدِّث عن هذا، وأخرى عن ذلك»[٢].

قلتُ: مطر الورَّاق، وإن ضَعّفه غيرُ واحدٍ كما قالَ المنذريُّ في مختصرِ سنن أبي داود[٣]، فإنَّما ضَعّفوه في روايتِه عن عطاء، وهو صدوقٌ حسنُ الحديث، وروى له البخاريُّ تعليقًا والباقون[٤]، وباقي رجال السند رجال الشيخين.

وفي سماعِ قَبِيصة من عمرو بن العاص، قالَ ابنُ التُّرْكُماني: «وقَبِيصة ولد عام الفتح، وسمعَ عثمان بن عفَّان وزيد بن ثابت وأبا الدرداء، فلا شكَّ في إمكانِ سماعِه من عمرو، وقالَ «صاحبُ التمهيد»: أدركَ أبو بكر الصديق، وله سِنٌّ لا يُنكَر معها سماعه منه»[٥].

الحديثُ الثاني: روى الترمذيُّ حديثًا، قالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ حَمَّادٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**الْبَغَايَا اللَّاتِي يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ**».

ثم قَالَ: «قَالَ يُوسُفُ بنُ حَمَّادٍ: رَفَعَ عَبْدُ الأَعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَوْقَفَهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا غُنْدَر مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَهَذَا أَصَحُّ».

---

(١) السنن، للدارقطني (٤/ ٤٧٨).

(٢) المسند الصحيح، لابن حبان (٧/ ٦٣٦).

(٣) مختصر سنن أبي داود، للمنذري (٢/ ٨٥، ٥١٣، ٣/ ٢١١).

(٤) ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٨/ ٥١)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٥٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٢٨٧)، والثقات، لابن حبان (٥/ ٤٣٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٧)، وتقريب التهذيب (ص٤٦٦ ترجمة ٦٦٩٩).

(٥) الجوهر النقي، لابن التُّرْكُماني (٧/ ٤٤٨).

ثم قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا، وَرُوِي عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا، وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ».

هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ».

وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْقُوفًا»[١].

وقد روى الحديثَ الطبراني والبيهقي عن يوسف بن حماد عن عبد الأعلى عن سعيد به مرفوعًا[٢].

وأوردَه السيوطي في «الجامعِ الصغير»، وعزاه للترمذي عن ابن عباس، وقالَ: «صحيحٌ»[٣].

وقالَ المُناوي: «قالَ الذهبي: عبد الأعلى ثقة»[٤].

وقالَ المجدُ ابن تيمية: «رواه الترمذي وذكرَ أنَّه لم يرفعه غير عبد الأعلى، وأنَّه قد وقفَه مرَّةً، وأنَّ الوقفَ أصح، وهذا لا يقدحُ؛ لأنَّ عبد الأعلى ثقةٌ فيه قبل رفعه وزيادتُه، وقد يرفعُ الرَّاوي الحديثَ وقد يَقِفُهُ»[٥].

قلتُ: كلامُ ابن تيمية له وجاهتُه، ولكنَّ الأرجحَ ـ والله أعلم ـ ما ذكرَه الترمذي، حيث تكلَّمَ على الطريقِ مرفوعًا، وقالَ عمَّا رواه عبد الأعلى موقوفًا: إنَّه أصحُّ.

وكذا رواه ابنُ أبي شيبة عن يزيد بن هارون ـ وهو صحيحُ السماعِ ـ عن

---

(١) السنن، للترمذي (٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣ برقمي ١١٠٣ ـ ١١٠٤).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني (١٢/ ١٨٢ برقم ١٢٨٢٧)، والسنن، للبيهقي (٧/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٣) (٣/ ٢٩٠).

(٤) فيض القدير، للمُناوي (٣/ ٢٩٠)، وينظره في: الكاشف، للذهبي (١/ ٦١١ ترجمة ٣٠٧٨).

(٥) منتقى الأخبار، لمجد الدين ابن تيمية (٦/ ٢٥٨).

سعيد به موقوفًا[١].

وقالَ البيهقي: «وهو الصوابُ»[٢]. وهو كما قال.

الحديث الثالث: روى الترمذي حديثًا من طريق غُنْدَر، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا»**.

وقَالَ عَقِبَه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»[٣].

ورواه أحمد من طريقِ محمَّد بن جعفر عن سعيد به، ثم قالَ: «وشكَّ فيه في كتاب البيوع، فقالَ: عن عقبة أو سَمُرة مرفوعًا»[٤].

والحديثُ رواه ابنُ ماجه عن خالد بن الحارث، والحاكم عن عبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد به[٥].

وقَالَ الحاكمُ: «صحيحٌ على شرط البخاري ولم يُخرِّجاه».

ورواه الدارمي عن يزيد بن هارون عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن عُقْبة أو سَمُرة[٦]، والطبراني عن إسماعيل بن عُليَّة عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن عُقْبة[٧].

والحديثُ كما نرى فيه أكثر من علّة، فهو من طريقِ محمَّد بن جعفر «غُنْدَر»، وسماعُه من سعيد بعدَ الاختلاطِ، ولا تفيدُ متابعة خالد بن الحارث أو عبد الوهاب بن عطاء أو يزيد بن هارون أو إسماعيل بن عُليَّة ممَّن سمعَ

---

(١) المصنَّف، لابن أبي شيبة (٩/ ٤٥ برقم ١٦٢١٦).
(٢) السنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٣) السنن، للترمذي، برقم (١١١٠).
(٤) المسند، لأحمد (٣٣/ ٢٧٦ برقم ٢٠٠٨٥).
(٥) السنن، لابن ماجه، برقم (٢١٩٠)، والمستدرك، للحاكم (٢/ ١٩١ برقم ٢٧٢١).
(٦) السنن، للدارمي (٢/ ١٣٩).
(٧) المعجم الكبير، للطبراني (١٧/ ٣٤٨ برقم ٩٥٨).

من سعيد قبلَ الاختلاط؛ لأنَّه من روايةِ الحسن عن سَمُرة، وتقدم بيان عدم ثبوت سماع الحسن من سَمُرة إلا ما ورد فيه تصريحٌ بالسماعِ.

كما أنَّ في الإسنادِ اضطرابًا، فمرَّةً قالَ: (عن سَمُرة)، وأخرى قالَ: (عن عقبة أو سَمُرة)، وثالثة قالَ: (عن عقبة)، ولم يثبت أيضًا سماع الحسن من عُقْبة.

وروى الحديثَ أحمدُ وأبو داود والحاكم وابنُ الجارود والطيالسي والبيهقي عن هشام، وأبو داود والدارمي عن حمَّاد بن سلمة، والنسائي عن شعبة، كلُّهم عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة[١].

وقالَ ابنُ حجر في «التلخيص»: «حسنَه الترمذي، وصححَه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في «المستدرك»، وصحته متوقفةٌ على ثبوتِ سماع الحسن من سَمُرة»[٢].

الحديثُ الرابع: روى النسائي حديثًا من طريق الإمام أحمد، عن مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ طَارِقِ بنِ مُرَقَّعٍ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ رَجُلاً سَرَقَ بُرْدَةً، فَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ...» الحديث[٣].

والحديثُ في مسندِ أحمد من طريق محمَّد بن جعفر عن سعيد به[٤].

وروى الحديث النسائي في الموضعِ السابقِ من طريقِ يزيد بن زُرَيع عن سعيد به[٥].

ويزيد سمعَ من سعيد قديمًا، ومن أوثقِ الرواة عنه.

---

(١) المسند، لأحمد (٣٣/ ٣٠٤، ٣١٩ برقم ٢٠١٤١، ٢٠١١٦)، والسنن، لأبي داود، برقم (٢٠٨٨)، والمستدرك، للحاكم (٢/ ١٩٠ برقم ٢٧٢٠)، والمنتقى، لابن الجارود، برقم (٦٣١)، والمسند، للطيالسي، برقم (٩٤٥)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ١٣٩)، والسنن، للدارمي (٢/ ١٣٩)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٦٨٢).

(٢) (٥/ ٢٣٠٢).

(٣) السنن، للنسائي، برقم (٤٨٧٩).

(٤) المسند، لأحمد (٢٤/ ١٨ برقم ١٥٣٠٥).

(٥) السنن، للنسائي، برقم (٤٨٧٨).

ورُوِيَ الحديث من طرقٍ أخرى، فرواه أبو داود عن أسباط، وأحمد عن سليمان بن قَرْن، كلاهما عن حُمَيد ابن أخت صفوان عن صفوان[١]، وفي المسندِ «جُعَيد».

ورواه مالك ومن طريقِه ابنُ ماجه عن الزُّهري عن عبد الله بن صفوان عن صفوان[٢]، والدارقطني عن أبي نُعَيم النَّخَعي عن محمَّد بن عبيد الله العَرْزَمي عن عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده عن صفوان بن أُميَّة... الحديث[٣].

وقالَ الزَّيلعيُّ: «وضَعّفه ابنُ القطان في كتابِه، فقالَ: العَرْزَمي متروكٌ، وأبو نُعَيم عبد الرحمٰن بن هانئ النَّخَعي لا يتابع على ما له من حديثٍ»[٤].

قلتُ: الحديث صحيح، والله أعلم؛ لمتابعةِ يزيد بن زُرَيع، ولأنَّه رُوي من وجوهٍ كثيرةٍ كما نرى، وقد قال صاحبِ التنقيح: «حديث صفوان صحيحٌ، وقد رواه الإمام أحمد أيضًا وأبو داود والنسائي وابنُ ماجه من غيرِ وجهٍ عنه»[٥].

[[٣]] أحاديث عَبَّاد بن العوام:

وعباد بن العوَّام ثقةٌ، وثقَه ابنُ معين والعِجلي وأبو داود والنسائي وأبو حاتم وابنُ سعد، وغيرهم، لكنَّه مضطربُ الحديثِ عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ كما سبق ذكره[٦]. وقالَ ابنُ حجر: «لم يُخرِّج له البخاري من روايتِه عن سعيد شيئًا»[٧].

---

(١) السنن، لأبي داود، برقم (٤٣٩٤)، والمسند، لأحمد (٤٥/ ٦١٠ برقم ٢٧٦٤٤).
(٢) الموطأ (٥/ ١٢٢٠ برقم ٣٠٨٦ ـ ٦٣٧)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٩٥).
(٣) السنن، للدارقطني (٤/ ٢٨٢ برقم ٣٤٦٦).
(٤) نصب الراية، للزيلعي (٣/ ٣٧٠).
(٥) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤/ ٥٦٣).
(٦) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٣٣٢)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٠٨)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، ومعرفة الثقات، للعجلي (٢/ ١٧ برقم ٨٤١)، والثقات، لابن حبان (٧/ ١٦٢)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١٤٠).
(٧) هدى الساري، لابن حجر (ص٤١٢).

وقد روى له النسائيُّ من روايتِه عن سعيد ثلاثةَ أحاديث، وهي:

الحديثُ الأول: روى النسائي حديثًا من طريق عَبَّادِ بنِ الْعَوَّامِ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»[1].

ورواه الطبراني من طريق عبَّاد بن العوَّام عن سعيد به[2].

قلتُ: هذا السندُ ضعيفٌ ـ والله أعلم ـ فقد وردَ الحديث من طرقٍ أخرى عن سعيد وغيره، خالفَ الثِّقاتَ فيها عبَّادُ بن العوَّام.

فأخرجَه النسائي عن مُحَمَّدِ بنِ بِشْرٍ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**» مرسلاً[3].

ثم قَالَ النسائي: «وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادٍ».

وأخرجَه الدارقطني والطحاوي عن يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عَرُوبةَ وسفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ﵄ مرفوعًا... الحديث[4].

وكُلٌّ من محمَّد بن بِشْر ويزيد بن هارون ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاط، وهما ثقتان.

وقد تابعَ سعيدًا في روايتِه عن أيوب عددٌ كبيرٌ من الرواةِ الثقاتِ.

فأخرجَ الحديثَ الشافعيُّ، وأحمد، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابنُ ماجه، وابنُ حبان، والحاكم، والحُمَيدي، وأبو يعلى، والبغوي، والدارقطني، والطحاوي، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والبيهقي عن سفيان بن عُيَينة، وحمَّاد بن يزيد، وإسماعيل بن عُليَّة، وعفان،

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (٤٠٦٢).
(٢) المعجم الكبير، للطبراني (١١/ ٣١١ برقم ١١٨٣٥).
(٣) السنن، للنسائي، برقم (٤٠٦٣).
(٤) السنن، للدارقطني (٤/ ١١٩ برقم ٣٢٠٠)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي (٧/ ٣٠٤ برقم ٢٨٦٥).

وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الوارث، ووهيب، ومَعْمَر، وسعيد الجُرَيريّ، كلُّهم عن أيُّوب، عن عكرمة أنَّ عليًّا رضي الله عنه حرَّق قومًا، فبلغَ ابن عباس رضي الله عنهما، فقالَ: لو كنتُ أنا لم أُحرِّقْهُم؛ لأنّ النبيّ ﷺ، قالَ: «**لَا تُعذِّبُوا بعذابِ اللهِ**». ولقَتَلْتُهُم، كما قال النبيّ ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»(١).

واللفظ للبخاري.

كما أخرجَ الحديثَ أحمد، والنسائي، وابنُ حبان، وأبو يعلى، والطبراني، والبيهقي عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس عن ابن عباس(٢).

الحديث الثاني: وروى النسائي حديثًا من طريق عَبَّادِ بنِ الْعَوَّامِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مُحَمَّدِ بنِ سَيْفٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ بَيْعٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ**»(٣).

ولم أقف على هذا الحديثِ من طريق ابن أبي عَرُوبةَ في مكان آخر،

---

(١) ينظر: الأم، للشافعي (٢/ ٥٦٨)، والمسند، لأحمد (٣/ ٣٦٤، ٤/ ٣٣٥ برقمي ١٨٧١، ٢٥٥١)، والصحيح، للبخاري، برقمي (٣٠١٧، ٦٩٢٢)، والسنن، لأبي داود، برقم (٤٣٥١)، والسنن، للترمذي، برقم (١٤٥٨)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٠٦٠)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٣٥)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٣/ ٥٩ برقم ١٩٦٧)، والمستدرك، للحاكم (٣/ ٦٢٠ برقم ٦٢٩٥)، والمسند، للحُميدي (١/ ٤٦١)، والمسند، لأبي يعلى (٤/ ٤٠٩ برقم ٢٥٣٢)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقمي (٢٥٦٠، ٢٥٦١)، والسنن، للدارقطني (٤/ ١٠٨)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي، بالأرقام (٢٨٦٤، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨)، والمصنف، لعبد الرزاق، برقم (٩٤١٣)، والمصنف، لابن أبي شيبة (١٤/ ٦٠١ برقم ٢٩٦١٤)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ١٩٥، ٢٠٢).

(٢) المسند، لأحمد (٥/ ١١٩ برقم ٢٩٦٦)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٠٦٥)، والمسند الصحيح، لابن حبان (٢/ ٣١٩ برقم ١٤١٦)، والمسند، لأبي يعلى (٤/ ٤١٠ برقم ٢٥٣٣)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٣٣٠ برقم ١٠٦٣٨)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٢٠٢).

(٣) السنن، للنسائي، برقم (٤٦١٢).

ولكنَّه رُوِيَ من طرق كثيرة عن عمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جده، تُدَّعِم طريق عَبّاد عن ابن أبي عَرُوبةَ وتقويِّه، والله أعلم.

فرواه ابنُ ماجه والحاكم والطيالسي عن حمَّاد بن زيد، وأحمد وأبو داود والترمذي وابنُ ماجه عن إسماعيل بن عُليَّة، والنسائي والحاكم عن يزيد، كلُّهم عن أيوب.

ورواه الدارمي عن يزيد بن هارون عن حسين المُعَلِّم، والبيهقي عن الوليد بن زيد عن الأوزاعي، كلُّهم عن عمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جده مرفوعًا، بلفظ: «**لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، ولا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ**»[1].

الحديث الثالث: وروى النسائي حديثًا من طريق عَبَّادِ بنِ الْعَوَّامِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ»[2].

ورواه الترمذي في الشمائل، وأبو يعلى، وأبو الشيخ من طريق عبَّاد بن العوَّام عن سعيد به بمثله.

وقالَ الترمذيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه من حديثِ سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن قتادة عن أنس عن النبيّ ﷺ نحو هذا إلا من هذا الوجهِ، وروى بعضُ أصحابِ قتادة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النَّبيّ ﷺ: «أنَّه كانَ يَتَخَتَّمُ في يَسَارِهِ»، وهو حديثٌ لا يِصحُّ أيضًا»[3].

ومع ذلك قالَ الألباني: «وهذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم»[4].

---

(١) السنن، لأبي داود، برقم (٣٥٠٤)، والسنن، للترمذي، برقم (١٢٣٤)، والسنن، للنسائي، برقم (٤٦١١)، والسنن، لابن ماجه، برقم (٢١٨٨)، والمسند، لأحمد (٢٥٣/١١ برقم ٦٦٧١)، والمستدرك، للحاكم (٢١/٢ برقم ٢١٨٥)، والسنن، للدارمي (٢٥٣/٢)، والسنن، للبيهقي (٣٣٩/٥).

(٢) السنن، للنسائي، برقم (٥٢٨٣).

(٣) الشمائل، للترمذي، برقم (١٠٣)، والمسند، لأبي يعلى (٤٢٧/٥ برقم ٣١١٩)، وأخلاق النبيّ، لأبي الشيخ، برقم (٣٣٨).

(٤) إرواء الغليل (٣٠٢/٣).

قلتُ: الإسنادُ ضعيفٌ لخصوصِ علّةِ الاضطراب فيه، وقد أوردَه ابنُ الجوزي في العللِ المتناهيةِ، ثم قالَ: «قالَ أحمد: عبّاد مضطربُ الحديثِ عن سعيد»[١].

وأما الروايةُ المخالفةُ، والتي أشارَ إليها الترمذي، فأخرجَها النسائي من طريقِ سَلْمِ بنِ قُتَيْبَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِصْبَعِهِ الْيُسْرَى»[٢].

وهذا سندٌ صحيحٌ، والله أعلم.

ويؤيِّدُه ما أخرجَه مسلم والنسائي وأحمد والبيهقي عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ». وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى[٣].

ولقد وردَ في كُلٍّ من التَّخَتُّم باليمين والتَّخَتُّمِ باليسار أحاديثُ كثيرةٌ عن أنس وغيره، وجمع العلماءُ بين هذه الأحاديث[٤].

[٤] أحاديث شُعَيب بن إسحاق:

وشعيبُ بن إسحاق سمعَ من سعيد بعدَ الاختلاطِ كما سبقَ بيانه، وقد روى له أصحابُ السننِ ثلاثة أحاديث عن سعيد، سبقت دراسة إحداها في مروياتِ الحسن عن سَمُرة، وأتناولُ الحديثين الآخرين بالدراسةِ، وهما:

الحديثُ الأول: روى النسائي حديثًا من طريق شُعَيْبِ بنِ إِسْحَاق، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «**أَلَا لَا تَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِيَوْمٍ أَوْ**

---

(١) العلل المتناهية، لابن الجوزي (٢/ ٢٠٥).

(٢) السنن، للنسائي، برقم (٥٢٨٣).

(٣) الصحيح، لمسلم، برقم (٦١/ ٢٠٩٥)، والسنن، للنسائي، برقم (٥٢٨٥)، والمسند، لأحمد (٢١/ ٣٢٣ برقم ١٣٨١٩)، والسنن الكبرى، للبيهقي (٤/ ١٤٢).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

اثْنَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْهُ»[١].

ولم أقف على هذا الحديثِ من طريقِ ابن أبي عَرُوبةَ في مكانٍ آخر، وقد قرنَه هنا بالأوزاعي ـ كما نرى ـ وشعيب ثقةٌ، سمعَ من الأوزاعي وروى عنه؛ بل كانَ الأوزاعي يقربُه ويدنيه.

وقد تابعَ شعيبًا عن الأوزاعي عددٌ من الرواة.

فرواه النسائي وابنُ ماجه وابنُ حبان عن الوليد بن مسلم، وابنُ ماجه وابنُ حبان عن عبد الحميد بن حَبِيب، وأبو يعلى عن مُبشِّر بن إسماعيل الحلبي، والنسائي عن محمَّد بن شعيب، والبغوي عن بِشْر بن بكر، والطحاوي عن عمرو بن أبي سلمة، كلُّهم عن الأوزاعي به[٢].

كما أنَّ الحديثَ في «الصَّحيحين» من طريقِ ابن أبي كثير عن أبي سلمة به[٣].

الحديثُ الثاني: روى ابنُ ماجه حديثًا من طريق شُعَيْبِ بنِ إِسْحَاقَ، عن سَعِيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عَنْ عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ»**[٤].

ورواه ابنُ حبان والطحاوي من طريقِ شعيب بن إسحاق عن سعيد به[٥].

وتابعَ شعيبًا عبد الأعلى وعبد الوهاب بن عطاء، وكلاهما قديمُ السماعِ

---

(١) السنن، للنسائي، برقم (٢١٩٠).

(٢) السنن، للنسائي، برقم (٢١٧٣)، والسنن، لابن ماجه، برقم (١٦٥٠)، والمسند الصحيح، لابن حبان، برقم (١٤٣٧، ٢٣٩٦)، والمسند، لأبي يعلى (١٠/ ٣٩٥ برقم ٥٩٩٩)، وشرح السُّنَّة، للبغوي، برقم (١٧١٨)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٢/ ٨٤).

(٣) الصحيح، للبخاري، برقم (١٩١٤)، والصحيح، لمسلم، برقم (٢١/ ١٠٨٢).

(٤) السنن، لابن ماجه، برقم (٢٥٧٣).

(٥) المسند الصحيح، لابن حبان (٢/ ٣٣٣ برقم ١٤٤٦)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٣/ ١٥٩).

من سعيد؛ فرواه الطبراني عن عبد الأعلى، والطحاوي والحاكم عن عبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد به.

وسكتَ عنه الحاكم، وقالَ الذهبي: «صحيحٌ»[(١)].

كما أنَّ للحديثِ متابعاتٍ ناقصةٍ تدلُّ على صحتِه، فرواه أبو داود والترمذي وأحمد وأبو يعلى وعبد الرزاق والطبراني والبيهقي وابنُ حزم من طرق عن عاصم بن بَهْدَلة بن أبي النَّجُود، عن ذَكْوان به[(٢)].

وقالَ الترمذي: «سمعت محمَّدًا يقول: حديث أبي صالح عن معاوية عن النبيّ ﷺ في هذا أصحُّ من حديثِ أبي صالحِ عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ».

[[٥]] أحاديث وكيع بن الجرّاح:

روى ابنُ ماجه حديثين من طريق سعيد بن أبي عَرُوبةَ عن وكيع، وقد سبقت دراسة أحدهما، وهو حديث: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ» ضمن أحاديث سعيد عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة، وفيه علّة عدم سماعِ الحسن من سَمُرة كما بيَّنَ ذلك شعبة.

وكذا سبقت دراسةُ الحديث الثاني، وهو حديثُ مطر الورَّاق عن رجاء بن حَيْوة عن قَبِيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص، قال: «لا تُفْسِدُوا عَلَيْنا سُنَّة نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، عِدَّةُ أُمِّ الوَلَدِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرَاً».

وإسناده صحيحٌ لمتابعةِ عبد الأعلى السامي. والله أعلم.

وبعد هذا التطوافِ على مروياتِ من سمعَ من سعيد بعدَ الاختلاطِ يتبيَّنُ لي

---

(١) المعجم الكبير، للطبراني (١٩/ ٣٣٤ برقم ٧٦٨)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (٣/ ١٥٩)، والمستدرك، للحاكم (٤/ ٤١٣ برقم ٨١١٤).

(٢) السنن، لأبي داود، برقم (٤٤٨٢)، والسنن، للترمذي، برقم (١٤٤٤)، والمسند، لأحمد (٢٨/ ٧٤، ٨٣، ١٢٤ بالأرقام ١٦٨٥٩، ١٦٨٦٩، ١٦٩٢٦)، والمسند، لأبي يعلى (١٣/ ٣٤٩ برقم ٧٣٦٣)، والمصنَّف، لعبد الرزاق، برقم (١٧٠٨٧)، والمعجم الكبير، للطبراني (١٩/ ٣٣٤)، والسنن، للبيهقي (٨/ ٣١٣)، والمحلى، لابن حزم (١٢/ ٣٦٨).

أن جميعَ هذه الروايات سوى ما سبقَ توضيحه عن رواياتِ ابن أبي عَدِي، هي من روايات السننِ الأربعة، وليسَ فيها سوى رواية واحدة أخرجَها مسلم من طريقِ محمَّد بن جعفر عن سعيد، وقد تابعَه عليها محمَّد بن بكر وخالد بن الحارث، وكلاهما ممَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، فهي روايةٌ صحيحةٌ، وقد سبقت دراستها في الحديث الرابع من أحاديث ابن أبي عدي عن سعيد عند البخاري.

وتبيَّنَ لي أنَّ بعضَ هذه الروايات صحيحةٌ، وأمَّا معظمُها فضعيفةٌ، تكلَّمَ عليها العلماءُ، وبيَّنُوا عِلَلَها. واللهُ أعلم.

○ خَاتِمَةُ المبحث:

وبعد أَنْ أنهيتُ بعونِ اللهِ وتوفيقِه إعدادَ هذا المبحث، فلعلَّه من المفيدِ تسجيل أبرز النتائجِ التي توصلتُ إليها، وهي كالتالي:

١ - أنَّ الاختلاطَ ابتدأَ بسعيد سنة ثلاثٍ وثلاثينَ ومائة، واستمر على ذلك، ثُمَّ استحكمَ به سنة خمسٍ وأربعينَ ومائة.

٢ - أنَّ مجموعَ الرواة عن سعيد في الكتبِ الستةِ ستةٌ وخمسونَ راويًا، منهم سبعة عشر رَوَوا عنه قبل الاختلاط، وخمسة رَوَوا عنه بعدَ الاختلاطِ، وقد تمَّ تحديدُهم خلالَ المبحث، وأما بقيَّتُهم فقد سكتَ عن سماعِهم من سعيد أئمَّةُ النَّقدِ.

٣ - أنَّ الأحاديثَ المتكلَّم فيها والتي جاءت عمَّن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، هي أحاديثُ صحيحةٌ سوى ما ثبتَ من عدمِ سماع قتادة من سُلَيمان اليَشْكُري، ومع ذلك فهي من رواياتِ السُّنن الأربعة فقط وليسَ فيها حديثٌ في «الصَّحيحين» أو أحدهما.

٤ - أنَّ الأحاديثَ التي جاءت من طريقِ سعيد عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة لا يُحتَجُّ بها، ولا تحملُ على الاتصال، إلا إذا صرّح فيها الحسنُ بالسَّماعِ من سَمُرة، وهي من رواياتِ السُّنن الأربعة، وليسَ منها حديثٌ في «الصَّحيحين» أو أحدِهما.

٥ ـ أنَّ الرواياتِ التي جاءَت من طريقِ سعيد، والتي قال فيها البخاريُّ: (قال لي) تُحْمَلُ على الاتصال، ولكنَّ البخاري لا يُعبِّر في «الصحيحِ» بذلك إلا في الأحاديثِ الموقوفةِ أو المُستَشهدِ بها.

٦ ـ أنَّ الرواياتِ المُعَلّقة التي أوردَها البخاري من طريقِ سعيد، هي أحاديثُ صحيحةٌ، رُوِيت متصلةً في «الصحيحِ» و«السُّننِ».

٧ ـ أنَّ الأحاديثَ التي رواها عن سعيد من سكتَ في سماعِه منه أئمَّةُ النَّقدِ على أقسام: فمنها: أحاديثُ في «الصَّحيحين» و«السُّنن»، هي أحاديثُ صحيحةٌ، ولا عِلّةَ فيها.

ومنها: أحاديثُ مُعَلّة، أعرضَ عنها الشيخان في صحيحيهما، ورواها أصحابُ السُّنن، سوى روايةٍ أخرجَها مسلم من طريق سالم بن نوح عن سعيد عن أنس، خالفَ فيها سالمٌ الثقات، وهو صدوقٌ له أوهامٌ.

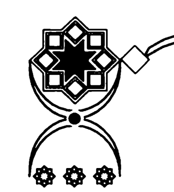
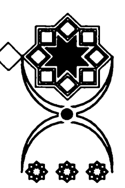
٨ ـ أنَّ الرواياتِ التي أخرجَها الشيخان من طريقِ محمَّد بن أبي عَدِي عن سعيد ـ وهو ممَّن سمعَ سعيدًا بعد الاختلاط ـ جاءَ فيها ابنُ أبي عِدي مقرونًا، أو له متابعٌ بمن سمعَ من سعيد قبلَ الاختلاطِ، سواءٌ في «الصحيحِ» نفسِهِ أو في كتابٍ آخر، أو جاءَ الحديثُ في المتابعات.

وأما رواياته في «السُّننِ» فبعضُها له متابعٌ، وبعضُها انفردَ فيها بالروايةِ عن سعيد، ممَّا يشيرُ إلى صحةِ رواياته في «الصَّحيحين»، ودراسة حديثه خارجها للتوصُّلِ إلى الحكمِ عليه.

أمَّا بقيةُ الرواةِ عن سعيد بعدَ الاختلاطِ، فروايتُهم عنه في «السُّننِ»، وأكثر هذه الروايات مُعَلّةٌ وضعيفةٌ، ولم يُخرِّج لهم الشيخان سوى روايةٍ واحدةٍ، أخرجَها مسلم من طريق محمَّد بن جعفر عن سعيد، وهي روايةٌ صحيحةٌ.

وفي الختامِ أسأل الله تعالى أن يُلْهِمَني الرُّشدَ والصوابَ، وأن يغفرَ لي تقصيري، إنَّه حسبي ونِعْم الوكيل، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

❑ ❑ ❑

المبحث الثاني

شيوخُ مَعْمرِ بنِ راشدٍ وتلاميذُه المُضَعَّف فيهم دراسةٌ تطبيقيةٌ على «الصَّحيحينِ»

روى الشَّيخان في صحيحيهما لِمَعمر بن راشد عن واحدٍ وعشرين شيخًا من البصرة والمدينة واليمن وغيرها من أمصارِ المسلمين، سواء اتفقا في الإخراجِ له عن الشيخِ أو انفردَ أحدُهما.

وشيوخُه في «الصحيحَينِ» أو أحدِهما حسب حروفِ الهجاءِ، هم: إسماعيل بن أُمَيَّة الأموي، أيوب السَّخْتِياني، ثابت بن أسلم البُناني، ثُمامة بن عبد الله الأنصاري، الجَعْد بن دينار اليَشْكري، جعفر بن بُرْقان الكِلابي، حنظلة بن أبي سفيان، زيد بن أسلم العَدَوي، عاصم بن سليمان الأحول، عبد الله بن طاوس بن كَيْسان، عبد الله بن مسلم الزهري، عبد الكريم بن مالك الجَزَري، عبيد اللهِ بن عمر العُمَري، عطاء بن أبي مسلم الخُرَاساني، قَتَادة بن دِعَامة السَّدُوسي، كثير بن كثير بن المطلب، محمد بن مسلم الزهري، محمد بن المنكدر، هشام بن عروة، همام بن مُنَبِّه، ويحيى بن أبي كثير.

كما رويا لأربعة عشرَ تلميذًا من تلاميذِ معمر عنه، بلدانُهم مختلفةٌ، وهم حسب حروفِ الهجاءِ: إسماعيل بن عُلَيَّة، سفيان الثوري، سفيان بن عُيَيْنة، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرزاق بن هَمَّام، عبد الله بن المبارك، عبد الملك بن جُرَيج، عبد الواحد بن زياد، عيسى بن يونس، محمد بن جعفر، محمد بن حميد، معتمر بن سليمان، هشام بن يوسف، ويزيد بن زُرَيع.

وقد تَكَلَّم بعضُ النُّقَّاد في رواياتِ معمر عن عددٍ من هؤلاء الشيوخِ،

سواء ذُكِرُوا بأسمائِهم، أو أطلقَ النَّاقدُ القولَ في ضعفِ روايتِه عن شيوخ مِصْرٍ مُعَيَّن، وهمُ العراقيون خاصةً.

وكذا تكلَّمَ بعضُهم في روايات عددٍ من تلاميذِه عنه، وهم البصريون خاصةً.

ومَعمرُ بن راشد ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ[١]، وإمامٌ حافظٌ، من أوعيةِ العلمِ مع الصدقِ والتحري، والورعِ والجلالة، وحُسْنِ التصنيف[٢]، فهو أولُ من صَنَّف وبَوَّب باليمن[٣]، وعدّه ابنُ المديني في آخرين ممن دارَ عليهمُ الإسناد بعدَ التابعين[٤]؛ بل ما جمع أحدٌ علمَ الأقطار في الروايةِ عنهم كمعمر[٥].

ومع ذلك قالَ ابنُ مهدي: «اثنان إذا كتبتُ حديثَهما هكذا رأيتُ فيه،

---

(١) تقريب التهذيب (ص٤٧٣ ترجمة ٦٨٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٥).
(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرَّامَهُرمزيّ (ص٦١١)، وله من الكتب «الجامع» وفيه سنن، ذكره الكَتَّاني محمد بن جعفر (١٣٤٥هـ)، في كتابه الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة (ص٩، ٤١). قال محمد مصطفى الأعظمي في حاشية صفحة ٣١٢ من كتابه دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، «مخطوطة بمكتبة فيض الله أفندي بإستانبول، برقم (٥٤١)، وأخرى في مكتبة إسماعيل صائب بأنقرة، برقم (٢١٦٤)، وكذلك توجد نسخة بالمغرب الأقصى، وقد حققها فؤاد سزكين، والآن ـ كما أخبرت ـ تحت الطبع».
قلت: هو المنشور كملحق بكتاب المصنف لعبد الرزاق ومن روايته، راجع المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي ١٣٩٠هـ وتوزيع المكتب الإسلامي، الجزء العاشر من الصفحة ٣٧٩ والجزء الحادي عشر، وقال ابن النديم محمد بن إسحاق (٣٨٥هـ)، في كتابه الفهرست (ص١٢٣): «وله من الكتب كتاب المغازي».
قال الأعظمي: «ويبدو أنه كتاب المغازي للزهري مع بعض الإضافات من قبل معمر، وله كتاب آخر في التفسير، رواه عنه عبد الرزاق وابن المبارك وآخرون».
قلت: وهو الراوي عن همام صحيفته عن أبي هريرة، ورواها عنه عبد الرزاق، وقد حقَّقها كلٌّ من محمد حميد الله الهندي، ورفعت فوزي عبد المطلب، وينظر في أهمية الصحيفة: كتاب السُّنَّة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٣٥٤).
(٤) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص٨٧).
(٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ص٦٢٠).

وإذا انتقيتُها كانت حسانًا: معمر وحمَّاد بن سلمة»[١].

وقالَ الذهبي: «أحدُ الأعلامِ الثقاتِ، له أوهامٌ معروفةٌ احتُمِلَت في سعةِ ما أتقنَ»[٢].

وكانَ الحافظُ ابنُ رجب قد أوردَه في جماعةٍ كثيرين في كتابِه «شرح علل الترمذي»، ذكرَهم تحت عُنْوان: «قوم ثقات في أنفسِهم لكنّ حديثَهم عن بعضِ الشيوخِ فيه ضعفٌ بخلافِ حديثِهم عن بقيةِ شيوخِهم»، مقتصرًا على ما قيلَ من تضعيفِ هؤلاء الرواة في أولئك الشيوخِ دونَ مناقشةٍ أو ترجيح[٣].

كما ذكرَه ابنُ رجب ضمن عُنْوان: «من ضُعِّف حديثه في بعضِ الأماكنِ دون بعض»، فجعلَه فيمن حدَّث في مكانٍ لم تكن معه فيه كتبُه فخلطَ، وحدّث في مكانٍ آخر من كتبِه فضبط[٤].

هذا الموضوعُ الذي يكشفُ عن جانبٍ من نوعٍ مهمٍّ من أنواعِ علوم الحديث، ألا وهو «معرفة تفاوت الرواة في المراتب»[٥]، ويُبْرِزُ أحوالَ الراوي الثقة الذي يغلبُ عليه قَبول مروياتِه، إلا أنّه لا يسلم من ردّها في بعضِ الأحيان.

وفي دراسةٍ علميةٍ لأحدِ الأخوةِ المعاصرين بعُنْوان: «الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعضِ شيوخهم» تمَّ استبعاد معمر في آخرين ذكرَهم ابن رجب ضمن عنوانه السابق؛ لأسبابٍ ثلاثة، هي: اقتصارُ الأخ الباحث على الثقاتِ المتكلَّمِ في روايتِه عن واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة، ولم يكونوا هؤلاء الشيوخ من المختلطِينَ، إضافة إلى من ثبتَ عدم سماعِه من شيخِه الذي ضُعِّف فيه.

---

(١) ينظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/ ١٥٧).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٣٦٢)، وينظر: ذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، له أيضًا (ص١٧٩).

(٣) (٢/ ٧٨١).

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٧٦٧).

(٥) وقد ذكر هذا النوع الزركشي في نكته ضمن الأنواع التي أهملها ابن الصلاح (١/ ٧٦)، ونقل عن ابن دقيق العيد في شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٣/ ٢٥٢)، قوله: وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث؛ بل هو من أجلِّها للحاجة إليه في الترجيح.

ولم تشتمل دراستُه ثقات ضُعِّفُوا في تلاميذٍ معينين لأي سببٍ من الأسبابِ، كما أنّه لم يتعرَّض لدراسةِ أحاديثِ «الصَّحيحين» عندَ دراسته للثقاتِ الذين خُرِّج لهم في «الصَّحيحين» أو أحدِهما عمن ضُعِّفُوا فيهم[١].

ويرى باحثٌ آخر في رسالتِه العلميةِ أنّ البخاريَ لا يروي لمعمر بن راشد مع آخرين عن شيوخٍ لهم ضُعِّفوا فيهم![٢].

ممَّا دفعني إلى هذه الدراسةِ الحديثيةِ التي تبين مدى دِقَّةِ قولِ الناقدِ في حكايتِه من جهةٍ، وهل اتفقَ النقادُ عليه أم اختلفوا؟ وهل هو قادح أو غير قادح؟ مع مسوغات إدخال الشيخين في صحيحيهما رواية معمر عن الشيوخِ المتكلَّمِ في روايتِه عنهم، والتلاميذ المتكلَّم في روايتِه لهم من جهةٍ أخرى.

وإنَّما اقتصرتُ في دراستي على «الصَّحيحين»؛ لأنّها المُقَدَّمَةُ على كتبِ السُّنَّةِ قاطبة، والموصوفة بالصِّحةِ مطلقًا، كما هو مشهورٌ بين العلماءِ، بخلافِ غيرها التي تحوي الصحيحَ والضعيفَ.

لذا، لم أتعرض إلى ما قيلَ في روايتِه عن الأعمش أو منصور بن المُعْتَمِر؛ لأنّ الشيخين لم يخرِّجَا له عنهما في «الصَّحيحين».

وقد قَسمتُ المبحثَ بعد هذه المقدمةِ إلى مطلبين، **الأول**: في شيوخِه المتكلَّمِ في روايتِه عنهم، **والثاني**: في تلاميذِه المتكلَّمِ في روايتِه لهم.

المطلب الأول

شيوخ مَعْمر المُتكلَّم في روايته عنهم

يدورُ الكلامُ في روايتِه عن ثلاثةٍ من شيوخِه ممَّن له عنهم روايات في «الصحيحينِ» أو أحدِهما، وهم: ثابت البُناني، وقَتادة بن دِعامة، وهشام بن عروة.

---

(١) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، صالح الرفاعي.

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

إضافةً إلى إطلاقِ النَّقد حول روايتِه عن العراقيين.

وشيوخُه العراقيون في «الصَّحيحين» سوى قتادة، هم: إسماعيل بن أمية، وثُمَامة بن عبد الله الأنصاري، والجَعد بن دينار اليَشْكُري، وجعفر بن بُرْقان الكِلابي، وعاصم بن سليمان الأحول.

وجميعُهم ثقات مطلقًا سوى جعفر بن بُرْقان فَيَهِم في حديثِ الزهري، وصدوق أو ثقة في غيره.

وهناكَ دراسةَ كلِّ شيخ على حدةٍ.

[[١]] ثابت بن أَسلم البُنَاني:

ومن أقوالِ النُّقَادِ في روايةِ معمر عن ثابت: قالَ علي بن المديني: «وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرةٌ، جعلَ ثابت عن أنس أنَّ النبيّ ﷺ كانَ كذا (شيء ذكره)، وإنّما هذا حديثُ أَبَان بن أبي عياش عن أنس. (أي: أنّها تشبهُ أحاديث أبان، واللهُ أعلم)»[١].

وعن ثابت في قصة جُلَيبيب[٢]، قالَ: «حدثَنا عبد الرزاق، عن معمر، لم يروه عن ثابت غيره»[٣].

---

(١) وتحت عنوان «وأما أحاديثُ الضِّعافِ ومن لا يعتمد على روايته». روى الخطيب بسندِه عن أبي بكر الأثرم، قالَ: «رأى أحمدُ بنُ حنبل يحيى بنَ معين بصنعاءَ في زاويةٍ وهو يكتبُ صحيفةَ معمر عن أبان عن أنس، فإذا طلعَ عليه إنسان كتمَه، فقالَ له أحمدُ بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلمُ أنَّها موضوعةٌ، فلو قالَ لك قائلٌ: إنَّك تتكلَّم في أبان ثم تكتب حديثَه على الوجه؟ فقال: رحمَك الله يا أبا عبد الله، أكتبُ هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجهِ فأحفظها كلها وأعلم أنَّها موضوعةٌ، حتى لا يجيء بعدَه إنسان فيجعل بدلَ أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت إنَّما هو عن معمر عن أبان لا عن ثابت». الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (١/ ١٩٢)، وينظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٢).

(٢) في المطبوع «جلْبيب» خطأ. راجع ترجمته في: الاستيعاب، لابن عبد البر (١/ ٢٧١)، والإصابة، لابن حجر (١/ ٦٠٠ برقم ١١٨٢).

(٣) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص٨٧)، وينظر أيضًا: =

وروى المُفَضّل بن غَسَّان الغَلّابي عن شيخِه ابن معين، قالَ: «معمر عن ثابت ضعيف»[١].

وقال أيضًا: «حديثُ معمر عن ثابت مضطربٌ كثيرُ الأوهام»[٢].

وأما الإمامُ أحمد، فكأنّه يُخَالِفُهما، ومع ذلك يُقَدِّم حماد بن سلمة في ثابت على معمر، فروى يعقوبُ بن سفيان الفسوي بسندِه عن أحمدَ بن حنبل، قالَ: «كان معمر يُحَدِّث حفظًا فيُحَرِّف، وكان أطلبَهم للعلمِ. قيلَ له: فما روى عن ثابت؟ فقالَ: ما أحسن حديثه، ثم قالَ: حمّاد بن سلمة أحب إليّ، ليس أحدٌ أثبت في ثابت من حماد بن سلمة»[٣].

= الكتاب، بتحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م (ص٧٢).

أما قصةُ تزويج الصحابي جليبيب بالأنصارية، ثم قول رسول اللهِ ﷺ بعدما وجده مقتولاً إلى جنب سبعة قَتَلَهم: «**هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ**». فاستبعدَ الشيخان إخراجَها من طريق معمر عن ثابت عن أنس، ورواها مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن كنانة بن نُعَيم عن أبي بَرْزَة، في فضائل جليبيب، برقم (١٣١/ ٢٤٧٢). مقتصرًا على وجودِه مقتولاً بعد قتلِ السبعة من المشركين، ولم يذكر تزويجَه بالأنصارية، وهي الرواية التي قال عنها أبو زرعة، وقد سُئل عن الروايتين بأنَّها أصحُّ من رواية معمر عن ثابت. علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/ ٧٨٤ برقم ١٠١٥).

وأما قصته من طريق معمر فأخرجها: عبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١٥٥ برقم ١٠٣٣)، ومن طريقه أحمد (١٩/ ٣٨٥ برقم ١٢٣٩٣)، وعبد بن حميد (ص٣٧٣ برقم ١٢٤٥)، والبزار، برقم (٢٧٤١)، وابن حبان (٦/ ٤٨١ برقم ٥٦٥٩)، وقالَ الهيثمي في المجمع (٩/ ٣٦٨): «رجالُ أحمد رجالُ الصحيح»، وأخرجَه مختصرًا: أبو يعلى في المسندَ (٦/ ٨٩ برقم ٣٣٤٣)، والخطيب في التاريخ (٦/ ٨٤) من طريق دَيْلم بن غَزوان، عن ثابت، عن أنس، قال: كانَ رجلٌ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ يقالُ له: جليبيب في وجهه دَمَامة، فعرضَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ التزويجَ، فقالَ: إذًا تجدني كاسدًا، فقالَ: «**غَيْر أَنَّكَ عِنْدَ اللهِ لستَ بِكَاسِدٍ**».

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٣٦٢)، وجاء في هدي الساري، لابن حجر (ص٤٤٤): «العلائي» خطأ.

(٢) ينظر: التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٧٤٢)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٠)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١/ ٣٠١).

(٣) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٢٠١)، والجملة الأخيرة من كلام أحمد في العلل =

ولكنّ هذا القولَ من الإمامِ أحمد لا يدلُّ على مطلقِ قَبُولِ رواية معمر عن ثابت، فحينما سئلَ عن حديثِ عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشِّغَارِ»، قالَ: «هذا حديثٌ منكرٌ من حديث ثابت»[(١)].

وكذا قالَ أبو حاتم الرازي في حديث الشغار بسنده السابق: «هذا حديثٌ منكرٌ جدًا»[(٢)].

= ومعرفة الرجال، رواية المَرُّوذي (ص٣٩).

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المرّوذي (ص١٥٠)، والحديث من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس مرفوعًا: «**لا شِغَارَ في الإِسْلَامِ**». أخرجه ابن ماجه، برقم (١٨٨٥)، وابن حبان (٣/ ٤١٠ برقم ٢٦٩٥)، وعبد بن حميد (ص٣٧٥ برقم ١٢٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٣٢٥)، وبزيادة في متنه أحمد في المسند (٢٠/ ٣٣٣ برقم ١٣٠٣٢)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٥/ ١٦٥ بالأرقام ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧)، وبالسند مقرونًا بثابت أبان بن أبي عياش، أخرجه أحمد في المسند (٢٠/ ١١٧ برقم ١٢٦٨٦)، وعبد الرزاق في المصنف، برقم (١٠٤٣٤)، والطبراني في الأوسط، برقم (٣٠٢٣)، والحديثُ صحَّحَ إسناده البوصيري، في مصباح الزجاجة (٢/ ٨٥)، وعزاه الهيثمي في المجمع (٥/ ٢٦٥) للطبراني في الأوسط، وقال دون الإشارة إلى أبان بن أبي عياش: «رجاله رجال الصحيح»، وأبان متروك كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٢٧ ترجمة ١٤٢).

أقولُ: وكانَ الحاكمُ يصحِّحُ إسناد عبد الرزاق عن معمر عن ثابت على شرط الشيخين. راجع مثلاً الصفحات (١/ ١٣٩، ٢/ ١٧٩، ٥٦٨، ٣/ ٦١). بل وجدت الشيخ شعيب الأرنؤوط يحكم على إسناد معمر عن ثابت في مسند أحمد، وقد حققه مع مجموعة، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، بقوله: «إسناده صحيح على شرط الشيخين». راجع: الأرقام (٤٩١٥، ١٢٠٩٧، ١٢٤٠٤، ١٢٤٠٦، ١٢٦٤٨، ١٣٢٧٥). مع أنَّ البخاري لم يورد له سوى رواية واحدة معلَّقة، وروى له مسلم روايتين في المتابعات.

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/ ٨٣٩ بعد الحديث برقم ١٠٩٨).

قلتُ: ولعلَّ الإمامين أحمد وأبا حاتم الرازي يقصدان بالنَّكارة هنا ما أخطأ فيه الثقة، وهو معمر، وليس ما اشتهرَ عندَ المتأخرين من مخالفةِ الضعيفِ للثقةِ، ومعرفةُ أخطاءِ الثقات فنٌّ عويصٌ لا يعرفُه إلا أهل علم العلل وفرسانه، الذين مَهروا فيه وبلغوا شأوًا بعيدًا، وقد روى مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: «**لَا شِغَارَ فِي الإِسْلَامِ**». برقم (٦٠/ ١٤١٥)، وقد تابع =

قلتُ: ولعلّ كلًّا من الإمامِ أحمد وأبي حاتم لا يقصدان تضعيفَه في ثابت مطلقًا، وإنَّما في أحاديث مخصوصةٍ، لبيان أنّ له في حديثِه عن ثابت مناكير، وهذا لا يستغربُ؛ لأنّه من المكثرين عنه. والله أعلم.

ومع أنّ ابنَ رجب جعلَ أصحابَ ثابت ثلاث طبقاتٍ، **الأولى**: الثقات، **والثانية**: الشيوخ، **والثالثة**: الضعفاء والمتروكين، وجعلَ معمرًا من الطبقةِ الأولى، إلا أنّ أقوالَ النقادِ التي أوردَها ابنُ رجب تؤخِّرُ معمرًا عن أكثرِ أقرانِه وتُقَدِّمُهُم عليه، وهم حمَّاد بن سلمة وسليمان بن المغيرة وحمَّاد بن زيد.

ثم نقلَ ابنُ رجب كلامَ كلٍّ من ابنِ المديني وابنِ معين، كما نقلَ عن العقيلي، قوله: أنكرَهم روايةً عن ثابت معمر[1].

لذا، أقرَّ ابنُ حجر بهذا الكلام، فقالَ في الهَدي: «معمر بن راشد تُكُلِّم في حديثِه عن ثابت والأعمش»[2].

وقالَ في «التقريب»: «في روايتِه عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة»[3].

وهذا النَّقدُ من كلٍّ من ابنِ المديني وابنِ معين وأحمد والعقيلي، وموافقة ابن رجب وابن حجر يوصلنا إلى عدمِ التسرعِ في تصحيحِ إسناد معمر عن ثابت، وإنَّما بعد التَّحري والتَّثبُّت، واللهُ أعلم.

أما عن رواياتِ معمر عن ثابت في «الصحيحين»، فإنّما هي روايةٌ واحدةٌ معلَّقةٌ في البخاري، وروايتين في «صحيح مسلم»، وهي:

○ أولاً: روايةُ الإمام البخاري:

فبعدَ أن روى بسندِه عن هَمَّامٍ، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلَيْنِ

= أيوبَ كلٌّ من مالك (البخاري ٥١١٢، ومسلم ١٤١٥)، وعبيد الله بن عمر (البخاري ٦٩٦٠، ومسلم ١٤١٥)، وعبد الرحمٰن بن عبد الله السرَّاج (مسلم ١٤١٥).

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٠)، وينظر: الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٣٠٥).

(٢) (ص٤٦٤). (٣) (ص٤٧٣ ترجمة ٦٨٠٩).

خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا.

قال البخاري: وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أُسَيْدَ بنَ حُضَيْرٍ وَرَجُلاً مِن الأَنْصَارِ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ وَعَبَّادُ بنُ بِشْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ[(١)].

قلتُ: هي الروايةُ الوحيدةُ، وجاءت معلقةً، وكذا قالَ ابنُ حجر في الهَدي: إنَّ البخاري لم يُخرِّج له إلا تعليقًا[(٢)].

وبيَّنَ ابنُ حجر أنَّ عبد الرزاق وصلَها في مصنَّفِه عن معمر، ومن طريقه الإسماعيلي[(٣)].

○ ثانيًا: روايتا الإمام مسلم:

الروايةُ الأولى: فبعد أن روى بسندِه عن حَمَّاد بن سلمة، عن ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الأَرْضِ: اللهُ اللهُ»**.

رواه مسلم من طريق مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ[(٤)].

فأخرجَ روايةَ معمر متابعًا لحمَّاد بن سلمة عن ثابت، وثابت من أثبت

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٨٠٥). (٢) (ص٤٤٤).

(٣) ينظر: تغليق التعليق (٤/ ٧٨)، وفتح الباري (٧/ ١٢٥)، وهدي الساري (ص٥١)، ولم أقف عليه في مصنف عبد الرزاق المطبوع، والإسماعيلي هو: الإمامُ الحافظُ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجُرجاني الشافعي، صاحبُ الصحيحِ وشيخُ الشافعيةِ، كتبَ الحديثَ بخطِّه وهو صبي مميز، مات في رجب سنة ٣٧١هـ عن ٩٤ سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣/ ٧)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٣٨١)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٤/ ١٤٠).

(٤) صحيح مسلم، برقم (٢٣٤/ ١٤٨).

أصحاب أنس بعدَ الزهري، قالَه أبو حاتم، وحمَّاد من أثبت أصحاب ثابتٍ، حكى مسلم في كتابِ التمييز إجماع أهل المعرفة على ذلك، وحكي ذلك عن يحيى القطان وابن معين وابن المديني وأحمد وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم(١).

كما أنَّ تلميذَ معمر في الروايةِ هو عبد الرزاق، وقد قالَ الإمامُ أحمد: «إذا اختلفَ أصحابُ معمر فالحديث حديثُ عبد الرزاق»(٢).

وقالَ يعقوبُ بن شيبة: «عبد الرزاق متثبتٌ في معمر جيد الإتقانِ»(٣).

وقالَ يحيى بن معين وأحمدُ بن حنبل: قالَ عبد الرزاق: «لزمتُ معمرًا ثماني سنين»(٤).

وسيأتي عندَ دراسةِ روايات تلاميذه عنه أنّ حديثَه باليمنِ جيد بخلافِ حديثه بالبصرةِ، وأنّ حديثَ هشام بن يوسف وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنّهم أخذُوا عنه من كتبِه، بخلافِ البصريين الذين حدَّثَهم من حفظه، فوقعَ في أغاليط(٥).

بل كانَ عبدُ الرزاق أثبتَ في حديثِ معمر من هشام بن يوسف، كما قالَ ابن معين(٦).

ولذا، فإنّ أحاديثَ عبد الرزاق وهشام عنه، المقدَّمة عندي عندَ المخالفةِ، إلا ما نصّ الأئمةُ على انتقادِها، حيث وجدنَاهم يُصَرِّحون بوجود عِلّة في أحاديث جاءت من طريقِ عبد الرزاق عنه.

ولا يقال هنا: إنّ مسلمًا رواه بعدَ حديث حماد عن ثابت ليكشفَ عن

---

(١) ينظر: أقوال الأئمة النقاد في ذلك: التمييز، لمسلم بن الحجاج (ص٢١٧)، وتهذيب الكمال (٤/ ٣٤٧)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٠).
(٢) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١٨٠ رقم ١٠٩٢).
(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٠٦).
(٤) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٣٣).
(٥) ينظر: (ص٣٢٦) من المبحث.
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٣).

عِلّته، فالإسنادان صحيحان، وثابت رواه لكلٍّ من حماد ومعمر.

الروايةُ الثانية: فبعد أن روى بسندِه عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ المُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَجِيءَ بِمَرَقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ. . .» الحديث.

رواه من طريقِ عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ وَعَاصِمٍ الأَحْوَلِ عَنْ أَنَس[1].

وثابتٌ هنا مقرونٌ بعاصم الأحول، غير أنّ عاصمًا من شيوخِه العراقيين المُتكلَّم في روايتِه عنهم، إلا أنّ الإمام مسلمًا كما نرى أخرجَ روايةَ معمر متابعًا لسليمان بن المغيرة، وهو ثقةٌ ثبتٌ[2]، ومن الطبقةِ الأولى في أصحاب ثابت[3].

وقالَ ابنُ المديني: «لم يكن في أصحابِ ثابت البُنَاني أثبتَ من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد، وهي صحاحٌ»[4].

وقالَ أحمد: «كانَ حمادُ ثبتًا في حديثِ ثابت البناني، وكان بعده سليمان بن المغيرة»[5].

بل قالَ أبو حاتم: «سليمان أحفظ من حماد لحديث ثابت»[6].

وتلميذُ معمر هو عبد الرزاق الصنعاني. كما تابعَه حماد بن سلمة عندَ أحمد[7]، وعبد بن حميد[8]، وتابعَه كذلك عُمارة بن زاذان عندَ أحمد[9]،

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٤٥/ ٢٠٤١).

(٢) ينظر: أقوال النقاد في الاتفاق على توثيقه: تهذيب الكمال (١٢/ ٧٢).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٠).

(٤) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ (ص٣٣٠).

(٥) بحر الدم، لابن عبد الهادي (ص١٢٣).

(٦) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٨٠ بعد الحديث برقم ١٧٠٠).

(٧) مسند أحمد (٢٠/ ١٧٤ برقم ١٢٧٨٧).

(٨) المنتخب، لعبد بن حميد (ص٣٨١ برقم ١٢٧٧).

(٩) مسند أحمد (٢٠/ ١٤٤ برقم ١٢٧٢٨).

وأبو يعلى الموصلي[١].

والخلاصةُ: أنّ روايةَ البخاري معلقةٌ، اتصلَت في مصنفاتٍ أخرى بسندٍ صحيحٍ، وروايتي مسلم في المتابعات.

[٢] قَتادة بن دِعَامة:

ومن أقوالِ النقادِ في روايةِ معمر عن قتادة: قالَ الدارقطني في العللِ: «معمر سَيِئُ الحفظ لحديثِ قتادة والأعمش»[٢].

وقالَ ابنُ أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بن معين يقولُ: «قالَ معمر: جلستُ إلى قتادة وأنا صغيرٌ، فلم أحفظ أسانيدَه»[٣].

وقيلَ لأبي داود: شيبان أحبُّ إليك في قتادة من معمر؟ قالَ: «نعم»[٤].
وهو قولُ ابن معين[٥].

ثم هو من العراقيين الذين قالَ فيهم ابن معين: «إذا حدَّثَك معمر عن العراقيين فَخَفْهُ[٦] إلا عن الزهري وابن طاوس فإنّ حديثَه عنهما مستقيم، فأمَّا أهل الكوفة وأهل البصرة فلا»[٧].

وقالَ ابنُ رجب تحتَ عنوان: من حدّثَ عن أهلِ مصرٍ أو إقليم فحفظَ حديثَهم وحدَّثَ عن غيرِهم فلم يحفظ: «ومنهم معمر بن راشد كانَ يُضَعَّف حديثُه عن أهلِ العراق خاصةً»[٨].

---

(١) مسند أبي يعلى (٦/ ١٢٨ برقم ٣٣٩٩).
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٨).
(٣) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٧).
(٤) سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٨٢ برقم ٧١٨).
(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢١٧).
(٦) كذا في: التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٥)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٧٤)، وفي التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٧٤٢)، وإكمال تهذيب الكمال (١١/ ٣٠٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢١) «فخالفه».
(٧) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٧). وينظر: (٢/ ٢٥٦).
(٨) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٧٤).

وقبلَ الانتقالِ إلى عرضِ روايات معمر عن قتادةَ في «الصَّحيحين»، أتوقف عندَ الأقوالِ السابقةِ.

فقول الدارقطني نَصٌّ صريحٌ في تضعيفِ معمر عن قتادة، إنْ جاءَ كما هنا، دونَ تعلُّقِه بكلامٍ سابق أو لاحق، إلا أنّه انفردَ به، ولم يتابعه عليه أحدٌ.

أما عَدمُ حِفظِ مَعمر عن قتادةَ الأسانيد كما نُقِل عن ابن معين، فيخالفه ـ إن كانَت العبارةُ صحيحةً ـ ما جاءَ عن معمر نفسِه أيضًا، قالَ: «سمعتُ من قتادةَ وأنا ابن أربع عشرة، فما من شيءٍ سمعتُ في تلك السنين إلا وكأنَّه مكتوبٌ في صدري»[1].

وأما قولُ أبي داود الموافق لقولِ ابن معين بأنّ شيبان أحب في قتادة، فلا يدلُّ على ضعفٍ، إنّما هو تقديمُ شيخٍ على آخر.

وأما قولُ ابن معين الأخير، وكذا قولُ ابن رجب، فلا يتصورُ الذهاب إلى تضعيفِ كلِّ روايةٍ لمعمر رواها عن العراقيين، إنّما عندَ وجودِ مخالفة، وليسَ أدلَّ من قولِ الذهبي فيه «ما نزال نحتجُ بمعمر حتى يلوحَ لنا خطؤه بمخالفةِ من هو أحفظُ منه، أو نعدُّه من الثقات»[2].

لذا، لا أستطيعُ القولَ بتضعيفِ رواية معمر عن قتادة، ومع ذلك إنّما أوردَه البخاري في موضعٍ واحد تعليقًا، وروى له مسلم في ثلاثة مواضع متابعة، وهي:

○ أولاً: روايةُ الإمام البخاري:

فبعد أن روى بسنده عن هَمَّام، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ».

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٣٧٨)، والتاريخ الأوسط، له أيضًا (٣/ ٥٣٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (٨/ ٢٥٦).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص١٦٦).

قال البخاري: وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَثْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ»[١].

قلتُ: هي الروايةُ الوحيدة، وجاءت معلقةً، وكذا قالَ ابنُ حجر في الهدي: إن البخاري لم يُخرِّج له من روايتِه عن قتادة إلا تعليقًا[٢].

وقد بيَّنَ ابن حجر مواضع اتصال السند[٣].

○ ثانيًا: روايات الإمام مسلم:

الروايةُ الأولى: ففي بابِ التشهدِ في الصلاة، أخرجَ مسلم الحديثَ أولاً من طرقٍ متعددةٍ عن ابنِ مسعود، ثم أخرجه من طرقٍ عن ابنِ عباس، ثم أخرجَ الحديثَ من طرقٍ عن أبي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ بنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيِّ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِن الْقَوْمِ: أُقِرَّتْ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ وَالزَّكَاةِ... وذكر حديثًا طويلاً في صفة الصلاة، جاء في وسطه: «**فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**»، وفي آخره صيغة التشهد.

ثم رواه من طريق سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ وهِشَامٍ وسُلَيْمَان التَّيْمِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ به بِمِثْلِه ...ِ وفيه: «وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَإِنَّ اللهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ». يعني: إحدى طرق الرواية الأولى.

ثم رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فِي الْحَدِيثِ: **فَإِنَّ اللهَ ﷻ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**»[٤].

وهكذا نرى أنّ مسلمًا إنَّما رواه من طريقِ معمر عن قتادة متابعًا لكلٍّ من

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٩١٢). (٢) ينظر: هدي الساري (ص٤٤٤).

(٣) ينظر: تغليق التعليق (٥/ ٧٤)، وفتح الباري (١٠/ ٣٥٩)، وهدي الساري (ص٦١).

(٤) صحيح مسلم، برقم (٦٢ ـ ٤٦/ ٤٠٤).

أبي عوانة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدَّستُوَائي وسليمان التيمي، وأنّ روايةَ معمر عن قتادة هي الروايةُ الأخيرةُ في هذا البابِ.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ روايةَ أبي كامل الجَحْدريّ عن أبي عوانة (وهو الوَضّاح اليَشْكُري) ليست هي الروايةُ الوحيدةُ التي ذكرَت عبارة: «**فَإِنَّ اللهَ ﷻ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**»؛ بل جاءت في رواية يحيى بن سعيد القطان، عن هشام الدَّستُوائي، عن قتادة به[١].

وتلميذُ معمر في روايةِ مسلم هذه هو عبد الرزاق الصنعاني.

الروايةُ الثانية: بعد أنْ روى بسندِه عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، أَنَّ سَعْدَ بنَ هِشَامِ بنِ عَامِرٍ أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَدِمَ المَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا... في حديث طويل تحدَّث عن صلاة رسول اللهِ ﷺ في الليل، وما كان يفعل إن غلبه نوم أو وجع.

رواه من طريقِ هشام الدَّستُوَائي ومعمر وأبي عوانة وشعبة، عن قتادة به بنحوه[٢].

فحديثُ معمر عن قتادةَ متابعًا لكلٍّ من ابن أبي عروبة وشعبة وهشام وأبي عوانة. كما تابعَه همام بن يحيى عند أبي داود[٣]، وأحمد[٤]، ثم إنّ تلميذَه في روايةِ مسلم هو عبد الرزاق.

الروايةُ الثالثة: بعد أن روى بسندِه عن شَيْبَانَ، عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً فَأَرَاهُمْ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ مَرَّتَيْنِ.

رواه من طريقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، ومن طرق عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن (١/ ٢٥٥ برقم ٩٧٢)، والنسائي في السنن، برقمي (١١٧٢، ١٢٨٠)، والكبرى، برقمي (٧٦٠، ١٢٠٣)، وأحمد في المسند (٣٢/ ٤٣٥ برقم ١٩٦٦٥)، وابن حبان في المسند الصحيح (٢/ ٢٧١ برقم ١٣٠٤) وغيرهم.
(٢) صحيح مسلم، بالأرقام (١٣٩ ـ ٧٤٦/١٤١).
(٣) سنن أبي داود (٢/ ٤٠ برقم ١٣٤٢).
(٤) مسند أحمد (٤١/ ٢٤٦٣٦، ٤٣/ ٢٧٩ برقم ٢٦٢١٩).

به بنحوه[١].

فأورده متابعًا لشَيْبان وشعبة عن قتادة. كما تابعَه عندَ البخاري كلٌّ من شَيْبان[٢]، وابن أبي عَرُوبة[٣] وشعبة[٤]. وتلميذُه هو عبد الرزاق.

والخلاصةُ: أن روايةَ معمر عن قتادةَ في «الصحيح» صحيحةٌ، لا نجرؤُ على تضعيفِها إلا إذا وجدَنا نصًّا على ذلك من علماءِ العللِ وأئمَّةِ النقد، ولا نجد.

ومع ذلك، فروايةُ البخاري معلقةٌ، اتصلَت في مصنَّفاتٍ أخرى، وروايات مسلم الثلاث جاءَت في المتابعاتِ.

وتلميذُه دائمًا هو عبد الرزاق الصنعاني اليماني.

[٣] هشام بن عُزوة:

ومن أقوالِ النُّقَّادِ في روايةِ معمر عن هشام بن عروة: ذكرَ ابنُ أبي خيثمة عن يحيى بن معين، قالَ: «حديثُ معمر عن هشام بن عروة مضطربٌ كثيرُ الأوهامِ»[٥].

وقالَ ابنُ حجر: «في روايتِه عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدَّثَ به بالبصرة»[٦].

وقد أقرّ ابنُ حجر أنّ في روايةِ معمر عن هشام مقالاً عندَ اجتهادِه في إزالةِ التعارضِ الظاهري بينَ الرواياتِ في عددِ ضربات السيفِ في عاتقِ الزبير وترجيحِ رواية ابن المبارك عن هشام، والتي تفيدُ أنّ الضَّرباتِ اثنتان[٧]، على رواية معمر[٨] والتي تفيدُ أنّها واحدةٌ[٩].

---

(١) صحيح مسلم، برقمي (٤٦ ـ ٤٧/ ٢٨٠٢).
(٢) صحيح البخاري، برقمي (٣٦٣٧، ٣٨٦٨).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٦٣٧).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٤٨٦٨).
(٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٨٢)، وينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢١).
(٦) تقريب التهذيب (ص٤٧٣ ترجمة ٦٨٠٧).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٣٧٢١).
(٨) صحيح البخاري، برقم (٣٩٧٣).
(٩) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٧/ ٢٩٩)، وينظر أيضًا: (٧/ ٨٠).

قلتُ: وهذا الشيءُ أو المقالُ في رواياتِه إنْ وُجِد، لا يتركه أئمةُ العللِ؛ بل يكشفون عن مواضعِه[١].

وقد روى له البخاري ثلاث روايات مسندة، وواحدة تعليقًا، وروى له مسلم روايتين، وهي:

○ أولاً: روايات الإمام البخاري:

الروايةُ الأولى: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ...» الحديث[٢].

والروايةُ كما نرى جاءَ فيها هشامُ بن عروة مقرونًا بالزهري، مما يَشي عدم اعتماد البخاري على هشام بن عروة في هذه الرواية.

ومعمر من رجالِ الطبقةِ الأولى في أصحاب الزهري، قالَ ابنُ الجنيد: «سُئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبتَ من روى عن الزهري؟ فقال: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزُّبيدي، وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات»[٣].

بل قالت طائفةٌ: أثبتهم معمر وأصحُّهم حديثًا، وبعده مالك[٤].

والحديثُ تكررَ في «الصَّحيحين».

فرواه البخاري في موضعين، أحدُهما سابقٌ لهذا الموضعِ والآخر متأخر، عن كلٍّ من مالك بن أنس[٥] وعَبْدة بن سليمان[٦]، تابَعَا فيها معمرًا.

---

(١) ينظر مثلاً: علل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٣٣).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١٠٥٨).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص٤٤).
(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٧٢)، وينظر: في تثبُّت معمر في الزهري وأنَّه عالم به: التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٢٧٢، ٣٢٦، ٢/ ٢٥٥).
(٥) صحيح البخاري، برقم (١٠٤٤).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٦٦٣١).

كما تابعَه عندَ مسلم كل من مالك ومحمد بن خازم وعبد الله بن نُمَير[١].

وكذا تابعَ الزهري هشام بن عُرْوة في «الصَّحيحين» في مواضع كثيرةٍ.

وتلميذُ معمر هو هشام بن يوسف الصنعاني، وقد قالَ الدارقطني: «أثبت أصحاب معمر، هشام بن يوسف وابن المبارك»[٢].

وقالَ هشام بن يوسف: «مكثَ معمر عندَنا عشرين سنة»[٣].

الروايةُ الثانية: بعد أن روى بسندِه عن هِشَامِ بنِ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرَبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ... الحديث[٤].

رواه عن فَرْوَةَ، عن عَلِيِّ بنِ مُسْهِر، عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ بنِ الْعَوَّامِ مُحَلًّى بِفِضَّةٍ. قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ سَيْفُ عُرْوَةَ مُحَلًّى بِفِضَّةٍ[٥].

فمعمر في هذه الروايةِ جاءَ مصرحًا بالسماعِ من هشام بن عروة، وتلميذه فيها هو هشام بن يوسف الصنعاني، كما أنّ عليَّ بنَ مُسْهِر في حديث فروة يُعَدُّ متابعًا لمعمر عن هشام.

ومع ذلك، سبقَت الإشارةُ إلى محاولةِ ابن حجر ترجيح روايةٍ لابن المبارك، بأنّ في روايةِ معمر عن هشام مقالاً، ثم عاد فَجمع بين الخبرين[٦].

الروايةُ الثالثة: قالَ ﵀: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَن الزُّبَيْرِ، قَالَ: ضُرِبَتْ يَوْمَ بَدْرٍ لِلْمُهَاجِرِينَ بِمِائَةِ سَهْمٍ[٧].

---

(١) صحيح مسلم، برقمي (١ - ٢/ ٩٠١).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٠٦).

(٣) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٦).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٩٧٣).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٣٩٧٤).

(٦) وينظر: فتح الباري، لابن حجر (٧/ ٢٩٩).

(٧) صحيح البخاري، برقم (٤٠٢٧).

وهذه الرواية انفردَ بها البخاري، ولم أقف عليها في موضع آخر، ولكنّ تلميذه فيها هو هشام بن يوسف.

كما أنّ البخاري روى قبلها بسنده عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَن الزهري، قَالَ: «هَذِهِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ ﷺ»، وفيه: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «فَجَمِيعُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنْ قُرَيْشٍ مِمَّنْ ضُرِبَ لَهُ بِسَهْمِهِ أَحَدٌ وَثَمَانُونَ رَجُلاً، وَكَانَ عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: قُسِمَتْ سُهْمَانُهُمْ فَكَانُوا مِائَةً. وَاللهُ أَعْلَمُ»[(١)].

وقد بيَّنَ ابنُ حجر أنّ عبارةَ: «فجميع من شهد بدرًا...» هو بقيةُ كلام موسى بن عقبة عن الزهري، ثم قال: «وقد استظهره المُصَنِّف بالحديث الذي بعدَه»[(٢)].

وكانَ البخاري قد روى قبلُ روايةً أخرى بسنده عَن البَرَاءِ، قَالَ: «اسْتُصْغِرْتُ أَنَا وَابنُ عُمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ المُهَاجِرُونَ يَوْمَ بَدْرٍ نَيِّفًا عَلَى سِتِّينَ، وَالأَنْصَارُ نَيِّفًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ»[(٣)].

وقد حاولَ ابنُ حجر التوفيقَ بين الأقوالِ الثلاثة، والجمعَ بينها[(٤)].

الروايةُ المعلقة: فبعد أن روى بسندِه عن أبي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَام بنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، قَالَتْ: «أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتْ الشَّمْسُ»، قِيلَ لِهِشَامٍ: فَأُمِرُوا بِالْقَضَاءِ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءٍ.

قال البخاري: وَقَالَ مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ هِشَامًا لَا أَدْرِي أَقَضَوْا أَمْ لَا[(٥)].

وقد بيَّنَ ابنُ حجر من وَصَلها[(٦)].

○ ثانيًا: روايات الإمام مسلم:

الروايةُ الأولى: بعد أن روى بسندِه عن أبي أُسَامَةَ، عن هِشَامٍ، عَنْ

(١) صحيح البخاري، برقم (٤٠٢٦).
(٢) ينظر: فتح الباري (٧/ ٣٢٦).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٩٥٦).
(٤) ينظر: فتح الباري (٧/ ٣٢٦).
(٥) صحيح البخاري، برقم (١٩٥٩).
(٦) ينظر: تغليق التعليق (٣/ ١٩٥)، وفتح الباري (٤/ ٢٠٠)، وهدي الساري (ص٤٠).

أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَة، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَنِي أَبِي سَلَمَةَ أُنْفِقُ عَلَيْهِمْ وَلَسْتُ بِتَارِكَتِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ لَكِ فِيهِمْ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ**».

رواه عن سُوَيْدِ بنِ سَعِيدٍ، عن عَلِيِّ بنِ مُسْهِرٍ، وعن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِه[(١)].

فرواه متابعًا لأبي أسامة حمَّاد بن أسامة وعلي بن مُسْهِر.

كما تابعَه كلٌّ من عبدة بن سليمان[(٢)]، ووهيب بن خالد عند البخاري[(٣)]، وحفص بن غياث عند ابن ماجه[(٤)]. وتلميذه عبد الرزاق.

الروايةُ الثانية: بعد أن روى بسنده عن أبي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ...» الحديث.

رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

ثم رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ[(٥)].

فبعدما رواه من طريقِ أبي أسامة حمَّاد بن أسامة عن هشام، جاءَ به من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

وقد تأكد لنا فيما مضى قوّة هذه الطريق، وأنّ عبد الرزاق من المقدَّمينَ في معمر، ومعمر مثله في الزهري، ثم جاءَ به مسلم عن معمر متابعًا لأبي أسامة، وتلميذه عبد الرزاق، مما يدلُّ على الصَّنْعةِ الحديثيةِ المتميزةِ لمسلم في «صحيحه».

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٤٧/ ١٠٠١).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١٤٦٧).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٥٣٦٩).
(٤) سنن ابن ماجه (٣/ ٤٥ برقم ١٨٣٥).
(٥) صحيح مسلم، برقمي (١٠٤ ـ ١٠٥/ ١٢٠٧).

وكذا هو عند البخاري، من طريقِ ابن أسامة عن هشام[١].

والخلاصةُ: أنّ روايةَ البخاري الأولى جاءَت في المتابعاتِ، وأنّ تلميذَ معمر في الثانيةِ والثالثةِ هو هشام بن يوسف الصنعاني، وهو ثقةٌ، ومن أثبت تلاميذ معمر كما تقدَّم، والرواية الأخيرة معلَّقة، اتصلَت في مصنَّفات أخرى.

أما روايتي مسلم ففي المتابعاتِ، وتلميذُ معمر فيهما هو عبد الرزاق.

○ الشيوخُ العراقيون:

ومن أقوالِ النقادِ في روايةِ معمر عن شيوخِه العراقيين: قالَ ابنُ أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «إذا حدَّثَك معمر عن العراقيين فخَفْهُ، إلا عن الزهري وابن طاوس؛ فإنَّ حديثَه عنهما مستقيمٌ، فأمَّا أهلُ الكوفة وأهلُ البصرة فلا، وما عملَ في حديث الأعمش شيئًا»[٢].

وتحتَ عنوان: من حَدَّثَ عن أهلِ مصر أو إقليمٍ فحفظَ حديثَهم وحَدَّثَ عن غيرِهم فلم يحفظ، قالَ ابنُ رجب: «ومنهم معمر بن راشد كان يُضَعَّف حديثُه عن أهلِ العراقِ خاصةً»[٣].

وشيوخُ معمر من العراقيين في «الصَّحيحين» أو أحدِهما سوى قتادة خمسةٌ، وهم:

[١] إسماعيلُ بن أمية:

وقد روى له مسلمٌ من طريقِ معمر عنه روايتين، ولم يرو له البخاري.

الروايةُ الأولى: بعدَ أن روى بسندِه عن وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى بنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ»**.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٠٩٨).

(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٣٢٧).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٤).

رواه من طريق ابن مهدي ويحيى بن آدم عن الثوري، ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري ومعمر به بنحوه[(١)].

فبعدما رواه مسلم عن ثلاثةٍ من شيوخِه من طريق سفيان الثوري منفردًا عن ابن أمية، قرنَ الثوري بمعمر، وتلميذهما عبد الرزاق.

الروايةُ الثانية: بعد أن روى بسندِه عن مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ سَعْدِ بنِ أَبِي سَرْحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ...» الحديث.

رواه عن عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْلَمَةَ بنِ قَعْنَبٍ، عن دَاوُدِ بنَ قَيْسٍ، عَنْ عِيَاضِ بنِ عَبْدِ اللهِ.

ثم من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، عن عِيَاضُ.

ثم من طريق ابنِ جُرَيْجٍ، عَن الْحَارِثِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَاضٍ. ثم من طريق حَاتِمِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، عَن ابنِ عَجْلَانَ، عَنْ عِيَاضٍ به بنحوه[(٢)].

ولم أجد من تابع معمرًا عن إسماعيل فيما اطلعت عليه من كتب السنن، إنّما المتابعات الكثيرة هي لإسماعيل شيخ معمر، حيث تابعه كل من: زيد بن أسلم، والحارث بن عبد الرحمٰن، وداود بن قيس، ومحمَّد بن عجلان، وحفص بن مَيْسرة، أخرجَها الشيخان في صحيحيهما من طرقٍ كثيرةٍ عنهم، كما أنّ تلميذَ معمر في روايتِه عن إسماعيلَ هو عبد الرزاق.

[٢] ثُمَامَةُ بن عَبْدِ اللهِ:

وقد روى له البخاري من طريقِ معمر عنه روايةً واحدةً، وهي:

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنِي حِبَّانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي

---

(١) صحيح مسلم، برقمي (٤ ـ ٩٧٩/٥).

(٢) صحيح مسلم، بالأرقام (١٧ ـ ٩٨٥/٢١).

ثُمَامَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَنَسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ ﷺ، يَقُولُ: لَمَّا طُعِنَ حَرَامُ بنُ مِلْحَانَ، وَكَانَ خَالَهُ يَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ، قَالَ بِالدَّمِ هَكَذَا، فَنَضَحَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: فُزْتُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ[١].

وتابعَ معمرًا عبد الله الأنصاري في «المعجم الكبير»[٢].

والمتابعات الكثيرة فيه لشيخِه ثُمَامة في «الصَّحيحين» وغيرهما، فتابعَه عندَ البخاري كلٌّ من إسحاق بن عبد الله[٣]، وعاصم بن سليمان[٤]، وعبد العزيز بن صهيب[٥]، وقتادة[٦]، وابن سيرين[٧]، ولاحق بن حُمَيد[٨].

وتابعَه عندَ مسلم كل من عاصم بن سليمان، وقتادة، ومحمد بن سيرين، وموسى بن أنس، ولاحق بن حُمَيد[٩].

وتلميذُ معمر في روايةِ البخاري هو عبد الله بن المبارك، وقد سُئِل إبراهيم الحربي: إذا اختلفَ أصحابُ معمر فالقول قول من؟ قال: «القول قول ابن المبارك»[١٠].

كما سبقَ قول الدارقطني: «أثبتَ أصحاب معمر: هشام بن يوسف وابن المبارك»[١١].

والحديثُ مروي من طريقِ معمر عن عاصم، أخرجه أحمد في «مسندِه»[١٢]،

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٤٠٩٢). (٢) المعجم الكبير (٤/ ٥٢ برقم ٣٦٠٧).
(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٨٠١، ٢٨١٤، ٤٠٩١، ٤٠٩٥).
(٤) صحيح البخاري، بالأرقام (١٠٠٢، ١٣٠٠، ٣١٧٠، ٤٠٩٦، ٦٣٩٤).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٤٠٨٨).
(٦) صحيح البخاري، بالأرقام (٣٠٦٤، ٤٠٨٩، ٤٠٩٠).
(٧) صحيح البخاري، برقم (١٠٠١).
(٨) صحيح البخاري، برقمي (١٠٠٣، ٤٠٩٤).
(٩) صحيح مسلم، بالأرقام (٢٩٧ ـ ٣٠٤/ ٦٧٧).
(١٠) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١١/ ٤٠٠)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٩٢).
(١١) ينظر: (ص٣١٥).
(١٢) مسند أحمد (٢٠/ ٣٣٣ برقم ١٣٠٢٧).

وتابعَ معمرًا عند البخاري كلٌّ من ثابت بن يزيد(١)، وسلَّام بن سُلَيْم(٢)، وعبد الواحد بن زياد(٣)، وعندَ مسلم كلٌّ من حفص بن غِيَاث، وسفيان بن عُيينة، ومحمد بن خازم، ومحمد بن فُضَيل، ومروان بن معاوية(٤).

[٣] الجَعْد بن دينار:

وقد روى له مسلمٌ من طريقِ معمر عنه روايةً واحدةً، وهي:

بعدَ أن روى بسنده عن جعفر بنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ»، قَالَ: «فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ...» الحديث.

رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ به بنحوه(٥).

فتلميذه عبد الرزاق، وتابعه عن أبي عثمان، جعفر بن سليمان.

والمتابعات كذلك لشيخه أبي عثمان جَعْدِ بنِ دينار في «الصَّحيحين» وغيرِهما، فتابعَه عندَ البخاري كلٌّ من عبد العزيز بن صهيب(٦)، والزهري(٧).

وتابعَه عندَ مسلم كلٌّ من ثابت بن أسلم، وسليمان بن المغيرة، وعبد العزيز بن صهيب، والزهري، ولاحق بن حُمَيد(٨).

[٤] جعفر بن بُرْقان الجَزَري:

وقد روى له مسلمٌ من طريقِ معمر عنه روايتين، هما:

الروايةُ الأولى: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ ابنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ جَعْفَرِ

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣١٧٠).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٦٣٩٤).
(٣) صحيح البخاري، برقم (١٠٠٢).
(٤) صحيح مسلم، برقمي (٣٠١، ٣٠٢/٦٧٧).
(٥) صحيح مسلم، برقمي (٩٤، ٩٥/١٤٢٨).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٤٧٩٣).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٦٢٣٨).
(٨) صحيح مسلم، بالأرقام (٨٩ ـ ٩٣/١٤٢٨).

الْجَزَرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بنِ الأَصَمّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ كَانَ الدِّينُ عِنْدَ الثُّرَيَّا لَذَهَبَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ فَارِسَ**».

أَوْ قَالَ: «**مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسَ حَتَّى يَتَنَاوَلَهُ**»[١].

فتلميذه عبد الرزاق، وهو في الجامعِ لمعمر[٢]، ومن طريقِه أحمد في «مسنده»[٣]، إلا أنّ أحدًا لم يتابعه في كتبِ السُّنَّةِ التي اطَّلعتُ عليها، إنما المتابعةُ لشيخِ شيخه يزيد بن الأصم، تابعه سالم مولى ابن مُطِيْع في «الصَّحيحين»[٤]، وعبد الرحمٰن بن يعقوب في سنن الترمذي[٥].

الروايةُ الثانية: رواها بسنده عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَنْ جَعْفَرٍ الْجَزَرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بنِ الأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ...**»[٦].

وتلميذه عبد الرزاق، وهو في الجامع لمعمر بن راشد[٧]، ومن طريقِه أحمد في «مسنده»[٨].

ووجدت له متابعةً في شرحِ السُّنَّةِ للبغوي، تابعَه فيها جعفر بن عون، عن جعفر بن بُرقان[٩].

وابن عون ثقة، وإنْ قالَ فيه ابن حجر: «صدوق»[١٠]، فقد وثقَه أئمةُ

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٣٠/٢٥٤٦).
(٢) ينظر: آخر مصنَّف عبد الرزاق، برقم (١٩٩٢٣).
(٣) مسند أحمد (١٣/ ٤٤٤ برقم ٨٠٨١).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٤٨٩٨)، وصحيح مسلم، برقم (٢٣١/٢٥٤٦).
(٥) سنن الترمذي (٥/ ٣٨٤ برقم ٣٢٦١).
(٦) صحيح مسلم، برقم (١١/٢٧٤٩).
(٧) ينظر: آخر مصنَّف عبد الرزاق، برقم (٢٠٢٧١).
(٨) مسند أحمد (١٣/ ٤٤٥ برقم ٨٠٨٢).
(٩) شرح السُّنَّة، للبغوي (٥/٧٨ برقم ١٢٩٥).
(١٠) تقريب التهذيب (ص٨٠ ترجمة ٩٤٨).

النقد(١)، ولم أجد فيه جرحًا، وروايتُه في الكتبِ الستة.

كما أنّ الحديث روي مطولاً ومختصرًا عن أبي هريرة وغيرِه، في «الصَّحيحين» وغيرِهما.

[٥] عاصم بن سُلَيمان الأحول:

وقد روى له مسلمٌ أربعَ روايات، وهي:

الروايةُ الأولى: بعد أنْ رَوى بسندِه عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ، كلاهما عَنْ مُعَاذَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُورِيَّةٌ... الحديث.

روى من طريقِ شُعْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ، ومن طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، كلاهما عن معاذة به(٢).

فبعدما رواه مسلمٌ من طريقِ أيوب عن أبي قِلابة، وحماد بن زيد وشعبة عن يزيد الرِّشك، جاءَ به من طريقِ معمر عن عاصم، ثلاثتهم عن مُعَاذة.

وتلميذ معمر هو عبد الرزاق.

ورواه البخاري من طريق همام عن قتادة عن معاذة(٣).

أي: أن تلاميذَ مُعاذة لهذا الحديثِ في «الصَّحيحين» أربعة.

كما تابعَهم أيوب في الروايةِ عن مُعاذة، أخرجَه أبو داود من طريقِ عبد الله بن المبارك عن معمر عن أيوب(٤).

فيكون معمر رواه عن كلٍّ من أيوب وعاصم، كلاهما عن مُعاذةَ عن عائشة، ويكون أيوب رواه عن كلٍّ من أبي قِلابة عن مُعاذة، وعن مُعاذة مباشرة.

وكلها طرق صحيحة. والله أعلم.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٥/ ٧٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩١)، ومعرفة الثقات، للعجلي (١/ ٢٧٠ برقم ٢٢٥)، والكاشف، للذهبي (١/ ٢٩٣ ترجمة ٧٠٢٧).

(٢) صحيح مسلم، بالأرقام (٦٧ ـ ٦٩/ ٣٣٥).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٢١).

(٤) سنن أبي داود (١/ ٦٩ برقم ٢٦٣).

الروايةُ الثانية: بعد أن روى بسندِه عن إِسْمَاعِيلَ بنِ عُلَيَّة، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ... الحديث.

رواه وضمنَ تحويل للسند من طريقِ حماد بن زيد وشعبة ومعمر، عن عاصم، وفي روايةِ ابن زيد قرن أيوبَ بعاصم. ثم رواه من طريقِ وهيب بن خالد، عن أيوب، كلاهما عن عبد الله بن الحارث به[١].

فمعمر هنا جاءَ متابعًا لشعبةَ في الروايةِ عن عاصم.

كما جاءَ متابعًا لحماد بن زيد، في روايةٍ جاءَ فيها عاصم مقرونًا بأيوب.

وقد أخرجَه البخاري أيضًا من طريقِ حماد بن زيد عن عاصم، مقرونًا بأيوب السختياني وعبد الحميد بن دينار صاحب الزيادي[٢].

كما تابعَ شيخَه عاصمًا في «الصَّحيحين» كل من عبد الحميد بن دينار[٣]، وأيوب السختياني[٤].

وتلميذ معمر دائمًا هو عبد الرزاق.

الروايةُ الثالثة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «حَجَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيبَتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ»[٥].

ولم أجد متابعًا لمعمر أو لشيخه عاصم في كتبِ السُّنَّةِ التي اطلعتُ

---

(١) صحيح مسلم، بالأرقام (٢٦ ـ ٢٩/٦٩٩).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٦١٦).
(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (٦١٦، ٦٦٨، ٩٠١)، وصحيح مسلم، بالأرقام (٢٧ ـ ٢٩/٦٩٩).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٦١٦)، وصحيح مسلم، برقم (٢٧/٦٩٩).
(٥) صحيح مسلم، برقم (٨٧/١٢٠٢).

عليها، إلا أنّ تلميذَه عبد الرزاق الصنعاني، تابعه رباح بن زيد القرشي مولاهم الصنعاني(١)، وهو ثقةٌ فاضلٌ(٢).

والمتابعات لشيخِ شيخِه عامر الشَّعْبي عن ابن عباس، تابَعَه طاوس في «الصحيحين»(٣)، وعطاء بن أبي رباح عندَ مسلم(٤).

وله متابعاتٌ أخرى عن جابر بن زيد وميمون بن مِهْران وعكرمة ومِقسم وسعيد بن جُبَير وابن سيرين وعبيد الله بن عبد الله في بعضِ الكتبِ التسعة.

والحديثُ رواه عبد الرزاق في مصنفِه(٥)، والطبراني في «المعجم الكبير»(٦)، عن معمر عن أيوب، وأحمد في «مسنده» عن معمر، عن هشام(٧)، كلاهما عن ابن سيرين، عن ابن عباس.

الروايةُ الرابعة: فبعد أن روى بسندِه عن أبي أُسَامَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ المُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَجِيءَ بِمَرَقَةٍ. . . الحديث.

رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ وَعَاصِمٍ الأَحْوَلِ به(٨).

فتلميذه عبد الرزاق، وعاصم جاءَ مقرونًا بثابت.

وتابعَه عن ثابت سليمان بن المغيرة، وتابعَ شيخه عاصمًا غير ثابت كلٌّ من إسحاق بن عبد الله في «الصحيحين»(٩)، وثُمَامة عندَ البخاري(١٠).

---

(١) المعجم الكبير، للطبراني (١٢/ ٩٦ برقم ١٢٥٨٩).
(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٤٣)، وتقريب التهذيب (ص١٤٥ ترجمة ١٨٧٣).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٥٦٩١)، وصحيح مسلم، برقم (٨٧/ ١٢٠٢).
(٤) صحيح مسلم، برقم (٨٧/ ١٢٠٢).
(٥) المصنف، لعبد الرزاق، برقم (١٩٨١٨).
(٦) المعجم الكبير، للطبراني (١٢/ ١٨٩ برقم ١٢٨٤٩).
(٧) مسند أحمد (٥/ ١٩٩ برقم ٣٠٨٥).
(٨) صحيح مسلم، برقم (١٤٥/ ٢٠٤١).
(٩) صحيح البخاري، بالأرقام (٢٠٩٢، ٥٣٧٩، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٩)، وصحيح مسلم، برقم (١٤٤/ ٢٠٤١).
(١٠) صحيح البخاري، بالأرقام (٥٤٢٠، ٥٤٣٣، ٥٤٣٥).

والخلاصةُ: أن معظمَ رواياتِه عن شيوخِه العراقيين في المتابعاتِ، أو جاءت المتابعاتُ لشيوخِه، أو مقرونًا بغيره.

كما أنّ تلميذَه في جميعِها هو عبد الرزاق، سوى رواية البخاري من طريقه عن ثُمَامة بن عبد الله، فتلميذه هو عبد الله بن المبارك، وهو ثقةٌ عنه.

المطلب الثاني

تلاميذُ معمر المُتَكَلَّم في روايتِه لهم

○ **وهم تلاميذُه البصريون:**

ومن أقوالِ النُّقَّادِ في رواياتِ معمر للبصريين: روى الفَسَوي بسندِه عن أحمدَ بن حنبل قالَ: «لم يكتب عن معمرَ بالبصرةِ إلا الغرباء مثل إسماعيل بن عُلَيّة ويزيد بن زُرَيع»(١).

وقالَ أحمد في روايةِ الأثرم عنه: «حديثُ عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديثِ هؤلاء البصريين، كان يتعاهدُ كتبَه وينظر، يعني: باليمنِ، وكان يُحدِّثهم بخطأ(٢) بالبصرة».

وقالَ يعقوبُ بن شيبة: «سماعُ أهلِ البصرة من معمر حين قدمَ عليهم فيه اضطراب؛ لأنّ كتبَه لم تكن معه»(٣).

وقالَ أبو حاتم الرازي: «معمر بن راشد ما حدَّثَ بالبصرةِ ففيه أغاليط، وهو صالحُ الحديثِ»(٤).

وفيمن ضُعِّف حديثُه في بعضِ الأماكن دونَ بعض، قالَ ابنُ رجب: «**الضرب الأول**: من حدّث في مكانٍ لم تكن معه كتبه فخلطَ، وحدَّثَ في

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٩).
(٢) في تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٦) حفظًا.
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٦٧).
(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦).

مكانٍ آخر من كتبِه فضبطَ، أو من سمعِ في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط، وسمعَ منه في موضعٍ آخر فضبطَ. فمنهم: معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثه باليمن جيد»[١].

وقالَ الذهبي: «ومع كونِ معمر ثقة ثبتًا، فله أوهامٌ، ولا سيما لمّا قدمَ البصرة لزيارةِ أمّه، فإنّه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظِه، فوقعَ للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصحُّ؛ لأنّهم أخذُوا عنه من كتبِه، والله أعلم»[٢].

وقالَ ابنُ حجر: «معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا أنّ في روايتِه عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة»[٣].

وقالَ أيضًا: «معمرُ بن راشد صاحبُ الزهري، كانَ من أثبت الناس فيه، قالَ ابنُ معين وغيره: ثقةٌ إلا أنه حدَّثَ من حفظِه بالبصرةِ بأحاديث غلطَ فيها، قالَه أبو حاتم وغيره». إلى أنْ قال: «ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه»[٤].

وتلاميذُ معمر في «الصحيحين» أربعةَ عشر راويًا.

منهم خمسةٌ كانت إقامتُهم بالبصرةِ، وهم: إسماعيل بن عُلَيّة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الواحد بن زياد، ومُعْتَمِر بن سليمان، ويزيد بن زُرَيع، وجميعُهم ثقات.

وثلاثةٌ بالكوفة، وهم السفيانان، وعيسى بن يونس.

وواحدٌ ببغداد وهو محمد بن حميد، وبقيتُهم من خارجِ العراق.

وقد بيَّنَ النُّقّادُ كما رأينا أنّ السببَ في تحديثِهم بخطأ أو أغاليط، أو ما أسماه بعضهم اضطراب أنّه حدَّثَهم من حفظِه، ولم تكن معه كتبُه، مما جعلَ

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٧). (٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢).
(٣) تقريب التهذيب (ص٤٧٣ ترجمة ٦٨٠٩). (٤) هدي الساري (ص٤٤٤).

الإمامُ أحمد يصفُ تلاميذَه البصريين بالغرباءِ، وذكرَ منهم إسماعيل بن عُلية ويزيد بن زريع.

ولكنَّ الحافظَ ابنَ حجر وضَّحَ مدافعًا عن صحيح الإمام البخاري، وهو الأقربُ إليه، بأنَّ البخاري لم يُخرِّج لمعمرَ من روايةِ أهلِ البصرة عنه إلا ما توبعُوا عليه عنه.

قلتُ: وكذا الإمام مسلم، تَبيَّنَ هذا بدراسةِ هذه المروياتِ في «الصحيحين».

وهناك دراسة مرويات كل تلميذٍ على حدة.

[١] إسماعيل بن عُليّة:

وقد روى له مسلم عن معمر ثلاث رواياتٍ، وهي:

الروايةُ الأولى: روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **«لَا تَزَالُ المَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللهَ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لحْمٍ»**.

ثم روى من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، عن مَعْمَرٌ به. ثم من طريق اللَّيْثِ، عَنْ عُبَيْد اللهِ بنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ حَمْزَةَ به[١].

فعبد الأعلى وابنُ عُلَيَّةَ تابعَهما:

عبد الرزاق الصنعاني، رواه في «مصنفِه»، ومن طريقِه أحمد في «مسندِه»، وعبد بن حُميد في «المنتخب»، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»[٢].

ورباح بن زيد، رواه أبو عوانة في كتاب الزكاة[٣].

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٠٣/ ١٠٤٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق، برقم (٢٠٠١٢)، ومسند أحمد (٤٣٨/٩ برقم ٥٦١٦)، ومنتخب عبد بن حميد (ص٢٦٢ برقم ٨٢٨)، ومسند أبي يعلى (٩/ ٤٣٠ برقم ٥٥٨١).

(٣) عزاه إليه ابن حجر في إتحاف المهرة (٨/ ٣٠٤).

وتابعَ عبد الله بن مسلم شيخ معمر، عبيد الله بن أبي جعفر في «الصحيحين»[١].

الروايةُ الثانية: بعدما روى من طرقٍ كثيرةٍ عن الربيع بن سَبْرَة الجُهَني، عن أبيه في النهي عن نكاحِ المتعة عام الفتح.

روى مسلم عن عَمْرو النَّاقِد وَابنِ نُمَيْرٍ، عن ابنِ عُيَيْنَةَ. ومن طريق ابنِ عُلَيَّةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، كلاهما عَن الزُّهْرِيِّ، عَن الرَّبِيعِ بِهِ[٢].

وهكذا يرويها مسلمٌ من طريقِ معمر متابعًا لسفيان بن عيينة.

والرواية أخرجَها عبد الرزاق متابعًا لابنِ عُلَيّة، ومن طريقِه أحمد في «مسندِه»، وأبي داود في «سننه»[٣].

الروايةُ الثالثة: فبعد أن روى بسندِه عن يُونُس، عن الزهري، عن حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ عَوْفٍ، أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْثُومِ بِنْتَ عُقْبَةَ بنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَكَانَتْ مِن المُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ. . . الحديث.

رواه من طريق إِبْرَاهِيم بنِ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، وإِسْمَاعِيل بنِ إِبْرَاهِيمَ، عن مَعْمَرٍ، كلاهما عَن الزُّهْرِيِّ به[٤].

فمعمر في روايةِ مسلم تابعَ مع صالح بن كيسان، يونس بن يزيد. وأما إسماعيل بن عُلَيَّة، فتابعَه كلٌّ من عبد الرزاق[٥]، وعبد الله بن المبارك[٦]،

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٤٧٤)، وصحيح مسلم، برقم (١٠٤/ ١٠٤٠).

(٢) صحيح مسلم، برقمي (٢٤ ـ ٢٥/١٤٠٦).

(٣) مصنف عبد الرزاق، برقم (١٤٠٣٤)، ومسند أحمد (٢٤/ ٦٠ برقم ١٥٣٤٤)، وسنن أبي داود (٢/ ٢٢٧ برقم ٢٠٧٣).

(٤) صحيح مسلم، برقم (١٠١/٢٦٠٥).

(٥) هو في جامع معمر، رواه عنه عبد الرزاق، برقم (٢٠١٩٦)، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد في مسنده (٤٥/ ٢٤٣ برقم ٢٧٢٧٣)، وأبو داود في سننه (٤/ ٢٨٠ برقم ٤٩٢٠).

(٦) الطبري في تهذيب الآثار (مسند عليّ برقم ٢١٩)، والطيالسي في مسنده، برقم (١٦٥٧)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (١٠٥٨٤).

ووهيب بن خالد[١]، وحماد بن زيد[٢]، وأحمد بن منصور[٣].

[٢] عبد الأعلى بن عبد الأعلى:

وقد روى له البخاري عن معمرَ ثماني روايات، ومسلم اثنتي عشرة، وهي:

○ أولاً: روايات الإمام البخاري:

الروايةُ الأولى: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»[٤].

وعبد الأعلى تابعَه عبد الرزاق[٥]، ومعمر تابعَه كلٌّ من عُقَيل[٦]، ويونس الأيليان[٧].

الروايةُ الثانية: فبعد أن روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَسُوقُ بَدَنَةً، قَالَ: «**ارْكَبْهَا**». قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «**ارْكَبْهَا**». قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَايِرُ النَّبِيَّ ﷺ وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا.

رواه من طريق عَلِيِّ بنِ المُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى به[٨].

فعلي بن المبارك تابعَ معمرًا.

---

(١) الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/ ٣٦١ برقم ٢٩٢٠) وجاء فيه معمر مقرونًا بأيوب.

(٢) الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٥ برقم ١٨٥).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٣٣٣).

(٤) صحيح البخاري، برقم (١٠٩٣).

(٥) هو في مصنف عبد الرزاق، برقم (٤٥١٧)، ومن طريقه أحمد في مسنده (٢٤/ ٤٥٦ برقم ١٥٦٨٦)، وعبد بن حميد في المنتخب (ص١٣١ برقم ٣١٩)، وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٧٣ برقم ٢٣٦٤).

(٦) صحيح البخاري، برقم (١٠٩٨).

(٧) صحيح مسلم، برقم (٤٠/ ٧٠١).

(٨) صحيح البخاري، برقم (١٧٠٦).

والرواية أخرجَها متابعًا لعبد الأعلى كلٌّ من أحمد في «مسندِه» من طريقِ عبد الرزاق[(١)]، وأبو يعلى في «مسندِه» من طريق عبد الله بن المبارك[(٢)]، كلاهما عن معمر.

الروايةُ الثالثة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ؛ المُلَامَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ»[(٣)].

والروايةُ أخرجَها أبو داود[(٤)]، والنسائي في الصغرى[(٥)]، والكبرى[(٦)]، وابنُ حبان في «صحيحه»[(٧)]، وأبو عوانة في «مسندِه»[(٨)] من طريقِ عبد الرزاق عن معمر. وهي في مصنَّفِ عبد الرزاق[(٩)].

الروايةُ الرابعة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابنَ عَبَّاسٍ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: **«لَا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ، فَقَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا»**[(١٠)].

والروايةُ أخرجَها مسلم من طريقِ عبد الرزاق[(١١)]، والبخاري من طريق عبد الواحد[(١٢)]، كلاهما عن معمر.

الروايةُ الخامسة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ أَخِي وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»**[(١٣)].

---

(١) مسند أحمد (١٣/ ١٦٥ برقم ٧٧٣٧).
(٢) مسند أبي يعلى (١٢/ ٢٠ برقم ٦٦٦٧).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٢١٤٧).
(٤) سنن أبي داود (٣/ ٢٥٥ برقم ٣٣٧٨).
(٥) سنن النسائي (٧/ ٢٦١ برقم ٤٥١٥).
(٦) السنن الكبرى، للنسائي (٦/ ٢٥ برقم ٦٠٦١).
(٧) المسند الصحيح (٣/ ٣٨ برقم ١٩٠٧).
(٨) مسند أبي عوانة (٣/ ٢٥٧ برقم ٤٨٧١).
(٩) مصنف عبد الرزاق، برقم (١٤٩٨٧).
(١٠) صحيح البخاري، برقم (٢١٦٣).
(١١) صحيح مسلم، برقم (١٩/ ١٥٢١).
(١٢) صحيح البخاري، برقم (٢١٥٨).
(١٣) صحيح البخاري، برقم (٢٤٠٠).

والروايةُ أخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق وعيسى بن يونس عن معمر[١].

الروايةُ السادسة: قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ، وَلَا تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»**[٢].

ولم أقف على متابعٍ لعبد الأعلى عن معمر.

وأخرجَ الشيخان الشطرَ الأول بنحوه عن يونس بن يزيد متابعًا لمعمر عن الزُّهري[٣].

وأخرجَه البخاري من طريق سفيان بن عيينة[٤]، ومسلم من طريق عبد الرزاق[٥]، كلاهما عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المُسَيّب (بدل أبي سلمة) عن أبي هريرة.

وأخرجَه مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السَّخْتِياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة[٦]، ومن طريقِ عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة[٧].

قالَ ابنُ حجر: «وقد اختلفَ على معمر في شيخ الزهري، فقالَ عبد الأعلى بن عبد الأعلى: عن معمر عنه عن أبي سلمة، وقالَ عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهري عن سعيد بن المُسَيّب عن أبي هريرة... وهكذا أخرجَه مسلمٌ وغيرُه من روايةِ سفيان بن عيينة.

قالَ ابنُ عبد البر: الحديثان للزهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعًا صحيحان.

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٣٣/ ١٥٦٤). (٢) صحيح البخاري، برقم (٦١٨٢).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٦١٨١)، وصحيح مسلم، برقم (١/ ٢٢٤٦).
(٤) صحيح البخاري، برقمي (٤٨٢٦، ٦١٨٣).
(٥) صحيح مسلم، برقم (٣/ ٢٢٤٦). (٦) صحيح مسلم، برقم (٦/ ٢٢٤٧).
(٧) صحيح مسلم، برقم (١٠/ ٢٢٤٧).

قلتُ: (يعني: ابن حجر): «قد قالَ النسائي: كلاهما محفوظٌ، لكنَّ حديثَ أبي سلمة أشهرهما»[١].

الروايةُ السابعة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ»[٢].

والروايةُ في «مصنفِ عبد الرزاق»، ومن طريقِه أخرجَها أحمد في «مسندِه»، وأبو داود في «سننِه» والطحاوي في «شرحِ مشكل الآثار»[٣].

وأخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الأعلى[٤]، والنسائي من طريقِ يزيد بن زُرَيع[٥]، كلاهما عن معمر به.

الروايةُ الثامنة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بنُ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»**. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّمَ هُوَ؟ قَالَ: **«الْقَتْلُ الْقَتْلُ»**.

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَّيْثُ وَابنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٦].

قالَ ابنُ حجر: «وكذا عندَ الإسماعيلي من روايةِ عبد الأعلى وعبد الواحد وعبد المجيد بن أبي رواد، كلهم عن معمر».

وقالَ أيضًا: «قوله: وقالَ يونس ـ يعني: ابن يزيد ـ وشعيب ـ يعني:

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٥٦٥)، وينظر كلام ابن عبد البر في: التمهيد (١٨/ ١٥٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٦٨٥٢).

(٣) مصنف عبد الرزاق، برقم (١٤٥٩٨)، ومسند أحمد (٨/ ١١١ برقم ٤٥١٧)، وسنن أبي داود (٣/ ٢٨٢ برقم ٣٤٩٨)، وشرح مشكل الآثار (٨/ ١٨٤ برقم ٣١٥٤).

(٤) صحيح مسلم، برقم (٣٧/ ١٥٢٧).

(٥) سنن النسائي (٧/ ٢٨٧ برقم ٤٦٠٨).

(٦) صحيح البخاري، برقم (٧٠٦١).

ابن أبي حمزة ـ والليث وابن أخي الزُّهري، عن الزُّهري، عن حُمَيد ـ يعني: ابن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبي هريرة، يعني: أنّ هؤلاء الأربعةَ خالفُوا معمرًا في قولِه: عن الزهري عن سعيد، فجعلوا شيخ الزهري حميدًا لا سعيدًا، وصنيعُ البخاري يقتضي أنّ الطريقين صحيحان، فإنّه وصلَ طريقَ معمر هنا ووصلَ طريقَ شعيب في كتابِ الأدب، وكأنّه رأى أنّ ذلك لا يقدحُ؛ لأنّ الزهريَ صاحبُ حديثٍ فيكون الحديثُ عندَه عن شيخين، ولا يلزمُ من ذلك اطرادِه في كلٍّ من اختلفَ عليه في شيخِه، إلا أنْ يكونَ مثل الزهري في كثرةِ الحديث والشيوخِ، ولولا ذلك لكانت روايةُ يونس ومن تابعَه أرجح، وليست روايةُ معمر مدفوعةً عن الصحةِ لما ذكرته»[١].

○ ثانيًا: روايات الإمام مسلم:

الروايةُ الأولى: بعد أن روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«تَفْضُلُ صَلَاةٌ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً...»** الحديث.

رواه من طريقِ شُعَيْبٍ عَن الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَأَبُو سَلَمَةَ عن أبي هريرة[٢].

والروايةُ أخرجَها البخاري من طريقِ عبد الرزاق عن معمر عن أبي سلمة وابن المُسَيّب[٣].

الروايةُ الثانية: قالَ ﷺ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنا عَبْدُ الأَعْلَى بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **«أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا»**[٤].

والروايةُ في مصنَّفِ عبد الرزاق، ومن طريقِه أخرجَها أحمد، والترمذي،

---

(١) فتح الباري (١٣/ ١٥).
(٢) صحيح مسلم، برقم (٢٤٦/ ٦٤٩).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٦٠٩).
(٤) صحيح مسلم، برقم (١٦٠/ ٧٥٤).

وابنُ ماجه، وأبو عوانة[(١)].

الروايةُ الثالثة: فبعد أنْ روى بسندِه عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبد الرحمٰن الأعرج، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ**». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «**مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ**».

رواه من طريقِ عبد الأعلى وعبد الرزاق، كِلَاهُمَا، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[(٢)].

فعبد الرزاق تابعَ عبد الأعلى في روايتِه عن معمر.

الروايةُ الرابعة: بعد أنْ روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**لَا تَزَالُ المَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللهَ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لحْمٍ**».

رواه من طريق إسماعيل بن عُليَّة عن معمر به. وأخرجه أحمد وغيره من طريقِ عبد الرزاق عن معمر، وهو الحديثُ الأول المتقدِّمُ من أحاديث إسماعيلَ بن عُليَّة.

الروايةُ الخامسة: فبعد أن روى بسندِه عَن ابنِ عُيَيْنَةَ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**».

رواه من طريق عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ به[(٣)].

---

(١) مصنف عبد الرزاق، برقم (٤٥٨٩)، ومسند أحمد (١٧/ ٤٢٥ برقم ١١٣٢٤)، وسنن الترمذي (٢/ ٣٣٢ برقم ٤٦٨)، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٥٩ برقم ١١٨٩)، ومسند أبي عوانة (٢/ ٤٥ برقم ٢٢٥٦).

(٢) صحيح مسلم، برقم (٥٢/ ٩٤٥).

(٣) صحيح مسلم، برقمي (٥١١ ـ ٥١٢/ ١٣٩٧).

والروايةُ في مصنفِ عبد الرزاق، ومن طريقِه أخرجَها أحمد في «مسندِه»، وابن حبان في «صحيحِه»[(١)].

والذي نلحظه أنّ مسلمًا جاءَ بها من طريقِ معمر متابعًا لحديثٍ أصل جاءَ به من طريقِ سفيان بن عيينة عن الزهري.

وكذا أخرجَه البخاري من طريقِ ابن عيينة[(٢)].

الروايةُ السادسة: فبعد أن روى بسندِه عن يونس، عن الزهري، عن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ المَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا يَخْطُبْ المَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلْ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الأُخْرَى لِتَكْتَفِئَ مَا فِي إِنَائِهَا»**.

رواه من طريقِ عبد الأعلى وعبد الرزاق، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[(٣)].

وهكذا نرى أنّ مسلمًا رواه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

الروايةُ السابعة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ».

وقد رواه أبو داود وأحمد وغيرهما عن عبدَ الرزاق كما تقدَّمَ بيانه في الروايةِ السابعةِ من رواياتِ البخاري.

الروايةُ الثامنة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **«لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ثُمَّ يَجْلِسُ فِي مَجْلِسِهِ»**.

---

(١) مصنف عبد الرزاق، برقم (٩١٥٨)، ومسند أحمد (١٣/ ١٦٥ برقم ٧٧٣٦)، وسقطت من طبعة المسند الصحيح، وهي في صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٤/ ٤٩٨ برقم ١٦١٩).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١١٨٩).

(٣) صحيح مسلم، برقمي (٥٢ ـ ٥٣/ ١٤١٣).

وَكَانَ ابنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ. وحَدَّثَنَاه عَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ[(١)].

فرواه في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق، عن معمر.

وكذا رواه الترمذي من طريق عبد الرزاق، عن معمر[(٢)].

الروايةُ التاسعة: فبعد أن روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا نَخَسَهُ الشَّيْطَانُ...**».

رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، ومن طريق أبي الْيَمَانِ، عن شُعَيْبٍ، كلاهما عَن الزُّهْرِيِّ[(٣)].

فرواه في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

وكذا رواه البخاري من طريقِ عبد الرزاق عن معمر[(٤)].

الروايةُ العاشرة: فبعد أن روى بسندِه عَن الزُّبَيْدِيِّ، عَن الزُّهْرِيِّ، عن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ...**».

رواه من طريق عَبْدِ الأَعْلَى وعَبْدِ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ به[(٥)].

فرواه في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

الروايةُ الحاديةُ عشرة: فبعد أن روى بسندِه عن ابنِ وَهْبٍ، عن يُونُس، عَن الزهري، عن حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ وَيُقْبَضُ الْعِلْمُ وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ وَيُلْقَى الشُّحُّ...**».

رواه من طريقِ شُعَيْبٍ، عَن الزُّهْرِيِّ به. ثم رواه من طريق عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به بمثله.

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٩/٢١٧٧).
(٢) سنن الترمذي (٨٨/٥ برقم ٢٧٥٠).
(٣) صحيح مسلم، برقم (١٤٦/٢٣٦٦).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٤٥٤٨).
(٥) صحيح مسلم، برقم (٢٢/٢٦٥٨).

وقد تقدَّمَ كلامُ ابن حجر في الروايةِ الثامنةِ من رواياتِ البخاري، في بيانِ صحة الطريقين؛ معمر الذي رواه عن الزهري عن سعيد، ومن خالفَه الذين رووه عن الزهري عن حُمَيد[١].

الروايةُ الثانية عشرة: فبعد أن روى بسندِه عن عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَّرْعِ ...»**.

رواه من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ به[٢].

وهكذا نرى أن الإمامَ مسلمًا رواه في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

وكذا رواه الترمذي من طريقِ عبد الرزاق عن معمر[٣].

[٣] عبد الواحد بن زياد:

وقد روى له البخاري عن معمر أربع رواياتٍ، ومسلم روايتين.

○ أولاً: روايات الإمام البخاري:

الروايةُ الأولى: قالَ ﵀: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ»**. قَالَ: فَقُلْتُ لِابنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: **«لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا»**[٤].

والروايةُ أخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق[٥]، والبخاري من طريقِ عبد الأعلى، كلاهما عن معمر[٦].

وتقدَّمَت في الروايةِ الرابعةِ من روايات عبد الأعلى عندَ البخاري.

---

(١) ينظر: (ص٣٣٣).
(٢) صحيح مسلم، برقم (٥٨/٢٨٠٩).
(٣) سنن الترمذي (٥/ ١٥٠ برقم ٢٨٦٦).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٢١٥٨)، وينظر: رقم (٢٢٧٤).
(٥) صحيح مسلم، برقم (١٩/ ١٥٢١).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٢١٦٣).

الروايةُ الثانية: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتْ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ»(١).

والروايةُ أخرجَها البخاري أيضًا من طريقِ عبد الرزاق(٢)، وهشام بن يوسف(٣)، كلاهما عن معمر.

الروايةُ الثالثة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتُ، فَقَالَ: «**وَمَا ذَاكَ؟**». قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ...»(٤).

والروايةُ أخرجَها مسلم(٥)، وأبو داود(٦)، من طريق عبد الرزاق عن معمر.

الروايةُ الرابعة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي ابنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا مِنَ الأَنْصَارِ فَلَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ شَهِدَا بَدْرًا، فَحَدَّثْتُ بِهِ عُرْوَةَ بنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: هُمَا عُوَيْمُ بنُ سَاعِدَةَ وَمَعْنُ بنُ عَدِيٍّ»(٧).

والروايةُ أخرجَها الترمذي من طريقِ عبد الرزاق عن معمر(٨).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٢١٤)، وينظر: رقم (٢٢٥٧، ٢٤٩٦).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٢٢١٣). (٣) صحيح البخاري، برقم (٦٩٧٦).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٢٦٠٠)، وينظر: رقم (٦٧١٠).
(٥) صحيح مسلم، برقم (٨٤/ ١١١١).
(٦) سنن أبي داود (٢/ ٣١٣ برقم ٢٣٩٠).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٤٠٢١).
(٨) سنن الترمذي (٤/ ٣٨ برقم ١٤٣٢).

○ ثانيًا: رواياتُ الإمامِ مسلم:

الروايةُ الأولى: فبعد أن روى بسندِه عن ابنِ وَهْبٍ، عن يُونُس، عَن الزهري، أَنَّ سَهْلَ بنَ سَعْدٍ الأَنْصَارِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلاً اطَّلَعَ مِنْ جُحْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ...

رواه من طرق عن سُفْيَانِ بنِ عُيَيْنَةَ، ومن طريق عَبْدِ الْوَاحِدِ بنِ زِيَادٍ، عن مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَن الزُّهْرِيِّ به[1].

وعبد الواحد تابعَه عبد الرزاق عن معمر[2].

الروايةُ الثانية: فبعد أن روى بسندِه عن ابنِ وَهْبٍ عن يُونُس، عَن الزهري، عن عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: **«إِنَّ هَذَا الْوَجَعَ أَوْ السَّقَمَ رِجْزٌ عُذِّبَ بِهِ بَعْضُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ...»**.

رواه من طريق عَبْدِ الْوَاحِدِ، عن مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ به[3].

وعبد الواحد تابعَه عبد الرزاق عن معمر[4].

[٤] مُعْتَمِر بنُ سليمان:

وقد روى له مسلمٌ عن معمر روايتين، وهما:

الروايةُ الأولى: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: وحَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ الـمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٤١/٢١٥٦).

(٢) مصنف عبد الرزاق، برقم (١٩٤٣١)، ومن طريقه أحمد في مسنده (٣٧/٤٨٨ برقم ٢٢٨٣٣)، وأبو عَوَانة في الديات كما في إتحاف المهرة (٦/١٢٤)، والطبراني في الكبير، برقم (٥٦٦٠)، والبيهقي (٨/٥٨٦)، والبغوي في شرح السُّنَّة (١٠/٢٥٢ برقم ٢٥٦٧).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٩٦/٢٢١٨).

(٤) مصنف عبد الرزاق، برقم (٢٠١٥٨)، ومن طريقه أحمد في مسنده (٣٦/١٣٦ برقم ٢١٨٠٦)، وأبو عَوَانة في الطب كما في إتحاف المهرة (١/٢٨٦)، والطبراني في الكبير، برقمي (٢٧٣، ٣٨٣).

أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ أَدْرَكَ مِن الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِن الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ»**.

وحَدَّثَنَاه عَبْدُ الأَعْلَى بنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ[١].

والروايةُ كما نرى رواها مسلمٌ أولاً من طريقِ عبد الله بن المبارك عن معمر، ورواها كذلك أحمد في «مسنده» من طريقِ رباح بن زيد، وهو يمني ثقةٌ، عن معمر به[٢].

وأخرجها عبد الرزاق في المصنَّفِ عن معمر[٣]، ومن طريقه أبو عوانة[٤]، وابن حبان[٥].

الروايةُ الثانية: فبعد أن روى بسندِه عن حَفْصِ بنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عَبْدَ المَلِكِ بنَ مَرْوَانَ بَعَثَ إِلَى أُمِّ الدَّرْدَاءِ بِأَنْجَادٍ مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، قَامَ عَبْدُ المَلِكِ مِن اللَّيْلِ، فَدَعَا خَادِمَهُ...

رواه من طريق مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ، وعَبْدِ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدٍ به[٦].

وهكذا نرى أنّ مسلمًا رواها أيضًا في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

[٥] يزيد بن زُرَيع:

وقد روى له البخاري عن معمرَ ست رواياتٍ، ومسلم روايةً واحدةً.

○ أولاً: روايات الإمام البخاري:

الروايةُ الأولى: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، عَنْ

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٦٥/٦٠٨).
(٢) مسند أحمد (١٢/٤٢٦ برقم ٧٤٦٠).
(٣) المصنَّف، برقم (٢٢٢٧).
(٤) مسند أبي عوانة (١/ ٣١٠ برقم ١١٠١).
(٥) المسند الصحيح (٥/ ٩٣ برقم ٤٠٥٣).
(٦) صحيح مسلم، برقم (٨٥/٢٥٩٨).

مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **«إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْنَعْهَا»**(١).

والروايةُ في مصنَّفِ عبد الرزاق، ومن طريقِه أخرجها أحمد، وابن ماجه(٢).

الروايةُ الثانية: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَعَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيَّ، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا»(٣).

والروايةُ في مصنفِ عبد الرزاق، ومن طريقه أخرجها أحمد، والنسائي(٤).

الروايةُ الثالثة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَكْفِئَ إِنَاءَهَا»**(٥).

والروايةُ أخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق عن معمر(٦)، وتقدَّمَت في الروايةِ السادسةِ من رواياتِ عبد الأعلى(٧).

الروايةُ الرابعة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«خَمْسٌ**

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٨٧٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق، برقم (٥١٠٧)، ومسند أحمد (١٠/ ٤٤٧ برقم ٦٣٨٧)، وسنن ابن ماجه (١/ ١٢ برقم ١٦).

(٣) صحيح البخاري، برقم (١٣١٨).

(٤) مصنف عبد الرزاق، برقم (٦٣٩٣)، ومسند أحمد (١٣/ ١٩٠ برقم ٧٧٧٦)، وسنن النسائي (٤/ ٧٠ برقم ١٩٧٣).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٢٧٢٣).

(٦) صحيح مسلم، برقم (٥٣/ ١٤١٣).

(٧) ينظر: (ص٣٣٦).

فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ؛ الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحُدَيَّا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»(١).

والروايةُ أخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق عن معمر(٢).

الروايةُ الخامسة: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الأُولَى».

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ(٣).

والروايةُ وصلَها الإسماعيلي في مستخرجِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر به بلفظه(٤).

الروايةُ السادسةُ: قالَ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ وَالطَّائِفَةُ الأُخْرَى مُوَاجِهَةُ الْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ أُولَئِكَ، فَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ، وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رَكْعَتَهُمْ»(٥).

والروايةُ أخرجَها مسلمٌ من طريقِ عبد الرزاق عن معمر(٦).

○ ثانيًا: روايةُ مسلم:

فبعد أن روى بسندِه عن مَالِكٍ، عَن الزهري، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»**.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٣١٤)، وينظر: صحيح مسلم، برقم (٦٩/١١٩٨).
(٢) صحيح مسلم، برقم (٧٠/١١٩٨).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٩٣٥).
(٤) ينظر: تغليق التعليق، لابن حجر (٤/ ١٠٠)، وفتح الباري، له أيضًا (٧/ ٢٦٩).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٤١٣٤).
(٦) صحيح مسلم، برقم (٣٠٥/ ٨٣٩).

رواه من طريقِ محمد بن الوليد الزُّبيدي ويونس وابن عيينة، عن الزهري به.

ثم رواه من طريق ابن زُرَيع وعبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري به[١].

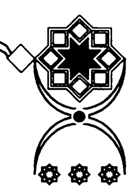
وهكذا نرى أنَّ مسلمًا رواه أيضًا في الموضعِ نفسِه من طريقِ عبد الرزاق عن معمر.

والخلاصةُ: أنّ جميعَ رواياتِ تلاميذ معمر البصريين في «الصحيحين»، تابَعَهم فيها عبد الرزاق الصنعاني عن معمر، سواء في «الصحيحين» أو خارجِهما، مما يدلُّ على صحتِها سوى روايتي عبد الأعلى عن معمر السادسة والثامنة، فقد وقعَ فيهما اختلافٌ على معمر في شيوخِ شيخِه الزهري، أشارَ إليهما ابن حجر وأثبتَ صحةَ جميعِ الطرقِ. واللهُ أعلم.

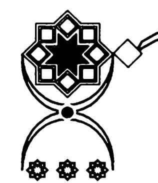
❐ ❐ ❐

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٣/٢٥٥٩).



المبحث الثالث



سُوَيْد بنُ سعيدٍ في ميزانِ النُّقَّاد ودراسةُ مرويَّاتِهِ في «صحيح مسلم»

من الرُّواةِ الذين تَكلَّمَ فيهم بعضُ أئمةِ الجرح والتعديل، وضعَّفُوه لغفلتِه وقبوله التَّلقين بعدما كبرَ وعَمِي، كما أوردُوا أحاديث منكرة أتى بها، أحد شيوخ مسلم، وهو سُوَيد بن سعيد الهَرَوي.

والجديرُ ذِكْرُه أنّ الإمامَ مسلمًا احتجَّ به في «صحيحه»، وأوردَ له ثنتين وخمسين رواية، فكانَ لا بد من الوقوفِ على هذه الرواياتِ لمعرفةِ الأسباب التي سوَّغَت لمسلم الرواية لسويد في الصحيحِ.

ويتطلبُ ذلك مناقشة أقوال النُّقَّاد في سويد، مع التَّعرُّضِ للرِّواياتِ المأخوذة عليه، وبيان أنّها معدودةٌ ومحددةٌ، وأنّ «صحيح مسلم» بريءٌ من إيرادِ أية رواية منها.

هذا وغيره سنعرضُ له بالتَّفصيلِ والتَّوضيحِ خلال هذا المبحث.

ولمزيدٍ من الفائدةِ فقد اطلعت على الرِّسالةِ القيّمةِ التي تقدَّمَ بها الأخ الدكتور سلطان العكايلة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١هـ لنيل درجة الماجستير تحت عنوان: «الرُّواةُ المتكلَّم فيهم في صحيحِ الإمام مسلم» وذلك بعد أنْ أنهيتُ كتابةَ هذا المبحثَ.

فكانَ سويد ضمن ستين مُحدِّثًا تعرَّضَ لهم الباحث.

وكانَ معذورًا في عدمِ دراسته لأحاديث سُوَيد المنكرة، أو تعرضه لجميعِ رواياتِه في «الصحيحِ» والبالغة ثلاث وخمسين رواية، أو ذكره لحجم أحاديثه عن حفص بن ميسرة أو غيره.

وجاءت خطته على النَّحو الآتي:

المطلب الأول: ويشمل ترجمةَ سُوَيدٍ، وأقوالَ النُّقَّادِ فيه من المعدِّلين والمجرِّحين، ومناقشة تلك الأقوال من خلالِ إيراد أمثلة للمناكير في رواياتِ سُوَيد.

المطلب الثاني: ويشمل دراسةَ مرويات سُوَيد في «صحيح مسلم»، وتتضمنُ هذه الدراسة ما يلي:

تمهيد: في روايةِ مسلم عن سُوَيد قبلَ عَمَاه، وروايته عنه من نسخةٍ.

تقسيمُ رواياته على النَّحو الآتي:

أولاً: روايات تابعَه عليها غيره ولم ينفردْ بها، ورواها مسلم طلبًا لعلو السند.

ثانيًا: رواياته في المتابعاتِ.

ثالثًا: روايات جاءَ فيها سُوَيدٌ مقترنًا بغيره.

رابعًا: دراسة لما تبقى من الأحاديثِ التي أخرجَها مسلمٌ عن سُوَيد.

المطلب الأول

ترجمة سُويد، وأقوال النُّقَّاد فيه

○ أولاً: ترجمةُ سُويد[1]:

---

(١) ينظر ترجمته في المصادر الآتية: التاريخ الأوسط، للبخاري (٤/ ١٠٤٤)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٢٤ برقم ٢٦٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤٠)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ٣٥٢)، والكامل، لابن عدي (٤/ ٤٩٦)، وسؤالات حمزة السَّهْمي للدارقطني (ص٢١٦)، ورجال صحيح مسلم، لابن مَنْجُويه (١/ ٢٩٠)، والسابق واللاحق، للخطيب (ص٢٣٢)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦)، والجمع بين رجال الصحيحين، لابن طاهر (١/ ٢٠٠)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ٣٢)، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي (٢/ ٢٣٠)، =

هو سُويدُ بن سعيد بن سَهل بن شَهريار، أبو محمد الهَرَوي[١] ثم الحَدَثاني[٢]، الأنباري[٣]، الحافظ، الرحّالة، المُعمَّر، شيخُ المحدثين. سكنَ حديثة النورة، وهي قرية تحتَ عانة وفوق الأنبار، فنُسِبَ إليها[٤]، وحدّثَ بها.

ولسويد عددٌ كبيرٌ من الشيوخ، جاءَت روايته عن عشرةٍ منهم في «صحيح مسلم»، وهم: حَفص بن مَيسرة، وعلي بن مُسْهر، ومروان الفَزاري، ومُعتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد العزيز بن أبي حازم، ومالك بن أنس، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والوليد بن مسلم.

ومن شيوخِه في غير الصحيح: إبراهيم بن سعد وإسحاق بن نَجيح المَلَطي، وبقية بن الوليد، وحمّاد بن زيد، وشريك النَّخَعي، وعبد الرحمٰن بن

= واللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (١/ ٣٤٨)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٤٧)، وطبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٢/ ١١٢)، وذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوثَّق، للذهبي (ص٩٧)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء له أيضًا (١١/ ٤١٠)، وتذكرة الحفاظ، له كذلك (٢/ ٣٢)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٢/ ٢٧٢)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص١٩٨)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (٣/ ١٨١).

(١) الهروي: نسبة إلى هَرَاة، وهي مدينة عظيمة مشهورة، من أمهات مدن خراسان، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة، جاءها الكفار من التتر فخرّبوها، وذلك في سنة ٦١٨هـ. معجم البلدان، لياقوت الحموي (٥/ ٣٩٦).

(٢) الحَدَثاني: نسبة إلى حديثة النورة، وهي على فراسخ من الأنبار، وبها قلعة حصينة في وسط الفرات، والماء يحيط بها. معجم البلدان، لياقوت (٢/ ٢٣٠).

(٣) الأنبار: مدينة على الفرات في غربي بغداد، بينهما عشرة فراسخ، وكانت الفرس تسميها فيروز سابور، وكان أول من عمرها سابور بن هرمز، ثم جددها أبو العباس السفاح أول خلفاء بني العباس، وبنى قصورًا وأقام بها إلى أن مات. معجم البلدان (١/ ٢٥٧).

(٤) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (١/ ٣٤٨)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١١).

زيد بن أسلم، وأبو معاوية الضرير، ومسلم بن خالد الزَّنْجي، ويزيد بن زُرَيع.

وروى عن سويد عددٌ كبير من التلاميذ، نذكرُ منهم: مسلمًا، وابن ماجه، وإسحاق بن إبراهيم المَنْجَنِيقي، وبَقِي بن مَخْلَد الأندلسي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبا زُرعة الرازي، وأبا حاتم الرازي، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي، ويعقوب بن شيبة السَّدُوسي.

وكانَ سويدٌ قد عميَ في آخر عمرِه[(١)].

وروى ابنُ حبان عن شيوخِه أنّه ماتَ سنة تسع وثلاثين ومائتين[(٢)]، وقالَ البخاري ومحمد بن عبد الله الحَضْرَمي وأبو القاسم: ماتَ سنة أربعين ومائتين[(٣)].

زادَ البخاري: «بالحَدِيثة، أول شوال»[(٤)]؛ أي: يوم الفطر[(٥)].

قالَ أبو القاسم البغوي: «وكانَ قد بلغَ مائة سنة، وكتبتُ عنه بالحديثة»[(٦)].

○ ثانيًا: أقوالُ النُّقَّادِ في سُوَيد:

[١] المعدّلون لسُوَيد:

أثنى جماعةٌ من النقادِ على سويد ووثَّقُوه، وممن وثَّقَه مسلمة بن قاسم،

---

(١) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦)، وتهذيب الكمال، للمِزّي (١٢/ ٢٥٢)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤٢٠)، وطبقات المدلسين، لابن حجر (ص٥٠).

(٢) المجروحين (١/ ٣٥٢).

(٣) ينظر: التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٤)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).

(٤) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٤)، وينظر: الكامل، لابن عدي (٤/ ٤٩٦).

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤٢٠).

(٦) تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، لعبد الله بن محمد البغوي (ص٧٤)، وينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤٢٠)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٢/ ٩٤)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢٠٠ ترجمة ٢٦٨٩).

والعِجلي، والبغوي، والخليلي، وكانَ أحمد بن حنبل ينتقي لولديه من حديثه، وصحَّحَ أبو زرعة كتبَه.

فقالَ مَسلمة بن قاسم الأندلسي في «تاريخِه»: «سويد ثقةٌ ثقةٌ»[(١)].

وقالَ العِجلي: «ثقةٌ، من أروى النَّاس عن علي بن مُسْهِر»[(٢)].

وقالَ أبو القاسم البَغوي: «كانَ سُويدٌ من الحفَّاظِ، وكانَ أحمدُ بن حنبل ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله، يختلفان إليه فيسمعان منه»[(٣)].

وقالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل: «عرضتُ على أبي أحاديث لسويد بن سعيد عن ضِمَام بن إسماعيل، فقالَ لي: «اكتبها كلها، أو قالَ: تتبعهُ فإنّه صالحٌ، أو قالَ: ثقةٌ»[(٤)].

وقالَ أيضًا: «قالَ لي أبي: اكتب عن سويد أحاديث ضِمَام»[(٥)].

وقالَ أبو داود: «سمعتُ أحمد ذكرَه، فقالَ: أرجو أن يكونَ صدوقًا، أو قالَ: لا بأس به»[(٦)].

ووثقَه الخليلي في الإرشاد[(٧)].

وقالَ أبو زرعة: «أما كتبه فصحاحٌ، وكنتُ أتتبعُ أصوله وأكتبُ منها، فأمّا إذا حدّث من حفظِه فلا»[(٨)].

وقد أوردَه الذهبي في كتابِ «ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثق»[(٩)].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٢٧٥).

(٢) معرفة الثقات (١/ ٤٤٢ برقم ٦٩٩)، وقد نقل ابن حجر قول العِجلي في التهذيب (٤/ ٢٧٥)، كأنّه يوثقه خاصّة عن علي بن مُسْهِر.

(٣) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١١)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٥٠)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٢٧٥).

(٥) الكامل، لابن عدي (٤/ ٤٩٦)، (٥/ ١٦٥).

(٦) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).

(٧) (١/ ٢٤٧).

(٨) الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البَرْذَعِي (٢/ ٤٠٩).

(٩) (ص٩٧).

[٢] المجرِّحون لسُوَيد:

نتعرضُ فيما يأتي لأقوالِ النقاد في جرحِ سُوَيدٍ، وبيان هذا الجرح، ثم نناقشُ هذه الأقوال من خلالِ الأمثلة التي نوردُها لمناكيره، لننتهيَ إلى ما نراه حقًّا في سُوَيد، والتوصل إلى خلاصةِ القولِ فيه بإذن اللهِ تعالى.

١ - أسبابُ جرح بعض النُّقَّادِ لسُوَيد:

تكلَّمَ في سُوَيد عددٌ من النُّقَّادِ وضعَّفُوه، ومنهم من وصفَه بالتدليس، وأكثر ما انتقدَ فيه اضطراب حفظه وقبوله التلقين وذلك بعدما عمي، كما أوردَ النُّقَّادُ أحاديث منكرة أتى بها سُويد.

وممن ضعفَه: ابنُ معين، وابن المديني، والبخاري، والنسائي، وابنُ حبان.

قالَ أبو داود: «سمعتُ يحيى بن معين يقول: سويد ماتَ منذ حين، وسمعت يحيى قالَ: هو حلالُ الدم»[١].

قالَ الذهبي: «عَنى أنّه ماتَ ذِكرُه لِلِينِهِ، وإلا فقدْ بَقيَ سويد بعد يحيى سبع سنين»[٢].

وروى الحسين بن فَهْم عن يحيى بن معين، وذُكِر عندَه سويد، فقالَ: «لا صلى اللهُ عليه، ولم يكنْ عندَه بشيء»[٣].

وقالَ عبد الله بن علي بن المديني: «سُئل أبي عن سويد الأنباري فحرّكَ رأسه، وقالَ: ليس بشيء»[٤].

قالَ البخاري: «حديثُ سويد منكر»[٥]. وقالَ: «فيه نظر»[٦].

---

(١) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٢).
(٣) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).
(٤) المصدر نفسه (٩/ ٢٢٩).
(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٦).
(٦) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٤).

وقالَ النسائي: «ليسَ بثقةٍ»[١]. «ولا مأمون»[٢].

وقالَ ابنُ حبان: «يأتي عن الثِّقاتِ بالمعضلاتِ». وقالَ أيضًا: «يخطئُ في الآثارِ ويقلبُ الأخبارَ»[٣].

وقالَ ابنُ عدي بعد أنْ ذكرَ أمثلةً تدلُّ على ضعفِ سويد: «ولسويد ممَّا أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضَّعف أقرب»[٤].

وممن وصفَه بالتدليسِ ابن أبي حاتم، والإسماعيلي، والدارقطني.

قالَ عبد الرحمٰن: سمعتُ أبي يقول: «كانَ صدوقًا، وكانَ يدلِّسُ يكثر ذاك يعني التدليس»[٥].

وقالَ أبو بكر الإسماعيلي: «في القلبِ من سويد شيء من جهةِ التدليس»[٦].

وذكرَه ابنُ حجر في الطبقةِ الرابعة من المدلِّسين، وقالَ: «موصوفٌ بالتدليسِ، وصفَه به الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما»[٧].

وأوردَه العلائي في المدلسين، وقالَ: «قالَ غير واحد: كانَ كثير التدليس»[٨]. وأوردَه فيهم أيضًا الحلبي[٩]، وابن العراقي[١٠].

وممن انتقدَه في قبولِه التلقين بعدما عَمي: يعقوب بن شيبة، والبخاري، والخطيب البغدادي وغيرهم.

قالَ يعقوبُ بن شيبة: «صدوق، ومضطرب الحفظ، ولا سيما بعدما

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ص١٢٤) برقم (٢٦٠).
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١/٤١٣).
(٣) المجروحين (١/٣٥٢).
(٤) الكامل (٤/٤٩٨).
(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤٠).
(٦) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/٣١٦).
(٧) طبقات المدلسين (ص٥٠).
(٨) جامع التحصيل (ص١٠٦).
(٩) التبيين لأسماء المدلسين، للحلبي (ص١٠٨ ترجمة ٣٤).
(١٠) كتاب المدلسين (ص٣٨).

عمي»[١]. وقالَ البخاري: «كانَ عميَ فلقن ما ليسَ من حديثِه»[٢].

وقالَ صالح بن محمد البغدادي: «صدوق، إلا أنّه كانَ قد عمي فكانَ يُلَقَّن أحاديث ليسَ من حديثه»[٣].

وقالَ الحاكم أبو أحمد: «عمي في آخر عمره فربما لُقِّنَ ما ليسَ من حديثه، فمن سمعَ منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن»[٤].

وقالَ الخطيب: «وكانَ قد كفّ بصره في آخرِ عمره، فربما لُقِّنَ ما ليسَ من حديثِه، ومن سمعَ منه وهو بصيرٌ فحديثه عنه حسنٌ»[٥].

وقالَ الدارقطني: «كانَ لمّا كبرَ يقرأ عليه حديث فيه بعض النَّكارةِ فيجيزهُ»[٦].

وتحت عنوان: من يلتحقُ بالمختلطينِ ممن أضرّ في آخرِ عمره، قالَ ابنُ رجب في شرحِ علل الترمذي: «يلتحقُ بهؤلاء من أضرّ في آخر عمره، وكانَ لا يحفظُ جيدًا، فحدّث من حفظِه أو كانَ يُلَقَّنُ فيتلقن»[٧].

وقالَ الذهبي: «كانَ من أوعيةِ العلم ثم شاخَ وأضرّ ونقص حفظه، فأتى في حديثه أحاديث منكرة»[٨].

وقالَ ابنُ حجر: «وقد تغيرَ في آخر عمره بسببِ العمى، فضُعِّفَ بسببِ ذلك»[٩].

وهكذا نرى أنّ سويدًا ثقةٌ، ومن الحفَّاظِ عندَ بعض الأئمة، وأنّ كُتُبَه صحيحةٌ؛ بل كانوا يتتبعونَها ويكتبون منها.

وأنّ من تكلَّمَ فيه فكلامه يرجعُ إلى وصفِه بالتدليس، وكذلك وصفه بالغفلةِ التي أصيبَ بها في آخر عمره بعدما كفّ بصره وعميّ، مما جعلتهُ يجيز

---

(١) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).
(٢) التاريخ الأوسط، للبخاري (٤/ ١٠٤٤).
(٣) تاريخ مدينة السلام (١٠/ ٣١٦).
(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٣).
(٥) تاريخ مدينة السلام (١٠/ ٣١٦).
(٦) التلخيص الحبير، لابن حجر (٣/ ١٢٦٦).
(٧) (٢/ ٧٥٢).
(٨) تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٢).
(٩) طبقات المدلسين (ص٥٠).

أحاديث فيها بعض النكارةِ، كما أنّ في ظاهرِ كلام بعض الأئمة كابن معين والنسائي وابن حبان ما يشيرُ إلى ضعفه.

وأوردُ فيما يأتي الأحاديث المنتقدة على سويد، وأبيِّنُ سببَ النقدِ، لأناقشَ من خلالِها من تكلَّمَ فيه أو جرحه.

٢ ـ المناكير في رواياتِ سُوَيد:

الحديثُ الأول: روى سُوَيدٌ عن عبد الرحمٰن بن أبي الرِّجال، عن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمر، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: **«مَنْ قالَ في دِينِنا بِرَأْيِه فَاقْتُلُوهُ»**[(١)].

وقد تكلَّمَ يحيى بن معين في سويد، واتَّهمَه بهذا الحديث حينما بلغَه أنّ سويدًا حدّث به عن ابن أبي الرِّجال، فقالَ: «ينبغي أنْ يُبدأ بسويد فيقتل»[(٢)].

قلتُ: وقد ذكرَ العلماءُ أنّ سويدًا وَهِمَ في روايةِ الحديث عن ابن أبي الرِّجال، وإنَّما هو عن إسحاق بن نَجيح المَلَطي الوضَّاع، الذي قالَ فيه أحمد بن حنبل: «من أكذب الناسِ»[(٣)]. ولكنّ سويدًا لما قيلَ له رجعَ فصارَ بريئًا منه.

قالَ سعيد بن عمرو البَرْذَعِي: «قلتُ لأبي زُرعة: سويد يحدِّث بهذا عن إسحاق بن نَجِيح، قالَ: هذا حديث إسحاق بن نَجيح إلا أنّ سويدًا أتى به عن ابن أبي الرِّجال، قلتُ: فقد رواه لغيرك عن إسحاق بن نَجِيح، فقالَ: عسى قيل له فرجعَ»[(٤)].

ومع أنّ ابن الجوزي قالَ: «إنّ هذا الاعتذار لم يقبلْه كثيرٌ من

---

(١) ينظر: الكامل، لابن عدي (٥/٤٤٦)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/٣١٦).

(٢) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/٣١٦)، وينظر: تهذيب الكمال، للمِزّي (١٢/ ٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٤).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٠٥).

(٤) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/٣١٦)، وينظر: تهذيب الكمال، للمِزّي (١٢/ ٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٤).

العلماء»[١]. إلا أنّ السيوطي خالفَه، فقالَ: «ويوضح القول بالاعتذار أنّ أبا نُعَيم أخرجَه في الحلية من طريقَ سويد بن سعيد عن إسحاق بن عبد الله عن عبد العزيز بن أبي روّاد به»[٢].

ولذا نرى أنّ يحيى بن معين كانَ متشدِّدًا مع سويد ومتحاملاً عليه بسبب مجيء هذه الروايةِ الموضوعة من طريق ابن أبي الرِّجال، وهو ثقةٌ[٣].

فقد أوردَ ابنُ عدي هذه الرواية في ترجمةِ إسحاق بن نَجِيح المَلَطي، ثم قالَ: «وهذه الرواية التي بلغَت يحيى بن معين أنّ سويدًا حدّث به عن ابن أبي الرِّجال، فقالَ يحيى: لو كانَ عندي سيف ودرقة لغزوتُه، وإنَّما قالَ يحيى هذا لأنّ ابن أبي الرجال لا يحتمل مثل هذه الرواية، وإسحاق بن نَجِيح يحتملُ»[٤].

وقد بيَّنَ العلماءُ أنّ إسحاق المَلَطي هو المتهمُ في هذا الحديث، وأنّه هو الذي وضعَه، فبعد أنْ أوردَ ابنُ عدي في «الكامل» أحاديث موضوعة في ترجمةِ المَلَطي، قالَ: «وهذه الأحاديث التي ذكرتُها مع سائر الروايات عندَ إسحاق بن نَجِيح عمّن روى عنه، فكلُّها موضوعاتٌ وضعَها هو»[٥].

وذكرَ الخطيبُ عن صالح بن محمد، قوله: «إسحاق بن نَجِيح كان يضعُ الحديثَ، وقرأ عليّ هذا الحديث وأمرّ القلم عليه، وقالَ: ما تصنع؟! هو باطلٌ»[٦].

وقالَ ابنُ الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصح، تفرَّدَ به إسحاق وهو المتهم به، وكانَ يضعُ الحديثَ شهدَ عليه بذلك يحيى والفَلّاس وابن حبان، وهو غَيَّرَ إسناده، فتارة يرويه عن الأوزاعي، وتارة عن ابن أبي روّاد، وتارة عنهما عن

---

(١) الموضوعات، لابن الجوزي (٣/ ٩٤). (٢) اللآلئ المصنوعة (٢/ ١٥٤).

(٣) هو عبد الرحمٰن بن أبي الرّجال، محمد بن عبد الرحمٰن الأنصاري المدني، وثقه أحمد وابن معين والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: «صالح»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». ينظر: الجرح والتعديل، لأبي حاتم (٤/ ٢٨١)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٤٩٥)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ١٦٩).

(٤) الكامل (١/ ٥٤٠). (٥) المصدر نفسه.

(٦) تاريخ مدينة السلام (٧/ ٣٢٩).

نافع، وهذا من فعلِه فإنّه معروفٌ بذلك»[١].

وقالَ السيوطي: «تفرَّد به إسحاق وهو المتهم به»[٢].

يتبينُ ـ واللهُ أعلم ـ أنّ الوهمَ وقعَ من سويد بعدما عميَ وصارَ يُلقَّن، وهذا يوضحُ المراد من قول الذهبي: «فقد يكونُ البلاء من سويد»[٣].

وأما عن موقفِ ابن معين، ففيه مبالغةٌ حينَ أفحشَ القول في سويد[٤]، وأحلَّ دمَه[٥].

وكانَ ابنُ معين يرددُ مثل هذا القول بعدما بلغَه أنّ سويدًا لُقِّن أحاديث منكرة بعدما عمي، قالَ ابنُ حجر: «قالَ يحيى بن معين لمّا بلغَه أنّه روى أحاديث منكرة لقنَها بعد عماه فتلقن: لو كانَ لي فرس ورمح لكنتُ أغزو سويد بن سعيد»[٦].

وأما روايةُ سويد قبل أن يعمى فلم يردَّها ابنُ معين؛ بل أمرَ بالروايةِ عنه، قالَ محمد بن يحيى الخَزَّاز: سألتُ يحيى بن معين، عن سويد بن سعيد، فقالَ: «ما حدَّثَك فاكتبْ عنه، وما حدّثَ به تلقينًا فلا»[٧].

الحديثُ الثاني: روى سويد عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية [العَوْفي]، عن أبي سعيد، قالَ: قالَ رسول الله ﷺ: «**الحَسَنُ والحُسَينُ سَيِّدا شَبَابِ أَهْلِ الجَنّةِ**»[٨].

---

(١) الموضوعات (٣/ ٩٤).

(٢) اللآلئ المصنوعة (٢/ ١٥٤)، وينظر: تنزيه الشريعة، لابن عراق (٢/ ٢١٨)، وكشف الخفاء، للعجلوني (٢/ ٣٢٧)، والفوائد المجموعة، للشوكاني (ص٥٠٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٥).

(٤) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٢٠٠ ترجمة ٢٦٩٠): «وأفحش ابن معين القول في سويد».

(٥) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).

(٦) التلخيص الحبير، لابن حجر (٣/ ١٢٦٦).

(٧) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦).

(٨) المعجم الكبير، للطبراني (٣/ ٣٩ برقم ٢٦١٥)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣١٦)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٣١).

وقد جاءَ هذا الحديث عن أبي سعيد من طرقٍ أخرى صححَ العلماءُ إسنادها.

فأخرجَه الترمذي[(١)]، وأحمد[(٢)]، والحاكم[(٣)]، وأبو نعيم في «الحليةِ»[(٤)]، وأبو يعلى[(٥)]، والخطيب في «التاريخ»[(٦)]، من طرقٍ عن يزيد بن أبي زياد، ويزيد بن مَرْدانية، والحكم بن عبد الرحمٰن، عن عبد الرحمٰن بن أبي نُعْم، عن أبي سعيد به.

وقالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».

وقالَ الهيثمي: «رجالهما رجال الصحيح»[(٧)].

وقالَ الحاكم: «هذا حديثٌ قد صَحَّ من أوجهٍ كثيرة، وأنا أتعجبُ أنَّهما لم يخرِّجَاه»[(٨)]. ولكنّ الذهبي تعقَّبَه، فقالَ: «فيه لِينٌ»[(٩)].

كما روي الحديث عن حذيفة بن اليمان، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عمر، والبراء بن عازب، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وقرّة بن إياس.

وقد تكلَّمَ يحيى بن معين على الطريقِ الأولى التي جاءَت من طريقِ سويد، غير أنّ الدارقطني بيّنَ أنّ لها متابعةً تامةً وأنَّها طريقٌ صحيحةٌ.

قالَ حمزةُ بن يوسف السَّهْمي: «سألتُ الدارقطني عن سُويدِ بن سعيد، فقالَ: تكلمَ فيه يحيى بن معين، وقالَ: حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش،

---

(١) السنن، للترمذي (٥/ ٦٥٦).

(٢) المسند، لأحمد (١٧/ ٣١ برقم ١٠٩٩٩، ١٨/ ١٣٨ برقم ١١٥٩٤، ١٨/ ١٦١ برقم ١١٦١٨، ١٨/ ٣٠١ برقم ١١٧٧٧).

(٣) المستدرك، للحاكم (٣/ ١٨٢ برقم ٤٧٧٨).

(٤) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٥/ ٧١).

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ٣٩٥ برقم ١١٦٩).

(٦) (١٠/ ٣١٦).

(٧) مجمع الزوائد (٩/ ٣٢٤ برقم ١٥١٨٩). (٨) المستدرك (٣/ ١٨٢ برقم ٤٧٧٨).

(٩) تلخيص المستدرك، للذهبي (٣/ ١٨٢ برقم ٤٧٧٨).

عن عطية، عن أبي سعيد أنّ النَّبيّ ﷺ، قالَ: «**الحَسَنُ والحُسَينُ سَيِّدا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

قالَ يحيى بن معين: «وهذا باطل عن أبي معاوية لم يروه غير سويد بن سعيد، وجرّحَ سويد لروايتِه لهذا الحديث».

قالَ الدارقطني: «فلم نَزَل نظنُّ أنَّ هذا كما قالَه يحيى وأنَّ سويدًا أتى أمرًا عظيمًا في روايتِه لهذا الحديث حتى دخلتُ مصر في سنة سبع وخمسين ـ يعني: وثلاثمائة ـ فوجدتُّ هذا الحديث في مسندِ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمَنْجَنِيقي، وكانَ ثقةً، روى عن أبي كُريب عن أبي معاوية كما قالَ سويد سواء، وتخلصَ سويد وصحَّ الحديث عن أبي معاوية»[(١)].

وهكذا يتأكدُ أنّ تجريحَ ابن معين لسويد فيه مبالغةٌ كبيرةٌ، كما يفهمُ من كلامِ الدارقطني توثيقه لسويد وعدم تجريحه، وإنْ وَصَفه بالتدليسِ كما سبقَ؛ لأنّ مجردَ وصف الراوي بالتدليسِ ليسَ بجرحٍ فيه، فكثيرٌ من الأئمةِ كانوا كذلك، وإنما يكونُ التدليسُ جرحًا في الراوي إذا كانَ تدليس تسوية، ولم يحكه أحدٌ عن سويد.

الحديثُ الثالث: روى سويد عن علي بن مُسْهِر، عن أبي يحيى القتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ، قال: «**مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ**»[(٢)].

وقد أنكرَه على سويد الأئمة، قالَه ابنُ عدي في كاملِه، وكذا أنكره البيهقي وابن طاهر[(٣)].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي، للدارقطني (ص٢١٦).

(٢) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٣/ ١٥٨)، (٦/ ٣٧٠، ٥٥٤)، (١٣/ ١٨٣)، (١٤/ ٥٠١)، (١٥/ ٢٣٩)، والعلل المتناهية: (٢/ ٢٨٥).

(٣) التلخيص الحبير، لابن حجر (٣/ ١٢٦٥)، وينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/ ٣٢٤).

ولـمّا ذكرَ هذا الحديث لابنِ معين، قالَ: «لو كانَ لي فرس ورمح غزوت سويدًا»[١].

وجرَّحَه ابنُ حبان بسبب هذا الحديث، حيثُ قالَ: «كانَ أتى عن الثقات بالمعضلاتِ». ثم أوردَ ابنُ حبان الحديثَ من الطريقِ السابق، ثم قالَ: «ومن روى مثل هذا الخبر عن علي بن مُسْهر يجبُ مجانبةَ رواياتِه»[٢].

وذكرَه ابنُ الجوزي في العللِ المتناهية، وبيّن أنّ مدارَه على سويد، وقالَ: «هذا حديثٌ لا يَصح عن رسولِ اللهِ ﷺ»[٣].

وقالَ ابنُ القيم: «ولا يغتر بالحديثِ الموضوعِ على رسول اللهِ ﷺ الذي رواه سويد... وذكرَ الحديث، ثم قالَ: فإنّ هذا الحديثَ لا يصحُّ عن رسول اللهِ ﷺ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ من كلامِه»[٤].

وذهبَ بعضُ العلماء إلى تقويةِ الحديث بمجيئِه من طريقٍ آخر.

قالَ المُناوي: «لكن انتصرَ الزركشي لتقويته، فقالَ: أنكرَه ابنُ معين وغيره على سويد، لكنّه لم ينفردْ به، فقدْ رواه الزبير بن بَكَّار، قالَ: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز الماجَشُون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس عن النَّبيّ ﷺ فذكرَه، وهو إسنادٌ صحيحٌ، وقد ذكرَه ابنُ حزم في معرضِ الاحتجاج، وقالَ: رواتُه ثقاتٌ»[٥].

وقالَ السخاوي: «لكنه لم يتفرَّدْ به، فقد رواه الزبير بن بَكَّار، حدثنَا عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجَشُون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد به مرفوعًا، وهو سندٌ صحيحٌ»[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٥). (٢) المجروحين (١/ ٣٥٢).
(٣) (٢/ ٢٨٦).
(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٢٥٢).
(٥) ينظر: فيض القدير، للمناوي (٦/ ١٨٠)، وكلام الزركشي في كتابه: اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص١٨٠).
(٦) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص٦٥٨).

لكنَّ ابنَ القيم تكلَّمَ على هذه الطريق، فقالَ: «أما حديثُ ابن الماجَشُون عن عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نَجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا؛ فكذبٌ على ابن الماجَشُون، فإنّه لم يحدِّثْ بهذا، ولم يحدِّثْ به عنه الزبير بن بَكّار، وإنَّما هذا من تركيبِ بعض الوضَّاعين، ويا سبحان الله! كيف يحتملُ هذا الإسناد مثل هذا المتنِ؟! فقبَّحَ اللهُ الوضَّاعينَ»(١).

وأعلّ ابنُ حجر هذا الطريق، فعن رواية يعقوب بن عيسى، عن ابن أبي نَجيح، قالَ: «ويعقوب، ضعَّفَه أحمد بن حنبل». ثم قالَ: «ورواه الخطيبُ من طريقِ الزبير بن بَكَّار، عن عبد الملك بن الماجَشُون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نَجيح به، وهذه الطريقُ غلطَ فيها بعضُ الرواةِ فأدخلَ إسنادًا في إسنادٍ»(٢).

قلتُ: وقد أشارَ العلماءُ إلى خلو «صحيح مسلم» من مثلِ هذه الأحاديث.

قالَ ابنُ القيم بعدَ إنكارِه هذا الحديث: «وعِيْبَ على مسلم إخراج حديثه وهذه حاله، ولكنّ مسلمًا روى من حديثه ما تابعَه عليه غيره، ولم ينفردْ به، ولم يكن منكرًا ولا شاذًّا بخلاف هذا الحديث»(٣).

وقالَ ابنُ حجر: «وسويد بن سعيد هذا، وإنْ كانَ مسلمٌ أخرجَ له في «صحيحه»، فقدْ اعتذر مسلم عن ذلك، وقالَ: إنّه لم يأخذْ عنه إلا ما كانَ عاليًا وتوبعَ عليه، ولأجلِ هذا أعرضَ عن مثلِ هذا الحديثِ»(٤).

وقالَ الذهبي: «فترى مسلمًا يتجنبُ تلك المناكير، ويخرجُ له من أصولِه المعتبرة»(٥).

وبدراسةِ هذا الحديث يتبيَّن الآتي:

ـ أنّه ضعيفٌ من الطريقين السابقين، واللهُ أعلم.

---

(١) الجواب الكافي: لابن القيم (ص٥٧٠). (٢) التلخيص الحبير (٣/ ١٢٦٦).
(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٢٥٥).
(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٢٦٥). (٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٢).

ـ أنّ ابنَ معين يردِّدُ الكلامَ في سويد وينتقده كلما ذُكِرَ له حديثٌ من طريقِه.

ـ أنّ ابنَ حبان كانَ متشددًا في تجريحِه لسويد، ومشى في ذلك على طريقةِ ابن معين واعتمد كلامَه.

ـ أنّ مسلمًا برئ من أيّ روايةٍ منتقدة أو فيها نكارة من طريقِ سويد.

الحديثُ الرابع: روى سويد عن ضِمَام بن إسماعيل، عن أبي قَبِيل، عن عبد الله بن عمرو[١]. وعن علي بن مُسْهِر، عن طلحة، عن عطاء، عن أبي هريرة به[٢]، قالَ: قالَ رسول اللهِ ﷺ: **«زُرْ غِبًّا تَزْدَد حُبًّا»**.

وقد أخرجَ ابنُ الجوزي الحديثَ من الطريقين السابقين، ومن طرقٍ أخرى عن علي، وأبي ذر، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وحبيب بن مسلمة، وعائشة، ثم قالَ: «هذه الأحاديث ليسَ فيها ما يثبتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ»[٣].

وبيّنَ ابنُ الجوزي أنّ سويدًا كانَ سبب نقد الروايات التي جاءَت من طريقِه.

كما تكلَّمَ بعضُ الأئمَّةِ على جميعِ طرقِ هذا الحديث:

قالَ البزارُ: «ليس في زُر غِبًّا تزدد حُبًّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حديثٌ صحيح»[٤].

وقالَ العقيلي بعد روايةِ الحديث عن أبي هريرة: «وليسَ في هذا الباب عن النبيّ ﷺ شيء يثبتُ»[٥].

وقالَ ابنُ حجر: «وقد وردَ من طرقٍ أكثرها غرائب لا يخلو واحد منها من مقالٍ»[٦].

---

(١) الكامل، لابن عدي (٥/ ١٦٥)، والعلل المتناهية، لابن الجوزي (٢/ ٢٤٤).
(٢) العلل المتناهية، لابن الجوزي (٢/ ٢٤٤).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٢٤٥).
(٤) مسند البزار (١٦/ ١٩١ بعد الحديث برقم ٩٣١٥).
(٥) الضعفاء (٢/١٣٨). (٦) فتح الباري (١٠/٤٩٨).

كما وجدنَا أبا زرعة يسيءُ القولَ في سويد ويتهمه بتدليسِ حديث عبد الله بن عمرو[١].

قلتُ: ولكنّ أبا زرعة بيّنَ صحة كتاب سويد، حيثُ قالَ: «أما كتبُه فصحاحٌ، وكنتُ أتتبع أصولَه وأكتبُ منه، فأما إذا حدّث من حفظِه فلا»[٢].

كما أنّه أجازَ رواية مسلم عن سويد في «صحيحِه». وهذا يدلُّ على أنّ روايةَ سويد لهذا الحديث كانَت حينَ غفلتِه، وأما رواية مسلم عنه فكانَت قبلَ غفلته وقبوله التلقين.

الحديثُ الخامس: روى سويد عن عيسى بن يونس، عن حِريز بن عثمان، عن عبد الرحمٰن بن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، عن رسول اللهِ ﷺ، قال: **«تَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ بِضْعًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، شرُّها فِرْقَةُ قَوْمٍ يَقِيسُونَ الرَّأْيَ، يَسْتَحِلُّونَ بِهِ الحَرَامَ، ويُحرِّمُونَ بِهِ الحَلالَ»**[٣].

والحديث أخرجَه الطبراني[٤]، والبزار[٥]، وابنُ عدي[٦]، والحاكمُ[٧]، والخطيبُ البغدادي[٨]، وابنُ عبد البر[٩]، من طريقِ نُعَيم بن حماد، عن عيسى بن يونس به.

وقالَ الهيثمي: «رواه الطبراني في «الكبير»، والبزار، ورجاله رجال الصحيح»[١٠].

وقد اتهمَ ابنُ عدي سويدًا بسرقةِ الحديث، حيثُ قالَ: «وهذا إنَّما يعرفُ بِنُعَيم بن حماد، ورواه عن عيسى بن يونس فتكلَّمَ الناسُ من جراه، ثم رواه

(١) ينظر: الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).
(٢) الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٤٠٩).
(٣) الكامل، لابن عدي (٤/ ٤٩٧).
(٤) المعجم الكبير (١٨/ ٥٠ برقم ٩٠).
(٥) المسند (٧/ ١٨٦ برقم ٢٧٥٥).
(٦) الكامل (٤/ ٤٩٧).
(٧) المستدرك (٣/ ٦٣١ برقم ٦٣٢٥).
(٨) الفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٠)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٥/ ١٢٧، ٤١٩).
(٩) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٨٩٠).
(١٠) مجمع الزوائد (١/ ٤٣٠ برقم ٨٤١).

رجلٌ من أهل خراسان يقالُ له: الحكم بن المبارك يُكنى أبا صالح الخَواشِتي، يقال: إنّه لا بأس به، ثم سرقُه قومٌ ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث. . .» وذكر منهم سويدًا[١].

قلتُ: ويَبدو أنّ ابنَ عدي لم يقصد السَّرقة المتعمَّدة للحديثِ، حيث ختمَ كلامَه بقوله: «وهو إلى الضَّعفِ أقرب»، وهي أقل مراتب الجرح، ولا يكونُ سارق الحديث إلى الضعف أقرب.

ولذا، يمكنُ القول أنّ الغفلةَ التي أصيبَ بها سويد جعلَته يروي ما ليسَ من حديثِه.

ويؤكد هذا أنّ سؤالَ سويد والتثبُّت منه فيما إذا سمعَ هذا الحديث من عيسى بن يونس وقع في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين[٢].

وسويد توفي سنة أربعين ومائتين، فكانت روايته للحديثِ قبلَ وفاته بثماني سنوات فقط، وهذا بلا شكَّ في وقتِ غفلته. واللهُ أعلم.

ومما سبقَ يتبينُ لنا أنّ سويدًا من أهلِ الصدقِ عندَ علماء الجرح والتعديل، وأنَّ غالبَ كلامهم فيه بسببِ غفلتِه وقبوله التلقين ممَّا جعلَه يروي المناكير، وذلك في آخر عمرِه بعدما أصيبَ بالعمى، فإذا روى من نسخةِ كتابه أو قبلَ عماه فروايتُه مقبولةٌ.

فابنُ معين يأمرُ بالكتابةِ عن سُوَيد فيما كانَ من حديثِه الذي يحفظه، بينما ينهى أن يؤخذَ عنه إذا لُقِّن من غيرِ حديثه.

وهذا يؤكِّدُ أنّ نقدَ ابن معين له كلما ذُكر حديث ضعيفٌ من طريقه، إنما حصلَ بعدما عمي وصارَ يلقن ما ليسَ من حديثِه ويرويه على أنّه من حديثِه، كذلك ما وردَ من تضعيفِ البخاري لسويد إنّما هو فيما رواه في حالِ غفلتِه،

---

(١) الكامل (٤/ ٤٩٨)، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤١٤).
(٢) المصادر نفسها.

وقد بيَّنَ البخاري ذلك حينَ قالَ: «فيه نظرٌ، كانَ عمي فلُقِّن ما ليسَ من حديثِه»[١].

وأبو زُرعة الذي أساءَ القولَ في سويد، سألَه البَرْذَعي عن حالِه، فقالَ: «أما كتبه فصحاحٌ، وكنت أتتبعُ أصولَه فأكتب منها، فأمّا إذا حدَّثَ من حفظِه فلا»[٢].

وغير هؤلاء من العلماء كأبي أحمد الحاكم والخطيب البغدادي الذين بيَّنُوا أنّ من سمعَ منه وهو بصيرٌ فحديثه عنه حسنٌ. وقد وضَّحَ ذلك ابنُ حجر، حيثُ قالَ: «وقد تغيَّرَ في آخرِ عمره بسببِ العمى فضُعِّف بسببِ ذلك»[٣].

وهناك روايات أخرى من المناكير التي أخذَت على سويد، وهي قليلةٌ ومعروفةٌ، وإنَّما رواها سويد بعد إصابتِه بالغفلةِ وقبوله التلقين كما ثبتَ ذلك من خلالِ دراسة النماذج السابقة.

وأما ما وردَ عن بعضِ العلماء من جرحِه مطلقًا فإنما هو لروايةِ بعض الأحاديث التي أنكرت عليه، وهذا لا يضرُّه في مقابلِ كثرةِ ما روى.

قالَ الذهبي في ترجمةِ عبد الله بن صالح: «وفي الجملة ما هو بدون نُعَيم بن حماد ولا إسماعيل بن أبي أويس ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في «الصحيحين» ولكلٍّ منهم مناكير تغتفرُ في مقابل كثرةِ ما روى»[٤].

كما بيَّنت لنا دراسةُ الرواياتِ السابقة أنّ ابنَ معين ظنّ أنّ سويدًا تفرَّدَ في بعضِها، فتكلَّمَ فيه، وليسَ كذلك، فقد توبعَ عليها، مثل حديثُ: «**الحَسَنُ والحُسَينُ سَيِّدا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

وأما ابنُ حبان الذي جرَّحَه بسببِ حديث: «**مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ**

---

(١) التاريخ الصغير (٣/ ١٠٤٤).
(٢) الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٤٠٩).
(٣) طبقات المدلسين (ص٥٠).
(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٩٥).

فَهُوَ شَهِيدٌ»، فقدْ كانَ متشدِّدًا في هذا الجرحِ، فلا يتوقف عنده، ويبدو واللهُ أعلم أنّه اعتمدَ كلامَ ابن معين.

وأما عن تدليسِه، فقد سبقَ القول: إنّ مجرَّدَ الوصف بالتدليس ليسَ بجرحٍ في الراوي، فكثيرٌ من الأئمةِ كانوا كذلك، ثم إنّ سويدًا من أهلِ الصدقِ الذي يقبل حديثُهم إذا صرَّحُوا بالسماع. واللهُ أعلم.

وقد قالَ فيه الدكتور مُسفر الدميني: «مع أنّه لم يذكر عنه التدليس عن الضُّعفاءِ والمجاهيل والمتروكين، ذكرَه الحافظُ في المرتبةِ الرابعة، ولو جعلَه في الثالثةِ لكان أولى في نظري، حيث لم يذكروا له تدليسًا عن أحدٍ من الضعفاءِ والمجهولين، واللهُ أعلم»[1].

وبعد أن تعرَّفنَا في المطلب الأول على الانتقاداتِ الموجهةِ إلى رواياتِ سويد، وعلى التفريقِ بين روايتِه قبلَ أن يتغيرَ في آخرِ عمره بسببِ العمى وبعد عماه، أتناولُ في المطلب الثاني شرطَ الإمام مسلم في إخراجِه لأحاديث سويد بن سعيد في «صحيحه».

المطلب الثاني

دراسةُ مرويّات سُوَيْد في «صحيح مسلم»

○ **تمهيد: في روايةِ مسلم عن سويد قبلَ عَمَاه، وروايته عنه من نسخةٍ:**

وأهدفُ من هذه الدِّراسةِ إلى إزالةِ علاماتِ الاستفهام التي تدورُ حولَ إخراج مسلم لأحاديث سويد، وإذا ما خَرَج مسلم عن شروطِ الصحةِ في روايتِه لهذه الأحاديث أم لا، وفيما إذا كانَت هذه الروايات تقدحُ في صحةِ كتابه أم لا.

فسويد تكلَّمَ فيه عددٌ من أئمةِ الجرحِ والتعديل، ووصفُوه بالتدليسِ

---

(١) التدليس في الحديث، للدميني (ص٣٠٦).

والغفلةِ كما مرّ، ولذا تركَ البخاري الروايةَ عنه، وكذا لم يخرجْ له أصحاب السنن سوى ابن ماجه.

فما الأسباب التي سوَّغَت لمسلم الرواية عنه في أكثر من خمسينَ موضعًا في «صحيحه»، والذي سلكَ فيه طرقًا بالغةً في الاحتياطِ والإتقانِ والورع والمعرفة؟[1].

قلتُ: يبدو أنّ مسلمًا قد اطمأنّ إليهذه الأحاديثِ التي رواها عن سويد بعدَ أن سَبَرَ حاله وعرفَ أحاديثَه، فأخذَ عنه ما رواه قبلَ عماه وقبوله التلقين، كما أخذَ عنه من أصولِه الصحيحة.

أما أخذه عنه قبلَ غفلتِه، فقد شهدَ بذلك ابنُ حجر، حيثُ قالَ: «وكانَ سماعُ مسلم منه قبلَ ذلك ـ أي: عماه ـ في صحته»[2].

وقالَ أيضًا: «كانَ أخذَه ـ أي: مسلم ـ عنه ـ أي: سُوَيد ـ قبل أن يعمى ويفسدَ حديثه، وكذلك أمرُ أحمد بن حنبل ابنه بالأخذِ عنه كانَ قبلَ عماه، ولما عمي صارَ يلقن فيتلقن»[3].

وقد قالَ ابنُ الشَّرْقي: «سمعتُ مسلمًا يقولُ: ما وضعتُ شيئًا في كتابي هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطتُ منه شيئًا إلا بحجةٍ»[4].

والرواية عن سويد قبلَ عماه صحيحةٌ، لم يطعنْ فيها بطعنٍ مقبول، قالَ السخاوي: «أكثر من فسَّر الجرح في سويد ذكرَ أنّه لما عمي ربما لقنَ الشيء، وهذا وإن كان قادحًا فإنَّما يقدحُ فيما حدّث به بعدَ العمى، لا فيما قبلَه»[5].

وأما أخذه عن سويد من أصولِه الصحيحة ومن نسخةِ كتابه سواء أكانَ ذلك قبلَ عماه أم بعده، فقد بيّنَ العلماءُ أنها أحاديثُ صحيحةٌ، فأبو زرعة الذي أساءَ القول في سويد نجدْه يصحح كتبَه، ويتتبعُ أصولَه فيكتب منها، كما

---

(١) ينظر: مقدمة شرح صحيح مسلم، النووي (ص٢١).
(٢) طبقات المدلسين (ص٥٠).
(٣) التلخيص الحبير، لابن حجر (١٦٤٣/٤).
(٤) تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٢٦/٢).
(٥) فتح المغيث، للسخاوي (٢٨٤/١).

أنّ أبا زرعة أجازَ أحاديث الصحيح حينَ عرضَها عليه مسلم[١]. وفيها بلا شك أحاديث سويد.

وقالَ الذهبي: «فترى مسلمًا يتجنبُ تلك المناكير، ويخرِّجَ له من أصولِه المعتبرة»[٢].

وقدْ ذكرَ العلماءُ أن سهوَ الراوي أو تلقينه لا يضرُّه إذا حدَّثَ من أصلٍ صحيحٍ[٣].

قلتُ: ومن هذه الأصول الصحيحة والمعتبرة جميع أحاديث سويد عن حفص بن مَيْسَرة التي بلغَت في «صحيح مسلم» إحدى وعشرين رواية.

يضافُ لما سبقَ أنَّ في هذه النسخةِ فائدة علو الإسناد، وقد قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما لامه إبراهيم بن أبي طالب على روايتِه عن سويد: «من أين كنت آتي بنسخةِ حفص بن مَيْسَرة بعلوٍ؟»[٤].

وذلك أنّ مسلمًا لم يروِ عن أحدٍ ممَّن سمعَ حفص بن مَيْسَرة في الصحيحِ إلا عن سويد بن سعيد فقط، وقد روى في «الصحيح» عن واحدٍ، عن ابن وهْب، عن حفصٍ[٥].

أي: أنّه لما لم يجدْ طريقًا عاليًا يوصله إلى نسخةِ حفص بن مَيْسَرة إلا من طريق سويد، روى عنه.

وأما قول الذهبي: «ما كانَ لمسلم أن يخرجَ له في الأصول، وليته عضدَ أحاديث حفص بن مَيْسَرة بأنْ رواها بنزولِ درجةٍ أيضًا»[٦].

---

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم، للنووي (ص١٥)، وينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٦٦)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٣٤٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٣٢).

(٣) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٥١٣).

(٤) المصدر نفسه (١/ ١٧٠)، وفتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٨٣).

(٥) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، العراقي (١/ ٣٤٣)، وفتح الباقي، للأنصاري (١/ ٣١٧)، وفتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٨٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٨).

فجوابُه: أنّ مسلمًا حينما يروي الحديث من طريقِ سويد عاليًا يتبعُه بالطريقِ النازل، وقد سبقَ قول ابن القيم: «ولكن مسلمًا روى من حديثه ما تابعَه عليه غيره ولم ينفردْ به».

وقدْ بيَّنَ الإمامُ مسلم أنّه قد يروي عن بعض من تُكلِّمَ فيهم لعلوِ الإسناد، ولا يرويها إلا لعلمِه أنها جاءَت من طريقِ نازل رجاله كلهم ثقات.

قالَ أبو عثمان سعيد بن عثمان البَرْذَعي: «شهدتُ أبا زُرعة وأنكرَ على مسلم تخريجَه لحديث أسباط بن نصر وقَطَن بن نُسَير وروايته عن أحمد بن عيسى المصري في كتابِه الصحيح، في حكايةٍ طويلةٍ ذكرَها. قالَ: فلما رجعتُ إلى نيسابور ذكرتُ ذلك لمسلم، فقالَ: إنما أدخلتُ من حديثِ أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخِهم، إلا أنّه ربما وقعَ إليّ عنهم بارتفاعٍ، ويكونُ عندي من روايةِ أوثق منهم بنزولٍ، فاقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروف من روايةِ الثقات»[1].

قلتُ: وأحيانًا يروي الحديث من الطريقِ النازل، ثم يجعل طريق سويد العالي في المتابعاتِ، وقد يفرد رواية سويد في الباب ويكون حينئذٍ قد اطَّلعَ على متابعاتٍ أو شواهد لما يروي.

وهذا ما سأوضحه وأبينُ صحته بدلالة ما أسوق من شواهد مشتملة على تقديمِ إحصاء فيما رواه. ويمكنُ تقسيم رواياتِه على النحو التالي:

○ أولاً: روايات تابعَه عليها غيره ولم ينفردْ بها، ورواه مسلم طلبًا لعلوِ السند:

وهي إحدى عشرة رواية[2]، منها روايتان بالسندِ والمتنِ نفسه.

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٨٣١).

(٢) ينظر: صحيح مسلم، بالأرقام (٣٠٢/ ١٨٣)، (٣٢/ ٢٤٤)، (١٧/ ٩٠٧)، (٢٤/ ٩٨٧)، (٦٨/ ١٥٧٩)، (٨١/ ٢١٠٤)، (١١٤/ ٢١٢١)، (٣/ ٢١٢١)، (٨٥/ ٢٥٩٨)، (٦/ ٢٦٦٩)، (٤/ ٢٩٥٩).

روى تسعًا منها عن حفص بن ميسرة وواحدة عن عبد العزيز بن أبي حازم، وواحدة عن مالك بن أنس.

ومثال ذلك: قال مسلم: «حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ، عَن الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**يَقُولُ الْعَبْدُ مَالِي مَالِي، إِنَّمَا لَهُ مِنْ مَالِهِ ثَلَاثٌ...**» الحديث.

ثم قالَ: وحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ»[1].

فبيّنَ مسلم والعلاء رجلان من طريقِ سويد، وثلاثة من غير طريقه، ولفظ الحديث مثله.

ومثاله أيضًا: قال مسلم: «حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: وَاعَدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ جِبْرِيلُ ﷺ فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا... الحديث.

ثم قالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا المَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ جِبْرِيلَ...» الحديث[2].

فبينَ مسلم وأبي حازم رجلان من طريق سويد، وثلاثة من غير طريقه، ولفظُ الحديث يقاربه.

ومثاله أيضًا: قالَ مسلم: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ ح، وحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٤/٢٩٥٩).
(٢) صحيح مسلم، برقم (٨١/ ٢١٠٤).

خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ المَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِن الذُّنُوبِ»[١].

فهذه الرواية من الأحاديث التي تابعَ سويدًا عليها غيرُه، ورواه مسلم طلبًا لعلوِ الإسناد. فقد رواها مسلم عن سويد عن مالك، ثم رواها متابعة عن أبي الطاهر عن ابن وهب عن مالك.

والحديثُ رواه الإمام مالك في «الموطأ» بإسناده ولفظه[٢].

وأخرجَه أحمد من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي[٣].

والترمذي من طريق معن بن عيسى القزاز وقتيبة[٤].

والبغوي في شرح السُّنَّة من طريق أبي مصعب[٥]، كلهم عن مالك به.

وبنفسِ المتنِ عندَ البغوي، وليسَ فيه عندَ أحمد والترمذي: **«فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ المَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِن الذُّنُوبِ»**.

قالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وهو حديث مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة».

وقالَ البغوي: «هذا حديثٌ صحيح أخرجَه مسلم عن سويد بن سعيد، عن مالك».

قلتُ: ومجيء رواية سويد عن مالك موافقةٌ لما في أصلِ موطأ مالك تبيِّن ضبط سويد وحفظه لما سمعَه.

○ ثانيًا: رواياته في المتابعات:

أي أنّ سويدًا تابعَ غيره عليها، فبعد أن يورد مسلمٌ الحديث من طريقِ

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٣٢/ ٢٤٤).

(٢) (١/ ٤٢ برقم ٣٢) كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء.

(٣) مسند أحمد (١٣/ ٣٢٩ برقم ٨٠٢٠).

(٤) سنن الترمذي (١/ ٦ برقم ٢).

(٥) (١/ ٣٢١) كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء.

غيره، يوردُه من طريقِ سويد، ومجموعها إحدى وعشرون رواية، روى تسعًا منها عن علي بن مُسْهِر، وثمانية عن حفص بن ميسرة، وواحدة عن كل من مروان بن معاوية الفَزَاري، ومُعْتَمِر بن سليمان، والوليد بن مسلم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وهي على أقسام:

[١] فمنها ما يرويه مسلم من غير طريقِ سويد، ثم يرويه متابعةً عن سويد، وهي تسع روايات[1]، منها أربع عن حفص، وأربع عن علي بن مُسهِر، وواحدة عن مروان بن معاوية الفَزَاري.

مثالُ ذلك: قال مسلم: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجَتْ سَوْدَةُ بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْهَا الْحِجَابُ لِتَقْضِيَ حَاجَتَهَا... الحديث.

ثم قالَ: وحَدَّثَنَاه أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ... وحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ»[2].

ومثاله أيضًا: قال مسلم: «وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً... الحديث.

ثم قالَ: وحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ»[3].

[٢] ومنها ما يرويه من طريقِ سويد في المتابعاتِ ضمنَ طرقٍ أخرى وتحويلات متعددة للسند.

وهي تسع روايات[4]، منها أربع عن علي بن مُسْهِر، وثلاث عن

---

(١) صحيح مسلم، بالأرقام (١٤/ ٥٢٦)، (١٢٩/ ١٢١١)، (٢١/ ١٤٧٤)، (٥١/ ١٥٣٤)، (٢٥/ ١٦٥٤)، (٨٤/ ١٨٦٣)، (١٧/ ٢١٧٠)، (٣٤/ ٢٢٩٩)، (٤٢/ ٢٥٦٨).

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٧/ ٢١٧٠). (٣) صحيح مسلم، برقم (٢٥/ ١٦٥٤).

(٤) صحيح مسلم، بالأرقام (٢٨٥/ ٥١٨)، (٢٧١/ ٦٦١)، (١٧/ ١٤٥٠)، (٧٦/ ١٥٤٢)، =

حفص، وواحدة عن كل من مُعْتَمِر بن سليمان والوليد بن مسلم.

ومثالُ ذلك: قال مسلم: «حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللهِ بنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى ـ يَعْنُونَ: ابْنَ سَعِيدٍ ـ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين: ٦]، قَالَ: «**يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ المُثَنَّى، قَالَ: «يَقُومُ النَّاسُ، لَمْ يَذْكُرْ يَوْمَ». ثم قالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ المُسَيَّبِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ ـ يَعْنِي: ابْنَ عِيَاضٍ ح.

وحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ ح.

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، عَن ابْنِ عَوْنٍ ح.

وحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرِ بن يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح.

وحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ ح.

وحَدَّثَنَا الْحُلْوَانِيُّ وَعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِعٍ»[1].

[٣] ومنها ما جاءَ في المتابعاتِ ومعه طريق أخرى، لكنه جاءَ بسندٍ عالٍ عن هذه الطريقِ.

وهي ثلاث روايات[2]، عن كل من حفص وعلي بن مُسْهِر ويحيى بن زكريا.

مثالُ ذلك: قال مسلم: «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ،

= (٥/١٦٤٧)، (٦/٢٠٦٨)، (١١٢/٢٣٤٦)، (١٠٠/٢٧٤٣)، (٦٠/٢٨٦٢).

(١) صحيح مسلم، برقم (٦٠/ ٢٨٦٢).

(٢) صحيح مسلم، بالأرقام (٤٧/ ١٠٠١)، (١٥/ ١٤٤٩)، (٢٠/ ١٧٢٠).

قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَنِي أَبِي سَلَمَةَ أُنْفِقُ عَلَيْهِمْ؟ وَلَسْتُ بِتَارِكَتِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ، فَقَالَ: «**نَعَمْ لَكِ فِيهِمْ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ**».

وحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ ح.

وحَدَّثَنَاه إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ»[1].

فهو في المتابعات، وبين مسلم وهشام رجلين من طريق سويد بينما هم ثلاثة رجال من الطريق الأخرى.

○ ثالثًا: روايات جاءَ فيها سويد مقترنًا بغيره، وجاءَ اللفظُ في بعضِها لغيره، كما وردَ متابعات لكثيرٍ منها:

ومجموع هذه الروايات ثلاث عشرة[2]، منها أربع عن كلٍّ من علي بن مُسْهِر ومروان الفَزَارِي، وروايتان عن كل من سفيان بن عيينة والمُعْتَمِر بن سليمان، وواحدة عن عبد الوهاب الثقفي.

مثال ذلك: قال مسلم: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ سَعْدِ بنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ...**» الحديث[3].

ومثاله أيضًا: قالَ مسلم: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَمْرٍو الأَشْعَثِيُّ وَسُوَيدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ، وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ، قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ:

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٤٧/ ١٠٠١).

(٢) صحيح مسلم، بالأرقام (٣٦/ ٢٤٧)، (١٤٨/ ٩١)، (٣٦/ ٢٤٧)، (٢٥٥/ ٦٥٣)، (٢٠٤/ ٧٧٣)، (٩٧/ ١١١٧)، (٧١/ ١٨٥٦)، (١٤٣/ ١٨٩٩)، (٤٩/ ٢٤١٦)، (١٠٩/ ٢٤٥٩)، (١٨٤/ ٢٥١٥)، (١٥٤/ ٢٦٣٥)، (٩٨/ ٢٧٤١).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٣٦/ ٢٤٧).

أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: **«أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الأَرْضِ»**[1].

وجاءت رواية اقترنَ فيها سويد بغيره، وهي في المتابعاتِ، وفيها فائدة علو السندِ قال فيها مسلم: «وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ بنُ دِينَارٍ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بنِ حَمَّادٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبَانَ بنِ تَغْلِبَ، عَنْ فُضَيْلٍ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ...»**.

ثم قالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ وَسُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بنِ مُسْهِرٍ، قَالَ مِنْجَابٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ..» الحديث[2].

فبين مسلم وإبراهيم النَّخَعي ثلاثة رجال من طريق سويد، وخمسة من غير طريقه، ولفظ الحديث يقاربه.

قلتُ: فهذه خمس وأربعون رواية من مجموعِ الروايات وعددها ثنتان وخمسون رواية، يعتذرُ لمسلم إخراجها في «صحيحه»، ولا عيبَ عليه في ذلك، ولا يؤثرُ على «صحيحه» وجودها فيه.

وأسوقُ فيما يأتي تعليلَ رواية مسلم لما تبقى من أحاديث سويد.

○ رابعًا: دراسة ما تبقى من الأحاديث التي أخرجَها مسلم عن سويد:

١ ـ قالَ مسلم: «حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ اللهُ ﷻ: **«أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ يَذْكُرُنِي، وَاللهِ للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاةِ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٨٥٦/٧١).

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٤٨/٩١).

إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ أُهَرْوِلُ»(١).

قلتُ: وهذه الرواية من نسخةِ سُوَيدٍ عن حفص السابق ذكرها.

وقد أخرجَ الإمامُ أحمد في «مسندِه» متابعة تامة لهذه الرواية من طريق عبد الملك بن عمرو، ورَوْحِ بن عُبَادة، عن زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم بإسنادِه ولفظِه(٢).

وكلٌّ من عبد الملك بن عمرو، ورَوْحِ بن عُبَادة القَيْسي، وزهير بن محمد التميمي ثقات، وروايتهم في الكتب الستة.

كما وردَ لهذا الحديث متابعات أخرى أخرجَها البخاري(٣)، ومسلم(٤)، وأحمد(٥)، والترمذي(٦)، وابن ماجه(٧) من طرقٍ عن حفص بن غِياث، وابن نُمَير وأبي معاوية، وجرير، وعبد الواحد، وشعبة، كلهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وفيه: **«فإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُه في نَفْسِي، وإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُم»** مكان: **«وَاللهِ للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلاَةِ»**.

كما أنّ للحديثِ متابعاتٍ كثيرةً من طرقٍ مختلفةٍ عن أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما، وكلُّ ذلك يبرهنُ على أنّ سويدًا روى الحديث قبلَ غفلته، ويؤكِّده أنّ الحديث من نسخةِ حفص التي بيَّنَ العلماء صحتَها كما ذكرنا سابقًا.

٢ ـ قالَ مسلم: **«حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُخْتُ خَدِيجَةَ**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١/ ٢٦٧٥).
(٢) مسند أحمد (١٦/ ٤٥٦ برقم ١٠٧٨٢).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٧٤٠٥).
(٤) صحيح مسلم، برقم (٢/ ٢٦٧٥).
(٥) مسند أحمد (١٥/ ٢٠٤ برقم ٩٣٥١، ١٥/ ٣٧٩ برقم ٩٦١٧، ١٦/ ٥٣٠ برقم ١٠٩٠٩).
(٦) سنن الترمذي (٥/ ٥٨١ برقم ٣٦٠٣).
(٧) سنن ابن ماجه، برقم (٣٨٢٢).

عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاحَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ**». فَغِرْتُ، فَقُلْتُ: وَمَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ فَأَبْدَلَكَ اللهُ خَيْرًا مِنْهَا»(١).

قلتُ: لم ينفردْ سُوَيدٌ برواية هذا الحديث بل تابعَه متابعةً تامةً كل من إسماعيل بن خليل، ومِنْجاب بن الحارث، والوليد بن شجاع. فأخرجَه البخاري بصيغةِ التعليق، قالَ: «قالَ إسماعيل بن خليل، أخبرنا علي بن مُسْهِر»، وذكرَ الحديثَ بنفسِ السندِ والمتن، غير أنّه قالَ: «فارتاع» بدل: «فارتاح»(٢).

وقالَ ابنُ حجر: «كذا في جميعِ النسخ التي اتصلَت إلينا بصيغةِ التعليقِ، لكن صنيعَ المزي يقتضي أنّه أخرجَه موصولاً»(٣).

وأخرجَه أبو عوانة من طريقِ إسماعيل بن خليل، والإسماعيلي من طريقِ الوليد بن مسلم بن شجاع، كلاهما عن علي بن مُسْهِر بالإسنادِ السابقِ عندَ مسلم(٤).

وأخرجَه البيهقي في «سننِه» من طريقِ مِنْجاب، عن علي بن مُسْهِر بإسنادِه ولفظِه، ثم قالَ: «رواه البخاري في «الصحيح» عن إسماعيل بن الخليل، ورواه مسلم عن سويد بن سعيد، كلاهما عن علي بن مُسْهِر»(٥).

ولا شك أنّ هذه المتابعة التامة تبيِّنُ أنّ روايةَ مسلم كانت في فترةِ حفظِ وضبطِ سويد وليسَ في فترةِ غفلته.

٣ ـ قال مسلم: «حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ،**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٧٨/ ٢٤٣٧).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٨٢١).
(٣) فتح الباري (٧/ ١٤٠).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) السنن الكبرى، للبيهقي (٧/ ٥٠١ برقم ١٤٧٩٦).

فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ...» الحديث[١].

قلتُ: أخرجَ البخاري في «صحيحه»[٢]، والنسائي في «سننِه»[٣] هذا الحديث من طريقِ شُعَيب.

وأخرجَه أحمد في «مسندِه»[٤] من طريقِ وَرْقاء، كلاهما عن أبي الزناد بإسنادِه وبلفظٍ يقاربه.

وهذه متابعاتٌ توضحُ عدمَ انفراد سويد بروايتِه، مما يدلُّ على أنّه رواه قبلَ غفلتِه، ويؤكدُه أيضًا أنّ هذا الحديثَ من نسخةِ حفص، وقد ثبتَ لنا صحتها.

٤ ـ قالَ مسلم: «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَ، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: **«وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى، قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»**[٥].

قلتُ: لم ينفردْ سويد برواية هذا الحديث؛ بل تابعَه صالح بن حاتم وهو ثقةٌ[٦].

فقدْ أخرجَه أبو يعلى المَوْصِلي، قالَ: «حدثنَا صالح بن حاتم بن وَرْدان، حدثنا المعتمر بن سليمان». وذكرَ الحديثَ بنفسِ السندِ والمتن عند مسلم[٧].

وهذه المتابعةُ التامة عند المَوْصِلي تدلُّ على أنّ سويدًا روى هذا الحديث قبلَ غفلته.

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٧٨/ ١٠٢٢).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١٤٢١).
(٣) سنن النسائي (٥/ ٥٥ برقم ٢٥٢٣).
(٤) مسند أحمد (١٤/ ٣٦ برقم ٨٢٨٢).
(٥) صحيح مسلم، برقم (١٣٧/ ٢٦٢١).
(٦) صالح بن حاتم بن وَرْدان البصري، روى له مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب الكمال، للمزي (١٣/ ٢٨).
(٧) (٣/ ٩٩ برقم ١٥٢٩).

٥ - قالَ مسلم: حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ إِلَى قُرَّاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ مِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَءوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّاؤُهُمْ... الحديث، وفيه: **«لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ»**(١).

قلتُ: للحديثِ شواهدُ كثيرةٌ في «الصحيحين» وغيرهما عن ابن عباس وأنس وغيرهما.

فأخرجَه الشيخان من حديثِ ابن عباس(٢).

وأخرجَاه أيضًا من حديثِ أنس(٣).

وأخرجَه أبو يعلى من حديثِ جابر(٤).

وقالَ الهيثمي: «رجال أبي يعلى رجال الصحيح»(٥).

وهو عندَهم مرفوعًا بمثل لفظة: **«لَوْ كانَ لابنِ آدَمَ وَادِيانِ مِنْ مالٍ لابْتَغَى وَادِيًا ثالثًا، ولا يملأُ جوفَ ابنِ آدمَ إلا التُّرابُ»**.

وهذه الشواهدُ التي جاءَت عن عددٍ من الصحابةِ صحيحةٌ تشهدُ لروايةِ سويد، وتبيِّنُ أنّ لحديثِه أصلاً.

٦ - قالَ مسلم: «حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«رُبَّ أَشْعَثَ مَدْفُوعٍ بِالأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»**(٦).

قلتُ: أوردَ مسلمٌ هذا الحديثَ في موضعين من «صحيحه» بنفسِ السندِ

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٠٥٠/١١٩).
(٢) صحيح البخاري، برقمي (٦٤٣٦، ٦٤٣٧)، وصحيح مسلم، برقم (١١٨/١٠٤٩).
(٣) صحيح البخاري، برقمي (٦٤٣٩، ٦٤٤٠)، وصحيح مسلم، برقم (١١٦/١٠٤٨).
(٤) مسند أبي يعلى (٣/ ٤١٤ برقم ١٨٩٩).
(٥) مجمع الزوائد (١٠/ ٤٢٤ برقم ١٧٧٨٧).
(٦) صحيح مسلم، برقمي (١٣٨/٢٦٢٢)، (٤٨/ ٢٨٥٤).

والمتن، وهو من نسخةِ حفص بن ميسرة، وقد ثبتَ لنا صحةَ هذه النسخة كما ذكرَنا سابقًا.

وللحديثِ متابعٌ أخرجَه الحاكم[١] من حديثِ أبي هريرة مرفوعًا: «**ربَّ أَشْعثٍ أَغْبَرٍ ذِي طمرَينِ تَنْبُو عَنْهُ أعينُ النَّاسِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ**» صحَّحَه الحاكم[٢].

وله شاهدٌ أخرجَه الترمذي[٣] من حديثِ أنس مرفوعًا: «**كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طمرَيْنِ لا يُؤْبَهُ لَهُ، لو أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ، مِنْهُم البَراءُ بنُ مَالِكٍ**»، وقالَ الترمذي: «هذا حديثٌ صحيحٌ حسن من هذا الوجهِ». فالمتابع والشاهد مع وجودِ الحديث في نسخةِ حفص يدلُّ على صحتِه.

وبعد:

فهذه الدراسةُ تثبتُ أنّ مسلمًا ـ رحمه الله تعالى ـ سَبَرَ روايات سويد، وكان على ثقةٍ كبيرةٍ من صحةِ كل روايةٍ من رواياتِه التي أودعَها «صحيحه»، وأنّه على علمٍ ودرايةٍ بمجمل أحاديث سويد مما جعلَه يستبعدُ كل حديث منتقد أو فيه نكارةٍ، ولم يأخذْ عنه إلا ما رواه قبلَ أن يعمى ويفسد حديثه بالغفلةِ وقبوله التلقين، أو ما كانَ من أصولِه الصحيحة ومن نسخةِ كتابه التي بيّن العلماءُ صِحَّتها.

ثم إنّ معظمَ هذه الأحاديث في المتابعاتِ، أو كانَ فيها سويد مقترنًا بغيره، أو كانَ لهذه الأحاديثِ متابعاتٌ، ولم ينفردْ بها سويد، وفي كثيرٍ منها فائدة علو السند.

ولذا؛ فلا مجالَ للتسرعِ في الاعتراض على مسلم أو نقده، أو الحكمِ بضعفِ أيِّ حديث من أحاديث سويد التي أخرجَها في «صحيحِه».

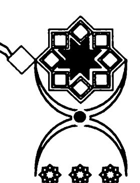
والله يقولُ الحقَّ وهو يهدي السبيل.

---

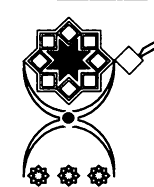
(١) مستدرك الحاكم (٤/ ٣٦٤ برقم ٧٩٣٢).

(٢) تلخيص المستدرك (٤/ ٣٦٤ برقم ٧٩٣٢).

(٣) سنن الترمذي (٥/ ٦٩٢ برقم ٣٨٥٤).



المبحث الرابع



الموصوفونَ بالجهالةِ مِنْ غَيرِ الصَّحابةِ في رجالِ صحيحِ الإمامِ البخاريِّ دراسةٌ توثيقيةٌ

يتناولُ هذا المبحثُ الرواةَ من غير الصحابة الذين أخرج لهم الإمامُ البخاريُّ في «صحيحه»، ممَّن أطلق فيهم النُّقَّاد لفظ «مجهول»، سواء أرادوا جهالة العين أو الحال، أو قالوا فيهم: «لا يُعْرَف، أو ليس بالمشهور»، أو كان الراوي من الوحدان؛ أي: لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، مما يَشِي وصفَ الجهالةِ فيه، وعددهم أربعةٌ وثلاثون.

ويدرُسُ المبحثُ مدى تحقق وصف الجهالة في أولئك الرواة، ومسوِّغات البخاري في الرواية لهم.

ولستُ هنا بِصَدَدِ الدراسة النظرية المُوَسَّعة لمبحث المجهول وأنواعه، وأقوال العلماء الكثيرة والمختلفة في تعريفه، واختلافهم كذلك في قَبول روايته أو ردِّها[1]، أو التوقف فيها بناء على عَدِّه مجروحًا أو ليس بمجروح. إنما هي إلماحاتٌ في المراد بالمجهول في دراستنا، وتعريفات لا بدَّ منها، لننتقل سريعًا إلى الدراسة التطبيقية لأولئك الرواة ومروياتهم في صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

---

(١) فهو من مباحث علوم الحديث، تكلَّم فيه الخطيب وابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم. وكتب فيه نظريًّا من المعاصرين عدد من الباحثين، منهم:
الدكتور خلدون الأحدب في كتابه أسباب اختلاف المحدثين، والدكتور محمد عمر بازمول في كتابه الإضافة، والدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.

وفي تعريف المجهول، يقول الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راو واحد»[١].

وقد قَسَمه ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام، هي:

مجهول العين، وهو من لم يَرْوِ عنه إلا راو واحد ولم يكن مجروحًا.

ومجهول الحال في الظاهر والباطن، مع كونه معروفًا برواية عدلين عنه.

ومجهول العدالة الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور[٢].

وأما ابن حجر فقسمه إلى قسمين، حيث جعل «مجهول الحال» وهو المستور في المرتبة السابعة من مراتب الجرح والتعديل في «التقريب»، وجعل «مجهول العين» في المرتبة التاسعة، وهو من لم يرو عنه غير واحد، ولم يُوَثّق[٣].

ولم يذكر مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا.

وقال في النزهة: «فإنْ سُمِّي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُوَثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور»[٤].

وقد ردّ جمهور المحدثين رواية المجهول، ولم يحتجُّوا بها[٥].

ففي الكلام عن محمد بن عبد الله الفلسطيني، يقول البيهقي: «لستُ أعرفه، ولست أجد اسمه في التواريخ التي عندي، وإنَّما هو شيخ مجهول،

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٢٤٥).

(٢) راجع: المسألة الثامنة في معرفة صفة من تُقْبَلُ روايته ومن تُرَدُّ من النوع الثالث والعشرين في كتابه معرفة أنواع علم الحديث، والمشهور باسم علوم الحديث أو المقدمة (ص٢٢٣ ـ ٢٢٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص١٤).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٢٥).

(٥) الكفاية في معرفة أصول علم الراوية (١/ ١١٢).

والجهالةُ عَيْنُ الجرح عند أهل الحديث»[١].

وإليه أشار العراقي في ألفية الحديث، بقوله:

مجهولُ عَيْنٍ من له راوٍ فقط وردّه الأكثر، والقسم الوسط.
مجهول حال باطن وظاهرِ وحكمه الرد لدى الجَمَاهِرِ[٢]

وقال العلائي: «... لأنّ مثل هذا مجهول العين، ولا يُحْتَجُّ به اتفاقًا»[٣].

واختار بعضهم التوقف حتى يتبين حاله[٤].

وقد يَقْبلُ بعضُ العلماء روايةَ مجهولِ الحال إنْ عُرِف من روى عنه أنّه لا يروي إلا عن ثقة[٥]، أو زكّاه أحدُ أئمةِ الجرح والتعديل[٦]، أو إنْ توبع ولم تكن روايته شاذة[٧].

ويلحق بالمجهول من قال فيه الناقد: «لا أعرفه» أو: «ليس بمشهور»، فعدم معرفته للراوي تعني: أنّه مجهول عنده، فالناقد قد يُسأل عن الراوي، فيقول: لا أعرفه، أو: ليس بمشهور، فيوضح غيره بأنّ مراده مجهول.

وقد يقرن الناقد لفظ مجهول بقوله: لا أعرفه أو ليس بالمشهور. أو يقول بعضهم في الراوي: لا يُعْرف أو ليس بالمشهور، ويقول غيره: مجهول.

وهذا معلوم لدى الدَّارسين لعلم الحديث، ولا يحتاج إلى تمثيل، وبتتبعي لأقوال علماء الجرح والتعديل وجدت منه الكثير[٨].

---

(١) جزء الجويباري (ص٢١٥). وكرره (ص٢٣٦).
(٢) البيتان برقم (٢٨٧، ٢٨٨) من الألفية. ينظر: التبصرة والتذكرة، للعراقي (ص١١٩)، وشرح التبصرة والتذكرة، له (١/ ٣٥٠).
(٣) جامع التحصيل (ص٩٦).
(٤) البرهان في أصول الفقه (١/ ٦١٥).
(٥) فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٣٤٧).
(٦) وهو اختيار أبي الحسن ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠، ٥/ ٥٢١). وصححه ابن حجر، وينظر: تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٤٨٠).
(٧) النكت، لابن حجر (١/ ٣٧٠)، والنزهة، له (ص١٣٥).
(٨) ينظر على سبيل المثال: بَجَالةُ بن عَبَدَةَ التميمي في الأم (٧/ ٣٥٣)، وسعيد بن ذي =

فهل في «صحيح البخاري» رواة يسوغ إطلاق وصف الجهالة عليهم؟

فالعراقي الذي عرّف المجهول بمن لم يرو عنه إلا راو واحد، يَجْمَعُ جزءًا في الرواة الذين ليس لهم إلا راو واحد وحديثهم في «الصحيحين» أو أحدهما[1].

ووجدنا رواةً في «صحيح البخاري» وصفهم بعضُ أئمةِ الجرح والتعديل بالجهالة، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

وفي ميزان الاعتدال للذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي المصري، يقول: «وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ما علمنا أنّ أحدًا نص على توثيقهم»[2].

فَعَقّب ابن حجر على ذلك، بقوله: «بل هذا شيء نادر؛ لأنّ غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرّجا له في الاستشهاد»[3].

ووجدنا في المقابل ابنَ حجر يدفع جهالة الحال عن جميع من أخرج لهم البخاري في الصحيح، فقال: «فأما جهالةُ الحالِ فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأنَّ شرط الصحيح أنْ يكونَ راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحدًا منهم مَجهول فكأنّه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مُقَدَّم على من يدعي عدم معرفته لما مع المُثْبِتِ من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصَّحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً»[4].

= لَغْوَة في التاريخ الأوسط (٣/ ٢١١)، وإسماعيل بن قيس في الجرح والتعديل (٢/ ١٩٣)، ومالك بن عَبيدة الدِّيلي في الجرح والتعديل (٨/ ٢١٣)، وأبو الجَارِيَةَ العَبْدِي في سنن الترمذي (٥/ ١٨٨)، ومحمد بن أبي الفُرَات في الكامل (٧/ ٣١٥)، وزُمَيْل بن عباس في تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١)، وسعيد بن بَشِير الأنصاري في تهذيب التهذيب (٤/ ١٠)، وأبو هِنْد البَجَلي في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤١).

(١) أشار إلى ذلك في كتابه التقييد والإيضاح (ص٣٥١).

(٢) (٦/٤).

(٣) لسان الميزان (٦/ ٤٣٩).

(٤) هدي الساري (ص٣٨٤).

واستثنيت الكلام في وحدان الصحابة؛ لعدالتهم، وقَبول حديث الصَّحابي وإنْ لم يَرْوِ عنه إلا واحد كما هو الصواب المقرر عند علماء الحديث.

وقبل أنْ ننتقل إلى الدِّراسة التطبيقية أشير إلى مسألة تفيدنا في تلك الدراسة، وهي عدم الاعتداد بإيراد ابن حبان لرجل فيه جهالة في كتابه الثقات، ما لم يَنُصَّ صراحة على توثيقه؛ لما عُرِف عن تساهله في توثيق المجهولين.

وقد قال ابن عبد الهادي الحنبلي: «وقد عُلِمَ أنّ ابن حبان ذكر في الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا، وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يَعرِفُ هو ولا غيرُه أحوالهم»[١].

فابن حبان يورد الرجل في كتابه الثقات، ويقول عنه: «لستُ أعرفه، ولا أعرفُ أباه»، أو كلام نحوه[٢].

ويَجْدُرُ أنْ أنوه إلى أنّ مجرد رفع جهالة العين عن الراوي برواية عدلين عَيَّنَاه لا تُثْبِتُ له العدالة عند الجمهور[٣]. وإنَّما ترتقي به إلى جهالة العدالة أو جهالة الحال فقط، وجهالة الحال ترتفع بالتوثيق من عالم مُعْتَبر، واللهُ تعالى أعلم.

والآن إلى الدراسة:

وقد رتبتُ الرواةَ حسب حروف الهجاء، وعددهم أربعةٌ وثلاثون، وهم:

---

(١) الصارم المُنْكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص١٣٨)، وينظر: لسان الميزان (١/ ٢٠٨، ٢٠٩)، وارجع إلى مقدمة الثقات، لابن حبان (١/ ١٣).

(٢) ينظر في الثقات على سبيل المثال: تراجم حِبَّان (٦/ ٢٤٠)، وسهل (٦/ ٤٠٦)، وشعبة (٦/ ٤٤٧)، وعكرمة (٧/ ٢٩٤)، وإبراهيم بن إسحاق (٨/ ٦٣)، ورباح (٨/ ٢٤٢). وغيرهم كثير.

(٣) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب (١/ ٢٤٦)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٨١)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص١٢٦).

[١] **إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أبي رَبِيعةَ المَخْزُومِيُّ** من الثالثة:

انفرد البخاريُّ عن مسلم بالرواية عنه.

وقال ابن القطان (أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ٦٢٨هـ): «لا تُعْرَف له حال، وإنْ كان قد روى عنه الزُّهري، وابناه إسماعيل وموسى، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام»[١].

وكان الذهبي قد اعترض مَرّة على ابن القطان هذا في أنّه يقول في الراوي: «لا يعرف له حال» في الراوي المجهول أو غير الثقة، ففي ترجمة حفص بن بُغَيْل في «الميزان» بعد أنْ ذكر قولَ ابن القطان: «لا تُعْرَف حاله، ولا يُعْرَف»[٢]، قال الذهبي: «لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإنَّ ابنَ القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمامٌ عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي «الصَّحيحين» من هذا النَّمط خلق كثير مستورون، ما ضَعّفهم أحد، ولا هم بمجاهيل»[٣].

قلت: وأحيانًا كان الذهبي يوافق ابنَ القطان في عبارته، ففي ترجمة الحارث بن سعيد العُتَقِيِّ المصري، قال ابن القطان: «لا تُعْرَفُ له حال»[٤]. قال ابن حجر: «وقرأت بخط الذهبي: لا يعرف ـ يعني: حاله ـ كما قال ابن القطان»[٥].

وأما إبراهيم، فهو من تابعي أهل المدينة، ذكره مسلم في الطبقة

---

(١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (٤/ ٤٩٨)، وقد نقل الجملة الأولى دون ذكر من روى عنه: ابنُ حجر في فتح الباري (٩/ ٥٦٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٥)، وعليّ القاري في شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (ص١٥٤)، وغيرهما.

(٢) كذا في بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٧٠)، وفي ميزان الاعتدال: «لا يعرف له حال، ولا يعرف».

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥٠٩).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٥٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ١٣١). والعبارة في ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٨).

الثالثة[١]، وأمُّه أمُّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق[٢]، ذكره الذهبي فيمن توفي سنة مائة[٣].

وقال ابن خَلَفون (أبو بكر محمد بن إسماعيل الأزدي الأندلسي ٦٣٦هـ): «هو ثقة مشهور»[٤]، وصحح الحاكم حديثه في مستدركه[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وقال ابن حجر في «هدي السَّاري»: «وروى عنه جماعة، ووثَّقه ابن حبان، وله في «الصحيح» حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه ﷺ في تمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه، وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر، وروى له النسائي وابن ماجه»[٧].

وقال في «التقريب»: «مقبول»[٨].

قلت: هو ثقة إنْ شاء اللهُ تعالى، فلا أعلمُ فيه جرحًا. **هذا أولاً**.

والحديث هو: قَالَ البُخَارِيُّ: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسْلِفُنِي فِي تَمْرِي إِلَى الْجِدَادِ، وَكَانَتْ لِجَابِرٍ الأَرْضُ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ، فَجَلَسَتْ، فَخَلَا عَامًا، فَجَاءَنِي الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجَدَادِ، وَلَمْ أَجُدَّ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ فَيَأْبَى. . .»[٩].

---

(١) الطبقات (١/٢٤٦ برقم ٨٣٠).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/٢٩٦)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/١١)، والتعديل والتجريح، للباجي (١/٣٥٣)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢/١٣٣).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/٢٧٨).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلْطاي (١/٢٤٠ ترجمة ٢٤٢).

(٥) المصدر نفسه (١/٢٤٠)، وينظر: المستدرك (٢/٣٧٢ برقم ٣٣١٠، ٢/٥٩٦ برقم ٤٠١٠).

(٦) (٦/٦).

(٧) (ص٣٨٨)، وينظر: فتح الباري (٩/٥٦٧).

(٨) برقم (٢٠٦).

(٩) صحيح البخاري، برقم (٥٤٤٢).

وأما ثانيًا، فالحديث مشهور، وله طرق كثيرة، وقصة دعاء النبيِّ ﷺ في النخل بالبركة، رواها الثقات المعروفون، كما قال ابن حجر[(١)].

فرواه في «صحيح البخاري» الشعبي عن جابر من طريق المغيرة عنه في البيوع، والاستقراض.

ومن طريق فِرَاس بنِ يَحْيى عنه في الوصايا، والمغازي.

ومن طريق زكريا بن أبي زائدة عنه في المناقب.

ورواه وهب بن كَيْسَان عن جابر في الاستقراض، والصلح.

ورواه عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك عن جابر في الاستقراض، والهبة[(٢)].

ويرويه عن جابر غيرهم خارج الصحيح. والشيخان حيث يحصل للحديث طرق كثيرة، يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك؛ أي: عن شهرة الراوي بطلب الحديث[(٣)].

[[٢]] **أحمد بن عاصم، أبو محمد البَلْخِيُّ** مات سنة ٢٢٧هـ:

قال أبو حاتم: «مجهول»[(٤)].

قال المِزّي: «روى عنه البخاري في آخر باب رفع الأمانة من كتاب الرقائق»[(٥)].

وهو من أفراد البخاري، فلم يرو له من الستة سواه.

أقول: أما عن رواية البخاري له، فقال ابن حجر: «روى عنه البخاري حديثًا واحدًا في كتاب الرِّقاق، وهو في رواية المُسْتَملي (أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد البَلْخِي ٣٧٦هـ) وحده»[(٦)]، عن الفِرَبْرِي (محمد بن يوسف ٣٢٠هـ)[(٧)].

---

(١) وينظر: فتح الباري (٩/ ٥٦٧).
(٢) يراجع: صحيح البخاري على الترتيب، الأرقام (٢١٢٧، ٢٤٠٥، ٢٧٨١، ٤٩٥٣، ٣٥٨٠، ٢٣٩٦، ٢٧٠٩، ٢٣٩٥، ٢٦٠١).
(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٢٣٨).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٦٦).
(٥) تهذيب الكمال (١/ ٣٦٣).
(٦) هدي الساري (ص٣٨٦).
(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢).

وقال أيضًا: «وله في الرِّقاق من البخاري موضع واحد»(١).

والروايةَ هي: بعدما روى بسنده حديثَ حذيفةَ المشهور، وفيه: «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِن الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِن السُّنَّةِ».

وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا، قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ، فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ...».

قال الفِرَبْرِي: قال أبو جعفر: حدثت أبا عبد الله، فقال: سمعت أحمد بن عاصم، يقول: سمعت أبا عبيد، يقول: قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما: «جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ»: الجذر الأصل من كلِّ شيء. الْوَكْتُ أثر الشيء اليسير منه. المَجْلُ أثر العمل في الكف إذا غلُظ(٢).

قال ابن حجر: «قوله: قال الفِرَبْرِي، ثبت ذلك في رواية المُسْتَمْلي وحده، وأبو جعفر الذي روى عنه هنا هو محمد بن أبي حاتم البخاري وَرّاق البخاري أي ناسخ كتبه.

وقوله: حدثت أبا عبد الله، يريد البخاري، وحَذَفَ ما حَدَّثَهُ به؛ لعدم احتياجه له حينئذٍ.

وقوله: فقال: سمعت، القائل هو البخاري، وشيخه أحمد بن عاصم هو البَلْخِي، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع»(٣).

فهذه هي الرواية الوحيدة، وهي كما نرى في شرح حديث حذيفة فَحَسْب.

وأما عن قول أبي حاتم: مجهول، فذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه أهل بلده»(٤)، وقال الذهبي: «بل هو مشهور»(٥)، وقال ابن حجر:

---

(١) تقريب التهذيب (ص٢١ ترجمة ٥٤).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٦٤٩٧).
(٣) فتح الباري (١١/ ٣٣٤).
(٤) (٨/ ١٢).
(٥) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٢).

«جَهِلَه أبو حاتمٍ؛ لأنّه لم يُخْبَر بحاله»[١]. وقال: «وما عرف أبو حاتم حاله في الحديث»[٢].

وقال البخاري: «مات قبل الأضحى بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين»[٣].

[[٣]] **أسامة بن حفص المدني** من الثامنة:

انفرد البخاري بالرواية له.

وقال ابن حجر: «قال أبو القاسم اللَّالَكَائي (هبة اللهِ بن الحسن الرازي ٤١٨هـ): مجهول»[٤].

وقال في موضع آخر: «جَهِلَه السَّاجي (زكريا بن يحيى ٣٠٧هـ)»[٥].

وتابعه السيوطي في «التدريب»، فقال: «جهله السَّاجي وأبو القاسم اللَّالَكَائي»[٦].

وقال أبو الفتح الأَزْدِي: «ضعيف»[٧].

وقال ابن حجر: «صدوق، ضعفه الأَزْدِي بلا حجة»[٨].

وسبقهما الذهبي إلى نقل تضعيف الأَزْدِي ورَدَّه، وتجهيل اللَّالَكَائي ونفاه، فقال: «صدوق، ضعفه أبو الفتح الأَزْدِي بلا حجة، وقال اللالكائي: مجهول، قلت: روى عنه أربعة»[٩].

وترجم له المِزّي في تهذيب الكمال، وذكر له ثلاثة شيوخ وأربعة تلاميذ[١٠].

واعترض ابن حجر على تجهيل السَّاجي، فقال: «قد عَرِفَهُ غيره»[١١].

---

(١) هدي الساري (ص٤٦٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص٢١ ترجمة ٥٤).
(٣) تهذيب الكمال (١/ ٣٦٣).
(٤) هدي الساري (ص٣٨٩).
(٥) المصدر نفسه (ص٤٦١).
(٦) تدريب الراوي (١/ ٤٨٤).
(٧) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٩٥).
(٨) تقريب التهذيب (ص٣٨ ترجمة ٣١٤).
(٩) ميزان الاعتدال (١/ ١٨٤).
(١٠) تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٢).
(١١) هدي الساري (ص٤٦١).

وقال اللالكائي: «لم يذكره البخاري في «التاريخ»[(١)]، فَوَهِم، وتابعه المِزّي على هذا الوَهْم[(٢)].

فالبخاري ذكره في آخر باب من اسمه أسامة، إلا أنّه لم يزد على الإسناد الذي رواه في «صحيحه»، فقال: أسامة بن حفص المديني، عن هشام بن عروة، سمع منه محمد بن عبيد الله»[(٣)].

ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، مما يشي بعدم شهرته، واللهُ أعلم.

أما عن روايته الوحيدة في البخاري، فالاعتماد فيها على غيره.

قال ابن حجر: «ولم يحتج البخاري بأسامة هذا؛ لأنّه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطُّفَاويِّ وغيره»[(٤)].

ولأسامة هذا حديث واحد في «صحيح البخاري»، تابعه فيه عدد من الرواة في البخاري وغيره.

قال البخاري: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بنُ حَفْصٍ المَدَنِيُّ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ: «**سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ**».

قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكُفْرِ.

تَابَعَهُ عَلِيٌّ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَتَابَعَهُ أَبُو خَالِدٍ وَالطُّفَاوِيُّ»[(٥)].

ومتابعة كلٍّ من محمد بن عبد الرحمٰن الطُّفَاويِّ، وأبي خالد الأحمر سليمان بن حَيَّان في «صحيح البخاري»[(٦)]، ومُحَاضِر بن المُوَرِّع عند

---

(١) نقله المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٣).
(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٣).
(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٣).
(٤) فتح الباري (٩/ ٦٤٣).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٥٥٠٧).
(٦) برقمي (٢٠٥٧، ٧٣٩٨).

أبي داود[١]، والنضر بن شُمَيْل عند النسائي[٢]، وعبد الرحيم بن سليمان المَرْوَزِي عند ابن ماجه[٣] والدارمي[٤]. مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ.

ورواه بعضهم موقوفًا، وقد بيَّن ذلك ابن حجر، وبيَّن أيضًا موقف البخاري من ذلك، فقال: «قوله: تابعه عليّ عن الدَّرَاوَرْدِي هو عليّ بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري، والدَّرَاوَرْدي هو عبد العزيز بن محمد، وإنَّما يُخْرِجُ له البخاري في المتابعات، ومُرَاد البخاري أنّ الدَّرَاوَرْدي رواه عن هشام بن عروة مرفوعًا كما رواه أسامة بن حفص، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب بن حُمَيد عن الدَّرَاوَرْدي به.

قوله: وتابعه أبو خالد والطُّفَاوي ـ يعني: عن هشام بن عروة في رَفْعِه أيضًا ـ، فأمَّا رواية أبي خالد وهو سليمان بن حَيَّان الأحمر، فقد وصلها عنه المُصَنِّفُ في كتاب التوحيد، وقال عَقِبَهُ: وتابعه محمد بن عبد الرحمٰن والدَّرَاوَرْدي وأسامة بن حفص، وأما رواية الطُّفَاوي وهو محمد بن عبد الرحمٰن، فقد وصلها عنه المُصَنِّف في كتاب البيوع، وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسلاً، ليس فيه عائشة»[٥].

قال الدارقطني في «العلل»: رواه عبد الرحيم بن سليمان ومحاضر بن المُوَرِّع والنضر بن شُمَيْل وآخرون عن هشام موصولاً، ورواه مالك مرسلاً عن هشام، ووافق مالكًا على إرساله الحمّادان وابن عيينة والقَطَّان عن هشام، وهو أشبه بالصواب، وذكر أيضًا أنَّ يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً[٦].

قلت ـ يعني: ابن حجر ـ: رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه، ورواية

---

(١) برقم (٢٨٢٩).
(٢) برقم (٤٤٣٦).
(٣) برقم (٣١٧٤).
(٤) (٢/٨٣) كتاب الأضاحي، باب اللحم يوجد فلا يُدْرَى أَذُكِرَ اسم الله عليه أم لا. وفيه: (عبد الرحمٰن) خطأ.
(٥) الموطأ، للإمام مالك، باب ما جاء في التسمية على الذبيحة، (٣/٦٩٦ برقم ٤٧٨).
(٦) (١٤/١٧٣ برقم ٣٥١٥).

النضر عند النسائي، ورواية محاضر عند أبي داود، وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلاً[(١)].

ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا اخْتُلِفَ في وصله وإرساله حُكِمَ للواصل بشرطين:

أحدهما: أن يزيد عدد من وصله على من أرسله.

والآخر: أنْ يَحْتَفَّ بقرينة تُقَوِّي الرواية الموصولة؛ لأنَّ عروةَ معروفٌ بالرواية عن عائشة، مشهور بالأخذ عنها، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله.

ويؤخذ من صنيعه أيضًا أنّه وإن اشترط في «الصحيح» أنْ يكون راويه من أهل الضبط والإتقان، إلا أنّه إنْ كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك، وصح الحديث على شرطه». انتهى كلام ابن حجر[(٢)].

[[٤]] **أسباط أبو اليَسَع** من التاسعة:

انفرد البخاري عن بَقِيَّةِ السِّتَّةِ بالرواية له.

قال المِزّي: «قيل: إنّه أسباط بن عبد الواحد[(٣)]: لا يُعْرف بغير الرواية عن كلٍّ من شعبة وهشام الدَّسْتُوائي، ولا يُعْرَف من روى عنه سوى محمد بن عبد الله بن حَوْشَب»[(٤)].

وقال أبو حاتم: «مجهول»[(٥)]. فاعترض عليه العلماء بأنَّ غَيْرَه عرفه، ومنهم البخاري[(٦)].

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (٩/ ٢٣٩ برقم ١٩٣٦٢).
(٢) فتح الباري (٩/ ٦٤٣).
(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ١٨٤): «أسباط بن عبد الواحد، منكر الحديث، ذكره أبو الفتح الأزْدِي».
(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٩).
(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٣ برقم ١٢٦٤).
(٦) ينظر: هدي الساري (ص٣٨٩، ٤٦١)، وكذا قال السيوطي في تدريب الراوي =

وأن روايته الوحيدة في «صحيح البخاري» جاء فيها أسباط مقرونًا بمسلم بن إبراهيم الفَراهِيدي شيخ البخاري، ومتابعًا له[١]. وستأتي بإذن الله.

ولم يذكره الكَلابَاذي إلا في جملة من أضيف إلى غيره في إخراج البخاري عنه[٢].

وقد قال ابن حبان: «كان يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن شعبة أشياء كأنّه شعبة آخر، ليس بشعبة بن الحجاج»[٣].

وروايته في «صحيح البخاري» عن غير شعبة كما سنرى إنْ شاء اللهُ.

ونقل ابن حجر عن ابن معين تكذيبه[٤].

ولعلّ السبب مخالفته للثقات التي أشار إليها ابن حبان، وهذا تشدد من ابن معين، ومثل هذا السبب لا يوصل الراوي إلى درجة الاتهام بالكذب، إنَّما هو حال من لم يكن ضابطًا، واللهُ أعلم.

وفي «المغني في الضعفاء» للذهبي: «مجهول»[٥].

وهذا مجرد نقل لكلام أبي حاتم، فهو القائل في مقدمة كتابه «الميزان»: «اعلم أنّ كلَّ من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل، فإنّ ذلك هو قول أبي حاتم فيه»[٦].

وكذا نقله تجهيل أسباط عن أبي حاتم في كتابه «الكاشف»[٧].

واعتراضه على هذا التجهيل تكرر في مصنفاته كما سبقت الإشارة إليه،

= (١/ ٤٨٤)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٥٣ برقم ١٦٥٨).

(١) ينظر: المغني في الضعفاء (١/ ٦٧)، وميزان الاعتدال (١/ ١٨٥)، وتهذيب الكمال (٢/ ٣٦٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٩٣)، وهدي الساري (ص٣٨٩)، وتقريب التهذيب (ص٣٨ ترجمة ٣٢٢).

(٢) قاله الباجي. ينظر: التعديل والتجريح (١/ ٤٠٧ برقم ١٢٤).

(٣) المجروحين (١/ ١٨١).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٣).

(٥) (١/ ٦٧).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ١٨٥).

(٧) (١/ ٢٣٢ ترجمة ٢٦٨).

إضافة إلى تكرر نقله في «المغني» في عددٍ ممن وصفهم أبو حاتم بالجهالة دون العزو إليه.

ولأسباط في البخاري حديث واحد، قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: «حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ح، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ أَبُو الْيَسَعِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ... الحديث»[1].

فالرواية الوحيدة في البخاري جاء فيها أسباط متابعًا لمسلم بن إبراهيم.

وتابعهما عند الترمذي محمد بن إبراهيم بن أبي عَدِي، ومعاذ بن هشام[2]. وعند النسائي خالد بن الحارث[3]. وعند أحمد أبو عامر عبد الملك بن عمرو[4]، ورَوْح بن عُبادة، وعبد الصمد بن عبد الوارث[5]، ومحمد بن يزيد الكَلاعِي[6].

والخلاصة في أسباط: أنه إنْ لَمْ يَكُنْ مجهولاً، فهو ضعيف كما قال ابن حجر في «التقريب»، ولذا كان الأولى استبعاده من الصحيح، وإنْ جاء مقرونًا، فالرواية بدونه أنظف للإسناد، والله أعلم.

[٥] **بِشرُ بن ثابتٍ البَصْري، أبو محمد البَزّار** من التاسعة:

قال أبو حاتم: «مجهول»[7]، فاعترض عليه الذهبي في «الميزان»، فقال: «قد روى عنه الحسن الخَلال والدارمي وعباس الدُّوري وآخرون، وسمع أبا خَلْدة، وروى عنه بِشْر بن آدم فوثّقه»[8].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٠٦٩)، وتكرر عنده بنحوه عن مسلم بن إبراهيم به، برقم (٢٥٠٨).

(٢) برقم (١٢١٥).

(٣) برقم (٤٥٣١).

(٤) (٣/ ١٣٣).

(٥) (٣/ ٢٠٨).

(٦) (٣/ ٢٣٢).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٢).

(٨) (٢/ ٢٤).

وكَرَّرَ في «المُغْنِي» ما قاله أبو حاتم فيه: «مجهول»، وأعقبه بقوله: «وأما ابنُ حبان فوثّقه»(١).

ونقل ابن حجر عن الدارقطني توثيقه أيضًا(٢)، والذي في سؤالات الحاكم: قال الدارقطني: «ليس به بأس»(٣).

ووثقه كذلك الهيثمي(٤). وذكره ابن خَلَفُون في الثقات(٥).

وقال فيه كلٌّ من الذهبي وابن حجر: «صدوق»(٦).

ولم يورده الكَلَابَاذي في رجال «صحيح البخاري». وأورده الدارقطني في أسماء التَّابعين ومن بعدهم(٧)، والحاكم في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم(٨).

قلت: سواء أكان صدوقًا كما قال الذهبي وابن حجر، أو ثقة كما قال غيرهم من الأئمة، فهو معروف وليس مجهولاً كما قال أبو حاتم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنَّما أورده البخاري في موضع واحد في الجمعة معلقًا، ولم يحتج به(٩).

قال البخاري: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ هُوَ خَالِدُ بنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَّرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ». يَعْنِي: الْجُمُعَةَ.

قَالَ يُونُسُ بنُ بُكَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ، فَقَالَ: بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْجُمُعَةَ.

---

(١) (١/ ١٠٥). ينظر: الثقات، لابن حبان (٨/ ١٤١).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٥).
(٣) (ص١٩١ برقم ٢٩٢).
(٤) مجمع الزوائد (١٠/ ٢١٢ برقم ١٧١٧٩).
(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩١).
(٦) الكاشف (١/ ٢٦٧ ترجمة ٥٧٢)، وتقريب التهذيب (ص٦١ ترجمة ٦٧٨).
(٧) (١/ ٨٠ برقم ١٢٩).
(٨) (ص٨٤ برقم ٢٠٨).
(٩) هدي الساري (ص٤٥٦).

وَقَالَ بِشْرُ بنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرٌ الْجُمُعَةَ. ثُمَّ قَالَ لِأَنَسٍ ﷺ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟»[١].

ووصله الإسماعيلي والبيهقي[٢].

وعُرِف من طريق «الأدب المفرد» تسمية الأمير المبهم في هذه الرواية المعلقة[٣]، ومن رواية الإسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك[٤].

والحديث أخرجه ابن خزيمة[٥] من طريق إسحاق بن منصور. والبيهقي[٦] من طريق هارون بن عبد الله، كلاهما عن حَرَمِي بن عُمَارة به بنحوه، وفيه سبب الإيراد.

[[٦]] **بَيَان بن عمرو البُخَارِيُّ، أبو محمد العابد** مات سنة ٢٢٢هـ:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية عنه.

وقد ذكر أبو حاتم حديثًا رواه بيان بن عمرو، عن سالم بن نوح، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعًا: «**الصَّبر عِنْدَ الصَّدمةِ الأولى**». ثم قال: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وبيان شيخ مجهول»[٧].

فاعترض عليه الذهبي، قائلاً: «قوله: «مجهول» ممنوعٌ، وأما في الحديث الذي رواه، فسالم له مناكير، لعلّ هذا منها»[٨].

وأطلق الذهبي في «المغني في الضعفاء» القول بتوثيق بيان[٩].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٩٠٦). (٢) هدي الساري (ص٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (١١٦٢)، واسمه الحكم، وقال العيني في عمدة القاري (٦/ ٢٩٢): وهو الحكم بن أبي عَقِيل الثقفي، كان نائبًا عن ابن عمه الحجاج بن يوسف.

(٤) فتح الباري (٢/ ٣٨٩)، وينظر: تغليق التعليق (٢/ ٣٥٩).

(٥) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١٧٠ برقم ١٨٤٢).

(٦) السنن الكبرى (٣/ ٢٧١ برقم ٥٦٧٧).

(٧) علل الحديث (٢/ ١٥٣٥ برقم ٢٠٢٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٥).

(٨) تاريخ الإسلام (١٦/ ١١٨). (٩) (١/ ١١٧).

واعترض ابن حجر كذلك على أبي حاتم، فقال: «جَهِلَهُ أبو حاتم، وعرفه غيره»[١].

وقال أيضًا: «أثنى عليه ابن المديني، ووثَّقَه ابن حبان وابن عدي، وقال أبو حاتم: مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل، قلت: ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل، ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالعهدة فيه على غيره؛ لأنَّه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف»[٢].

وقال كذلك: «وجهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه، وعدالته ثبتت أيضًا، والحديث لم ينفرد به، فقد قال الدارقطني إنَّه تابعه عليه حَنَش بن حرب الخُرَاساني عن سالم بن نوح، وكذا قال ابن عدي في ترجمة سالم»[٣].

والحديث رواه البخاري عن شيخه بيان عن سالم...[٤].

ورواه الباجي عن شيخه أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوي، عن أبي الحسن الدارقطني بسنده من طريق البخاري... ثم نقل عن الدارقطني، قوله: «وقد تابعه حَنَش بن حرب الخراساني، عن سالم...»[٥].

ورواه ابن عدي بسنده من طريق البخاري عن بيان، عن سالم... ورواه من طريق حَنَشِ بن حرب عن سالم...[٦].

ولكن ابن عدي، قال: «تفرَّد عن البصريين بغير حديث، ثم نقل استغراب علي بن المديني من حديثه عن البصريين غير حديث، وقوله عن الحديث السابق: ليس هذا عندنا بالبصرة»[٧].

---

(١) هدي الساري (ص٤٦١).
(٢) المصدر نفسه (ص٣٩٣)، ونحوه قال السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٤٨٤)، وينظر: الثقات، لابن حبان (٨/ ١٥٥)، وفي التعديل والتجريح، للباجي (١/ ٤٣٤): «قال الشيخ أبو الحسن: وقد تابعه حنش بن حرب الخراساني عن سالم بن نوح».
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٦٥).
(٤) التاريخ الكبير (٢/ ١٣٤).
(٥) التعديل والتجريح (١/ ٤٣٤).
(٦) الكامل، لابن عدي (٤/ ٣٩٥).
(٧) ينظر: التعديل والتجريح (١/ ٤٣٤).

قلت: يفهم من كلام ابن عدي أنّ بعض أحاديث بيان عن رواة بصريين غير محفوظة، أما أنّه مجهول، وإن عنى أبو حاتم جهالة الحال، فهو مستبعد وغير مقبول.

وأما أحاديثه في «صحيح البخاري»، فهي ثلاثة ولها متابعات عند البخاري أو غيره، ومتابعات كثيرة لشيخه في «الصحيح» وغيره.

فالأول: قال البخاري: «حَدَّثَنَا بَيَانُ بنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: «لَمْ يَكُن النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِن النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ»»[(١)].

وبيان تابعه زهير بن حرب عند مسلم[(٢)]، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد عند أبي داود[(٣)]، ولشيخه متابعات أخرى عند أحمد[(٤)] وغيره.

والثاني: قال: «حَدَّثَنَا بَيَانُ بنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: **«يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ...»**»[(٥)].

وبيان تابعه عبد الرحمٰن بن محمد بن سلَّام عند النسائي[(٦)].

والحديث تكرر في البخاري في مواضع كثيرة[(٧)].

والثالث: قال: «حَدَّثَنِي بَيَانُ بنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا ابنُ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابنَ عَبَّاسٍ ﵄، وَذَكَرُوا لَهُ الدَّجَّالَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ...»[(٨)].

---

(١) برقم (١١٦٣). (٢) برقم (٧٢٤).
(٣) برقم (١٠٦٣).
(٤) مسند أحمد (٤٠/١٩٧ برقم ٢٤١٦٧). (٥) برقم (١٥٨٦).
(٦) برقم (٢٨٥٤).
(٧) راجع الأرقام: (١٢٦، ١٥٨٣، ١٥٨٥، ٣٣٦٨، ٤٤٨٣، ٧٢٤٣).
(٨) برقم (٣٣٥٥).

والمتابعة عند البخاري لشيخه النَّضْر بن شُمَيْل، تابعه محمد بن إبراهيم بن أبي عَدِي[١]، وعند أحمد تابعه يزيد بن هارون[٢].

والحديث عن ابن عباس من طرق أخرى عند مسلم[٣] وغيره.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ بيان من شيوخ البخاري، الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطَّلع على أحاديثهم، فميّز جيدها من رديئها.

قال ابن حجر: «ولا شك أنّ المرء أشد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممَّن تقدَّم عن عصرهم»[٤].

[٧] **جُوَيْرِيَةُ بن قُدَامَةَ التَمِيمِي** مخضرم:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له.

وتفرَّد عن جُوَيْرِيَّة هذا أبو جَمْرَة نصر بن عمران الضُّبَعِي[٥].

يقال: هو جَارِيَةُ بن قدامة، وجويرية لقب.

قال ابن حجر: ويؤيد أنَّهما واحد ما رواه ابن عساكر من طريق سعيد بن عمرو الأموي، قال: قال معاوية لآذنه: ائذن لجارية بن قدامة، فلما دخل قال له: إيها يا جُوَيْرِيَّة. فذكر القصة[٦].

فإذا كان جارية وجُويريّة واحد، فهل هو صحابي أو تابعي؟

أمَّا أبو حاتم فيرى أنَّه تابعي، حيث قال: «وليس هو عم الأحنف بن قيس»[٧].

وأمَّا ابن حجر فاضطرب قوله فيه، فبينما نقل السيوطي عنه قوله: «أما

---

(١) برقم (١٥٥٥).
(٢) مسند أحمد (٤/ ٣٠٢ برقم ٢٥٠٢).
(٣) صحيح مسلم، برقم (١٦٦).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ١٨٨).
(٥) نقله السيوطي عن العراقي في تدريب الراوي (١/ ٤٨٢).
(٦) الإصابة (١/ ٦٤٠ برقم ١٣١٢)، والقصة طويلة في تاريخ مدينة دمشق (٦٩/ ٨٦)، وليس فيها ما يؤيد أنهما واحد، فَلْتُرَاجَع.
(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٥٣٠).

جويرية فالأرجح أنه تَفْتَرِقُ صرح بذلك ابن أبي شيبة في مصنفه[١]، وجارية بن قدامة صحابي شهير روى عنه الأحنف بن قيس والحسن البصري»[٢].

قال في «الإصابة»: «قيل: هو آخر من كبار التابعين»[٣].

وقال في «التقريب»: «ثقة مخضرم»[٤].

وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين»[٥].

وحديثه في البخاري، قال: «حَدَّثَنَا آدَمُ بنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ جُوَيْرِيَةَ بنَ قُدَامَةَ التَّمِيمِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ ﷺ، قُلْنَا: أَوْصِنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: أُوصِيكُمْ بِذِمَّةِ اللهِ، فَإِنَّهُ ذِمَّةُ نَبِيِّكُمْ وَرِزْقُ عِيَالِكُمْ»[٦].

وجويرية تابعه عمرو بن ميمون[٧].

[٨] **الحسن بن إسحاق بن زياد اللَّيثِي مولاهم، أبو علي المَرْوَزِي، يلقب حَسنَويه** مات سنة ٢٤١هـ:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية عنه، وقال أبو حاتم: «مجهول»[٨].

والحسن ثقة، نقل ابنُ حجر في «التقريب» قولَ النسائي: «ثقةٌ، شاعرٌ، صاحب حديث»[٩]. وهو أحد شيوخ النسائي، روى عنه في

(١) روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن إدريس، عن شعبة، عن أبي جَمْرة، (مرّة ٦/ ١٨٠) عن جُوَيريّة بن قُدَامة السعدي، (ومرّة ١٦/ ٥٦ برقم ٣١١٤٢) (ومرّة ٢٠/ ٥٩٣ برقم ٣٨٢١٨) عن جارية بن قُدَامة السعدي، قال: «حججت العام الذي أصيب فيه عمر». فقال: «إني رأيت ديكًا نقرني نقرتين...»، والحديث في مسند أحمد (١/ ٤٣١ برقم ٣٦٢، ١/ ٤٣٢ برقم ٣٦٣) من طريق شعبة، عن أبي جمرة، عن جويرية بن قدامة.

(٢) تدريب الراوي (١/ ٤٨٣).

(٣) (١/ ٥٥٦).

(٤) برقم (٩٨٩).

(٥) (٤/ ١١٦).

(٦) برقم (٣١٦٢).

(٧) ينظر الأرقام: (١٣٩٢، ٣٠٥٢، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٢).

(٩) برقم (١٢١٢)، وينظر: تهذيب الكمال، للمِزّي (٦/ ٥٥)، وتهذيب التهذيب، =

«السُّنن»[١].

وأورده ابن حبان في الثقات[٢].

وترجم له البخاري ذاكرًا سنة وفاته[٣].

وأما عن جَهْلِ أبي حاتم به، وعدم معرفته، يقول ابن حجر في «التهذيب»: «وكأنَّ أبا حاتم ما لقيه، فلم يعرفه»[٤]. وقال في «الفتح»: «ولم يَعْرفه أبو حاتم، وعَرِفه غيره»[٥].

وأما عن عدد أحاديثه، فقال مُغُلْطاي: «روى عنه البخاري في «صحيحه» أربعة أحاديث»[٦].

ويقول ابن حجر في شرحه لحديثه الأول رقم ٤١٨٩: «وما له في البخاري سوى هذا الحديث»[٧]. ولكنه قال في شرحه لحديثه الثاني في غزوة خيبر رقم ٤٢٢٨: «تقدم قريبًا في غزوة الحديبية»[٨].

فهما حديثان، أشار إليهما الباجي في التعديل والتجريح[٩]:

قال البخاري في الأول: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بنُ مِغْوَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَصِينٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: لَمَّا قَدِمَ سَهْلُ بنُ حُنَيْفٍ مِنْ صِفِّينَ أَتَيْنَاهُ نَسْتَخْبِرُهُ، فَقَالَ: اتَّهِمُوا الرَّأْيَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرَهُ لَرَدَدْتُ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا لِأَمْرٍ يُفْظِعُنَا إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا

= لابن حجر (٢/ ٢٣٥)، وينظر: المعجم المشتمل، لابن عساكر ترجمة (٢٣٩)، والملحق الأول لتسمية مشايخ النسائي (ص٨٥).

(١) ينظر الأرقام: (٣٩٩٠، ٤٧٣١، ٥٤٤٤، ٥٤٥٥).

(٢) (٨/ ١٧٥).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٧)، والتاريخ الأوسط (٤/ ١١١٠).

(٤) (٢/ ٢٣٥).

(٥) (٧/ ٤٥٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٦٧).

(٧) فتح الباري (٧/ ٤٥٧) في عمرة الحديبية.

(٨) المصدر نفسه (٧/ ٤٨٤).

(٩) (٢/ ٤٧٣).

إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ قَبْلَ هَذَا الأَمْرِ، مَا نَسُدُّ مِنْهَا خصْمًا إِلَّا انْفَجَرَ عَلَيْنَا خصْمٌ مَا نَدْرِي كَيْفَ نَأْتِي لَهُ»(١).

وقد تابع أبا حصين، واسمه عثمان بن عاصم، كلٌّ من حبيب بن أبي ثابت(٢)، والأعمش(٣).

وقال البخاري في الثاني: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا». قَالَ: فَسَّرَهُ نَافِعٌ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَسٌ فَلَهُ سَهْمٌ»(٤).

وتابع زائدة وهو ابن قدامة، أبو أسامة حماد بن أسامة(٥).

[٩] الحسين بن الحسن (من آل مالك بن يسار):

هما اثنان: **الأول**: أبو عبد الله البصري، من كبار أصحاب عبد الله بن عَون، ومن تلاميذه محمد بن المُثَنَّى، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، روى له الشيخان في صحيحيهما.

الثاني: أبو علي، ويقال: أبو عبد الله البغدادي الشَّيْلَماني، من شيوخه وَضَّاح بن حسان الأَنْبَاري، ومن تلاميذه أبو يعلى المَوْصِلي، مات سنة مائتين وخمس وثلاثين، وليس له رواية في الكتب الستة، وإنما ذُكر في «التهذيبين» و«التقريب» تمييزًا.

وترجمهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» في موضعين، نقل في ترجمة الأول عن عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه أحمد توثيقه(٦). وفي

(١) برقم (٤١٨٩).
(٢) برقمي (٣١٨٢، ٤٨٤٤).
(٣) برقمي (٣١٨١، ٧٣٠٨).
(٤) برقم (٤٢٢٨).
(٥) برقم (٢٨٦٣).
(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/٣٨٨ برقم ٢٤٩٢)، وينظر: (٢/١٦٨ برقم ١٨٩٢)، والجرح والتعديل (٣/٤٨).

ترجمة الثاني عن أبيه أبي حاتم، قوله: «مجهول»[(١)].

وترجم لهما الذهبي في «الميزان» ترجمتين، وأورد لفظة مجهول في الموضعين[(٢)].

وهذا وَهَمٌ منه، رحمه الله تعالى، فهما عنده واحد، هو الشَّيْلَماني.

وأوردهما على الصواب كلٌّ من المِزّي في «تهذيب الكمال»[(٣)]، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»[(٤)]، و«تقريب التهذيب»[(٥)].

وأنّ تجهيل أبي حاتم إنَّما هو للثاني الشَّيْلَماني، وليس لمن له رواية في «الصحيحين».

غير أنّ ابن حجر ذَهِل حينما جعلهما واحدًا، وأورده في «هدي الساري» معترضًا على تجهيل أبي حاتم له، فقال مرّة: «جهله أبو حاتم، وعرفه غيره»[(٦)].

وقال أيضًا: «قال أبو حاتم: مجهول، وقال السَّاجي: تكلم فيه أزهر بن سعد فلم يلتفت إليه، وقال أحمد: كان من الثقات.

قلت (يعني: ابن حجر): احتج به مسلم والنسائي، وروى له البخاري حديثًا في «الاستسقاء» توبع عليه»[(٧)].

وكذا وقع في الوَهَمِ السيوطي حين قال: «جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وغيره»[(٨)].

ومن قبلهما البَاجي حين نقل قول أبي حاتم: «مجهول»، فيمن أخرج له البخاري الحديث في «الاستسقاء»»[(٩)].

قلت: من روى له الشيخان في «صحيحيهما»، ثقة، لم يتكلم فيه

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٤، ٤٨٥).
(٣) (٦/ ٣٦٣، ٣٦٥).
(٤) (٢/ ٣٠٤).
(٥) برقمي (١٣١٦، ١٣١٧).
(٦) (ص٤٦١).
(٧) المرجع نفسه (ص٣٩٨).
(٨) تدريب الراوي (١/ ٤٨٤).
(٩) التعديل والتجريح (٢/ ٤٩٣).

أبو حاتم، وثقه أحمد والنسائي والسَّاجي وابن حبان، وأطلق القول بتوثيقه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»[(١)].

والحديث المشار إليه سابقًا، أخرجه البخاري، قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمَنِنَا**».

قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمَنِنَا**».

قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: قَالَ: «**هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**»[(٢)].

والحسين في الحديث تابعه أزهر بن سعد[(٣)]، وهو ثقة أيضًا[(٤)].

[١٠] **حُصَين بن محمد السَالِمي الأنصاري المدني** من الثانية:

قال ابن حجر: «صدوق الحديث، لم يَرْوِ عنه غير الزهري»[(٥)].

وقال الذهبي: «احتج به في «الصحيحين»، ومع هذا فلا يكاد يُعْرف»[(٦)].

قلت: حصين هذا معروف وثقة، فهو من ثقات تابعي أهل المدينة[(٧)]، وثَّقه البخاري وغيره[(٨)]، منهم الدارقطني[(٩)]، وأورده ابن حبان في ثقات

---

(١) راجع المواضع المشار إليها في: الكتب السابق ذكرها، والثقات، لابن حبان (٨/ ١٨٥)، والكاشف، للذهبي (١/ ٣٣٢ ترجمة ١٠٨٤).

(٢) برقم (١٠٣٧). (٣) صحيح البخاري، برقم (٧٠٩٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص١٠٥ ترجمة ١٣١٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص١١٠ ترجمة ١٣٨٥)، وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٣/ ٣٩٣).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٥٠٦).

(٧) الوافي بالوفيات، للصفدي (١٣/ ٥٩).

(٨) المغني في الضعفاء (١/ ١٧٨).

(٩) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٩٨ برقم ٣٠٣).

التابعين[١]، وترجم له في التابعين البخاري في «التاريخ الكبير»[٢]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، والدارقطني في «ذكر أسماء التابعين» ومن بعدهم[٤]، والحاكم في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم[٥].

ولم أجد من جرحه.

وفي قبول رواية من لم يرو عنه إلا واحد، قال السخاوي: «وخَصَّ بعضهم القبول بمن يزكيه أحد أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، وصححه شيخنا ـ يعني: ابن حجر ـ وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف ـ يعني: زين الدين العراقي ـ بالتأليف. فمنهم ممن اتفق عليه، حصين بن محمد الأنصاري المدني...»[٦].

وأما حديثه في «صحيح البخاري»، فقال ابن حجر: «روى حديثًا مرسلاً، فذكره بعضهم في الصحابة، وروى عنه الزهري، وذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في التابعين، وحديثه في «الصحيحين» من رواية الزهري عقب حديث محمود بن الرَّبِيع عن عِتْبَان، قال: فسألت حُصَين بن محمد فصَدَّقه بذلك، قال أبو حاتم الرازي: هو من رواية حصين عن عِتْبَان بن مالك»[٧].

والحديث هو: قال البخاري: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَن ابنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِن الأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتْ الأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ...

---

(١) (١٥٩/٤).
(٢) (٧/٣).
(٣) (١٩٦/٣).
(٤) (١٠٨/١).
(٥) (ص١٠٤ برقم ٣٨١).
(٦) فتح المغيث (٣٤٧/١).
(٧) الإصابة (١٨٠/٢ برقم ٢١٠٤).

قَالَ ابنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بنَ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ ـ أي: ساداتهم ـ عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ»[١].

[[١١]] **الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصري، قَيسي أو أنصاري أو عِجلي من التاسعة:**

أورد له المِزّي خمسة من الشيوخ، منهم شعبة في «الصحيحين»، وستة من التلاميذ[٢].

أما ابن حجر فاختصرهم إلى أربعة من الشيوخ، ومثلهم من التلاميذ[٣].

وقال أبو حاتم: «كان يحفظ، مجهول!!»[٤].

فاعترض عليه ابن حجر، وقال: «ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثقه الذُّهْلِي، ومع ذلك فليس له في البخاري سوى حديث واحد في الزكاة»[٥].

أخرجه عن أبي قدامة عنه عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود في نزول قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الآية [التوبة: ٧٩].

وأخرجه في التفسير من حديث غُنْدَر عن شعبة[٦].

وتابع شعبة كذلك كلٌّ من زائدة بن قدامة[٧]، ويحيى بن سعيد الأموي[٨].

وقال أيضًا: «جَهِله أبو حاتم، وعَرِفه غيره»[٩].

---

(١) برقم (٤٢٥). وينظر رقمي: (٤٠١٠، ٥٤٠١).
(٢) تهذيب الكمال (٧/ ١٠٥).
(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٥).
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٢ برقم ٥٦٢).
(٥) هدي الساري (٣٩٨).
(٦) المصدر نفسه (ص٣٩٨)، والحديث من طريق غُنْدَر في البخاري، برقم (٤٦٦٨).
(٧) برقم (٤٦٦٩).
(٨) برقم (٢٢٧٣).
(٩) هدي الساري (ص٤٦١)، وينظر: تدريب الراوي (١/ ٤٨٤).

وترجم ابن عدي للحكم بن عبد الله، أبو مروان البصري البَزَّاز، وروى له حديثًا عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس رفعه: **«مَنْ لَقِيَ أَخَاهُ المُسْلِمَ بما يُحِبُّ لِيَسُرّه به سرَّهُ اللهُ يومَ القِيامةَ»**.

ثم قال: «وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، ثم ذكر حديثين غريبين عن شعبة، ثم قال: وإنما ذكر الحكم بهذه المناكير التي يرويها الذي لا يتابعه أحد عليه»[(١)].

فتعقبه ابن حجر، وإنّي معه، بقوله: «ويَهْجُسُ في خاطري أنّ الراوي عن سعيد هو أبو مروان، وهو غير أبي النعمان الراوي عن شعبة، فالله أعلم»[(٢)].

والحكم، عَرِفه الأئمة النقاد ووثقوه.

قال البخاري: «كان يحفظ، سمع شعبة، حديثه معروف»[(٣)]. ووثقه الخطيب، ووصفه بالحفظ[(٤)]، ومثله عبد الصمد بن عبد الوارث[(٥)]. وقال الذُّهلي (محمد بن يحيى ٢٥٨هـ): «ثبت في شعبة»[(٦)]. وقال تلميذه عقبة بن مُكْرَم: «كان من أصحاب شعبة الثقات»[(٧)]. وذكره ابن خَلَفُون في الثقات، ونقل عن ابن الجارود (عبد الله بن علي ٣٠٧هـ) توثيقه.

وفي كتاب أبي إسحاق الصَّرِيْفِيني (إبراهيم بن محمد ٦٤١هـ): قال ابن مَنْدويه: «كان حافظًا»[(٨)].

وقال ابن حبان: «حافظ، ربما أخطأ»[(٩)].

وقال الذهبي: «كان ثقة من الحفاظ»[(١٠)]. وقال مَرّة: «صدوق»[(١١)].

---

(١) الكامل (٢/ ٥٠٤).
(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٦).
(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٣٤٢).
(٤) تهذيب الكمال (٧/ ١٠٥).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٦).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٢ برقم ٥٦٢).
(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ٩٥).
(٩) الثقات (٨/ ١٩٤).
(١٠) تاريخ الإسلام (١٣/ ١٦١)، وفي (١٤/ ١٢٢) قال: «كان ثقةً حافظًا».
(١١) الكاشف (١/ ٣٤٥ برقم ١١٨٨).

وقال ابن حجر: «ثقة، له أوهام»[١].

فعبارات الأئمة واضحة في توثيق الرجل، ولذا فإنّ وصفه بالجهالة من أبي حاتم مستغرب، وإن وقع في أوهام أحيانًا ـ والكل يَهِم ـ في روايته عن غير شعبة، واللهُ تعالى أعلم.

ولم يخرج له الشيخان إلا من روايته عن شعبة[٢].

[[١٢]] **خالد بن سعد الكوفي، مولى أبي مسعود الأنصاري** من الثانية:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية له.

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: «قال ابن أبي عاصم في كتاب الأشربة بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعود مرفوعًا في النبيذ: هذا خبر لا يصح، وخالد مجهول، وما أظنه سمع من أبي مسعود، لأنّه لم يقل: سمعت»[٣].

وكرره في «تهذيب التهذيب»، فقال: «قال ابن أبي عاصم في «الأشربة»: هو عندي مجهول، ولم يقل: سمعت أبا مسعود، فأرى أن يكون بينه وبين أبي مسعود إنسانًا»[٤].

وقال البخاري: «قال يحيى بن يَمَان، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أُتِيَ النبيّ ﷺ بنبيذ فصب عليه ماء. ثم قال: ولم يصح عن النبيّ ﷺ هذا»[٥].

أي: لم يصح مرفوعًا.

وساق ابن عدي في «الكامل» حديث النبيذ واستنكره، وبيَّن أنَّ الخطأ فيه من يحيى بن يَمَان، ونقل قول محمد بن عبد الله بن نُمَير: «ابن يَمَان سريع

---

(١) تقريب التهذيب (ص١١٤ ترجمة ١٤٤٧).
(٢) وينظر: صحيح مسلم، برقمي: (٢٧٦٣، ٢٩٠١).
(٣) (ص٤٠٠). (٤) (٣/ ٨٦).
(٥) التاريخ الأوسط (٣/ ٤٠٤)، وينظر: التاريخ الكبير (٣/ ١٥٣).

الحفظ سريع النسيان»[١].

ورواه النسائي في «سننه» من الطريق التي أوردها البخاري، ثم قال: «وهذا خبر ضعيف؛ لأن يحيى بن يَمَان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يَمَان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه»[٢].

وقد خالف العلماء قول ابن أبي عاصم في تجهيل خالد، فوثقه ابن معين[٣] وابن حبان[٤]، وابن خَلَفُون[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر[٧].

وذكر له المِزّي أربعة من الشيوخ، وسبعة من التلاميذ[٨].

ولخالد هذا حديث واحد في البخاري، قال: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بنُ أَبْجَرَ، فَمَرِضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحُبَيْبَةِ السَّوْدَاءِ فَخُذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِن السَّامِ**». قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: المَوْتُ»[٩].

---

(١) (٣/ ٤٥٥، ٧/ ٦٢).

(٢) عند الحديث (٥٧٠٣)، وينظر في تخطئة يحيى في هذا الحديث وتوهيمه: علل الدارقطني (٦/ ١٩٢)، والسنن، له (٣/ ٤٨٠)، وعلل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٥)، والأباطيل، للجورقاني (٢/ ٢٢٦)، وسنن البيهقي (٨/ ٣٠٤)، وتنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٥/ ٢٩).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٣٤).

(٤) الثقات (٤/ ١٩٧).

(٥) حاشية تهذيب الكمال (٨/ ٧٩، ٨٠).

(٦) الكاشف (١/ ٣٦٦ برقم ١٣٣٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص١٢٨ ترجمة ١٦٣٨).

(٨) تهذيب الكمال (٨/ ٧٩).

(٩) برقم (٥٦٨٧).

[[١٣]] **خَلّاد بن يحيى بن صَفوان السُّلَميّ، أبو محمد الكوفي** مات سنة ٢١٣ وقيل: ٢١٧هـ:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية عنه، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، ليس بذاك المعروف»[(١)].

وخَلَّاد ثقة، وثَّقه العجلي[(٢)]، والخليلي، وزاد: «الإمام»[(٣)]، وابن حبان[(٤)]، والدارقطني[(٥)]، وزاد: «إنَّما أخطأ في حديث واحد: حديث الثوري عن إسماعيل، يعني: ابن أبي خالد، عن عمرو بن حُرَيْث، يعني: عمر بن الخطاب حديث: «**لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا**» رفعه، ووقفه الناس»[(٦)].

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة أَوْ صَدوق، ولكن كان يرى شيئًا من الإرجاء»[(٧)].

وقال أبو داود: «ليس به بأس»[(٨)].

وقال محمد بن عبد الله بن نُمير: «صدوق إلا أنَّ في حديثه غلطًا قليلاً»[(٩)].

وذكره ابن خَلَفُون في الثقات[(١٠)].

وروى البزار في «مسنده»، قال: «حدثنا زهير بن محمد وأحمد بن إسحاق، اللفظ لزهير، قالا: حدثنا خلَّاد بن يحيى، قال: أخبرنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حُرَيث، عن عمر بن

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٢٦٠).
(٢) معرفة الثقات، للعجلي (١/ ٣٣٧).
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٣٥٦).
(٤) الثقات (٨/ ٢٢٩).
(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٠٢ برقم ٣١٢).
(٦) وينظر: علل الدارقطني (٢/ ١٩٥)، وهدي الساري (ص٤٠١).
(٧) تهذيب الكمال (٨/ ٣٦١).
(٨) المصدر نفسه.
(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٨).
(١٠) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ٢٣٥).

الخطاب، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»**.

قال: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل عن عمرو بن حُرَيث عن عمر موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا خلَّاد بن يحيى عن سفيان»[١].

وذكره ابن أبي حاتم في علل أخبار رُويت في الأدب والطب، ونقل عن أبي حاتم وأبي زرعة قولهما: «هذا خطأ، وَهِم فيه خلَّاد، إنما هو عن عمر قوله»[٢].

قلت: الخطأ والوهم وارد على الجميع، وقد قال ابن معين: «لستُ أعجب ممَّن يُحَدِّث فيخطئ، وإنما العجب ممن يُحَدِّث فيصيب»[٣].

وقال أيضًا: «من لا يخطئ في الحديث ـ أي: يزعم أنه لا يخطئ في الحديث ـ فهو كَذّاب»[٤].

فإذا وقع خلّاد في الخطأ أحيانًا، أو في حديث واحد، فغير مؤثِّر عليه؛ بل هذه هي صفة من كان ثقة من الرواة، وقد قال الذهبي في ترجمة الوليد بن شجاع: «قد احتج به مسلم وهو على سعة علمه قلَّ أنْ تجد له حديثًا منكرًا، وهذه صفةُ من هو ثقة»[٥].

وعليه فلا يُعْتَرض على البخاري في الرواية عنه، وكذلك هو من كبار شيوخ البخاري، والبخاري أعلم الناس بشيوخه، فينتقي الصحيح من حديثهم. واللهُ أعلى وأعلم.

وقد قال فيه: سكن مكة، ومات بها قريبًا من ثلاث عشرة ومائتين[٦].

---

(١) (١/ ٣٦٨ برقم ٢٤٧).
(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٢٣٥ برقم ٢١٩٤، ٢/ ٢٧٥ برقم ٢٣٢٤).
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٣).
(٤) المصدر نفسه (٣/ ٥٤٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٣).
(٦) التاريخ الكبير (٣/ ١٨٩)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٩٥٢).

وقال الذهبي: «ثقة»[١]، وقال مرّة: «ثقة يهم»[٢]، وقال في موضع آخر: «صدوق»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالإرجاء»[٤].

وقالا: «هو من كبار شيوخ البخاري»[٥].

أقول: وخلاصة القول فيه: أنّه ثقة، رمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري، واللهُ تعالى أعلم.

قال ابن حجر: «وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة»[٦].

قلت: له في الصحيح أربعة وعشرون حديثًا[٧].

[١٤] **زيدُ بن رباح المدني، مولى تَيمِ الأَدْرَم بن غالب من بني فِهر** مات سنة ٢٣١هـ:

تفرد عنه الإمام مالك بن أنس. وانفرد البخاري عن مسلم بالرواية له.

وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأسًا»[٨]. ووثّقه الدارقطني[٩]، وابن البَرْقي (محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ٢٤٩هـ)[١٠]، وابن عبد البر، وزاد: «مأمون على ما حمل، وروى عنه مالك بن أنس وغيره»[١١]. وابن حبان[١٢]،

---

(١) المغني (١/ ٢١١).

(٢) الكاشف (١/ ٣٧٧ برقم ١٤٢٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص١٣٦ ترجمة ١٧٦٦).

(٥) العبر في خبر من غبر (١/ ٦٨)، وهدي الساري (ص٣٨٥)، وتقريب التهذيب (ص١٣٦ ترجمة ١٧٦٦).

(٦) هدي الساري (ص٤٠١).

(٧) بالأرقام: (٣٧٧، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٨١، ٧٦٩، ٢٠٩٥، ٢٣٩٤، ٢٤٨٩، ٢٥١٤، ٢٧٢٦، ٢٧٤٠، ٣٤١٩، ٤٠١٠، ٥٢٠٥، ٥٤٢٣، ٥٥١٠، ٦٢٧٠، ٦٤٧١، ٦٦٦٤، ٦٦٩٣، ٦٩٢١، ٧١١٤، ٧٤٢١، ٧٤٥٥).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٥٦٣).

(٩) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢١١ برقم ٣٢٥).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/ ١٥٦).

(١١) التمهيد (٦/ ١٥).

(١٢) الثقات (٦/ ٣١٨).

وابن خَلَفُون[(١)]، وابن حجر[(٢)]، وقال الذهبي: «صدوق»[(٣)].

وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»، وقال: «قال ابن شيبة: قُتِلَ سنة إحدى وثلاثين. يعني: ومائة»[(٤)]. قال السيوطي: «فانتفت عنه الجهالة بتوثيق هؤلاء»[(٥)].

وحديثه الوحيد في البخاري، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بنِ رَبَاحٍ وَعُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **«صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ»**[(٦)].

قال ابن عبد البرِّ: «لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث في «الموطأ»»[(٧)].

والحديث في «الموطأ»[(٨)]. ومن طريقه الترمذي في «السُّنن» وقال: حسن صحيح[(٩)].

[[١٥]] **سعيد بن زياد الأنصاري المدني** من السادسة:

قال أبو حاتم: «مجهول»[(١٠)]. وفرّق بينه وبين سعيد بن زياد الذي يروي عن جابر بن عبد الله، والذي روى عنه سعيد بن أبي هلال، وقال عنه: «ضعيف»[(١١)].

فاعترض المِزّي على ذلك بقوله: وجعلهما غيره واحدًا، وهو أولى بالصواب، والله أعلم[(١٢)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/ ١٥٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص١٦٣ ترجمة ٢١٣٦).
(٣) الكاشف (١/ ٤١٦ برقم ١٧٣٦).
(٤) (٣/ ٣٩٤).
(٥) تدريب الراوي (١/ ٤٨٣).
(٦) صحيح البخاري، برقم (١١٩٠).
(٧) التمهيد (٦/ ١٦).
(٨) الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في مسجد النبيّ، (٢/ ٢٧٥ برقم ٢١٣).
(٩) برقم (٣٢٥).
(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢).
(١١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(١٢) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٤٠).

وتصويب المِزّي هو الصواب، واللهُ أعلم، إلا أنّ ابن حجر أشار متابعًا لمُغُلْطاي[١] أنّ البخاري سبق أبا حاتم في جعلهما اثنين في «تاريخه»[٢]. ولم نجد هذا التفريق في المطبوع من تاريخ البخاري؛ بل ذكر البخاري سعيدًا واحدًا[٣].

وسعيد بن زياد، قال فيه الذهبي: «واه»[٤]. وأما ابن حجر فوافق أبا حاتم، وقال: «مجهول»[٥]. وهو كما قالا، واللهُ أعلم.

ولم يعتمد عليه البخاري؛ بل أورده في موضع واحد استشهادًا.

قال البخاري: «حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ، بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، فَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ تَعَالَى»**.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابنُ شِهَابٍ بِهَذَا وَعَن ابنِ أَبِي عَتِيقٍ وَمُوسَى عَن ابنِ شِهَابٍ مِثْلَهُ.

وَقَالَ شُعَيْبٌ عَن الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ. وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بنُ سَلَّامٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابنُ أَبِي حُسَيْنٍ وَسَعِيدُ بنُ زِيَادٍ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «حَدَّثَنِي صَفْوَانُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٩٣). (٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨).
(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٤٧٣). ولم يترجم له البخاري في التاريخ الأوسط.
(٤) الكاشف (١/ ٤٣٦ ترجمة ١٨٨٦).
(٥) تقريب التهذيب (ص١٧٦ ترجمة ٢٣٠٩).

أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ»[(١)].

[[١٦]] **عامر بن مصعب، ويقال: مصعب بن عامر** من الثالثة:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية له، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: «يروي عن عائشة، لم أعلم له راويًا إلا إبراهيم بن المُهَاجِر، لا يعجبني الاعتبار بحديث إبراهيم بن المُهَاجِر»[(٢)]، [يعني: حديث إبراهيم عن عامر بن مُصْعب]. وقال في موضع آخر: «عامر بن مُصْعب، يروي عن طاوس، روى عنه ابن جُرَيج»[(٣)].

وقد ترجم المِزّي لعامر في موضع واحد في تهذيب الكمال[(٤)]، وتبعه ابن حجر في «التهذيب»[(٥)]، فذكرا له ثلاثةَ شيوخ، هم: طاووس وأبو المِنْهال وعائشة، وتلميذين هما إبراهيم بن مُهَاجِر وعبد الملك بن جُرَيج.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «شيخ لابن جُرَيج، لا يعرف، قرنه بعمرو بن دينار، وقد وثقه ابن حبان على عادته»[(٦)].

وعامر بن مُصْعب، روى له البخاري في «صحيحه» في موضع واحد مقرونًا بعمرو بن دينار، وتلميذه في الحديث ابن جُرَيج، وشيخه أبو المِنْهال عبد الرحمٰن بن مُطْعم. فهل عامر هذا هو الذي يروي عنه إبراهيم بن المُهَاجِر؟

والجواب ما قاله ابن حجر في «التهذيب»: «أخشى أن يكون الذي روى عنه ابن جُرَيج غير الذي روى عنه إبراهيم»[(٧)].

قلت: سواء أكان من الوحدان أم لا، فهو مجهول غير معروف، كما قال ابن حجر.

---

(١) برقم (٧١٩٨).
(٢) الثقات (٥/ ١٩٢).
(٣) المصدر نفسه (٧/ ٢٥٠).
(٤) (١٤/ ٧٧).
(٥) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٤).
(٦) برقم (٣١١٠).
(٧) (٥/ ٧٤).

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[(١)]، وقال ابن معين: «شيخ مدني»[(٢)].

وأما البخاري فلم يحتج به والله أعلم؛ بل قرنه بابن دينار.

والحديث هو، قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَن ابنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، قَالَ: كُنْتُ أَتَّجِرُ فِي الصَّرْفِ، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بنَ أَرْقَمَ ﷺ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ح، وحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ ابنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ دِينَارٍ وَعَامِرُ بنُ مُصْعَبٍ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا الْمِنْهَالِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بنَ أَرْقَمَ عَن الصَّرْفِ، فَقَالَا: كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَن الصَّرْفِ، فَقَالَ: «**إِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً فَلَا يَصْلُحُ**»[(٣)].

[١٧] عباس بن الحسين القَنطَري، أبو الفضل البغدادي، ويقال: البصري مات سنة ٢٤٠هـ:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له.

وذكر له المِزّي في «تهذيب الكمال» أربعةً من الشيوخ، وخمسةً من التلاميذ[(٤)]، وتبعه في ذلك ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[(٥)].

قال فيه أبو حاتم: «مجهول»[(٦)]. فتعقبه ابن حجر، بقوله: «إن أراد العين، فقد روى عنه البخاري وموسى بن هارون الحَمَّال والحسن بن علي المَعْمَري وغيرهم، وإن أراد الحال، فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي عنه، فذكره بخير[(٧)] وله في «الصحيح» حديثان، قرنه في أحدهما وتوبع في الآخر»[(٨)].

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٥٧ برقم ٤٣٥).
(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (١/ ٢٢٥).
(٣) برقم (٢٠٦١). (٤) (٢٠٧/١٤).
(٥) (٥/ ١٠٤). (٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢١٥).
(٧) وتوثيق ابن الإمام أحمد وأبيه في تاريخ مدينة السلام (١٤/ ٢٠).
(٨) هدي الساري (ص٤١٣)، وينظر: تدريب الراوي (١/ ٤٨٥).

وقال كذلك: «جهله أبو حاتم وعرفه غيره»[١].

وتعقبه الذهبي في «الميزان»، فقال: «بل صدوق»[٢].

ووثَّقه الذهبي في «المغني»[٣]. وابن حجر في «التقريب»[٤]، و«فتح الباري»[٥].

وقال أبو سعد ابن السَّمْعَاني: «هو أحد الثقات المشهورين»[٦]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧].

فالرجل ثقة، ولا موقع للقول بجهالته.

ثم هو شيخ البخاري الذين خبرهم وميَّز أحاديثهم كما بات معلومًا لكل دارس في الحديث وعلومه.

وترجم له في «التاريخ الكبير»، وقال: «مات قريبًا من سنة أربعين ومائتين»[٨].

وحديثاه هما:

الأول: قال البخاري: «حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ ﷺ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»**[٩].

فعبد الله بن المبارك يتابع مُبَشِّر بن إسماعيل في الموضع نفسه.

والحديث في مسلم من طريق الزُّهري، عن سعيد بن المُسَيِّب وأبي

---

(١) هدي الساري (ص٤٦٢).
(٢) (٢/ ٣٤٧).
(٣) (١/ ٣٢٩).
(٤) برقم (٣١٦٥).
(٥) (٨/ ٩٤).
(٦) الأنساب (٤/ ٥٥١).
(٧) (٨/ ٥١١).
(٨) (٧/ ٧).
(٩) برقم (١١٥٢).

سلمة بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن عمرو[١].

والثاني: قال البخاري: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا يَحْيى بنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُلَاعِنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَوَاللهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَاعَنَّا لَا نُفْلِحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، قَالَا: إِنَّا نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلاً أَمِينًا، وَلَا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا، فَقَالَ: **«لَأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلاً أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ»**، فَاسْتَشْرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: **«قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الْجَرَّاحِ»**. فَلَمَّا قَامَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَذَا أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ»**[٢].

وإسرائيل بن يونس تابعه شعبة في «الصَّحيحين»[٣]، وسفيان الثوري عند مسلم[٤].

[[١٨]] **عبد الرحمٰن بن فَرُّوخ العَدَوي، مولى عمر بن الخطاب** من الثالثة:

قال الحاكم: «ليس له راو غير عمرو بن دينار»[٥].

وأشار ابن حجر إلى قصد الحاكم بأنّ الشيخين إنّما تركا إخراج أحاديثه الموصولة على قاعدته في أنّ شرط من يخرّج له في «الصحيح» أنْ يكون له راويان[٦].

وأورده المِزّي في «تهذيب الكمال»[٧]، ورمز له (خت)، وذكر تعليقًا لنافع بن عبد الحارث بن صَفْوان بن أمية[٨].

وتَعَقَّبَه ابن حجر في «التهذيب»، فقال: «لم يُسَمِّه البخاري في «صحيحه»

---

(١) برقم (١١٥٩). (٢) برقم (٤٣٨٠).
(٣) صحيح البخاري، برقمي (٤٣٨١، ٧٢٥٤)، وصحيح مسلم، برقم (٢٤٢٠).
(٤) صحيح مسلم، برقم (٢٤٢٠). (٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٥١٢).
(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٦). (٧) (١٧/ ٣٤٤).
(٨) راجع: كتاب الخصومات، باب الربط والحبس (ص٤٥٤).

في هذا الموضع ولا غيره، وإنما عَلَّق القصة»[١].

وقال في «التقريب»: «مقبول، ولم يصرح البخاري بذكره»[٢].

[[١٩]] **عبد الرحمٰن بن نَمِر اليَحْصَبِي، أبو عمرو الدِّمَشقي** من الثامنة:

لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم[٣].

وعبد الرحمٰن، وثَّقه ابن البَرْقِي[٤] والذُّهْلِي[٥].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من ثقات أهل الشام ومُتْقنيهم»[٦]، وفي مشاهير علماء الأمصار قال: «من ثقات الشاميين وفقهاء الدمشقيين، وكان متيقظًا يحفظ، حافظًا يتفقه»[٧].

وذكره ابن خَلَفُون في الثقات[٨].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٩].

وقال أبو داود: «ليس به بأس، كان كاتبًا حضر مع ابن هشام والزُّهْري يملي عليهم»[١٠].

وقال أبو أحمد الحاكم: «مستقيم الحديث»[١١].

وقال أبو زرعة الدِّمَشقي: «حديثه عن الزهري مستوٍ»[١٢].

وقال دُحَيْم: «صحيح الحديث عن الزُّهري»[١٣].

وقال ابن عَدِي: «له عن الزُّهري غير نسخة، وهي أحاديث مستقيمة»[١٤].

---

(١) (٦/ ٢٢٦).
(٢) برقم (٣٩٧٩).
(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤)، وتقريب التهذيب (ص٢٩٣ ترجمة ٤٠٣٠).
(٤) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٤٢).
(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤).
(٦) (٧/ ٨٢).
(٧) (ص١٨٢).
(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٨/ ٢٤٢).
(٩) تقريب التهذيب (٢٩٣ ترجمة ٤٠٣٠).
(١٠) سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ٢١٥ برقم ١٦٤٠).
(١١) الإكمال (٨/ ٢٤٢).
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥).
(١٤) الكامل (٥/ ٤٧٨).

وقال الذهبي في «ذِكْر من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق»: «صدوق»[١].

وتكلم فيه بعضهم، فقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم»[٢]. فَعَقَّب على ذلك ابن حجر بقوله: «ضُعّف بسبب تفرد الوليد بن مسلم عنه»[٣].

وقال ابن معين: «ضعيف في روايته عن الزُّهري»[٤].

فوضّح ابن عَدِي سبب التضعيف، فبعدما روى بسنده من طريق الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمٰن بن نمر اليَحْصُبي، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن الزُّبَير، أنه سمع مروان بن الحَكَم، يقول: أخبرتني بُسْرَة بنت صَفْوان الأَسَديَّة: «أنَّها سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ بالوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، والمَرْأَةُ مِثْل ذلكَ».

فقال: «وهذا الحديث بهذا الزيادة التي ذكر في متنه: «والمَرْأَةُ مِثْل ذلكَ» لا يرويه عن الزهري غير ابن نَمِر هذا.

ثم قال: وقول ابن معين هو ضعيف في الزهري، ليس أنَّه أنكر في أسانيد ما يرويه عن الزهري أو في متونها إلا ما ذكرت من قوله: «والمَرْأَةُ مِثْل ذلكَ»[٥].

فهي زيادة منكرة تفرد بها، ولم يضعف رواياته الأخرى عن الزهري، واللهُ أعلم.

وأورده العُقَيْلي في «الضعفاء»[٦]، وقال العَيْني: «ليِّن الحديث»[٧].

قلت: الرجل صدوق، لا يصل إلى إطلاق القول بتوثيقه كما قال

---

(١) (ص١٢١).
(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥).
(٣) هدي الساري (ص٤٦٢).
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥)، وينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٤٨)، وسؤالات ابن الجُنَيْد (ص٣٠٧).
(٥) الكامل (٥/ ٤٧٨).
(٦) (٢/ ٣٤٩).
(٧) عمدة القاري (٥/ ٤٤٣).

ابن حجر، واللهُ أعلم، وقد سمع الزُّهري، وسمع منه الوليد بن مسلم الدِّمَشقي[١]، ومع ذلك، فحديثه الوحيد في «صحيح البخاري» متابعة للأوزاعي[٢].

والحديث هو: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مِهْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابنُ نَمِرٍ، سَمِعَ ابنَ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: «جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِن الرَّكْعَةِ قَالَ: **سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ**، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ﵂: «أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا بـ: «**الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ**» فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ نَمِرٍ سَمِعَ ابنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالمَدِينَةِ. قَالَ: أَجَلْ إِنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ.

تَابَعَهُ سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنٍ وَسُلَيْمَانُ بنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ»[٣].

[[٢٠]] **عبد الله بن وَدِيعَةَ بنِ خِدَام الأنصاري المدني**، قُتِلَ بالحرّة:

لم يرو له من الستة سوى البخاري، وانفرد أبو سعيد المَقْبُرِي بالرواية عنه.

وقد أوردته مع ذكر بعضهم له في الصحابة لترجيح تابعيته عندي.

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣٥٧).

(٢) ينظر: عمدة القاري (٥/ ٣٤٠)، وهدي الساري (ص٤١٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤).

(٣) برقم (١٠٦٦).

فذكره في الصحابة ابن سعد[١]، وابن مَنْده، وعزاه لأبي حاتم[٢]، وابن فَتْحون (محمد بن خلف بن سليمان ٥٢٠هـ)[٣]، والباوَرْدي (أبو منصور محمد بن سعد ٣١٠هـ)[٤].

وابن الأثير، الذي قال: «عبد الله بن وَدِيعة بن خِدَام[٥] الأنصاري، له صحبة، أخرجه أبو حاتم الرازي في الصحابة.

روى أبو مِعْشَر عن سعيد المَقْبُرِي عن أبيه عن عبد الله بن وَدِيعة صاحب رسول اللهِ ﷺ، قال: قال رسول اللهِ ﷺ: **«مَن اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ كَغُسْله مِنَ الجَنَابةِ...»** وذكر الحديث»[٦].

وأنكر أبو نعيم صحبته، وخَطَّأ ابن منده في ذلك[٧].

وشَكَّك ابن حجر في صحبته، ورجح تابعيته.

فبعدما أشار إلى من قال بصحبته[٨]، وقال في «التقريب»: «مختلف في صحبته»[٩] نجده في «الفتح»، يقول: «تابعي جليل»[١٠]، وفي موضع آخر: «تابعي غير مشهور إلا في هذا الحديث»[١١].

---

(١) فتح الباري (٢/ ٣٧١)، وفي الطبقة الثالثة من المهاجرين والأنصار ممن شهد الخندق وما بعدها، ترجم ابن سعد لثابت بن وَدِيعة بن خِدَام، وكنيته أبو سعد، وروى بسنده عن أبي مِعْشَر، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن ابن أبي وَدِيعة صاحب رسول اللهِ، وذكر حديث الغسل يوم الجمعة. الطبقات الكبير (٥/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: الإنابة، لمُغُلْطاي (١/ ٣٨٨)، والإصابة (٤/ ٢٢١ برقم ٥٠٣٦)، وفتح الباري (٢/ ٣٧١).

(٣) الإنابة (١/ ٣٨٨).

(٤) الإصابة (٤/ ٢٢١).

(٥) في الأصل «حرام».

(٦) أسد الغابة (٣/ ٤٠٨).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٦٣)، وفتح الباري (٥/ ١٩٥)، والذي في معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤/ ١٧٩٧): ذكره بعض المتأخرين أن له صحبه وحكي أن أبا حاتم الرازي أخرجه في الصحابة. ثم روى بسنده الحديث الذي رواه البخاري، وسيأتي في الصفحة التالية ما يدل على تابعيته عنده.

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٦٣)، والإصابة (٤/ ٢٢١).

(٩) برقم (٣٦٨٨).

(١٠) (٢/ ٣٧١).

(١١) يريد: الحديث الذي أخرجه البخاري، وسيأتي.

ووثقه الدارقطني وابن حبان[١].

وعقب على رواية أبي مِعْشَر، بقوله: «ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ في هذا الحديث أحدًا، لكنه لم يصرح بسماعه؛ فالصواب: إثبات الواسطة»[٢].

ويقول: «وقول الراوي في السند: صاحب رسول اللهِ ﷺ وَهْم، فإنَّ أبا وَدِيعة هذا تابعي معروف واسمه عبد الله بن وَدِيعة، أخرج حديثه البخاري من طريق ابن أبي ذِئب عن سعيد المَقْبُري عن أبيه عن ابن وَدِيعة عن سلمان»[٣].

وذكره في التابعين: البخاري[٤]، وأبو حاتم الرازي[٥]، وابن خَلَفُون[٦]، والدارقطني[٧]، وابن حبان[٨]، ووثقه الدارقطني[٩]، وابن حبان[١٠]، وأبو موسى المديني[١١].

والحديث رواه البخاري في موضعين من طريق محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة ابن أبي ذئب، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَن ابنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى»**[١٢].

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٩٥). (٢) الفتح (٢/ ٣٧١).
(٣) الإصابة (٧/ ٣٧٧ برقم ١٠٧٢٢). وسقط من المطبوع «ابن وَدِيعة».
(٤) التاريخ الكبير (٥/ ٢٢٠)، وينظر: الإنابة (١/ ٣٨٨)، والإصابة (٧/ ٣٧٧).
(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٩٢)، وينظر: الإنابة (١/ ٣٨٨)، والإصابة (٧/ ٣٧٧).
(٦) الإنابة (١/ ٣٨٨).
(٧) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (١/ ١٩٣).
(٨) الثقات (٥/ ٥٤).
(٩) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٢٩ برقم ٣٦٩).
(١٠) الثقات (٥/ ٥٤). (١١) تهذيب التهذيب (٦/ ٦٣).
(١٢) برقمي (٨٨٣، ٩١٠).

وقد بيَّن ابن حجر أنَّ هذا الحديث من الأحاديث التي تتبعها الدارقطني على البخاري، وأنّه اختلف فيه على سعيد المَقْبُري[١].

وناقش ابن حجر هذه المسألة، وخلص إلى أنّ الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات[٢].

وقال البيهقي: «الذين أقاموا إسناده ثقات حفاظ»[٣].

وابن وَدِيعة تابعه محمد بن عبد الرحمٰن بن المُغِيْرة بن أبي ذئب عن سلمان، أخرجه أحمد والنسائي[٤].

[[٢١]] **عبيد الله بنُ مُخرِزِ الكوفي** من السابعة:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له[٥]، ولم يرو عنه سوى أبي نعيم[٦].

وعبيد الله هذا ذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وقال ابن حجر: «مقبول»[٨]. وقال الذهبي: «شيخ مجهول»[٩].

وقد روى له البخاري في الأحكام من «صحيحه» أثرًا[١٠] موقوفًا[١١]. نقله عن شيخه أبي نُعيم مُذَاكَرة[١٢].

---

(١) ينظر: علل الدارقطني (٦/ ٢٤٦، ١٠/ ٣٤٥).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣٧١).

(٣) السنن الكبرى (٣/ ٣٢٨ برقم ٥٨٩٢).

(٤) مسند أحمد (٣٩/ ١١٣ برقم ٢٣٧٠٩، ٣٩/ ١٢٩ برقم ٢٣٧٢٥)، وسنن النسائي (٣/ ١٠٤ برقم ١٤٠٣).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ١٤٦)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٠)، وتقريب التهذيب (ص٣١٤ ترجمة ٤٣٣٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ١٩)، والمغني (٢/ ٤١٨)، وديوان الضعفاء (ص٢٦٦ برقم ٢٧٠٩).

(٧) (٧/ ١٥٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص٣١٦ ترجمة ٤٣٣٣).

(٩) الديوان (ص٢٦٦).

(١٠) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٠).

(١١) التعديل والتجريح (٢/ ٨٧٧).

(١٢) عمدة القاري (١٦/ ٤٠٩).

قال البخاري: «بَاب الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ المَخْتُومِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا يَضِيقُ عَلَيْهِمْ، وَكِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عَامِلِهِ، وَالْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: كِتَابُ الْحَاكِمِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ... وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحْرِزٍ جِئْتُ بِكِتَابٍ مِنْ مُوسَى بنِ أَنَسٍ قَاضِي الْبَصْرَةِ، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، وَجِئْتُ بِهِ الْقَاسِمَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ فَأَجَازَهُ...»[(١)].

[[٢٢]] **عُبَيد بن أبي مريم المَكِّي** من الثالثة:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية له.

وقال ابن المديني: «لا نعرفه»[(٢)]. وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن عبيد هذا، فقال: «رجل روى عنه ابن أبي مُلَيْكة»[(٣)].

وعبيد هذا تفرَّد بالرواية عنه عبد الله بن أبي مُلَيْكة[(٤)]. وله في الكتب حديث واحد[(٥)].

وقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وسكتا عنه[(٦)]. وأورده ابن حبان في الثقات!![(٧)].

وذكره الدارقطني في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم[(٨)]، والحاكم في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم[(٩)]، والباجي في التعديل والتجريح[(١٠)]،

---

(١) كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم... قبل الحديث برقم (٧١٦٢).
(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٦٦).
(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٥٢٤ برقم ٣٤٥٥).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٢٣٣)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٢٠)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧).
(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٦٦).
(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٥)، والجرح والتعديل (٦/ ٣).
(٧) (٥/ ١٣٧). (٨) (١/ ٢٥٨ برقم ٧٥٢).
(٩) برقم (١٣١١).
(١٠) (٢/ ٩٢٦).

والكَلاباذي في رجال «صحيح البخاري»[١].

والذهبي الذي أورده في «الميزان» مما يشي بجهالته، قال: «لكنه وثق»[٢].

وابن حجر الذي قال في «التقريب»: «مقبول»[٣]. لانفراد ابن حبان بذكره في «الثقات»، قال في «الفتح»: «لا أعرف من حاله شيئًا إلا أنّ ابن حبان ذكره في ثقات التابعين»[٤].

قلت: هو أقرب إلى الوصف بالجهالة، فابن حبان انفرد بين النقاد بذكره في الثقات. والله أعلم.

وأما حديثه الوحيد فجاء من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكة عنه عن عقبة بن الحارث.

وتكرر الحديث في البخاري في مواضع متعددة من طريق ابن أبي مُلَيْكة عن عقبة بدون عبيد هذا.

وقد عقب ابن حجر، بقوله: «وقد أوضحت بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مُلَيْكة، وأن العمدة فيه على سماع ابن أبي مُلَيْكة له من عقبة بن الحارث نفسه»[٥].

والحديث هو: قال البخاري: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ الْحَارِثِ، قالَ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ لَكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ:

---

(١) (٢/ ٩٩ برقم ٧٦٧).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧)، وينظر: الكاشف (١/ ٦٩٢ ترجمة ٣٦٣٠)، والمغني (٢/ ٤٢٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص٣١٨ ترجمة ٤٣٩١).
(٤) فتح الباري (٩/ ١٥٣).
(٥) المصدر نفسه (٩/ ١٥٣)، وينظر: الفتح (٥/ ٢٦٩).

أَرْضَعْتُكُمَا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ لِي: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَأَعْرَضَ عَنِّي، فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، قُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ: **«كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمَتْ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا؟! دَعْهَا عَنْكَ»**.

وَأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى يَحْكِي أَيُّوبَ»[1].

فالحديث هنا جاء من الطريقين:

الأولى: طريق أيوب السَّخْتِياني عن ابن أبي مُلَيْكة عن عُبَيد بن أبي مَرْيم عن عقبة بن الحارث.

الثانية: طريق أيوب عن ابن أبي مُلَيْكة عن عقبة. وتابع أيوب من طريقه الثانية كلٌّ من عمر بن سعيد بن أبي حسين[2]، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج[3]، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حسين[4].

[[٢٣]] **عطاء أبو الحسن السُّوَائي** من الرابعة:

انفرد البخاري عن مسلم بالرواية له.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»[5].

قلت: بل هو مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق الشَّيْبَاني[6].

وقال ابن حجر: «ما وجدت له راويًا إلا الشَّيْبَاني، ولم أقف فيه على تعديل ولا تجريح، وروايته عن ابن عباس غير مجزوم بها فيه، وقرأت بخط الذهبي: لا يُعْرَف»[7].

وقال أيضًا: «لم أقف له على ذكر إلا في هذا الحديث»[8].

وحديثه الوحيد في البخاري، في موضعين، مقرونًا بعكرمة عن ابن عباس.

---

(١) برقم (٥١٠٥).
(٢) بالأرقام: (٨٨، ٢٦٤٠، ٢٦٦٠).
(٣) برقم (٢٦٥٩).
(٤) (٢٠٥٢).
(٥) برقم (٤٦٠٨).
(٦) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٣١).
(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٥).
(٨) فتح الباري (٨/ ٢٤٦).

فرواه البخاري من طريق الشَّيْبَانِيِّ سُلَيْمَانُ بنُ فَيْرُوزٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي عَطَاءٌ أَبُو الحَسَنِ السُّوَائِيُّ وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ الْآيَةَ [النساء: ١٩]. قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاءُوا زَوَّجُوهَا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوِّجْهَا، فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ[١].

[[٢٤]] **عمر بن محمد بن جُبَير بنُ مُطْعِم القرشي النَّوفلي المدني** من السادسة:

انفرد البخاري عن بقية الستة في الرواية له، وما روى عنه غير الزُّهري، وهو أصغر من الزُّهري[٢].

وثقه النسائي[٣]، وابن حبان[٤]، وابن حجر[٥]. وذكره ابن خَلَفُون في كتاب الثقات، وقال: «وثقه ابن نُمَيْر»[٦].

روى له البخاري حديثًا واحدًا[٧]، في موضعين من طريق الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «أَخْبَرَنِي عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بنَ جُبَيْرٍ، عَنْ جُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ... وفيه: «**لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلاً وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا**»[٨].

قال العَيْني: «وفيه رد على من زعم أن شرط البخاري أن لا يروي الحديث الذي يخرجه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، فإنَّ هذا الحديث ما

---

(١) برقمي (٤٥٧٩، ٦٩٤٩).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٩)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤١٨)، وتقريب التهذيب (ص٣٥٤ ترجمة ٤٩٦٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٩٦).

(٤) الثقات (٧/ ١٨٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص٣٥٤ ترجمة ٤٩٦٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ١١٥)، ووضع المحقق ابن نُمَيْر بين معقوفين، وقال: ما بين المعقوفين أثبته استظهارًا.

(٧) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٩٦).

(٨) برقمي (٢٨٢١، ٣١٤٨).

رواه عن محمد بن جُبَير غير ولده، ثم ما رواه عن عمر غير الزهري، هذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطلقًا»[(١)].

وقال الصَّنْعاني: «وأما قوله ـ يعني: الحاكم ـ: إنَّه ليس في «الصحيحين» من رواية تابعي ليس له إلا راو واحد فمردود أيضًا بما أخرج البخاري عن الزُّهري عن عمر بن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم، ولم يروه عنه غير الزهري، في أمثلة قليلة»[(٢)].

[[٢٥]] **محمد بن الحكم المَرْوَزِي، أبو عبد الله الأحول** مات سنة ٢٢٣هـ:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية عنه.

قال الذهبي: «ما علمت روى عنه غير البخاري»[(٣)].

وقال أبو حاتم: «مجهول»[(٤)]. فتعقبه ابن حجر، بقوله: «قد عرفه البخاري وروى عنه في «صحيحه» في موضعين، وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات»[(٥)].

وقال أيضًا: «جَهِله أبو حاتم وعرفه غيره»[(٦)].

وقال السخاوي: «جهل أبو حاتم محمد بن الحكم المَرْوَزي الأحول أحد شيوخ البخاري في «صحيحه» والمنفرد عنه بالرواية؛ لكونه لم يعرفه، ولكن نقول: معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته عنه ولو انفرد بها كافية في توثيقه، فضلاً عن أنّ غيره قد عرفه أيضًا»[(٧)].

ووثقه الذهبي[(٨)]، وقال مرّة: «وُثِّق»[(٩)]. وقال في موضع آخر: «صدوق»[(١٠)].

---

(١) عمدة القاري (١٤/ ١٦٥).
(٢) توضيح الأفكار (١/ ٩١).
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٠)، وينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ١٠٥).
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٦).
(٥) هدي الساري (ص٤٣٨)، وهو في الثقات، لابن حبان (٩/ ١٣٤).
(٦) هدي الساري (ص٤٦٣).
(٧) فتح المغيث (١/ ٣٤٨).
(٨) المغني (٢/ ٥٧٢).
(٩) الكاشف (٢/ ١٦٥ ترجمة ٤٨٠٥).
(١٠) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٠).

وقال ابن حجر: «ثقة فاضل»(١).

ونقل ابن أبي يعلى عن أبي بكر الخَلَّال أنَّه قال: كان قد سمع من أبي عبد الله ومات قبل موت أبي عبد الله بثمان عشرة، ولا أعلم أحدًا أشد فهمًا من محمد بن الحكم الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ، وكان أبو عبد الله يَبُوح بالشيء إليه من الفتيا لا يبوح به لكل أحد، وكان خاصًا بأبي عبد الله... وتوفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين»(٢).

فالرجل كما رأينا من شيوخ البخاري الثقات، ولا مكان للقول بتجهيله، والله أعلم.

وقد روى عنه البخاري حديثين، هما:

الأول: قال البخاري: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا النَّضرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدٌ الطَّائِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحِلُّ بنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا إِلَيْهِ قَطْعَ السَّبِيلِ...»(٣).

وسعيد بن بشر تابع إسرائيل بن يونس عند البخاري(٤).

الثاني: قال البخاري: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ»(٥).

والحديث معروف، وقد تابع أبا صالح في «صحيح البخاري» كلٌّ من أبي سلمة بن عبد الرحمٰن(٦)، وسِنَان بن أبي سِنَان(٧).

---

(١) تقريب التهذيب (ص٤١٠ ترجمة ٥٨٢٧).
(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٥).
(٣) برقم (٣٥٩٥).
(٤) برقم (١٤١٣).
(٥) برقم (٥٧٥٧).
(٦) بالأرقام: (٥٧١٧، ٥٧٧١، ٥٧٧٥).
(٧) برقم (٥٧٧٥).

[٢٦] **محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القُرَشي المَخْزُومي المدني** من الثالثة:

انفرد الزهري بالرواية عنه[١]، وهو ثقة، وثَّقه ابن سعد، وزاد: «قليل الحديث»[٢]، والنسائي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥].

أما قول ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، كما نقله عنه الأَزْدي[٦]، فلعله يريد قلة أحاديثه، واللهُ أعلم.

أما البخاري، فأورد حديثه معلقًا ومنقطعًا، ولم يحتج به[٧].

[٢٧] **محمد بن عُقْبَةَ بن المغيرة، وقيل: ابن كثير، أبو عبد الله، وقيل: أبو جعفر الشَّيْبَاني الطَّحَان الكوفي** مات سنة ٢٢٠هـ على الصحيح:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية عنه، وقال أبو حاتم: «ليس بمشهور»[٨].

وقد تفرد أبو حاتم بهذا القول، فهو ثقة، وثَّقه ابن شاهين[٩]، ومحمد بن عبد الله الحضرمي (مُطَيَّن)[١٠]، وابن عدي[١١]، والحاكم[١٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أعلم إلا خيرًا»[١٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٩٨).
(٢) الطبقات الكبير (٧/ ٢٠٨). (٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٩٨).
(٤) الكاشف (٢/ ١٩٢ ترجمة ٤٩٨٩).
(٥) تقريب التهذيب (ص٤٢٦ ترجمة ٦٠٦٩).
(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥٥). (٧) برقم (٢٥٨١).
(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٣٦). (٩) تاريخ أسماء الثقات (٢٠٩).
(١٠) المصدر السابق، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٦/ ١٢٤)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (١٥/ ٣٨٥).
(١١) التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٦٧١)، والإكمال (١٠/ ٢٧٨).
(١٢) سؤالات مسعود بن علي السِّجْزي للحاكم (ص١٦١ برقم ١٧٧).
(١٣) (٩/ ٧١).
(١٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ١١٨ برقم ٤٤٩٧).

وقال البخاري، وهو من شيوخه: «معروف الحديث»[(١)].

وقال ابن حجر: «ثقة»[(٢)].

قال الباجي: «أخرج البخاري في الجمعة عنه عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفَزَاري، وقال في المغازي: قال محمد بن عقبة: حدثنا عثمان بن فَرْقَد، وقال في الاعتصام: من رواية أبي إسحاق عن الفِرَبْري عنه، حدثنا محمد بن عقبة، حدثنا الفُضَيل، ولم ينسبه أبو محمد الحَمَوي ولا أبو الهَيْثَم في روايتهما عن الفِرَبْري عنه»[(٣)].

فأحاديثه في البخاري ثلاثة:

الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ[(٤)].

وكان البخاري أخرج الحديث قبلُ من طريق عبد الله بن المبارك، عن حُمَيد به[(٥)].

وفي «الصحيحين» من طرق متعددة عن أبي حازم سَلَمَة بن دينار، عن سهل بن سعد السَّاعِدي بنحوه[(٦)].

الثاني: قال البخاري: «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَهَبْتُ أَسُبُّ حَسَّانَ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: لَا تَسُبَّهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُنَافِحُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «كَيْفَ بِنَسَبِي؟». قَالَ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِن الْعَجِينِ.

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص٤٣١ ترجمة ٦١٤٣).

(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٦٧١).

(٤) برقم (٩٤٠).

(٥) برقم (٩٠٥).

(٦) صحيح البخاري، بالأرقام: (٩٣٩، ٢٣٤٩، ٥٤٠٣، ٦٢٤٨، ٦٢٧٩)، وصحيح مسلم، برقم (٨٥٩).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ فَرْقَدٍ، سَمِعْتُ هِشَامًا، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَبَبْتُ حَسَّانَ، وَكَانَ مِمَّنْ كَثَّرَ عَلَيْهَا»[١].

قال الباجي: أخرج البخاري في حديث الإفك، فقال: وقال محمد، زاد أبو إسحاق المُسْتَمْلي: ابن عقبة، حدثنا عثمان بن فَرْقَد، سمعت هشامًا عن أبيه، سببت حسان، وكان ممن كثر عليها. هكذا رواه أبو محمد وأبو الهيثم، وقال أبو إسحاق: عن محمد بن إسماعيل البخاري، قال محمد بن عقبة، ثنا عثمان بن فَرْقَد[٢].

قال الغَسَّاني: «وقال في المغازي في آخر حديث الإفك: وقال محمد: حدثنا عثمان، عن فَرْقَد، سمعت هشامًا عن أبيه، قال: سَبَبْتُ حسَّان، وكان ممن كثر على عائشة، هكذا رواية أبي زيد والنَّسَفِي عن البخاري، وفي نسخة أبي محمد الأَصِيلي عن أبي أحمد: وقال محمد بن عقبة: حدثنا عثمان بن فَرْقَد، وهكذا لأبي ذر عن أبي إسحاق المُسْتَملي، ونسبه ابن السكن محمد بن مقاتل، وهذا ضعيف عندي»[٣].

وقال ابن حجر: «وقال محمد بن عقبة: أي: الطحان الكوفي يكنى أبا جعفر، وأبا عبد الله وهو من شيوخ البخاري، ووقع في رواية كريمة والأَصِيلي: حدثنا محمد بغير زيادة، وقد عرف نسبه من رواية الآخرين»[٤].

وقال أيضًا: «وقال محمد: ثنا عثمان بن فرقد، سمعت هشامًا، عن أبيه، قال: سَبَبْتُ حسَّان، وكان ممن كثر عليها. ووقع في روايتنا من طريق أبي ذر قال محمد بن عقبة»[٥].

الثالث: حدثنا الفُضَيل ـ ولم ينسبه أبو محمد الحَمَوي ولا أبو الهيثم في روايتهما عن الفِرَبْري عنه ـ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ ح،

---

(١) برقم (٤١٤٥).
(٢) ينظر: التعديل والتجريح (٣/ ٩٥١).
(٣) تقييد المهمل وتمييز المشكل (ص٥٢١).
(٤) فتح الباري (٧/ ٤٣٩).
(٥) تغليق التعليق (٤/ ١٢٣).

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَيْضِ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْهُ؟ قَالَ: «**تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِينَ بِهَا...**»[(١)].

والحديث في «الصحيحين» من طريق ابن عيينة ووهيب بن خالد، عن منصور به[(٢)].

[٢٨] **محمد بن يزيد الحِزَامي الكوفي البَزّاز** من العاشرة:

من أفراد البخاري، وقال أبو حاتم: «مجهول، لا أعرفه»[(٣)].

ومحمد بن يزيد هذا، جعله بعضهم أبا هشام الرِّفَاعي العجلي الكوفي، قاضي المدائن.

فابن عدي ذكره في شيوخ البخاري، وأنكر على أبي حاتم كونهما رجلين[(٤)].

والخطيب جزم بأنّ البخاري روى عنه[(٥)].

والباجي قال: «والذي عندي أنه رجل واحد؛ ولذلك لم يَعْرفه أبو حاتم الرازي، وأنكر عليه جعلهما رجلين، وصَوّب رأي ابن عدي»[(٦)].

وفَرّق بعضهم بينهما، فالبخاري ترجم في التاريخ المطبوع باسم الصغير لأبي هشام الرِّفَاعي، وضعَّفه[(٧)].

وترجم في «التاريخ الكبير» لمحمد بن يزيد هذا، وقال: «سمع الوليد بن

---

(١) برقم (٧٣٥٧).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٣١٤، ٣١٥)، وصحيح مسلم، برقم (٣٣٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨/١٢٨).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص٤٤٧ ترجمة ٦٤٠٢)، وتهذيب الكمال (٢٧/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٥٣)، وينظر: ترجمته في الكامل (٧/٥٢٨).

(٥) تاريخ مدينة السلام (٤/٥٩٥).

(٦) التعديل والتجريح (٢/٦٨٨).

(٧) (٢/٣٨٧).

مسلم وضَمْرَة بن ربيعة»[١].

وترجم لهما أبو حاتم الرازي ترجمتين، فقال عن محمد هذا: «مجهول، لا أعرفه»[٢]، وضعّف الرِّفَاعي[٣].

وقال الحاكم والكَلاباذي: «هو غيره»[٤].

وترجم المِزّي لكل منهما ترجمة مفردة، وصحح تَصَرُّف البخاري وأبي حاتم في التفريق بينهما، وغَلّط من جعلهما واحدًا[٥]، وتبعه ابن حجر في «التهذيب»[٦]، و«التقريب»[٧]، ولكنه تردد فيهما في تعيينه[٨]، ومال في «هدي الساري» إلى أنّ المذكور في «الصحيح» هو الحِزامي[٩].

وأما عن مرتبته، فذكره ابن حبان في «الثقات»[١٠]، وقال الذهبي: «ثقة»[١١]. ولم يذكر ابن حجر له درجة في «التقريب»[١٢].

قلت: لا يقل حديثه عن درجة الحسن. والله أعلم.

وله في البخاري حديث واحد، تابعه فيه اثنان من الثقات، قال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَن الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ عَمْرٍو عَنْ أَشَدِّ مَا صَنَعَ الْمُشْرِكُونَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: رَأَيْتُ عُقْبَةَ بنَ أَبِي مُعَيْطٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ فِي عُنُقِهِ، فَخَنَقَهُ بِهِ خَنْقًا شَدِيدًا، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَفَعَهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ

---

(١) (١/ ٢٦١)، وينظر: تقريب التهذيب (ص٤٤٧ ترجمة ٦٤٠٥).
(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٨ برقم ٥٧٥).
(٣) نفسه برقم (٥٧٨).
(٤) التعديل والتجريح (٢/ ٦٨٨)، وفتح الباري (٧/ ٤٠).
(٥) تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٤، ٣٤).
(٦) (٩/ ٤٥٦).
(٧) برقم (٦٤٠٢، ٦٤٠٥).
(٨) وينظر أيضًا: هدي الساري (ص٤٤٢)، وفتح الباري (٧/ ٤٠).
(٩) (ص٢٣٦).
(١٠) (٩/ ٧٨).
(١١) الكاشف (٢/ ٢٣١ ترجمة ٥٢٢٦).
(١٢) برقم (٦٤٠٥).

يَقُولَ: رَبِّيَ اللهُ، وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ»[١].

وتابعه عند البخاري نفسه كلٌّ من عياش بن الوليد[٢]، وابن المديني[٣].

[[٢٩]] **نَبهَان القُرَشي الجُمَحِي، أبو صالح المدني، والد صالح مولى التوأمة بنت أمية أخت صفوان بن أمية** من الثالثة:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له، وتفرَّد بالرواية عنه سالم أبي النضر[٤].

قال ابن حجر في «التهذيب»: «ولم يذكره البخاري في «التاريخ»، ولا ابن حبان، بلى ذكره أبو حاتم فأغرب، فقال: هو جد صالح مولى التوأمة، لأنّ صالحًا مولى التوأمة هو صالح بن صالح بن نَبْهَان»[٥].

وقال المِزّي: «روى له البخاري حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي مقرونًا بأبي محمد مولى أبي قتادة»[٦].

وقال ابن حجر: «لم يسمه، وإنما قال عن نافع مولى أبي قتادة وأبي صالح مولى التوأمة، قال: سمعت أبا قتادة»[٧].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»[٨].

قلت: لو قال «مجهول» لكان أولى، واللهُ تعالى أعلم، فلم يوثقه أحد، ولم يُسَمّه البخاري في «صحيحه»[٩].

وحديثه في الصحيح، قال البخاري: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

---

(١) برقم (٣٦٧٨).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٨٥٦).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٤٨١٥).
(٤) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣١١).
(٥) (١٠/ ٣٧١)، وينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٢).
(٦) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣١١).
(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧١).
(٨) برقم (٧٠٩١).
(٩) وينظر في غلط بعض العلماء في تحديد هذا الراوي في: فتح الباري (٩/ ٦١٤).

فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَأَنَا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرَسٍ، وَكُنْتُ رَقَّاءً عَلَى الْجِبَالِ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُتَشَوِّفِينَ لِشَيْءٍ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ حِمَارُ وَحْشٍ، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، قُلْتُ: هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ. . .»[(١)].

فهو هنا مقرون بنافع مولى أبي قتادة، وهو في البخاري عن نافع في موضع آخر كذلك[(٢)].

وتابعه كذلك في البخاري، عبد الله بن أبي قتادة[(٣)]، وعطاء بن يسار[(٤)].

[٣٠] **الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب أبو العباس الجارُودي البصري** مات سنة ٢٠٢هـ:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له، وتفرَّد عنه ابنه المنذر[(٥)].

قال الدارقطني: «ثقة»[(٦)]. وذكره ابن حبان في الثقات[(٧)]، ووثقه كذلك ابن حجر[(٨)].

وحديثه في الصحيح. قال البخاري: «حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بنُ الْوَلِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْجَارُودِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَةً مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ، قَالَ: «**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**».

قَالَ فَغَطَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وُجُوهَهُمْ لَهُمْ خَنِينٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «فُلَانٌ». فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾. [المائدة: ١٠١].

---

(١) برقم (٥٤٩٢).
(٢) برقم (١٨٢٣).
(٣) بالأرقام: (١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٤، ٢٥٧٠، ٢٨٥٤، ٥٤٠٦).
(٤) بالأرقام: (٢٩١٤، ٢٥٧٠، ٥٤٩١).
(٥) تدريب الراوي (١/ ٤٨٢).
(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٨١ برقم ٥٠٤).
(٧) (٩/ ٢٢٥).
(٨) تقريب التهذيب (ص٥١٢ ترجمة ٧٤٣٤).

رَوَاهُ النَّضْرُ وَرَوْحُ بنُ عُبَادَةَ عَنْ شُعْبَةَ»[١].

قال ابن حجر في «الفتح»: «وأبوه ماله في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، ولا رأيت عنه راويًا إلا ولده، وحديثه هذا في المتابعات، فإنَّ المصنف أورده في الاعتصام من رواية غيره»[٢].

[٣١] يحيى بن أبي زكريا الغسّاني، أبو مروان الواسطي أصله من الشام مات سنة ١٩٠هـ[٣]:

انفرد البخاري عن بقية الستة بالرواية له.

وقال أبو حاتم: «شيخ، ليس بمشهور»[٤].

ويحيى هذا، سُئِل عنه ابن معين، فقال: «لا أدري»[٥].

وقال أبو داود: «ضعيف»[٦].

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات حتى إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته لم يشك أنها مقلوبة، لا يجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الأثبات»[٧].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[٨].

ومع ما سبق وجدنا البزار يقول فيه: «ليس به بأس»[٩].

أقول: هو ضعيف كما قال ابن حجر، واللهُ أعلم.

ولكنْ هل يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الواسطي اثنان أم واحد؟ ثم ما

---

(١) برقم (٤٦٢١). (٢) (٨/ ٢٨١).

(٣) تكررت دراسته في المبحث الثاني من الفصل الثالث، الموسوم رواة في الصحيحين اتهمهم ابن حبان بالوضع ونحوه، الراوي الأخير برقم (٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٦). (٥) المصدر نفسه.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣١٥). (٧) المجروحين (٣/ ١٢٦).

(٨) تقريب التهذيب (ص٥٢٠ ترجمة ٧٥٥٠).

(٩) مسند البزار (٦/ ٣٢٥ برقم ٢٣٣٦).

عدد الأحاديث ليحيى في «صحيح البخاري»؟ فهذان سؤالان بحاجة إلى الإجابة عنها.

أما الأول: فلقد وجدت الذهبي يترجم لاثنين بهذا الاسم في «المغني» و«الميزان».

فقال في «المغني» في **الأول**: «خ يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني عن هشام بن عروة، ضَعَّفه أبو داود»(١).

وقال في **الثاني**: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغَسَّاني الواسطي عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه»(٢).

وقال في «الميزان» في **الأول**: «يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الواسطي عن هشام بن عروة ويونس بن عبيد، وعنه محمد بن حرب النَّشَائي وجماعة، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: ضعيف، وخرج له البخاري في «صحيحه» حديثًا، يكنى أبا مروان، من طبقة زيد بن هارون»(٣).

وقال في **الثاني**: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغساني واسطي روى عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يرويه عن الأثبات»(٤).

ويراهما ابن حجر اثنتين كذلك، وإنْ أورد ذلك في موضع واحد، حيث قال: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغَسَّاني، واسطي، روى عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا يجوز الرواية عنه؛ لأنه أكثر من مخالفة الثقات في ما يرويه عن الأثبات. انتهى. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور. قلت: وهو غير يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الذي أخرج له البخاري، وقد أشار إلى ذلك البخاري في الأصل»(٥).

---

(١) المغني (٢/ ٧٣٥).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٧٤٥).
(٣) (٥/ ١١٧).
(٤) نفسه (٥/ ١٤٧).
(٥) لسان الميزان (٨/ ٤٨٣).

قلت: هو واحد، وهذا اضطراب منهما، واللهُ أعلم.

ودليل هذا الاضطراب، أنّ الذهبي نقل في «المغني» في الأول تضعيف أبي داود فقط، وفي الثاني كلام ابن حبان فقط، وزاد في «الميزان» في الأول قول أبي حاتم فيه.

وأما ابن حجر فجمع في اللسان في الثاني بين كلام أبي حاتم الرازي وكلام ابن حبان.

وأما في «التهذيب» فجمع بين كلام أبي حاتم وأبي داود متبعًا المزي في ذلك، وزاد قول ابن حبان فيه، إضافة إلى قول ابن معين: «لا أعرف حاله»[1].

وكذا جمع بين أقوال النقاد الأربعة في هدي الساري، فقال: «خ يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي أبو مروان، ضعفه أبو داود، وقال ابن معين: لا أعرف حاله، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور، وبالغ ابن حبان، فقال: لا تجوز الرواية عنه»[2].

أقول: وما جاء في «تهذيب التهذيب»، و«هدي الساري» هو الصواب، فهو شخص واحد لا اثنان، واللهُ أعلم.

وأما **الثاني** المتعلق بعدد أحاديثه في «صحيح البخاري»، فقال الذهبي: «قد خرج له البخاري حديثًا واحدًا»[3].

وكرر ابن حجر هذا القول في مصنفاته، فقال في «هدي الساري»: «أخرج له البخاري حديثًا واحدًا عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية[4]،

---

(١) (١١/ ١٨٦).
(٢) هدي الساري (ص٤٥١).
(٣) تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٥٥).
(٤) وابن حجر يقصد الحديث، برقم (٢٥٨١) في كتاب الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه، وقد أخطأ الدكتور بشار معروف هنا مرتين ـ في ظَنِّي ـ **الأولى**: في متابعته =

وقد توبع عليه عنده»[١].

وقال في «تهذيب التهذيب»: «له في «صحيح البخاري» حديث واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متابعةً»[٢].

وقال في «التقريب»: «ما له في البخاري سوى موضع واحد متابعة»[٣].

قلت: أحاديثه في «صحيح البخاري» أربعة، لا واحد كما قالا.

وقد قال الباجي: «يحيى بن أبي زكريا أبو مروان الغَسَّاني الشامي سكن واسط، أخرج البخاري في آخر الاعتصام عن محمد بن حرب عنه مفردًا، وفي الديات وسائر المواضع عن محمد بن حرب عنه مقرونًا بغيره عن هشام بن عروة، مات سنة تسعين ومائة»[٤].

وقال الكلاباذي: «يحيى بن أبي زكريا أبو مروان الغَسَّاني الشامي سكن واسط، سمع هشام بن عروة، روى عنه محمد بن حرب النَّشَائي في آخر الاعتصام مفردًا، وفي سائر المواضع مقرونًا، قال البخاري عن محمد بن حرب: مات بعد محمد بن يزيد، وقال البخاري: يقال: مات سنة ثمان وثمانين ومائة، قال: قال لي محمد بن الوزير: مات سنة تسعين ومائة»[٥].

وأحاديث يحيى هذا في البخاري، هي:

الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ اسْتِبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللهُ بَيْنَ سَحْرِي

= لابن حجر أنها رواية واحدة. والثانية: في ظنه أن حديث الهدية هو الموجود في آخر كتاب الاعتصام، وإنما المراد الحديث المشار إليه في الهبة. (حاشية تهذيب الكمال ٣١/ ٣١٥).

(١) هدي الساري (ص٤٥١).
(٢) (١١/ ١٨٦).
(٣) برقم (٧٥٥٠).
(٤) التعديل والتجريح (٣/ ١٢٢٧).
(٥) رجال صحيح البخاري (٢/ ٨٠٥).

وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي»[١].

فيحيى هنا جاء متابعًا لسليمان بن بلال، وتابعه سليمان في مواضع أُخَر في البخاري[٢].

وتابعه كذلك حماد بن أسامة في «الصحيحين»[٣]. وعبَّاد بن عبَّاد بن حبيب في مسلم[٤].

الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ تَفْتَرِقُ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». فَفَعَلَتْ ذٰلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ**[٥].

والحديث أخرجه الطبراني من طريق أبي قَبِيصة الفَزَاري!! عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة[٦].

وأخرجه النسائي من طريق عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة، ثم قال النسائي: «لم يسمعه (يعني: عروة) من أم سلمة»[٧].

وقال الدارقطني: «وهذا مرسل، ووصله حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة. وقال ابن سعيد، عن محمد بن عبد الله بن نوفل، عن أبيه عنه، ووصله مالك عن أبي الأسود، عن عروة، عن زينب،

---

(١) برقم (١٣٩٨).
(٢) بالأرقام: (٨٩٠، ٤٤٥٠، ٥٢١٧).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٧٧٤)، وصحيح مسلم، برقم (٢٤٤٣).
(٤) صحيح مسلم، برقم (٢١٩٢).
(٥) برقم (١٦٢٦).
(٦) المعجم الكبير (٢٣/٢٦٩ برقم ٥٧١).
(٧) سنن النسائي (٥/٢٢٣ برقم ٢٩٢٦).

عن أم سلمة في «الموطأ»[(١)].

ونقله عنه العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»[(٢)].

قال الحافظ في الهدي: «حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأصيلي في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً، وعلى هذا اعتمد المزي في الأطراف، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجَيَّاني: وهو الصحيح، ثم ساقه من طريق أبي علي بن السَّكَن عن علي بن عبد الله بن مُبَشِّر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينب، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان ومحاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظ من حديث هشام، وإنَّما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أنَّ سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعدٍ، واللهُ أعلم»[(٣)].

وقال في «الفتح»: «وسماع عروة من أُمِّ سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد»[(٤)].

أقول: لعل القول بعدم السماع كما قال النسائي والدارقطني هو الصواب، ولعل البخاري أورده بعد السند القوي الصحيح ليبيِّن علته، واللهُ أعلم.

الثالث: قال البخاري: «حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بنُ أَبِي المَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: هُزِمَ المُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ ـ يَعْنِي: الْوَاسِطِيَّ ـ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي

---

(١) التتبع (ص٢٤٦).
(٢) (ص٢٣٦).
(٣) (ص٣٥٨).
(٤) (٣/ ٤٨٧).

النَّاسِ، يَا عِبَادَ اللهِ أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي. فَقَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُ لَكُمْ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ»[(١)].

ويحيى بن أبي زكريا جاء هنا متابعًا لعلي بن مُسْهِر، ورواه البخاري من طريق علي بن مسهر أيضًا في موضع آخر[(٢)].

وتابعه كذلك كلٌّ من حمَّاد بن أسامة[(٣)]، وسلمة بن رجاء[(٤)].

الرابع: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «**مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي؟ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ**».

وَعَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي، فَأَذِنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْغُلَامَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ»[(٥)].

والحديث رواه البخاري بعد روايته من طريق صالح بن كَيْسان، عن الزهري، عن عروة، وابن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن عائشة[(٦)].

وهو جزء من حديث طويل في قصة الإفك، رواها البخاري مطولة ومختصرة في مواضع مختلفة من «صحيحه»، جاء فيها يحيى متابعًا لعدد من الرواة، منهم حماد بن أسامة، وزهير بن معاوية، وفُلَيْح بن سليمان[(٧)].

---

(١) برقم (٦٨٨٣).
(٢) برقم (٦٦٦٨).
(٣) بالأرقام: (٣٢٩٠، ٦٨٩٠، ٤٠٦٥).
(٤) برقم (٣٨٢٥).
(٥) برقم (٧٣٧٠).
(٦) برقم (٧٣٦٩).
(٧) منها برقمي (٢٦٦١، ٥٢١٢).

وكذا عند مسلم من طريق حماد بن أسامة[١].

ولهشام متابعة عن الزهري في «الصحيحين» وغيرهما.

[٣٢] **أبو محمد الحَضْرَمي، غلام أبي أيوب** من الثالثة:

انفرد أبو الورد بن ثُمَامة بن حزن القُشَيري بالرواية عنه[٢].

قال المزي: «يقال: إنَّه أفلح مولى أبي أيوب»[٣]. وتُعُقِّب بأنّ أفلح مشهور باسمه، مختلف في كنيته[٤].

قال ابن حجر في هدي الساري: «والحق أنّه غيره»[٥].

وقال أبو أحمد الحاكم: «لا يعرف اسمه»[٦].

وقال أبو زرعة الرازي: «لا أعلم أحدًا سمَّاه»[٧].

وقد سُئِلَ عنه الإمام أحمد، فقال: «لا أدري»[٨].

وأورده الإمام مسلم في المنفردات والوحدان[٩].

وقال ابن حجر: «قيل هو أفلح، وإلا فمجهول»[١٠].

ولم يحتج به البخاري، إنما أورده معلقًا.

قال البخاري: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: مَنْ قَالَ عَشْرًا كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ.

---

(١) برقم (٢٧٧٠).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٤٣٢)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ٢٦٠)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٠١).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤/ ٢٦٠).

(٤) فتح الباري (١١/ ٢٠٤).

(٥) (ص٢٤٥).

(٦) فتح الباري (١١/ ٢٠٤).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٤٣٢).

(٨) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية عبد الله (١/ ٤٤٠ برقم ٩٨٢).

(٩) (ص١١١).

(١٠) تقريب التهذيب (ص٥٩٠ ترجمة ٨٣٤٣)، ولسان الميزان (٧/ ٤٨١).

قَالَ عُمَرُ بنُ أَبِي زَائِدَةَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي السَّفَرِ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بنِ خُثَيْمٍ مِثْلَهُ، فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ عَمْرِو بنِ مَيْمُونٍ، فَأَتَيْتُ عَمْرَو بنَ مَيْمُونٍ، فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِن ابنِ أَبِي لَيْلَى، فَأَتَيْتُ ابنَ أَبِي لَيْلَى، فَقُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِن أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَوْلَهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَن الشَّعْبِيِّ عَن الرَّبِيعِ قَوْلَهُ.

وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ هِلَالَ بنَ يَسَافٍ، عَن الرَّبِيعِ بنِ خُثَيْمٍ وَعَمْرِو بنِ مَيْمُونٍ، عَن ابنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ.

وَقَالَ الأَعْمَشُ وَحُصَيْنٌ عَنْ هِلَالٍ عَن الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَوْلَهُ.

وَرَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَن النَّبِيِّ ﷺ: **«كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»**.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عَمْرٍو»[١].

وهكذا نرى أنَّ البخاري لم يحتج بأبي محمد الحَضْرمي هذا، فبعدما أورد الحديث متصلاً ومعلقًا مرفوعًا عن أبي أيوب الأنصاري، وأورده معلقًا موقوفًا عن ابن مسعود، جاء به عن الحَضْرمي معلقًا مرفوعًا عن أبي أيوب، وصحَّح البخاري المرفوع.

قال الدارقطني: «لا يُعرف إلا في هذا فقط»[٢]. وقال ابن المديني: «لا نعرف أبا محمد هذا في شيء من الحديث»[٣].

---

(١) برقم (٦٤٠٤).
(٢) العلل (٦/١٠٦).
(٣) تهذيب التهذيب (١٢/٢٠١).

[٣٣] **أبو نصر الأسَدِي بصري** من الرابعة:

لم يرو عنه إلا خليفة بن حُصَين بن قيس المِنْقَري، ولم يرو عن غير ابن عباس[(١)].

وقد وثقه أبو زرعة الرازي[(٢)]، والذهبي في «الكاشف»[(٣)]، وقال في «المغني»: «لا يُعْرَف»[(٤)]. وقال ابن حجر: «مجهولٌ»[(٥)].

وقد أورده البخاري معلقًا في بَاب مَا يَحِلُّ مِن النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ... وفيه: وَقَالَ عِكْرِمَةُ عَن ابنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بِهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ حَرَّمَهُ، وَأَبُو نَصْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرَفْ بِسَمَاعِهِ مِن ابنِ عَبَّاسٍ...[(٦)].

[٣٤] **أم عبد الرحمن بن أبي بَكرَةَ الثَّقَفِي، اسمها: هالة أو هولة** من الثانية:

قال ابن حجر في «الهدي»: «اسم أمه هالة العِجْلِيَّة، ذكره خليفة بن خياط، وسماها ابن سعد هولة»[(٧)].

وكذا قال في «الفتح»: «هي هالة بنت غليظ العجلية ذكر ذلك خليفة بن خياط في «تاريخه»، وتبعه أبو أحمد الحاكم وجماعة، وسمى ابن سعد أمه هولة. والله أعلم»[(٨)].

وقال في «التقريب»: «مقبولة»[(٩)].

وبعدما روى البخاري حديثًا، قال: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا ابنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ

---

(١) تهذيب الكمال (٣٤/٣٤٣)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٠).
(٢) الجرح والتعديل (٩/٤٤٨).
(٣) (٢/ ٤٦٧ ترجمة ٦٨٧١).
(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٨١١).
(٥) تقريب التهذيب (ص٥٩٧ ترجمة ٨٤١١).
(٦) كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم.
(٧) (ص٣٤١).
(٨) (١٣/ ٢٩).
(٩) برقم (٨٨٠٠).

وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «أَلَا تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. . . الحديث.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ: فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ»[١].

قال ابن سعد: «وأم عبد الرحمٰن: هولة بن غليظ من بني عِجل»[٢].

وبعد، فهؤلاء أربعة وثلاثون راويًا، الحق في إيراد معظمهم في «الصحيح» مع الإمام البخاري، وبعضهم كان الأولى بالبخاري عدم ذكره في «صحيحه»، وإن كانت رواياتهم في المتابعات، واللهُ تعالى أعلم.

ونورد خلاصة القول فيهم على الترتيب:

١ ـ إبراهيم بن عبد الرحمٰن المَخْزُومي: لم يَعْرِف ابن القطان حالَه، وهو ثقة أو قريب من الثقة، وحديثه الوحيد في «الصحيح» حديث مشهور، وله طرق كثيرة.

٢ ـ أحمد بن عاصم الذي جَهِله أبو حاتم: هو مشهور هذا أولاً، وأما ثانيًا: فروايته الوحيدة في رواية المُسْتَملي وحده عن الفِرَبْري، إنما هي في شرح حديث حذيفة فحسب.

٣ ـ أسامة بن حفص المدني: مجهول عند اللالكائي، إلا أنّ الذهبي نفى ذلك، وقال ابن حجر: صدوق، وله في «الصحيح» حديثٌ واحدٌ، تابعه فيه عدد من الرواة.

٤ ـ أسباط أبو اليَسَع: إنْ لم يكن مجهولاً فهو ضعيف، إلا أنّ روايته الوحيدة جاء فيها أسباط مقرونًا بمسلم بن إبراهيم الفراهيدي شيخ البخاري ومتابعًا له، ومع ذلك كان الأولى بالبخاري استبعاده من الصحيح، واللهُ أعلم.

---

(١) برقم (٧٠٧٨).
(٢) الطبقات الكبير (٩/ ١٨٩).

٥ - بشر بن ثابت البصري: هو معروف، بين الصدوق والثقة، وليس مجهولاً كما قال أبو حاتم، ثم إنَّ البخاري لم يحتج به، وإنَّما أورد له روايةً واحدةً تعليقًا.

٦ - وقول أبي حاتم في بيان بن عمرو البخاري: مجهولٌ ممنوعٌ كما قال الذهبي، وعدالته ثابتة، ثم هو من شيوخ البخاري الذين لقيهم وعرف أحوالهم.

٧ - جويرية بن قدامة: الذي تفرَّد عنه أبو جمرة نصر بن عمران الضُّبَعي، تابعه على روايته الوحيدة عمرو بن ميمون في مواضع متفرقة.

٨ - الحسن بن إسحاق بن زياد الليثي: ثقة، وإن جهله أبو حاتم.

٩ - وأما تجهيل أبي حاتم للحسين بن الحسن: فإنما هو لحسين آخر، لا لمن روى عنه البخاري.

١٠ - وحصين بن محمد السالمي: لم يرو عنه غير الزهري، وقال الذهبي: لا يكاد يعرف.

قلت: هو معروف وثقة، فهو من ثقات تابعي أهل المدينة، وثقه الأئمة، ولم أجد من جرحه.

١١ - الحكم بن عبد الله الأنصاري: والذي قال فيه أبو حاتم: كان يحفظ، مجهول، فنحن مع ابن حجر، الذي قال: ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات، ووثقه الذُّهلي، ومع ذلك فليس له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ في الزكاة.

١٢ - خالد بن سعد الكوفي: جهله ابن أبي عاصم، فخالفه العلماء ووثقوه، وهو كذلك.

١٣ - خلَّاد بن يحيى السُّلَمي: قال أبو حاتم: ليس بذاك المعروف.

قلت: هو معروف وثقة كما قال العلماء.

١٤ - زيد بن رباح المدني: تفرَّد عنه مالك، وقد انتفت عنه الجهالة بتوثيق العلماء له كما قال السيوطي.

١٥ ـ سعيد بن زياد الأنصاري: قال أبو حاتم: مجهول، ووافقه ابن حجر، وهو كما قالا، أما البخاري فلم يعتمد عليه؛ بل أورده في موضع واحد استشهادًا.

١٦ ـ عامر بن مصعب: غير معروف ولم يرو عنه غير إبراهيم بن المهاجر، أما البخاري فلم يحتج به؛ بل قرنه بعمرو بن دينار.

١٧ ـ عباس بن الحسين القَنْطَري: جهله أبو حاتم فتعقبه ابن حجر وبيَّن أنه معروف وثقة، ثم هو شيخ البخاري الذين خبرهم وميّز أحاديثهم.

١٨ ـ عبد الرحمٰن بن فَرّوخ العدوي: ليس له راو غير عمرو بن دينار، ورمز له المزي (خت)، غير أنّ البخاري لم يسمه في «صحيحه»، ولم يصرح بذكره.

١٩ ـ عبد الرحمٰن بن نَمِر اليَحْصبي: لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم، وهو في درجة الصدوق، واللهُ أعلم، وحديثه الوحيد في «صحيح البخاري» متابعة للأوزاعي.

٢٠ ـ عبد الله بن وديعة: انفرد أبو سعيد المقبري بالرواية عنه، والطريق الوحيد التي اختارها البخاري في «صحيحه» أتقن الروايات كما قال ابن حجر.

٢١ ـ عبيد الله بن مُحْرِز: لم يرو عنه سوى أبي نعيم، وقال الذهبي: شيخ مجهول، وإنما هو في البخاري أثر موقوف، نقله عن شيخه أبي نعيم مذاكرةً.

٢٢ ـ عبيد بن أبي مريم المكي: تفرَّد بالرواية عنه عبد الله بن أبي مليكة، وهو أقرب إلى الوصف بالجهالة، وحديثه الوحيد العمدة فيه على الطرق الأخرى للحديث والتي ليس فيها عبيد.

٢٣ ـ عطاء أبو الحسن السُّوَائي: تفرَّد بالرواية عنه أبو إسحاق الشيباني، وهو مجهول لا يعرف، وإن قال ابن حجر: مقبول، وحديثه الوحيد في «الصحيح» في موضعين مقرون بعكرمة عن ابن عباس.

٢٤ ـ عمر بن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم: ما روى عنه غير الزهري، وهو ثقة، وله في «الصحيح» حديثٌ وحيدٌ.

٢٥ ـ محمد بن الحكم المروزي: مجهول عند أبي حاتم، وثقة عند الذهبي وابن حجر، وهو أحد شيوخ البخاري، وحديثاه في «الصحيح» لهما متابعات.

٢٦ ـ محمد بن عبد الرحمٰن القرشي: انفرد الزهري بالرواية عنه، وأما البخاري فلم يحتج به البخاري وحديثه معلق، مع أنه ثقة.

٢٧ ـ محمد بن عقبة: قال أبو حاتم: ليس بمشهور، وهو ثقة، وثقه الأئمة، ومن شيوخ البخاري.

٢٨ ـ محمد بن يزيد الحِزَامي الكوفي: لا يقل عن الصدوق، وإن جهله أبو حاتم، ولم يعرفه، وتابعه في حديثه الوحيد عند البخاري اثنان من الثقات في البخاري نفسه.

٢٩ ـ نَبْهَان القرشي الجُمَحَي: تفرَّد بالرواية عنه سالم أبي النضر، وهو أقرب إلى الوصف بالجهالة، أما روايته الوحيدة والتي لم يسمه البخاري فيها، فجاء فيها مقرونًا بآخر.

٣٠ ـ الوليد بن عبد الرحمٰن الجارودي: تفرَّد عنه ابن المنذر، وهو ثقة، وحديثه الوحيد في المتابعات.

٣١ ـ يحيى بن أبي زكريا الغسَّاني: وليس هو بمشهور كما قال أبو حاتم، أما أحاديثه الأربعة في الصحيح، فثلاثة منها في المتابعات، والرابع أورده البخاري ليبيِّن علته، واللهُ أعلم.

٣٢ ـ أبو محمد الحَضْرَمي: انفرد أبو الورد بن ثُمَامة بن حزن القُشَيْري بالرواية عنه، وقال ابن حجر: مجهول، أما البخاري فلم يحتج به، وحديثه معلق.

٣٣ ـ أبو نصر الأسدي: لم يرو عنه إلا خليفة بن حصين بن قيس المِنْقَري، قال ابن حجر: مجهول، وحديثه في البخاري معلَّق.

٣٤ ـ أم عبد الرحمٰن بنت أبي بكرة الثقفي: لم يترجم لها المزي وابن حجر في «التهذيبين»، وقال في «التقريب»: مقبولة، ولم يعتمد البخاري على

الموضع الذي ذكرت فيه، إنما اعتمد على الرواية التي جاءت بدونها.

وهكذا نرى أن ثلاثةً وعشرين منهم لا يُلتفت إلى أيٍّ كلامٍ فيهم إن وُجد، وأنّ البخاري أعلم بهم من غيره. وأما بقيتهم، وهم أحد عشر فثلاثة منهم إنما أوردهم في المعلَّقات، وهم: سعيد بن زياد، وأبو محمد الحضرمي، وأبو نصر الأسدي، وأربعة قرنهم بثقات، وهم: أسباط أبو اليَسَع، وعامر بن مصعب، وعطاء أبو الحسن السُّوَائي، ونَبْهَان القرشي، واثنان اعتمد البخاري في الرواية على غيرهما، وهما عبيد بن أبي مريم المكي، وأم عبد الرحمٰن بنت أبي بكرة الثقفي، وواحد أورد له أثرًا مذاكرةً، والأخير وهو يحيى بن أبي زكريا الغسَّاني فاستبعادُه من الصحيح أصح.

❐ ❐ ❐

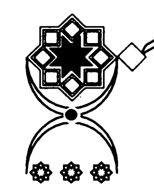
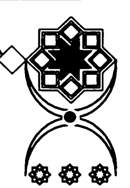
الفصل الثالث

رواة متهمون بالوضع في «الصحيحين»

المبحث الأول: رأبُ الصَّدْعِ لأحاديث المُتَّهمينَ بالوضع ممَّن انفردَ بهم البخاريُّ عن مسلم.

المبحث الثاني: رواةٌ في «الصَّحيحينِ» اتُّهمهم ابنُ حِبَّان بالوَضْعِ ونحوِه، دراسةٌ توثيقيةٌ.

المبحث الثالث: إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْس في ميزان النُّقَّاد وموقفُ الشَّيخين منه في صحيحيهِما.

المبحث الأول

رأبُ الصَّدْعِ لأحاديث المُتَّهمينَ بالوضع ممَّن انفردَ بهم البخاريُّ عن مسلم

من الرُّواةِ المتُكَلّم فيهم، جماعةٌ انفردَ الإمام البخاري عن الإمام مسلم بالروايةِ لهم، وعددهم ستة، اتَّهمَهم بعضُ النقادِ بالكذب أو وضع الحديث، وأوردَهُم سبط ابن العجمي في كتابِه الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث نقلاً عن ميزان الاعتدال للإمام الذهبي وغيره.

ولم أقف على دراسةٍ تُبرز لنا حقيقة هؤلاء الرواة، وتُبيّنُ لنا الأسبابَ التي دَعَت الإمام البخاري للروايةِ لهم في «صحيحِه».

وهذا الموضوع يناقشُ أقوالَ الأئمةِ في هؤلاء الرواةِ، ويَدرس مروياتهم في «صحيح البخاري»، مع التعرض لبعض الرواياتِ المأخوذةِ عليهم خارج الصحيح، وغير ذلك مما سنعرض له بالتفصيلِ والتوضيح، مما يجعله خادمًا لأصحِّ كتب السُّنَّة المُحتجُّ بها عند المسلمين، حيثُ يُجلّي منهجَه، ويكشفُ عن مدى العنايةِ التي بذلَها الإمامُ البخاري في تأليفِه.

وقد جاءَ المبحث في ستةِ مطالب، وقفتُ في كلّ مطلب على أحدِ الرواة، مبرزًا خلاصة القول فيه، والمسوغات التي جعلت الإمام البخاري يروي له، وقد رتبتُهم حسبَ حروف الهجاء، وهم:

- أَسِيد بن زيد الجمّال.
- الحسن بن مُدْرِك الطحان.
- عَبّاد بن يعقوب الأسدي.
- عبد الله بن عُبَيدة الرَّبَذي.

ـ محمد بن الحسن بن التَّل.

ـ يحيى بن عبد الله البابْلُتّي.

ثم خاتمة تشتملُ على أهمِّ النتائج.

[١] أَسِيد بن زَيْد الجَمّال:

روى ابنُ الجوزي في موضوعاتِه بسندِه عن أَسِيد بن زيد الجَمّال، عن عمرو بن شِمْر، عن جابر، عن عامر، عن مسروق، عن عائشة، قالت: «دَخَلَ عَلَيّ الحسن والحسين فوهبتُ لهما دينارًا، وشَقَقْتُ مُرْطي بينهما، فَرَديت كلّ واحدٍ منهما بِشقّه، فخرجا فَرِحَيْن مَسْرُورَيْن يضحكان، فلقيهما رسول اللهِ ﷺ. . . الحديث».

ثم قالَ: «هذا حديثٌ موضوعٌ، فأَسِيد بن زيد هو المُتَّهم به»[١].

وروى البزارُ بسندِه عن أسيد بن زيد، حدثنا شَريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، أنَّ رجلاً قالَ: يا رسول اللهِ، أنؤاخذُ بما عملنا في الجاهليةِ؟ فقالَ: **«مَنْ أَحْسَنَ في الإسْلامِ لم يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الجَاهِلِيةِ، وَمَنْ أَسَاءَ مِنْكُم في الإسْلامِ أُخِذَ بِما عَمِلَ في الجاهليةِ والإسلامِ»**.

ثم قالَ: «لم يُتَابَع أَسِيد عن شَريك على هذا، وإنَّما يرويه الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله»[٢].

وقالَ الهيثمي: «رواه البَزّار، وفيه أَسِيد بن زيد، وهو كَذَّاب»[٣].

وروى ابن حِبان بسندِه عن أَسِيد بن زيد، عن الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، قالَ: «كانَ لِنعلِ النَّبيِّ ﷺ قِبَالان». (أي: زمامان).

ثم قالَ: «هذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له من حديثِ ابن عمر، ولا من

---

(١) (٢/ ٩).

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (١/ ٥٦ برقم ٧٣)، ولم أجده في المطبوع من مسند البزار.

(٣) مجمع الزوائد (١/ ٢٧٧ برقم ٣٣٩).

حديثِ نافع»[١].

هذه نماذج من الرواياتِ التي جاءت من طريقِ أَسيد بن زيد الجمّال، واتّهم فيها جميعها بأنَّه وضّاعٌ وكذّابٌ.

وأَسيد هو ابن زيد بن نَجيح الجَمّال القرشي الهاشميّ، أبو محمد الكوفي، مولى صالح بن عليّ الهاشميّ، روى عن أبي إسرائيل إسماعيل بن خليفة المُلائي، وشَريك بن عبد الله النَّخَعي، وعبد الله بن المبارك وغيرهم، وروى عنه إبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن إبراهيم الطرسوسي، ومحمد بن مسلم بن واره الرازي وغيرهم[٢].

وقد أجمعَ أئمةُ الجرحِ والتعديلِ على ضعفِه وكذبِه:

فقالَ ابنُ معين: «كذاب، ذهبتُ إليه إلى الكَرْخ، ونَزلَ في دار الحذّائين، فأردتُ أنْ أقولَ له: يا كَذّاب، فَفَرِقْتُ من شِفَار الحذائين»[٣].

وقالَ ابنُ الجُنَيد: «سألتُ يحيى عن أَسِيد بن زيد الجمّال؟ فقالَ: كَذّابٌ قد أتيته ببغداد في الحذائين، فسمعتُه يحدث بأحاديث كذب»[٤].

وقالَ ابنُ الجارود: «كذاب»[٥].

وقال النسائي[٦] والدارقطني[٧] والذهبي[٨]: «متروكٌ».

وقالَ أبو حاتم: «قدمَ إلى الكوفةِ من بعضِ أسفارِه فأتاه أصحابُ الحديثِ ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه»[٩].

وذكرَه العُقَيلي في ضُعَفائه[١٠].

---

(١) المجروحين (١/ ١٨٠).
(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٣/ ٢٣٨).
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوري (٣/ ٣٩٤).
(٤) سؤالات ابن الجُنَيد (ص٢٩٢).
(٥) الإكمال، لابن ماكولا (١/ ٥٦).
(٦) الضعفاء والمتروكين (ص٥٥).
(٧) الضعفاء والمتروكين (ص١٥٤)، وقال الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ١١٢): «ليس بالقوي».
(٨) تلخيص المستدرك (٤/ ٢٣٢ برقم ٧٤٧١).
(٩) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٨).
(١٠) الضعفاء (١/ ١٣٣).

وقالَ ابنُ حبان: «يروي عن الثقاتِ المناكير، ويسرق الحديث ويحدِّث به»[(١)].

وقالَ ابنُ عدي: «يتبيَّنُ على رواياتِه الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»[(٢)].

وضعفَه كذلك الخطيبُ[(٣)] وابنُ ماكولا[(٤)] وابنُ الجوزي[(٥)].

وذكرَه الذهبي في «المغني»[(٦)] و«الديوان»[(٧)].

وأوردَه سبط ابن العجمي في كتابِه: «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»[(٨)].

وقالَ ابنُ حجر: «لم أرَ لأحدٍ فيه توثيقًا»[(٩)].

ومع هذا النقد لأسِيد، فقدْ روى له البخاري حديثًا في «صحيحِه».

وقدْ ذكرَه الكلاباذي في رجالِ «صحيحِ البخاري»[(١٠)] والدارقطني في «ذكرِ أسماء التابعين ومن بعدِهم ممن صحَّت روايته عن الثقاتِ عندَ البخاري ومسلم»[(١١)] والحاكم في «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»[(١٢)].

ولم يرو لأسيد أحدٌ من أصحابِ الكتبِ الستةِ سوى البخاري، فقد روى عنه في كتاب الرقاق حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، قالَ فيه:

«حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ح، وحَدَّثَنِي أَسِيدُ بنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ**

---

(١) المجروحين (١/ ١٨٠).
(٢) الكامل (٢/ ٨٧).
(٣) تاريخ مدينة السلام (٧/ ٥١٥).
(٤) الإكمال (١/ ٥٦).
(٥) الضعفاء والمتروكين (١/ ١٢٤).
(٦) (١/ ٩٠).
(٧) (ص٣٨ برقم ٤٦٥).
(٨) (ص١٠٦).
(٩) هدي الساري (ص٣٩١).
(١٠) (٢/ ٨٦٩).
(١١) (١/ ٧٧).
(١٢) (ص٧٩).

مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِن انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ».

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ، قَالَ: ادْعُ اللهِ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»[1].

وقد جاءَ الحديث في المتابعاتِ حيث رواه البخاري من طرقٍ أخرى غير هذه الطريقِ، كما رواه مسلم في «صحيحه».

والشكل التالي يبين طرقَ الإسنادِ لهذا الحديث في «الصحيحين» و«مسند أحمد»:

عبد الله بن عباس						
سعيد بن جُبَير						
حُصَين بن عبد الرحمٰن الواسطي						
هُشَيم			حُصَين بن نُمير	شعبة	محمد بن فُضَيل	
سُرَيج بن النعمان وشُجَاع بن مَخْلَد حم١/ ٢٧١	سعيد بن منصور م (٢٢٠)	أسِيد خ (٦٥٤١)	مُسَدّد بن مُسَرْهَد خ (٣٤١٠) (٥٧٥٢)	رَوْح بن عُبَادة إسحاق بن منصور خ (٦٤٧٢)	أبو بكر بن أبي شيبة م (٢٢٠)	عمران بن مَيْسَرة خ (٥٧٠٥) (٦٥٤١)

وفي سببِ رواية الإمام البخاري عن أَسِيد ينقل الحافظ ابن حجر عن

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٥٤١).

أبي مسعود الدمشقي[١] قوله: «ولعلّه كانَ عندَه ثقة»[٢]. أي: لو ثبتَ ضعفَه لما روى البخاري عنه.

وقد بيّنَ جماعةٌ من العلماءِ أنَّ البخاري لا يروي لمن ثبتَ عندَه ضعفه.

قالَ الحازمي: «لا نُقِر بأنَّ البخاري كانَ يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوعٍ منْ أنواعِ الضعف، ولو كانَ ضعف هؤلاء قد ثبتَ عندَه لما خَرّج حديثهم»[٣].

وفي احتجاجِ البخاري بجماعةٍ سبق من غيرِه الطعن فيهم كعكرمةِ مولى ابن عباس، وابن أبي أُوَيْس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق. قالَ البُلْقيني: «فإن المذكورينَ ما من شخصٍ منهم إلا ونُسِبَ إلى أشياء مُفَسّرة من كَذبٍ وغيره يَعرِفُها من يُراجع كتب القوم، ولكنَّها لم تثبتْ عندَ من أخذَ بحديثِهم ووثقَهم وروى عنهم»[٤].

وقريبًا من قولِ أبي مسعود، يقولُ الحافظُ ابنُ حجر: «ويُحْتَمل أنْ لا يكونَ خَبَر أمرَه كما ينبغي»[٥].

قلتُ: ينبغي أنْ يكونَ البخاريُّ عالمًا بِضَعْف أَسِيد، وقد شهدَ للبخاري الأئمة من شيوخِه وأقرانِه ومن بعدِهم بسعةِ حفظه، وتقدمه على غيرِه في معرفةِ الرجالِ وعلل الحديثِ، وقد أجمعَ النُّقاد ممنْ سبقَ البخاري ومنْ جاء بعده على ضعفِ أَسِيد وكذبه.

ولذا، يُمكنُ القول إنَّ البخاري كانَ يعرف أَسِيدًا، ولكنَّه أخرجَ له للسببِ الذي ذكرَه ابن عدي، حيثُ قالَ: «وإنما أخرجَ له البخاريَّ حديثَ هُشَيْمٍ، لأنَّ هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حُصَيْن»[٦].

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، محدث حافظ، من مؤلفاته: الأطراف على الصحيحين، مات سنة ٤٠٠هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ١٨٠)، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (١/ ١٠١).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٤٠٦).

(٣) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٧).

(٤) محاسن الاصطلاح (ص٢٩١).

(٥) فتح الباري (١١/ ٤٠٦).

(٦) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

يُضاف إلى ذلك أنَّ حديثَه من الرواياتِ التي وافقَه عليها غيره ولم ينفردْ بها.

فرواهَا مسلم عن سعيد بن منصور[١]. والإمام أحمد في «مسندِه» عن سُرَيج بن النُّعمان وشُجاع بن مَخْلد[٢] كلهم عن هُشَيم به.

كما روي الحديث عند البخاري من الطرقِ الأخرى السابق بيانها.

وبعدَ ذلك فلعلّه احتاجَ إليه فِرارًا من تكرارِ الإسنادِ بعينِه، فإنّه أخرجَ طريق عِمران بن مَيسرة، عن محمد بن فُضيل، عن حُصين به في الطب برقم ٥٧٠٥، ثمَّ أعادَه في الرِّقاق برقم ٦٥٤١، فأضافَ إليه طريق هُشَيم.

ومن عادةِ البخاري ألا يكررَ الإسنادَ بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك[٣].

بل إنَّ أحدَ الأسبابِ في تعليقِه لأسانيد بعض الأحاديث أنَّه إذا كانَ في بعضِ الأسانيدِ التي يحتج بها خلاف على بعضِ رواتها ساقَ الطريق الراجحة عندَه مسندةً متصلةً، وعَلّق الطريقَ الأخرى إشعارًا بأنَّ هذا الاختلافَ لا يضرُّ؛ لأنَّه إما أن يكونَ للراوي فيه طريقان فحدَّثَ به تارةً عن هذا وتارةً عن هذا، فلا يكون ذلكَ اختلافًا يلزم اضطراب يوجبُ الضعف، وإما أن لا يكونَ له فيه إلا طريق واحدة والذي أتى عنه بالطريقِ الأخرى وَاهِمٌ عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة[٤]. واللهُ أعلم.

ولذا، يُعتذر للبخاري إخراجه لهذه الطريق في «صحيحِه»، ولا عيبَ عليه في ذلك، ولا يؤثرُ على «صحيحه» وجودها فيه.

[٢] الحسن بن مُدرِك الطّحّان السّدوسي:

روى البخاري في «صحيحِه» خمسة أحاديث، منها حديثان بالسندِ

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٩٩ برقم ٣٧٤/ ٢٢٠).
(٢) مسند أحمد (٤/ ٢٦١ برقم ٢٤٤٨).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٣٢٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

والمتن نفسه، جميعها من طريقِ الحسن بن مُدْرك عن يَحيى بن حَمّاد عن أبي عَوَانة.

والحسنُ هو ابن مُدرك بن بَشير السَّدوسي، أبو عليّ البَصْري الطَّحان الحافظ، روى عن عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسي، ومحبوب بن الحسن، ويحيى بن حماد، وروى عنه البخاري، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم[١].

وقد أثنى على الحسنِ عددٌ من الأئمةِ، وأكثرهم على صدقِ حديثِه.

فقالَ أحمدُ بن الحسين الصوفي الصغير: «كانَ ثقةً».

وقالَ النسائي في أسماء شيوخه: «بصري، لا بأس به».

وقالَ ابنُ عدي: «كان من حُفّاظ أهل البصرة».

وقالَ مَسْلمة بن قاسم الأندلسي: «كتبَ عنه منْ أهلِ بلدنا ابن وضَّاح، وهو صالحٌ في الروايةِ»[٢].

وقالَ أبو زرعة: «كتبنَا عنه». وقالَ أبو حاتم: «شيخ»[٣].

يضافُ إلى ذلك أنَّ بَقي بن مَخلد الأندلسي من تلاميذه، ولا يروي بَقِي إلا عن ثقةٍ عندَه، فهو بروايتِه عنه قد وَثَّقَه.

وقد انفردَ أبو داود السجستاني بنسبةِ الحسن بن مُدرك إلى الكذب، حيثُ نقلَ المزي عن أبي عبيد الآجري، قولَه: «سمعتُ أبا داود يقولُ: الحسن بن مُدْرك كَذّابٌ، كانَ يأخذُ أحاديث فهد بن عوف فيلقنها (هكذا دون ضبط) على يحيى بن حماد»[٤].

ونقلَ ذلك عن أبي داود كلٌّ من الذهبي[٥] وابن حجر[٦] وبرهان الدين الحلبي[٧] وجاءتْ في كتبِهم «فيقلبها» بدل «فيلقنها»، ولعلّها تحريفٌ.

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).
(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ٣٢١).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨).
(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٣٢٤).
(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٤٧٧).
(٦) هدي الساري (ص٣٩٧).
(٧) الكشف الحثيث (ص١٤٢).

ويرجحُ ذلك أنَّها جاءتَ في «التهذيب»: «فيلقيها»[١].

غير أنّه يُعَكّر في ضبطِ الكلمة، وأنَّ المرادَ بها التلقين أو القلب ما عَقّبَ به برهان الدين الحلبي بعد أنْ ضبطَها «فيقلبها»، حيثُ قالَ: «وفهد هذا كَذّابٌ متروكٌ، فهذا الحسن قد وضعَ بعض السند، وقد صَرّحُوا بأن وَضْعَ الإسناد وَضْعٌ، وكذا وَضع بَعْضِه»[٢].

قلتُ: إنْ كانَ المراد «فَيَقْلِبُها» وهو أمرٌ مُستبعدٌ، فالمعنى أنَّ الحسنَ أخذَ كتابَ فهد أو أحاديثه التي لم يسمعها منه ونسبَها إلى غير صاحبها وهو يحيى بن حماد.

ويُجابُ عن ذلك بأنَّ هذا الفعل إنْ ثبتَ عندَ أبي داود فلم يثبت عندَ البخاري، ويُعَزز مسلك البخاري أنّه لم يقلْ بها أحدٌ غير أبي داود.

ومن ناحيةٍ أخرى، فلعلّ أحاديثَ الحسنِ التي أخرجَها البخاري في «صحيحه»، ليستْ في كتابِ فهد بن عوف. والله أعلم.

غير أنَّ الكلمةَ على الأرجحِ عندي هي «فيُلَقِّنُها»، ولا سيما أن البخاري أخرجَ للحسن، فلو كانَ الرجلُ ممن يقلبُ الحديثَ ما أخرجَ له البخاري، لأنّ قلبَ الإسنادِ يعد غالبًا نوعًا من أنواعِ الوضعِ والكذبِ في الحديث.

ويبدو أنَّ الحلبي قرأَها أو سمعَها «فيقلبها»، والأمر ليس كذلك، وإنما قرأَ الحسن بن مدرك أحاديثَ فهد التي عندَه على يحيى بن حماد؛ لأنهما قرينانِ وشريكان في الأخذِ عن المشايخِ، فهو طريقٌ من طرقِ القراءةِ على الشيخِ. والله أعلم.

وقدْ قالَ عنه الحافظُ ابنُ حجر: «لا بأس به، ونسبَه أبو داود إلى تلقينِ المشايخ»[٣]. مما يرجح أنَّ المراد هو التلقينُ وليسَ القلب.

وليسَ المرادُ به المعنى الاصطلاحي للتلقينِ، بمعنى: أن يعرضَ

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ٣٢٢). (٢) الكشف الحثيث (ص١٤٢).
(٣) تقريب التهذيب (ص١٠٣ ترجمة ١٢٨٥).

الحديث على الراوي وليسَ من مروياتِه، فيقالُ له: إنَّه من مروياتِك فيقبله ولا يميزه، وذلكَ لأنَّه مغفَّلٌ فاقد لشرطِ التيقظِ؛ لأنَّ يحيى بن حماد لم يكن ممن يتلقنُ، فهو عارفٌ لما يُقرأ عليه، ضابط لحديثه، حافظٌ له.

ولتوضيحِ هذا التصرفِ من الحسنِ، نقولُ: إنّ كُلًّا من فهد بن عوف ويحيى بن حماد من تلامذةِ أبي عَوانة وغيرِه من المشايخ، وكانَ الحسنُ صهرًا ليحيى[1] ويحيى خَتَنًا لأبي عوانة[2] فكانَ الحسنُ يقرأ أحاديثَ فهد التي عندَه على يحيى بن حماد ويسألُه عنها ليرويها عنه إن كانتْ عنده.

وقدْ كانَ بعضُ الأئمةِ يفعلونَ هذا الفعل، ويُلَقّنون مشايخَهم الأحاديث؛ أي: يسألونُهم، فقد قالَ الرَّامَهُرْمُزِي تحتَ عنوان التلقين: «حدثنا يحيى بن معاذ التُّسْتَري، حدثَنا محمد بن منصور الجوَّاز، قال: قيل لسفيان بن عيينة: هذه الأحاديث كيف سمعتَها من أبي الزناد؟ قالَ: كنتُ أسألُه حديثًا حديثًا، فيقول: أخبرني الأعرج.

وقالَ أيضًا: حدثنا عبد الله بن علي، حدثنا أبو موسى، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وخَلْفَ أَبي بَكْرٍ وعُمَرَ، وخَلْفَ عُثْمانَ، فَلَمْ يَكُونوا يَسْتَفتِحُونَ القراءةَ بِبسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ».

قالَ شعبة: قلتُ لقتادة: أسمعتَ من أنسٍ؟ قالَ: «نعم، نحن سألناه عنه»[3].

وبالتالي يمكنُ الإجابة على وصفِ الحسن بالكذب من أبي داود بما يلي:

١ ـ أن هذا التصرف من الحسنِ لا يُعَدُّ كذبًا، إنَّما هو مجردُ سؤال يحيى بن حماد عن أحاديث فهد بن عوف للوقوفِ على الفرقِ بين روايتيهما، ولا سيما أنَّ شيخَهما واحد ـ كما قلنا ـ وهو أبو عَوانة.

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٣٠).
(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٢٧٦).
(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٦٠٤).

وقد رفضَ الحافظُ ابنُ حجر وصفَ الحسنِ بالكذبِ لمجردِ هذا الفعل، فقالَ: «إن كانَ مستند أبي داود في تكذيبِه هذا الفعل فهو لا يوجب كذبًا؛ لأنَّ يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعًا من أصحاب أبي عوانة، فإذا سألَ الطالبُ شيخَه عن حديثِ رفيقه ليَعْرِف إنْ كانَ من جملةِ مَسموعِه فَحّدثه به أو لا، فكيفَ يكونُ بذلك كذابًا»[1].

٢ ـ أثنى عليه عددٌ من النقادِ، وأكثرهم على صدقِ حديثه ـ كما سبقَ ذكره ـ ولم يتكلمْ فيه أحدٌ بجرحٍ.

٣ ـ أنَّ روايةَ البخاري لحديثِ يحيى بن حماد نازلاً من طريقِ الحسن في خمسةِ مواضع من «صحيحِه»، علمًا بأنَّ البخاري شاركَ الحسن في كثيرٍ منْ شيوخِه ومنهم يحيى بن حماد يدلُّ على توثيقِ الحسن. واللهُ أعلم.

ولذا، فلا مجالَ لنسبتِه إلى الكذبِ، وإنما هو ثقةٌ صادقُ الروايةِ، سواء كانَت رواياته في «الصحيحينِ» أم غيرها، وسواء انفردَ بالروايةِ أم وافقَه عليها غيره. واللهُ أعلم.

ونعرضُ فيما يأتي لأحاديثِه في «صحيحِ البخاري»، وطرق هذه الأحاديث في «الصحيحين»:

الحديثُ الأولُ: قالَ الإمامُ البخاري: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَمَّادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ ـ اسْمُهُ الْوَضَّاحُ ـ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي، وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَتِهِ، إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ»[2].

والحديثُ أخرجَه البخاري أيضًا من طريقِ مُسَدَّد، عن خالد بن عبد الله الواسطي، وأبي الوليد، عن شعبة، وعمرو بن زُرَارة، عن هُشَيم، وأبي النعمان، عن عبد الواحد بن زياد.

---

(١) هدي الساري (ص٣٩٧).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٣٣).

وأخرجَه مسلمٌ من طريقِ يحيى بن يحيى التميمي، عن خالد بن عبد الله، وأبي بكر بن أبي شيبة، عن عبَّاد بن العوَّام، كلهم عن سليمان الشَّيباني به... الحديث.

فالحديثُ كما نرى في أعلى درجاتِ الصحةِ.

وقد عَلّق ابنُ حجر على هذه الرواية بقوله: «الحسن بن مُدْرِك هو الطحان البصري أحدُ الحفاظ، وهو من صغارِ شيوخِ البخاري؛ بل البخاري أقدم منه، وقد شاركَه في شيخِه يحيى بن حماد المذكور هنا، وكأنّ هذا الحديثَ فاتَه فاعتمدَ فيه على الحسنِ المذكور؛ لأنه كانَ عارفًا بحديثِ يحيى بن حَمّاد».

وعن لفظةِ (من كتابِه) التي وردَت في السندِ، قالَ ابنُ حجر: «إشارة إلى أنَّ أبا عوانة حدَّثَ به من كتابِه لا من حفظِه، وكانَ إذا حَدّثَ من كتابِه اتقنَ ممَّا إذا حدَّثَ من حفظِه، حتى قالَ ابنُ مهدي: كتابُ أبي عَوانة أثبت من حفظِ هشيم»[1].

والشكل التالي يبيِّن طرق الإسناد السابق ذكرها لهذا الحديثِ في «الصحيحين»:

ميمونة بنت الحارث						
عبد الله بن شَدّاد						
سليمان الشيباني						
عباد بن العوام	خالد بن عبد الله		شعبة	أبو عوانة يحيى بن حماد	عبد الواحد	هُشَيم
أبو بكر بن أبي شيبة م (٥١٣)	مُسَدد خ (٣٧٩)	يحيى بن يحيى م (٥١٣)	أبو الوليد خ (٣٨١)	الحسن بن مُدْرِك خ (٣٣٣)	أبو النعمان خ (٥١٨)	عمرو بن زُرارة خ (٥١٧)

(١) فتح الباري (١/ ٤٣٠).

الحديثُ الثاني: قالَ الإمامُ البخاري: «حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بنُ مُدْرِكٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: فَتْرَةٌ بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ سِتُّ مِائَةِ سَنَةٍ»(١).

وليسَ لهذه الروايةِ سوى هذه الطريق، ولم يخرجها أحدٌ من أصحابِ الكتبِ الستةِ سوى البخاري في هذا الموضع فقط.

وهي روايةٌ صحيحةٌ وعلى شرطِه، حيثُ أوردَها مع حديثين آخرين مترجمًا لها بقولِه: باب إسلام سلمان الفارسي ﷺ، قال سلمان في الأول أنَّه تداوله بضعة عشر من ربٍّ إلى ربٍّ، وقال في الثاني: إنَّه من رام هرمز(٢).

وعَلّق على ذلكَ ابن حجر، بقوله: «ووجه تعلق هذه الأحاديث بإسلامِ سلمان الإشارة إلى أنَّ الأحاديثَ التي وردَت في سياقِ قصته ما هي على شرطِ البخاري في «الصحيحِ»، وإن كانَ إسنادُ بعضها صالحًا، وأما أحاديث الباب فمحصلها أنه أسلمَ بعد أنْ تداوله جماعةٌ بالرق»(٣).

الحديثان الثالث والرابع: قالَ الإمام البخاري: «حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بنُ مُدْرِكٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابنِ عَبَّاسٍ: سُورَةُ الْحَشْرِ، قَالَ: قُلْ: سُورَةُ النَّضِيرِ. ثم قالَ: تَابَعَهُ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بِشْرٍ».

والحديثُ أخرجَه البخاري أيضًا في موضعٍ آخر بالسندِ والمتن نفسه(٤).

وكذا أخرجَه في موضعين من طريق محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٩٤٨).
(٢) صحيح البخاري، برقمي (٣٩٤٦، ٣٩٤٧).
(٣) فتح الباري (٧/ ٢٧٧).
(٤) صحيح البخاري، برقمي (٤٠٢٩، ٤٨٨٣).

وأخرجَه مسلم من طريق عبد الله بن مُطِيع، كلاهما عن هُشَيم عن أبي بِشْر به. وفي بعضِها زيادة: (قلت: سورة التوبة؟ قالَ: التوبةُ هي الفاضحة. قلتُ: سورة الأنفال؟ قالَ: نزلت في بدر).

والشكلُ التالي يبيِّنُ طرق إسناد الحديثِ في «الصحيحين»:

عبد الله بن عباس		
سعيد بن جبير		
جعفر بن إياس (أبو البِشْر)		
هشيم		وضّاح (أبو عوانة)
عبد الله بن مُطِيع بن راشد م (٣٠٣١)	سعيد بن سليمان	يحيى بن حماد
	محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي زهير خ (٤٦٤٥، ٤٨٨٢)	الحسن بن مُدْرِك خ (٤٠٢٩، ٤٨٨٣)

الحديثُ الخامس: قالَ الإمامُ البخاري: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ، فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ، قَالَ: وَهُوَ قَدَحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ: وَقَالَ ابنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلْقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَرَكَهُ»[1].

والحديثُ أخرجَه البخاري أيضًا من طريق عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَن ابنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ».

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٦٣٨).

قَالَ عَاصِمٌ: رَأَيْتُ الْقَدَحَ وَشَرِبْتُ فِيهِ.

وعَقّبَ ابنُ حجر على روايةِ البخاري من طريقِ الحسن، بقوله: «كذا أخرجَ هنا، وفي غيرِ موضعٍ عن يحيى بن حماد بواسطة، وأخرج عنه في هجرةِ الحبشة بغيرِ واسطةٍ والحسن بن مُدْرِك كانَ صهرُ يحيى بن حماد فكانَ عندَه ما ليسَ عندَ غيره، ولهذا لم يخرجْه الإسماعيلي من طريقِ أبي عوانة، ولا وَجَد له أبو نعيم إسنادًا غير إسناد البخاري، فأخرجَه في المستخرجِ من طريقِ الفِرَبْري عن البخاري».

ثم قالَ: رواه البخاري عن الحسن بن مُدْرِك، ويقالُ: إنَّه حديثه؛ يعني: أنه تفرَّدَ به[1].

والشكلُ التالي يبيِّن طريقي الحديث في «صحيح البخاري»:

أنس بن مالك	
محمد بن سيرين	عاصم الأحول
عاصم بن سليمان	أبو عوانة
محمد بن ميمون (أبو حمزة)	يحيى بن حماد
عبدان خ (٣١٠٩)	الحسن بن مُدْرِك خ (٥٦٣٨)

وهكذا يتأكدُ لنا أن الحسنَ بن مُدْرِك ثقةٌ، وأنَّ روايتَه عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة في أحاديثِه الخمسة طريقٌ صحيحةٌ. ولا مجالَ لانتقادِها. واللهُ أعلم.

[٣] عَبّاد بن يعقوب الأسدي الرّواجِنّي:

روى ابن الجوزي في موضوعاتِه بسندِه عن عَبّاد بن يعقوب، قالَ: «حدثنا علي بن هاشم بن البَرِيد، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده، عن أبي ذر قالَ: سمعتُ النبي ﷺ يقولُ لعلي بن

(١) فتح الباري (١٠/ ١٠٠).

أبي طالب ﷺ: «**أنتَ أوّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وأنتُ أوّلُ من يُصَافِحُني يومَ القيامةِ، وأنتَ الصِّدِّيقُ الأكْبرُ، وأنتَ الفاروقُ تُفَرِّق بينَ الحَقِّ والبَاطِلِ، وأنتَ يَعْسُوبُ المُؤمِنينَ، والمالُ يَعْسُوبُ الكَافِرِينَ**».

ثم رواه بسندِه عن أبي الصَّلت الهَرَوي، قالَ: حدثَنَا علي بن هاشم، قالَ: حدثنا محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مثله سواء، إلا أنَّه قالَ: «**والمالُ يَعْسُوبُ الظَّلمةِ**».

ثم قالَ ابنُ الجوزي: فقدْ اجتمعَ عَبّاد وأبو الصَّلت في روايتِه عن علي بن هاشم، فالله أعلم أيهما سرقَه من صاحبه»[١].

وأخرجَه البزارُ، وقالَ: «لا نعلمه يُروى عن أبي ذر إلا منْ هذا الوجهِ، ولا روى أبو رافع عن أبي ذر إلا هذا الحديث»[٢].

وقالَ ابنُ حجر في «مختصرِ زوائد مسندِ البزار»: «هذا الإسنادُ واهٍ، ومحمد مُتَّهم وعَبّاد من كبارِ الروافض، وإن كانَ صدوقًا في الحديث»[٣].

وأوردَه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وقالَ: «موضوعٌ». ثمَّ نقلَ كلامَ ابن حجر السابق[٤].

لكنَّ ابن عراق الذي أوردَه في تنزيهِ الشريعةِ، قالَ: «عباد بن يعقوب لا يحتمل هذا». ثم نقلَ كلامَ ابن حجرٍ في عباد في «التقريبِ»: «صدوقٌ رافضي، روىَ له البخاري مقرونًا بغيره، أفرطَ فيه ابنُ حبان، فقالَ: يستحقُّ التركَ». ثم قالَ: «فالآفة محمد بن عبيد الله، واللهُ أعلم»[٥].

وذكرَه الشوكاني في الفوائدِ المجموعةِ. ثم قالَ: «وفي إسنادِه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع متهمٌ، وعباد: ضعيفٌ رافضي»[٦].

قلتُ: ولم أقف عليه عندَ غير ابن الجوزي من طريقِ أبي الصَّلت

---

(١) (١/ ٣٢٤).
(٢) المسند (٩/ ٣٤٢ برقم ٣٨٩٨).
(٣) (٢/ ٣٠١ برقم ١٨٩٨).
(٤) (١/ ٢٩٧).
(٥) (١/ ٣٥٢).
(٦) (ص٣٤٥).

الهَرَوي، وهو عبد السلام بن صالح بن سليمان، مولى قريش، نزلَ نيسابور، صدوقٌ له مناكير وكانَ يتشيع، وأفرطَ العقيلي، فقالَ: «كذابٌ، روى له ابنُ ماجه»(١).

وروى ابنُ الجوزي أيضًا بسندِه عن عباد بن يعقوب، حدثَنَا الحَكَم بن ظُهَير، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله أنّ النَّبِيّ ﷺ، قالَ: **«إِذَا رَأَيْتُم مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ على مِنْبرِي هذا فَاقْتُلُوهُ»**.

ثمَّ قالَ: «فيه رجلانِ مُتَّهمان بوضعِه:

أحدُهما: عباد بن يعقوب، وكانَ غاليًا في التشيعِ، روى أحاديث أُنْكِرَتْ عليه في فضائلِ أهل البيت ومثالب غيرهم. قالَ ابنُ حبان: كانَ رافضيًّا داعية يروي المناكير عن المشاهير فاستحقَّ التركَ.

والثاني: الحكم بن ظُهَير، قالَ يحيى بن معين: ليسَ بشيءٍ، وقالَ مَرّةً: كَذّابٌ، وقالَ السعدي: ساقطٌ، وقالَ النسائي: متروكُ الحديثِ، وقالَ ابنُ حبان: كانَ يروي عن الثقاتِ الموضوعات»(٢).

وبعد أنْ قالَ ابنُ حبان في عباد في المجروحين: «كانَ رافضيًّا داعية إلى الرفضِ ومع ذلك يروي المناكير عن أقوامٍ مشاهير فاستحقَّ التركَ». قالَ: «وهو الذي روى عن شَريك عن عاصم عن زِرّ عن عبد الله قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا رَأَيْتُم مُعَاوِيةَ يَخْطُبُ على مِنْبرِي هذا فَاقْتُلُوهُ»**.

أخبرنَاه الطبري، قالَ: حدثنا محمد بن صالح، قالَ: حدثنَا عَبّاد بن يعقوب عن شَريك»(٣).

وأوردَه ابنُ حبان كذلك في ترجمةِ الحكم بن ظُهير الفَزاري الكوفي، وقالَ: كانَ يشتم أصحابَ محمَّد ﷺ ويروي عن الثقاتِ الأشياء

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢٩٦ ترجمة ٤٠٧٠).
(٢) الموضوعات، لابن الجوزي (٢/ ٢٤ ـ ٢٦).
(٣) (٢/ ١٧٢).

الموضوعات[١].

وقالَ محمد طاهر المقدسي: «والحكم هذا يضعُ الحديثَ، وسَرَقَه منه عَبّاد بن يعقوب الرَّواجِني، فرواه عن شَريك عن عاصم عن زِر عن عبد الله.

وعباد هذا من غلاةِ الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحقَ التركَ، وإنْ كانَ محمد بن إسماعيل يروي عنه حديثًا واحدًا في الجامعِ فلا يدلُّ ذلكَ على صدقِه؛ لأنَّ البخاري يروي عنه حديثًا وافقَه عليه غيره من الثقاتِ.

وأنكرَ الأئمَّةُ في عصرِه عليه روايتَه عنه. وتَرَكَ الرواية عن عَبّاد جماعةٌ من الحفاظ»[٢].

وعباد هو ابن يعقوب الأسدي الرَّواجِني، أبو سعيد الكوفي، الشيعي، روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وشَريك النخعي، وعباد بن العَوّام، وروى عنه البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم[٣].

وقد تكلمَ الأئمةُ النقاد فيه كلامًا شديدًا، وأعطوا صورةً واضحةً عنه.

فابنُ عدي، قالَ: «سمعتُ عبدان يذكرُ عن أبي بكر بن أبي شيبة أو هَنَّاد بن السَّرِي أنهما أو أحدهما فَسَّقه، ونسبَه إلى أنَّه يشتمُ السلفَ.

قالَ: وفيه غلوٌّ فيما فيه من التَّشيُّعِ، وروى أحاديث أنكرتْ عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم»[٤].

وكذا قالَ صالح بن محمد جزرة: «كانَ يشتمُ عثمان»[٥].

ونسبَه ابنُ حبان إلى الدعوةِ إلى الرفضِ، حيث قالَ: «كانَ رافضيًا داعيةً إلى الرفضِ، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوامٍ مشاهير فاستحقَ التركَ»[٦].

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٢٥٠).

(٢) تذكرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي (ص٣٥).

(٣) تهذيب الكمال، للمِزّي (١٤/ ١٧٥). (٤) الكامل (٥/ ٥٥٩).

(٥) تهذيب الكمال، للمِزّي (١٤/ ١٧٨). (٦) المجروحين (٢/ ١٧٢).

وعن إظهارِه لبدعتِه، ما ذكرَه صالح جزرة، قالَ: «سمعتُه يقولُ: الله أعدل من أن يدخلَ طلحة والزبير الجنة، قلتُ: ويلك، ولِمَ؟ قالَ: لأنَّهما قاتلَا علي بن أبي طالب بعدَ أن بايعَاه»[١].

وقالَ أبو حاتم فيه: «شيخٌ»[٢]. وهي أدنى درجات التعديلِ وأقربها إلى الجرح.

وأما ما ذكرَه الحاكمُ عن ابنِ خزيمة قوله: «حدثنَا الثقةُ في روايتِه المُتَّهمُ في دينِه عَبَّاد بن يعقوب»[٣]. فقد عقبَ عليه الخطيب البغدادي بقوله: «قد تركَ ابن خزيمة في آخر أمرِه الرواية عن عَبّاد، وهو أَهْلٌ لئلا يُرْوى عنه»[٤].

وروى الخطيبُ بسندِه عن ابنِ خزيمة أنه سئلَ عن أحاديث لعبّاد بن يعقوب فامتنعَ منها، ثم قال: «قد كنتُ أخذْتُ عنه بشريطة، والآن فإني أرى ألا أحدثَ عنه لغلوه»[٥].

وقالَ ابنُ رجب: «ومنهم من فَرّقَ بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، كما تركَ ابنُ خزيمة حديثَ عباد بن يعقوب لغلوه»[٦].

وهكذا نرى أنَّ انتقادَهم يدورُ حولَ نسبتِه إلى الرفضِ ودعوتِه إليه، ولم أرَ من وصفَه بالكذبِ أو الوضعِ غير ابن الجوزي، وما ذكرَه المقدسي من سرقتِه للحديثِ.

بل إنَّ الذهبي بعد أنْ ذكرَ أنّ لعبادٍ جُزءًا من كتابِ المناقب جمعَ فيها أشياء ساقطة، قد أغنى الله أهلَ البيت عنها. قالَ: «وما أعتقدُه يَتَعمَّدُ الكذبَ أبدًا»[٧].

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي (١٤/ ١٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨٨). وفي تهذيب الكمال: شيخ ثقة.

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٩).

(٤) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٣٢٢).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٣٢٣).

(٦) شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٨).

(٧) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٨).

ومع هذه الأقوال التي وصفَتْه بالدعوةِ إلى الرفضِ ونسبَتْ إليه شتم عثمان والسلف، وروايته أحاديث في الفضائلِ والمثالبِ، وهذا ما جعلَهم لا يأخذونَ عنه، فقدْ وُصِفَ بأنه صادقٌ في الحديثِ، لذا أخذَ عنه من وصفَه بذلك، ولم يَعْتبر بِدْعتَه.

فقد قالَ إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: «لولا رجلان من الشيعةِ ما صحَّ لهم حديث، عَبَّاد بن يعقوب وإبراهيم بن محمد بن ميمون». وقالَ الدارقطني: «شيعي صدوقٌ»[1].

وقالَ الذهبي: «شيعيٌّ غالٍ، روى عن شريك، قويُّ الحديث»[2].

وبعد أنْ روى عن القاسم المطرِّز، قالَ: «دخلتُ على عبّاد بالكوفة، وكانَ يمتحنُ الطلبةَ، فقالَ: من حفرَ البحر؟ قلتُ: الله. قالَ هو كذاك، ولكن من حفرَه؟ قلتُ: يذكرُ الشيخ. قالَ: حفرَه عليٌّ. فمنْ أجرَاه؟ قلتُ: الله. قالَ: هو كذلك؟ ولكن من أجراه؟ قلت: يفيدُني الشيخ. قالَ: أجرَاه الحسين، وكانَ ضريرًا، فرأيتُ سيفًا وجحفة. فقلتُ: لمن هذا؟ قالَ: أعددتُه لأقاتلَ به مع المهدي. فلما فرغتُ من سماعِ ما أردت، دخلتُ عليه، فقالَ: من حفرَ البحر؟ قلتُ: حفرَه معاوية ﷺ، وأجرَاه عمرو بن العاص، ثم وثَبْتُ وعدوت، فجعلَ يصيح: أدركوا الفاسقَ عدو الله فاقتلوه».

عَقّب الذهبي بقولِه: «إسنادها صحيحٌ، وما أدري كيفَ تسمَّحوا في الأخذِ عَمّن هذا حالُه؟ وإنما وثقِوا بصدقه»[3].

وقالَ ابنُ حجر: «رافضيٌّ مشهورٌ، إلا أنَّه كانَ صدوقًا»[4].

وقالَ أيضًا: «صدوقٌ رافضي»[5].

قلتُ: وعلى هذا فالبخاري رأى عبَّادًا صادقًا في الروايةِ؛ لِذا أخرجَ له روايةً واحدةً مقرونًا بغيره، حيثُ كانَ البخاري يتجنبُ غالبًا حديثَ الرافضةِ

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/٩٨).
(٢) المغني في الضعفاء (١/٣٢٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٥٣٨).
(٤) هدي الساري (ص٤١٢).
(٥) تقريب التهذيب (ص٢٣٤ ترجمة ٣١٥٣).

لأخذِهم بمبدأ التَقِيّة مما يبيحُ لهم الكذب في بعضِ الأحوالِ.

فقد قالَ الذهبي في ترجمةِ عليِّ بن هاشم بن البَرِيد: «ولغلوه تركَ البخاري إخراجَ حديثِه، فإنَّه يتجنبُ الرافضة كثيرًا، كأنَّه يخافُ من تدينِهم بالتَّقِيَّةِ، ولا نراه يتجنبُ القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنَّهم على بدعتِهم يلزمونَ الصدق»(١).

والتجنبُ هذا ليسَ على إطلاقِه.

فقد روى البخاري عَمّن ثبتَ صدقه من الرافضةِ وغيرهم من أهلِ الأهواءِ، مما يدلُّ على أن الصدقَ في الراوي هو المعيارُ في قبولِ روايتِه.

وفي ذلك يقولُ الحاكمُ: «وأصحابُ الأهواءِ، فإنَّ روايتَهم عندَ أكثرِ أهلِ الحديث مقبولة إن كانوا فيها صادقين، فقد حدَّث محمَّد بن إسماعيل البخاري في الجامعِ عن عباد بن يعقوب»(٢).

وأكَّدَ ابنُ حجر ذلك، حيث قالَ في ترجمةِ عِمْران بن حِطّان: «وإنما أخرجَ له البخاري على قاعدتِه في تخريجِ أحاديث المبتدع إذا كانَ صادق اللهجةِ متدينًا»(٣).

وقد روى البخاري عن عباد حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ولهذا الحديث عندَ البخاري طرقٌ أخرى من روايةِ غيره.

وكذا رواه مسلم في «صحيحه».

قالَ البخاري: «حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ ح، وحَدَّثَنِي عَبَّادُ بنُ يَعْقُوبَ الأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بنُ الْعَوَّامِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ بنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»(٤).

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٠).
(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٩).
(٣) فتح الباري (١٠/ ٢٩٠).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٧٥٣٤).

قالَ ابنُ حجر: «عباد مذكور بالرفض، ولكنه موصوفٌ بالصدق، وليسَ له عندَ البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وساقَه على لفظِه»[١].

وقد جاءَ الحديثُ في المتابعاتِ حيث رواه البخاري من طرقٍ أخرى غير هذه الطريقِ، كما رواه مسلم.

والشكلُ التالي يبيِّنُ طرقَ الإسنادِ لهذا الحديث في «الصحيحين»:

<table>
<tr><td colspan="9">عبد الله بن مسعود</td></tr>
<tr><td colspan="9">سعد بن إيَاس (أبو عمرو الشيباني)</td></tr>
<tr><td colspan="8">الوليد بن العَيْزار</td><td>الحسن بن عبيد الله</td></tr>
<tr><td colspan="4">شعبة</td><td>أبو يَعْفُور</td><td colspan="2">أبو إسحاق الشيباني</td><td>مالك بن مِغْوَل</td><td>جرير</td></tr>
<tr><td>محمد بن جعفر</td><td>معاذ العَنْبَري</td><td>هشام بن عبد الملك خ (٥٢٧) (٢٩٧٠)</td><td>سليمان خ (٧٥٣٤)</td><td>مروان الفَزَاري</td><td>علي بن مسهر</td><td>عباد بن العوّام</td><td>محمد بن سابق</td><td>عثمان بن أبي شيبة م (٨٥)</td></tr>
<tr><td>محمد بن بشار م (٨٥)</td><td>عبيد الله ابن معاذ م (٨٥)</td><td></td><td></td><td>محمد بن أبي بكر المكي م (٨٥)</td><td>عبد الله م (٨٥)</td><td>عباد بن يعقوب خ (٧٥٣٤)</td><td>الحسن ابن صَبّاح خ (٢٧٨٢)</td><td></td></tr>
</table>

ثم إنّ البخاري تحملَ الحديث من عَبّاد مباشرةً؛ أي: أنَّه من شيوخِه، وقد قالَ ابنُ حجر: «إن الذين انفردَ بهم البخاري ممن تُكُلّمَ فيه أكثرهم من شيوخِه الذين لقيَهم وعرفَ أحوالَهم واطلعَ على أحاديثِهم فميَّزَ جيدها من رديها»[٢].

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ٥١٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٨).

ولا شك أنَّ هذا من جيِّدِ أحاديث عَبّاد.

كما يلاحظُ أن هذا الحديثَ الذي رواه البخاري عن عباد ليس فيه جانب للرفض، وإنما هو في موضوعٍ مختلف تمامًا، وجاءَت أحاديثُ كثيرة في «الصحيحين» في بابه.

[٤] عبد الله بن عُبَيدة بن نَشِيط الرَّبَذِي:

أوردَه الحلبي في «الكشفِ الحثيث»[١] نقلاً عن «الميزانِ» للذهبي[٢] لقولِ ابن حبان: «لا راوي له غير أخيه، فلا أدري البلاء من أيهما».

وقالَ الحلبي تعقيبًا على ذلك: «فقوله: فلا أدري البلاء من أيهما، يحتملُ أنْ يكونَ بالوضعِ، ويحتملُ أن يريدَ الكذب. والله أعلم»[٣].

قلتُ: وعبارة ابن حبان في المجروحين: «منكرُ الحديث جدًّا، فلستُ أدري السبب الواقعَ في أخبارِه من عبد الله أو من أخيه؛ لأنَّ أخاه موسى ليسَ بشيءٍ في الحديثِ، وليس له راوٍ غيره، فمن هنا اشتبَه أمره ووجبَ تركه»[٤].

وعبد الله هو ابن عبيدة بن نشيط الرَّبذِي، مولى بني عامر بن لؤي من قريش، أخو موسى بن عبيدة، ومحمد بن عبيدة. قالَ البخاري: «ينتسبون في حِمْيَر، روى عن جابر بن عبد الله ـ وقيلَ: لم يسمع منه ـ وسهل بن سعد الساعدي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وغيرهم، وروى عنه صالح بن كَيْسان، وعمرو بن عبد الله بن أبي الأبيض، وأخواه: محمد بن عبيدة، وموسى بن عبيدة»[٥].

وقد وثقَه بعضُ أئمةِ النقدِ، وتكلَّمَ فيه آخرون، غير أنَّ أحدَهم لم يصفه بما يدلُّ على أنَّه وضاعٌ أو كذابٌ.

فوثَّقَه يعقوب بن شيبة، والدارقطني[٦]. وقالَ مَرّة: «صالحٌ»[٧]. وقالَ

---

(١) (ص٢٣٩ ـ ٢٤٠).
(٢) (٢/ ٤١٠).
(٣) الكشف الحثيث (ص٢٣٩).
(٤) (٢/ ٤).
(٥) تهذيب الكمال، للمزي (١٥/ ٢٣٦).
(٦) المصدر نفسه (١٥/ ٢٦٥).
(٧) الضعفاء والمتروكين (ص٣٦٦).

النسائي: «ليسَ به بأسٌ»[١]. وذكرَه ابنُ حبان أيضًا في الثقاتِ[٢]. وقالَ ابن خَلَفون في كتابِ الثقات: «وثقَه ابن عبد الرحيم وغيره»[٣].

وأما ابنُ معين، فقالَ: «لم يروِ عن عبد الله بن عبيدة أحد غير موسى بن عبيدة، وحديثُهما ضعيفٌ»[٤]؟ وقالَ مَرّةً: «ليسَ بشيءٍ»[٥]. وقالَ أحمد بن حنبل: «موسى وأخوه لا يُشْتَغل بهما»[٦].

وعَقّبَ المزي على ذلك بقوله: «وقولُ يحيى بن معين: (لم يرو عنه غير أخيه موسى) ليسَ كذلك؛ بل قد رواه عنه غيره كما تقدم، وكأنَّه إنَّما ضعفَه لذلك؛ لأنَّ موسى ضعيف عندَه، وكذلك أحمد، وقد وثقَه غير واحد»[٧].

وبهذا التوضيحِ من المزي يجاب أيضًا على كلامِ ابن عدي الذي قالَ: «ولا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة، وجميعًا يتبيَّن على حديثهما الضعف»[٨].

ولذا، كانَ الأولى عدم ذكرِه في هذا الكتابِ، ولا سيما أنَّ أحدًا لم يَرْمه بوضعٍ أو كذبٍ.

ومع أنَّ الذهبي قالَ فيه: «صدوق فيه شيء»[٩]. لكلامِ بعض النقاد فيه، إلا أنَّ ابن حجر أطلقَ القولَ بتوثيقِه[١٠].

وقد روى له البخاري حديثًا واحدًا في موضعين من «صحيحه».

ففي كتابِ المغازي، باب قصة الأسود العَنسي، قال البخاري: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَن ابنِ عُبَيْدَةَ بنِ نَشِيطٍ، وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ، أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بنَ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ فِي دَارِ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَكَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ الْحَارِثِ بنِ كُرَيْزٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرٍ،

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي (١٥/ ٢٦٥). (٢) (٥/ ٤٥).
(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/ ٣١٠).
(٤) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٠١)، والمجروحين، لابن حبان (٢/ ٤).
(٥) الكامل (٥/ ٢١٢). (٦) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٠١).
(٧) تهذيب الكمال (١٥/ ٢٦٥). (٨) الكامل (٥/ ٢١٣).
(٩) الكاشف (١/ ٥٧١ ترجمة ٢٨٤٢). (١٠) تقريب التهذيب (ص٢٥٥ ترجمة ٣٤٥٨).

فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ ثَابِتُ بنُ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ... الحديث.

وفيه: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ عَبَّاسٍ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي ذَكَرَ، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ...»** الحديث[١].

قالَ ابنُ حجر: «قوله: (وكان في موضع آخر اسمه عبد الله) أرادَ بهذا أن ينبّهَ أن المبهمَ هو عبد الله بن عبيدة لا أخوه موسى، وموسى ضعيفٌ جدًّا، وأخوه عبد الله ثقةٌ»[٢].

وروى البخاري الحديث بنفسِ السندِ والمتن في كتاب التعبير، باب إذا طارَ الشيءُ في المنامِ[٣].

وقالَ ابنُ حجر: «قوله: (عن ابن عُبَيدة) هو الرَّبَذي أخو موسى بن عبيدة الرَّبَذي المحدِّث المشهور بالضعفِ، وليسَ لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث... وإنَّ قولَ ابن عباس في هذه الرواية: «ذُكِرَ لي» على البناءِ للمجهولِ، يبيِّنُ من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهمَ المذكور أبو هريرة»[٤].

وقالَ أيضًا: «ورواه البخاري في المغازي أيضًا من طريقٍ أخرى عن ابن عباس عن أبي هريرة مطولاً»[٥].

وهكذا نرى أنَّ الحديثَ في الموضعين بنفسِ السندِ والمتن، ومن غير طريقِ أخيه موسى.

وأما الطريق التي أشارَ إليها ابنُ حجر فقد أخرجَها البخاري في كتابَي المناقب والمغازي من «صحيحِه» بالسندِ والمتنِ نفسه، قالَ فيها البخاري: «حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بنُ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَدِمَ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ يَقُولُ: إِنْ جَعَلَ لِي مُحَمَّدٌ الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ تَبِعْتُهُ... الحديث.

---

(١) صحيح البخاري، برقمي (٤٣٧٨، ٤٣٧٩). (٢) فتح الباري (٨/ ٩٢).

(٣) صحيح البخاري، برقمي (٧٠٣٣، ٧٠٣٤).

(٤) فتح الباري (١٢/ ٤٢٠). (٥) هدي الساري (ص٤١٥).

وفيه: فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا ...»**[١].

وأخرجَها مسلمٌ أيضًا في «صحيحِه» من طريقِ أبي اليَمَان عن شعيب به، وفيه: فقالَ ابنُ عباس: فسألتُ عن قول النبي ﷺ: **«إنَّك أَرَى الذي أُريتُ فيكَ ما أُرِيتَ»**، فأخبرني أبو هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قالَ: **«بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ ...»** وذكر الحديث[٢].

والشكلُ التالي يبيِّنُ طرقَ الإسنادِ لهذا الحديث في «الصحيحين»، والتي صَرّحَ فيها ابن عباس بأبي هريرة في روايةِ أبي اليَمَان، بينما جاءَ مبهمًا في روايةِ سعيد بن محمد الجَرْمي، فقالَ فيه ابنُ عباس: «ذُكِرَ لي». وجميعها طرقٌ في أعلى درجاتِ الصحةِ. والله أعلم:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="5">أبو هريرة</td></tr>
<tr><td colspan="2">عبد الله بن عباس</td><td colspan="3">همام</td></tr>
<tr><td>نافع</td><td>عبيد الله بن عبد الله بن عتبة</td><td colspan="3">معمر</td></tr>
<tr><td>عبد الله بن أبي حسين</td><td>عبد الله بن عبيدة الرَّبَذي</td><td colspan="3">عبد الرزاق</td></tr>
<tr><td>شعيب</td><td>صالح بن كيسان</td><td>إسحاق بن نصر خ (٤٣٧٥)</td><td>إسحاق بن إبراهيم الحنظلي خ (٧٠٣٦، ٧٠٣٧)</td><td>محمد بن رافع م (٢٢٧٤)</td></tr>
<tr><td rowspan="2">أبو اليمان الحكم بن نافع خ (٣٦٢٠، ٤٣٧٣)</td><td>إبراهيم بن سعد</td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td>يعقوب بن إبراهيم بن سعد</td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td>محمد بن سهل م (٢٢٧٣)</td><td>سعيد بن محمد الجَرْمي خ (٤٣٧٨، ٧٠٣٣)</td><td colspan="3"></td></tr>
</table>

(١) صحيح البخاري، بالأرقام (٣٦٢٠، ٣٦٢١، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤).
(٢) صحيح مسلم، برقمي (٢١/٢٢٧٣، ٢٢٧٤).

[٥] محمد بن الحَسَن بن الزُّبَيْر الأسَدِيّ (ابن التَّلّ):

ذكرَ الذهبي حديثًا من طريق محمد بن الحسن، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن الزبير، قالَ: قالَ رسول اللهِ ﷺ: **«لا تقومُ السَّاعةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلاثُونَ كَذَّابًا، منهم مُسيلمةَ والعَنَسيّ والمُخْتَار، وشَرُّ قَبائلِ العَرَبِ بَنُو أُميَّةَ وبَنُو حَنِيفةَ وثَقِيفٌ»**.

ثم قالَ الذهبي: «من عند قوله: منهم مسيلمة، لعله من قولِ الرَّاوي»[(١)] (يعني: ابن التلّ).

وعقَّبَ سبط ابن العجمي على ذلك، فقالَ: «تنبيه: قوله: **«وشَرُّ قَبائلِ العَرَبِ بَنُو أُميَّةَ وبَنُو حَنِيفةَ وثَقِيفٌ»** اعلم أنَّ هذا إن قصدَ الإدراج فحرامٌ؛ لأنه جمعَ حديثين بإسنادين فجعلهما بإسنادٍ واحد؛ وذلك لأنَّ في الترمذي من حديث عمران بن الحصين، قالَ: «ماتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَكْرَهُ[(٢)] ثلاثةَ أحياءٍ: ثقيفًا وبني حَنِيفةَ وبني أُميَّةَ».

قالَ الترمذي: «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ»[(٣)].

وإنْ لم يقصد الإدراجَ ولم يعرف حديث عمران، فهذا وضعٌ، واللهُ أعلم. فعلى هذا الثَّاني ذكرته هنا[(٤)].

قلتُ: لم يجزمْ الذهبي أنَّ الزيادةَ في الحديث منه؛ بل جاءت عبارتُه بلفظ «لعلّه» كما أخرجَ الحديث بالسَّندِ والمتن نفسه عددٌ من الأئمةِ في مصنفاتِهم، ولم يذكر أحدهم أنَّ فيه إدراجًا[(٥)].

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٨٦).
(٢) في سنن الترمذي: «يكرم» خطأ.
(٣) سنن الترمذي (٥/ ٧٢٩ برقم ٣٩٤٣). من طريق عبد القاهر بن شعيب، عن هشام، عن الحسن، عن عمران بن حصين.
(٤) الكشف الحثيث (ص٣٥٩ ـ ٣٦٠).
(٥) أخرج الحديث: أبو يعلى في مسنده (١٢/ ١٩٧ برقم ٦٨٢٠)، وعنه ابن عدي في الكامل (٧/ ٣٧٦)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤٨٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٩٢)، وأخرجه من طريق آخر عن أبي يعلى، الجورقاني في الأباطيل (١/ ٢٤٤ برقم ٢٢٧). كلّهم من طريق محمد بن الحسن الأسدي عن شريك =

بل قالَ ابنُ عدي: «وله غير ما ذكرت إفرادات، وحدَّثَ عنه الثقاتُ، ولم أرَ بحديثه بأسًا»[١].

ومحمد هو ابن الحسن بن الزُّبير الأسَديُّ، أبو عبد الله، ويقالُ: أبو جعفر الكوفي، والد عمر بن محمد بن الحسن ابن التَّل، روى عن إبراهيم بن طَهْمان، وأبيه الحسن بن الزبير الأسدي، وشَريك النَّخَعي وغيرهم، وروى عنه ابنه جعفر بن محمد وأخوه عثمان بن محمد وابنه عمر بن محمد وغيرهم[٢].

وقد اختلفَت أقوالُ النقادِ فيه بينَ التوثيقِ والتضعيف، غير أنَّ أحدًا لم يَصفْه بالكذبِ أو الوضعِ.

فوثقَه ابنُ نُمَير[٣] والبزارُ[٤] وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقةٌ صدوقٌ»[٥]. وقالَ الدارقطني والعجلي: «لا بأسَ به»[٦]. وقالَ أبو داود: «صالحٌ، يكتب حديثه»[٧]. وقالَ ابنُ عدي: «حَدّث عنه الثقات ولم أرَ بحديثِه بأسًا»[٨]. وقالَ أيضًا: «ومما يدلُّ على شغف ابن المديني في التحصيلِ والسماعِ من بعضِ الشيوخِ قوله: (يحملني حبي لهذا الحديث أن أَحُجَّ حجَّةً فأسمع من محمَّد بن الحَسَن)»[٩].

= به، وقال كلٌّ من الجورقاني وابن الجوزي: «هذا حديثٌ منكرٌ، لم يروه إلا محمد بن الحسن الأسدي»، وأورده الذهبي في تلخيص كتاب العلل (ص١٠١ برقم ٢٤٥) وقال: «هذا منكرٌ جدًّا، وسنده نظيف، مع أنَّ الأسدي متكلَّمٌ فيه، ولكن خُرّج له (يعني: في صحيح البخاري)، قال ابن معين: ليس بشيء»، ووهِمَ الهيثمي فظنه محمد ابن الحسن بن زَبَالة، حيث قال في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٤ برقم ١٦٧٣٥): «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة، وهو ضعيف».

(١) الكامل (٧/ ٣٧٧).
(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢٥/ ٦٧).
(٣) التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٦٢٧).
(٤) المسند (١٣/ ٣٢٣ بعد الحديث رقم ٦٩٣٠).
(٥) تاريخ أسماء الثقات (ص٢١٠).
(٦) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٥١ برقم ٣٥٢)، ومعرفة الثقات، للعجلي (٢/ ٢٣٥ برقم ١٥٨٨).
(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٥/ ٦٩).
(٨) الكامل (٧/ ٣٧٧).
(٩) المصدر نفسه (١٦/ ٢١٤).

وقالَ ابنُ معين وأبو حاتم: «شيخٌ»[(١)]. وقالَ ابنُ معين مَرّةً: «قد أدركتُه وليسَ هو بشيءٍ، وقالَ: ليسَ حديثه بشيء»[(٢)].

وذكرَه ابنُ حبان في «الثقاتِ»، وقالَ: «يُغْرِب»[(٣)].

وذكرَه في «المجروحين» أيضًا، وقالَ: «كانَ فاحشُ الخطأ ممن يرفعُ المراسيلَ ويقلبُ الأسانيدَ، ليسَ ممن يحتجُّ به»[(٤)].

وقالَ الحاكمُ في الكنى: «ليسَ بالقوي عندَهم»[(٥)].

وقالَ العقيلي: «لا يُتَابع على حديثه»[(٦)].

وضعّفه الساجي[(٧)] والفسوي[(٨)].

وقالَ ابنُ حجر: «صدوقٌ فيه لين»[(٩)].

وهكذا نرى أنَّ بعضَهم وَثّقَه وبعضهم تكلَّم فيه، إلا أنَّه لا مجال لنسبتِه إلى الكذبِ أو الوضعِ أو سرقةِ الحديث أو غير ذلك من النقودِ التي تؤدي إلى رفضِ روايتِه مطلقًا؛ بل أرى أنَّ حديثَه لا يقلُّ عن درجةِ الحسن إذا انفردَ. والله أعلم.

وقد روى له البخاري حديثين، ولكلٍّ منهما كثيرٌ من المتابعاتِ في «الصحيحين» وغيرهما.

قالَ البخاري في **الأول**: «حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الْحَسَنِ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رضي الله عنهما يَلْعَبَانِ

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي (٢٥/ ٦٩)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٥).
(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٤٩، ٥٦٣).
(٣) (٩/ ٧٨).
(٤) (٢/ ٢٧٧).
(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ١١٧).
(٦) الضعفاء (٥/ ٢٣٥).
(٧) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٧).
(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٦).
(٩) تقريب التهذيب (ص٤٠٩ ترجمة ٥٨١٦).

بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: **«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ»**[1].

وقد روى البخاري هذا الحديث من طرقٍ أخرى غير هذه الطريق كما رواه مسلم في «صحيحه».

والشكلُ التالي يبيِّنُ طُرُق الإسناد لهذا الحديثِ في «الصحيحين»:

أبو هريرة							
محمد بن زياد							
شعبة							إبراهيم بن طَهْمَان
آدم خ (١٤٩١)	معاذ	وكيع			محمد بن جعفر	محمد بن أبي عدي	محمد بن الحسن
	عبيد الله م (١٠٦٩)	يحيى م (١٠٦٩)	زهير م (١٠٦٩)	عبد الله م (١٠٦٩)	محمد بن بشار خ (٣٠٧٢) م (١٠٦٩)	محمد بن المثنى م (١٠٦٩)	عمر بن محمد خ (١٤٨٥)

وأما **الحديثُ الثاني**: فقالَ فيه البخاري: حَدَّثَنِي عُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَسَنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «مَا غِرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ وَمَا رَأَيْتُهَا، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ ذِكْرَهَا، وَرُبَّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ ثُمَّ يُقَطِّعُهَا أَعْضَاءً ثُمَّ يَبْعَثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا امْرَأَةٌ إِلَّا خَدِيجَةُ»، فَيَقُولُ: **«إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ»**[2].

وقد روى البخاري أيضًا هذا الحديث من طرقٍ أخرى غير هذه الطريق، كما رواه مسلم في «صحيحه».

والشكلُ التالي يبيِّنُ طُرُق الإسناد لهذا الحديث:

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٤٨٥).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٨١٨).

عائشة									
عروة									
الزهري	هشام								
معمر بن راشد	النضر بن شميل	ليث بن سعد	حميد بن عبد الرحمٰن	محمد بن خازم		حماد بن أسامة		حفص	
عبد الرزاق									
عبد الحميد بن حميد م٢٤٣٥	أحمد بن أبي رجاء خ٥٢٢٩	سعيد بن عُفَير خ ٣٨١٦	قتيبة خ٣٨١٧	زهير م ٢٤٣٥	محمد بن العلاء م ٢٤٣٥	عبيد بن إسماعيل خ٦٠٠، ٤٧٤٨	محمد بن العلاء م ٢٤٣٥	سهل بن عثمان م ٢٤٣٥	محمد بن الحسن
									عمر خ٣٨١٨

وفي سببِ نزولِ البخاري في إسنادِ هذا الحديث، يقولُ ابنُ حجر: «وقد نزلَ البخاري في هذا الإسنادِ بالنسبةِ لحديث حفص بن غياث درجةً، فإنَّه يروي الكثير عن ولده عمر بن حفص وغيره من أصحابِ حفص، وهنا لم يصل لحفص إلا باثنين، وبالنسبةِ لروايةِ هشام بن عُرْوة درجتين، فإنَّه قدْ سَمِعَ من بعض أصحابه، وأخرجَ هذا في «الصَّحيحِ» في كتابِ العتق، منه حدثنا عبيد بن موسى عن هشام بن عروة في مسند أبي ذرٍّ، والسبب في اختيارِه إيرادِ هذه الطريق النازلة ما اشتملت عليه من الزيادةِ على روايةِ غيره»[1].

[٦] يحيى بن عبد الله البابلُتّي:

ذكرَ ابنُ طاهر المقدسي الحديث: «إِذَا كَانَ سَنَةَ سِتِّينَ ومِائة كَانَ الغُرَبَاءُ فِي الدُّنيا أربعةً: قرآنٌ في جَوْفِ ظَالم، ومُصْحَفٌ في بَيْتٍ لا يُقْرَأُ فِيهِ، ومَسْجِدٌ في نَادِي قَوْمٍ لا يُصَلُّونَ فِيهِ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ بَيْنَ قَوْمِ سُوْءٍ».

ثم قالَ: «رواه يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهذا لا يشك فيه أنه موضوعٌ، والآفة من البَابْلُتِّي»[2].

ويحيى هو ابن عبد الله بن الضّحّاك بن بابلت البَابْلُتِّي، أبو سعيد الحرّاني، مولى بني أمية، أصله من الري، وهو ابن امرأة الأوزاعي، روى عن ابراهيم بن جُرَيج الرّهاوي والأوزاعي، ومالك بن أنس وغيرهم، وروى عنه ابراهيم بن يعقوب الجُوزجاني، وإسماعيل بن عبد الله الأصبهاني «سمويه»، وفهد بن سليمان النحاس المصري وغيرهم[3].

وقد تكلَّمَ النقادُ في البَابْلُتِّي وضعفوه، كما تكلمُوا في سماعِه من الأوزاعي.

قالَ أبو حاتم: «سمعتُ النُّفيلي يحمل عليه، وقالَ لي: كتبتَ عنه؟

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٣٧).
(٢) تذكرة الحفاظ (ص٤٤).
(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٤٠٩).

فقلتُ: لا، أوهمتُه أنِّي لم أكتبْ عنه من أجلْ ضعفِهِ، وإنَّما قَدِمتُ حرَّان، وقد كان توفِّي.

وقالَ أبو زرعة: لا أحدِّثُ عنه ولم يُقرأ علينا حديثه»[١].

وقالَ ابن حبان: «كانَ كثيرُ الخطأ لا يدفع عن السماعِ، ولكنه يأتي عن الثقاتِ بأشياءٍ معضلات ممن كانَ يَهِم فيها حتى ذهبَ حلاوته عن القلوبِ لما شَابَ أحاديثه المناكير، فهو عندي فيما انفردَ به ساقط الاحتجاج وفيما لم يخالفْ الثقات معتبر به، وفيما وافقَ الثقات محتج به»[٢].

وقالَ ابنُ عدي: «وليحيى البَابْلُتِّي عن الأوزاعي أحاديث صالحة وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفردُ بها عن الأوزاعي، ويروي عن غيرِ الأوزاعي من المشهورينَ والمجهولين، والضعفُ على حديثه بيِّنٌ»[٣].

وقالَ الذهبي: «واهٍ، وقالَ الأزدي: الضعفُ على حديثِه بَيّن»[٤]. وقالَ أيضًا: «ليِّنٌ»[٥].

وأطلقَ ابنُ حجر القولَ بتضعيفِه[٦].

وفي سماعِه من الأوزاعي، قالَ المزي: «قالَ أبو بكر بن المقرئ: حدثَنا سلامة بن محمود العسقلاني، قالَ: حدثنَا فهد بن سليمان، قالَ: سمعتُ يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّي يقولُ: لقيتُ الأوزاعي سنة ست وستين ومائة.

قالَ الحافظُ أبو القاسم (يعني: ابن عساكر): لا أخال هذا التاريخ محفوظًا، فإنَّ الأوزاعي مات سنة سبع وخمسين ومائة، فإنْ كانَ محفوظًا من قولِ البَابْلُتِّي فيدلُّ على أنه لم يلقَ الأوزاعي ولم يسمع منه، ويشهدُ لقول يحيى بن معين بالصحةِ: أنَّه لم يسمعْ من الأوزاعي شيئًا»[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٦٤).
(٢) المجروحين (٣/ ١٢٧).
(٣) الكامل (٧/ ٢٥٠).
(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٩).
(٥) الكاشف (٢/ ٣٦٩ ترجمة ٦١٩٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص٥٢٢ ترجمة ٧٥٨٥).
(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٤١).

قلتُ: ولم يرو الإمامُ البخاري ليحيى البَابْلُتِّي أحاديث متصلة، وليسَ له سوى حديث واحد معلَّق، وقد جاءَ حديثه متصلاً في صحيحِ أبي عوانة ومدرج الخطيب، كما ذكرَ ذلك ابنُ حجر.

وكذا رُوي الحديثُ متصلاً من طرقٍ أخرى في «الصحيحين» وغيرهما.

والحديثُ، قالَ فيه البخاري: «حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِن الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمِنًى: «**نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ ـ يَعْنِي: ذَلِكَ الْمُحَصَّبَ ـ وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا إِلَيْهِمْ النَّبِيَّ ﷺ**».

ثم قالَ البخاري: وَقَالَ سَلَامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ وَيَحْيَى بنُ الضَّحَّاكِ عَن الأَوْزَاعِيِّ أَخْبَرَنِي ابنُ شِهَابٍ، وَقَالَا: بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (يعني: البخاري): بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ»[١].

قالَ ابنُ حجر: «ليسَ له في البخاري إلا هذا الموضع.

ويقالُ: إنَّه لم يسمعْ من الأوزاعي، ويقال: إن الأوزاعي كانَ زوجَ أمه، وطريقه هذه وصلَها أبو عوانة في «صحيحِه» والخطيب في المدرَج، وقد تابعَه على الجزم بقوله: (بني هاشم وبني المطلب) محمد بن مصعب عن الأوزاعي، أخرجَه أحمد وأبو عوانة أيضًا»[٢].

والشكلُ التالي يبيِّنُ طُرُقَ الإسنادِ لهذا الحديثِ في «الصحيحين»، سواء المتصل منها أو المعلَّق، ويوضِّحُ ما كانَ منها في الأصولِ أو في المتابعاتِ:

---

(١) صحيح البخاري، برقم (١٥٩٠).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٣/ ٤٥٣). وراجع: تغليق التعليق (٣/ ٦٦).

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="11">أبو هريرة</td></tr>
<tr><td colspan="9">أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف</td><td colspan="2">الأعرج</td></tr>
<tr><td colspan="9">الزهري</td><td colspan="2">أبي الزِّناد</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2">إبراهيم</td><td rowspan="2">شعيب</td><td colspan="2">يونس بن يزيد</td><td colspan="4">الأوزاعي</td><td>شعيب</td><td>ورقاء</td></tr>
<tr><td colspan="2">عبد الله بن وهب</td><td colspan="2">الوليد</td><td>عقيل</td><td>يحيى البابلتي</td><td rowspan="2">أبو اليمان</td><td>شبابة</td></tr>
<tr><td>موسى</td><td>عبد العزيز</td><td>أبو اليمان</td><td>حرملة بن يحيى</td><td>أحمد بن صالح</td><td>زهير بن حرب</td><td>الحميدي</td><td colspan="2">سلامة</td><td>زهير بن حرب</td></tr>
<tr><td>خ٤٢٨٥</td><td>خ٣٨٨٢</td><td>خ١٥٨٩
٧٤٧٩</td><td>م١٣١٤</td><td>خ٧٤٤٩</td><td>م١٣١٤</td><td>خ١٥٩٠</td><td colspan="2">خ١٥٩٠</td><td>خ٤٢٨٤</td><td>م١٣١٤</td></tr>
<tr><td>متصل</td><td>متصل</td><td>متصل</td><td>متصل</td><td>متابعة معلق</td><td>متصل</td><td>متصل</td><td colspan="2">متابعة معلّق</td><td>متصل</td><td>متصل</td></tr>
</table>

خَاتِمَةٌ

وبهذهِ الدراسةِ الموضوعيةِ التي كشفَت عن المُسَوِّغاتِ التي جعلَت البخاري يروي لهؤلاءِ الرواةِ الستة، يتأكدُ لنا صحةَ أحاديثِهم، وصدق أقوال أئمَّةِ الحديث في بيانِ مكانةِ «صحيحِ البخاري»، وتقدمه على جميع كتب الحديث.

وخلاصةُ القولِ في هؤلاءِ الرواة ومروياتِهم كالتالي:

ـ **أَسِيد بن زيد الجمال**: روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره من الثقاتِ، وجاءَ الحديث في المتابعاتِ، حيثُ رواه الشيخان في صحيحيهما من طرقٍ أخرى، كما أنَّ هذه الرواية رواها أَسِيد عن هُشَيم عن حُصَين بن عبد الرحمٰن، وقد قالَ ابنُ عدي: «وإنما أخرجَ له البخاري حديث هشيم؛ لأن هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حصين».

ـ **والحسن بن مُدْرِك**: انفردَ أبو داود بنسبتِه إلى الكذبِ، وليسَ كما قال، وإنما هو ثقةٌ صادق الروايةِ، سواء كانت رواياته في «الصحيحين» أم غيرها، وسواء انفردَ بالروايةِ أم وافقَه عليها غيره. ولذا فرواياته الخمسة في «صحيحِ البخاري» هي أحاديثُ صحيحةٌ.

ـ **وعباد بن يعقوب**: مع وصفِه بالرفضِ والدعوةِ إليه، إلا أنه صادقٌ في الحديث، فالبخاري الذي كانَ يتجنبُ غالبًا حديث الرافضة لأخذِهم بمبدأِ التقيَّة مما يبيحُ لهم الكذب في بعضِ الأحوالِ، يرى أن عبَّادًا صادقٌ في الرِّوايةِ لذا أخرجَ له رواية واحدة مقرونًا بغيره.

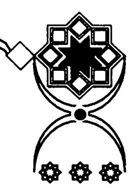
ـ **وعبد الله بن عبيدة الرَّبَذي**: وثَّقَه أكثرُ النقاد، وأطلقَ ابنُ حجر القولَ بتوثيقَه، ولم يصفْه أحدٌ بما يدل على أنه وضاعٌ أو كذابٌ، لذا كانَ الأولى بسبط ابن العجمي عدم ذكره في كتابه. والله أعلم.

ـ **ومحمد بن الحسن الأسدي**: وثقَه بعضُ النقادِ وتكلَّمَ فيه آخرون، إلا أنه لا مجالَ لنسبتِه إلى الكذبِ أو الوضعِ أو سرقةِ الحديث أو غير ذلك من

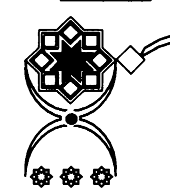
النقودِ التي تؤدي إلى رفضِ روايته وقد روى له البخاري حديثين، ولكلٍّ منهما كثيرٌ من المتابعاتِ في «الصحيحين» وغيرهما.

ـ وأمَّا **يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّي**: فلم يرو له البخاري أحاديث متصلة، وليسَ له سوى حديث واحد معلَّق، وقد جاءَ متصلاً عندَ غيره، كما روى من طرقٍ أخرى في «الصحيحين» وغيرهما.

❒ ❒ ❒



المبحث الثاني



رواةٌ في الصَّحيحينِ اتَّهمهم ابنُ حِبَّان بالوَضْعِ ونحوِه دراسةٌ توثيقيةٌ

يتناولُ هذا المبحثُ رواة أوردهم ابنُ حبان في كتابه المجروحين، ورماهم بالوضع وسَرِقة الحديث، ومن كان في حُكْمهم، وأخرج لهم الشَّيخان في صحيحيهما، وعددهم تسعة رواة.

حيثُ يُناقشُ قولَ ابنِ حبان في كلِّ راوٍ منهم على حِدَة، وذلك من خلال إيراد أقوال علماء الجرح والتَّعديل فيهم، وبَيان مَدى موافقة ابن حبان فيما قال أو مخالفته، والخلوص إلى وجه الحقِّ في الرَّاوي. هذا من جهة.

ويَدرس مروياتهم في «الصَّحيحين»، موضِّحًا المسوِّغاتِ التي جعلت الشَّيخين يَرويان عنهم من جهةٍ أخرى.

والإمامُ ابنُ حِبَّانَ من خلالِ رحلاتِهِ المتتابعَةِ، ومذاكراتِهِ المتتاليَةِ، وعلمِهِ الواسعِ، استطاع الوقوفِ على أحوالِ عددٍ كبيرٍ من الرواةِ على اختلافِ أوطانِهِم، فعُدَّ من أئمَّةِ النَّقدِ الذينَ تكلَّموا في سائرِ الرواةِ، وكان مقدَّمًا في هذا الشأن، ممَّا لا يخفى على المشتغلين بهذا الفنّ.

وألَّفَ رحمه الله تعالى الكثيرَ من الكتبِ، من أشهرِهَا؛ كتابُ الثقاتِ، وكتابُ معرفةِ المجروحينَ من الضعفاءَ والمتروكينَ، وكتابُ مشاهيرَ علماءَ الأمصارَ، وكتاب الفَصْل بين النقلة.

وقد نَقَل عن هذا الإمام أكثر من جاء بعده ممن كتب في تراجم الرجال من العلماء، واستفاد منه، وعزا إليه، وأشهرهم المزي والذهبي وابن حجر، الذين اعتمدوا قولَه، وإنْ خالفوه أحيانًا.

وكان ابنُ حبان أورد في كتابه المجروحين[١] ما صحَّ عنده فيهم جرح المجروح من الرواة، وكشفَ عن سببِ ذلك الجرحِ، وظهرت عُصَارةُ جهده في نقده، وقد قال في مقدمته: «وإنِّي ذاكرٌ ضعفاء المحدِّثين، وأضداد العدول من الماضين، ممن أطلق أئمتنا عليهم القَدح، وصحَّ عندنا فيهم الجرح، وأذكر السَّببَ الذي من أجله جُرح، والعلّة التي بها قُدِح؛ ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج»[٢].

وهذا المبحث يكشف أكثر عن منهج ابن حبان في كتابه المجروحين، وعن منهج الشَّيخين في الرِّواية عمّن تُكُلِّم فيهم.

والرواة حسب حروف الهجاء هم:

- أَسِيْدُ بنُ زَيْدِ بنِ نَجِيحٍ الجَمّالُ.
- أَفْلَحُ بنُ سعيدٍ القُبَائِيّ.
- الحارثُ بنُ عُمَيْرٍ.
- الحَسن بن عُمَارة البَجَلي.
- سُوَيدُ بنُ عَمْرو الكَلْبيُّ.
- شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ الأَشْعَريُّ.
- عبّاد بنُ يعقوب الرَّواجِنيّ.
- يَحْيَى بنُ محمدٍ بنِ قيسٍ أبو زُكيرٍ.
- يَحْيَى بنُ أبي زكريا الغَسَّاني.

وستكون الدراسة على النحو الآتي:

١ ـ التعريف بالرَّاوي بذكر اسمه ونسبه وكنيته ووفاته.

---

(١) نصّ ابن حبّان أنَّه اختصره مع كتاب الثقات من كتابه التاريخ الكبير، حيث قال في مقدمة كتابه الثقات (١/ ١١): «وأَقْنِع بهذين الكتابين: «كتاب الثقات»، و«كتاب المجروحين» المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرَّجناه، لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطُّرق والحكايات».

(٢) (١/ ٣٧٢).

٢ ـ جَعْلُ العبارة التي وصف ابن حبان بها الرَّاوي في بداية الترجمة للرَّاوي.

٣ ـ مُناقشةُ الأقوالِ التي ذكرها العلماء في الرَّاوي جرحًا وتعديلاً، مع ذكر أسباب التجريح إنْ وجدت، والتَّوصل إلى نتيجةٍ نهائيةٍ في مرتبةِ الرَّاوي من حيثُ القوةِ أو الضَّعفِ.

٤ ـ ذِكْرُ عددِ الرِّواياتِ التي توجدُ في «الصَّحيحين» أو في أحدِهِمَا لكلِّ راوٍ من هؤلاءِ الرواةِ، ودراستها.

٥ ـ ذِكرُ المسوِّغاتِ التي جعلت الشَّيخين يرويان لهذا الرَّاوي محل الدراسة، فإنْ كان مُعَدَّلاً فيكون هذا التَّعديلُ سببًا كافيًا لأنْ يروي له الشَّيخان في صحيحيهما.

والآن إلى الدراسة.

[١] أَسِيدُ بنُ زَيدٍ الجَمَّالُ[١]:

هو أَسِيْدُ بنُ زَيْدِ بنِ نَجِيحٍ الجَمَّال[٢]، الهاشمي مولاهُمْ[٣]، أبو محمدٍ، مولى صالحِ بن عليٍّ القُرَشِيُّ الكوفيُّ[٤]، ماتَ قبلَ سنةِ ٢٢٠هـ[٥].

قال ابنُ حِبَّانَ: «يروي عن الثِّقاتِ المناكيرِ، ويسرقُ الحديثَ ويحدِّثُ به»[٦].

وأكثر أئمةُ الجرحِ والتعديلِ على شدَّةِ ضَعْفِ أَسيدٍ هذا وكَذِبهِ.

فابنُ معينٍ، يقول: «كَذَّابٌ، قد أتيتُهُ ببغدادَ في الحَذَّائينَ، فسمعتُهُ يُحَدِّث بأحاديثَ كَذِبٍ»[٧]. وقالَ مرةً: «كَذَّابٌ، ذهبتُ إليه إلى الكَرْخِ[٨]، ونزلَ في دارِ

---

(١) وتقدمت دراسته في المبحث السابق من هذا الفصل.
(٢) قال السمعاني في الأنساب (٢/ ٨٢): «هذه النسبة إلى حفظ الجِمَال، وإكرائها من الناس في الطرق».
(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٥١ ترجمة ٥١٢).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ١٥).
(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (١٥/ ٧١).
(٦) المجروحين (١/ ١٨٠).
(٧) سؤالات ابن الجُنَيد (ص٢٩٢).
(٨) الكَرْخ: اسم نبطي، وهي مدينة صغيرة عامرة بشرقي دجلة، وهي في الجانب الغربي =

الحَذَّائينَ، فأردتُ أنْ أقولَ له: يا كَذَّابَ، ففَرِقْتُ من شِفارِ الحَذَّائينَ»[١].

غير أنَّ ابن حجر الذي قال: «لم أر لأحد فيه توثيقًا»[٢]، وأطلق القول بضعفه، قال: «أفرط ابن معين فكذَّبه»[٣].

ولكنَّ الهيثمي، قال: «كذَّاب»[٤].

وقال النَّسائي[٥]، والدَّارقطني[٦]، والذَّهبي[٧]: «متروكٌ».

وقالَ أبو حاتم: «قدمَ إلى الكوفةِ من بعضِ أسفارِه فأتاه أصحابُ الحديثِ ولم آتِه، وكانوا يتكلَّمون فيه»[٨].

وذكرَه العقيلي في ضعفائه[٩].

وقالَ ابنُ عدي: «يتبيَّنُ على رواياتِه الضَّعف، وعامَّةُ ما يرويه لا يُتابع عليه»[١٠].

وضعَّفَه كذلك الخطيبُ البغدادي[١١]، وابنُ ماكولا[١٢]، وابنُ الجوزي[١٣]، وذكرَه الذهبي في «المغني»[١٤] و«الديوان»[١٥].

وأوردَه سبط ابن العجمي في كتابِه «الكشف الحثيث عمَّن رُمِي بوضع الحديث»[١٦].

= من بغداد. الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري (ص٤٩٠)، وتضم اليوم مناطق حيوية بالعاصمة العراقية، منها المنصور والكاظمية والصالحية والعامرية.

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٩٤).

(٢) هدي الساري (ص٣٩١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٥١ ترجمة ٥١٢).

(٤) مجمع الزوائد (١/ ٢٧٧ برقم ٣٣٩).

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص٥٥ برقم ٥٤).

(٦) الضعفاء والمتروكين (ص١٥٤ برقم ١١٤)، وقال في العلل (١٠/ ١١٢): «ليس بالقوي».

(٧) تلخيص المستدرك (٤/ ٢٣٢ برقم ٧٤٧١).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٨).

(٩) الضعفاء (١/ ١١١).

(١٠) الكامل (٢/ ٨٧).

(١١) تاريخ مدينة السلام (٧/ ٥١٥).

(١٢) الإكمال (١/ ٥٦).

(١٣) الضعفاء والمتروكين (١/ ١٢٤).

(١٤) (١/ ٩٠).

(١٥) (ص٣٨ برقم ٤٦٥).

(١٦) (ص١٠٥).

وخلاصةُ القولِ في أَسِيْدِ بنِ زَيْدٍ الجَمّالِ، أنَّه ضعيفٌ، حيثُ لم يردْ على لسانِ أيٍّ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ ذكرٌ لهُ بخيرٍ، ولم أرَ لأحدٍ فيه توثيقًا.

وليس فيما قال ابن حبان في أَسِيد تشدد، فقوله فيه لا يبعد عن أقوال أئمة النَّقد ممن سبقه، أو جاء بعده؛ بل كذَّب بعضهم أسيدًا صراحة كابن معين من المتقدِّمين، والهيثمي من المتأخرين.

ولم يروِ لأَسِيْدٍ أحدٌ من أصحابِ الكتبِ الستةِ، سوى البخاريُّ، الذي روى له حديثًا واحدًا، وهو:

قالَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بنُ مَيْسَرَة، حَدَّثَنَا ابنُ فُضَيْل، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بنِ جُبَيْر، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُك، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَاب...»**[١].

والحديث أخرجه مسلمٌ عن سعيدِ بنِ منصورٍ[٢]، وأحمد عن كلٍّ من سُرَيْجِ بنِ النُّعْمَان، وشُجَاعِ بنِ مَخْلَدٍ[٣]، ثلاثتهم عن هُشَيْم بن بَشِير به.

فالذينَ تابعوا أَسِيدًا في هُشَيْمٍ ثقاتٌ، كما أخرجَه البخاريُّ هنا مقرونًا بعِمْرَانَ بنِ مَيْسَرَةَ، وهو ثقةٌ، عن محمد بن فُضَيل، وهو ثقة، كلاهما عن حُصَين بن عبد الرحمٰن.

ولم ينفردْ أَسِيدُ بالروايةِ؛ بل جاء ذكرُهُ للاستشهادِ.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٥٤١).

(٢) صحيح مسلم، برقم (٣٧٤/ ٢٢٠).

(٣) مسند أحمد (٤/ ٢٦١ برقم ٢٤٤٨).

وهو عندَ البخاريِّ من طرقٍ أخرى غير هذهِ[١].

وكذا عند مسلم، تابع فيها هشيمٌ كلًّا من حُصَين بن نُمَير[٢]، وشعبة بن الحجاج[٣]، ومحمد بن فُضَيل[٤].

وفي سببِ رواية الإمام البخاري عن أَسِيد ينقل الحافظ ابن حجر عن أبي مسعود الدمشقي[٥]، قوله: «ولعلّه كانَ عندَه ثقة»[٦]؛ أي: لو ثبتَ ضعفه لما روى البخاري عنه. واللهُ أعلم.

وقد بَيَّنَ جماعةٌ من العلماء أنَّ البخاري لا يروي لمن ثبتَ عندَه ضعفه، منهم الحازمي، الذي قال: «لا نُقِر بأنَّ البخاري كانَ يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوعٍ منْ أنواعِ الضعف، ولو كانَ ضعف هؤلاء قد ثبتَ عندَه لما خَرّج حديثهم»[٧].

وفي احتجاجِ البخاري بجماعةٍ سبق من غيرِه الطَّعن فيهم كعكرمة مولى ابن عباس، وابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق، قالَ البُلقيني: «فإنَّ المذكورينَ ما من شخصٍ منهم إلا ونُسِبَ إلى أشياءَ مُفَسّرة من كَذبٍ وغيره يَعرِفُها من يُراجع كتب القوم، ولكنها لم تثبتْ عندَ من أخذَ بحديثِهم ووثَّقهم وروى عنهم»[٨].

وقريبٌ من قولِ أبي مسعود، يقولُ الحافظُ ابنُ حجر: «ويُحْتَمل أنْ لا

---

(١) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٤١٠، ٥٢٥٧).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٦٤٧٢).
(٤) صحيح البخاري، برقم (٥٧٠٥)، وصحيح مسلم، برقم (٣٧٥/ ٢٢٠).
(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، محدث حافظ، من مؤلفاته الأطراف على الصحيحين، مات سنة ٤٠٠هـ. ينظر: تاريخ مدينة السلام (٧/ ١١٢)، وتاريخ مدينة دمشق (٧/ ١٩٩). قال ابن الأثير الجزري: «له عناية بصحيحي البخاري ومسلم». الكامل في التاريخ (٨/ ٦٦)، وقال الذهبي: «وقفت على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقده». تذكرة الحفاظ (٣/ ١٨٠).
(٦) فتح الباري (١١/ ٤٠٦).
(٧) شروط الأئمة الخمسة (ص١٧٢).
(٨) محاسن الاصطلاح (ص٢٩١).

يكونَ خَبَر أمره كما ينبغي»[١].

قلت: يَنبغِي أنْ يكونَ البخاريُّ عالمًا بِضَعْف أسيد، فهو القائل: «وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه»[٢].

وقد شهدَ للبخاري الأئمة من شيوخِه وأقرانِه ومن بعدِهم بسعةِ حفظه، وتقدمه على غيرِه في معرفةِ الرجالِ وعلل الحديثِ، وقد أجمعَ النُّقَّاد ممنْ سبقَ البخاري ومنْ جاءِ بعده على الضَّعفِ الشديد لأسِيد، وكذبه عند بعضهم.

ولذا، يمكنُ القول: إنَّ البخاري كانَ يعرف أسيدًا، ولكنَّه أخرجَ له للسببِ الذي ذكرَه ابن عدي، حيثُ قالَ: «وإنَّما أخرجَ له البخاري حديث هُشَيْم؛ لأنَّ هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حُصَيْن»[٣].

يضاف إلى ذلك أنَّ حديثَه من الرِّواياتِ التي وافقَه عليها غيره، ولم ينفردْ بها، كما تقدّم بيانها، ولعلّه احتاجَ إليها فِرارًا من تكرارِ الإسنادِ بعينِه، فإنَّه كما ذكرنا أخرجَ طريق عمران بن ميسرة، عن محمد بن فضيل، عن حصين به في الطب، برقم (٥٧٠٥)، ثمَّ أعادَه في الرقاق، برقم (٦٥٤١)، فأضافَ إليه طريق هشيم.

ومن عادةِ البخاري ألا يُكررَ الإسنادِ؛ بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه، ونحو ذلك[٤].

بل إنَّ أحدَ الأسبابِ في تعليقِه لأسانيد بعض الأحاديث أنَّه إذا كانَ في بعضِ الأسانيدِ التي يَحتجُّ بها خلاف على بعضِ رواتها، ساقَ الطريق الراجحة عندَه مسندةً متصلةً، وعَلّق الطريقَ الأخرى إشعارًا بأنَّ هذا الاختلافَ لا يضرُّ؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ للراوي فيه طريقان، فحدَّثَ به تارة عن هذا وتارة عن هذا،

---

(١) فتح الباري (١١/٤٠٦). (٢) العلل الكبير (٢/٩٧٨).

(٣) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١)، والعبارة التي عند ابن عدي في ترجمة هشيم، ورواها بسنده عن عبد الرحمٰن بن مهدي ويحيى بن سعيد، يقولان: «هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة». الكامل (١/١٨٢).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/٣٢٥).

فلا يكون ذلكَ اختلافًا يلزم اضطراب يوجبُ الضعف، وإمّا أنْ لا يكونَ له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريقِ الأخرى واهمٌ عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة[١]. واللهُ أعلم.

ولذا، يُعتذر للبخاري إخراجه لهذه الطريق في «صحيحِه»، ولا عيبَ عليه في ذلك، ولا يؤثرُ على «صحيحه» وجودها فيه.

[٢] أَفْلَحُ بنُ سعيدٍ القُبَائِيُّ:

هو أَفْلَحُ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ القُبُائيّ[٢]، المدني، أبو محمد[٣]، مات بالمدينة سنة ست وخمسين ومائة[٤].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «يروي عن الثِّقاتِ الموضوعاتِ، وعن الأثباتِ الملزوقاتِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به، ولا الروايةُ عنه بحالٍ»[٥].

وأفلح هذا، عاد ابن حبّان فذكره في الثقات[٦].

ووثَّقَهُ يحيى بن معين[٧]، وابنُ سعدٍ، وزادَ: «قليلُ الحديثِ»[٨]، وابنُ حجرٍ[٩]، وقالَ في موضعٍ آخرَ: «صدوقٌ»[١٠].

وقالَ ابنُ معينٍ[١١]، وأحمد بن حنبل[١٢]، والنَّسائي[١٣]: «ليسَ به بأسٌ».

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٣٦٢).

(٢) هذه النسبة إلى قُبَاء، وهو موضع بالمدينة، وبه مسجد ذكره الله ﷻ في كتابه، قال تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ۝١٠٨﴾ [التوبة: ١٠٨]. الأنساب، للسمعاني (٤/ ٤٤٢).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٥٣ ترجمة ٥٤٨).

(٤) الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٥٦٧).

(٥) المجروحين (١/ ١٧٦).

(٦) الثقات (٤/ ١٣٤).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٣/ ٣٢٣).

(٨) الطبقات الكبير (٧/ ٥٦٧).

(٩) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/ ١١٥٠)، والقول المسدد (ص٣١)، وزاد: «مشهور».

(١٠) تقريب التهذيب (ص٥٣ ترجمة ٥٤٨).

(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٤).

(١٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٠٩ برقم ١٦٢).

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي (٣/ ٣٢٣).

وقالَ أبو حاتمٍ: «شيخٌ، صالحُ الحديثِ»[(١)]. وذكرَهُ العُقَيْليُّ في «الضعفاءِ»[(٢)].

والذهبيُّ يرد على ابن حبان في اتهامه لأفلح هذا، فقال في كتابه الرُّواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: «صدوقٌ احتجَّ به مسلم، ورأيت ابنَ حبان قد بالغ في الحطِّ عليه بلا مُسْتَند»[(٣)].

وبعدما قال فيه: صدوق، ثم نقل كلام ابن حبان فيه، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «ابنُ حبان ربما قَصَّب الثقة ـ أي: شَتَمَهُ وعابَهُ وجرحَهُ ـ كأنّه لا يَدري ما يخرج من رأسه»[(٤)].

وكذا ابن حجر الذي غلّط ابن حبان في تضعيفِ أفلح[(٥)]. ويرى ابنُ حجر أنّ ذكر ابن حبان لأفلح في الثقات غفلةٌ منه[(٦)].

والذي أراه أنَّ أفلح لا يقل عن الصدوق، فإنْ كان إيراد ابن حبان له في الثقات غفلة منه كما قال ابن حجر، فيكون بذلك مخالفًا لأكثر النقاد، وإنْ كان إيراده رجوعًا عما قاله في كتابه المجروحين بذكره، ولعلَّه الأرجح، فيكون بذلك منسجمًا في رأيه مع أكثر النقاد. واللهُ أعلم.

ولأفلح في مسلمٍ ثلاث روايات لحديثين، أخرجَهَا له في موضعينِ.

الموضع الأول: قالَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنِي يُونُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّدَفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابنُ الحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَن القَاسِمِ بنِ عَبَّاسٍ الهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَذْكُرُونَ الحَوْضَ، وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمًا مِنْ ذَلِكَ،

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٤). (٢) (١/ ١٤٢).
(٣) (ص٧١).
(٤) (١/ ٢٦٢). وسأكرر كلام الذهبي في دراسة الحديث الثاني.
(٥) ينظر: (ص٥٠٠) عند دراسة الحديث الثاني لأفلح.
(٦) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٣٤).

وَالجَارِيَةُ تَمْشُطُنِي، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**أَيُّهَا النَّاسُ...**».

وحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَهُوَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ عَلَى المِنْبَرِ وَهِيَ تَمْتَشِطُ: «**أَيُّهَا النَّاسُ...**» بِنَحْوِ حَدِيثِ بُكَيْرٍ عَنِ القَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ»[(١)].

فالحديث كما نرى جاء فيه أفلح بن سعيد متابعًا للقاسم بن عباس الهاشمي، وهو ثقة.

وتابعه عثمان بن حكيم عند أحمد، وهو ثقة، مع اختلاف في اللفظ[(٢)].

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف[(٣)]، والطبراني في «الكبير»[(٤)] و«الأوسط»[(٥)] والآجُرِّي في «الشريعة»[(٦)]. من طرق عن عبد الله بن رافع.

الموضع الثاني: قالَ الإمامُ مسلمٌ: حَدَّثَنَا ابنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي: ابنَ حُبَابٍ -، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُوشِكُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ البَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ**».

وقالَ: حَدَّثَنَا عبيد الله بنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ نَافِعٍ، وَعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ،**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٩/ ٢٢٩٥).

(٢) مسند أحمد (٤٤/ ١٦٩ برقم ٢٦٥٤٦).

(٣) (٢١/ ٥٩ برقم ٣٨٣٣٤).

(٤) (٢٣/ ٤١٤ بالأرقام: ٦٦١، ٩٩٦، ٩٩٧).

(٥) (٨/ ٣٠٧ برقم ٨٧١٤).

(٦) (١/ ٧٥٩ برقمي ٨٣٤، ٨٣٥).

وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ»[١].

والحديث أخرجه أحمدُ في «مسندِهِ»[٢]، والبزار في «مسنده»[٣]، والحاكمُ في «المستدركِ»[٤]، كلاهما عن أبي عامرٍ العَقَدِيِّ، عن أَفْلَحَ، عن عَبْدِ اللهِ بنِ رافعٍ، عن أبي هريرةَ، بمثله.

وكان ابن حبّان روى الحديث في المجروحين، ثم قال: «هذا خبر باطل بهذا اللفظ»[٥].

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وأعلّه بقول ابن حبّان في أفلح وحديثه[٦].

وقد ردّ عليهما الذهبيّ، وانتقدهما انتقادًا لاذعًا، حيث قال: «ابن حِبَّان ربما قَصَّبَ الثقةَ حتى كأنَّه لا يدري ما يخرجُ من رأسِهِ». ثم أورد شاهدًا لحديث أفلح، ثم قال: «بل حديثُ أَفْلَحَ صحيحٌ غريبٌ، وهذا شاهدٌ لمعناه»[٧].

وحذا ابنُ حجرٍ حذوَ الذهبيِّ، فَعَدَّ ما ذكرَهُ كلٌّ من ابنُ حِبَّانَ وابن الجوزي من طعنٍ في أَفْلَحَ غَفْلَةً منهما، وقال: «فمستندُ ابنِ حِبَّانَ في تضعيفِهِ مردودٌ، وقد غَفَلَ مع ذلك فذكرَهُ في الطبقةِ الرابعةِ من الثقاتِ، وذَهَلَ ابنُ الجوزيِّ، فأوردَ الحديثَ من الوجهينِ في الموضوعاتِ، وهو من أَقْبَحِ ما وقعَ له فيها، فإنَّه قَلَّدَ فيه ابنَ حِبَّانَ من غيرِ تَأَمُلٍ»[٨].

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٥٣ ـ ٥٤/ ٢٨٥٧).

(٢) (١٣/ ٤٣٧ برقم ٨٠٧٣)، (١٤/ ٤٨ برقم ٨٢٩٣)، وقال شعيب في تخريجه لأحاديث المسند (هامش ١٣/ ٤٣٨): «وإسناده قوي على شرط مسلم».

(٣) (١٥/ ٣٦ برقم ٨٢٢٩)، وقال: «لا نعلم رواه عن عبد الله بن رافع إلا أفلح بن سعيد، وهو رجل مشهور من أهل قباء».

(٤) (٤/ ٤٨٢ برقم ٨٣٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٥) (٤/ ١٣٤).

(٦) (٣/ ٣٠٩ برقم ١٥٤٤).

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٢)، وقال في تاريخ الإسلام (٤٢/ ٣٠٠): «هذا عدوان ومجازفة».

(٨) تهذيب التهذيب (١/ ٣٣٤).

وفي موضع آخر بعد أنْ عدّه أيضًا غفلة شديدة من ابن الجوزي، قال: «وقد أخطأ في تقليده لابن حبان في هذا الوضع خطأ شديدًا، وغلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث». ثم نقل كلام الذهبي السابق. ثم قال: «فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثًا من «صحيح مسلم»، وهذا من عجائبه»[١].

وقال السيوطي: «لا واللهِ ما هو بباطل؛ بل صحيح في نهاية الصحة»[٢].

مما تقدَّم يتضحُ أنَّ الإمامَ مسلمًا لا يُلام في روايتِهِ عن أَفْلَحَ بنِ سعيدٍ، وأنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان قد جانَبَهُ الصوابُ في طعنِهِ على أَفْلَحَ، وخاصةً أنَّه عادَ وذكرَهُ في ثقاتِهِ. واللهُ أعلم.

[٣] الحارث بن عُمَير:

هو الحارثُ بنُ عُمَيْرٍ، أبو عُمَيْرٍ البصريُ، نزيلُ مكةَ، من الثامنةِ[٣].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «كانَ ممن يروى عن الأثباتِ الأشياءَ الموضوعاتِ»[٤].

وتفاوتَتْ أقوالُ أئمةُ الجرحِ والتعديلِ في الحارِثِ، واختُلِفَ فيه جدًّا، فتكلَّم فيه بعضهم بنحو كلام ابن حبان، ووثقه أكثرهم.

فابن الجوزي ينقل عن ابن خزيمة أنّه قال: «الحارث بن عمير كذّاب»[٥].

وقالَ الحاكمُ: «روى عن حُمَيْدٍ الطويلِ وجعفرِ بن محمد الصادقِ أحاديثَ موضوعةً. واللهُ أعلم»[٦].

ونقلَ ابنُ حجرٍ قولَ الأزدي: «ضعيفٌ، مُنْكَرُ الحديثِ»[٧].

---

(١) القول المسدد (ص٣٢). (٢) اللآلئ المصنوعة (٢/ ١٥٥).
(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٨٧ ترجمة ١٠٤١).
(٤) المجروحين (١/ ٢٢٣). (٥) الموضوعات (١/ ٢٤٥).
(٦) المدخل إلى الصحيح (ص١٢٧). ونقلها الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٣).
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ١٤١).

وفي المقابل، قال أبو حاتم: سمعت سليمان بن حرب، يقول: «كان حمّاد بن زيد يقدّم الحارث بن عمير، ويثني عليه»[(١)]. زاد غيره: «ونظر إليه، فقال: هذا من ثقات أصحاب أيوب»[(٢)]. يعني: السَّخْتِياني.

ووَثَّقَهُ ابنُ معينٍ[(٣)]، وأحمدُ[(٤)]، والعجليُّ[(٥)]، والنسائيُّ[(٦)]، وأبو حاتمٍ، وأبو زُرْعَةَ[(٧)]، والدارُقطنيُّ[(٨)]، وابن خَلَفُون[(٩)]. وزادَ أبو زُرْعَةَ: «رجلٌ صالحٌ». وقال الفُضَيل بن عياض: «نِعْم الرجل»[(١٠)].

وهكذا نرى هذا الاختلاف الواضح بين علماء الفن المتقدّمين في الحارث، فإذا ما جئنا لأقوال الذهبي وابن حجر فيه، نجد الذهبي يميل إلى تضعيفه، حيث قال: «له مناكيرٌ»[(١١)]، «وأنا أتَعَجَّبُ كيفَ خرَّجَ لَهُ النسائيُّ»[(١٢)]، «وما أراهُ إلا بَيِّن الضَّعفِ»[(١٣)].

وأما ابنُ حجر، فعبارته: «وَثَّقَهُ الجمهورُ، وفي أحاديثِهِ مناكيرُ، ضَعَّفَه بسبَبِها الأزديُّ وابنُ حِبَّان وغيرُهما، فلعله تغيَّرَ حفظه في الآخرِ»[(١٤)].

وفي موضع آخر: «وثقه الجمهور، وشَذَّ الأزدي فضعفه، وتبعه الحاكم، وبالغ ابن حبان، فقال: إنَّ أحاديثه موضوعة»[(١٥)].

والخلاصةُ في الحارثِ، أقول: رغم ما قيل في الأزدي من ضعف، وأنَّ الرواية عن ابن خزيمة منقطعة، وأنّ ابن الجوزي كثير الغلط في مصنفاته، وأنه

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٨٣).
(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ٢٧٠).
(٣) معرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن محرز (٢/ ٢٢٢ برقم ٧٥٨)، وسؤالات ابن الجُنَيد (ص١٣٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٨٣).
(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٣٥ برقم ٢٣٣).
(٥) معرفة الثقات (١/ ٢٧٨ برقم ٢٤٦).
(٦) تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ٢٧٠).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٨٣).
(٨) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٢٤ برقم ١٠٥).
(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلْطاي (٣/ ٣١٢).
(١٠) سؤالات ابن الجنيد (ص١٣٧).
(١١) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٤٣٩).
(١٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٤٢).
(١٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٢).
(١٤) تقريب التهذيب (ص٨٧ ترجمة ١٠٤١).
(١٥) هدي الساري (ص٤٥٧).

حاطب ليل، وأنّ الحاكم تبع ابن حبّان المتشدد في الجرح، وأنّهم لم يبيِّنوا سببًا للجرح، إلا أنّي لا أجرؤ على إسقاط أقوالهم وعدم اعتبارها لأوثقه مطلقًا كما يرى الشيخ المُعَلّمي(١).

وفي المقابل، فرغم قول القائل: ربما خَفِي أَمْرُه على من وثَّقه، وأنّ الجرح مقدّم، فإنّ توثيق من وثّقه من الأئمة المعتبرين، وهم الأكثر، يرفعه عن القول بمطلق الضعف، فهو عندي وسط، وحديثه يحسَّن بالمتابعات والشواهد. واللهُ أعلم.

وليس للحارث في البخاري سوى موضعٍ واحدٍ في أواخرَ الحجِّ، وهي زيادةٌ في خبرٍ، تُوبِعَ عليها في «الصحيحِ» أيضًا(٢).

وعَدّه ابن حجر من رجال البخاري(٣).

قالَ الإمامُ البخاريُ رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ المَدِينَةِ أَوْضَعَ(٤) نَاقَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: زَادَ الحَارِثُ بنُ عُمَير، عَنْ حُمَيْدٍ، حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جُدُرَاتِ.

تَابَعَهُ الحَارِثُ بنُ عُمَيْرٍ»(٥).

والحديثُ أخرجه الإمامُ البخاريُّ؛ من حديثِ قُتَيْبَةَ بنِ سعيدٍ، عن إسماعيلَ بن جعفر، عن حُمَيْدِ بن أبي حميد، عن أنسٍ(٦).

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (ص٤٣٢).
(٢) هدي الساري (ص٤٥٧).
(٣) فتح الباري (٨/ ٦٠٩).
(٤) أي: أسرع، والوضع: سير حثيث، يقال: أوضع الراكب البعير ووضع البعير. ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري (١/ ١٣٩)، وغريب الحديث، للخطابي (٢/ ٤٩٩).
(٥) صحيح البخاري، برقم (١٨٠٢).
(٦) صحيح البخاري، برقم (١٨٨٦).

فرواية الحارث كما نرى جاءت معلَّقةً متابعةً، ورواه البخاري مسندًا متصلاً من طرق أخرى في موضعين، فلم يتجاوز شرطه في الرجال، ولذا لا لوم عليه في صنيعه.

[٤] الحسن بن عُمَارة البَجَلي:

هو الحسنُ بنُ عُمَارةَ بن المضَرِّب البَجَلي مولاهم، أبو محمدٍ الكوفيّ، قاضي بغدادَ، تُوفيَ في سنةِ ثلاثٍ وخمسينَ ومائةٍ في خلافةِ أبي جعفرٍ[(١)].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «كان يُدَلِّس عن الثِّقاتِ ما وضَعَ عليهم الضُّعفاءُ»[(٢)].

ونُقِلَ عنه قوله: «كان بلية الحسن التدليس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مُطَير وأبي العَطُوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخه الثقات، فالتزقت به تلك الموضوعات»[(٣)].

وأكثر أئمة النَّقد على تجريحه والطعن فيه فهو متروك عند أحمدَ[(٤)]، ومسلم[(٥)] ويعقوبَ بنِ شَيْبَةَ، والفلّاس، والنسائي[(٦)]، وأبي حاتمٍ[(٧)]، وابنِ حجرٍ[(٨)].

وزادَ أحمدُ: «أحاديثُهُ موضوعةٌ، لا يُكْتَبُ حديثُهُ»[(٩)].

وقالَ النسائيّ مرةً: «ليسَ بثقةٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ»[(١٠)].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٢٦٥)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص١٠٢ ترجمة ١٢٦٤).
(٢) المجروحين (١/ ٢٢٩).
(٣) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٧).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المرُّوذي وغيره (ص١٠٦).
(٥) الكنى والأسماء (٢/ ٤٧).
(٦) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٨/ ٣٢٢).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٢٧).
(٨) تقريب التهذيب (ص١٠٢ ترجمة ١٢٦٤).
(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٢٧).
(١٠) تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٢٧١).

ولا نطوّل بنقل أقوال بقيّة النُّقَّاد في ابن عُمَارة، فهو عندهم ساقط[١]، يكذب[٢]، يضع الحديث[٣]، لا يكتبون حديثه[٤]، ولا يحدثون عنه[٥].

وذكره سبط ابن العَجَمي في الكشف الحثيث[٦]. وأقل ما قيل فيه: «ضعيف»[٧]، وذكروه في «الضعفاء»[٨].

إذن كلام ابن حبان لا يخرج في مجمله عن كلام جمهور أئمة النقد.

ولم يرو له مسلم، وليس له في البخاريّ سوى هذا الموضع.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا شَبِيبُ بنُ غَرْقَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَيَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الحَسَنُ بنُ عُمَارَةَ جَاءَنَا بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَهُ شَبِيبٌ مِنْ عُرْوَةَ. فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ شَبِيبٌ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الخَيْلِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي دَارِهِ سَبْعِينَ فَرَسًا.

---

(١) أحوال الرجال، للجُوزجاني (ص٦٢).
(٢) قاله شعبة كما في الجرح والتعديل (٣/ ٢٧).
(٣) ذهب إليه ابن المديني كما في تاريخ مدينة السلام (٨/ ٣٢٢).
(٤) ابن معين وصالح جزرة، وقاله ابن سعد. ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٨/ ٤٨٨)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (٨/ ٣٢٢).
(٥) يحيى القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي. ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ٢٧٩).
(٦) (ص١٣٩).
(٧) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٨/ ٣٢٢).
(٨) ينظر: الضعفاء الصغير، للبخاري (ص٣٣)، والضعفاء، للعقيلي (٢/ ٨)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٠٧).

قَالَ سُفْيَانُ: يَشْتَرِي لَهُ شَاةً كَأَنَّهَا أُضْحِيَّةٌ»[١].

وقد عَلَّم المزي على ترجمته في «تهذيب الكمال» علامة تعليق البخاري[٢]، وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٣].

غير أنّ ابن حجر يرى أنَّ البخاري لم يقصد الرواية عن الحسن، ولا الاستشهاد؛ بل أراد بسياقِهِ ذلك أنْ يُبَيِّنَ أنَّه لم يحفظ الإسنادَ الذي حدَّثَهُ به عُرْوَةَ.

واستدل على قوله هذا بأنَّ البخاري أورده في أثناء أحاديث عدّة في فضل الخيل.

ثم قال ابن حجر: «وقد بالغَ أبو الحسنِ بنُ القَطَّانِ في كتابِ «بيانُ الوهمِ» في الإنكارِ على من زعمَ أنَّ البخاريَ أخرجَ حديثَ شراءِ الشاةِ، قالوا: وإنَّما أخرجَ حديثَ الخيلِ، فانْجَرَّ بِهِ سياق القصةِ إلى تخريجِ حديثِ الشاةِ، وهذا كما قلناه، وهو لائحٌ لا خفاءَ به، واللهُ الموفق»[٤].

وكان ابن القطان تَكَلَّم طويلاً في المسألة، ومما قاله: «ولم يعرف من مذهبه - أي: البخاري - تصحيح حديث في إسناده من لم يُسَمَّ، كهذا الحديث؛ بل يكون عنده بحكم المرسل، فإنَّ الحَيَّ الذي حَدَّث شبيبًا لا يُعْرَفون، ولا بد أنَّهم محصورون في عدد، وتوهم أنَّ العدد الذي حدثه عدد يحصل بخبرهم التَّواتر بحيث لا يوضع فيهم النَّظر بالجرح والتعديل يكون خطأ، فإذن فالحديث هكذا منقطع [لإبهام الواسطة فيه بين شَبِيب وعُرْوة، والمتصل منه هو ما][٥] في آخره من ذكر الخيل، وأنها معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. ولذلك أتبعه الأحاديث بذلك من رواية ابن عمر،

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٦٤٢). (٢) (٦/ ٢٧١).
(٣) (٢/ ٢٧٧).
(٤) ينظر: كلام ابن حجر في هدي الساري (ص٣٩٧).
(٥) قال محقق الكتاب هنا في الهامش: ما بين المعكوفين ممحو في (ت) منه نحو سطرين، وعلى السياق اعتمدنا على ما في الفتح في استدراكه.

وأنس، وأبي هريرة، وكلها في الخيل»[١].

وقال ابن حجر في موضع آخر: «وأراد البخاريُّ بذلك بيانَ ضعفِ روايةِ الحسنِ بنِ عُمَارةَ، وأنَّ شَبِيبًا لم يسمع الخبرَ من عُرْوَةَ، وإنَّما سمِعَهُ من الحَيِّ، ولم يسمَعهُ من عُرْوَةَ»[٢].

[٥] سُوَيدُ بن عَمرو الكَلبي:

هو سُوَيدُ بن عمرو، أبو الوليد الكَلْبي، الكوفي[٣]، ماتَ سنةَ أربعٍ أو ثلاثٍ ومائتينِ[٤].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «كانَ يَقْلِبَ الأسانيدَ، ويضع على الأسانيدِ الصِّحاحِ المتونَ الواهيةَ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ»، وساق له حديثًا واحدًا[٥].

وقد اعترض كلٌّ من الذَّهبي وابن حجر على كلام ابن حبان هذا. فبعدما نَقَل توثيق ابن معين وغيره، قال الذهبي: «وأمّا ابن حبّان فأسرف واجترأ»[٦].

وفي موضع آخر قال: «اتَّهمه ابن حبّان بالوضع فبالغ»[٧].

وأمّا ابن حجر، فبعدما أطلق القول بتوثيق سُوَيد هذا، قال: «أفحش ابن حبّان القول فيه، ولم يأت بدليل»[٨].

وسُوَيد، وثَّقه ابن معين[٩]، والنَّسائي[١٠]، والدارقطني[١١]، وابن القطان الفاسي[١٢]، والعجلي، وزاد: «ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحًا

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٦٥). (٢) فتح الباري (٦/ ٦٣٤).
(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ١٤٨).
(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢٠٠ ترجمة ٢٦٩٤).
(٥) المجروحين (١/ ٣٥١). (٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٣).
(٧) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثَّق (ص٢٥٥).
(٨) تقريب التهذيب (ص٢٠٠ ترجمة ٢٦٩٤).
(٩) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١١٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٣٢٩).
(١٠) تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٦٣).
(١١) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٣٥ برقم ٢٠٩).
(١٢) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٥٣).

متعبدًا»[١].

وقال الذهبي: «وثقوه»[٢].

فسويد أقرب إلى مطلق التوثيق، وإنْ غُمِزَ بحديث أو أكثر، فلا يبيح لابن حبان اتّهامه بالوضع. واللهُ أعلم.

وإنَّ توثيق جماعة النُّقّاد يوهن كلام ابن حبان فيه، لذا لم ينظر الذهبي أو ابن حجر إلى تجريح ابن حبان له، ولم يُعْملا القاعدة التي تقول إنَّ الجرح مقدّم على التَّعديل؛ بل إنّ تشدد ابن حبان هنا جعلهما يقدمان التعديل على الجرح.

وله في مسلمٍ رواية واحدة.

قال الإمام مسلم ﷺ: حَدَّثَنَاه أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ عَمْرٍو الكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بنِ سَلَامَةَ أَبِي المِنْهَالِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ الأَسْلَمِيَّ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤَخِّرُ العِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ مِن المِائَةِ إِلَى السِّتِّينَ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضُنَا وَجْهَ بَعْضٍ»[٣].

وللحديث طرق تابع فيها الثقات سُوَيد بن عمرو، فأخرجه أحمد في «مسنده»، من طريق يونس بن محمد المُؤدِّب[٤]، والسراج في «مسنده»، من طريق النضر، وهو ابن شُمَيل[٥]، وكلاهما ثقة ثبت، عن حماد بن سلمة به.

والحديث عند مسلم في الموضع نفسه جاء فيه شيخ سويد، وهو حمّاد بن سلمة متابعًا لشعبة بن الحجاج، رواه عنه خالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ العَنْبَري.

---

(١) معرفة الثقات، للعجلي (١/ ٤٤٣ برقم ٧٠١).
(٢) الكاشف (١/ ٤٧٣ ترجمة ٢١٩٤)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٩١).
(٣) صحيح مسلم، برقم (٦٤٧).
(٤) مسند أحمد (٣٣/ ٣٩ برقم ١٩٨٠٠).
(٥) مسند السراج (١/ ٢٢٣).

وكذا هو عند البخاري في «صحيحه» عن حفص بن عمر، عن شعبة به. بنحوه[(١)].

وللحديث طرق أخرى في «الصحيحين» وغيرهما عن أبي المِنْهَال، عن أبي بَرْزَة بنحوه.

فالحديث كما نرى استشهد به مسلم في حديث وافق فيه سويد الثقات.

[[٦]] شَهر بن حَوْشَب الأشعري:

هو شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ الأشعريُّ الشاميُّ، مولى أسماءَ بنتِ يزيد بنِ السَّكَن، أبو سعيد، ويقالُ: أبو عبد الله، ويقالُ: أبو عبدِ الرحمٰنِ، ويقالُ: أبو الجَعْدِ، الحمصيُّ، ويقالُ: الدمشقيُّ، ماتَ سنةَ اثنتي عشرةَ ومائةٍ[(٢)].

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يروي عن الثقاتِ المعضلاتِ، وعن الأثباتِ المقلوباتِ»[(٣)].

وشَهْر اختلف فيه، فوثقه جماعة، منهم: ابن معين[(٤)]، وأحمد[(٥)]، والبخاري[(٦)]، ويعقوب بن شيبة[(٧)]، والفسوي[(٨)]، والعجلي[(٩)]، وحدّث عنه عبد الرحمٰن بن مهدي، وابن المديني[(١٠)].

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»[(١١)].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٤١).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٥٧٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢١٠ ترجمة ٢٨٣٠).
(٣) المجروحين (١/ ٣٦١).
(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢١٦)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال (ص٥٤).
(٥) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٢)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٥٨٤).
(٦) سنن الترمذي (٥/ ٨٥ عند الحديث برقم ٢٦٩٧).
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).
(٨) تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٥٨٥).
(٩) معرفة الثقات (١/ ٤٦١ برقم ٧٤١).
(١٠) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).
(١١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٢).

وضعفه آخرون، منهم: ابن سعد[١]، وموسى بن هارون[٢]، والجُوزجاني[٣]، والنسائي[٤]، والساجي[٥]، وابن عدي[٦]، والدارقطني[٧]، وابن حزم[٨].

ولم يحتج به أبو حاتم[٩]، وطعن فيه شعبة، ولم يعتد به، وتركه[١٠].

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال والأوهام»[١١].

وخلاصة القول فيه عندي: أنّه صدوقٌ، ولا يصل بحال ما قاله فيه ابن حبان، فالتوسطُ في حالِهِ هو الأقربُ، خاصةً مع توثيقِ المتقدمينَ من الأئمةِ له، وعدمِ وجودِ حُجّة قويّة لِمَنْ ضَعَّفَهُ.

وبيّن الترمذيُّ سببَ الطعنِ فيه، فبعد أنْ نقل عبارة البخاري: «إنّما تكلّم فيه ابن عون» روى الترمذي عن أبي داود المَصاحِفي، بلْخِيّ، عن النَّضر بن شُمَيل، عن عبد الله بن عون، قَالَ: «إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ»، ونقل عن النضر، قوله: «نَزَكُوهُ: أَيْ: طَعَنُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا طَعَنُوا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَان»[١٢].

وقالَ الذهبيُّ: «الرَّجلُ غيرُ مدفوعٍ عن صدقٍ وعلمٍ، والاحتجاجُ به مترجِّحٌ»[١٣].

---

(١) الطبقات الكبير (٩/ ٤٥٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٨٣).

(٣) أحوال الرجال (ص١٥٦).

(٤) الضعفاء والمتروكين (ص١٣٤).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).

(٦) الكامل (٥/ ٦٣).

(٧) سنن الدارقطني (١/ ١٨١).

(٨) المحلى (٦/ ١٨٣، ٩/ ٢٤١).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٢).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل (١/ ١٤٤)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٥٨١).

(١١) تقريب التهذيب (ص٢١٠ ترجمة ٢٨٣٠).

(١٢) سنن الترمذي (٥/ ٥٨ بعد الحديث برقم ٢٦٩٧)، وكان مسلم روى في مقدمة صحيحه (ص١٧) بسنده عن النضر، أنَّ ابنَ عون سُئِل عن حديث لشهر، فقال: إنَّ شهرًا نزكوه، قال مسلم، يقول: أخذته ألسنة الناس، تكلّموا فيه، وجاء في كتاب المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٦١) أنَّ الحديث لشَهْر يرويه في المغازي، وتصحفت (نزكوه) عند بعض من نقل عبارة ابن عون إلى (تركوه). والله أعلم.

(١٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧٨).

وقد أخرج له الإمام مسلم رواية واحدة.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَبِيبِ الحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْر، قَالَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ المَلِكِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: «**الكَمْأَةُ**[1] **مِنَ المَنِّ**[2]**، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**»[3].

وقد جاء شَهْر في الموضع نفسه عند مسلم متابعًا لسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وجرير بن عبد الحميد، ومحمد بن شَبِيب.

وتابعه عند البخاري في «صحيحه» شعبة بن الحجاج[4]، وسفيان الثوري[5].

وجميعهم ثقات، فلا مجال لأي اعتراض هنا على رواية مسلم عن شَهْر بن حَوْشَب.

[٧] عَبّادُ بنُ يَعقوب الرَّواجِنّي[6]**:**

هو عبَّاد بن يعقُوب الأسدي، الرّواجنِّي، أبو سعيد، الكوفي، الشيعي، توفي سنة خمسين ومائتين[7].

قال ابن حبان: «كان رافضيًّا داعيةً إلى الرفضِ، يروي المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرَ، فاستحقَ الترك.

---

(١) نبات الفطر. ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٣/٢٦٨).

(٢) أي: هي ممَّا مَنَّ الله به على عباده، وقيل: شَبَّهها بالمَنِّ وهو العَسلُ الحُلْوُ الذي يَنْزِلُ من السماء عَفْوًا بِلَا عِلَاجٍ. وكذلك الكَمْأة لا مُؤُونَةَ فيها بِبَذْرٍ ولا سَقْيٍ. النهاية، لابن الأثير (٤/٣٦٦).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٢٠٤٩).

(٤) صحيح البخاري، بالأرقام (٤٦٣٩، ٥٧٠٨).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٤٤٧٨).

(٦) تقدمت دراسته أيضًا في المبحث السابق في هذا الفصل.

(٧) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٤٤)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٣٢٨)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢٣٤ ترجمة ٣١٥٣).

قال: وهو الذي روى عن شَرِيك، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُم مُعَاوِيةَ عَلَى مِنْبَرِي فَاقْتُلُوهُ**».

أخبرناه الطبري، قال: حدثنا محمد بن صالح، قال: حدثنا عَبّاد بن يعقوب، عن شَرِيك»(١).

وأورده ابن حبان كذلك في ترجمة الحكم بن ظُهَير الفَزاري الكوفي، وقال: «كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، ويروي عن الثِّقات الأشياء الموضوعات»(٢).

وقال محمد طاهر المقدسي: «والحكم هذا يضع الحديث، وسَرَقَه منه عَبّاد بن يعقوب الرَّواجنِّي، فرواه عن شَرِيك، عن عاصم، عن زِر، عن عبد الله.

وعباد هذا من غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وإنْ كان محمد بن إسماعيل يروي عنه حديثًا واحدًا في الجامع فلا يدل ذلك على صدقه؛ لأنَّ البخاري يروي عنه حديثًا وافقه عليه غيره من الثقات. وأنكر الأئمة في عصره عليه روايته عنه. وتَرَكَ الرواية عن عَبّاد جماعة من الحفاظ»(٣).

وقد تكلّم غيرهما في عبّاد، فابن عدي قال: «سمعت عبدان يذكر عن أبي بكر بن أبي شيبة أو هَنَّاد بن السَّرِي أنَّهما أو أحدهما فَسَّقه، ونسبه إلى أنه يَشْتِم السلف.

قال: وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أُنْكِرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»(٤).

وكذا قال صالح بن محمد جزرة: «كان يشتم عثمان»(٥).

---

(١) المجروحين (٢/ ١٧٢).
(٢) المصدر نفسه (١/ ٢٥٠).
(٣) تذكرة الحفاظ (ص٣٥).
(٤) الكامل (٥/ ٥٥٩).
(٥) تهذيب الكمال، للمزي (١٣/ ١٧٨).

وروى ابن الجوزي في موضوعاته بسنده عن عباد في أكثر من موضع، واتَّهمه بالسَّرِقة والوضع[١].

وفيما ذكره الحاكم عن ابن خزيمة، قوله: «حدثنا الثِّقة في روايته، المُتَّهم في دينه عباد بن يعقوب»[٢]، فقد عقب عليه الخطيب البغدادي بقوله: «قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عَبّاد، وهو أهلٌ لئلا يُروى عنه»[٣].

وروى الخطيب بسنده عن ابن خزيمة أنّه سئل عن أحاديث لعبّاد بن يعقوب فامتنع منها، ثم قال: «قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإنِّي أرى ألا أُحَدّث عنه لِغُلوّه»[٤].

وقال أبو حاتم فيه: «شيخ»[٥]. وهي أدنى درجات التعديل، وأقربها إلى الجرح.

والكلام في عبّاد وانتقاده يدور حول نسبته إلى الرَّفض ودعوته إليه، ومع ذلك وُصِفَ بأنّه صادقٌ في الحديث، لذا أخذ عنه من وصفه بذلك، ولم يَعْتبر بِدْعته.

فقد قال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: سمعت عمِّي عثمان بن أبي شيبة، يقول: «لولا رجلان من الشيعة ما صح لكم حديث. فقلت: من هما يا عم؟ قال: إبراهيم بن محمد بن ميمون وعباد بن يعقوب»[٦]. وقال الدارقطني: «شيعي صدوق»[٧].

وقال الذهبي: «شيعي غالٍ... قوي الحديث»[٨]. وقال: «إنَّما وثقوا

---

(١) (١/ ٢٦، ٣٢٤). وروى منها حديث: «إِذَا رَأَيْتُم مُعَاوِيَةَ عَلَى مِنْبَرِي، فَاقْتُلُوهُ».
(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٩).
(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٣٢٢).
(٤) المصدر نفسه (١/ ٣٢٣)، وينظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٨).
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٨٨).
(٦) لسان الميزان (١/ ٣٥٨). في ترجمة إبراهيم بن محمد بن ميمون.
(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٥٣ برقم ٤٢٥).
(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٣٢٨).

بصدقه». وبعد أنْ ذكر أنّ لعبادٍ جُزءًا من كتاب المناقب جمع فيها أشياء ساقطة، قد أغنى اللهُ أهل البيت عنها. قال: «وما أعتقده يتعمَّد الكذب أبدًا»[1].

وقال ابن حجر: «رافضي مشهور، إلا أنَّه كان صدوقًا»[2]. وقال أيضًا: «صدوق رافضي»[3].

وقال سبطُ ابنُ العجميِّ: «عَبَّاد من غُلاةِ الشيعَةِ ورؤوسِ البِدَعِ، لكنّه صادقٌ في الحديثِ، مُخْتَلَفٌ فيه، والأكثرُ على توثيقِهِ»[4]. فهو صادق في الحديث، مع غلوه في التشيع.

وقد روى البخاري عن عباد حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ولهذا الحديث عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره، وكذا رواه مسلم في «صحيحه».

قال البخاري: «حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَن الوَلِيدِ ح، وحَدَّثَنِي عَبَّادُ بنُ يَعْقُوبَ الأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بنُ العَوَّامِ، عَن الشَّيْبَانِيِّ، عَن الوَلِيدِ بنِ العَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَن ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ**»[5]. قال ابن حجر: «عبَّاد مذكور بالرَّفض، ولكنه موصوف بالصِّدق، وليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وساقه على لفظه»[6].

وقد جاء الحديث في المتابعات حيث رواه البخاري من طرق أخرى غير هذه الطريق، كما رواه مسلم في «صحيحه».

فالبخاري أخرج الحديث في الموضع نفسه عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الوليد بن العَيْزَار. وأخرجه في موضعين آخرين من طريق شعبة[7]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٥٣٨).
(٢) هدي الساري (ص٤١٢).
(٣) تقريب التهذيب (ص٢٣٤ ترجمة ٣١٥٣).
(٤) الكشف الحثيث (ص١٤٦).
(٥) صحيح البخاري، برقم (٧٥٣٤).
(٦) فتح الباري (١٣/ ٥١٠).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٥٢٧).

ومالك بن مِغْوَل[١]، كلاهما عن الوليد.

وأخرجه مسلم من طرق متعددة عن الوليد[٢]، وأخرى عن الحسن بن عبيد الله[٣]، كلاهما عن سعد بن إياس به.

ثم إنّ البخاري تحمَّل الحديث من عَبّاد مباشرة، أي: أنّه من شيوخه، وقد قال ابن حجر: «إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميَّز جيدها من رديئها»[٤].

ولا شك أنَّ هذا من جَيِّد أحاديث عَبّاد. كما يلاحظ أنَّ هذا الحديث الذي رواه البخاري عن عَبَّاد ليس فيه جانب للرفض، وإنَّما هو في موضوع مختلف تمامًا، وجاءت أحاديث كثيرة في «الصحيحين» في بابه.

قلت: وعلى هذا فالبخاري رأى عبّادًا صادقًا في الرِّواية، لِذا أخرج له رواية واحدة مقرونًا بغيره، حيث كان البخاري يتجنب غالبًا حديث الرافضة؛ لأخذهم بمبدأ التَقِيّة مما يبيح لهم الكذب في بعض الأحوال.

فقد قال الذهبي في ترجمة عليٍّ بن هاشم بن البَرِيد: «ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنّه يتجنب الرَّافضة كثيرًا، كأنّه يخاف من تدينهم بالتَّقِيَّةِ، ولا نراه يتجنب القَدَريَّة ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنّهم على بدعتهم يلزمون الصدق»[٥].

والتَّجنُّب هذا ليس على إطلاقه، فقد روى البخاري عَمّن ثبت صدقه من الرافضة وغيرهم من أهل الأهواء، مما يدل على أنَّ الصدق في الراوي هو المعيار في قَبول روايته، وفي ذلك يقول الحاكم: «وأصحاب الأهواء، فإنَّ

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٧٨٢).
(٢) صحيح مسلم، برقم (١٣٧ ـ ١٣٩/ ٨٥).
(٣) صحيح مسلم، برقم (١٤٠/ ٨٥).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٨).
(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٠).

روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إنْ كانوا فيها صادقين، فقد حدَّث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع عن عباد بن يعقوب»[(١)].

وأكد ابن حجر ذلك، حيث قال في ترجمة عِمْران بن حِطّان: «وإنَّما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينًا»[(٢)].

[٨] يحيى بن محمد بن قيس أبو زُكَير:

هو يحيى بنُ محمدِ بنِ قَيْسٍ المُحَارِبِي الضريرُ، أبو محمدٍ المدني، نزيلُ البصرةِ، لَقَبُهُ أبو زُكَيْرٍ[(٣)]، طالَ عمرهُ وعَمِيَ[(٤)]، من الثامنةِ.

قالَ ابنُ حِبَّانَ: «كانَ ممنْ يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ من غيرِ تَعَمُّدٍ، فلما كَثُرَ ذلكَ منه صارَ غيرَ محتجٍ به إلا عندَ الوفاقِ، وإن اعْتُبِرَ بما لم يخالفْ الأثباتَ في حديثِهِ فلا ضَيْرَ»[(٥)].

وأبو زُكَيْر هذا، وجدت الحاكم يقول فيه: «ثقة»[(٦)]، وكذا الذهبي مرّة[(٧)]، وقال أخرى: «صدوق»[(٨)]، وثالثة: «صالح الحديث»[(٩)].

وفي المقابل، أطلق القول بضعفه ابن معين[(١٠)]، وتبعه ابن طاهر المقدسي[(١١)]، والبُوْصِيري[(١٢)].

وبين التَّوثيق والتَّضعيف تتراوح أقوال عددٍ من الأئمة.

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، في القسم الخامس المختلف في صحتها (ص٤٩).
(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٩٠).
(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٥٢٦ ترجمة ٧٦٣٩).
(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (١٣/ ٤٧٩).
(٥) المجروحين (٣/ ١١٩).
(٦) المدخل إلى كتاب الإكليل، في القسم الرابع المتفق عليه من الصحيح (ص٣٩).
(٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٤٣).
(٨) ذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّق (ص٥٤٩). (٩) ميزان الاعتدال (٥/ ٢٤٢).
(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ١٨٤).
(١١) ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر (١/ ٤١٧، ٣/ ١٥٠٣، ٤/ ١٩٣٦).
(١٢) مصباح الزجاجة (٣/ ٨٩).

فبعدما أورد له ابن عدي أربعة أحاديث، قال: «وعامّة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث»[١].

وقال أبو زرعة: «أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدّث بهما»[٢].

وقالَ عمرو بن علي الفلّاس: «ليسَ بمتروكِ الحديثِ»[٣].

وقالَ أبو حاتمٍ: «يُكْتَبُ حديثُهُ»[٤]. يعني: على سبيل الاعتبار.

وقالَ الساجيُ: «صدوقٌ يَهِمُ، وفي حديثه لِيْنٌ»[٥].

وقالَ العُقَيْلِيُ: «لا يُتَابَعُ على حديثِهِ»[٦].

وقالَ الخليليُ: «شيخٌ صالحٌ، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه»[٧]، وأخذه عنه ابن الصلاح، فقال: «شيخ صالح، لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده»[٨].

وقال ابن طاهر مرّة: «له أحاديث ينفرد بها عن الثقات»[٩].

وقالَ ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ، يُخْطِئُ كثيرًا»[١٠].

وحاصله عندي: أنّه صدوق يهم كثيرًا، وفي حديثه لين، ولم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، وعليه يكتب حديثه للاعتبار، فإنْ وافق الثِّقات قُبِلَ، وإلا فلا.

وأخرجَ لَهُ مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ فقط.

قال ﷺ: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَافِعُ بنُ مَالِكِ بنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: **«آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»**.

---

(١) الكامل (٩/ ١٠٦).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٨٤).
(٣) الكامل (٩/ ١٠٤).
(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٨٤).
(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٠).
(٦) الضعفاء (٦/ ٤٠٤).
(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ١٧٣).
(٨) معرفة أنواع علم الحديث (ص١٧٣).
(٩) ذخيرة الحفاظ (١/ ١٩٣).
(١٠) تقريب التهذيب (ص٥٢٦ ترجمة ٧٦٣٩).

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا ابنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي العَلَاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الحُرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مِنْ عَلَامَاتِ المُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»**.

حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ العَمِّيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ أَبُو زُكَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ العَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: **« آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ»**.

وحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ وَعَبْدُ الأَعْلَى بنُ حَمَّادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بنِ مُحَمَّدٍ عَنِ العَلَاءِ، ذَكَرَ فِيهِ: **«وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ»**(١).

فالحديث كما نرى رواه مسلم في الموضع نفسه من طرق متعددة في أعلى درجات الصحة. فجاء من طريق نافع بن مالك، عن أبيه مالك بن أبي عامر. ومن طريق داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب. ثم ساق حديث أبي زُكَيْر، وتابعه محمد بن جعفر، كلاهما عن العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه عبد الرحمٰن بن يعقوب، ثلاثتهم عن أبي هريرة.

وكذا أخرجه البخاري عن نافع بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة(٢).

فمسلم أخرج حديث أبي زُكَيْر متابعة، ولم يخرج له في الأصولِ لِلِيْنِ حالِهِ، فلا تثريبَ عليه في ذلك، واللهُ أعلم.

[٩] **يحيى بن أبي زكريا الغسّاني**(٣):

هو يحيى بن أبي زكريا، أبو مروان الغَسَّاني، شامي سكن واسط(٤)،

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٥٩).
(٢) صحيح البخاري، بالأرقام (٣٣، ٢٦٨٢، ٦٠٩٥).
(٣) تقدمت دراسته كذلك في المبحث الرابع من الفصل الثاني، الراوي رقم (٣١).
(٤) الجرح والتعديل (٩/١٤٦).

مات سنة تسعين ومائة[(١)].

قالَ ابن حِبَّانَ: «كان ممن يروي عن الثقاتِ المقلوباتِ، حتى إذا سَمِعَهَا مَنْ كان الحديثُ صناعتَهُ، لم يشك أنَّها مقلوبةٌ، لا يَجوزُ الروايةُ عنه لما أكثرَ من مخالفةِ الثقاتِ فيما يروي عن الأثباتِ»[(٢)].

ويحيى هذا، سُئِل عنه ابن معين، فقال: «لا أدري»[(٣)]. وقال أبو حاتم: «شيخ، ليس بمشهور»[(٤)]. وقال أبو داود: «ضعيف»[(٥)].

وكذا ابن حجر أطلق القول بضعفه[(٦)].

وفي المقابل وجدتُ الحاكمَ يسأل الدارقطني عن أبي مروان الغَسَّاني، فقال: «ثقة»[(٧)].

وبعدما روى له البزَّار، قال: «ليس به بأس، قد روى عنه الناس»[(٨)].

ويبدو أنّ الذهبي لم يطلع على قول الدارقطني، وإلا لنقله، وكذا ابن حجر، ولذا ضعفه، وقد أنكر ابن حجر كلام ابن حبان فيه، وعَدّه من مبالغاته كما سيأتي.

أقول: ويضاف قول البزار إلى ما قاله الدارقطني: «وإنّ الناس رووا عنه»، ليجعله معروفًا، وليس مجهولاً كما يشي كلام ابن معين أو أبي حاتم الرازي، وليس ضعيفًا كما قال أبو داود، وتبعه ابن حجر.

ومع ذلك ففي الرجل ضعف من جانب حفظه، فقد يخطئ أو يَهم؛ لذا فإنَّ حديثه بحاجة للاعتبار بروايات غيره، واللهُ أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٥٢٠ ترجمة ٧٥٥٠).
(٢) المجروحين (٣/١٢٦).
(٣) الجرح والتعديل (٩/١٤٦).
(٤) نفسه، الموضع نفسه.
(٥) ينظر: تهذيب الكمال (٣١/٣١٥).
(٦) تقريب التهذيب (ص٥٢٠ ترجمة ٧٥٥٠).
(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٨٣ برقم ٥١٢).
(٨) مسند البزَّار (٦/٣٢٥ برقم ٢٣٣٦).

وأما ما قاله ابن حبّان فلا أوافق عليه؛ لما فيه من مبالغة كبيرة كما سيأتي من كلام الذهبي وابن حجر.

ولكنْ هل يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الواسطي اثنان أم واحد؟ ثم ما عدد الأحاديث ليحيى في «صحيح البخاري»؟

فهذان سؤالان بحاجة إلى الإجابة عنها.

أما الأول: فلقد وجدت الذهبي يترجم لاثنين بهذا الاسم في «المغني» و«الميزان».

فقال في «المغني» في الأول: «خ يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني عن هشام بن عروة، ضَعَّفه أبو داود»[1].

وقال في **الثاني**: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغَسَّاني الواسطي عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه»[2]. ولم يرمز له.

وكذا فعل في «الميزان»، قال في **الأول**: «يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني، الواسطي، عن هشام بن عروة ويونس بن عبيد، وعنه محمد بن حرب النَّشائي وجماعة، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: ضعيف، وخرج له البخاري في «صحيحه» حديثًا، يكنى أبا مروان، من طبقة يزيد[3] بن هارون»[4].

وقال في **الثاني**: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغَسَّاني، واسطي، روى عن هشام بن عروة، قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يرويه عن الأثبات، أتبعه بيحيى بن يحيى الغَسَّاني، وفرّق بينهما»[5].

ويراهما ابن حجر اثنين كذلك، وإنْ أورد ذلك في موضع واحد، حيث قال: «يحيى بن أبي زكريا يحيى الغَسَّاني، واسطي، روى عن هشام بن عروة،

---

(١) (٢/ ٧٣٥).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٧٥٤).
(٣) في ميزان الاعتدال «زيد» تصحيف.
(٤) (٥/ ١١٧).
(٥) المصدر نفسه (٥/ ١٤٧).

قال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه؛ لأنّه أكثر من مخالفة الثقات في ما يرويه عن الأثبات. انتهى. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور. قلت: وهو غير يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الذي أخرج له البخاري، وقد أشار إلى ذلك البخاري في الأصل»[1].

قلت: هو واحد، وهذا اضطراب منهما، واللهُ أعلم. ودليل هذا الاضطراب كما نرى، أنّ الذهبي نقل في «المغني» في **الأول** تضعيف أبي داود فقط، وفي **الثاني** كلام ابن حبان فقط، وزاد في «الميزان» في الأول قول أبي حاتم فيه.

وأما ابن حجر الذي يراه غير من أخرج له البخاري، نجده يجمع في «التهذيب» بين كلام أبي حاتم وأبي داود متبعًا المِزّي في ذلك، وزاد قول ابن حبان فيه، إضافة إلى قول ابن معين: لا أعرف حاله[2].

وكذا جمع بين أقوال النقاد الأربعة في «هدي الساري»، فقال: «خ يحيى بن أبي زكريا الغَسَّاني الواسطي أبو مروان، ضعفه أبو داود، وقال ابن معين: لا أعرف حاله، وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور، وبالغ ابن حبان، فقال: لا تجوز الرواية عنه»[3].

أقول: وما جاء في «تهذيب التهذيب» و«هدي الساري» هو الصواب، فهو شخص واحد لا اثنان، واللهُ أعلم.

وكان الخطيب البغدادي ذهب إلى أنهما واحد، فقال: «وأما يحيى بن أبي زكريا فواحد، وهو أبو مروان الغساني، شامي الأصل، سكن واسطًا، وحدث عن هشام بن عروة وعبد الله بن عثمان بن خُثَيم وعباد بن سعيد، روى عنه عبد الوهاب بن عيسى التمَّار ومحمد بن حرب النَّشائي»[4].

وأما عن التساؤل الثاني المتعلق بعدد أحاديثه في «صحيح البخاري»،

---

(١) لسان الميزان (٨/ ٤٨٣). (٢) (١١/ ١٨٦).
(٣) (ص٤٥١).
(٤) غنية الملتمس إيضاح الملتبس (ص٤٢٨).

فقال الذهبي: «قد خرج له البخاري حديثًا واحدًا»[١].

وكرر ابن حجر هذا القول في مصنفاته، فقال في «هدي الساري»: «أخرج له البخاري حديثًا واحدًا عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية[٢]، وقد توبع عليه عنده»[٣].

وقال في «تهذيب التهذيب»: «له في «صحيح البخاري» حديث واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متابعة»[٤].

وقال في «التقريب»: «ما له في البخاري سوى موضع واحد متابعة»[٥].

قلت: أحاديثه في «صحيح البخاري» أربعة، لا واحد كما قالا.

وقد قال الكلاباذي: روى عن محمد بن حرب النَّشائي في آخر الاعتصام مفردًا، وفي سائر المواضع مقرونًا[٦]. ومثله قال الباجي[٧].

وأحاديث يحيى هذا في البخاري، هي:

الأول: قال البخاري: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ، أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ اسْتِبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي»[٨].

---

(١) تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٥٥).

(٢) وابن حجر يقصد الحديث برقم (٢٥٨١) في كتاب الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه، وقد أخطأ الدكتور بشار معروف هنا مرَّتين - في ظني - **الأولى**: في متابعته لابن حجر أنَّها رواية واحدة. **والثانية**: في ظنه أنَّ حديث الهدية هو الموجود في آخر كتاب الاعتصام، وإنَّما المراد الحديث المشار إليه في الهبة. (حاشية تهذيب الكمال ٣١/ ٣١٥).

(٣) (ص٤٥١).

(٤) (١١/ ١٨٦).

(٥) ترجمة (٧٥٥٠).

(٦) رجال صحيح البخاري (٢/ ٨٠٥).

(٧) التعديل والتجريح (٣/ ١٢٢٧).

(٨) كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبيِّ وأبي بكر وعمر، برقم (١٣٨٩).

فيحيى هنا جاء متابعًا لسليمان بن بلال، وتابعه سليمان في مواضع أُخَر في البخاري[١]، وتابعه كذلك حماد بن أسامة في «الصحيحين»[٢]، وعباد بن عباد بن حبيب في مسلم[٣].

الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالبَيْتِ وَأَرَادَتْ الخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ»**[٤].

وطريق مالك **الأولى** التي لم يذكر فيها البخاري لفظ الحديث، جاءت عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة.

وهي كذلك في مواضع أربعة أخرى عند البخاري ذكر فيها لفظ الحديث[٥]، وكذا هي عند مسلم[٦].

وكان الإمام مالك روى الحديث بالإسناد المذكور في «الموطأ»[٧].

وأمَّا طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني **الثانية**، فتابعه فيها أبو قَبِيصة الفَزَاري عند الطبراني في «الكبير»[٨]، وعَبْدة بن سليمان عند النسائي في

---

(١) الأرقام (٨٩٠، ٤٤٥٠، ٥٢١٧).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٣٧٧٤)، وصحيح مسلم، برقم (٨٤/ ٢٤٤٣).
(٣) صحيح مسلم، برقم (٥٠/ ٢١٩٢).
(٤) كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد، برقم (١٦٢٦).
(٥) صحيح البخاري، بالأرقام (٤٦٤، ١٦١٩، ١٦٣٣، ٤٨٥٣).
(٦) صحيح مسلم، برقم (٢٥٨/ ١٢٧٦).
(٧) الموطأ في الحج، باب جامع الطواف، (٣/ ٥٤١ برقم ٣٨٣).
(٨) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٦٩ برقم ٥٧١).

«الصغرى»[١]، ثم قال: «لم يسمعه (يعني: عروة) من أم سلمة».

وكذا جزم الدارقطني بإرساله، فقال: «وهذا مرسل، ووصله حفص بن غِياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة... ووصله مالك عن أبي الأسود، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة في «الموطأ»»[٢].

ونقله عنه العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»[٣].

وكانَ الطحاوي أيضًا قد نفى سماع عروة من أم سلمة، فبعدما روى الحديثَ من طريقِ سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة، أن رسول اللهِ ﷺ أمرها أن تصليَ الفجرَ بمكة يوم النحر، قالَ الطحاوي: «ولم يذكرْ فيه بينَ عروة وبين أم سلمة أحدًا، وهذا منقطعٌ؛ لأنَّ عروةَ لم نعلمْ له سماعًا من أم سلمة»[٤].

أما ابن حجر، فيرى إمكانية سماع عروة من أم سلمة، فقال: «حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأَصِيلي[٥] في هذا عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة موصولاً، وعلى هذا اعتمد المِزّي في الأطراف[٦].

ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجَيَّاني: وهو الصحيح، ثم ساقه من طريق أبي علي بن السَّكَن عن علي بن عبد الله بن مُبَشِّر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينب، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان ومُحَاضِر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظ من حديث هشام، وإنما اعتمد

---

(١) سنن النسائي (٥/ ٢٢٣ برقم ٢٩٢٦). (٢) التتبع (ص٢٤٦).

(٣) (ص٢٣٦).

(٤) شرح مشكل الآثار (٩/ ١٤١ بعد الحديث برقم ٣٥٢٠).

(٥) هو أبو محمد، عبد الله بن إبراهيم بن محمد المغربي، الأندلسي، المالكي، راوي الصحيح عن أبي زيد المَرْوَزي، عن الفِرَبري، توفي سنة (٣٩٢هـ). ينظر: تاريخ العلماء والرواة، لابن الفَرَضي (١/ ٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٥٦٠).

(٦) (١٣/ ٥٢).

البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد، واللهُ أعلم»[١].

قلتُ: يفهمُ من كلامِ ابن حجر أن البخاري أخرجَ حديث عروة عن أم سلمة متابعة، إلا أنه اعترفَ في موضعٍ آخر باختلافِ لفظ الروايتين وتغاير القصتين، فقالَ: «فإن إحداهما صلاةَ الصبحِ يومَ النحرِ، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيلِ من مكة». إلى أن ختمَ كلامَه بقولِه: «وسماع عروة من أم سلمة ممكنٌ؛ فإنه أدركَ من حياتِها نيفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد»[٢].

إذًا السماع ممكنٌ في كلامِ ابن حجر، وليسَ مستبعدًا.

أقول: فإن كان كما يراه ابن حجر، فهو اكتفاء من البخاري بالمعاصرة، ولو تَحقق اشتراط تَحقُّق اللقاء لصرّح به، وإيراده الحديث على وجهين إشارة إلى أنّ الخلاف لا يضر.

غير أنّ الصواب عندي هو القول بعدم السماع كما قال النسائي والطحاوي والدارقطني، والقلب إليه أَمْيَل.

ولعلَّ البخاريَّ أورده بعد السند القوي الصحيح ليبين علَّته، واللهُ أعلم.

الثالث: قال البخاري: «حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بنُ أَبِي المَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: هُزِمَ المُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ يَعْنِي الوَاسِطِيَّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ يَا عِبَادَ اللهِ أُخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ حَتَّى قَتَلُوا اليَمَانَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي. فَقَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُ لَكُمْ..»[٣].

ويحيى بن أبي زكريا جاء هنا متابعًا لعلي بن مُسْهِر، ورواه البخاري من

---

(١) هدي الساري (ص٣٥٨). (٢) فتح الباري (٣/ ٤٨٧).
(٣) كتاب الديات، باب العفو في الخطأ بعد الموت، برقم (٦٨٨٣).

طريق علي بن مُسْهِر أيضًا في موضع آخر[١]، وتابعه كذلك كلٌّ من حماد بن أسامة[٢]، وسلمة بن رجاء[٣].

الرابع: قال البخاري: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «**مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي؟ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ**». وَعَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي، فَأَذِنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الغُلَامَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ»[٤].

والحديث رواه البخاري بعد روايته من طريق صالح بن كَيْسان، عن الزُّهري، عن عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد اللهِ بن عبد الله بن مسعود عن عائشة[٥].

هو جزء من حديث طويل في قصة الإفك، رواها البخاري مطولةً ومختصرةً في مواضع مختلفة من «صحيحه»، جاء فيها يحيى متابعًا لعدد من الرواة، منهم حماد بن أسامة، وزهير بن معاوية، وفُلَيح بن سليمان[٦]، وكذا عند مسلم من طريق حماد بن أسامة[٧].

ولهشام متابعة عن الزهري في «الصحيحين» وغيرهما.

---

(١) برقم (٦٦٦٨).

(٢) الأرقام (٣٢٩٠، ٦٨٩٠، ٤٠٦٥).

(٣) برقم (٣٨٢٥).

(٤) كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، برقم (٧٣٧٠).

(٥) برقم (٧٣٦٩).

(٦) منها: بالأرقام (٢٦٦١، ٦٢١٢).

(٧) برقم (٢٧٧٠).

خاتمةٌ

وبهذهِ الدراسةِ الموضوعيةِ التي كشفَت عن المُسَوّغاتِ التي جعلَت الشيخين يرويان لهؤلاءِ الرواةِ، يتأكدُ لنا صدق أقوال أئمةِ الحديث في بيانِ مكانةِ «الصحيحين»، وتقدمهما على جميع كتب الحديث.

وخلاصةُ القولِ في هؤلاءِ الرواة ومروياتِهم، كالتالي:

ـ **أَسِيد بن زيد الجَمَّال**: روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره من الثقاتِ، وجاءَ الحديث في المتابعاتِ، حيثُ رواه الشيخان في صحيحيهما من طرقٍ أخرى، كما أنَّ هذه الرواية رواها أسيد عن هُشَيم عن حُصَين بن عبد الرحمٰن، وقد قالَ ابنُ عدي: «وإنما أخرجَ له البخاري حديث هشيم؛ لأنَّ هشيمًا كانَ أثبتَ الناسِ في حصين».

ـ **وأفلح بن سعيد القُبَائي**: لا يقل عن الصدوق، ولعلّ ابن حبان رجع عن الكلام فيه بذكره في الثقات.

وحديثه في مسلم، **الأول**: في المتابعات، **والثاني**، وإنْ كان مدار الحديث عليه، إلا أنَّ العلماء صحَّحوه كالحاكم والسيوطي وغيرهما.

ـ **والحارث بن عمير**: لا يصل بحال إلى ما قاله فيه ابن حبّان، ومن وافقه في تكذيبه، وإنْ كان فيه ضعف.

وإنَّما ذكره البخاري تعليقًا ومتابعةً، ولم يحتج به، وليس له في مسلم.

ـ **والحسن بن عُمَارة**: شديد الضعف، ولا يخرج كلام ابن حبان في مجمله عن كلام جمهور أئمة النقد.

وليس له في مسلم، وأما ذكره في البخاري، فرغم أنَّ المزي علّم على ترجمته في «تهذيب الكمال» علامة التعليق، وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، إلا أنَّ البخاري لم يقصد الرواية عنه، ولا الاستشهاد؛ بل أراد بذكره أن يبيِّن أنَّه لم يحفظ الإسناد الذي جاء به عن شَبِيب بن غَرْقَدة عن عروة في شراء الشاة، كما أشار إلى ذلك ابن حجر في هدي الساري.

ـ **وسُوَيد بن عمرو**: فإنَّ توثيق جماعة النُّقَّاد يُوهِنُ كلام ابن حبان فيه، فلا يعتد به، أو يلتفت إليه.

وله في مسلم رواية واحدة، تابع فيها سُوَيد الثِّقات.

ـ **وشَهْر بن حَوْشَب**: صدوق، لا يصل إلى قول ابن حبان فيه.

وله في مسلم رواية واحدة، تابع فيها شَهْر الثقات.

ـ **وعباد بن يعقوب**: مع وصفِه بالرفضِ والدعوةِ إليه، إلا أنَّه صادقٌ في الحديث، ولا يستحق الترك كما قال ابن حبان، فالبخاري الذي كانَ يتجنبُ غالبًا حديث الرافضة لأخذِهم بمبدأِ التَّقِيَّة مما يُبيحُ لهم الكذب في بعضِ الأحوالِ، يَرى أنَّ عبادًا صادقٌ في الروايةِ؛ لذا أخرجَ له رواية واحدة مقرونًا بغيره.

ـ **ويحيى بن محمَّد أبو زُكَير**: صدوق، يكتب حديثه للاعتبار، فإنْ وافق الثقات قُبِل.

ومسلم روى له متابعةً، وليس في الأصول، وروايته الوحيدة رواها مسلم في الموضع نفسه من طرق متعددة في أعلى درجات الصحة.

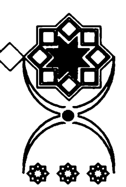
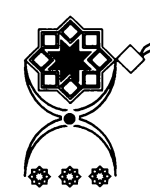
ـ **ويحيى بن أبي زكريا**: فلا أوافق على ما قاله ابن حبّان فيه؛ لما فيه من مبالغة كبيرة، وإنْ كان في الرجل ضعف من جانب حفظه، لذا فإنَّ حديثه بحاجة للاعتبار بروايات غيره من الثقات.

أما أحاديثه الأربعة في «صحيح البخاري»، فثلاثة منها في المتابعات، والرابع أورده البخاري ليبين علته. واللهُ أعلم.

وبعد:

فهؤلاء تسعة رواة بالغ ابن حبان في الكلام في كثير منهم، والحقُّ في إيراد معظمهم مع صاحبي «الصحيحين»، ومع ذلك فروايات أكثرهم في المتابعات، وليست في الأصول، وفي موضعين أوردهما البخاري ليبيِّن عِلَّةَ الإسناد فيهما.

فرضِيَ اللهُ عن الشيخين البخاريِّ ومسلم، ورحمهما اللهُ تعالى.

المبحث الثالث

إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْس في ميزان النُّقَّاد وموقفُ الشَّيخين منه في صحيحيهِما

من شيوخِ البخاري ومسلم الذين تَكلَّمَ فيهم بعضُ أئمَّةِ الجرحِ والتعديلِ وضَعَّفوه إسماعيل بن أبي أُوَيْس، ومنهم مَنْ وصفَه بالكذبِ أو الوضعِ، كما ذكرَ بعضُهم أنّ في أحاديثِه غرائبَ ومناكير.

ولعلّ من الجديرِ ذكرَه أنّ الإمامَ البخاري أوردَ له تسعًا وعشرين ومائتي روايةً، كما أنّ الإمامَ مسلمًا أوردَ له سبعَ رواياتٍ، لذا كانَ لا بدَّ من معرفةِ الأسبابِ التي سوغَت للشيخين الرِّواية لإسماعيل في صحيحيهما وبيان مدى التزامهما شروط الصِّحةِ في الروايةِ عنه.

ويتطلبُ ذلك مناقشة أقوالِ النُّقَّادِ في إسماعيل، مع التَّعرُّضِ لبعضِ الرواياتِ المأخوذةِ عليه، وغير ذلك ممَّا سنعرضُ له بالتَّفصيلِ والتَّوضيحِ في خلالِ هذا المبحثِ الذي جاءَ في مطلبين على النَّحوِ الآتي:

المطلب الأولُ: ويشملُ ترجمةَ إسماعيل، وأقوالَ النُّقَّادِ فيه من المعدِّلينَ والمجرِّحينَ ومناقشةَ تلك الأقوالِ مع إيرادِ بعضِ الأمثلةِ لمناكيرِه.

المطلب الثاني: ويشملُ بيانَ موقفِ الشَّيخينِ من إسماعيل في «الصَّحيحين» ويتضمنُ ما يلي:

أولاً: أقوال العلماءِ في روايةِ الشَّيخين عن إسماعيل في صحيحيهِما.

ثانيًا: دراسة بعضِ الأحاديثِ التي انتُقِدَت على الشَّيخين روايتهما في «الصَّحيحين» عن إسماعيل.

ثالثًا: بيان حجمِ رواياتِ إسماعيل في الصَّحيحين، وطرق هذه الرواياتِ من خلالِ قائمةٍ توضيحيةٍ.

المطلب الأول

ترجمةُ إسماعيل، وأقوالُ النُّقَّاد فيه

○ أولاً: ترجمةُ إسماعيل[(١)]:

هو إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، حليف عثمان بن عبيد اللهِ التيمي القرشي، الإمامُ الحافظُ الصدوقُ، محدّثُ المدينةِ.

مولدُه: ولدَ إسماعيلُ في سنةِ تسع وثلاثين ومائة[(٢)]. وأمُّه أخت مالك بن أنس[(٣)]، قرأَ القرآنَ وجوّدَه على الإمام نافع بن عبد الرحمٰن اللَّيْثي (١٦٩هـ) قارئ المدينةِ، فكانَ آخرَ تلامذتِه وفاةً[(٤)]، وله عنه نسخة[(٥)].

ولإسماعيل عددٌ كبيرٌ من الشيوخِ، جاءت روايتُه عن جماعةٍ منهم في الصَّحيحِ، وهم: خاله الإمام مالك بن أنس، وأخوه عبد الحميد بن أبي أُوَيْس، وسليمان بن بلال، وإبراهيم بن سعد الزُّهري، وإسماعيل بن إبراهيم بن عُقْبة، وعبد الله بن وَهْب، وعبد العزيز بن أبي حازم،

---

(١) ينظر ترجمته في المصادر الآتية: الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٦١٦)، والتاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٣٦٤)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٨١)، والثقات، لابن حبان (٨/ ٩٩)، والكامل، لابن عدي (١/ ٥٢٥)، ورجال صحيح البخاري، للكَلَابَاذي (١/ ٦٩)، ورجال صحيح مسلم، لابن مَنْجويه (١/ ٥٦)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٣٤٧)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ١٧١)، وتهذيب الكمال، للمزي (٣/ ١٢٤)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٩١)، والكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي (ص٩٧)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٨٠)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص١٧٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (٣/ ١١٩).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٩٣).

(٣) الطبقات الكبير (٧/ ٦١٦).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٩٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٠).

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (١/ ١٦٢).

وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المَاجَشُون، وعبد العزيز بن المطلب بن عبد الله المَخْزُومي.

ومن شُيوخِه في غيرِ الصَّحيحِ: أبوه أبو أُوَيْس، وسلمة بن وَرْدَان، وعبد الرحمٰن بن أبي الزِّناد، وعبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، ومحمد بن نعيم المُجْمِر، ومحمد بن هلال المدني.

وروى عن إسماعيل عددٌ كبيرٌ من التلاميذ، منهم: البخاري، ومسلم، وأحمد بن يوسف السُّلَمي النيسابوري، وأبو خَيْثَمة زهير بن حرب، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي وعبيد اللهِ بن محمد بن يزيد بن خُنَيْس المكي، وعلي بن جَبَلَة الأصبهاني، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي.

وفاتُه: تُوفي إسماعيلُ سَنة سِتٍّ وعشرين ومائتين، قالَه البخاري[(١)]، وجزمَ به ابنُ حبان[(٢)]. وروى البخاري عن هارون بن محمد[(٣)]، وجَزَم به الفسوي[(٤)]، أنّه ماتَ سنة سبع وعشرين، وذكرَ أبو داود أنّ ذلك في شهرِ رجب[(٥)].

○ ثانيًا: أقوالُ النقادِ في إسماعيل:

اختلفَت أقوالُ الأئمةِ فيه، فبينما يذهبُ بعضُهم إلى توثيقِه أو اختلاف قول الناقد فيه، فإننا نجدُ عددًا منهم قد تكلَّمُوا فيه وضعَّفُوه، ومنهم من وصفَه بالكذبِ أو الوضعِ، كما ذكرَ بعضُهم أنّ في أحاديثِه غرائبَ ومناكير.

وفيما يأتي نتعرضُ لأقوالِ النقادِ ونناقشُها، ونوردُ أمثلةً لمناكيرِه، لننتهيَ

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٣٦٤).

(٢) الثقات (٨/ ٩٩)، وينظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٤/ ٢٧٧)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (١/ ٣٠٠).

(٣) التاريخ الأوسط، للبخاري (٤/ ١٠٠٩).

(٤) المعرفة والتاريخ، للفسوي (١/ ٢٠٧).

(٥) رجال صحيح البخاري (١/ ٦٩).

إلى ما نراه حقًّا في إسماعيل، والتوصل إلى خلاصةِ القولِ فيه بإذن الله تعالى.

[(١)] المعدِّلونَ لإسماعيل:

وثَّق الإمامُ أحمدُ بن حنبل إسماعيلَ وأثنى عليه، فقد سألَه أبو طالب عن ابن أبي أُوَيْس، فقال: «لابأسَ به»[(١)].

وقالَ يعقوبُ بن سفيان: حدثني الفضل، قالَ: سمعتُ أبا عبد الله، فقيلَ له: من بالمدينةِ اليومَ؟ قال: ابن أبي أُوَيْس، هو عالمٌ كثيرُ العلمِ، أو نحو هذا.

قالَ: وسمعتُ سَلمة[(٢)]، قالَ: حضرتُ ابنَ أبي أُوَيْس تُعرَضُ عليه مسائلُ مالك، فقرئ عليه شكَّ ابن وهب، أو كلام نحوه، فذكرتُ ذلك لأحمدَ بن حنبل، فقالَ: «لا يحتاجُ إلى هذا، ابن أبي أويس ثقةٌ، وقد قامَ في المحنةِ مقامًا محمودًا منه»[(٣)].

قلتُ: لعلَّ المرادَ من إطلاقِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ القول بتوثيقِه ما دلَّ عليه قوله أنّه قامَ في المحنةِ مقامًا محمودًا. والله أعلم.

فإسماعيلُ ممَّن لم يُجِب في مسألةِ القولِ بخلقِ القرآنِ، كما نقلَ ذلك عنه ابن الجوزي في مناقبِ الإمامِ أحمد[(٤)].

وأما حينَ سألَه موسى بن سعيد البَرْداني عمَّن أكتبُ الموطأ؟ قالَ الإمامُ أحمد: «اكتبهُ عن القَعْنبي»[(٥)].

قالَ موسى للإمامِ أحمد: أيُّما أحبُّ إليك، إسماعيل بن أبي أُوَيْس أو

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٨١).

(٢) هو سلمة بن شبيب الحَجْري المِسْمَعي. (٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

(٤) (ص٤٧٩).

(٥) هو عبد الله بن مسلمة بن قَعْنب الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة، كان عابدًا فاضلاً ثقة، ومن أشهر أصحاب مالك ورواته. ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٦/ ١٣٦)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٣٠).

عبد العزيز بن أبي أُوَيْس أو القَعْنبي؟ قالَ: «القَعْنبي أفضلُهم»[١].

وأوردَ ابنُ حبانَ إسماعيلَ في ثقاتِه[٢]، وذكرَه البخاري في «تاريخِه» دونَ جرحٍ أو تعديلٍ[٣]، وقالَ ابنُ ناصر الدين[٤]: «أثنى عليه أحمدُ والبخاري»[٥].

كما أنّ البخاريَّ ومسلمًا رويا له في صحيحيهِما كما نعلمُ.

[[٢]] المُجرّحونَ لإسماعيل:

صرَّحَ بعضُ النُّقَّادِ بضعفِه وكذبِه، واختلفَ القولُ عن آخرين، غير أنّ الأرجحَ عندي من أقوالَهم المَيل إلى ضعفِه وتليينِه. والله أعلم.

وأذكرُ فيما يأتي أقوالَ هؤلاء النُّقَّادِ مع بيانِ أسبابِ جرحهم له.

وأبدأُ بيحيى بن معين الذي وثقَه مرّةً وضعَّفَه مراتٍ عديدةً، فقد سألَه عثمانُ الدارمي عن إسماعيل، فقالَ: «لا بأسَ به»[٦].

وقالَ العقيلي: حدثني محمدُ بن أحمد، قالَ: حدثنا معاوية بن صالح، قالَ: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «أبو أُوَيْس وابنه ضعيفانِ». وحدثني أسامة الدَّقّاق بَصْري، يقولُ: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «إسماعيل بن أبي أُوَيْس يسوى فِلْسين»[٧]، أو «لا يساوي فلسينِ»[٨].

وقالَ ابنُ أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «إسماعيل بن

---

(١) سؤالات مسعود بن علي السِّجْزي للحاكم (ص٢٣٧).
(٢) (٨/ ٩٩). (٣) (١/ ٣٦٤).
(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد بن يوسف، شمس الدين أبو عبد الله، القيسي الحموي الأصل الدمشقي الشافعي، ويعرف بابن ناصر الدين، مؤرخ الديار الشامية وحافظها، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، وقتل شهيدًا في إحدى قرى دمشق سنة ٨٤٢هـ، وصُلِّي عليه في جامع التوبة، ودفن بمقبرة باب الفراديس. ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (ص٢٠٩)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (٨/ ١٠٣)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (٢/ ١٩٩)، والأعلام، للزركلي (٦/ ٢٣٧).
(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢/ ٥٨).
(٦) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٢٣٩). (٧) الضعفاء (١/ ٢٤٧).
(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٢٢).

أبي أُوَيْس صدوقٌ ضعيفُ العقلِ، ليسَ بذاك»[١].

يعني: أنَّه لا يُحسِنُ الحديثَ، ولا يَعرفُ أنْ يُؤديَه، أو يقرأُ من غير كتابِه[٢].

وقالَ ابنُ عدي: حدثنا ابن أبي عِصْمة، حدثنا أحمد بن أبي يحيى، قالَ: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «ابن أبي أُوَيْس وأبوه يسرقانِ الحديثَ»[٣].

وقالَ إبراهيمُ بنُ الجنيد عن يحيى بن معين: «إسماعيل مُخَلِّط يكذبُ ليسَ بشيءٍ»[٤].

وفي قَبولِه الرَّشوة، روى أحمد بن أبي خيثمة عن يحيى: «ليسَ بشيءٍ»، ثمَّ قالَ يحيى: «وحدثني عبد الله بن عبيد الله بن العباس الهاشمي صاحب اليمن: خرجتُ معي بإسماعيل بن أبي أويس إلى اليمنِ، قال: فبينا أنا يومًا إذ دخلَ عليَّ بن أبي أويس ومعه ثوبٌ وشي[٥]، فقالَ: امرأته طالق ثلاثًا إن لم تَشْتَرِ من هذا الرجلِ ثوبَه بمائةِ دينارٍ، فقلتُ للغلامِ: زن له، فوزنَ له... فوجدنا الثَّوبَ يساوي خمسين دينارًا، فقلتُ لابن أبي أويس: الثَّوب يساوي خمسين، تحلفُ أنْ أشتريه بمائة؟ قالَ: ما أهونُ عليك، لا والله إنْ بعته حتى أخذت منه عشرين دينارًا»[٦].

قالَ الذهبي: هذه سخافةُ عقلٍ واضحة[٧].

وقالَ الحسين بن فَهْم[٨]: «ثلاثةُ أبياتٍ كانت عند يحيى بن معين من

---

(١) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (٢/٣٦٨).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣/١٢٧)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/٣٩٣)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٨٠).

(٣) الكامل، لابن عدي (١/٣٢٣).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص٤٧).

(٥) في المطبوع من تاريخ ابن أبي خيثمة «شيء» خطأ.

(٦) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (٢/٣٦٨).

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٩٤).

(٨) هو الحافظ الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهْم البغدادي، كان =

أشرِّ قومٍ: المُحَبّر بن قَحْذَم وولده[١]، وعلي بن عاصم وولده[٢]، وآل أبي أويس كلهم كانوا عندَه ضعافًا»[٣].

هذا ما نقلَه العلماءُ عن ابنِ معين، ومع ذلك اختلفُوا في بيانِ موقفِه من إسماعيل.

فبينما قالَ ابنُ عدي: «وقد أثنى عليه ابنُ معين»[٤]، فقد قالَ النووي وابنُ رجب: وضعَّفه ابن معين[٥]. وأما ابنُ حجرٍ، فقالَ: واختلفَ فيه قولُ ابن معين[٦].

قلتُ: إنّ تجريحَ ابن معينٍ لإسماعيل مع بيان سببِ الجرحِ واضحٌ من أقوالِه السابقةِ، فلا يقالُ: إنّ توثيقَه مقدَّمٌ على التجريحِ لأنَّه غيرُ مفسرٍ.

وأما ما وردَ من توثيقِه إياه فعلى الأرجحِ أنّه متقدمٌ على تجريحِه، يوضحُ ذلك ما ذكرَه الدكتورُ أحمد محمَّد نور سيف محقق رواية الدَّارمي وغيرها من الرواياتِ عن ابنِ معينٍ، حيثُ قالَ عن رواية الدارمي: «يلاحظُ في هذه

= حسن المجلس، مفننًا في العلوم كثير الحفظ للحديث، مات سنة ٢٨٩هـ. ينظر: تاريخ مدينة السلام (٨/ ٦٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٢).

(١) المُحَبّر بن قَحذم بن سليمان الطائي: في غاية الضعف. ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٦/ ١٣٨)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٢)، وولده داود بن المُحَبِّر، أبو سليمان البصري، نزيل بغداد، متروك، وأكثر «كتاب العقل» الذي صنَّفه موضوعات، مات سنة ٢٠٦هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٨/ ٤٤٣)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ٢٦٣)، وتقريب التهذيب (ص١٤٠ ترجمة ١٨١١).

(٢) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي: صدوق يخطئ ويُصر، ورمي بالتشيع، مات سنة ٢٠١هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٥٠)، وتقريب التهذيب (ص٣٤١ ترجمة ٤٧٥٨)، وولده عاصم بن علي، أبو الحسن التيمي مولاهم، صدوق ربَّما وَهِمَ، مات سنة ٢٢١هـ. ينظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٥٠٨)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ١١٠)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٩ ترجمة ٣٠٦٧).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٨٠).

(٤) الكامل (١/ ٣٢٤).

(٥) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٤/ ٧٢)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٨٨٣).

(٦) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

الرِّوايةِ تقدمها على روايةِ الدُّوري وبعضِ الرواياتِ الأخرى كروايةِ ابنِ أبي خيثمة وابنِ الجنيد والغلّابي، ويبدو أنّ اتِّصالَ الدارمي بابنِ معين كانَ مبكرًا»[١].

ثم أوردَ الدكتورُ سيف أمثلةً تشيرُ إلى ذلك وتؤكده. وهذا يدلُّ على أنّ ابنَ معينٍ ظهرَ له فيما بعدُ من أمرِ إسماعيل ما يؤدي إلى نقدِه وتجريحِه. والله أعلم.

كما أطلقَ النَّسائي أيضًا القولَ بتضعيفِه[٢]، وقالَ مرّةً: «ليس بثقةٍ»[٣]، أو «غير ثقةٍ»[٤]. وتركَه فلم يُخرِّج له في «سننِه».

وقالَ أبو القاسم اللالكائي: «ولعلَّه - أي: النَّسائي - بانَ له ما لم يبن لغيرِه؛ لأنَّ كلامَ هؤلاء كلُّهم يؤولُ إلى أنّه ضعيفٌ»[٥].

وقالَ ابنُ حجر: «وقرأتُ على عبد الله بن عمر، عن أبي بكرِ بن محمد أنّ عبدَ الرحمٰن بن مكي أخبرَهم كتابةً، أخبرَنا أبو طاهر السلفي، أخبرَنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقلاني، أخبرَنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البَرْقاني، حدثنا أبو الحسن الدارقطني، قالَ: ذكرَ محمَّد بن موسى الهاشمي - وهو أحدُ الأئمةِ، وكانَ النسائي يخصُّه بما لم يخص به ولدَه - فذكرَ عن أبي عبد الرحمٰن، قالَ: حكى لي سلمةَ بن شَبِيب، قالَ: ثم توقفَ أبو عبد الرحمٰن، قالَ: فما زلتُ بعدَ ذلك أداريه أن يحكيَ لي الحكايةَ حتى قالَ: قالَ لي سلمةَ بن شَبِيب: سمعتُ إسماعيلَ بن أبي أويس يقولُ: ربما كنتُ أضعَ الحديثَ لأهلِ المدينةِ إذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم.

قالَ البَرْقاني: قلتُ للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمدَ بن موسى؟ قالَ: الوزيرُ، كتبتُها من كتابِه، وقرأتُها عليه.

يعني «بالوزير» الحافظِ الجليلِ جعفر بن خِنْزَابه.

---

(١) مقدمة تحقيق: تاريخ الدارمي (ص٣١). (٢) الضعفاء والمتروكين، (ص٥١).
(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١/ ٣٩٣). (٤) تهذيب الكمال، للمزي (٣/ ١٢٨).
(٥) المصدر نفسه.

قلتُ ـ أي: ابن حجر ـ: «وهذا هو الذي بانَ للنسائي منه حتى تجنبَ حديثَه، وأطلقَ القولَ فيه بأنه ليسَ بثقةٍ، ولعلّ هذا كانَ من إسماعيل في شبيبتِه ثم انصلحَ»[١].

وقالَ أيضًا: «وروى له الباقون سوى النَّسائي، فإنَّه أطلقَ القولَ بضعفِه، وروى عن سلمةَ بن شَبِيب ما يوجبُ طرحَ روايتِه»[٢].

وقالَ برهانُ الدين الحلبي: «وقد قالَ شيخنا الحافظ سراج الدين الشهير بابنِ الملقِّن في أولِ شرحِهِ على البخاري فيما قرأتُه عليه أنّه أقرّ على نفسِه بالوضعِ كما حكاه النَّسائي عن سلمةَ بن شَبِيب عنه»[٣].

وهذه الروايةُ تشيرُ ـ كما نرى ـ إلى أنّه كانَ يضعَ الحديثَ.

وسَلَمة بن شَبيب ثقةٌ متفقٌ على إتقانِه وصدقِه، روى له مسلم والأربعة[٤].

وابن خِنْزابه أبو الفضل جعفر بن أبي الفتح الفضل بن جعفر البغدادي، وزيرٌ لصاحبِ مصر كافور الخادم، كان حافظًا متقنًا، رحلَ إليه الدارقطني، وأقام عنده مُدةً[٥].

والحافظُ ابنُ حجر يُقِرُّ بهذه الحكايةِ ولا يُنْكرهَا، ولكنَّه يرى أنَّها كانَت في شبابِه ولعلَّه انصلحَ بعدَ ذلك.

قلتُ: أمَّا إنّ الشَّيخين أخذا عنه بعدما كبرَ فأمرٌ واضحٌ؛ لأنَّ إسماعيلَ أكبر من البخاري بخمسةٍ وخمسين عامًا، ومن مسلمَ بخمسة وستين عامًا.

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٨١)، وذكر ابن رجب هذه الحكاية في كتابه شرح علل الترمذي (٢/ ٨٨٤).

(٢) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

(٣) الكشف الحثيث (ص٩٨)، وكلام ابن الملقن، في مقدمة كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١/ ٧٤).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٢)، وتقريب التهذيب (ص١٨٧ ترجمة ٢٤٩٤).

(٥) ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ١٥١)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٤٠٥).

ولكن هلَ يجوزُ الأخذُ عنه وقد سبقَ له الوضعَ، حتى وإن انصلحَ كما يقولُ الحافظُ؟ وبالتالي فما حكمُ روايةِ التائبِ من الكذبِ في حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، حتى وإنْ حَسنُت توبته؟

وبالنَّظرِ في أقوالِ العلماءِ نجدُ أنّ جمهورَ أئمَّةِ الحديثِ، ومنهم أبو بكر الحُمَيدي شيخ البخاري، والإمام أحمد، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو نُعَيم الفَضل بن دُكَين، ويحيى بن معين وغيرهم، لا يقبلونَ روايتَه، وأنّ توبتَه لا تنفعُه في بابِ الرِّوايةِ وإن نفعَته فيما بينه وبينَ الله تباركَ وتعالى[1].

وقد نقلَ الخطيبُ البغدادي[2]، وابن الصلاح[3]، والبُلقيني[4]، وغيرهم أقوالَ الأئمَّةِ في عدمِ قبولِ أحاديثهم مطلقًا.

وحُجَّتُهم في هذا المسلكِ ما ذكرَه النووي، بقولِه: «ويجوزُ أنْ يوجَه بأنَّ ذلكَ جعلَ تغليظًا وزجرًا بليغًا عن الكذبِ عليه ﷺ لعظمِ مفسدتِهِ؛ فإنَّه يصيرُ شرعًا مستمرًّا إلى يوم القيامةِ، بِخلاف الكذبِ على غيرِه والشهادةِ، فإنّ مفسدتَهما قاصرةٌ وليست عامةٌ»[5].

وخالفَهم النَّووي الذي أوردَ حُجَّتَهم السابقةَ، فقالَ: «هذا كُلُّهُ مخالفٌ لقاعدةِ مذهبنا ومذهبِ غيرنا، ولا نُقَوّي الفرقَ بينه وبينَ الشهادةِ»[6].

وقالَ أيضًا: «ولم أرَ دليلاً لمذهبِ هؤلاءِ... وهذا الذي ذكرَه هؤلاء الأئمَّة ضعيفٌ مخالفٌ للقواعدِ الشرعيةِ، والمختارُ القطع بصحةِ توبتَه في هذا وقبولِ رواياتِه بعدها إذا صَحَّت توبتُه بشروطِها المعروفةِ، وهي الإقلاعُ عن المعصيةِ والنَّدمُ على فعلها والعزمُ على أن لا يعودَ إليها، فهذا هو الجاري على قواعدِ الشرعِ، وقد أجمعوا على صحةِ روايةِ من كانَ كافرًا فأسلم، وأكثر

---

(١) ينظر: شروط الأئمة الخمسة، للحازمي (ص٢٣)، وفتح المغيث، للسخاوي (١/ ٣١١).
(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٢٩٦).
(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٣٢). (٤) محاسن الاصطلاح (ص٣٠٢).
(٥) شرح صحيح مسلم، للنووي (١/ ٧٠). (٦) التقريب والتيسير، للنووي (ص٥١).

الصحابةِ كانوا بهذه الصفةِ، وأجمعوا على قبولِ شهادتِه، ولا فرقَ بين الشَّهادةِ والرِّوايةِ في هذا، واللهُ أعلم»[١].

وبالتَّأملِ في عبارةِ النَّووي السابقةِ نَجدُ فيها خمسَ حججٍ واضحةَ الدَّلالةِ لما ذهبَ إليه، ومع ذلك فقد تعقَّبَه السخاوي[٢]، والسيوطي[٣]، وزكريا الأنصاري[٤]، وغيرهم بما يَؤولُ إلى التَّغليظِ والزَّجرِ لمرتكبِ هذه الكبيرةِ سدًّا لذريعةِ الكذبِ واحتياطًا لسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ.

قلتُ: لا يُنَازِعُ النووي في التَّغليظِ والزجرِ، غير أنّ لذلكَ حدًّا وأجلاً، وإنّ ظواهرَ النُّصوصِ تَدلُّ على قَبولِ تَوبةِ التائبِ من الذنبِ وإن عَظُمَ جرمه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ۝٨٢﴾ [طه: ٨٢].

وكذا يُمكنُ القول بأنّ صَنيعَ الشَّيخين في قبولِهما لرواياتِ إسماعيل بن أبي أويس واحتجاجهما بحديثِه يشهدُ لما ذهبَ إليه الإمامُ النووي. والله أعلم.

كما أنّ هناك أمورًا أخرى سيُظهِرُها هذا المطلب إنْ شاءَ الله تعالى سمحت للشيخين بالأخذِ عن إسماعيل.

وأما النَّسائي فلعلَّه يرى عَدمَ قَبولِ روايةِ التائبِ من الكذبِ، لذا ضَعّفَه وتركَه. والله أعلم.

وأما أبو حاتم، ففي الكمال أنّه قالَ عن إسماعيل: «كان من الثِّقاتِ»[٥].

وقالَ الخليلي: «وقواه أبو حاتم الرازي، وقالَ: كانَ ثبتًا في حديثِ خاله مالك»[٦].

ولكن ابن أبي حاتم نقلَ عن أبيه قولَه: «محلُّه الصدق، وكانَ

---

(١) النووي: شرح صحيح مسلم (١/ ٧٠).
(٢) فتح المغيث (١/ ٣٣٨).
(٣) تدريب الراوي (١/ ٥٠١).
(٤) فتح الباقي (١/ ٣٣٢).
(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٨٠).
(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٣٤٧).

مغفلاً»[١].

ونقلَ هذا القول عن أبي حاتم: ابن رجب[٢]، والمِزّي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]، وغيرهم.

قلتُ: وكلام أبي حاتم الأخير لا يدلُّ على توثيقِه إياه؛ بل تليينه، وكذا ما ذكرَه الخليلي من أنّ أبا حاتم اعتبرَه ثبتًا في خالِه فيعارضُه ما ذكرَه ابن عدي في إسماعيل، حيثَ ساقَ له ثلاثةَ أحاديث، وهي أحاديثُ منتقدةٌ عليه، وستأتي دراستها إن شاءَ اللهُ تعالى.

والحديثُ الأولُ في هذه الدراسةِ من طريقِ الإمامِ مالك.

ثم قالَ ابنُ عدي: «وهذا الحديثُ منكرٌ عن مالك، لا أعرفُه إلا من حديثِ ابن أبي أُوَيْس عنه، وابن أبي أويس هذا روى عن خالِه مالك أحاديثَ غرائب[٦]، لا يتابعُه أحدٌ عليها»[٧].

وممن ضعَّفَه أيضًا الدَّارقطني، حيثُ قالَ فيه: «إسماعيل ضعيف»[٨].

وقالَ: «لا يحتجُّ بروايتِه إذا انفردَ»[٩].

وقالَ: «لا أختاره في الصَّحيح»[١٠].

وضعَّفَه كذلك ابنُ عبد البرِّ، قالَ ابنُ رجب: «وضَعّفَ ابنُ عبد البر أبا

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٨١).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٨٣).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٨).

(٤) الكاشف (١/ ٢٤٧ ترجمة ٣٨٨).

(٥) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

(٦) الذي وقع في نسخة الكامل: «غير أنَّه» بدلاً من «غرائب».

(٧) الكامل (١/ ٥٢٧)، ونقلـه عنـه المـزي في تهذيب الكمال (٣/ ١٢٩)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٩٣)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٢٣)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٠).

(٨) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٦٣).

(٩) التتبع، للدارقطني (ص٣٥٤).

(١٠) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٩٣)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٢٣)، والمغني في الضعفاء (١/ ٧٩)، وذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّق (ص٤٤)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٣١٢).

أويس وابنيه، وقالَ: هم ضعافٌ لا يحتجُّ بهم، ولعلَّ مستندَه في ذلك ما ذكرناه أولاً عن يحيى بن معين. واللهُ أعلم»[١].

وكذا اتَّهمَه آخرون بالكذبِ والوضعِ.

ومن ذلكَ ما رواه ابنُ عدي عن النَّضرِ بنِ سَلَمةَ المَرْوزي، قالَ: «ابنُ أبي أويس كذابٌ، كانَ يُحَدِّثُ عن مالك بمسائل عبد الله بن وهب»[٢].

ولكنّ هذا القولَ لا يُلتفتُ إليه. واللهُ أعلم؛ لأنَّ النَّضرَ بن سلمة، وهو من الأقرانِ لإسماعيل بن أبي أويس، قد ذكرَه إسماعيلُ وعبد العزيز الأويسي بسوءٍ، وقالا: إنَّه أخذَ كتبَهم فنسخَها ولم يُعَارِض بها، ولم يَسْمع منهم. وقد ضعَّفَه علماءُ الجرحِ والتعديلِ، ووصفُوه بالكذبِ والوضعِ وسرقةِ الحديثِ[٣].

ومن ذلك أيضًا ما أوردَه ابنُ حزم في المحلى عن أبي الفتحِ الأزدي، أنَّ سيف بن محمد[٤] أخبره أنّ ابن أبي أويس كانَ يضعُ الحديثَ»[٥].

فرد عليه ابن حزم بقوله: وهذه عظيمة.

وهذا القولُ قريبٌ من الذي سبقَه.

أما سيفُ بن محمد فلم أقف له على ترجمةٍ، وهو بالتَّأكيد غير سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري المُتَّهم بالكذبِ والوضعِ عندَ أكثرِ علماءِ الجرحِ، فهذا من رجالِ القرنِ الثاني، وقد روى عنه التِّرمذي في «سننِه» حديثًا واحدًا[٦].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٨٤)، وينظر كلام ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٣٩).

(٢) الكامل (١/ ٣٢٣).

(٣) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٤٨٠)، والمجروحين، لابن حبان (٣/ ٥١)، والكامل، لابن عدي (٧/ ٣٠)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٢٢)، والكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي (ص٤٣٩)، ولسان الميزان، لابن حجر (٨/ ٢٧٣).

(٤) كما في إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ١٨٤)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٨١)، وفي المطبوع من المحلى: يوسف بن محمد.

(٥) (١١/ ٣٠٧).

(٦) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ١٧٢)، وتاريخ مدينة السلام، =

وأما أبو الفتح الأزدي فهو محمد بن الحسين بن أحمد المَوْصلي، ماتَ سنةَ ٣٧٤هـ، وثَّقَه أكثرُ الأئمَّةِ وضعَّفَه بعضُهم، وقد جمعَ الأزدي الضُّعفاءَ في مجلدٍ كبيرٍ، قالَ عنه الذهبي: «وعليه في كتابِه الضعفاء مؤاخذاتٌ فإنه ضعَّفَ جماعةً بلا دليلٍ؛ بل قد يكونُ غيره وثَّقَهم»[1].

والأمثلةُ على هذه المؤاخذاتِ كثيرةٌ، منها: قوله في أبان بن إسحاق المدني: «متروك». قالَ الذهبي: «لا يترك، فقد وثَّقَه أحمدُ والعجلي، وأبو الفتح يُسْرِف في الجرحِ وله مصنَّفٌ كبيرٌ إلى الغايةِ في المجروحين جمعَ فأوعى، وجرحَ خلقًا بنفسِه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلُّمِ فيهم»[2].

وفي ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سَرْج أبي إسحاق الفِرْيابي، قالَ الأزدي: «وجده ساقط». قال الذهبي: «لا يلتفت إلى قولِ الأزدي، فإنَّ في لسانِه في الجرحِ رهقًا»[3].

وفي ترجمةِ عبد الحميد بنِ عبد الله بن أويس، قالَ الأزدي: «كانَ يضعُ الحديثَ». قالَ الذهبي: «وهذه زَلَّةٌ قبيحةٌ»[4].

ومع عدمِ الاعتمادِ كثيرًا على القولينِ السابقين ـ يعني: قول النَّضر بن سلمة وأبي الفتح الأزدي عن سيف بن محمد ـ إلا أنّ أكثرَ الأقوالِ تشيرُ إلى تليينِه وضعفِه كما هو واضحٌ، وليَّنَه كذلك سبط ابن العجمي[5]، والذَّهبي في «الميزان»[6]، و«العبر»[7]، وقالَ في «المغني»: «صدوق له مناكير»[8]، وذكرَه

= للخطيب (١٠/ ٣١٢)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٣٢٨)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٣٧)، والكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي (ص٢٠٥)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٣١٢).

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٣/ ٣٦)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٣٤٧)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٣٨٦).
(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٩).
(٣) المصدر نفسه (١/ ٩٥).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٧٧).
(٥) الكشف الحثيث (ص٩٨).
(٦) (٢/ ٢٣٧).
(٧) العبر في خبر من غبر (١/ ٣١١).
(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٧٩).

الإسماعيلي في المدخلِ، فقالَ: «كان ينسبُ في الخِفَّةِ والطَّيْشِ إلى ما أكره ذلك، قالَ: وقالَ بعضُهم: جانبناه للسُّنَّةِ»(١).

ثم هو يروي عن الضعفاءِ، قالَ الخليلي: «جماعةٌ من الأئمةِ الحفاظِ قالوا: كانَ ضعيفُ العقلِ، وروى عن الضعفاءِ مثل كثير بن عبد الله المُزَنيّ عن أبيه عن جده أحاديثَ أنكروهَا، وعن أقرانِه من أهلِ المدينةِ من الضعفاءِ»(٢).

وقالَ ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبي يقولُ: سمعتُ عبد العزيز الأُوَيْسي يقول: «لمّا خرجَ إسماعيل بن أبي أُوَيْس إلى حسين بن عبد الله بن ضُمَيرة وبلغَ مالكًا هجرَه أربعين يومًا». قالَ أبو محمد: «هجرَه؛ لأنَّه لم يرضه»(٣).

وحسين بن عبد الله بن ضُمَيرة، قالَ أحمد: «متروكُ الحديثِ»، وقالَ ابنُ معين: «ليسَ بشيءٍ»، وقالَ البخاري: «منكرُ الحديثِ»، وقالَ أبو حاتم: «وهو عندي متروكُ الحديثِ، كذابٌ»، وقالَ أبو زرعة: «اضرب على حديثه»(٤).

وهكذا نرى أنّ أكثرَ الأئمةِ ضعّفُوه بسرقةِ الحديثِ، والتخليطِ والغفلةِ والكذبِ وقبولِه الرشوة، بينما وثقَه الإمامان أحمد وابن حبان واحتجَ به الشَّيخان.

وأوردُ فيما يأتي بعضَ الأحاديثِ المنتقدةِ على إسماعيل.

[٣] أمثلةٌ من الأحاديثِ المنتقدةِ على إسماعيل:

الحديثُ الأول: قالَ ابنُ عدي: «أخبرنا القاسم بن مهدي، حدثنا

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٣١٢).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢١)، و(٣/ ٥٨).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٦٠)، وزاد (٣/ ٢٣٦): كذاب، والتاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٣٨٨)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٥٨)، والضعفاء، للعقيلي (٢/ ٢٦)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ٢٤٤).

يعقوب بن حُمَيْد بن كاسِب، حدثنا إسماعيل بن عبد الله، عن مالك بن أنس، عن أبي الزبير، عن جابر، أنّ النبيَّ ﷺ، قالَ: «**إذا وُضِعَ بَيْنَ يدي أَحَدِكُم طعامٌ**[1] **فسمُّوا عليه، لا يُشْرِكُكُم في أَرْزَاقِكُم التي قَسَمَ اللهُ ﷻ لكُم، فإنَّكُم إنْ لا تَفْعَلُوا يُشارِكْكُم في أَرْزَاقِكُم**»[2].

قالَ: «وهذا الحديثُ منكرٌ عن مالك، لا أعرفُه إلا من حديثِ ابن أبي أُوَيْس عنه، وابن أبي أُوَيْس هذا روى عن خالِه مالك أحاديثَ غرائب لا يتابعُه أحدٌ عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخِه»[3].

قلتُ: وإسماعيل تفرَّدَ بروايةِ هذا الحديث، فلم يروه أحدٌ غيره.

وإطلاقُ لفظِ المنكرِ من ابنِ عدي على هذا الحديثِ فيه تطابقٌ للفردِ المطلقِ والغريبِ إسنادًا ومتنًا، ولعلَّ ابنَ عدي يرى ذلك، ويدلُّ عليه قولِه السابق: «روى عن خالِه مالك أحاديثَ غرائب لا يتابعُه عليها أحدٌ».

ويوافِقُه في هذا التعريفِ الإمام أحمد، والنسائي، وأبو بكر البَرْدِيجيّ، وغيرهم.

قالَ ابنُ الصلاحِ في معرفةِ المنكرِ من الحديثِ: «بلغنَا عن أبي بكر أحمد بن هارون البَرْديجيّ الحافظ أنَّه الحديثُ الذي ينفرد به الرَّجل ولا يُعْرَف متنه من غيرِ راويه، لا من الوجهِ الذي رواه منه، ولا من وجهٍ آخر.

فأطلقَ البَرْديجي ذلك ولم يفصِّل، وإطلاقُ الحكمِ على التفرُّدِ بالردِّ أو النكارةِ أو الشذوذِ موجودٌ في كلامِ كثيرٍ من أهلِ الحديثِ»[4].

وقالَ ابنُ حجر: «وهذا مما ينبغي التَّيقُّظ له، فقد أطلقَ الإمامُ أحمد والنسائي وغير واحد من النقادِ لفظَ المنكرِ على مجردِ التفرُّدِ»[5].

---

(١) في الكامل لابن عدي «طعامًا» والصواب ما أثبته.

(٢) لم أجده في غير الكامل، لابن عدي (١/٥٢٧).

(٣) الكامل (١/٣٢٤).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٤٤).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٧٤)، ومن هؤلاء النقاد: أبو حاتم الرازي، راجع: علل الحديث لابنه، بالأرقام: (٢٦٨، ٤٦٨، ٤٧٩، ٧٢٨، ٩٩٧).

وفي إطلاقِ الغريبِ الفردِ على المنكرِ، ونهيه عن الاستكثارِ من روايته، قالَ أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديثَ الغرائبَ، فإنَّها مناكيرٌ وعامتها عن الضعفاءِ»[1].

وخالفَ ابنُ حجر هذا التَّعريفَ، فالمنكرُ عنده ما يرويه الضعيفُ مخالفًا للثقاتِ، فبعدَ أن نَقَل عن الإمامِ مسلم في مقدمةِ «صحيحِه» ما نصُّه: «وعلامةُ المنكرِ في حديثِ المحدِّثِ إذا ما عُرِضَت روايتُه للحديثِ على روايةِ غيرِه من أهلِ الحفظِ والرضا خالفت روايتُه روايتَهم، أو لم تكد توافقُها، فإذا كانَ الأغلبُ من حديثِه كذلك كان مهجور الحديثِ غير مقبولِه ولا مستعملِه»[2]، قالَ ابنُ حجر: «فالرواةُ الموصوفون بهذا همُ المتروكون. فعلى هذا روايةُ المتروكِ عندَ مسلمٍ تسمى مُنكَرَةً، وهذا هو المختارُ. والله أعلم»[3].

وسارَ على هذا التعريفِ كثيرٌ من المحدِّثين، واستقرَّ عليه في الاصطلاحِ عندَ المتأخرين.

وعلى القولِ الأوّلِ يكونُ في المنكرِ الصَّحيحُ والحسنُ والضعيفُ، وأمَّا على القولِ الثاني، فالمنكرُ ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّ راويه ضعيفٌ وازدادَ بالمخالفةِ ضعفًا.

وهذا الحديثُ منكرٌ كما قالَ ابنُ عدي، وإسنادُه ضعيفٌ لتفرُّدِ إسماعيل بن أبي أُوَيس، وقد مرّ معنَا أنّ ابنَ معينٍ والنسائي والدارقطني وغيرَهم ضعَّفُوه، وقالَ أبو حاتم: «صدوقٌ مغفَّل»، وليَّنَه سبط ابن العجمي والذهبي وآخرون، ولذا قالَ ابنُ حجر: «لا يحتجُ بشيءٍ من حديثِه غير ما في الصَّحيحِ»[4].

قلتُ: وكيفَ إذا تفرَّدَ بروايةٍ، فلم يروها أحدٌ غيرَه؟!.

---

(١) المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص٥٥)، وشرح علل الحديث، لابن رجب (٢/ ٦٧٤).

(٢) مقدمة الصحيح، لمسلم (ص٧).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٤) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

وفي الإسنادِ يعقوبُ بن حُمَيد، ضعَّفَه النَّسائي وأبو حاتم، واختلفَ فيه قولُ ابنُ معين، فوثَّقَه مرَّةً، وفي روايةٍ قالَ: «ليسَ بشيءٍ». وفي موضعٍ آخر: «ليسَ بثقةٍ». وقالَ أبو زرعة: «صدوق». وقالَ البخاري: «لم يزل خيرًا هو في الأصلِ صدوقٌ». وقالَ ابنُ عدي: «لا بأس به ولا برواياتِه، وهو كثيرُ الحديثِ كثيرُ الغرائبِ». ووثَّقَه مصعب الزُّبَيْري ومَسْلَمة. وقالَ العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى، قالَ: رأيتُ أبا داود السجستاني، فسألتُه عن يعقوبَ بن حُمَيد بن كاسِب، فقالَ: رأينا في «مسندِه» أحاديثَ أنكرناهَا فطالبنَاه بالأصولِ فدافعنَا، ثم أخرجَها بعد، فوجدَنا الأحاديثَ في الأصولِ مغيَّرةً بخطٍّ طريٍ، كانَت مراسيلَ، فأسندَها وزادَ فيها»[(١)].

وفي الإسنادِ أيضًا أبو الزَّبير محمَّد بن مُسلم بن تَدْرُس، صدوقٌ مدلِّسٌ من مدلسي الطبقةِ الثالثةِ، ولم يصرِّح بالسَّماعِ[(٢)].

الحديثُ الثاني: قالَ ابنُ عدي في ترجمةِ إسماعيل: أخبرَنا بُهْلُول بن إسحاق بن بهلول الأَنْباري، حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيْس، حدثني زيد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن أسلمَ مولى عمر، قالَ: خرجتُ في سفرٍ، فلما رجعتُ، قالَ لي عمر: من صحبت؟ قلتُ: رجلاً من بكر، فقالَ عمر: أما سمعت رسول اللهِ ﷺ، يقول: «**أَخُوكَ البَكْرِيُّ فلا تَأْمَنْهُ**». قالَ: «فهذا الحديثُ لا أعرفُه إلا بإسماعيل بن أبي أُوَيْس»[(٣)].

وأوردَ ابنُ عدي الحديثَ بالسَّندِ والمتنِ نفسه في ترجمةِ زيد بن عبد الرحمٰن، ثم قالَ: «ولا أعلمُ رواه غير زيد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن

---

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٢٠٦)، والضعفاء، للعقيلي (٦/ ٤٣٣)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٥/ ١٧٧)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٣٨٠).

(٢) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبير، لابن سعد (٨/ ٤٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٧٤)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٦٦)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٣٨٠).

(٣) الكامل (١/ ٣٢٤).

أسلم عن أبيه عن جَدِّه عن أسلم عن عمر، وزيدٌ معروفٌ بهذا الحديث، وما أظنُّ أنّ لزيد غير هذا الحديث حديثين أو ثلاثة، وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ الذي ذكرته منكرٌ»[1].

وأوردَ العقيلي الحديث في ترجمةِ زيد بن عبد الرحمٰن، وقالَ: «حدثني آدم بن موسى، قالَ: سمعتُ البخاري، قالَ: زيد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم منكرُ الحديثِ. قالَ: وهذا الحديثُ حدثناه محمد بن إسماعيل ومحمد بن أيوب وعلي بن المبارك وغيرهم، قالوا: حدثنا إسماعيل... وذكرَ الحديثَ بالسَّندِ والمتنِ السابقِ، ثم قالَ العقيلي: لا يتابعُ عليه ولا يعرفُ إلا به»[2].

وقالَ الهيثمي: «رواه الطَّبراني في الأوسطِ من طريقِ زيد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه، وكلاهما ضعيفٌ»[3].

قلتُ: وانفردَ إسماعيلُ بروايتِه الحديثَ عن زيد، ولم يتابعه أحدٌ على هذه الطريقِ، ولا تعرفُ إلا به، فهي منكرةٌ.

وزيد هو ابن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، مدني، قالَ البخاري وابنُ حبان والدارقطني: «منكرُ الحديثِ»، وقالَ ابنُ حبان: «لا أدري التَّخليطَ منه أو من أبيه؛ لأنّ أباه ليسَ بشيءٍ في الحديثِ».

وقالَ ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقولُ: هو مجهولٌ، وسمعتُه يقولُ: ليسَ بالقوي، ضعيف الحديث، روى عن أبيه عن جَدِّه حكاياتٍ، ويروي عن أبيه حديثًا منكرًا، لا أدري منه أو من أبيه»[4].

---

(١) الكامل (١/ ٢٠٩).
(٢) الضعفاء (٢/ ٣٦٦).
(٣) مجمع الزوائد (٣/ ٤٩١)، و(٥/ ٤٦٩).
(٤) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٤٠١)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٩٣٠)، والضعفاء الصغير (ص٩٨)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٥٦٧)، والضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣٦٦)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ٣١٠)، والكامل، لابن عدي (٣/ ٢٠٩)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ص٢١٤)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (ص٢٤٧)، ولسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٥٥٨).

ومع أنّ لهذا الحديثِ شاهدًا إلا أنّه لا يصلحُ لتقويةِ الطريقِ الأولى المنكرةِ؛ لضعفِ إسنادِه.

فقد أخرجَ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ»[١]، والإمامُ أحمد في «مسندِه»[٢]، والبخاري في «تاريخه»[٣]، وأبو داود[٤]، والبيهقي في «سننِهما»[٥]، وابنُ عبد البر في «الاستيعابِ»[٦] من طريقِ نوح بن يزيد بن سيّار المؤدب.

وأخرجَ الطَّبراني في «المعجمِ الكبيرِ»[٧] من طريقِ أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي، كلاهما عن إبراهيمَ بن سعد، عن عيسى بن معمر، عن عبد الله بن عمرو بن الفَغْواء الخزاعي، عن أبيه، قالَ: دعاني رسولُ اللهِ ﷺ وقد أرادَ أنْ يبعثَني بمالٍ إلى أبي سفيان يقسمَه في قريش بمكةَ بعدَ الفتح، فقالَ: «**الْتَمِسْ صَاحِبًا**»، قالَ: فجاءني عمرو بن أمية... الحديث، وفيه قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**إذا هَبَطتَ بلادَ قومِهِ فَاحْذَرْهُ، فإنَّه قد قالَ القائلُ: أَخُوكَ البَكْرِيُّ ولَا تَأْمَنْهُ**».

وإسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ. فعيسى بن معمر ليّنُ الحديثِ[٨]، وعبد الله بن عمرو بن الفَغْواء مستورٌ[٩].

ووالده صحابي في إسنادِ حديثِه اختلافٌ[١٠]، قالَ المُناوي: «يشيرُ ـ

---

(١) (٥/ ٢٠٠).
(٢) (٣٧/ ١٥٩ برقم ٢٢٤٩٢).
(٣) (٧/ ٣٩).
(٤) برقم (٤٨٦١).
(٥) (١٠/ ١٢٩).
(٦) (٣/ ١١٩٧ ـ ١١٩٨).
(٧) (١٧/ ٣٦ برقم ٧٣).
(٨) تقريب التهذيب (ص٣٧٦ ترجمة ٥٣٢٧)، وينظر ترجمته في: التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٣٩٥)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٨٨)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ٣٣)، والكاشف، للذهبي (٢/ ١١٣ ترجمة ٤٣٩٩)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٨/ ٢٠٠).
(٩) تقريب التهذيب (ص٢٥٨ ترجمة ٣٥٠٤)، وينظر ترجمته في: التاريخ الكبير، للبخاري (٥/ ١٥٥)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٥/ ٣٦٧)، والكاشف، للذهبي (١/ ٥٨٠ ترجمة ٢٨٨٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤١٩)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٤٩)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/ ٣٠٠).
(١٠) تقريب التهذيب (ص٣٦٢ ترجمة ٥٠٩٤). ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل، =

يعني: ابن حجر ـ إلى هذا الحديثِ»[١].

الحديث الثالث: قالَ ابنُ عدي: أخبرنَا محمدُ بن جعفر الإمام، حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيْس، حدثنَا سليمانُ بن بلال، عن إبراهيمَ بَرْدان بن أبي النَّضر مولى عمر بن عبد الله، عن أبيهِ، عن بُسْر بن سعيد، عن أبيه، عن زيدِ بن ثابت، أنّ رسولَ الله ﷺ، قالَ: **«صَلاةُ المَرْءِ في بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاتِهِ في مَسْجِدِي هَذَا إِلا المَكْتُوبة»**.

قالَ ابنُ عدي: «وهذا الحديثُ لا أعرفُه إلا بإسماعيل بن أبي أُوَيْس»[٢].

قلتُ: كأنَّه يريدُ ما جاءَ من روايةِ بُسر بن سعيد عن أبيه. والله أعلم، فلم تَرِد هذه الطريق في موضعٍ آخر.

وقد أخرجَ الأئمَّةُ الحديثَ في مصنَّفاتِهم من طريقِ إسماعيل ومن طرقٍ أخرى، وليسَ في واحدٍ منها بُسْر عن أبيه.

فأخرجَه البخاري في «تاريخِه»[٣]، والطبراني في «الكبيرِ»[٤]، و«الصغيرِ»[٥]، من طريقِ إسماعيل، وأبو داود[٦] والبغوي[٧] من طريقِ محمد بن وهب، والطحاوي[٨] من طريقِ الوُحَاظي، وابن عبد البر[٩] من طريق محمد بن معاوية الجُمَحي، كلُّهم عن سليمان بن بلال، عن إبراهيمَ بَرْدان بن أبي النَّضْر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبيه، عن بُسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت به بمثلِه.

= لابن أبي حاتم (٦/ ٢٥٣)، والاستيعاب، لابن عبد البر (٣/ ١١٩٧ ـ ١١٩٨)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٢/ ١٨٨)، والكاشف، للذهبي (٢/ ٨٦ ترجمة ٤٢١٢)، والإصابة، لابن حجر (٤/ ٥٥٥ برقم ٥٩٦٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٧٤).

(١) فيض القدير، للمناوي (١/ ٢٢٢).
(٢) الكامل (١/ ٣٢٤).
(٣) (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).
(٤) (٥/ ١٤٤).
(٥) (١/ ٣٢٨ برقم ٥٤٤).
(٦) السنن، برقم (١٠٤٤).
(٧) شرح السُّنَّة، للبغوي (٤/ ١٣٠، ١٣١ برقمي ٩٩٥، ٩٩٦).
(٨) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٣٥١).
(٩) التمهيد، لابن عبد البر (٨/ ١١٦).

وإبراهيم بَرَدان، هو إبراهيمُ بن سالم بن أبي أمية التيمي، أبو إسحاق المدني.

وهذا الإسنادُ صحيحٌ، قالَ العراقي: «وفي سننِ أبي داود بإسنادٍ صحيحٍ من حديثِ زيدَ بن ثابت صلاةُ المرءِ في بيتِه...»[(١)].

وهكذا نرى أنّ إسماعيلَ وافقَ غيره في هذه الطريقِ، وأما الطريقُ الأولى التي أخرجَها ابنُ عدي وفيها بُسر عن أبيه، فهي طريقٌ شاذةٌ، ولعلّ ذلك وَهمٌ من أحدِ الرواةِ. واللهُ أعلم.

وبعدَ أنْ تعرفنَا في المطلب الأولِ على الانتقاداتِ الموجهةِ لإسماعيل من إطلاقِ القولَ بضعفِه وغفلتِه وما ترتبَ على إقرارِه على نفسِه بالوضعِ من تركِ النسائي له، واتِّهام بعضهم له بالكذبِ والوضعِ وروايتِه عن الضُّعفاءِ، مع ذكرِ نماذجَ لأحاديثٍ منكرةٍ ومنتقدةٍ رواها إسماعيل، نتناولُ في المطلب الثاني شرطَ الشَّيخين في إخراجِهما لأحاديثَ إسماعيل في صحيحيهما.

المطلب الثاني

موقف الشَّيخين من إسماعيل في صحيحيهما

○ أولاً: أقوال العلماءِ في روايةِ الشَّيخين عن إسماعيل في صحيحيهما:

ونَهدفُ من هذه الدراسةِ إلى توضيحِ المسوغاتِ التي جعلت الشَّيخين يعتمدانه في صحيحيهما، وبيانِ إذا ما كانَ الشَّيخان قد خَرَجَا عن شروطِ الصحةِ في روايتِهما لأحاديثِه أم لا، وفيما إذا كانت هذه الروايات تقدحُ في صحةِ كتابيهما أم لا.

أما الدَّارقطني، فقد سبقَ قوله: «لا أختارُه في الصَّحيحِ».

ولا تفيدُ هذه العبارةُ ـ على الأرجحِ ـ عدم اختيارِه في الصَّحيحِ

(١) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/ ٥١٠).

بإطلاقٍ، بدليلِ أنَّه لم ينتقد لإسماعيل في «الصَّحيحين» سوى حديثٍ واحدٍ عندَ البخاري وآخرَ عندَ مسلمٍ.

وسيأتي دراستَهما وتفصيلَ القولِ فيهما.

وأما غير الدارقطني وخاصَّةً من المتأخرين، فمع ميلِهم إلى ضعفِه إلا أنَّهم اعتبروا أنّ مجردَ احتجاجِ الشَّيخين به قاضٍ بصحَّةِ أحاديثِه فيهما.

فالنَّووي أشارَ إلى ضعفِه، ثم قالَ: «وقد ضعَّفَه أيضًا يحيى بن معين والنسائي، ولكنّ وثقَه الأكثرون واحتجوا به، واحتجَ به البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما»[1].

ووصفَه الذَّهبي بالنقصِ في الحفظِ والإتقانِ، ثم قالَ: «ولولا أنّ الشَّيخين احتجَّا به لَزُحزِحَ حديثُه عن درجةِ الصَّحيحِ إلى درجةِ الحسنِ».

ثم أكَّدَ الذهبي أنّ لإسماعيل أفرادًا ومناكير، ومع ذلك فقد دافعَ عنه وبيّنَ أنّه من أوعيةِ العلم، وأنّه وثبَ إلى ذاك البر، لاعتماد صاحبي «الصحيحين» إياه، وأنّ مناكيره تنغمرُ في سَعَةِ ما روى[2].

وقالَ الذهبي أيضًا في ترجمةِ عبد الله بن صالح: «وفي الجملةِ ما هو بدونِ نعيم بن حماد ولا إسماعيل بن أبي أُوَيس ولا سُويد بن سعيد، وحديثُهم في «الصَّحيحين»، ولكلٍّ منهم مناكير تغتفرُ في مقابلَ كثرةِ ما روى»[3].

وقالَ ابنُ العماد الحنبلي: «فيه ضعفٌ لم يؤخره عن الاحتجاجِ به عندَ صاحبي الصَّحيحين»[4].

وأما ابنُ حجر، فبعدما أوردَ الحكايةَ التي ذكرَها النسائي عن سلمةَ بن شبيب أنّ إسماعيلَ كان يضع الحديثَ لأهلِ المدينةِ، قالَ: «ولعلّ هذا كانَ من إسماعيلَ في شبيبتِه ثم انصلحَ، وأما الشَّيخان فلا يُظَنُّ بهما أنَّهما أخرجَا عنه

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٤/ ٧٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٩٣).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٩٥).
(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢/ ٥٨).

إلا الصَّحيحَ من حديثِه الذي شاركَ فيه الثقات»[1].

ثمَّ ذكرَ أنّ إسماعيلَ أخرجَ للبخاري أصولَه وأذنَ له أن ينتقيَ منها، وأن يُعَلِّمَ له على ما يُحَدِّث به ليحدثَ به ويُعرَض عما سواه.

وقالَ أيضًا: «احتجَّ به الشَّيخان إلا أنَّهما لم يكثرا من تخريجِ حديثِه، ولا أخرجَ له البخاري مما تفرَّدَ به سوى حديثين، وأما مسلمٌ فأخرجَ له أقلَّ ممَّا أخرجَ له البخاري».

وخَلُصَ ابنُ حجرٍ إلى القولِ بأنّ ما أخرجَه البخاري عنه هو من صحيحِ حديثِه؛ لأنه كتبَ من أصولِه، وعلى هذا لا يُحتَجُّ بِشَيءٍ من حَديثِه غير ما في «الصَّحيح» من أجلِ ما قدحَ فيه النسائي وغيره إلا إنْ شاركَه فيه غيره فيعتبر به[2].

قلتُ: أما قوله إنَّهما لم يكثرا من تخريجِ حديثِه فليسَ على عمومِه، إذ قالَ الخليلي في معرضِ نقدِ إسماعيل: «أكثرَ عنه البخاري في الصَّحيحِ»[3].

ولذا، يمكنُ القولَ: إنّه بالمقارنةِ مع رواياتِ من تُكُلِّم فيهم من رواةِ الصَّحيحِ فإنه مكثرٌ، وأما بالمقارنةِ مع مجموعِ الرُّواةِ في الصَّحيحِ، فروايات عددٍ كبيرٍ منهم كالأعمش والسفيانيَن والحمَّادَين وغيرهم تزيدُ على رواياتِ إسماعيلَ التي بلغت تسعًا وعشرين ومائتي رواية.

وأمَّا أنّه أخرجَ له أصولَه، ففيه إشارةٌ أنَّه ليسَ كلُّ ما في هذه الأصولَ من الصَّحيحَ؛ لأنَّ البخاريَّ انتقى بعضَها.

ويؤكدُ ذلك ما قالَه محمدُ بن أبي حاتم: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقولُ: «كانَ إسماعيلُ بن أبي أُوَيس إذا انتخبتُ من كتابِه نسخَ تلك الأحاديثَ لنفسِه، وقالَ: هذه أحاديثُ انتخبَها محمد بن إسماعيل من حديثي»[4].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٢).
(٢) هدي الساري (ص٣٩١).
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٣٤٧).
(٤) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٢٢).

قالَ: وسمعتُه يقولُ: «اجتمعَ أصحابُ الحديثِ فسألوني أنْ أكلِّمَ لهم إسماعيل بن أبي أُوَيس ليزيدَهم في القراءةِ ففعلتُ، فدعا الجارية فأمرَها أن تخرجَ صُرَّةَ دنانير، وقالَ: يا أبا عبد الله، فرّقها عليهم، قلتُ: إنَّما أرادوا الحديثَ، قالَ: أجبتُك إلى ما طلبوا من الزيادةِ غير أنّي أحبُّ أن يضم هذا إلى ذاك.

قالَ: وقالَ لي ابنُ أبي أُوَيس: انظر في كتبِي وجميعِ ما أملك لك وأنا شاكرٌ لك أبدًا ما دمتَ حيًا»[(١)].

وفيما سبقَ دلالةٌ قويةٌ على أنّ البخاريَ لم يأخذ من كتابِ إسماعيل إلا ما ثبتت صحتُه، وما ليسَ فيه علّةٌ، ومثلُ ذلك يقالُ في مسلمٍ.

وقد انتخبَ البخاري من أصولِ غير إسماعيل، فهذا محمدُ بن سلام أحدُ شيوخِه يقولُ للبخاري: انظر في كتبي، فما وجدت فيها من خطأٍ فاضرب عليه، فقالَ له أصحابُه: من هذا الفتى؟ قالَ: هذا الذي ليسَ مثله[(٢)].

ويقولُ محمدُ بن سلام أيضًا: «كلما دخلَ عليّ هذا الصبي تحيَّرتُ وأُلبِس عليّ أمرُ الحديثِ وغيرِه، ولا أزالُ خائفًا ما لم يخرج»[(٣)].

وقد شهدَ للبخاري الأئمَّةُ من شيوخِه وأقرانِه ومن بعدَهم بسعةِ حفظِه وتقدُّمِه على غيرِه في معرفةِ عللِ الحديثِ، وكذا كانَ مسلمٌ مقدَّمًا على جميعِ أقرانِه في هذا العلمِ.

ومن أقوالِهم في ذلك، قالَ ابنُ حجر: «لا ريبَ في تقديمِ البخاري ثم مسلم على أهلِ عصرِهما ومن بعدَهم من أئمَّةِ هذا الفنِ في معرفةِ الصَّحيحِ والمعللِ»[(٤)].

وقالَ بُنْدَار محمَّد بن بشار: «حفَّاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زرعة بالرَّي،

---

(١) هدي الساري، لابن حجر (ص٤٨٢)، وينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٢٩).

(٢) هدي الساري، لابن حجر (ص٤٨٣)، وينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٤٠)، وتاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٥٢/ ٧٧).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤١٧)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٤٨٣).

(٤) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٤٦).

ومسلم بن الحجَّاج بنيسابُور، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري بِبُخارَى»[١].

وفي البخاري، قالَ محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديمِ السماءِ أعلمَ بالحديثِ من محمد بن إسماعيل البخاري»[٢].

وقالَ الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخُرَاسان في معنى العللِ والتاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ أعلمَ من محمَّد بن إسماعيل»[٣].

وفي مسلم، قالَ محمَّد بن إبراهيم: «سمعتُ أحمد بن سلمة، يقولُ: رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلم بن الحجَّاج في معرفةِ الصَّحيحِ على مشايخِ عصرهما»[٤].

ومن ناحيةٍ أخرى حاولَ بعضُ العلماءِ الدفاعَ عن البخاري في احتجاجِه بإسماعيل، وذلك أنّ جَرْحَه لم يكن مفسَّرًا، ومن المعلومِ أنّ الجرحَ لا يثبتُ إلا إذا كانَ مفسرًا. لذا روى عنه البخاري.

قالَ الخطيبُ البغدادي: «فإنّ البخاريَ قد احتجَّ بجماعةٍ سبقَ من غيرِه الطعنَ فيهم والجرحَ لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التَّابعين، وكإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج... فدلَّ ذلك على أنَّهم ذهبوا إلى أنّ الجرحَ لا يثبتُ إلا إذا فُسِّرَ سببه وذُكِرَ موجبه»[٥].

ونقلَ ابنُ الصلاحِ قولَ الخطيبِ السابق مقرِّرًا له[٦].

---

(١) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٤٠)، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٤/ ٤٤٩ - ٤٥٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٧)، وينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤١٧).

(٣) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٢/ ٣٤٠)، وينظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ٢٢٠).

(٤) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٥/ ١٢١)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٩١).

(٥) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٢٧٨).

(٦) معرفة أنواع علم الحديث (ص٢١٨).

قلتُ: ومع ما في هذا القولِ من الوجاهةِ إلا أنّ الأرجحَ أنْ يقالَ: إنّ إسماعيلَ ثقةٌ عندَ الشَّيخين، وأما الجرحُ فلم يثبت عندَهما.

وإلى هذا ذهبَ البُلْقِينيُّ وغيره، حيث قالَ معلقًا على ما نقلَه ابنُ الصلاحِ عن الخطيب: «لا يلزمُ ذلك ـ أي: أنّ الجرحَ لم يكن مفسّرًا ـ لجوازِ أن يكونَ لم يثبت عندَهم الجرحُ وإن فُسِّر. هذا هو الأقربُ؛ فإنَّ المذكورين ما من شخصٍ منهم إلا ونُسب إلى أشياء مفسرة من كذبٍ وغيره يعرفُها من يُراجِعُ كتبَ القومِ، ولكنها لم تثبت عندَ من أخذَ بحديثِهم ووثَّقَهم وروى عنهم»[1].

وقالَ الحازمي: «فإن قيلَ لم يُودِعَا كتابيهما إلا ما صحَّ، فما بالُهما خرَّجا حديثَ جماعةٍ تُكلِّمَ فيهم...؟» وذكرَ منهم إسماعيل.

قلتُ ـ أي الحازمي ـ: «أما إيداعُ البخاري ومسلم كتابيهما حديثُ نفرٍ نسبُوا إلى نوعٍ من الضعفِ فظاهرٌ، غيرَ أنَّه لم يبلغ ضَعفهم حدًّا يُرَدُّ به حديثُهم، مع أنا لا نقرُّ بأنَّ البخاري كان يرى تخريجَ حديثِ من ينسب إلى نوعٍ من أنواعِ الضعفِ، ولو كانَ ضعف هؤلاء قد ثبتَ عندَه لما خرّج حديثهم»[2].

وفي معرضِ تعليقِه على قولِ ابن حجر: «شرطُهما أنْ يخرجَا الحديث المتفق على ثقةِ نقلَتِه»، قالَ السخاوي: «وما ادعاه من الاتفاقِ على ثقةِ نقلتِهما قد لا يخدشُ فيه وجود حكاية التضعيفِ في بعضِهم ممَّن قَبْلَهُما؛ لتجويزِ أنَّهما لم يرياه قادحًا، فنزلا كلام الجمهور والمعتمد عندهما منزلةَ الإجماعِ»[3].

وفي الإجابةِ عمّن عابَ على مسلم روايتَه في «صحيحِه» عن جماعةٍ من الضعفاءِ، جعلَ ابنُ الصلاحِ أوّلَ الأسبابِ أن يكونَ ذلك فيمن هو ضعيفٌ عندَ غيرِه ثقة عنده[4].

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص٢٩١).
(٢) شروط الأئمة الستة (ص٥٧).
(٣) فتح المغيث (١/ ٤١).
(٤) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص٩٤).

يضافُ إلى ذلك أنّ إسماعيل يُعَدُّ من الرُّتوتِ ـ أي: الرؤساءِ ـ من أهلِ الحديثِ كما قالَ إبراهيمُ بن محمد بن سلام(١).

كما روى إسماعيلُ عن الإمامِ مالك ما يدلُّ على أهميةِ الإسنادِ والروايةِ عن الثقاتِ وعلو منزلةِ الأحاديثِ التي جاءت من طرقٍ صحيحةٍ.

فقالَ: «سمعتُ مالكًا يقولُ: إنّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عمّن تأخذونَه، لقد أدركتُ سبعين ممن يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ عندَ هذه الأساطينِ، وأشارَ إلى المسجدِ فما أخذتُ عنهم شيئًا، وإنّ أحدَهم لو ائتمنَ على بيتِ مالٍ لكانَ أمينًا إلا أنَّهم لم يكونوا من أهلِ هذا الشأنِ»(٢).

وهكذا يتأكدُ لدينا عدمُ ثبوتِ جرح إسماعيل عندَ الشَّيخين، ولذا أخرجَا حديثَه، ولو وقفا على جرحِه لردّا روايتَه.

كما أنَّهما اعتمدا في الرِّوايةِ عنه على كتبِه، حيث انتقيا وانتخَبا منها ما هو معروفٌ من حديثِه.

ومع ذلك فهناك أحاديثُ منتقدةٌ رواها البخاري ومسلم عن إسماعيل، نوردُها فيما يأتي، ونبينُ مدى صحة هذا النقدِ، وتأثيرُه على شرطِ الشَّيخين في صحيحيهما.

○ ثانيًا: دراسة بعضِ الأحاديثِ التي انتُقِدَت على الشَّيخين روايتهما في «الصَّحيحين» عن إسماعيل:

الحديثُ الأول: قالَ الإمام البخاري في «صحيحِه»: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ ﷺ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ: يَا هُنَيُّ، اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ...» الحديث(٣).

---

(١) هدي الساري، لابن حجر (ص٤٨٢).

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لعياض (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٧٥ برقم ٣٠٥٩).

وهذا الحديثُ انفردَ به البخاري عن إسماعيل، ونقلَ ابنُ حجر انتقادَ الدَّارقطني عليه فيما وَجَدهُ بِخَطِّه، قوله: «وإسماعيل ضعيفٌ»[(١)].

ولكنّ ابن حجر علَّق على ذلك بقولِه: «وأظنُّ أنَّ الدارقطني إنما ذكرَ هذا الموضعَ من حديثِ إسماعيل خاصةً، وأعرضَ عن الكثيرِ من حديثِه عندَ البخاري؛ لكونِ غيره شاركَه في تلك الأحاديثِ وتفرَّدَ بهذا، فإنْ كانَ كذلك فلم ينفرد؛ بل تابعَه عليه مَعْن بن عيسى فرواه عن مالك كروايةَ إسماعيل سواء، والله أعلم»[(٢)].

وقالَ ابنُ حجر في «هدي الساري» عندَ ذكرِ كلامِه السَّابق: «وسيأتي الكلامُ عليه»، يقصد حينَ شَرْحِه للحديثِ في «الفتح».

ولكنَّه لم يُدافع عن طريقِ إسماعيل هذه، إنَّما أشارَ إلى طريقِ مَعْن بن عيسى عن مالك عندَ الدارقطني في الغرائبِ، وقول الدارقطني عن طريقِ معنٍ هو حديثٌ غريبٌ صحيحٌ، ثم قالَ ابنُ حجر: «وهذا الحديثُ ليسَ في «الموطأ»»[(٣)].

قلتُ: وقد وَهِمَ الدارقطني بإيرادِ هذا الحديثِ من طريقِ مَعْن بن عيسى عن مالك في غرائبِه، والتي يرادُ بها الأحاديث الغرائب التي رواها مالك وليسَت في «الموطأ».

وتبعَه ابنُ حجر في هذا الوهمِ، فقالَ: «وهذا الحديثُ ليسَ في «الموطأ»».

فقد روى الإمامُ مالك هذا الحديث في موطئِه بالسندِ السابقِ، كتاب دعوة المظلوم، باب ما يتقى من دعوة المظلوم[(٤)].

---

(١) هدي الساري، لابن حجر (ص٣٦٣)، ولم أجد كلام الدارقطني في كتابيه «التتبع»، و«علل الحديث». ولكنه ضَعَّفه في حديث آخر في التتبع (ص٣٥٤).
(٢) (ص٣٦٣).
(٣) فتح الباري، لابن حجر (٦/ ١٧٦ ـ ١٧٧).
(٤) موطأ الإمام مالك (٥/ ١٤٥٩ برقم ٨٤٣).

ويمكنُ القولُ: إنّه رغمَ انفراد البخاري بروايةِ هذا الحديث عن إسماعيل إلا أننا لا نستطيعُ نقدَه؛ لانتقاءِ البخاري أحاديث إسماعيل كما سبقَ ذكرُه. والله أعلم.

وقد أشارَ ابنُ حجر إلى أنَّ الإمام البخاري لقيَ شيخَه إسماعيل وعرفَ أحوالَه واطلعَ على أحاديثِه فميزَ جيدَها من رديئها، ثم قالَ: «ولا شكَّ أنَّ المرءَ أشدُّ معرفةً بحديثِ شيوخِه، وبصحيحِ حديثهم من ضعيفِه ممن تقدَّمَ عن عصرهم»[١].

الحديثُ الثاني: قالَ الإمامُ البخاري: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنِ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي؟ فَيَقُولُ أَبُوهُ: فَالْيَوْمَ لَا أَعْصِيكَ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ...»**. الحديث[٢].

وفي موضعٍ آخر وبنفسِ السندِ، بلفظ: **«يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، فَيَقُولُ اللهُ: إِنِّي حَرَّمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ»**[٣].

وأوردَه معلقًا فقالَ: وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بنُ طَهْمَانَ، عَنِ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرَى أَبَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ الْغَبَرَةُ وَالْقَتَرَةُ»**. الْغَبَرَةُ هِيَ الْقَتَرَةُ[٤].

وأوردَ الحافظُ ابنُ كثير في «البدايةِ والنِّهايةِ» طريقَ البخاري المتصلة، ثم

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٢٨٨).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ٣٨٧ برقم ٣٣٥٠).

(٣) صحيح البخاري (٨/ ٤٩٩ برقم ٤٦٧٩).

(٤) صحيح البخاري (٨/ ٤٩٩ برقم ٤٦٧٨).

قالَ: «هكذا رواه في قصةِ إبراهيمَ منفردًا»[١].

ولكنه قالَ في التَّفسيرِ: «وثبتَ في «الصَّحيحِ» أنّ إبراهيمَ يَلقَى أباه آزر يومَ القيامة. . . وذكر الحديث»[٢].

وأوردَ الحافظُ الدارقطني الحديثَ من الطريقين السابقين في كتابِه التتبع[٣].

وكأنَّه يشيرُ إلى زيادةِ رجلٍ في الطريقِ المعلقةِ.

وأشارَ ابنُ حجر إلى أنّه من الأحاديثِ المنتقدةِ على البخاري، فأوردَه في «هدي الساري»، باب سياق الأحاديث التي انتقدَها الدارقطني وغيره، وجوابه عن ذلك[٤].

ونقلَ عن الإسماعيلي وغيرِه نقدَه للحديث، فقالَ: «وقد استشكلَ الإسماعيلي هذا الحديثَ من أصلِه وطعنَ في صحتِه، فقالَ بعدَ أن أخرجَه: هذا خبرٌ في صحتِه نظرٌ من جهةِ أنَّ إبراهيمَ علمَ أنَّ اللهَ لا يخلفُ الميعادَ، فكيف يجعلُ ما صارَ لأبيه خزيًا مع علمِه بذلك؟

وقالَ غيرُه: هذا الحديثُ مخالفٌ لظاهرِ قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٤] انتهى.

والجوابُ عن ذلك: أنَّ أهلَ التفسيرِ اختلفُوا في الوقتِ الذي تبرَّأَ فيه إبراهيم من أبيهِ، فقيلَ: كانَ ذلك في الحياةِ الدنيا لما ماتَ آزر مشركًا».

ثم ذكرَ ابنُ حجر أجوبةً أخرى في وقتِ تبرُّؤ إبراهيم عليه السلام من أبيه[٥].

وفي الاختلافِ بينَ الطريقين السابقين، قالَ ابنُ حجر: «عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة، كذا قال ابن أبي أُوَيْس، وأوردَ البخاري هذه الطريقَ

---

(١) (٣٢٩/١).
(٢) (٤٤٣/٥).
(٣) (ص١٣٨).
(٤) (ص٣٦٤).
(٥) فتح الباري (٤٩٩/٨).

معتمدًا عليها، وأشارَ إلى الطريقِ الأخرى التي زِيدَ فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فذكرها معلقةً، وسعيد قد سمعَ من أبي هريرة وسمعَ من أبيه عن أبي هريرة، فلعلّ هذا ممَّا سمعَه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعَه من أبي هريرة أو سمعَه من أبي هريرة مختصرًا ومن أبيه عنه تامًّا، أو سمعَه من أبي هريرة ثم ثبته فيه أبوه.

وكلُّ ذلك لا يقدح في صحةِ الحديثِ.

وقد وُجِدَ للحديثِ أصلٌ عن أبي هريرة من وجهٍ آخر أخرجَه البزارُ والحاكمُ من طريقِ حمّادَ بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وشاهده عندهما أيضًا من حديث أبي سعيد»[١].

وأخرجَ البغوي الحديثَ في شرح السُّنَّةِ من طريقِ البخاري، عن إسماعيل، ثم قالَ: «هذا حديثٌ صحيحٌ»[٢].

وهكذا نرى أنّ الحديثَ صحيحٌ، وأنّه لا مجالَ لنقدِه أو الطعنِ فيه. واللهُ أعلم.

الحديثُ الثالث: قالَ الإمام مسلم في «صحيحه»: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبَّادُ بنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بنُ يَحْيَى وَهُوَ الأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرَقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ».

وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بنِ يَحْيَى[٣].

قالَ الدارقطني: «وهذا حديثٌ محفوظٌ عن يونس، حدّث به الليث وابن وهب وعثمان بن عمر»[٤].

---

(١) المصدر نفسه (٨/٤٩٨).
(٢) (١٥/١١٨ ـ ١١٩).
(٣) صحيح مسلم، برقم (٦٢/ ٢٠٩٤).
(٤) التتبع (ص٣١٠).

ولكنَّ النووي الذي بيَّنَ مرادَ الدارقطني، وأجابَ عليه فقالَ: «وأما التَّخَتُّمُ في اليدِ اليمنى أو اليسرى، فقد جاءَ فيه هذان الحديثان وهما صحيحانِ.

وقالَ الدارقطني: لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزِّيادةِ وهي قوله في يمينه. قالَ: وخالفَه الحفَّاظُ عن يونس مع أنَّه لم يذكرها أحدٌ من أصحابِ الزهري مع تضعيفِ إسماعيل بن أبي أُوَيس راويها[1] عن سليمانَ بن بلال.

وقد ضعَّفَ إسماعيل بن أبي أُوَيْس أيضًا يحيى بن معين والنسائي، ولكن وثَّقَه الأكثرون واحتجُّوا به، واحتجَّ به البخاري ومسلم في «صحيحهما».

وقد ذكرَ مسلمٌ أيضًا من رواية طلحة بن يحيى مثلَ روايةِ سليمان بن بلال، فلم ينفرد بها سليمان بن بلال، فقد اتفقَ طلحة وسليمان عليها.

وكون الأكثرين لم يذكروها لا يَمنعُ صحتَها، فإنَّ زيادةَ الثقةِ مقبولةٌ. والله أعلم»[2].

وحاصلُ انتقاد الدارقطني: أنّ الليثَ بن سعد وعبد الله بن وَهْب وعثمان بن عمر، وهم ثقاتٌ حفاظٌ يرويان الحديث عن يونس دونَ زيادةِ قوله: «في يمينه»، بينما يرويانه عن يونس كلٌّ من طلحة بن يحيى وسليمان بن بلال الذي رواه عنه إسماعيل بن أبي أُوَيس بزيادة «في يمينه».

وإسماعيل متكلَّمٌ فيه، كما عرفنَا.

وطلحة بن يحيى الذي وافق سليمان بن بلال غير متفقٍ على توثيقِه، فوثَّقَه ابن معين وعثمان بن أبي شيبة، وقالَ أبو داود: «لا بأسَ به». وقالَ الإمامُ أحمد: «مقارب الحديث». وقالَ أبو حاتم: «ليس بقوي». وقالَ يعقوب بن شيبة: «شيخٌ ضعيفٌ جدًّا». وذكرَه ابن حبان في «الثقاتِ»، وقالَ

(١) في المطبوع «رواتها» خطأ.
(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٤/ ٧١ ـ ٧٢).

ابنُ حجر: «صدوقٌ يهم»[١].

ولكنَّ النووي صحَّحَ الحديثَ؛ لاحتجاجِ الشَّيخين بإسماعيلَ بن أبي أُوَيس، ولأنَّ طلحةَ بن يحيى من الثقاتِ، وزيادةُ الثقةِ مقبولةٌ[٢].

قلتُ: ولعلّ الأرجحَ ما ذهبَ إليه الدارقطني، واللهُ أعلم.

ومما يدلُّ على ذلك أنّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ روى في «صحيحه» عن أنس خلاف ذلك، فقال: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى»[٣].

ونخلصُ مما سبقَ إلى الآتي:

= عدم ثبوت جرح إسماعيل بن أبي أويس عندَ البخاري ومسلم، ولذا أخرجَا حديثَه، ولو وقفا على جَرحِه لردَّا روايتَه، وأنّ قبولَهما رواياته واحتجاجَهما بحديثِه يشهدُ بتوثيقِه حينَ الأخذِ به، وإن كانَ ضعيفًا عندَ غيرهما.

= اعتمدَ الشَّيخان في الروايةِ عنه على كتبِه، حيث انتقَيا وانتخَبا منها ما هو معروفٌ من حديثِه، فلم يأخذ البخاري من كتابِ إسماعيل إلا ما ثبتَت صحتُه وما ليسَ فيه علةٌ، ومِثلُ ذلك يُقالُ في مسلم.

= الأحاديث المنتقدة على الشَّيخين، ومنها روايات إسماعيل الثلاث السابقة لا تنطبقُ عليها ـ حسب اعتقادِ الحفاظِ المنتقدين ـ الشروطَ التي وضعَها أهلُ الحديثِ للصَّحيحين، وإنها نزلَت ـ في رأيهم ـ عن مرتبةِ أصح الصَّحيح إلى مرتبةِ الصَّحيحِ.

---

(١) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٣٣٠)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٣٥٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٤٨٢)، والثقات، لابن حبان (٨/ ٣٢٥)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٣/ ٤٤٤)، والكاشف، للذهبي (١/ ٥١٥ ترجمة ٢٤٨٣)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣١٧)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢٢٥ ترجمة ٣٠٣٧).

(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٤/ ٧٢).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٦٣/ ٢٠٩٥).

= لا يحتجُّ بشيءٍ من حديثِه غير ما في «الصَّحيحين» إلا إذا كانَ بنفسِ سلسلةِ السندِ في «الصَّحيحين» أو أحدِهما ووافقَه الثقاتُ. والله أعلم.

وبعدما تعرَّفنا على موقفِ النُّقَّادِ من إسماعيل، وعلى الأسبابِ التي سوَّغَت للشَّيخين الرِّواية عنه، ننتقلُ إلى بيانِ حجمِ رواياتِه في الصَّحيحين.

حيث روى له البخاري مائتين وتسعة وعشرين حديثًا، منها مائة وإحدى وستون رواية عن خالِه الإمام مالك، روى إسماعيل فيها حديثًا عن مالك عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس مسندًا في موضعٍ ومعلقًا في خمسةِ مواضع، ومنها ثمانية وثلاثون رواية عن أخيه عبد الحميد، وتسع روايات عن كل من سليمان بن بلال وابن وهب، وخمس روايات عن إبراهيم بن سعد، وأربع روايات عن إسماعيل بن إبراهيم، ورواية واحدة عن عبد العزيز بن أبي حازم، وأورد روايتين تعليقًا.

○ ثالثًا: بيان حجم رواياتِ إسماعيل في الصَّحيحين، وطرق هذه الرواياتِ من خلالِ قائمةٍ توضيحيةٍ:

طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها	العدد
مالك، عن نافع، عن ابن عمر: ٥٠٥، ١٣٧٩، ١٨١٣، ٢١٣٩، ٢١٧١، ٢٣٦٥، ٢٩٧١، ٥٢٥١، ٥٢٩١، ٥٨٠٣، ٦٢٦٩، ٦٢٨٨، ٦٣٨٥، ٦٧٥٢، ٦٧٩٥، ٦٨٤١.	١٦
مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، عن ابن عمر: ٥٧٨٣.	١
مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة: ١٥٦٦.	١
مالك، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: ٥١٨١.	١
مالك، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر، عن أم سلمة: ٥٦٣٤.	١
مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، عن جارية لكعب بن مالك ٥٥٠٥.	١
مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ٧٤١، ١٤٧٩، ٢٦٢٩، ٢٧٥٥، ٣١٢٣، ٣٢٦٥، ٣٣١٩، ٥٣٥٢، ٥٣٩٢، ٥٣٩٦، ٥٨٢١، ٦٣٠٤، ٦٤٨٧، ٦٤٩٠، ٦٧٢٩، ٦٩٦٢، ٧١١٥، ٧٢٢٤، ٧٢٨٨، ٧٤٢٩، ٧٤٥٣، ٧٤٥٧، ٧٥٠٤، ٧٥٠٦.	٢٤

طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها	العدد
مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس: ٧٦.	١
مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن ميمونة: ٢٣٥.	١
مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن الصعب بن جَثَّامة: ٢٥٧٣.	١
مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد: ٢١٥٣، ٦٦٣٣.	٢
مالك، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة: ١٨٣١، ٢٠١١، ٤٣٩٥، ٧١٨٢.	٤
مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: ١٢٤٥، ٦٦٥٦، ٦٨٤٧.	٣
مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك: ٣٠٤٤، ٥٦١٩.	٢
مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة: ٣٧.	١
مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن معاوية بن أبي سفيان: ٥٩٣٢.	١
مالك، عن الزهري، عن سهل الساعدي، عن عُوَيْمِر العَجْلانيّ، عن عاصم بن عدي: ٥٣٠٨.	١
مالك، عن الزهري، عن محمود بن الربيع الأنصاري، عن عِتْبان بن مالك: ٦٦٧.	١
مالك، عن الزهري، عن أبي عبد الله (سلمان) الأغر، عن أبي هريرة: ٧٤٩٤.	١
مالك، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص: ٨٣.	١
مالك، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة: ٤٤٨٤.	١
مالك، عن الزهري، عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر: ٥٠٩٣.	١
مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة: ٦٠٩٤.	١
مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ٧١٦، ١٢٣٦، ١٢٧٣، ١٣٤١، ٢٧٢٩، ٢٧٦٠، ٥٦٧٧، ٨٣٠٣.	٨

طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها	العدد
مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص: ١٠٠.	١
مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب ابنة أبي سلمة، عن أم سلمة: ٦١٢١.	١
مالك، عن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمة، عن جدتها أسماء بنت أبي بكر: ١٨٤.	١
مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: ١٣١، ٤٣٣، ٢٢٦٩، ٤٤٦٩، ٥٧٨٣، ٦١٠٤، ٦٩٦٤، ٧١٣٨، ٧٢٥١، ٧٢٧٢.	١٠
مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس: ٨٦٠، ٢٨١٤، ٤٥٥٤، ٥٣٨١، ٥٤٣٩، ٥٥٨٢، ٥٨٠٩، وجاء الحديث معلقًا ضمن الأرقام: (١٤٦١، ٢٣١٨، ٢٧٦٩، ٥٦١١).	١١
مالك، عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي مرّة مولى عَقِيل بن أبي طالب، عن أبي واقد الليثي: ٦٦.	١
مالك، عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن أبي صالح السمَّان، عن أبي هريرة: ٢٦٨٩، ٣٢٢٨، ٦٠٠٩.	٣
مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة وأبيه، عن عائشة وأم سلمة: ١٩٣١.	١
مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس: ٧٤٨، ٣٢٠٢.	٢
مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: ٦٤٢٧.	١
مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة: ٥٤٩١.	١
مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب: ٣٠٠٣، ٣٠٥٩، ٤١٦٠، ٥٠١٢.	٤
مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح السمَّان، عن أبي هريرة: ٤٩٦٢، ٧٣٥٦.	٢
مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمٰن، عن عائشة: ١٠٥٥.	١
مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد، عن عَمْرة، عن عائشة: ٦٠١٤.	١
مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار، عن عائشة: ٥٣٢١.	١

العدد	طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها
١	مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبادة بن الوليد، عن أبيه، عن عبادة بن الصامت: ٧١٩٩.
١	مالك، عن أبي النضر سالم بن أبي أمية، عن نافع مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: ٥٤٩٠.
١	مالك، عن أبي النضر، عن أبي مُرَّة مولى أم هانئ، عن أم هانئ: ٣٥٧.
١	مالك، عن أبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن عائشة: ٣٨٢.
١	مالك، عن أبي النضر، عن أبي سعيد الخدري: ٣٩٠٤.
١	مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، عن أنس بن مالك: ٥٩٠٠.
١	مالك، عن ربيعة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: ٥٢٧٩.
١	مالك، عن ربيعة، عن يزيد مولى المُنْبَعث، عن زيد بن خالد الجهني: ٢٣٧٢.
١	مالك، عن أيوب السختياني، عن محمَّد بن سيرين، عن أبي هريرة: ٧٢٥٠.
١	مالك، عن أيوب السختياني، عن محمَّد بن سيرين، عن أم عطية الأنصارية: ١٢٥٣.
٢	مالك، عن ثور بن زيد الدِّيْلي، عن أبي الغيث مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة: ٦٠٠٦، ٦٧٠٧.
١	مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن عائشة: ٢٠١٣.
١	مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: ٦٥٣٤.
١	مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح: ٦١٣٥.
١	مالك، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك: ١٠١٧.
١	مالك، عن صفوان بن سليم (يرفعه): ٦٠٠٦
١	مالك، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن زيد بن خالد الجهني: ١٠٣٨.
١	مالك، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك: ٧٣٣٣.
١	مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: ٢٢.
٢	مالك، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: ٤٦٠٧، ٦٨٤٤.
١	مالك، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمٰن ومجمع ابني يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خِذَام: ٥١٣٨.

العدد	طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها
٣	مالك، عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي صَعْصَعَة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: ٣٣٠٠، ٧٣٧٤، ٧٥٤٨.
١	مالك، عن عبد المجيد بن سهيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة: ٤٢٤٤.
١	مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حميد بن نافع، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم حبيبة: ١٢٨١.
٢	مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمٰن، عن عائشة: ٢٣١٧، ٥٠٩٩.
١	مالك، عن مَخْرَمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس: ١٨٣.
١	مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: ٢١٤٦.
١	مالك، عن محمد بن المُنْكَدر، عن جابر بن عبد الله السلمي: ٧٣٢٢.
١	مالك، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة: ١٦١٩.
١	مالك، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة: ٤٤٠٨.
١	مالك، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلة، عن مَعْبَد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة ابن رِبْعِي الأنصاري: ٦٥١٢.
١	مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي سعيد: ٢٠٢٧.
١	مالك، عن نعيم بن عبد الله المُجْمِرْ، عن أبي هريرة: ١٨٨٠.
١	مالك، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله: ٤٣٦.
١	مالك، عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر: ٩٩٩.
١	مالك، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن سهل، عن سهل بن أبي حَثْمة: ٧١٩٢.
٢	مالك، عن عمه أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله: ٤٦، ٢٦٧٨.
١	مالك، عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد: ٥٦٢٠.

العدد	طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها
١	عبد الحميد بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة: ٥٥٧٠.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: ٣٢٦٩.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن حفص بن عبيد الله، عن أنس بن مالك، عن جابر: ٣٥٨٥.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد: ٥٥٦٨.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن القاسم، عن عائشة: ٣٨٤٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن القاسم، عن ابن عباس: ٥٣١٦.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمٰن، عن أمه عمرة، عن عائشة: ٢٧٠٥.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يحيى، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك: ٤٢١٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد بن أبي عَتِيق، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة: ٧١٣٥.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد، عن الزهري، عن عروة، عن أسامة بن زيد: ٦٢٠٧.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: ٢٣٩٧.
٢	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن صفية: ٢٠٣٩، ٦٢١٩.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسين، عن علي: ٧٤٦٥.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن جابر: ٤١٣٥.

العدد	طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمَّد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن طلحة: ٤٠٠٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمَّد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن حسان بن ثابت: ٦١٥٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمَّد، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: ٧٤٧٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن محمَّد، عن الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة: ٧٠٦٩.
٢	عبد الحميد، عن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ٢٥٨١، ٥٠٧٧.
٢	عبد الحميد، عن سليمان، عن ثور بن زيد، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة: ٤٣٨٩، ٦٥٢٩.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك: ٥٢٨٩.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: ٢٠٤٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: ١٨٦٩.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك: ٣٥٧٠.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن عمرو بن يحيى، عن عبَّاد بن تميم: ٤١٧٦.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: ٧٠٣٨.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد: ٥٧٧.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن معاوية بن أبي مُزَرِّد، عن أبي الحُبَاب، عن أبي هريرة: ١٤٤٢.
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: ١٧٥٢.

العدد	طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها
١	عبد الحميد، عن سليمان، عن عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيدٍ الخدري وأبي هريرة: ٧٣٥.
٣	عبد الحميد، عن ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمٰن، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: ١٢٠، ٣٣٥٠، ٤٧٦٩.
٥	سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ٨٩٠، ١٣٨٩، ٣٦٦٧، ٤٤٥٠، ٥٢١٧.
١	سليمان، عن يحيى، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجُهَني: ٢٤٢٨.
١	سليمان، عن علقمة، عن عبد الرحمٰن الأعرج، عن عبد الله بن بُحَيْنة: ٥٦٩٨.
١	سليمان، عن معاوية بن أبي مزرّد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: ٧٥٠٢.
١	سليمان، عن يونس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: ٣٢١٩.
٢	عبد الله بن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة: ٢٠٧٠، ٢٦٤٨.
١	ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن حميد، عن معاوية بن أبي سفيان: ٧٣١٢.
١	ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: ٧٢٨٦.
١	ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة: ٦٧٩٠.
١	ابن وهب، عن يونس، عن نافع، عن ابن عمر: ٢٠٢٥.
١	ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله، عن بُسْر بن سعيد، عن جُنَادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت: ٧٠٥٥.
١	ابن وهب، عن عمرو، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة: ٢٩٠٦.
١	إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن محمد بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، عن عمر: ٦٠٨٥.
١	إبراهيم، عن صالح، عن الزهري عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: ٦٤.
١	إبراهيم، عن صالح، عن الزهري، عن سهل بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحكم: ٤٥٩٢.

طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها	العدد
إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر: ٥٤٤٧.	١
إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف: ٣٧٨٠.	١
إسماعيل بن إبراهيم، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن المِسْور بن مَخْرمة، عن عمرو بن عوف: ٦٤٢٥.	١
إسماعيل، عن موسى، عن الزهري، عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة: ٧١٧٦.	١
إسماعيل، عن موسى، عن الزهري، عن أنس بن مالك: ٢٥٣٧، ٣٠٤٨.	٢
إسماعيل، عن موسى، عن عبد الله بن الفضل، عن أنس بن مالك: ٤٩٠٦.	١
عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد الساعدي: ٦٤٤٧.	١
تعليقًا: ٢١٣٦، ٣٣٦٨.	٢

وروى له مسلم سبع روايات منها ثلاث عن سليمان بن بلال وروايتان عن الإمام مالك وواحدة عن كلٍّ من أخيه عبد الحميد وعبد العزيز بن المطلب، وهي:

طرق وأسانيد الرِّوايات وأرقامها	العدد
سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: ٢٤١٧.	١
سليمان، عن يحيى، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس: ١٤٩٧.	١
سليمان، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك: ٢٠٩٤.	١
مالك، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: ١٢١١.	١
مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: ١٩٢٧.	١
عبد الحميد، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمٰن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمٰن، عن عائشة: ١٥٥٧.	١
عبد العزيز بن المطلب، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: ١٦٥٠.	١

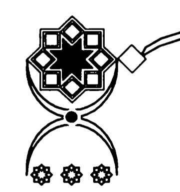
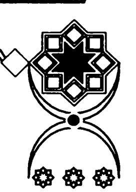
وهكذا يتضِّح لنا أنّ إسماعيل بن أبي أُوَيْس ثقةٌ في الصَّحيحين، وضعيفٌ في غيرهما إذا انفرد. والله أعلم.

الفصل الرابع

مدلول مصطلحات خاصة في رجال الصحيحين

المبحث الأول: مدلولُ مصطلح «لا يُحْتجُّ به» عندَ أبي حاتم دراسةٌ تطبيقيةٌ على الرُّواةِ المتفقِ على إخراجِ حديثهم في الصَّحيحينِ.

المبحث الثاني: مَدلولُ مصطلح «عنده عجائب» عندَ الأئمةِ النُّقَّاد، دراسةٌ نَظريةٌ تطبيقية.

المبحث الأول

مدلولُ مصطلح «لا يُحتَجُّ به» عندَ أبي حاتم دراسةٌ تطبيقيةٌ على الرُّواةِ المتفقِ على إخراجِ حديثهم في «الصَّحيحينِ»

إنَّ إمامَ نقدِ الرجال وعللِ الحديث، وأميرَ المؤمنين في الحديث، نظيرَ البخاري وقرينه(١)، أبا حاتم الرازي، له مصطلحاتٌ كثيرةٌ ومُتَنوعةٌ يُطْلقها على الرواة تعديلاً وتجريحًا، مُفَسِّرًا أسبابَ الجرحِ حينًا، وتاركًا ذلك أحيانًا.

ومن مصطلحاتِه في نقدِ الرواةِ، قوله: «لا يُحتجُّ به» أو «بحديثه» مسبوقًا غالبًا بقوله: «يُكْتَب حديثه».

وهذا المصطلحُ يُوحِي بتضعيفِ المُتَّصفِ به وتوهينِ أمره؛ بل عدم الاحتجاجِ به ورَدّ حديثه، فهو دائمًا مقرونٌ بالضَّعْفِ، وهذا أمرٌ معروفٌ ولا يحتاج للتمثيلِ، فإذا أُلْحِقَ بعبارة: «يكتب حديثه» فهو تليين للراوي أيضًا، إلا أنه لا يُتْرك أو يُرَدّ حديثه مطلقًا، إنّما يُعْتبر به، ويُكْتب في المتابعاتِ والشواهدِ، ويُروى مقرونًا بغيره.

وقد قالَه أبو حاتم في كثيرٍ من الرواةِ الضعفاءِ، موافقًا لأئمَّةِ هذا العلم في الكلامِ على الرِّجال، غير أنّي وجدتُّهُ يطلقه على عددٍ مِمَّن اتَّفق البخاري ومسلم على الإخراج لهم في صحيحيهما.

وقد أبَانَ أبو حاتم عن معناه حينَما سألَه ابنُه عبد الرحمٰن عن ذلك،

---

(١) راجع الترجمة الموسعة للإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٢٤٧)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٤/ ٣٨١).

قالَ: قلتُ لأبي: ما معنى «لا يحتجُّ بحديثهم»؟ قالَ: «كانوا قومًا لا يحفظون، فَيُحَدِّثون بما لا يحفظون فَيَغْلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت»[(١)].

ومفهومُ عبارته أنَّه يقولُه في الرَّاوي سَيئِ الحفظ، كثيرِ الغلط.

ولم أقف على دراسةٍ علميّةٍ جادّةٍ تكشفُ عن الآتي:

= هل اكتفى العلماءُ بهذا القول منه، أم طالبوه بتفسيرِ الجرح؟ مع أنّه العارف البصير بأسبابِ الجرح، ولا سيما إذا خالفَه أحدُ الحذّاق فوثّقَ الراوي، أو احتملَ الحال شَكًّا، فأسبابُ الجرحِ كثيرةٌ.

= وهل بقيَ أبو حاتم عندَ هذا المفهوم أم تجاوزه؟ فقالَه في الرَّاوي لأسبابٍ أخرى.

وما مدى تأييد العلماء له أو مخالفتهم، سواء فَسّر الجرحَ أم لم يُفَسِّر؟

= وهل هو على حَقٍّ في قولتِه هذه في رُواةِ الصحيحين، أم هو فعلاً من المتشددين، الذين يَغْمِزون الراوي لأدنى شُبْهة؟

= ثم ما هي مُسَوِّغات الشيخين اللذين اتفقا على إخراجِ حديثهم؟ وهل هناك لَوْمٌ أو مؤاخذةٌ عليهما في ذلك، أم يُعْتذرُ لهما فيه؟ ممَّا دفعني إلى كتابةِ هذا المبحث.

وعددُ هؤلاء الرواة سبعة عشر راويًا، وهم حسب حروفِ الهجاء:

- بَشير بن نَهيك السَّدوسي.
- خالد بن مِهران الحذاء.
- زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل البَكّائي.
- سهيل بن أبي صالح.
- شَبَابة بن سَوّار الفَزَاري.
- شُجَاع بن الوليد السَّكوني.

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٢).

- شَيْبان بن عبد الرحمٰن التميمي.
- عَبَّاد بن عَبَّاد بن حبيب المُهَلبي.
- عبد الرزاق الصنعاني.
- عطاء بن أبي مَيْمونة.
- عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي.
- محمد بن إبراهيم بن أبي عَدي.
- محمد بن مسلم بن تَدْرُس.
- موسى بن أبي عائشة.
- يحيى بن أيوب الغافقي.
- يحيى بن سُلَيم الطائفي.
- يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المصري.

وهذا المبحثُ يدرس هذا المصطلحَ عند أبي حاتم، متناولاً تحديدًا أقوالَ النُّقَّاد في الراوي، مع بيانِ خلاصة القول فيه، مؤيدًا لأبي حاتم أو مخالفًا، مع الاستدلالِ لما أذهبُ إليه إنْ شاء اللهُ تعالى.

وهاك دراسة كل راوٍ على حدة:

[(١)] بَشير بن نَهيك:

ثقةٌ، انفردَ أبو حاتم بقوله: «لا يُحتجُّ بحديثه»[(١)].

فقد وثقَه ابنُ سعد[(٢)]، وأحمد[(٣)]، والعجلي[(٤)]، والنَّسائي[(٥)]، والدَّارقطني[(٦)]، وذكرَه ابنُ حبان في الثِّقاتِ[(٧)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٩).
(٢) الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٢٢٢).
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٣٠)، وهدي الساري: لابن حجر (ص٣٩٣).
(٤) معرفة الثقات، للعجلي (١/ ٢٤٩ برقم ١٦٥).
(٥) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٤/ ١٨٢).
(٦) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص١٨ برقم ٥٤).
(٧) (٤/ ٧٠).

وأطلقَ القول بتوثيقِه الذهبي في «الكاشفِ»[١]، و«ميزانِ الاعتدال»[٢]، و«المغني في الضعفاء»[٣]، وزادَ: «وقالَ أبو حاتم وحده: لا يُحتجُّ به»، ومن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق[٤]، وزادَ: «إلا أبو حاتم، فقال: لا يحتج به»، وسير أعلام النبلاءِ[٥]، وزادَ: «شَذّ أبو حاتم، فقالَ: لا يحتج به».

وكذا أطلقَ القول بتوثيقِه ابنُ حجر في «التقريب»[٦].

وتحتَ عنوان فيمن ضُعِّف بأمرٍ مردودٍ كالتَّحاملِ أو التَّعنتِ أو عدم الاعتماد على المُضَعِّف، قالَ ابنُ حجر في «هدي الساري»: «تعنَّت أبو حاتم في قولِهِ: لا يحتج به»[٧].

فبشيرُ بن نَهيك ثقةٌ كما رأينَا، وأبو حاتم لم يُبَيِّن لنا سببًا للجرحِ، وقد صَرّحَ عددٌ من العلماءِ بِعدم قَبول جرحِه في رجالِ الصحيحين دون بيانٍ.

فهذا ضياءُ الدين المقدسي، يقول: «وقد سبقَ قولنا: إنَّ أبا حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ في غيرِ واحدٍ من رجالِ الصحيحِ: لا يحتج به من غيرِ بيان الجرح، فلا يُقْبَل الجرح إلا ببيان ما هو، واللهُ أعلم»[٨].

وقد تكررَ هذا القول من المقدسي في كتابِه الأحاديث المختارة[٩].

وقالَ ابنُ عبد الهادي في كتابِه تنقيح التحقيق عندَ الكلامِ عن معاويةَ بن صالح: «وأمَّا قول أبي حاتم لا يُحْتَج به، فغيرُ قادحٍ، فإنّه لم يذكر السببَ، وقد تكَرّرت هذه اللفظة منه في رجالِ كثيرين من أصحابِ الصحيح من الثقاتِ الأثباتِ، من غيرِ بيان السبب كخالد الحذّاء وغيره»[١٠].

فما الذي جعلَ أبا حاتم يقولُ بعدمِ الاحتجاجِ بحديثِه؟ نتوقفُ عندَ مسألتين؛ لَعلَّهما تكشفانِ عن سببِ ذلك.

---

(١) (١/٢٧٢ ترجمة ٦١٣).
(٢) (١/٣٠٩).
(٣) (١/١٠٩).
(٤) (ص٥٣).
(٥) (٤/٤٨٠).
(٦) (ص٦٤ ترجمة ٧٢٦).
(٧) (ص٤٦١).
(٨) الأحاديث المختارة (٢/١٨).
(٩) (٢/١١٤)، (٤/١٧٨).
(١٠) (٣/٢٠٧).

الأولى: جاءَ في «تهذيبِ التهذيب»: «ونقل صاحبُ الكمال عن أبي حاتم، قال: تَرَكه يحيى القطان، وهذا وَهْمٌ وتصحيف، وإنَّما قالَ أبو حاتم: روى عنه النَّضْر بن أنس وأبو مِجْلَز وبركة ويحيى بن سعيد، فقوله: وبركة، هو بالباء الموحدة، وهو أبو الوليد المُجَاشِعي»[١].

قلتُ: جاءَ في «الجرحِ والتعديل»: «روى عنه النَّضر بن أنس وأبو مِجْلز وتركَه يحيى بن سعيد، سمعتُ أبي يقولُ ذلك»[٢].

فلعلّ أبا حاتم قرأها في مصنفاتٍ سابقة تركَه يحيى، وليسَ بركة ويحيى، لذا جاءَ قوله فيه: «لا يحتج بحديثه». واللهُ أعلم.

غير أنَّ هذا الفهمَ من أبي حاتم، لو حصلَ، لا يُسَوِّغ له القول بعدمِ الاحتجاجِ بحديثِ بشير، حيث إنّ مجرد تَرْك يحيى القطان للراوي، لا يُخْرِجه من حيزِ الاحتجاج به مطلقًا. فقد ذكرَ الترمذي في العللِ الصغير أنَّ يحيى بن سعيد القطان كانَ إذا رأى الرجلَ يُحَدِّثُ عن حفظه مرّة هكذا ومرّة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة تركه[٣].

ولم يَسْلم من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمة مع حفظِهم، قالَ ابنُ معين: «من لم يُخطئ فهو كذّابٌ»، وقالَ ابنُ المبارك: «ومن يَسْلم من الوهمِ»، وقالَ أحمد: «كانَ مالك من أثبت الناس، وكانَ يُخطئ»[٤].

ثم إنَّ يَحْيى من المتشددين، قالَ ابنُ عبد الهادي عندَ الكلامِ عن معاويةَ بن صالح: «وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح، يحيى شرطه شديدٌ في الرجالِ، وكذلك قالَ: لو لم أرو إلا عمن أرضى، لم أرو إلا عن خمسة»[٥].

---

(١) (١/ ٤٣٠)، وينظر: حاشية تهذيب الكمال، فقد نقل المحقِّق كلام المزي في حاشية المخطوط توهيم صاحب الكمال في نقله عن أبي حاتم، وتصحيفه لفظة (بركة) إلى (تركه) (٤/ ١٨٢).

(٢) (٢/ ٣٧٩).

(٣) (٥/ ٧٤٤).

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٤٣٦ - ٤٣٧).

(٥) تنقيح التحقيق (٣/ ٢٠٧)، وينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ١٧٨).

الثانيةُ: قالَ التِّرمذي: «قالَ محمد ـ يعني: البخاري ـ: . . . وبشيرُ بن نَهِيك لا أرى له سماعًا من أبي هريرة.

حدثنا محمود بن غَيلان، قال: أخبرنا وكيع، عن عمران بن حُدَير، عن أبي مِجْلز، عن بشير بن نَهِيك، قالِ: أتيتُ أبا هريرة بكتابٍ، وقلتُ له: هذا حديث، أرويه عنكَ؟ قال: نعم»[1].

وروى الترمذي هذا الأثرَ بالسندِ نفسِه في العللِ الصغيرِ آخر كتاب «السُّنن»، وقالَ قَبْله: «وقد أجازَ بعضُ أهلِ العلم الإجازةَ، إذا أجازَ العالمُ لأحدٍ أن يروي لأحدٍ عنه شيئًا من حديثِه، فله أنْ يروي عنه»[2].

فهذا يفيدُ أنَّ بشيرَ بن نَهيك أخذَ الأحاديثَ عن أبي هريرة إجازةً حينما عرضَ عليه أحاديثه الموجودة في الكتابِ.

وهو ما فهمَه العَلائي أيضًا، حيث جمعَ بينَ ما حكاه الترمذي عن البخاري، قوله: «لا أرى له سماعًا من أبي هريرة».

واحتجاج البخاري ومسلم في كتابيهِما بروايتِه عن أبي هريرة.

فبعدما أوردَ روايةَ وكيع عن عمران بن حُدَير التي رواها الترمذي، أعقبَها بقولِه: «والإجازةُ أحد أنواعِ التحملِ، فاحتجَّ به الشيخان لذلك، وما ذكرَه الترمذي ليسَ فيه إلا نفي السماعِ، فلا تناقض»[3].

فهل هذا سببٌ آخر جعلَ أبا حاتم يقولُ فيه: «لا يحتج بحديثه»؟! فاللهُ أعلم.

قلتُ: والحقيقةُ أنَّ بشيرَ بن نهيك سمعَ من أبي هريرة، يؤكدُ ذلك ورود هذا الأثر عن وكيع في موضعٍ آخر.

فأوردَه ابنُ عبد البرِّ عن وكيع عن عمران به، قالَ: «كنتُ أكتب ما

---

(١) العلل الكبير (١/ ٥٥٤)، وقد تقدمت دراسته في المطلب الأول من المبحث الأول تحت عنوان: أسانيد نفى نقاد فيها سماع الراوي ممن فوقه مصرح فيها بالسماع، وذلك في دراسة سماع بشير بن نهيك من أبي هريرة.

(٢) (٥/ ٧٥٢).

(٣) جامع التحصيل، للعلائي (ص١٥٠).

أسمعُ من أبي هريرة، فلمّا أردتُ أنْ أُفَارِقَه، أتيته بكتابِي، فقلتُ: هذا سَمِعْتُه منك؟ قال: نعم»[(١)].

وكذا رواياته عندَ غير الترمذي، عن تلاميذ آخرين لعمرانَ بن حُدَير غير وكيع.

فالرَامَهُرْمُزي روى في المحدِّث الفاصل بسندٍ صحيح، قالَ: «حدثنَا أبو خليفة، حدثنا عثمان بن الهيثم، عن عمران بن حُدَير، عن أبي مِجْلَز، عن بشير بن نَهِيك، قالَ: كنتُ أكتب عندَ أبي هريرة ما سمعتُ منه فإذا أردتُ أنْ أفارقَه جئتُ بالكتابِ فقرأتُه عليه، فقلتُ: أليسَ هذا ما سمعته منك؟ قالَ: نعم[(٢)].

والخطيبُ البغدادي الذي يرى عدمَ ضرورةِ إذن الشيخِ بالروايةِ لمن ثبتَ سماعه منه، يَروي هذا الأثَرَ من طريقِ أبي عاصم، عن عمران بن حُدَير، بنحوه، وقد صَدّره بقولِه: «وذهبَ بعضُ الناسِ إلى أنَّ من سمعَ من شيخ حديثًا لم يجز له أنْ يرويَه عنه إلا بعدَ إذن الشيخِ له في روايتِه، وهذا القولُ يروى عن بشيرِ بن نَهِيك».

ثم يختمُ الخطيبُ كلامَه، قائلاً: وهذا غيرُ لازمٍ؛ بل متى صحّ السماع وثبتَ جازت الروايةُ له، ولا يَفْتَقِر ذلك إلى إذن من سمع منه»[(٣)].

أما ابنُ رجب الذي يُفَضِّل طلبَ التلميذِ الروايةَ عن الشيخِ بعد سماعِه،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (١/ ٣١٣).

(٢) (ص٥٣٨)، وقد روى هذا الأثر عدد من المصنفين بأسانيدهم. فرواه ابن سعد في طبقاته (٩/ ٢٢٢)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٣٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عمران، ورواه البيهقي في المدخل الى السنن الكبرى (ص٤٢٠)، والخطيب في الكفاية (٢/ ٣١). من طريق روح بن عبادة، عن عمران، ورواه أبو خيثمة في كتاب العلم (ص٣٢)، والدارمي في السنن (١/ ١٢٧). من طريق معاذ بن معاذ عن عمران، وإسناده صحيح. وكلُّها تنصُّ على سماع بشير من أبي هريرة.

(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٢/ ٤١).

يؤكدُ على سماعِ بشير من أبي هريرة، حيث يشيرُ إلى روايةِ روح بن عبادة، وأنَّها ليست من بابِ المناولةِ ولا من بابِ العرضِ المجردِ؛ بل تدلُّ على أنها عرضٌ بعد سماعٍ.

ويشيرُ كذلك إلى روايتي عثمان بن الهيثم وأبي عاصم، والتي تدلُّ على أنه كانَ يكتبُ بعد ما يسمعُ منه، ثم أقرَّ له به أبو هريرة، وأذنَ له في روايتِه، وهذا نهايةُ ما يكونُ من التثبتِ في السماع[1].

وابنُ حجر يَرُدُّ ما نقلَه الترمذي عن البخاري، فبعدما أوردَ روايةَ يحيى القطان، عن ابنِ حُدَير، وفيه: «**هذا سمعتُه منك؟ قالَ: نعم**». قالَ ابنُ حجر: «ونقلَ الترمذي في العللِ عن البخاري أنه قالَ: لم يذكر سماعًا من أبي هريرة، وهو مردودٌ بما تقدَّم»[2].

والخلاصةُ في بشير: أنّه ثقةٌ، يُحتَجُّ بحديثِه، ولم يتكلم فيه أحدٌ سوى أبي حاتم، ولذا وصفَه الذهبي بالشذوذِ، وابنُ حجر بالتعنتِ.

وكذا لم يبيِّن لنا سببًا للجرحِ، هذا التصرف الذي رفضَه العلماءُ منه.

فإنْ قالَ فيه ما قالَ؛ لأنَّ القطان تركَه، وهو لم يتركه، فلا يُقبل منه ذلك، وإنْ كانَ السببُ هو روايتُه عن أبي هريرة إجازة، وهي سماعًا، فسبب أوهى من سابقه.

بقيَت مسألةٌ فيها استدراك على ابنِ حجر، وهي أنّه قالَ: «له في البخاري حديثان عن أبي هريرة، أحدُهما حديث: «**من أعتقَ عبدًا وله مال...**» والآخر حديث: العُمْرى جائزة»[3].

قلتُ: اتفقَ مسلمٌ مع البخاري بإخراجِ الحديثين السابقين[4]، وله في

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٢٧).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٠).
(٣) هدي الساري (ص٣٩٣).
(٤) حديث «**من أعتق عبدًا**»: صحيح البخاري، بالأرقام (٢٣٦٠، ٢٣٧٠، ٢٣٩٠)، وصحيح مسلم، برقمي (١٥٠٢، ١٥٠٣). حديث العُمرى جائزة: صحيح البخاري، برقم (٢٤٨٣)، وصحيح مسلم، برقم (١٦٢٦).

البخاري حديثٌ ثالث، وهو نهيه ﷺ عن خاتمِ الذهبِ، وقد اتفقَ معه مسلم بإخراجه(١)، وأخرجَ له مسلمٌ حديثًا رابعًا، وهو: **«إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِن الْغُرَمَاءِ»**(٢).

[[٢]] خالد بن مِهران الحَذّاء:

ثقةٌ، وكانَ يرسلُ، أما أبو حاتم، فقالَ: «يُكتَب حديثُه، ولا يحتجُّ به»(٣).

فقد وثّقَه ابنُ سعد(٤)، وأحمد(٥)، وابنُ معين(٦)، والعجلي(٧)، والنسائي(٨)، ومحمد بن مسعود الطَرسوسي(٩)، وإسحاقُ بن شوذَب(١٠)، وابنُ حبان(١١)، وابنُ شاهين(١٢)، والدارقطني(١٣)، والذهبي(١٤)، وابنُ حجر(١٥).

وسُئِل ابنُ المديني في روايةِ خالد الحذاء عن ابنِ سيرين، فقالَ: «ثَبْتٌ»(١٦).

---

(١) حديث النهي عن خاتم الذهب: صحيح البخاري، برقم (٥٥٢٦)، وصحيح مسلم، برقم (٢٠٨٩).

(٢) حديث إذا أفلس الرجل: مسلم: برقم (١٥٥٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٢).

(٤) الطبقات الكبير (٩/ ٢٥٨).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٢٧ برقم ٤٦٢)، وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٢).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٢)، وينظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٧٦).

(٧) معرفة الثقات (١/ ٣٣٣ برقم ٤٠٠).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٨/ ١٨٠).

(٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ١٥٣).

(١٠) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٧٦).

(١١) الثقات (٦/ ٢٥٣)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٥٣). وقال: «من المتقنين».

(١٢) تاريخ أسماء الثقات (ص٧٦).

(١٣) السنن، للدارقطني (٢/ ١٨٢).

(١٤) ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (١/ ١٤٩)، وذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص٧٥)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٠٦)، والكاشف (١/ ٣٦٩ ترجمة ١٣٥٦)، والرواة الثقات المُتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٩١).

(١٥) تقريب التهذيب (ص١٣١ ترجمة ١٦٨٠).

(١٦) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لابن المديني (ص٢٩٣).

إلا أنَّ شعبةَ تَكلَّمَ فيه سِرًّا، وكذا ابنُ عُلَيّة.

أما شعبة، فروى العُقَيلي بسندِه عن أبي شهاب عبد الله بن نافع القرشي، قالَ: قالَ لي شعبة: «عليك بحجاجِ بن أرطاة ومحمد بن إسحاق فإنَّهما حافظانِ، واكتم عليّ عندَ البصريين في خالد وهشام»[١].

وقد عَلّق الذَّهبي على قولِ شعبة في «سيرِ أعلام النُّبلاء» قائلاً: «هذا الاجتهادُ من شعبةَ مردودٌ، لا يُلْتفت إليه؛ بل خالد وهشام مُحتجٌّ بهما في الصحيحين، هما أوثقُ بكثيرٍ من حجَّاج وابنِ إسحاق؛ بل ضَعْفُ هذين ظاهرٌ ولم يُتْركا»[٢].

وفي «ميزانِ الاعتدال»، قالَ: «ما التفتَ أحدٌ إلى هذا القولِ أبدًا»[٣].

وروى العُقَيلي أيضًا بسندِه عن عبّاد بن عبّاد، قالَ: «أرادَ شعبة أن يقعَ[٤] في خالد الحَذَّاء، قالَ: فأتيتُ أنا وحمَّاد بن زيد، فقلنا له: ما لَك؟ أَجُننت؟! أَنْت أعلم!! وتهددناه. فأمسكَ»[٥].

وأما ابنُ عُلَيَّةَ، فقالَ عبد الله ابن الإمام أحمد، قالَ: «قيلَ لابنِ عُلَيَّة في هذا الحديثِ، فقالَ: كانَ خالدُ يرويه فلم يُلْتَفَتْ إليه. ضَعّف ابنُ عُلَيَّة أمرَه - يعني: حديث خالد عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبيِّ ﷺ في الراياتِ»[٦].

---

(١) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٢٠١).
(٢) (٦/ ١٩١).
(٣) (١/ ٥٩٣).
(٤) في الضعفاء: «يضع» خطأ.
(٥) الضعفاء (٢/ ٢٠١).
(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٢٥ برقم ٢٤٤٣)، والحديث أخرجه: ابن ماجه، برقم (٤٠٨٤)، والحاكم في المستدرك، (٤/ ٥١٠ برقم ٨٤٣٢)، من طريق سفيان الثوري، والحاكم، (٤/ ٥٤٧ برقم ٨٥٣١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، كلاهما عن خالد الحذاء، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثوبان مرفوعًا: «**يَقْتَتِل عِنْدَ كَنْزِكُم ثلاثةٌ، كلُّهم ابنُ خَلِيفةَ ...**» الحديث، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال البُوصِيري في مصباح الزجاجة: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات» (٣/ ٢٦٣)، وأخرجه أحمد وغيره من طرق أخرى عن أبي قِلَابة به بنحوه.

وأشارَ حماد بن زيد إلى أنَّ حِفْظَه تغيَّرَ بأخرة. فروى العُقَيلي بسندِه عن يحيى بن آدم، قالَ: «قلتُ لحمّاد بن زيد: ما لخالد الحذاء في حديثِه؟ قال: قَدِم علينا قَدْمةً من الشام، فكأنّا أنكرنا حِفْظه»[1].

قالَ ابنُ سعد: «وكانَ ـ يعني: خالد، قد استعملَ على القتبِ[2] ودار العشور بالبصرةِ»[3].

وقالَ عبد الله ابنُ الإمام أحمد، قالَ أبي: «خالد الحذاء كانَ على صدقاتِ البصرة»[4].

وكَرّر ابنُ حجر أنَّ كلام شعبة وابن عُليَّة فيه، إنما هو لتغير حفظه بأخرة، أو لعملِه مع السلطانِ.

ففي «هدي الساري»، قالَ: «تكلمَ فيه شعبة وابنُ علية، إما لكونِه دخلَ في شيءٍ من عملِ السلطان، أو لما قالَ حمادُ بن زيد: قدمَ علينا خالد قدمةً من الشامِ، فكأنّا أنكرنَا حفظَه»[5].

وفي «تهذيبِ التهذيب»، قالَ: «والظاهرُ أن كلامَ هؤلاءِ فيه من أجلِ ما أشارَ إليه حمادُ بن زيد من تغيرِ حفظه بأخرة، أو من أجلِ دخولِه في عملِ السلطان. واللهُ أعلم»[6].

قلتُ: لعلّ كلامَ أبي حاتم فيه من أجلِ هذه الأمورِ.

ولكن، هل يوصلُه ذلك إلى عدمِ الاحتجاجِ بحديثِه؟

بالطبعِ لا، فلا زالَ رواةُ الحديثِ الثقاتِ يعملون في جمعِ الصدقاتِ

(١) الضعفاء (٢/ ٤).
(٢) كذا في الطبقات (٩/ ٢٥٩)، وفي تهذيب الكمال (٨/ ١٨١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٢): «القبة»، ولعلها الصواب.
(٣) الطبقات الكبير (٩/ ٢٥٨).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٧٢ برقم ٣٠٩٨).
(٥) (ص٤٠٠). وينظر: (ص٤٦١).
(٦) (٣/ ١١١). وينظر: تقريب التهذيب (ص١٣١ ترجمة ١٦٨٠).

ودورِ العشور، وقد قالَ ابن حجر: «عابَ جماعةٌ من الورعين جماعةً دخلُوا في أمرِ الدنيا، فضعّفوهم بذلك، ولا أثرَ لذلك التضعيف مع الصدقِ والضبطِ، واللهُ الموفق»(١).

وأما عن اختلاطِه، فإنْ ثبتَ ذلك، فإنَّما يُتَوَقّف فيمن تأكَّدَ سماعه منه بعد الاختلاطِ، وليس له متابعٌ ممن سمعَ منه قبلَ الاختلاطِ. وإنّي مع الذهبي حقيقة في قولِه في ابن مِهْرَان: «ثقةٌ جبل، والعَجَب من أبي حاتم يقولُ: لا أحتج بحديثه!!»(٢).

وإنَّما أوردَه الذهبي في «المغني في الضعفاءِ»؛ ليردّ على أبي حاتم قوله فيه. بل لا يُلْتَفت إلى كلامِ أبي حاتم فيه، كيف؟! وقد وثّقَه المعروفون بالتشدد كابنِ معين والنسائي.

وقد سبقَت الإشارة إلى أنَّ ابن عبد الهادي عابَ على أبي حاتم قَوْلَته هذه في خالد الحذاء وغيره من رواةِ الصَّحيحين(٣).

[٣] زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل البَكّائي:

ثقةٌ في المغازي، وفي روايتِه عن ابنِ إسحاق، أما في روايتِه عن غيرِ ابن إسحاق فضعيف يُعْتبر به. وقالَ أبو حاتم: «يكتبُ حديثه، ولا يحتج به»(٤).

فابنُ معين يُوَثِّقه في المغازي ويكتبُ عنه، ويضعّفه في غيرها.

ففي سؤالاتِ ابن الجنيد، سُئِل يحيى وأنا أسمعُ عن زياد البكائي، فقالَ: «ليسَ به بأسٌ في المغازي». قلتُ ليحيى: فما روى في غير المغازي؟ قال: «لا ترغبون في حديثه».

ثم قالَ لي يحيى: قالَ لي عبد الله بن إدريس: «باعَ زيادُ بن عبد الله البَكَّاء شِقْصًا من دارِه، وكتبَها. يعني: كتب ابن إسحاق». قلتُ ليحيى: كتبتَ

(١) هدي الساري (ص٣٨٥).
(٢) المغني في الضعفاء (١/٢٠٦).
(٣) ينظر: (ص٥٧٧).
(٤) الجرح والتعديل (٣/٥٣٧).

عنه شيئًا؟ قال: «نعم»[١].

وفي روايةِ الدارمي، قالَ ابنُ معين: «لا بأسَ به في المغازي، وأما في غيرِه فلا»[٢].

وفي روايةِ الدُّوري، قالَ: «ليسَ بشيءٍ، وقد كتبتُ عنه المغازي»[٣].

وقالَ أبو داود: سمعتُ يحيى بن معين، يقولُ: «زياد البَكَّائي في ابنِ إسحاق ثقةٌ».

كأنّه يُضَعّفه في غيرِ ابن إسحاق[٤].

وقد وجدتُه في موضعٍ من سؤالاتِ ابن الجنيد، لا يزيدُ على قولِه فيه: «ليسَ به بأسٌ»[٥].

ولا شكَّ أن هذا ليسَ على إطلاقِه، وإنَّما في روايتِه المغازي عن ابن إسحاق. واللهُ أعلم.

ومع ذلك سُئِل ابنُ معين عن طريقٍ لزياد في المغازي، فضعّفها.

روى الخطيبُ بسندِه عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قالَ: «ذكرتُ ليحيى بن معين رواية مِنْجاب، عن إبراهيم بن يوسف، عن زياد المغازي، قالَ: كانَ زيادُ ضعيفًا»[٦].

وقالَ الإمامُ أحمد فيه: «ليسَ به بأسٌ، حديثه حديث أهِل الصدق»[٧].

وقالَ أيضًا: «ما رأيت كانَ به بأسٌ»[٨].

وسُئِل عنه مَرّةً أخرى، فقالَ: «كانَ صدوقًا»[٩].

---

(١) (ص١٦٦). (٢) (ص١١٤).
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٧٨).
(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).
(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص١١٤).
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).
(٧) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (٣/ ٢٩٨ برقم ٥٣٢٥).
(٨) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).
(٩) ينظر: المصدر نفسه.

إلا أنَّ الإمامَ أحمد أشارَ إلى خطأٍ وقعَ فيه زيادٌ، فقد سُئِل عن عَبِيدة بن حُمَيد والبكائي، فقالَ: «عبيدة أحبُّ إليّ وأصلحُ حديثًا منه. قال: كانَ البكائي يحدثُ بحديثِ منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن المسيب، في ديةِ اليهودي والنَّصراني، وإنَّما هو عن ثابت الحداد. أخطأ»[1].

وقالَ البخاري: «صدوقٌ»[2].

ونُقِلَ عن وكيع قوله: «هو أشرف مِنْ أنْ يَكْذِب»[3].

وقالَ أبو زرعة مَرّة: «صدوقٌ»[4].

وقالَ أخرى: «يَهِمُ كثيرًا، وهو حسنُ الحديثِ»[5].

وقالَ أبو داود: «كانَ صدوقًا»[6].

وقالَ الدارقطني: «مُخْتَلَفٌ فيه، وعندي ليسَ به بأسٌ»[7].

وقالَ ابنُ عدي: «ولزياد بن عبد الله غير ما ذكرت من الحديثِ أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثِّقاتُ من النَّاسِ، وما أرى برواياتِه بأسًا»[8].

وقالَ صالح بن محمد: «ليسَ كتابُ المغازي عندَ أحد أصح منه عند زياد البكائي، وزياد في نفسِه ضعيف، ولكنَّه هو من أثبتِ النَّاسِ في هذا الكتابِ، وذلك أنَّه باعَ دارَه، وخرجَ يدورُ مع ابنِ إسحاق، حتى سمعَ منه الكتاب»[9].

وروى الترمذي حديثًا من طريقِ زياد، واستغربَه.

قالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، عبد الله (٢/ ٤٦ برقم ١٥٠٧).
(٢) ينظر: العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٧٤).
(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٣٦٠). (٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٧).
(٥) الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٦٨).
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).
(٧) ينظر: ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق، للذهبي (ص٨١).
(٨) الكامل، لابن عدي (٤/ ١٤٠).
(٩) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).

عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَن ابنِ مَسْعُود، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّة، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَة، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ»**.

قَالَ التِّرمِذي: «حَدِيثُ ابنِ مَسْعُودٍ لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إلا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بنِ عَبْدِ اللهِ، وَزِيَادُ بنُ عَبْدِ اللهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالمَنَاكِيرِ».

قَال: «وسَمِعْت مُحَمّدَ بنَ إِسْماعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُقْبَة، قَالَ: قَالَ وَكِيعٌ: زِيَادُ بنُ عَبْدِ اللهِ مَعَ شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيث»[١].

والعبارةُ الأخيرةُ في سنن الترمذي، عقّبَ عليها ابنُ حجر، بقولِه: «والذي في تاريخِ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع: زياد أشرفُ من أن يكذبَ في الحديثِ، وكذا ساقه الحاكمُ أبو أحمد في الكنى بإسنادِه إلى وكيع، وهو الصوابُ. ولعلّه سقطَ من روايةِ الترمذي «لا»، وكان فيه: مع شرفه لا يكذب في الحديث. فتتفقُ الروايات. واللهُ أعلم»[٢].

قلتُ: وكذا رواه ابن عدي بإسنادِه إلى وكيع من طريقِ البخاري[٣].

وقد قالَ ابنُ حجر في زياد في «هدي السَّاري»: «حديثُه حديثُ أهلِ الصدقِ»[٤].

وقالَ في «التَّقريب»: «صدوقٌ ثبتٌ في المغازي، وفي حديثِه عن غير ابنِ إسحاق لينٌ، ولم يثبت أنّ وكيعًا كذّبَه»[٥].

وأطلقَ القولَ بضعفِه عددٌ من النُّقَّادِ: فضعّفه علي بن المديني وتركَ الكتابةَ عنه.

قال عبد الله بن علي بن المديني: «سألتُ أبي عن زياد البكائي، فضعّفه»[٦].

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٣٩٤ برقم ١٠٩٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٩).
(٣) الكامل (٤/ ١٣٩).
(٤) (ص٤٠٤).
(٥) (ص٢٢٠).
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٩/ ٤٩٩).

وقالَ ابنُ المديني: «كتبتُ عنه شيئًا كثيرًا، فتركته»[١].

وقالَ أيضًا: «لا أروي عن زياد بن عبد الله البكائي»[٢].

وقالَ النَّسائي: «ضعيفٌ»[٣]، وقالَ في موضعٍ آخر: «ليسَ بالقوي»[٤]، وكذا قالَ ابنُ حزم[٥].

وقالَ ابنُ حبان: «كانَ فاحشَ الخطأ، كثيرَ الوهمِ، لا يجوزُ الاحتجاج بخبرِه إذا انفردَ، وأما فيما وافقَ الثقات في الرواياتِ، فإن اعتبرَ بها معتبر فلا ضَيْر»[٦].

وقالَ ابنُ سعد: «كانَ عندَهم ضعيفًا، وقد حدثوا عنه»[٧].

وقالَ ابنُ الجوزي: «فإن قيلَ: فقد وثقَه أحمد في روايةٍ، وقالَ أبو زرعة: صدوقٌ. قلنا: الجرح مُقَدّم»[٨].

وبعد، فأُوافق أبا حاتم في عبارتِه: (يكتب حديثَه، ولا يحتج به)، إلا أنّ الشَّيخين أعلمُ به من الجميعِ، واللهُ أعلم، فلم يرويا له في الأصولِ، وتركَا إخراجَ حديثِه معتمدَيْن عليه تحرِّيًا، وإنّما روى له البخاري روايةً واحدةً مقرونًا بغيره[٩]، ثم هي في المغازي والسير، وروى له مسلم ثلاث رواياتٍ متابعةً[١٠].

[[٤]] سهيل بن أبي صالح:

وهو ثقةٌ، إلا أنه حَزِن على أخيه عبّاد لما مات حُزْنًا شديدًا، فنسي بعضَ حديثِه، وكانَ ذلك في آخرِ عمره. وقالَ فيه أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[١١].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.
(٢) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣٨٥).
(٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٩/ ٤٨٨).
(٤) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١١٤).
(٥) المحلى (٢/ ٤٠٥)، (٩/ ١٠٥)، (١٠/ ٢٥٢).
(٦) المجروحين (١/ ٣٠٧).
(٧) الطبقات الكبير (٨/ ٥١٨).
(٨) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٠٥).
(٩) صحيح البخاري، برقم (٢٨٠٦).
(١٠) صحيح مسلم، بالأرقام (٥١٠، ١٠٨٠، ١٢٨٣).
(١١) الجرح والتعديل (٤/ ٢٤٦).

وقد وثَّقَه جماعةٌ، وتكلمَ فيه آخرون، وأشارَ بعضُهم إلى أنَّ الكلامَ فيه إنّما هو من قِبَل حفظِه بعدَ موتِ أخيه وحُزْنه عليه، مما أسموه تَغَيُّرًا أو اختلاطًا، أو أنّه روى عن أبيه صحيفة.

فوثّقَه ابنُ عيينة، وقالَ: «كُنّا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثبتًا في الحديث»[١]. وابنُ سعد، حيث قالَ: كانَ سهيلُ ثقةً كثيرَ الحديثِ، وروى عنه أهل المدينة والعراق[٢].

وروى ابنُ عدي بسندِه عن عباس الدوري، قالَ: سمعتُ يحيى، يقولُ: «أبو صالح السَمّان كانَ له ثلاثةُ بنين سهيل وعباد وصالح، كلهم ثقةٌ»[٣].

وقالَ أحمد: «ليسَ به بأسٌ»[٤]، وقالَ أيضًا: «ما أصلح حديثه»[٥].

ووثقه العجلي[٦]، والخليلي[٧].

وقالَ النسائي: «ليسَ به بأسٌ»[٨].

وقالَ أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي: «سألتُ الدارقطني: لم تركَ محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقالَ: لا أعرفُ له فيه عُذرًا، فقد كانَ أبو عبدِ الرحمٰنِ أحمدُ بنُ شعيبٍ النَّسائيُّ إذا مَرَّ بحديثٍ لسهيل، قالَ: سهيل واللهِ خَيْرٌ من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن»[٩].

وقالَ أبو زرعة: «سهيل أشبه وأشهر من العلاء بن أبي عبد الرحمٰن»[١٠].

---

(١) ينظر: سنن الترمذي (٢/ ٣٩٩)، والعلل الصغير، له (٥/ ٧٤٤).
(٢) الطبقات الكبير (٧/ ٥٢١). (٣) الكامل (٤/ ٥٢٣).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المروذي وغيره (ص٦٢).
(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤٦).
(٦) معرفة الثقات (١/ ٤٤٠ برقم ٦٩٥).
(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٢١٧).
(٨) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٢٢٧).
(٩) سؤالات السلمي للدارقطني (ص١٨٣ برقم ١٥٨).
(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٢٤٦).

وقالَ ابنُ عدي: «وسهيلٌ عندي مقبولُ الأخبارِ، ثبتٌ، لا بأسَ به»[١].

ومقبولُ الأخبارِ عندَ ابن عدي، أي: يُحْتَج به، يُعْرفُ ذلك بالتتبعِ والاستقراءِ لألفاظِه.

وقال الحاكم: أحد أركان الحديث[٢].

وذكرَه ابنُ حبان في ثقاتِه، وقالَ: «روى عنه مالك والثوري وشعبة، وكانَ يخطئ»[٣].

وكلامُ ابن حبَّان في الراوي بخطإٍ أو وَهْمٍ، لا يَقِلُّ في التوثيقِ عندَه على من ذكرَه في كتابِه وسكتَ عنه، إنْ لم يُقَدّم عليه. واللهُ أعلم؛ لأنّ كلامَه فيه دليلٌ على أنَّه عرفَه جيدًا، ومع ذلك أوردَه في ثقاتِه.

وذكرَه ابنُ شاهين في ثقاتِه، وجاءَ فيه: «قالَ أحمد بن صالح: من المتقين، وإنما توقي في غلط حديثه ممن يأخذ عنه»[٤].

ولعلّ صوابَ العبارةِ ما جاءَ في التعديلِ والتجريحِ للباجي، قالَ أحمدُ بن صالح: «من المتقنين، وإنّما يؤتى في غلطِ حديثِه ممن يأخذ عنه»[٥].

وقالَ الذهبي: «أحدُ العلماءِ الثقاتِ، وغيره أقوى منه»[٦].

وقالَ أيضًا: «ثقةٌ، تغيرَ حفظُه»[٧].

وقالَ ابنُ حجر في اللسان: «ثقةٌ عن أبيه»[٨].

وقالَ في «التقريب»: «صدوقٌ تغيرَ حفظَه بأخرة»[٩].

وصَحّحَ ابنُ حجر أسانيدَ فيها سهيل، من ذلك قوله: «وعندَ أبي داود

---

(١) الكامل (٤/ ٥٢٦).

(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦/ ١٥٢).

(٣) (٦/ ٤١٨). (٤) (ص١٠٨).

(٥) (٣/ ١١٥٠).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٥)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٩٦).

(٧) المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٩). (٨) (٩/ ٣٢٠).

(٩) (ص٢٥٩).

والنسائي بسندٍ صحيح عن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيه، عن رَجُلٍ مَنْ أَسْلَمَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَال: لُدِغْتُ اللَّيْلَةَ فَلَمْ أَنَمْ، فقَالَ له النَّبيُّ ﷺ: **«لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّكَ»**(١).

وقالَ عنه ابنُ العماد في كتابِه الشذرات: «كانَ كثيرَ الحديثِ، ثقة مشهورًا»(٢).

وروى عنه الإمام مالك، ولا يَرْوي إلا عَمَّن هو ثقةٌ عندَه، وخاصة في أهلِ المدينةِ.

قالَ بِشْر بن عمر الزَّهْراني: «سألت مالكًا عن رجلٍ، فقالَ: هل رأيتَه في كتبِي؟ قلتُ: لا، قالَ: لو كانَ ثقةً لرأيتَه في كتبي»(٣).

إلا أنّه يمكنُ القول: لعلّ مالكًا روى عنه قبلَ موتِ أخيه. فاللهُ أعلم.

وأما المُتَكلِّمون في سهيل، ففي مقدمتِهم يحيى بن معين، الذي سُئِل عنه مِرارًا، فوثّقَه مرّة كما تقدَّمَ ذكره، إلا أنَّه كانَ يجيبُ غالبًا بما يدلُّ على تضعيفِه.

ومما قالَ فيه: «لم يزل أصحابُ الحديث يَتَّقون حديثَ سهيل. وقالَ: ليسَ بذاك. وقالَ: ضعيفٌ»(٤).

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ١٩٦)، والحديث أخرجه أبو داود في السنن، برقم (٣٨٩٨). من طريق زهير، والنسائي في السنن الكبرى، بالأرقام (١٠٤٢٨ ـ ١٠٤٣٢)، من طريق سفيان ووهيب وزهير وشعبة، كلُّهم عن سهيل به.

(٢) (٢/ ١٩١).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/ ٧١ ـ ٧٢)، ويؤكد ذلك يعقوب الفسوي، فَتَحْتَ عنوان أسامي التابعين من الطبقة الثالثة ممن روى عنهم مالك بن أنس، يورد الفسوي جماعة، منهم سهيل بن أبي صالح، ثم يقول: وقد تحققت من الاستقصاء وذكر الأسامي اسمًا فاسمًا؛ لأنَّ جملة الأمر أنَّ مالك بن أنس لم يضع في الموطأ إسنادًا وأظهر اسمًا يحدِّث عنه إلا وهو ثقة، خلا عبد الكريم أبي أُميَّة، فإنَّه ضعيف، وكان له رأي سوء. المعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٥)، وجاء في المطبوع «خلا عبد الكريم بن أمية»، وكذا في طبعة أكرم العمري (١/ ٤٢٥)، والصواب ما أثبته، وهو ابن أبي المُخارق. وينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٨/ ٢٥٩).

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٤٠٨).

وقالَ: «سهيل والعلاء بن عبد الرحمٰن حديثهما قريب من السواءِ، وليسَ حديثهما بحجةٍ»[(١)].

وقالَ: «صويلح، وفيه لينٌ»[(٢)].

وسئلَ عن سُمَيّ مولى أبي بكر، فقالَ: «ثقةٌ»، قيلَ له: سمي أكثر أم سهيل؟ فقال: «سمي أكثر من سهيل مائة مرة»[(٣)].

وقالَ: «محمد بن عمرو أكبر من هؤلاء، يعني: من سهيل والعلاء وعاصم بن عبيد اللهِ وابن عقيل»[(٤)].

وكذا يحيى القطان، الذي جعلَ محمد بن عمرو بن علقمة فوقَ سهيل.

قالَ الإمامُ أحمد: «كانَ يحيى ـ زعموا ـ يقول: محمد بن عمرو أحب إليّ من سهيل»[(٥)]، إلا أنَّ الإمامَ أحمد خالفَه، وأنكرَ عليه ذلك، وقالَ: «لم يكن ليحيى بسهيل علم، وكانَ قد جالسَ محمد بن عمرو. وقالَ: لم يصنع يحيى شيئًا، وأكّدَ على أنَّ سهيلاً صالح، وأنه ليسَ مثل محمد بن عمرو؛ بل أثبت»[(٦)].

وقالَ أبو داود: قيلَ لأحمد وأنا أسمعُ: أليسَ سهيل أحب إليك منه؟ قال: «نعم»[(٧)].

وقالَ عبد الله: سألتُه عن سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو أيُّهما أحب إليك؟ فقالَ: «ما أقربهما»، ثم قال: «سهيل، يعني: أحب إليّ»[(٨)].

وذكرَه العقيلي في الضعفاءِ[(٩)].

---

(١) التاريخ (٢/ ٢٤٣).
(٢) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٣٤١).
(٣) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طَهمان (ص٦٩).
(٤) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٤٠٨).
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٠٧ برقم ١٥٥).
(٦) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٤٠٨).
(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٠٧ برقم ١٥٥).
(٨) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٥٠٠ برقم ٣٣٠٠).
(٩) (٢/ ١٥٥).

قلتُ: وكلام بعضهم فيه، إنَّما هو من قِبَل حفظِه.

قالَ الترمذي: «وقد تَكَلّمَ بعضُ أهلِ الحديث في سهيل بن أبي صالح ـ وعَدّدَ جماعة ـ وأشباه هؤلاء من الأئمةِ إنَّما تكلمُوا فيهم من قِبَل حفظِهم في بعضِ ما رووا، وقد حَدّث عنهم الأئمةُ»(١).

فقالَ ابنُ سعد: «وجدَ على أخيه وَجْدًا شديدًا حتى حَدَّث نفسَه»(٢).

وقالَ البخاري: «كانَ لسهيل أخٌ فماتَ فَوَجَدَ عليه، فنسي كثيرًا من الحديثَ يَتَّقون حديثَه»(٣).

وقالَ عبد العزيز الدَّراوَرْدي: «أصابَ سهيلاً عِلَّةٌ أذهبت بعضَ عقلِه، ونسيَ بعضَ حديثه»(٤).

وقالَ أبو الفتح الأَزْدي: «صدوقٌ، إلا أنَّه أصابَه بِرْسام(٥) في آخرِ عمرِه فذهبَ بعضُ حديثِه»(٦).

وسبقَ قولُ ابن حبان فيه: «يخطئ»(٧). وقولُ الذهبي وابن حجر: تغيَّرَ حفظه(٨) بأخرة(٩).

قلتُ: أما عن تَغَيُّرِه أو اختلاطِه، فقد جعلَه العلائي في القسمِ الأول: وهم من لم يوجب ذلك ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبتِهم، إمّا لِقِصَرِ مدةِ

---

(١) العلل الصغير آخر سنن الترمذي (٥/ ٧٤٤).

(٢) الطبقات الكبير (٧/ ٥٢١). (٣) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٤).

(٤) الأم، للشافعي (٧/ ٦٢٧)، وسنن أبي داود (٣/ ٣٠٩ بعد الرقم ٣٦١٠).

(٥) البِرْسام: علة معروفة... مُعَرّب، فإذا كان مع الحمى سُمي الموم، وهو معرب أيضًا، وقيل: هو الجدري الكثير المتراكب. ينظر: لسان العرب، لابن منظور (١٢/ ٤٦، ٥٦٦)، ومختار الصحاح، للرازي (١/ ٢٠)، والنهاية، لابن الأثير (٤/ ٣٣٧)، ويقول الأطباء: هو تصلب في الشرايين التي تغذي المخ، فتسبب نقص في كمية السكر الواصلة إليه فيؤدي إلى هلاك بعض الخلايا العصبية، فتصيب الإنسان بمرض النسيان للمعلومات القديمة عنده.

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦/ ١٥٢).

(٧) الثقات (٦/ ٤١٨). (٨) المغني في الضعفاء (ص٢٨٩).

(٩) تقريب التهذيب (ص١٩٩ ترجمة ٢٦٧٥).

الاختلاطِ وقِلَّته، وإما لأنّه لم يرو شيئًا حالَ اختلاطِه[١].

وقالَ ابنُ الصلاحِ في الحكمِ على الرواةِ المختلطين: «واعلم أنَّ من كانَ من هذا القبيلِ مُحْتَجًّا بروايتِه في «الصحيحين» أو أحدِهما، فإنّا نَعْرف على الجملةِ أن ذلك مما تَمَيّز، وكان مأخوذًا عنه قبلَ الاختلاطِ. والله أعلم»[٢].

ومع ذلك، فالبخاري لم يحتج به، وإنَّما روى له مقرونًا بغيرِه وتعليقًا. أما مسلم فعندما أخرجَ له اعتبرَ أنَّ تخليطَه غير فاحشٍ، حيث يقولُ: «فإنّا نتوخّى أن نُقَدِّم الأخبار التي هي أسلم من العيوبِ من غيرِها وأنقى، من أنْ يكونَ ناقلُوها أهل استقامةٍ في الحديثِ، وإتقان لِمَا نقلُوا، لم يوجد في روايتِهم اختلافٌ شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثرَ فيه على كثيرٍ من المحدثين، وبانَ ذلك في حديثِهم»[٣].

وأما فيما قيلَ: إنَّه روى عن أبيه صحيفةً، فقالَ ابنُ عدي: «له نُسَخٌ، وروى عنه الأئمة... وحدَّثَ سهيلٌ عن جماعةٍ عن أبيه، وهذا يدلُّ على ثقةِ الرجلِ... وعلى تمييزِ بينَ ما سمعَ من أبيه ليسَ بينه وبينه أحد، وبين ما سمعَ من سُمَيّ والأعمش وغيرِهما من الأئمة»[٤].

وقالَ المقدسي: «ومثالُ ذلك: أنَّ سهيلَ بن أبي صالح تُكُلِّم في سماعِه من أبيه، فقيلَ صحيفة، فتركَ البخاري هذا الأصل، واستغنى عنه بغيرِه من أصحابِ أبيه، ومسلم اعتمدَ عليه لما سَبَر أحاديثَه فوجدَه مَرّة يحدثُ عن عبد الله بن دينار عن أبيه، ومرّة عن الأعمش عن أبيه، ومرّة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتَته من أبيه، فصحَّ عندَه أنه سمعَ من أبيه، إذ لو كانَ سماعُه صحيفةً لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الأخر»[٥].

---

(١) المختلطين (ص٥٠).   (٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص٤٩٩).
(٣) مقدمة الصحيح: مسلم بن الحجاج (١/ ٥).
(٤) الكامل (٤/ ٥٢٦).
(٥) شروط الأئمة الستة: لابن طاهر المقدسي (ص٨٧).

وبالتالي، فأخالفُ أبا حاتم، وأقولُ: بل يحتجُّ بحديثِه إلا فيما ثبتَ أنَّه رواه بعدَ موتِ أخيه عبَّاد؛ بل إنَّ الذهبي الذي أشارَ إلى قولِهم فيه تغير واختلط، قالَ في «الميزان» في ترجمةِ هشام بن عروة: «لا عبرةَ بما قالَه أبو الحسن بن القطان من أنَّه وسهيل بن أبي صالح اختلطَا وتغيَّرا»[١].

[[٥]] شَبَابَة بن سَوَّار:

ثقةٌ، رُمِي بالإرجاء.

فقد وثقَه ابنُ سعد[٢]، وابنُ المديني[٣]، وابنُ معين[٤]، والعجلي[٥]، وأبو زرعة[٦]، والدارقطني[٧]، وعثمانُ بن أبي شيبة[٨].

وذكرَه ابنُ حبان في «الثقاتِ»، وقالَ: «مستقيم الحديثِ»[٩]، وابنُ شاهين[١٠].

وقالَ ابنُ عدي: «لا بأسَ به في الحديثِ»[١١].

ووثقَه كلٌّ من الذهبي[١٢]، وابنُ حجر[١٣]، وقالَ الذهبي مرّةً: صدوقٌ[١٤].

وقالَ زكريا بن يحيى السَّاجي، وعبد الرحمٰن بن يوسف بن خِرَاش: «صدوق»[١٥].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ٥٨). (٢) الطبقات الكبير (٩/ ٣٢٢).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٩٢).
(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٦٥)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٧٦)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٩٢).
(٥) معرفة الثقات (١/ ٤٤٧ برقم ٧١٣).
(٦) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٤٠٩).
(٧) السنن، للدارقطني (١/ ٣٥٣).
(٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١١٤)، وينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٥).
(٩) (٨/ ٣١٢). (١٠) تاريخ أسماء الثقات (ص١١٤).
(١١) الكامل (٥/ ٨١).
(١٢) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص٩٧)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٩٣).
(١٣) تقريب التهذيب (ص٢٠٤ ترجمة ٢٧٣٣). (١٤) الكاشف (١/ ٤٧٧ ترجمة ٢٢٢٩).
(١٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٤٠١).

وكذا قالَ أبو حاتم، وزاد: «يكتبُ حديثه، ولا يحتج به»[(١)].

وقد نقلَ عن كثيرٍ ممن وثَّقَه من أئمةِ النقدِ السَّابقين أنّه كان مُرْجِئًا[(٢)]، فحينما قيلَ له: أليسَ الإيمان قولاً وعملاً، قالَ: «إذا قالَ فقد عملَ»[(٣)].

أما الإمامُ أحمد، فقالَ: كانَ داعيةً إلى الإرجاء، لذا تركَه بعد أن كتبَ عنه شيئًا يسيرًا، ثم حَمَلَ عليه، وقَدَحَ فيه، وجعلَ قوله: إذا (قالَ) فقد عملَ، كما تقولُ المرجئةُ قولاً خبيثًا[(٤)].

قلتُ: إذًا يَتَّضحُ سبب قول أبي حاتم فيه «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، فإنَّما هو للإرجاءِ الذي ذُكِر عنه. واللهُ أعلم.

وقد قالَ المنذري في روايةِ المبتدعةِ: «وقد اختلفَ أهلُ العلمِ في أهلِ البدعِ؛ كالقدريةِ والرافضةِ والخوارجِ، فقالت طائفةٌ: لا يحتج بحديثِهم جملة»[(٥)].

أقول: فهل كانَ أبو حاتم من هذه الطائفةِ؟!

أمّا وصفه بالصدوقِ، فأبو حاتم يقولُها في الرَّاوي على عِدَّةِ حالاتٍ، منها: ما لا يحتج به عندَه، وهذه الحالة أكثر الحالات ورودًا، واللهُ أعلم.

وقد قالَ ابنُ عدي: «وعندي إنما ذَمّه الناسُ للإرجاءِ الذي كانَ فيه»[(٦)].

فإذا كانت الحجةُ في عدمِ الاحتجاج به هو الإرجاء، فقد نُقِل عن أبي زرعة رجوعه عنه.

قالَ البَرذعي: «قيل لأبي زرعة في شَبَابة: كانَ يرى الإرجاء؟ قالَ:

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٢).

(٢) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٣٢٢)، ومعرفة الثقات، للعجلي (١/ ٤٤٧ برقم ٧١٣)، وتاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١١٤)، والكامل، لابن عدي (٥/ ٧١)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٤٠١).

(٣) معرفة الثقات، للعجلي (١/ ٤٤٧ برقم ٧١٣).

(٤) ينظر: الكامل، لابن عدي (٥/ ٧١)، والضعفاء، للعقيلي (٣/ ٨٦).

(٥) جواب الحافظ المنذري (ص٦٧).

(٦) الكامل (٥/ ٧٢).

نعم. قيل: رجعَ عنه؟ قالَ: نعم، قالَ: الإيمانُ قولٌ وعملٌ»[١].

أما إنْ كانَ كلامُ أبي حاتم فيه، لوقوعِه في وَهْمٍ أو خطأ في حديثٍ أو أكثر[٢]، فلا يُسَلّم له في ذلك، فهو ممن يحفظُ الحديثَ، حيث سألَ ابنُ العجلي أباه، قالَ له: «يحفظُ الحديث؟ قال: نعم. قال: أين لقيته؟ قال: ببغداد»[٣].

كما لا يُنْكَر لرجلٍ سمعَ من رجل ألفًا أو ألفين أن يجيءَ بحديثٍ غريب، كما يقولُ ابنُ المديني[٤].

ولا زالَ الثِّقاتُ يقعون أحيانًا في وهمٍ أو خطأ، وهو أمرٌ معروف ولا يؤثرُ فيهم، وقد قالَ ابنُ معين: «لستُ أعجب ممن يحدِّث فيخطئ، إنما العجبُ ممن يحدث فيصيب»[٥].

وقالَ: «من لا يخطئُ في الحديث ـ أي: يزعمُ أنه لا يخطئُ في الحديثِ ـ فهو كَذّابٌ»[٦].

فإذا وقعَ شَبَابة في خطإٍ أحيانًا، فغير مؤثِّر، وفي «سيرِ أعلام النبلاء» في ترجمةِ الوليد بن شجاع، قالَ الذهبي: «وقالَ أبو حاتم: لا يحتج به، قلتُ: قد احتجَّ به مسلم، وهو على سعةِ علمِه قلَّ أن تجدَ له حديثًا مُنْكرًا، وهذه صفةُ من هو ثقةٌ»[٧].

فشَبَابة ثقةٌ، يُحْتَجُّ بحديثِه، ولا لومَ على الشيخين في الروايةِ له، وإخراجِ حديثه. واللهُ أعلم.

---

(١) الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٤٠٧)، وقد نقله الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤١)، وابن حجر في هدي الساري (ص٤٠٩).
(٢) أورد ابن عدي في الكامل (٥/ ٧٢) ثلاثة أحاديث. ثم قال: «وهذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرتها عن شَبَابة عن شعبة هي التي أُنكرت عليه». إلى أن قال: «والذي أُنكر عليه الخطأ، ولعل حدّث به حفظًا»، وينظرها: في تاريخ مدينة السلام (١٠/ ٤٠١).
(٣) معرفة الثقات (١/ ٤٤٧ برقم ٧١٣).
(٤) ينظر: الكامل، لابن عدي (٥/ ٧٢)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٤٠١).
(٥) التاريخ (٣/ ١٣).
(٦) المصدر نفسه (٣/ ٥٤٩، ٤/ ٢٧٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٣).

والخلاصةُ فيه: ما قاله المنذري: فهذا الإمامُ أحمد قد صرّح بأنَّه إنَّما تركَه لكونِه داعيةً إلى الإرجاءِ، وهذا عليّ بن المديني لم يرَ قوله بالإرجاءِ وتفرده بشيءٍ مؤثرًا في حقه، والخطأ فلا يكاد يسلمُ منه أحد.

فمنِ احتجَّ بحديثِه يرى أنَّ الإرجاءَ والدعاءَ إليه والتَّفرد بشيءٍ غير قادح، ولا سيما وقد نُقِل عنه الرجوع.

ومن لم يحتج بحديثِه يرى أن ذلك مانعٌ من الاحتجاجِ به، وحصلَ عندَه من ذلك ريبة وقفته عن الاحتجاجِ به على ما تقدَّم. واللهُ ﷻ أعلم[١].

[[٦]] **شُجَاع بن الوليد بن قيس السّكوني:**

صدوقٌ أو ثقةٌ، يَهِمُ قليلاً.

وثقَه ابنُ معين[٢]، وابنُ نُمَير[٣].

وقالَ أبو زرعة[٤]، والعجلي[٥]: «لا بأسَ به».

وقالَ أحمد: صدوقٌ[٦]. وقالَ عبد الله بن أحمد: «كانَ أبي إذا رضيَ عن إنسانٍ، وكانَ عندَه ثقةٌ، حدّث عنه وهو حيٌّ، فحدثنَا عن شجاع وذكرَ غيره، وهم أحياءٌ»[٧].

وذكرَه ابنُ حبان في الثقاتِ[٨].

ووصفَه الذهبي بالثقةِ[٩] والمشهورِ[١٠].

---

(١) جواب الحافظ المنذري (ص٨٢).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٧٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٧٨)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٦٠٣ برقم ٣٨٧٢).

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦/ ٢٢٠).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٨).

(٥) معرفة الثقات (١/ ٤٥٠ برقم ٧١٧).

(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣٤٢).

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٢٣٨ برقم ٣١٠).

(٨) (٦/ ٤٥١).

(٩) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٩٨).

(١٠) المغني في الضعفاء (١/ ٢٩٥).

وقالَ ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ ورعٌ له أوهامٌ»[(١)].

أما أبو حاتم، فقالَ: «لَيِّنُ الحديثِ، شيخٌ ليسَ بالمتينِ، لا يحتجَّ به!! إلا أنَّ عندَه عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح.

وسئلَ أبو حاتم: شجاع أحب إليك أو عبد الله بن أبي بكر السَّهْمي؟ فقالَ: عبد الله أحب إليّ؛ لأنّ أبا بدر روى حديثَ قابوس في العرب[(٢)]، هو حديثٌ منكرٌ»[(٣)].

وقد نقلَ عن شجاع أنه كانَ لا يذكرُ السَّماعَ أحيانًا؛ أي: يُحَدِّث من غيرِ صيغة: حدثنا.

قالَ أبو بكر المرّوذي: «سمعتُ أبا عبد الله يقولُ: كانَ أبو بدر لا يقولُ حدثنا، ولقد أرادوه على أنْ يقولَ: حدثنا خُصَيْف فأبى، وقالَ: أليسَ هو ذا أقول: خصيف!»[(٤)].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٢٠٥ ترجمة ٢٧٥٠).

(٢) ولفظه: «يا سَلْمَان، لا تُبْغِضني، فَتُفَارِقَ دِينَكَ». قال: كيف أبغضك وبك هدانا الله؟ قال: «تُبْغِضُ العَرَبَ فتُبْغِضُني». أخرجه الترمذي (٥/ ٧٢٣) في كتاب المناقب، باب فضل العرب، وأحمد في المسند (٣٩/ ١٣٥ برقم ٢٣٧٣١)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٩٦ برقم ٦٩٩٥)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٥٥). من طريق شجاع، عن قابوس بن أبي ظَبيان، عن أبيه، عن سلمان، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا يعرف إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد، وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: أبو ظَبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل علي»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي، فقال: «قابوس تُكلِّم فيه».

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٨)، وكذا قال المنذري في جوابه (ص٨٤)، وقال أيضًا: «أُخِذَ عليه أنه رفع حديث شَرِيك عن أبي حَصين في الحصاة ومناشدتها، وهو موقوف»، والحديث أخرجه أبو داود (١/ ٣١٦) في كتاب الصلاة، باب في حصى المسجد، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٥٧). من طريق شجاع، عن شَرِيك، عن أبي حَصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعند أبي داود، قال أبو بدر: «أراه قد رفعه إلى النبي». وعند العقيلي، قال: أحسبه عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الحَصَاةَ لتُنَاشِدُ صَاحِبَها الذي يُخرِجُها مِنَ المَسْجِدِ». قال العقيلي: «وهذا من حديث الأعمش وأبي حَصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا».

(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المروذي وغيره (ص١٦٣).

وقالَ الإمامُ أحمد أيضًا في قصةٍ ذكرَها: «إنما كانَ يقولُ لنا ذكره سليمان بن مِهْران، ولم يكن يقول الأعمش، وذكره مغيرة، وذكره سعيد بن أبي عروبة، ولم يَكَد يقول لنا: حدثنا، ثم كان بعدَ ذلك يقولُ: حدثنا فلان وأخبرنا فلان وأخبرنا موسى بن عقبة، ولم يكن يقولُ لنا إلا ذكره»(١).

ولذا، نقلَ عن أحمد، قالَ: «كنتُ أنا ويحيى بن معين، فلقينَا أبا بدر في الطريقِ، فدنا إليه يحيى، فقالَ له: يا شيخ، كنتَ حدثتنَا عن خُصَيف بواحدٍ، ثم قد حدثتَ بآخر، انظر لا يكون ابنُك يجيئك بهذه الأحاديثِ؟ قالَ أبي: فدعا عليه، فقالَ: اللَّهُمَّ إنْ كانَ يبهتني فافعل به، ودعا عليه، قالَ: ثم لم آته بعد. استحييت منه، وذهب إليه يحيى بعد ذلك»(٢).

وفي موضعٍ آخر عن أحمد، أن يحيى بن معين لقيَ شجاع بن الوليد يومًا، فقالَ له: «يا كَذّاب، فقالَ له الشيخ: إن كُنْتُ كذّابًا، وإلا فهتكك اللهُ. قالَ أحمد: فأظن دعوةَ الشيخِ أدركَته»(٣).

ولعلّ هذا الذي جعل ابن معين يقولُ له: يا كذَّاب، واللهُ أعلم، وهو بالتأكيد لا يعني الكذب المعروف؛ لأنَّ ابنَ معين وثّقَه كما تقدَّمَ، وظلَّ يأتيه.

بل عقّبَ ابنُ حجر على كلامِ ابن معين بقوله: «فكأنّه ـ يعني: ابن معين ـ مازحَه فما احتملَ المُزاح»(٤).

وبعد، **فالخلاصةُ في شجاع**: ما قالَه المنذري: «فمن احتجَّ بحديثِه لا يرى شيئًا من ذلك مانعًا من الاحتجاجِ به. ويمكن أنْ يقالَ: إنَّه تَذَكَّر السماع بعدَ ذلك فصرَّح بالتحديثِ، أو إنَّ الراوي ينشطُ مرّةً فيسند، ويَفْتُر مرّةً فلا يسند، ويسكتُ عن ذكرِ الشخص مرةً، ويذكرُه أخرى لما يقتضيه الحالُ. ومن امتنعَ من الاحتجاجِ به، يكون قد حصلَ عندَه من ذلك مَغْمز وإن لم يثبت به

---

(١) ينظر: جواب الحافظ المنذري (ص٨٣).
(٢) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٥٦).
(٣) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣٤٢).
(٤) هدي الساري (ص٤٠٩).

جرح، فتوقفَ لذلك، واللهُ أعلم»[١].

فأنا مع المنذري في إجابتِه عَمَّنِ احْتُجَّ بحديثِه، وإنَّ الرجلَ كما قلتُ صدوق أو أعلى من ذلك.

وكذا مع الذهبي في قولِه: «ثم إنَّ يحيى بن معين وثقَه وأنْصَفَه... وأما أبو حاتم، فقالَ: أبو بدر ليِّن الحديث، لا يحتج به، قلتُ: قد قَفَز القنطرة واحتجَّ به أربابُ الصحاحِ»[٢].

ومع ابن حجر، وقد قالَ: «تكلَّمَ فيه أبو حاتم بِعَنَتٍ»[٣].

فلا عيبَ في الاحتجاجِ بحديثِه في الصحيحين، ومع ذلك فليسَ له عندَ البخاري سوى حديث واحد في المُحْصَر، وقد توبعَ شيخه فيه، وهو عمر بن محمد بن زيد العمري، عن نافع، عن ابن عمر[٤] كما قالَ ابن حجر[٥].

وله في مسلم حديثان فقط أحدهما في المتابعات[٦]، والآخر له متابع[٧].

[٧] شَيبَان بن عبد الرحمٰن التميمي:

ثقةٌ حجةٌ. وقالَ أبو حاتم: «حسنُ الحديث، صالحُ الحديث، يكتب حديثه ولا يُحْتَجُّ به»[٨].

وقد وثقَه ابنُ سعد[٩]، وابنُ معين[١٠]، والعجلي[١١]، والنسائي[١٢]،

---

(١) جواب الحافظ المنذري (ص٨٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٥٤).
(٣) هدي الساري (ص٤٠٩).
(٤) صحيح البخاري، برقم (١٨١٢).
(٥) هدي الساري (ص٤٠٩).
(٦) صحيح مسلم، برقم (٢٠٤٧).
(٧) صحيح مسلم، برقم (٢٣٠٥).
(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٥).
(٩) الطبقات الكبير (٨/ ٤٩٨).
(١٠) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٥٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٥٥)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣٧٤).
(١١) معرفة الثقات (١/ ٤٦٢ برقم ٧٤٢).
(١٢) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٢/ ٥٩٤).

والبزار[١] ويزيدُ بنهارون[٢]، وعثمانُ بن أبي شيبة[٣]، وابنُ حبان[٤]، وابنُ عمّار[٥]، والذهبي[٦]، وابنُ حجر[٧].

وأثنى عليه أحمد، وقالَ: «ثَبْت في كلِّ المشايخِ، صاحب كتاب صحيح»[٨]. وكانَ ابنُ مهدي يُحَدِّثُ عنه، ويَفْخَرُ به[٩]. وقالَ الترمذي: «ثقةٌ عندَهم، صاحب كتاب»[١٠]، وقالَ: «صحيحُ الحديث»[١١].

وقالَ ابنُ خِرَاش: «كانَ صدوقًا»[١٢]، وكذا قالَ السَّاجي، وزاد: «وعندَه مناكيرُ وأحاديثُ عن الأعمش، تفردَ بها»[١٣].

فهل ما أشارَ إليه السَّاجي، اطّلعَ عليه أبو حاتم، وكانَ سببًا في قوله فيه: «لا يحتجُّ به»؟!

وقد اعترضَ الذهبي على قولِ أبي حاتم هذا، فقالَ فيمن تُكُلِّم فيه: «قالَ أبو حاتم وحده: يكتب حديثه ولا يحتج به»[١٤]، وقالَ في السِّيَر: «قولُ أبي حاتم فيه: لا يحتج به، ليس بجيد»[١٥]، وقالَ في الرُّواةِ الثِّقات: «قالَ

---

(١) مسند البزار (١٣/ ٤٨٧ برقم ٧٢٩٥).

(٢) ينظر: تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزاز «بحشل» (ص١٢٩).

(٣) ينظر: تاريخ أسماء الثقات (ص١١٤). (٤) الثقات (٦/ ٤٤٩).

(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣٧٤).

(٦) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص١٠١)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٠١)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص١١٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٠١)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠)، والكاشف (١/ ٤٩١ ترجمة ٢٣١٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص٢١٠ ترجمة ٢٨٣٣).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٥٥).

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٣٤٠).

(١٠) السنن (٤/ ٥٨٥). (١١) السنن (٥/ ١٢٥).

(١٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٠/ ٣٧٤).

(١٣) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٣٤٠).

(١٤) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص١٠١).

(١٥) (٧/ ٤٠٦).

أبو حاتم: لا يحتج به. قلت: بل هو حجةٌ»[١].

وقبل أنْ نطوي ملف شيبان، أقول: هذه اللفظة «لا يحتج به»، وجدتُها في المطبوعِ من كتاب «الجرح والتعديل»، وتكررت مرارًا في مصنفاتِ الذهبي، كما سبق بيانه، ولذا أدرجتُه في بحثي هذا.

إلا أنَّه جاءَ في التَّعديلِ والتجريحِ للباجي: «قالَ أبو حاتم: هو كوفي، حسنُ الحديث، صالحُ الحديث، ويكتبُ حديثه»[٢]، ولم ينقل عن أبي حاتم قوله في شيبان: «لا يحتج به».

وكذا هو في «تهذيب الكمال»[٣]، ليسَ فيه «لا يحتج به».

وقالَ ابن حجر في «تهذيبِ التهذيب»: «وقرأتُ بخطِّ الذهبي: قالَ أبو حاتم: لا يحتج به، انتهى. وهذه اللفظة ما رأيتُها في كتابِ ابن أبي حاتم، فيُنْظَر: ليس فيه إلا (يكتب حديثه) فقط، وكذا نقله عنه الباجي»[٤].

فلعلَّهم اطلعُوا على نُسَخٍ غير التي اطَّلعَ عليها الذهبي، واللهُ أعلم.

[٨] عَبّاد بن عَبّاد بن حَبِيب المُهَلّبي:

ثقةٌ، وقالَ أبو حاتم: «صدوقٌ، لا بأسَ به، قيلَ له: يحتج بحديثه؟ قال: لا»[٥].

وقد وثَّقَه ابنُ معين[٦]، ويعقوبُ بن شيبة، والنسائي، وابنُ خِراش[٧]، وأبو داود[٨]، والعجلي، والعقيلي، وأبو أحمد المَرْوَزي، وابنُ قتيبة[٩].

---

(١) (ص١١٠). (٢) (٣/ ١١٦٤).
(٣) (١٢/ ٥٩٦).
(٤) (٤/ ٣٤٠)، وانظر كلام الباجي في كتابه: التعديل والتجريح (٣/ ١٣٢٤).
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٨٢).
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٠١)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١٤٦).
(٧) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ٣٩٦).
(٨) سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ٧٨ برقم ١١٨٤).
(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/ ٨٦).

وذكرَه ابنُ حبان في الثقات[١]، وفي مشاهير علماء الأمصار، وقال: «وكان متيقظًا»[٢].

وقالَ أحمد: «ليسَ به بأسٌ»[٣]. وقالَ الطَّبري: «كانَ ثقة، غير أنَّه كان يَغْلَط أحيانًا»[٤].

وقالَ ابنُ سعد: «ثقةٌ، وربما غلط»[٥]. وقالَ في موضعٍ آخر: «لم يكن بالقوي في الحديث»[٦].

وقالَ الخليلي: «له نسخة كتاب شعبة، ويُقَدَّم في الجلالةِ على جميعِ تلامذةِ شعبة»[٧].

قلتُ: هو ثقةٌ، يُحْتَجُّ بحديثِه، فالأئمة وثَّقُوه كما نرى، ولم يتكلم فيه أحد سوى ما نُقِل عن الطبري وابنِ سعد، وقد وثّقاه، إلا أنَّ الأولَ قال: «كانَ يغلطُ أحيانًا»، وقالَ الثاني: «ربما غلطَ»، ولا يؤثرُ شيئًا.

لذا كَرَّر الذهبي، وتبعَه ابنُ حجر التصريحَ بتعنتِ أبي حاتم في كلامِه فيه، فقالَ الذهبي: ثقةٌ[٨]، حجةٌ[٩]، مشهور[١٠]، كانَ شريفًا نبيلاً جليلاً من العقلاءِ[١١].

وقالَ: «أبو حاتم متعنِّتٌ في الرجلِ»[١٢]، وقالَ: «تعنَّت أبو حاتم كعادتِه، وقالَ: لا يحتجَّ به»[١٣].

---

(١) (٧/ ١٦١). (٢) (٧/ ١٦١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٨٢).

(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/ ٣٩٦).

(٥) الطبقات الكبير (٩/ ٣٢٩). (٦) المصدر نفسه (٩/ ٢٩١).

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٤٨٨).

(٨) الكاشف (١/ ٥٣٠ ترجمة ٢٥٦٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٢٦٤).

(٩) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص١٠٦).

(١٠) المغني في الضعفاء (١/ ٣٢٦). (١١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٩١).

(١٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص١١٢).

(١٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٦٤).

وقالَ ابنُ حجر: «ثقةٌ، ربما وهم»[١]. وقال: «تَكَلَّم فيه أبو حاتم بِعَنَت»[٢].

[٩] عبد الرزاق بن همام الصّنعاني:

أحدُ الأعلام الثقات، وثَّقَه ابنُ معين[٣]، وأبو داود[٤]، والعجلي[٥]، ويعقوبُ بن شيبة[٦]، والبزار[٧]، وذكرَه ابنُ حبان في الثقاتِ[٨].

وقالَ أبو زرعة الدمشقي: «عبد الرزاق أحدُ من ثبتَ حديثه»[٩]، وقالَ ابنُ الصلاح: «هو حُجَّةٌ على الإطلاق»[١٠].

وقالَ معمر: «يختلفُ إلينا في طلب العلم من أهلِ اليمن أربعة ـ فذكر منهم عبد الرزاق ـ وقالَ: وأما ابن همام، فإنْ عاشَ، فَخَلِيقٌ أن تُضْرَبَ إليه أكبادُ الإبل»[١١].

وقالَ أحمدُ بن صالح المصري: «قلتُ لأحمدَ بن حنبل: رأيتَ أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا»[١٢].

وقالَ ابنُ رجب: «أحدُ أئمةِ الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلةُ في زمانِه في الحديثِ، حتى قيل: إنّه لم يُرْحَل إلى أحدٍ بعدَ رسول اللهِ ﷺ ما رُحِل إلى عبد الرزاق»[١٣].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٢٣٣ ترجمة ٣١٣٢).
(٢) هدي الساري (ص٤٦٢).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص١٤٦).
(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٢٧٧).
(٥) معرفة الثقات (٢/ ٩٣ برقم ١٠٩٤).
(٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٨/ ٥٩).
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٢٧٧).
(٨) (٨/ ٤١٢).
(٩) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٨/ ٥٧).
(١٠) ينظر: المختلطين، للعلائي (ص٧٥).
(١١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٨/ ٥٧).
(١٢) ينظر: المصدر نفسه (١٨/ ٥٦).
(١٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٢).

وهكذا نرى أنّ الأئمةَ أثنُوا عليه.

إلا أنَّ بعضَهم نسبَه إلى الخطإِ أحيانًا أو التلقينِ أو التشيعِ.

قالَ أحمد: «عَمِي في آخرِ عمرِه، وكان يُلَقّنُ فيتلقن، فسماعُ من سمعَ منه بعد المائتين لا شيء»[(١)].

وقالَ: «لا يعبأ بحديثِ من سمعَ منه وقد ذهبَ بصرُه، كانَ يلقن أحاديث باطلة»[(٢)].

وقالَ: «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيحُ البصرِ، ومن سمعَ منه بعد ما ذهبَ بصرُه فهو ضعيفُ السماعِ»[(٣)].

وقالَ الدارقطني: «ثقةٌ، لكنه يخطئُ على مَعْمَر في أحاديث»[(٤)].

وقالَ ابنُ عدي: «ولعبد الرزاق بن همام أصنافٌ وحديثٌ كثير، وقد رحلَ إليه ثقاتُ المسلمين وأئمتُهم وكتبُوا عنه، ولم يروا بحديثِه بأسًا، إلا أنهم نسبوه إلى التشيعِ، وقد روى أحاديثَ في الفضائل ممَّا لا يوافقُه عليه أحدٌ من الثقاتِ، فهذا أعظمَ ما رَمَوْه به من روايتِه لهذه الأحاديثِ، ولما رواه في مثالب غيرهم، وأما في بابِ الصدق فأرجو أنه لا بأسَ به، إلا أنّه قد سبقَ منه أحاديث في فضائلِ أهلِ البيت ومثالب آخرين مناكير»[(٥)].

وقالَ البخاري: «ما حَدَّثَ من كتابِه فهو أصح»[(٦)]. وقالَ: «يَهِمُ في بعضِ ما يُحَدِّث به»[(٧)].

وقالَ ابنُ حبان: «وكانَ ممن جَمَع وصَنَّف، وحَفِظ وذَاكر، وكان ممن يُخْطِئ إذا حَدَّث من حِفْظه على تَشَيّع فيه»[(٨)].

---

(١) ينظر: المختلطين، للعلائي (ص٧٤).
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٥٢).
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٥٦٥)، وميزان الاعتدال، له (٢/ ٥٣٤)، والمختلطين، للعلائي (ص٧٤).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٥٣٤).
(٥) الكامل (٦/ ٥٤٥).
(٦) التاريخ الكبير (٦/ ١٣٠).
(٧) العلل الكبير، للترمذي (١/ ٥٣٥).
(٨) الثقات (٨/ ٤١٢).

وقالَ النسائي: «فيه نظرٌ لمن كتبَ عنه بأخرة»[(١)].

وقالَ ابنُ رجب: «لما كانَ بصيرًا ويُحَدِّث من كتابِه كانَ حديثُه جيدًا، وما حدثَ من حفظِه خَلَط»[(٢)].

وقالَ البَرْذَعي: «ورأيتُ أبا زرعة لا يَحْمِدُ أمره، وينسبه إلى أمرٍ غليظ»[(٣)].

وقالَ ابنُ عيينة: «أخافُ أنْ يكونَ من الذين ضلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا»[(٤)].

وقالَ عباس بن عبد العظيم العَنْبري: «واللهِ الذي لا إله إلا هو، إنَّ عبد الرزاق كذَّاب، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه»[(٥)].

إلا أنَّ الذهبي تَعَقّبه، فقالَ: «هذا ما وافق العباسَ عليه مسلمٌ؛ بل سائر الحفاظ وأئمة العلمِ يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سَعةِ ما روى»[(٦)].

ووثقَه الذهبي[(٧)] وقالَ: «وثّقَه غير واحد، وحديثه مُخَرّج في الصحاحِ، وله ما ينفردُ به، ونقموا عليه التشيعَ، وما كان يغلو فيه؛ بل كان يُحِبُّ عليًّا ﷺ، ويَبْغض من قاتله»[(٨)].

وقالَ: «وبكل حالٍ لعبد الرزاق أحاديث ينفردُ بها قد أُنْكِرت عليه من ذلك الزمانِ، حتى إنّ أبا حاتم، قالَ: يكتب حديثه ولا يحتج به»[(٩)].

وقالَ ابنُ حجر: «ثقةٌ حافظٌ مُصنِّفٌ شهير، عَمِيَ في آخرِ عمرِه فتغير، وكانَ يتشيعُ»[(١٠)].

---

(١) الضعفاء والمتروكين (ص١٦٤).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٦).
(٣) الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٤٥٠).
(٤) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٤/٤٧).
(٥) ينظر: نفسه.
(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٤)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٤)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٣).
(٨) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٦).
(٩) المغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٣).
(١٠) تقريب التهذيب (ص٢٩٦ ترجمة ٤٠٧١).

وقالَ: «أحدُ الحفاظِ الأثبات، صاحبُ التصانيف، وثقَه الأئمةُ كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العَنْبَري وحده، فَتَكَّلمَ بكلامٍ أفرطَ فيه، ولم يوافقه عليه أحدُ... احتجَّ به الشيخان في جملةٍ من حديث من سمعَ منه قبلَ الاختلاط، وضابط ذلك من سمعَ منه قبل المائتين، فأمّا بَعدها فكانَ قد تَغَيَّر»[١].

أما أبو حاتم، فقالَ: «يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به»[٢].

وسبب قول أبي حاتم فيه على الأرجحِ، لما حصلَ له من تغيرٍ وخفةِ ضبطٍ بعدما عميَ آخر عمرِه، فأُنْكِرت عليه أحاديث انفردَ بها.

قلتُ: ومع ذلك فلا ينبغي من أبي حاتم أن يُطْلقها على رجل كعبد الرزاق، فعبد الرزاق ثِقَةٌ مُطْلقًا قَبْل ذهاب بصره سنة مائتين، وإذا كانَ قد عميَ في آخرِ عمرِه فتغيَّرَ وخفَ ضبطه، ووهمَ في بعضِ ما يحدِّث به، فلا نَضْرِب على حديثِه، ونُطْلِق القولَ بعدمِ الاحتجاج به.

أما عن روايتِه في الصحيحين، فقد احتجَّ به الشيخان في جملةٍ من حديثِ من سمعَ منه قبلَ الاختلاط. واللهُ أعلم.

[١٠] عطاء بن أبي ميمونة:

ثقةٌ، رُمِي بالقدرِ. وقالَ أبو حاتم: «صالحٌ، لا يحتج بحديثه»[٣].

وقد وثَّقَه ابنُ معين[٤]، وأبو زرعة[٥]، والنسائي[٦]، والعجلي[٧]،

---

(١) هدي الساري (ص٤١٩)، وقد حاول ابن حجر في موضع آخر أن يَرُدَّ على كلام الذهبي السابق في أنّ غير عباس وافقه في الكلام على عبد الرزاق. راجع: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٧).

قلت: وفيه ردٌّ عليه نفسه.

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٨).

(٣) المصدر نفسه (٦/ ٣٣٧).

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٥٨)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٧٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣٣٧).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٧).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٠/ ١١٨)، وهدي الساري، لابن حجر (ص٤٢٥).

(٧) معرفة الثقات (٢/ ١٣٦ برقم ١٢٤٢).

ويعقوب الفسوي[١]، وابنُ شاهين[٢]، وذكرَه ابنُ حبان في الثقات[٣].

وقالَ الذهبي: «صدوقٌ»[٤]، «وُثِّقَ»[٥]. وقالَ أيضًا: «وثقوه»[٦].

وقالَ ابنُ حجر: «ثقةٌ، رُمِي بالقدر»[٧].

وكانَ عطاء يرى رأيَ القدر، قالَه يحيى القطان، وحماد بن زيد[٨]، وابن سعد[٩]، وأحمد بن حنبل[١٠]، وابن معين[١١]، والبخاري[١٢]، وابن عدي[١٣].

وقالَ الجُوزجاني: «كانَ رأسًا في القدر»[١٤]. وأنكرَ الذهبي قولَ الجُوزجاني، وقالَ: «بل هو قَدَري صغير»[١٥].

وأدخلَه أبو زرعة الرازي في كتابِه الضعفاء[١٦].

وضعَّفَه ابنُ عدي، فقالَ: «وممن يروي عنه يُكْنِيه بأبي معاذ لضعفِه، وهو معروفٌ بالقدرِ... في أحاديثِه بعض ما ينكر»[١٧].

أقولُ: أما رواياته في الصَّحيحين، فجميعُها صَرّحَت باسمِه ولم تفرد كنيته[١٨]، ثم كم من الثِّقاتِ في حديثِهم بعض ما ينكر؟!

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٤، ٣/ ١٢٣).
(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص١٧١).
(٣) (٥/ ٢٠٣).
(٤) الكاشف (٢/ ٢٤ ترجمة ٣٨٠٦).
(٥) ذكر من تكلم فيه (ص١٣٦).
(٦) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٥).
(٧) تقريب التهذيب (ص٣٣٢ ترجمة ٤٦٠١).
(٨) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٥/ ١٤).
(٩) الطبقات الكبير (٩/ ٢٤٤).
(١٠) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٧٧ برقم ٤٢٧٧).
(١١) ينظر: الكامل، لابن عدي (٧/ ٨٢).
(١٢) ينظر: التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٩)، والتاريخ الأوسط (٣/ ٣٤٧)، والضعفاء الصغير، للبخاري (ص٨٩).
(١٣) الكامل (٧/ ٨٣).
(١٤) أحوال الرجال (ص٣١٥).
(١٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٨٤).
(١٦) أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين (٢/ ٦٤٥ برقم ٢٤٩).
(١٧) الكامل (٧/ ٨٣).
(١٨) ينظر: صحيح البخاري، بالأرقام (١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ٢١٧، ٥٠٠، ٦١٩٢)، وصحيح مسلم، بالأرقام (٢٧٠، ٢٧١، ٥٧٨، ٢١٤١).

فهل هذا هو السَّببُ في قولِ أبي حاتم لا يحتجُّ به؟!

وهل كلُّ من في حديثِه بعض ما ينكر لا يحتجُّ بحديثه؟! أم لبدعته؟ فاللهُ أعلم.

ولعلَّ هذه البدعةَ هي السببُ في إدخالِه في ضعفاءِ أبي زرعة، واللهُ أعلم.

وسواء كانَ السببُ هو قَدَرِيته، أو هذه الأحاديث القليلة التي أُنْكِرت عليه، فلا يخرجُه من حَيِّزِ التوثيقِ، بَلْه عدم الاحتجاج بحديثه.

وأما عن رواياتِه في «صحيحِ البخاري»، فقد وجدتُ ابن حجر يقولُ: «ليسَ له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء»[(١)].

وكانَ الكلاباذي قد قالَ: «أخرجَ البخاري عنه، كانَ رسولُ الله ﷺ إذا تبرَّزَ لحاجتِه أتيته بماء. . . الحديث»[(٢)].

قلتُ: هما حديثان، وليس حديثًا واحدًا؛ **الأول**: حديث الاستنجاء[(٣)]، والثاني: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ ـ يعني: بنت أم سلمة ـ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ، فَقِيلَ: تُزَكِّي نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَيْنَبَ[(٤)].

والحديثان لا علاقةَ لهما بالقَدَر.

[[١١]] عمرو بن أبي سلمة:

صدوقٌ، له أوهام، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[(٥)].

وقد وثَّقَه ابنُ سعد[(٦)]، وأبو سعيد بن يونس[(٧)]، وقالَ ابنُ عدي: «أرجو أنه لا بأسَ به»[(٨)]، وذكرَه ابنُ حبان في الثقات[(٩)]، وقالَ الوليدُ بن بكر

---

(١) هدي الساري (ص٤٢٥).

(٢) رجال صحيح البخاري، للكلاباذي (٢/ ٥٦٩).

(٣) صحيح البخاري، بالأرقام (١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ٥٠٠).

(٤) صحيح مسلم، برقم (٦١٩٢).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٥).

(٦) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٤٣١).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٢/ ٥٣).

(٨) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٤٣١).

(٩) الثقات (٨/ ٢٨٢).

الأندلسي: «أحد أئمة الحديث»[١].

وأثنى عليه أحمد[٢]. قالَ حميد بن زنجويه: «لما رجعنَا من مصرَ، دخلنَا على أحمد بن حنبل، فقال: مررتُم بأبي حفص عمرو بن أبي سلمة؟ قالَ: فقلنا له: وما كانَ عندَ أبي حفص! إنما كانت عندَه خمسون حديثًا للأوزاعي، والباقي مناولة، فقالَ: والمناولة، كنتم تأخذون منها وتنظرون فيها»[٣].

إلا أنَّ الإمامَ أحمد، قالَ: «روى عن زهير أحاديثَ بواطيل، أراه سمعَها من صدقة بن عبد الله فغلطَ، فقلبها عن زهير»[٤].

وقالَ الذهبي: «ثقةٌ»[٥]، وقالَ أيضًا: «صدوقٌ مشهورٌ»[٦].

وقالَ ابنُ حجر: «صدوقٌ له أوهامٌ»[٧].

وضعَّفَه يحيى بن معين[٨]، والسَّاجي[٩]، ومُغُلْطاي[١٠]، وقالَ العقيلي: «في حديثِه وهمٌ»[١١].

ولذا؛ فليسَ له في «صحيحِ البخاري» سوى حديثين، كما قالَ ابنُ حجر.

أحدهما: في التَّوحيدِ، حديثه عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد اللهِ عن ابن عباس عن أُبَيّ بن كعب في قصة الخضر وموسى عليهما السلام، وهو عندَه في

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٢/ ٥٣)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٢٦٨).
(٢) ينظر: هدي الساري، لابن حجر (ص٤٣١).
(٣) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب (٢/ ٩٥).
(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ١٨٣).
(٥) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص١٤٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٤).
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨).
(٧) تقريب التهذيب (ص٣٥٩ ترجمة ٥٠٤٣).
(٨) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٣٥).
(٩) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٨).
(١٠) ينظر: فيض القدير، للمُنَاوي مع الجامع الصغير (٣/ ١٢٣).
(١١) الضعفاء (٤/ ٣٠٦).

العلم من حديثِ محمد بن حرب عن الأوزاعي[١].

والثاني: في الجنائز، حديثه عن الأوزاعي عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، حديث: «**حقُّ المسلمِ على المسلمِ خَمْس...**» الحديث.

وقالَ بعدَه: تابعَه معمر عن الزهري[٢].

قلت ـ يعني ابن حجر ـ: «وليسَ هو من أفرادِ عمرو بن أبي سلمة، فقد رواه الوليدُ بن مسلم، قالَ: حدثنَا الأوزاعي. أخرجَه ابنُ حبان في «صحيحِه» من طريقِه، وحديث معمر أخرجَه مسلم»[٣].

وله في «صحيح مسلم» حديثٌ واحدٌ متابعةً[٤].

[١٢] محمّد بن أبي عدي:

ثقةٌ، وفي «الميزانِ»، قالَ أبو حاتم مرّة: «لا يحتج به»[٥].

وقد وثَّقَه أبو حاتم[٦]، والنسائي[٧]، وابنُ سعد[٨].

وقالَ الدارمي: «سألتُ يحيى بن معين عن أصحابِ شعبة، قلتُ: غُنْدر أحب إليك أو محمد بن أبي عدي؟ فقالَ: ثقتان»[٩].

وكانَ عبد الرحمٰن بن مهدي ومعاذ بن معاذ يُحْسِنان الثناءَ عليه[١٠].

وقالَ الإمامُ أحمد: «ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر[١١]، هو أشبه بأهلِ الدين، وأصح حديثًا»[١٢].

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٧٤٧٨).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١٢٤٠)، وينظر الحديث في: صحيح مسلم، برقم (٢١٦٢)، والمسند الصحيح، لابن حبان، (٥/ ٢٣) حديث رقم (٣٨٩٠).

(٣) هدي الساري (ص٤٣١).

(٤) صحيح مسلم، برقم (١١٥٩).

(٥) (٤/ ٢٠٥).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٧).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٤/ ٣٢٤).

(٨) الطبقات الكبير (٩/ ٢٩٣).

(٩) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٦٤).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٨٦).

(١١) يعني: ابن سعد السمّان، وهو ثقة، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

(١٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٢٦ برقم ٢٨٨٥).

وذكرَه ابنُ حبان في الثقاتِ[١].

وقالَ الذهبي[٢]، وابنُ حجر[٣]: «ثقةٌ».

قلتُ: وأما ما نقلَه الذهبي في «الميزانِ» أنَّ أبا حاتم قالَ فيه مرّةَ: لا يحتج به، فلم أجده في أيِّ من المصنفاتِ التي اطلعتُ عليها.

وقد عقّبَ ابنُ حجر على ذلك، بقوله: «فيُنْظَر في ذلك، وأبو حاتم عندَه عَنَتٌ، وقد احتجَ به الجماعة»[٤].

[١٣] محمد بن مسلم بن تَدْرُس ـ أبو الزُّبَير ـ المكي:

ثقةٌ. وقالَ أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»[٥].

فقد وثَّقَه ابنُ سعد[٦]، وابنُ معين[٧]، والنسائي[٨]، والعجلي[٩]، وابنُ المديني[١٠]، وقالَ أحمد: «ليسَ به بأس»[١١]، وفي روايةِ ابن هانئ، قالَ: «هو حُجَّةٌ أَحْتَجُّ به»[١٢].

وقالَ يعقوب بن شيبة: «ثقةٌ صدوقٌ، وإلى الضعف ما هو»[١٣].

وقالَ السَّاجي: «صدوقٌ حجةٌ في الأحكامِ، قد روى عنه أهلُ النقل وقبلوه واحتجوا بحديثه»[١٤].

---

(١) (٧/ ٤٤٠).
(٢) الكاشف (٢/ ١٥٤ ترجمة ٣٨٠٦)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٠٥).
(٣) تقريب التهذيب (ص٤٠٢ ترجمة ٥٦٩٧).
(٤) هدي الساري (ص٤٤١).
(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٧٥).
(٦) الطبقات الكبير (٨/ ٤٢).
(٧) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١٩٧).
(٨) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٦/ ٤٠٩).
(٩) معرفة الثقات (٢/ ٢٥٣ برقم ١٦٤٧).
(١٠) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص٨٧).
(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٨٠ برقم ٣١٥٢)، وينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٧٥).
(١٢) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٧٣).
(١٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٦/ ٤٠٨).
(١٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ٣٣٧).

وقالَ ابنُ عدي: «وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدثَ عنه مالك، فإنّ مالكًا لا يروي إلا عن ثقةٍ، ولا أعلمُ أحدًا من الثقات تَخلّفَ عن أبي الزبير إلا قد كتبَ عنه، وهو في نفسِه ثقةٌ، إلا أنْ يرويَ عنه بعضِ الضعفاءِ، فيكون ذلك من جهةِ الضعيفِ، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحدٌ، وهو صدوقٌ وثقةٌ، لا بأسَ به»[١].

وفي سماعِهِ من جابرٍ، قالَ ابنُ معين: استحلفَ شُعْبةُ[٢] أبا الزبير بين الرُّكْن والمَقَام: اللَّهُمَّ إنَّك سمعتَ هذه الأحاديث من جابر؟ فقالَ: آلله إني سمعتُها من جابر، يقوله ثلاث مرار، يرددها عليه[٣]».

وقالَ الليثُ: «قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفع إليَّ كتابين، وانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسِي: لو عاودته، فسألتُه: أسمعَ هذا كله من جابر؟ فقالَ: منه ما سمعت، ومنه ما حدثناه عنه. فقلتُ له: أَعْلِم لي على ما سمعت. فأعلم لي على هذا الذي عندي»[٤].

قالَ الذهبي: «ولهذه الرواية احتجَّ ابنُ حزم بما روى عنه الليث مطلقًا»[٥]. وذكرَه ابنُ حبان[٦]، وابنُ شاهين[٧] في ثقاتِهما.

وقالَ الذهبي: «ثقةٌ»[٨]، وقالَ: «صدوقٌ»[٩]، «مشهورٌ»[١٠]. وقالَ ابنُ حجر: «صدوقٌ إلا أنَّه يدلس»[١١].

وتكلمَ فيه أيوب السَّخْتِيَاني، وابن عُيَيْنَة، وشعبة.

أما أيوب، فقالَ الترمذي: «حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، قال:

---

(١) الكامل (٧/ ٢٩٣).
(٢) وجاء في تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٢) (شيبة) خطأ.
(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ٣٣٧).
(٤) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٥/ ٣٩١).
(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٦٣٣).
(٦) (٥/ ٣٥١).
(٧) تاريخ أسماء الثقات (ص١٩٨).
(٨) الكاشف (٢/ ٢١٦ ترجمة ٥١٤٩)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص١٧٠).
(٩) تذكرة الحفاظ (١/ ٩٥).
(١٠) المغني في الضعفاء (٢/ ٦٣٣).
(١١) تقريب التهذيب (ص٤٤٠ ترجمة ٦٢٩١).

سمعت أيوب السَّخْتِيَاني: يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير، أبو الزبير. قالَ سفيان بيده، يَقْبِضها. قالَ الترمذي: إنَّما يعني به الحفظَ والإتقان»[١].

وقالَ يعقوبُ بن سفيان: «حدثني محمد بن يحيى، حدثنا سفيان، قالَ: سمعتُ أيوب إذا ذكر أبا الزبير، يقول: أبو الزبير، أبو الزبير، أبو الزبير، وقالَ: بكفه يقبضها. قال محمد: أي يوثقه»[٢].

قلتُ: والعلماء خالفوا الترمذي وابن أبي عمر في تفسيرِهما لعبارةِ أيوب.

فروى العقيلي بسندِه عن البخاري عن ابن المديني، قال: «حدثنا سفيان، حدثنا أيوب، حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، فغمزَه»[٣].

فعقّبَ عليه ابنُ رجب، بقولِه: «وهذا خلافُ ما فسّر به الترمذي أنه عنى حفظَه وإتقانه»[٤].

وبعدما ذكرَ الإمامُ أحمد هذه العبارةَ عن أيوب سألَه ابنه عبد الله: كأنّه يُضَعِّفه؟ قالَ: «نعم»[٥].

وخرَّجَ العقيلي من طريقِ أبي عوانة، قالَ: «كنّا عند عمرو بن دينار جلوسًا، ومعنا أيوب، فحدثنا أبو الزبير بحديثٍ، فقلتُ لأيوب: أتدري ما هذا؟ فقالَ: هو لا يدري ما حدّث، أدري أنا»[٦].

قالَ ابنُ رجب: «وهذا يدلُّ على أن أيوبَ كان يَغْمِزه»[٧].

---

(١) العلل الصغير آخر السنن (٥/ ٧٥٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٣)، وتصحفت ـ عندي ـ في المطبوع من المعرفة والتاريخ إلى: وقال: يكفه فقيهنا، قال محمد: أبي يوثقه!!، وبذلك تتوافق رواية محمد بن يحيى، وهو: ابن أبي عمر، عن سفيان، وهو: ابن عيينة في نقل حركة سفيان بيده، ويؤكدها أنها جاءت كذلك في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٥١٠ برقم ١٣٤٨).

(٣) الضعفاء (٥/ ٣٨٧).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (١/ ٥٤٢ برقم ١٢٨٥).

(٦) الضعفاء (٥/ ٣٨٧)، وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٧٥).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٢).

وأما قول ابن رجب: «وخرَّجَ ابنُ عدي هذا الأثرَ من طريقِ الترمذي عن ابن أبي عمر، عن سفيان. وعندِه، قالَ سفيان: هذه نقيصةٌ. وهذا خلاف ما وجدنا في نسخ كتاب الترمذي»[١].

فلعلّ تصحيفًا وقع في النُّسْخةِ التي اطَّلعَ عليها ابنُ رجب، وفي المطبوع من «الكامل»: «قال سفيان: بيده يقبضُه». فاللهُ أعلم.

وجاءَ ابن عيينة، فَرَدَّد عبارة أيوب، فعن نُعَيْم بن حماد، قالَ: سمعت ابن عيينة، يقولُ: «حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، أي: كأنّه يضعفه»[٢].

أما شعبة، فتركَ حديثَه، واعتلّ بأنَّه رآه لا يحسنُ يصلي، وبأنَّه رآه يَزِن ويسترجح في الوزن، وبأنَّ رجلاً أغضبه فافترى عليه، وهو حاضرٌ[٣].

وقالَ هشيم: «سمعت من أبي الزبير، فأخذَ شعبة كتابي فمزقه»[٤].

وروي عن مُعْتَمر بن سليمان وسُويد بن عبد العزيز ندمَهما لسماعِ كلام شعبة في أبي الزبير.

قالَ معتمر، «وقد سألَه رجل: لِمَ لَمْ تحمل عن أبي الزبير؟ فقال: حَذّرني شعبة، فقالَ لي: لا تحمل عنه، فإني رأيته يسيء صلاته، ليت أني لم أكن رأيت شعبة»[٥].

وكذا سويد، وقد سألَه رجلٌ: لِمَ تمسك عن أبي الزبير؟ فقالَ: «خدعني شعبة، فقالَ لي: لا تحمل عنه، فإنّي رأيتَه يسيء صلاتَه، وليتني كنتُ ما رأيتُ شعبة»[٦].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٤٢)، (٨/ ٧٥)، والضعفاء، للعقيلي (٥/ ٣٩١).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٥٧١)، وينظر: هذه الأقوال بأسانيدها في: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ١٥١)، (٨/ ٧٥)، والضعفاء، للعقيلي (٥/ ٣٨٨)، والكامل، لابن عدي (٧/ ٢٨٦).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ١٥١)، (٨/ ٧٥).

(٥) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (٥/ ٣٨٩).

(٦) ينظر: الكامل، لابن عدي (٧/ ٢٨٧).

وقالَ ابن حبان: «لم يُنْصِف من قدحَ فيه؛ لأنَّ مَنِ استَرْجح في الوزن لنفسِه، لم يَسْتحق التَّرْك مِن أجلِه»[١].

قالَ ابنُ رجب: «ولم يذكر ـ يعني: شعبة ـ عليه كذبًا ولا سوء حفظ»[٢].

ومع ذلك، قالَ أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وأيدَه أبو زرعة حينما سألَه ابن أبي حاتم: «يحتج بحديثه؟ قالَ: إنما يحتجُّ بحديثِ الثقاتِ»[٣].

فالرَّاجحُ أنَّه ثقةٌ، وقد أجملَ ابنُ عدي القولَ فيه.

وقد احتجَّ به مسلم، ويُعْتَذر له في ذلك.

أما البخاري، فقالَ المزي: «روى له الجماعةُ، إلا أنَّ البخاري روى له مقرونًا بغيرِه»[٤].

وقالَ ابنُ حجر: «لم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنَه بعطاء عن جابر»[٥].

قلتُ: يقصدُ ابن حجر حديث جابر في كتاب الشروطِ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمىً جاز، رقم (٢٨١٧)، واللهُ أعلم.

[١٤] موسى بن أبي عائشة:

ثقةٌ، وثَّقَه ابنُ عيينة[٦]، وابنُ معين[٧]، ويعقوبُ بن سفيان[٨]، وذكرَه ابنُ حبان في الثقات[٩]، وقالَ ابنُ حجر: «ثقةٌ عابد، وكان يرسل»[١٠]. وكانَ

---

(١) الثقات (٥/ ٣٥٢).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧١).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٧٥).
(٤) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١١).
(٥) هدي الساري (ص٤٤٢).
(٦) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ١٥٦).
(٧) ينظر: المصدر نفسه، ومعرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن محرز (١/ ١٠٥ برقم ٤٧٨).
(٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٧٢).
(٩) (٥/ ٤٠٤).
(١٠) تقريب التهذيب (ص٤٨٤ ترجمة ٦٩٨٠).

سفيان الثوري يُحْسِن الثناء عليه[١].

وقالَ أبو زرعة للبرذعي: «حَدِّث عن موسى بن أبي عائشة»[٢].

وكانَ الترمذي يُصَحِّح حديثه[٣].

أما ابن أبي حاتم، فقالَ: سمعتُ أبي، يقولُ: «يريبني رواية موسى بن أبي عائشة، حديث عبيد اللهِ بن عبد الله في مرض النبيِّ ﷺ. قلت: ما تقولُ فيه؟ قالَ: صالحُ الحديثِ. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه»[٤].

قالَ الباجي: «وهو أعلى ما قاله أبو حاتم؛ لأنَّه اضطربَ في روايتَه لذلك الحديث اضطرابًا شديدًا»[٥].

وقالَ ابنُ حجر: «عنى أبو حاتم: أنَّه اضطربَ فيه، وهذا من تعنّتِه، وإلا فهو حديثٌ صحيحٌ»[٦].

إذن الروايةُ التي رابت أبا حاتم هي السبب في عدمِ رفعِه إلى الاحتجاجِ بحديثِه، والاكتفاء بالقول: يكتب حديثه، واللهُ أعلم، وهذا غايةُ التشدد منه، رحمه الله تعالى.

[١٥] يحيى بن أيوب الغَافِقي:

صدوقٌ، تَكلَّمَ فيه كثيرٌ من النقادِ من جهةِ حفظِه، ووصفُوه بالوهمِ والخطأِ والمخالفةِ، وأحاديثه بالاضطرابِ والنكارة أحيانًا، فإذا حدّث من كتابٍ، فليسَ به بأس.

وقالَ أبو حاتم: «محل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٧].

---

(١) ينظر: سنن الترمذي (٥/ ٤٣٠)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٨٢).
(٢) الضعفاء، لأبي زرعة (٢/ ٧١٨).
(٣) ينظر على سبيل المثال. السنن (٥/ ٤٣٠).
(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٥٦).
(٥) التعديل والتجريح (٢/ ٧٠٩).
(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٥).
(٧) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٧).

وقد وثَّقَه ابنُ معين[(١)]، وقالَ مرة: «صالح»[(٢)]، والبخاري[(٣)]، وقالَ مرة: «صدوق»[(٤)]، والعجلي[(٥)]، ويعقوبُ بن سفيان[(٦)]، والدارقطني[(٧)]، وقالَ مرة: «في بعضِ أحاديثِه اضطرابٌ»[(٨)]، وإبراهيمُ الحربي[(٩)].

وذكرَه ابنُ حبان في الثقاتِ[(١٠)]، وفي مشاهيرِ علماءِ الأمصار، وقالَ: «يُغْرِب»[(١١)].

وابنُ شاهين وقالَ: «ليسَ به بأسٌ»[(١٢)].

وقالَ أبو داود: «صالح»[(١٣)]، وقالَ النسائي: «ليسَ به بأسٌ»[(١٤)]، وقالَ مرة: «ليسَ بذاك القوي»[(١٥)]، وقالَ في موضعٍ آخر: «عندَه أحاديث مناكير، وليسَ هو ذاك القوي في الحديثِ»[(١٦)]، وقالَ الساجي: «صدوقٌ يهم»[(١٧)].

وذكرَه ابنُ عدي في «الكامل»، وساقَ له بعض ما يُنْكر، ثم قالَ: «ويحيى بن أيوب له أحاديثُ صالحة. . . وهو من فقهاءِ مصر ومن علمائِهم، ولا أرى في حديثِه إذا روى عنه ثقة أو يروي عن ثقةٍ حديثًا منكرًا فأذكرُه، وهو عندي صدوقٌ لا بأسَ به»[(١٨)].

---

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١٩٦)، وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٧).
(٢) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٧).
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ١٦٥).
(٤) ينظر: العلل الكبير، للترمذي (١/ ٣٥٠).
(٥) معرفة الثقات (٢/ ٣٤٧ برقم ١٩٦٢).
(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٤٥).
(٧) السنن (٢/ ١٧١).
(٨) السنن (١/ ٦٨).
(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ١٦٥).
(١٠) (٧/ ٦٠٠).
(١١) (ص١٩٠).
(١٢) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٦٠).
(١٣) سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ١٨٠ برقم ١٥٢٧).
(١٤) ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).
(١٥) الضعفاء والمتروكين (ص٢٤٩).
(١٦) السنن الكبرى (٦/ ٩٨).
(١٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٢٨٧).
(١٨) (٩/ ٥٩).

وقالَ أبو أحمد الحاكم: «إذا حدّث من حفظِهِ فيخطئ، وما حدَّثَ من كتابٍ فليسَ به بأسٌ»[١].

ومن أقوالِ الإمامِ أحمد فيه: «إذا حدَّثَ من حفظِه يخطئ، وإذا حدَّثَ من كتابٍ فليسَ به بأسٌ.

وقد حدّثَ يحيى من حفظِه عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: في قراءةِ النَّبيِّ ﷺ في الوترِ. فقال أحمد: من يَحْتَمِلُ هذا؟ يعني: أنه خطأٌ فاحش»[٢].

وقالَ الأثرم: «سمعتُ أبا عبد الله يسألُ عن يحيى بن أيوب المصري، فقالَ: كانَ يحدثُ من حفظِه، وكانَ لا بأسَ به، وكانَ كثيرُ الوهمِ في حفظِه»[٣]. وقالَ: «سيئُ الحفظِ»[٤].

وقالَ أحمدُ بن صالح: «له أشياء يخالفُ فيها»[٥].

وقالَ ابنُ سعد: «كانَ منكرَ الحديث»[٦].

وقال الإسماعيلي: «لا يحتجُّ به»[٧].

وقالَ ابنُ القطان الفاسي: «هو ممن علمت حاله، وإنّه لا يحتج به لسوء حفظه»[٨].

وكَرَّر ابن حزم القولَ بضعفِه[٩]، وضعّفَه ابنُ قدامة[١٠].

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ١٦٥).
(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٧٦٦)، وينظر: الأوسط، لابن المنذر (٢/ ٢٩٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/٨)، والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٦/ ٣٤٦).
(٣) ينظر: تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٢/ ٤٢٤).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٥٢ برقم ٤١٢٥).
(٥) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٢٦٠).
(٦) الطبقات الكبير (٩/ ٥٢٣).
(٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٢٨٨).
(٨) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٩).
(٩) ينظر على سبيل المثال: المحلى، لابن حزم (٤/ ١٠٨، ١٩٠، ٦/٥، ٦/ ١٢٤).
(١٠) المغني (٢/ ٧٣١).

وذكرَه العقيلي في الضعفاءِ، وروى بسندِه عن ابنِ أبي مريم، قالَ: «حدثت مالكًا بحديثٍ، حدثنا به يحيى بن أيوب عنه، فسألتُه عنه، فقالَ: كذب، وحدثته بآخر، فقال: كذب»[1].

قالَ الذهبي: «صدوقٌ»[2]، وقال: «صالحُ الحديثِ»[3]. وقالَ: «له غرائبٌ ومناكير يتجنبُها أصحابُ الصحاحِ، ويُنَقّون حديثه، وهو حسنُ الحديثِ»[4].

وقالَ ابنُ حجر: «صدوقٌ، ربما أخطأ»[5].

وقالَ الشوكاني: «فيه مقالٌ»[6]، قالَ: «ولكنه صدوق»[7].

قالَ ابنُ حجر: «استشهدَ به البخاري في عدةِ أحاديث من روايتِه عن حميد الطويل ما له عنده غيرها، سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفةِ الصلاةِ بمتابعةِ الليث وغيره، واحتجَّ به الباقون»[8].

قلتُ: لم يحتج به أبو حاتم لأوهامِه ومخالفاتِه وغرائبه ومناكيره، لذا كانَ الأولى استبعاده من الصحيحِ، وإن قالَ الذهبي: «يتجنبها أصحابُ الصحاح ويُنَقّون حديثَه»، واللهُ أعلم.

[١٦] يحيى بن سُلَيم الطائفي:

ثقةٌ في غير روايته عن عبيد اللهِ بن عمر. وقالَ أبو حاتم: «شيخٌ صالح، محله الصدق ولم يكن بالحافظِ، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[9].

وقد وثَّقَه ابنُ معين[10]، وابنُ سعد[11]، والعجلي[12].

---

(١) (٤/ ٣٩١).

(٢) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص١٩٣). (٣) الكاشف (٣/ ٣٦٢ ترجمة ٦١٣٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص٥١٨ ترجمة ٧٥١١).

(٦) نيل الأوطار، للشوكاني (٢/ ١٣٥). (٧) المصدر نفسه (٣/ ٤٤).

(٨) هدي الساري (ص٤٥١). (٩) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٦).

(١٠) تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص٢٢٦)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٦٠).

(١١) الطبقات الكبير (٨/ ٦١). (١٢) معرفة الثقات (٢/ ٣٥٣ برقم ١٩٨٠).

وروى ابنُ عدي بسندِه عن أحمد، قالَ مرّة: «ثقةٌ»[١].

وذكرَه ابنُ حبان في «الثقاتِ»، وقالَ: «يخطئ»[٢]، وابنُ شاهين، وقالَ: «كانَ جائزَ الحديثِ، وكانَ رجلاً صالحًا»[٣].

ووثقَه الذهبي[٤]، والهيثمي[٥]، والبُوصِيري[٦]، والزيلعي[٧].

وقالَ يعقوبُ بن سفيان: «سُنّي رجل صالح، وكتابُه لا بأسَ به، وإذا حَدَّث من كتابِه فحديثُه حسن، وإذا حَدَّث حِفْظًا فيعرف وينكر»[٨].

وقالَ ابنُ عدي: «أحاديثُه متقاربةٌ، وهو صدوقٌ لا بأسَ به»[٩].

وقالَ ابنُ القطان: «صدوقٌ»[١٠]. وكذا الساجي، وزادَ: «يهمُ في الحديث»[١١]، وابنُ حجر، وزادَ: «سيئ الحفظ»[١٢]. وقالَ أبو بِشْر الدولابي: «ليسَ بالقوي»[١٣]، وكذا قالَ النسائي مرّة[١٤]، ووثقَه مرّةً إلا في عبيد اللهِ بن عمر[١٥]، فقالَ: «ليسَ به بأس، وهو منكرُ الحديث عن عبيد اللهِ بن عمر»[١٦].

وقالَ الضياءُ المقدسي: «قالَ أبو حاتم: لا يحتج به، ولم يبيِّن الجرح!! وقد وثقَه يحيى بن معين، وروى له البخاري ومسلم»[١٧].

---

(١) ينظر: الكامل (٩/ ٦٢).
(٢) (٧/ ٦١٥).
(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٦١).
(٤) الكاشف (٢/ ٣٦٧ ترجمة ٦١٨٠).
(٥) مجمع الزوائد، للهيثمي (٣/ ٦٤٤ برقم ٥٧٨٣).
(٦) مصباح الزجاجة (٢/ ١٤٤).
(٧) نصب الراية، للزيلعي (٤/ ٢٠٣).
(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥١).
(٩) الكامل (٩/ ٦٢).
(١٠) ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر (٢/ ٨٧٤).
(١١) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ١٩٧).
(١٢) تقريب التهذيب (ص٥٢١ ترجمة ٧٥٦٣).
(١٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٣٦٨).
(١٤) الضعفاء والمتروكين (ص٢٥١).
(١٥) ينظر: لسان الميزان، للذهبي، طبعة مؤسسة الأعلمي (٧/ ٤٣٢).
(١٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٣٦٨).
(١٧) الأحاديث المختارة (١٠/ ٥٥).

وتكلَّمَ فيه الآخرون من جهةِ حفظِه، ولا سيما في روايته عن عبيد اللهِ.

فقالَ أحمد: «يحيى بن سليم مضطربُ الحديث، روى عن عبيد الله مناكير»[(١)]، وقالَ: «يحيى بن سليم كذا وكذا، واللهِ إنَّ حديثَه يعني فيه شيء، كأنه لم يحمده»[(٢)]. وقالَ: «أتيته فكتبتُ عنه شيئًا، فرأيته يخلط في الأحاديث، فتركته»[(٣)].

وقالَ البخاري: «رجلٌ صالح صاحبُ عبادة، يَهِم الكثير في حديثِه، إلا أحاديث كان يُسأل عنها، فأما غير ذلك فَيَهِم الكثير، روى عن عبيد اللهِ بن عمر أحاديث يهم فيها»[(٤)].

وقالَ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»: «قالَ البخاري في «تاريخِه» في ترجمةِ عبد الرحمٰن بن نافع: ما حَدَّثَ الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيحٌ»[(٥)].

وأشارَ البزَّار إلى خطئه في روايتِه عن عبيد الله بن عمر[(٦)]، قالَ ابنُ حجر: «وهو كما قال، وهو ضعيفٌ في عبيد الله بن عمر»[(٧)].

وقالَ الخليلي: «أخطأ في أحاديث. ومثّل لذلك بثلاثة أحاديث جميعها عن عبيد الله بن عمر»[(٨)].

وقالَ أبو أحمد الحاكم: «ليسَ بالحافظِ عندَهم»[(٩)]. وقالَ الدارقطني:

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٣٦ برقم ٢٣٨).
(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٨٠ برقم ٣١٥٠).
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٥٠٤).
(٤) العلل الكبير، للترمذي (٢/ ٩٨١). وينظر: (١/ ٥١٦).
(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٧)، ولم أجده في المطبوع من التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمٰن بن نافع أو غيره.
(٦) مسند البزار (١٢/ ١٤٢ برقم ٥٧٢٥).
(٧) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٤/ ٩٣).
(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٣٨٤).
(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ١٩٧).

«سيءُ الحفظِ»[١]. وقالَ البيهقي: «كثيرُ الوهمِ، سيءُ الحفظ»[٢]. وقالَ الشوكاني: «فيه مقالٌ»[٣]. وأوردَه العقيلي في الضعفاء[٤].

فالرجل ثقةٌ في غيرِ روايتِه عن عبيد الله بن عمر كما أسلفت، وابنُ حجر، يقول: «والتحقيق أنَّ الكلامَ فيه إنَّما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة»[٥].

ولذا؛ ففي إطلاقِ القولِ بعدمِ الاحتجاج بحديثه، كما فعل أبو حاتم تَشَدّدٌ غير مطلوب. والشيخان يعلمان هذا، لذا استبعَدا في صحيحيهما روايته عن عبيد الله بن عمر، ولم يروِ كل واحد منهما له سوى حديثًا واحدًا.

قالَ ابنُ حجر: «لم يخرج له الشيخان من روايتِه عن عبيد الله بن عمر شيئًا، ليسَ له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ عن إسماعيل بن أمية عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ، يقولُ اللهُ تعالى: «**ثلاثةٌ أنا خَصِيمُهُم...**» الحديث[٦]، وله أصل عنده من غير هذا الوجه[٧]، واحتجَّ به الباقون»[٨].

قلتُ: هو حديثٌ واحد في مسلم رقم (٢٢٩٤)، قالَ فيه:

«وحَدَّثَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ، عَن ابنِ خُثَيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ أَصْحَابِهِ: «**إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ أَنْتَظِرُ مَنْ**

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (١٣/ ٣٤).
(٢) السنن الكبرى، للبيهقي (٩/ ٤٢٩ برقم ١٨٩٩٠).
(٣) نيل الأوطار (٦/ ٢٦٢).
(٤) الضعفاء (٤/ ٤٠٦).
(٥) فتح الباري (٤/ ٤١٨).
(٦) صحيح البخاري، برقم (٢٢٢٧) قال فيه البخاري: «حدثني بِشْر بن مرحوم، حدثنا يحيى بن سليم».
(٧) صحيح البخاري، برقم (٢٢٧٠) قال فيه البخاري: «حدثنا يوسف بن محمد، قال: حدثني يحيى بن سليم».
(٨) هدي الساري (ص٤٥١).

يَرِدُ عَلَيَّ مِنكُمْ، فَوَاللهِ لَيُقْتَطَعَنَّ دُونِي رِجَالٌ فَلَأَقُولَنَّ: أَيْ رَبِّ مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

والحديث من رواية عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم، وقد قالَ الإمامُ أحمد: «كان ـ يعني: يحيى بن سليم ـ قد أتقنَ حديث ابن خُثَيْم، وكانت عندَه في كتاب»[١].

وهي في المتابعاتِ كما أشارَ الذهبي إلى ذلك قائلاً: «لكن مسلم تبعًا»[٢].

[[١٧]] يحيى بن عبد الله بن بُكَير:

ثقةٌ، وقالَ أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهمُ هذا الشأن»[٣].

ووثَّقَه الخليلي، وقالَ: «تفردَ بأحاديث عن مالك، وكانَ أبو حاتم يثني عليه»[٤].

ووثَّقَه ابنُ قانع[٥]، ويعقوبُ بن سفيان[٦]، وقالَ الساجي: «صدوق»[٧]. وقالَ الدارقطني: «عندي ما به بأسٌ»[٨]. وقالَ ابنُ عدي: «كانَ جارَ الليث بن سعد، وهو أثبتُ الناس فيه، وعندَه عن الليث ما ليسَ عندَ أحد»[٩]. وقالَ الباجي: «وهو ثبتٌ في الليث»[١٠]. وذكرَه ابنُ حبان في الثقاتِ[١١].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٨٠ برقم ٣١٥٠).
(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص١٩٥).
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٦٥).
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٢٦٢).
(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٣٣٥).
(٦) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٧).
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٢٠٧).
(٨) ينظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص١٩٧).
(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٢٠٧).
(١٠) التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٢). (١١) (٩/ ٢٦٢).

وكَرّر الذهبي التصريحَ بتوثيقِه في مصنفاتِه[١]، وقالَ ابنُ حجر: «ثقةٌ في الليث، وتكلمُوا في سماعه من مالك»[٢].

قالَ الباجي: «تكلَّمَ أهلُ الحديث في سماعِه «الموطأ» من مالك؛ لأنَّه إنّما سمعَ بقراءةِ حبيب كاتب الليث»[٣].

وقالَ مَسْلمةُ بن قاسم: «يُتَكَلَّم فيه؛ لأنَّ سماعَه من مالك إنَّما كانَ بعرض حبيب، وعرض حبيب عندهم ضعيف»[٤].

أما النَّسائي، فقالَ مرّة: «ضعيفٌ»[٥]، وقالَ في موضعٍ آخر: «ليسَ بثقة»[٦].

قلتُ: أما عن كلامِهم في سماعِه من مالك، فتَحتَ عنوان ذِكْر من سمع من ثقةٍ مع ضعيف فأخذَ حديثه وهو لا يشعر، قالَ ابنُ رجب: «ومنهم: يحيى بن بُكَير وغيره ممن سمعَ من مالك بعرضِ حبيب، كاتبه. قالَ عباس وغيره عن ابنِ معين: حبيب كان يقرأ على مالك وكانَ يخطرف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة. قالَ يحيى: سألوني عنه بمصر، فقلتُ: ليس بشيء. قالَ: وكانَ يحيى بن بكير سمع بعرض حبيب، وهو شرُّ العرض.

قالَ الأثرم عن أحمد: كان مالك إذا حدّث من حفظِه كان أحسنَ مما يعرضون عليه، يقرؤون عليه الخطأ، وهو شبه النائم. وقالَ ابنُ حبان: امتحنَ أهلُ المدينة بحبيب بن أبي حبيب الورّاق، كان يُدْخِل عليهم الحديث، فمن سمعَ بقراءته عليهم فسماعه لا شيء»[٧].

---

(١) ينظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٧)، وذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق (ص١٩٧)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٩)، وميزان الاعتدال (٥/ ١٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص٥٢٢ ترجمة ٧٥٨٠).

(٣) التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٢).

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٣٣٦).

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص٢٤٨).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٤٠٣).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٣٠).

فلعلَّه السببَ في جعل أبي حاتم لا يحتج به، مع أنَّه أثنى عليه، فقالَ: «كانَ يفهمُ هذا الشأن».

ويبدو أنَّ الذهبي لم يقتنع بهذا السبب ليكون مُبرِّرًا لأبي حاتم، فقالَ: «قد عُلِم تَعَنُّت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به».

واعترضَ الذهبي أيضًا على تضعيف النسائي، فقال: «نعم، قالَ النسائي: ضعيف. وأسرفَ، بحيث إنَّه قالَ في وقت آخر: ليس بثقة. وأين مثل ابن بكير في إمامتِه وبصره بالفتوى وغزارةِ علمه»[(١)].

وقالَ أيضًا: «وما أدري ما لاحَ للنسائي منه حتى ضعّفَه، وقالَ مرّة: ليس بثقة، وهذا جرحٌ مردود، فقد احتجَّ به الشيخان، وما علمتُ له حديثًا منكرًا حتى أورده»[(٢)].

وأثنى عليه الذهبي، فقالَ: «صاحبُ حديثٍ ومعرفة، يحتجّ به في الصحيحين»[(٣)].

وقالَ البخاري: «ما روى ابن بكير عن أهلِ الحجاز في «التاريخ»، فإني أتقيه»[(٤)].

قالَ ابنُ حجر: «فهذا يَدُلُّكَ على أنَّه يَنْتَقِي حديثَ شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث»[(٥)].

وكذا قال الباجي: «ومعظم ما أخرجَ عنه عن الليث»[(٦)].

وهو من شيوخِ البخاري، والبخاري أعلم بشيوخه، حيث لقيَهم وعرفَ أحوالَهم واطلعَ على أحاديثِهم، فَمَاز جيدها من رديئها.

قالَ ابن حجر: «ولا شكَّ أنَّ المرءَ أشد معرفة بحديثِ شيوخه،

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٨).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٤).
(٣) ميزان الاعتدال (٥/ ١٢٩).
(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٨)، وهدي الساري (ص٤٥٢).
(٥) هدي الساري (ص٤٥٢).
(٦) التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٢).

وبصحيحِ حديثهم من ضعيفِه ممَّن تقدَّم عن عصرهم»(١).

وبعد:

فالدراسةُ السابقةُ للرواةِ المتفقِ على إخراجِ حديثِهم في الصحيحين، ممن قالَ فيهم أبو حاتم: «لا يحتج به» أو «بحديثه» أوصلتنا إلى أنَّه:

مما لا شكَّ فيه أنّ أبا حاتم رحمه الله تعالى جَرَّاحٌ كما قالَ الذهبي، وهو من أهل الاستقراءِ التَّام في نقدِ الرجال(٢)، حينما قالَ: «إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فَتَمَسَّك بقوله، فإنّه لا يُوَثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره، فإنْ وثقَه أحد، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنّه مُتَعَنِّت في الرّجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي»(٣).

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٢٨٨).

(٢) قالها ابن حجر في الذهبي. ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص١٧٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٠)، وهذا كلام في غاية المتانة، فقد جرَّح أبو حاتم عددًا من رواة الصحيح، بعبارات الجرح المختلفة. فقال في عدد: ليس بالقوي، منهم: الحارث بن عبد الرحمٰن بن سعد، خليفة بن خَيَّاط، داود بن الحُصَين، طلحة بن يحيى، عبد الله بن عبد الرحمٰن الطائفي، عبد الرحمٰن بن ثَرْوان، عبد الرحمٰن بن حماد، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عياض بن عبد الله الفِهْري، فضيل بن سليمان النُّمَيري، فُلَيح بن سليمان، قُرَّة بن عبد الرحمٰن، محمد بن الحسن بن هلال، مصعب بن شيبة، يزيد بن عبد الله بن قُسَيط، ويزيد بن أبي زياد القرشي. أو ليس بالمتين، منهم: سليمان بن قَرْم، ومحاضر بن المُوَرِّع. أو ضعيف أو ضعيف الحديث، منهم: أحمد بن أبي الطيب، أحمد بن يزيد الوَرْتَنِّيس، الحسن بن ذكوان، زمعة بن صالح، عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عبد الكريم بن أبي المُخَارق، ليث بن أبي سُلَيم، ومحمد بن يزيد العجلي. أو مجهول، منهم: أسباط أبو اليَسَع، الحسن بن إسحاق الهَرَوي، الحكم بن عبد الله البصري، عبد الله بن فَرُّوخ القرشي التيمي، محمد بن الحكم المروزي، محمد بن يزيد الحزامي، ومَخْلد بن خالد. أو أدركته ولم أكتب عنه، منهم: أحمد بن سعيد الرباطي، أحمد بن أبي الطيب، أحمد بن يعقوب المسعودي، أسيد الجمال، حَرَمي بن حفص، والحسن بن محمد الحرّاني. إضافة إلى العدد الأكبر ممن قال فيهم: لا يحتجُّ بهم، وانفرد أحد الشيخين بالرواية لهم، منهم: إبراهيم بن مُهَاجِر، أسامة بن زيد الليثي، إسماعيل بن عبد الرحمٰن =

كما انتقدَه ابنُ تيمية، جاعلاً ذلك من تَشَدُّده وحِدّته في التعديل، فقالَ: «قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، أبو حاتم يقولُ مثل هذا في كثيرٍ من رجالِ الصحيحين، وذلك أن شرطَه في التعديلِ صعبٌ»[١].

ولا شك أنَّه شذّ في قولتِه هذه في أكثرِ هؤلاء الرواة، وتعنَّتَ في ذلك، كما وصفَه الذهبي وابنُ حجر مرارًا، معترضَيْن عليه في هذا التجريحِ، ومتعجبين منه.

فأبو حاتم قالَ في غالبيتهم قولته هذه دون سبب ظاهر أو عِلَّةٍ مُعَيَّنة، إلا ما جاء قوله في شجاع: «لَيِّن الحديث، شيخ ليس بالمتين». وفي يحيى بن سليم: «لم يكن بالحافظ». بل قالَ في بعضِهم: «صدوق، أو محله الصدق، أو حسن الحديث، أو صالح».

لذا، كانَ عليه تفسير الجرحِ فيهم، وقد طالبَه العلماءُ بذلك، يؤكِّده أنّ أكثرَ النقاد ـ وفيهم المتشدد ـ على توثيقِ أكثر هؤلاء الرواةِ، مخالفين له.

كما أنَّه لم يلتزم ـ فيما ظهر لي ـ بجوابِه لابنه في سببِ عدم الاحتجاج بهم، وهو «أنهم كانوا يحدِّثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثِهم

= السُّدِّي، بشير بن المُهَاجِر، بقية بن الوليد، الجَرَّاح بن مَلِيح، الحارث بن عبيد البصري، حَرْمَلَة بن يحيى، سالم بن نوح، سُعَير بن الخِمْس، شعيب بن صفوان، شَهْر بن حَوْشَب، صالح بن رُسْتُم، الضحاك بن عثمان، عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، عبد الله بن أبي أُوَيْس، عبد الرحمٰن بن إسحاق المدني، عبد الرحمٰن بن حَرْمَلَة، عبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار، عبد الواحد بن عبد الله بن كعب، علي بن حفص المدائني، علي بن زيد بن جُدْعان، عمر بن ذر، فضيل بن مرزوق، لَيث بن أبي سُلَيم، محمد بن جعفر البزاز، محمد بن حِمْيَر بن أُنَيس، مُجالِد بن سعيد، معاوية بن صالح، معاوية بن عمّار، منصور بن عبد الرحمٰن الغُدَاني، هشام بن سعد، الوليد بن شجاع السَّكُوني، يزيد بن كَيْسان، يونس بن أبي إسحاق. إلى غير ذلك من عبارات الجرح غير المقبولة في الغالب، وإن وافقه النُّقَّاد في الكلام على بعضهم، فإنَّها تؤكِّد على تشدُّدٍ زائدٍ لدى أبي حاتم؛ بل تسرُّعٍ في الكلام على رواة ثقات، والله أعلم.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ٣٩٤).

اضطرابًا ما شئت»، حيث إنّه قالَه فيمن هو ثقةٌ مطلقًا، ولم يتكلم فيه أحدٌ سواه، مثل: بَشِير بن نَهِيك وابن أبي عدي.

أو قالَه؛ لتغيُّرٍ يسيرٍ في حفظه بأخرة، مثل: خالد الحذَّاء وسُهيل بن أبي صالح وعبد الرزاق.

أو مَنْ له أوهامٌ وأغلاطٌ يسيرة، لا تُنْزِله عن درجةِ الثقةِ عندَ جمهورِ النقاد، مثل: شجاع بن الوليد، وشَيْبان بن عبد الرحمٰن، وعباد المُهَلَّبي وعطاء بن أبي ميمونة، ويَلْحق بهم عمرو بن أبي سلمة، وإنْ كان لا يعلو عن درجةِ الصدوق.

أو لروايةٍ رابت أبا حاتم!! رواها موسى بن أبي عائشة، وهي صحيحةٌ كما قال ابنُ حجر الذي وصف أبا حاتم لذلك بالتعنتِ.

أو لكلام بعضِهم فيه، ولا يؤثر، كأبي الزبير المكي.

وقد يكونُ السبب هو الدخولُ في عملِ السلطانِ، كما نُقِلَ عن خالد الحذاء، أو البدعة، كما قيل في شبابة وعطاء.

وبالتالي؛ فلا نجرؤ على تأييدِ أبي حاتم في مصطلحِه هذا في عددٍ كبيرٍ منهم، ولا نوافقُه إلا في يحيى بن أيوب، وفي زياد البكائي في روايته عن غير ابن إسحاق، ولم تكن في المغازي، وفي يحيى بن سُلَيم إذا روى عن عبيد الله بن عمر.

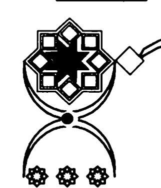
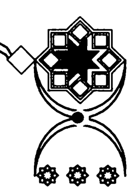
ويمكن أن نُلْحِق بهم يحيى بن بُكَير إذا روى عن مالك؛ لأن سماعه منه إنما كان بعرض حبيب الورّاق.

وهكذا يتأكَّدُ لديّ تشدد أبي حاتم رحمه الله تعالى، وإسرافه في الجرحِ، وتسرُّعه في ذلك في الأعمِ الأغلب، لذا لا يُقْبَل منه ذلك دون تفسيرٍ، ما لم يكن له موافقٌ من أئمةِ النَّقد.

أما الشَّيخان فملتزمان بشروطِهما في «الصحيحِ» إلى حدٍّ كبيرٍ، ولم يحتجا إلا بالثقاتِ، أما المتكلم فيهم فرويا لهم في المتابعاتِ والشواهد، واللهُ أعلم.

وفي الختام أؤكد أنّ هذا التَّعنُّتَ الذي صدرَ منه، لم يصدر عن هوى، وإنَّما صدرَ منه احتياطًا لسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ من أنْ يُدْخَل فيها ما ليسَ منها، فهو مجتهدٌ، له أجران فيما أصابَ، وأجرٌ واحدٌ فيما أخطأ.

❐ ❐ ❐

المبحث الثاني

مدلول مصطلح «عنده عجائب» عند الأئمة النقاد دراسة نظرية تطبيقية

وهذا مبحث يَدرُس مدلول مصطلح (عنده عجائب) في مجموع رواة الحديث عند مجموع الأئمة النُّقَّاد.

ويَهدف إلى بيان مدى صراحة هذه اللفظة في الجرح، وكفايتها في إسقاط رواية المُتَّصف بها ورَدِّ أخباره، أم أنَّ الأمر غير ذلك، لا سيما أنَّ بعض من وُصِف بها روى له الشَّيخان في صحيحيهما، أو اقترن بمصطلحات أخرى من نقاد آخرين تدل على توثيقهم.

ويَكشف عن مدى قُرْب هذه اللفظة أو بعدها من ألفاظ أخرى مثل «عنده بواطيل» أو «عنده مناكير» أو «يقلب الأخبار على الثقات» وغيرها.

وعن الأسباب التي دَعت النُّقَّاد إلى قَوْلَتِهم هذه، وفيما إذا كانت متعلقة بالعدالة أو بالضبط، وفيما إذا عُدّت جرحًا مفسَّرًا أو غير مفسر.

فلقد أثار اهتمامي هذا المصطلح، وما يدل عليه من جوانبَ متعددة، وهي:

أنَّ ثمانية وعشرين من الأئمة النُّقَّاد وعلى رأسهم البخاري وأبو حاتم الرازي وابن حبان وابن عدي أطلقوه في مائة وأربعة عشر من رواة الحديث من التَّابعين وأتباعهم ومن جاء بعدهم.

وبالتَّأمل والنَّظر في مراتب من قيلت فيه هذه اللفظة وجدْتُ أنَّها متفاوتة، فمنهم الثِّقة مطلقًا الذين روى لهم الشيخان أو أحدهما، ومنهم من وثَّقه ابن حجر في «تقريبه» ممن لهم رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها،

ومنهم الصدوق، أو من له أوهام وغرائب ومناكير مع صدقه وديانته، وكثير منهم ضعيف، إلى أنْ يصلَ الأمرُ ببعضهم إلى الكَذِبِ والوضْع وسَرِقة الحديث.

ولذا؛ فهي ليست مُلازِمة دائمًا لخِفَّة ضبط الرَّاوي، أو أنَّها بالضرورة متعلقة بعدم عدالته.

وزاد من اهتمامي اختلاف رأي العلماء في مدلول هذا المصطلح، فبينما نجد بعضهم لا يرى ردَّ أخبار من قيل فيه: «عنده عجائب»، ويُصَحِّح حديث المُتَّصف به أو يُحَسِّنه كما سيأتي قريبًا، وجدنا في المقابل من ضَعَّفَ حديثَه.

ومع تَفَهُّمي عدم إدخال هذه اللفظة في واحدة من مراتب الجرح والتعديل مِمّن صَنَّف في ذلك قديمًا وحديثًا، ومع كل ما سبق، ورغم كثرة الكتابات في «الجرح والتعديل»، وفي مدلول كثير من المصطلحات التي قالها النُّقَّاد في الرُّواة، مما لا يَخفى على الدَّارسين في علم الحديث، لم أجد دراسة علمية تطبيقية تستقرئ هذه اللفظة لتصل بنا إلى مدلولها، أو مرتبة من قيلت فيه بِدِقَّة.

ومنهجي في هذه الدِّراسة بعد عرض أسماء النُّقَّاد، وعدد الرُّواة الذين قيلت فيهم هذه اللفظة عند كلِّ ناقد، هو دراسة هذه اللفظة في أولئك الرُّواة، مرتبين حسب قوتهم، ومن له رواية في «الصحيحين» أو أحدهما، إلى أنْ نصل إلى الكذابين والوضّاعين، على النحو الآتي:

١ - من اتفق الشيخان على إخراج حديثه، وعددهم اثنان.

٢ - من روى له البخاري، وعددهم اثنان.

٣ - من روى له مسلم، وعددهم ثمانية.

٤ - من له رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها، وهو ثقة، وعددهم أربعة.

٥ - من له رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها وهو صدوق، أو صدوق له أوهام، أو مقبول، وعددهم أربعة عشر.

٦ ـ من له رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها وهو لين الحديث، أو في أي مرتبة من مراتب التجريح عند ابن حجر، وعددهم واحد وعشرون راويًا.

٧ ـ من ليس له رواية في أيٍّ من الكتب الستة، وعددهم ثلاثة وستون راويًا.

فهذا العمل العلمي هو استقراء مصطلح «عنده عجائب» في استخدامات أهل الاصطلاح، وإنَّما هو حلقة أو لِنَقُلْ دائرة من دوائر فهم علم الجرح والتَّعديل، وخطوة من خطوات فهم مصطلح الحديث.

والهدف من الدِّراسة هو الكشف عن دلالة هذه اللفظة على حال كلٍّ من الرَّاوي والمروي، ودرجة الرَّاوي المُتَّصف بها، ومرتبته المناسبة بين مراتب التعديل والتَّجريح.

وهذا عرض لأسماء الأئمة النُّقَّاد، وعدد من قيل فيه هذا المصطلح من الرواة:

١ ـ البخاري قالها مُنْفردًا في ستة عشر ١٦ راويًا، ومع مسلم ١، ومع أبي حاتم ١، ومع ابن حبان ١، ومع مسلم وأبي حاتم ١، ومع مسلم وأبي حاتم وابن حبان ١، ومع يحيى القطان ٢، ومع النسائي ١، ومع ابن عدي ١.

٢ ـ أحمد منفردًا ٤، ومع ابن المديني ١.

٣ ـ ابن المديني منفردًا ٣.

٤ ـ ابن معين منفردًا ٣، ومع ابن عيينة وأبي زرعة وابن عدي ١.

٥ ـ ابن عدي منفردًا ٧.

٦ ـ الحاكم منفردًا ٧، ومع الخطيب والخليلي ١.

٧ ـ الخطيب منفردًا ٣.

٨ ـ ابن حبان منفردًا ٢٥، ومع الذهبي ٢، ومع محمد بن طاهر المقدسي.

٩ ـ الذهبي منفردًا ١٤.

١٠ ـ كلٌّ من أبي بكر الجِعَابي (محمد بن عمر ٣٥٥هـ)، وأبي الشيخ الأصبهاني (عبد الله بن محمد ٣٦٩هـ)، وابن النجار (محمد بن محمود ٦٤٣هـ) ٢.

١١ ـ كلٌّ من ابن سعد، وأبي الفتح الأزدي، وصالح بن محمد البغدادي، والدارقطني، وغُنْجَار الصغير (أبي عبد الله محمد بن أحمد ٤١٢هـ)، وأبي الفضل ابن خَيْرُون (أحمد بن الحسن ٤٨٨هـ)، وابن الأثير الجَزَري (علي بن محمد ٦٣٠هـ)، وابن مَسْدي (محمد بن يوسف ٦٦٣هـ) ١.

وقبل البَدْء في دراسة هذه اللفظة في أولئك الرُّواة، أتوقف عند أربع قضايا:

الأولى: ما جاء في معنى «عجائب» في اللغة.

ففي «لسان العرب»: العُجْبُ والعَجَبُ: إنكارُ ما يَرِدُ عليك لقلة اعتياده... وقد عَجِبَ منه يعجبُ عجبًا وتَعَجَّبَ واستعجب... والاستعجاب: شِدَّة التعجب... قال الزجاج (إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل ٣١١هـ): أصل العجب في اللغة أنَّ الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله، قال: قد عجبت من كذا... وقال ابن الأعرابي (محمد بن زياد الهاشمي ٢٣١هـ): العجب النظر إلى شيء غير مألوف ولا معتاد... وقال الجوهري (إسماعيل بن حماد التركي ٣٩٣، وقيل ٤٠٠هـ): ولا يجمع عجب ولا عجيب، ويقال: جمع عجيب عجائب(١).

ومن الآيات القرآنية التي تؤكد المعنى السابق، الآية ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود: ٧٢].

والآية ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾﴾ [ق: ٢].

والآية ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور (١/ ٥٨٠).

الثانية: نقل عبارات بعض العلماء في عدم إسقاط روايات من قيلت فيه هذه اللفظة.

قال الذَّهبي في ميزان الاعتدال: «فقول البخاري في جَسْرة بنت دجَاجة «عندها عجائب» ليس بصريح في الجرح»[(١)].

وقال أبو الحسن علي بن محمد بن القطان، صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: «وقول البخاري إنَّ عندها عجائب لا يكفي لمن يُسْقِط ما روت»[(٢)].

وقال الذَّهبي في «سير أعلام النبلاء»: «قول أبي بكر الجِعَابي في عليِّ بن مَعْبَد بن نوح المصري: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين، فلا تقبل إلا مُفَسَّرة، والرجل فثقةٌ صادقٌ صاحبُ حديث، ولكنَّه يأتي بغرائب عن من يَحتَمِلها»[(٣)].

وسيأتي أثناء الدِّراسة مزيدَ أقوال تشابه الأقوال السابقة.

الثالثة: أنَّ لفظة عجب أو عجائب قد يُقْصَد بها مدح الرَّاوي الذي قيلت فيه، ومن ذلك قول ابن معين: رأيتُ بمصرَ ثلاث عجائب: النيل، والأهرام، وسعيد بن عُفَير.

فعقب على ذلك الذهبي بقوله: حسبك أنَّ يَحيى إمام المحدثين انبهر لابن عُفَير[(٤)].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي ذَكَر بِشْرَ بن السَّرِيِّ، فقال: «ما كان أتقنَه للحديث، مُتْقِن عَجَب»[(٥)].

---

(١) (١/ ٣٦٧). (٢) (٥/ ٣٣١).
(٣) (١٠/ ٦٣٣).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨٤)، وينظر: في الموضع نفسه إعجاب كل من أبي سعيد ابن يونس وعبد الله بن طاهر الأمير، وما ورد من ثناء عليه لتفننه.
(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٣٠٤ برقم ٥٣٥٣)، وينظر: (١/ ٣٤٠ برقم ٦٢٥).

الرابعة، وهي الأهم، والتي زادت إضافة لما سبق من تشجيعي ودفعي لهذه الدراسة: أنَّ الأخ الفاضل مصطفى بن إسماعيل السُّليماني في كتابه «شفاء العليل لألفاظ الجرح والتعديل»، جعل قول الناقد: «عنده بواطيل» أشد في الجرح من قوله: «عنده عجائب»، واستدل بما جاء في سؤالات البَرقاني للدارقطني عن بَزِيع بن حسان، فقال الدارقطني: متروك. فقال البَرْقاني: له عن هشام بن عروة عجائب. قال الدارقطني: هي بواطيل. ثم قال: كل شيء له باطل[1].

وعَدَّ السُّليماني ذلك قاعدة، وحاول توجيهها بأمرين:

الأول: أنَّ العجائب قد تكون مدحًا.

الثاني: اعتراض الذهبي على أبي بكر الجِعَابي، حين قال في عليّ بن معبد: «عنده عجائب» بأنَّها محتملة للتليين، فلا تُقْبل إلا مفسرة[2].

قلت: **أولاً:** لا أرى في رَدِّ الدارقطني على البَرْقاني بقوله: «هي بواطيل» دلالة على رفض عبارة عجائب.

ثانيًا: إنَّ جعلَ ذلك قاعدة أمرٌ غير دقيق، فمدلول لفظة عجائب إنَّما تظهر بعد دراسة أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي، سواء كانت أقل من البواطيل أو تساويها، حيث جمع النُّقَّاد بين اللفظتين في عدد كبير من الرُّواة، أو كانت تعني الكذب والوضع إلى غير ذلك كما سيتبين لنا بالدراسة التطبيقية.

وننتقل الآن إلى دراسة هذا المصطلح على الترتيب السابق ذكره:

○ أولاً: من اتَّفق الشَّيخان على إخراج حديثه، وهما راويان:

[١] جرير بن حازم الأزدي، أبو النَّضر البصري:

وجريرٌ روى له الشَّيخان في «الصَّحيحين» عن عدد من شيوخه، منهم قَتَادة بن دِعامة وأيوب السَّخْتياني، ومع ذلك قال فيه ابن حجر في

(١) ينظر: سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص١٩ برقم ٦١).

(٢) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (ص٤٦١).

«التقريب»: «ثقة، لكن في حديثه عن قَتادة ضَعْف، وله أوهام إذا حَدَّث من حفظه»[١].

وتحت عنوان قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، نقل ابن رجب عن أحمد، قوله: كان يحدثهم بالتَّوهم أشياء عن قتادة يُسْندها بواطيل.

ونَقَل عن عبد الله ابن الإمام أحمد قوله لابن معين: يحدث بأحاديث مناكير، فقال ابن معين: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. ثم مَثَّل لذلك ببعض الأحاديث.

وفي الموضع نفسه، نقل عن أحمد قوله: يروي عن أيوب عجائب[٢].

وأورده أيضًا في أصحاب أيوب، ثم نقل العبارة نفسها عن أحمد[٣].

أقول: إنَّما الأوهام التي وقعت منه إذا حدث من حفظه، هي التي عَبَّر عنها أحمد بالعجائب أو البواطيل، وأسماها ابنه عبد الله المناكير.

يدل على ذلك تكرار الإشارة إليه من أحمد، فقال عنه: كثير الغلط، وقال أيضًا: حَدَّثَ بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ. وقال ابن حبان في الثقات: «كان يخطئ؛ لأنَّ أكثرَ ما كان يُحَدِّث من حفظه»[٤]. وقال السَّاجي: «حدَّث بأحاديث وَهِم فيها، وهي مقلوبة». وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان يَهِمُ في الشيء»[٥].

وهذه العجائب أو البواطيل والمناكير، هي التي قال عنها الذَّهبي في السير: «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى، وقد ارتحل في الكُهُولة إلى مصر، وحَمَل الكثير، وحَدَّث بها»[٦]. وهذا خارج الصحيحين.

وأما في «صحيح البخاري» فهي عن قتادة أحاديث يسيرة، وتوبع عليها.

---

(١) (برقم ٩١١).
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٤، ٧٨٦).
(٣) ينظر: (٢/ ٧٠٢). (٤) (٦/ ١٤٥).
(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٦٤). (٦) (٧/ ١٠٠).

كما قال ابن حجر في «هدي السَّاري»[(١)].

قلت: وكذلك هي في «صحيح مسلم». ومثلها روايته عن أيوب، وقد ثبت لي ذلك بالتتبع والاستقراء. والله أعلم.

والنتيجة: أنَّ العجائبَ في حقِّ جرير بن حازم إنَّما هي أوهامٌ خارج الصحيحين، اغتفرت له، وقد حدّث بها بعد رحلته لمصر، وهي مما حدّث بها من حفظه. والله أعلم.

[٢] مروان بن معاوية الفَزَاري:

فيحيى بن معين، يقول: «علي بن ثابت وإسماعيل بن عياش وبقية ومروان بن معاوية وزيد بن حُبَاب ثقات في أنفسهم، إلا أنَّهم يُحَدِّثون عن الكُلِّ ويأتونا بالعجائب. أو كما قال»[(٢)].

ومروان بن معاوية ثقة، وثقه ابن مَعين[(٣)]، وأحمد[(٤)]، وابن سعد[(٥)]، ويعقوب بن شيبة، والنسائي[(٦)]، ويعقوب بن سفيان[(٧)]، والعجلي[(٨)]، وغيرهم[(٩)].

وإنَّما أخذوا عليه كثرة تدليسه، لا سيما تدليس الشَّيوخ، لذا نَصَّ الأئمة النُّقَّاد على تَجُنّب روايته عن المجهولين.

---

(١) ينظر: (ص٣٩٥). (٢) الكامل، لابن عدي (٢/ ٢٦٣).

(٣) ينظر: عثمان الدارمي في تاريخه (برقم ٧٤٥)، والمُفَضَّل بن غسان الغَلَّابي عن ابن معين في تاريخ مدينة السلام (١٥/ ١٩١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٢)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (الملحق) (ص٣٦٧ برقم ٥٧٦)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٧٩ برقم ٣١٤٣)، وتاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (١١٧).

(٥) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٣٣١).

(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٥/ ١٩١).

(٧) ينظر: المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٤١).

(٨) ينظر: معرفة الثقات (٢/ ٢٧٠ برقم ١٧٠٤).

(٩) ينظر: الثقات، لابن حبان (٧/ ٤٨٣)، ومشاهير علماء الأمصار، له أيضًا (ص١٧٢).

فقال عباس الدُّوري: سألت يَحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن عليِّ بن أبي الوليد، فقال: هذا عليّ بن غُرَاب، والله ما رأيتُ أَحْيَل للتدليس منه[(١)].

وقال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين، يقول: كان مروان بن معاوية يُغَيِّر الأسماء، يُعَمِّي على النَّاس، يُحَدثنا عن الحكم بن أبي خالد، وإنَّما هو الحكم بن ظُهَيْر»[(٢)].

وقال العقيلي: «حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: سُئِل يحيى بن معين وأنا أسمع: كيف كان مروان بن معاوية في الحديث؟ فقال: كان ثقة فيما يروي عمن يعرف، وذاك أنَّه كان يروي عن أقوام لا يُدْرَى من هم، ويُغَيِّر أسماءهم، وكان يحدث عن محمد بن سعيد المصلوب، وكان يُغَيِّر اسمَه، يقول: حدثنا محمد بن قيس؛ لأنَّه لا يُعْرَف»[(٣)].

وقال عباس الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسميه، يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح، ويدع الكَلْبي، يوهمهم أنَّه أبو بكر آخر»[(٤)].

وقال الدُّوري أيضًا: «قال يحيى: وكان الفَزاري يحدِّث عن خَلَف بن تميم، يقول: خَلَف مولى جَعْدة بن هُبَيْرة»[(٥)].

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سألت أبي عن حديث مروان الفَزاري عن إبراهيم بن أبي حِصْن عن مَغْرَاء أو عن رجل آخر عن سعيد بن جُبَير؛ قال

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٧/ ٤٠٨)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٥٣)، والعبارة بنحوها في تاريخ ابن معين، رواية الدوري دون الجملة الأخيرة (٣/ ٥٣٣).
(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، السفر الأول (٢/ ٩٥)، وفي لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٢٥٣) بزيادة: «ليخفي أمره».
(٣) الضعفاء (٦/ ٣٩).
(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدُّوري (٣/ ٤٥٦)، وقوله: «يدع الكَلْبي»؛ أي: يحذفه ولا يذكره.
(٥) المصدر نفسه (٣/ ٥٣٣).

أبي: إبراهيم بن أبي حصن هو أبو إسحاق الفَزَاري»[١].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت عليًّا عن مروان بن معاوية؟ فقال: «كان يُوَثَّق، وكان يروي عن قوم ليسوا ثقات، ويكني عن أسمائهم»[٢].

وقال ابن نُمَير: «كان يلتقط الشيوخ من السُّنن»[٣].

وقال أبو داود: مروان بن معاوية يقلب الأسماء، يقول: حدثني إبراهيم بن حصن ـ يعني: أبا إسحاق الفَزَاري ـ. وحدثني أبو بكر بن فلان عن أبي صالح ـ يعني: أبا بكر بن عياش. ـ يعني: يسقط من بينهما[٤].

وقيل له: مروان عن إسحاق بن طلحة؟ فقال: إسحاق بن يحيى[٥].

وقال أبو حاتم: «صدوق لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين»[٦].

وقال العجلي: «ما حدَّث عن المعروفين فصحيح، وما روى عن المجهولين ففيه ما فيه، وليس بشيء»[٧].

وقال الذهبي في «الميزان»: «ثقة عالم صاحب حديث، لكن يروي عمن دَبَّ ودَرَج، فَيُستأنى في شيوخه»[٨]. وقال في «المغني»: «ثقة حجة، لكنه يكتب عمن دَبَّ ودَرَج، فينظر في شيوخه»[٩].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٨١ برقم ٢٧٠٢)، وإبراهيم، يقال فيه: ابن حصن وابن أبي حصن، واسمه كاملاً إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفَزَاري.

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص١٢٠).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٢).

(٤) وقول أبي داود. يسقط من بينهما هو تدليس التسوية، فأبو بكر هو ابن عياش، وأبو صالح هو باذام، وبينهما محمد بن السائب الكلبي، وهو مُتَّهم بالكذب ورمي بالرفض. وقد تقدم عن ابن معين ما يوضحه.

(٥) ينظر: سؤالات الآجري أبا داود (١/ ٣٢٨ برقم ٥٥٥).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٢).

(٧) معرفة الثقات (٢/ ٢٧٠ برقم ١٧٠٤). (٨) (٦/ ٤٠٢).

(٩) (٢/ ٦٥٢).

وأما ابن حجر، فقال في «التقريب»: «ثقة حافظ، وكان يُدلّس أسماء الشيوخ»[١].

وقال في المرتبة الثالثة من المدلسين: «كان مشهورًا بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضًا، وصفه الدارقطني بذلك»[٢].

والنتيجة هي النظر إلى شيوخ مروان، هل هم معروفون فيقبل حديثه، أم لا فيتوقف فيها. والله أعلم.

وشيوخه في «الصحيحين» معروفون، قال ابن حجر: «وأخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المعروفين، وهم حُمَيد، وعاصم الأحول، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبو يَعْفور الصغير[٣]، وهاشم بن هاشم»[٤].

وجميعهم روى لهم مسلم من حديثه أيضًا.

وروى مسلم عن عشرة آخرين، وهم: سعيد بن عبيد الطّائي، سليمان التَّيْمي، عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، عثمان بن حكيم الأنصاري، عمر بن حمزة العُمَري، محمد بن سُوقة، موسى بن عبد الله الجُهَني، يحيى بن سعيد الأنصاري، يزيد بن كَيْسان، وأبو مالك الأشْجَعي، وليس فيهم مجهول[٥]؛ بل أعلام ثقات، إلا ما قاله ابن حجر في عبيد الله بن الأصم: مقبول، وفي عمر بن حمزة العُمَري: ضعيف، ولكلٍّ منهما ثلاث روايات في مسلم في المتابعات لغيرهما، أو تابع فيها مروان غيره من الثقات.

○ ثانيًا: من روى له البخاري، وعددهم اثنان:

[١] الحسن بن ذَكْوان، أبو سَلَمة البصري:

والحسن أخرج له البخاري حديثًا واحدًا، مع ما فيه من ضعف

---

(١) (ص٤٥٩ برقم ٦٥٧٥). (٢) (ص٤٥).

(٣) في هدي الساري «أبو يعقوب العبدي» خطأ.

(٤) هدي الساري (ص٤٤٣).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، الأرقام (٢٣٦١، ٢٥٧٥، ٤٣٠٤، ٤٤٦١، ٤٨٨٤، ٥٩٤٢، ٦٩٨٥، ٧٥٥٩، ٧٧٦٧، ٢٢٤٠).

وتدليس، وسيأتي، وتحديثه عن شيخ له، وهو عبد الواحد بن قيس بعجائب، كما قال الإمامان يَحيى القَطّان[١] والبخاري[٢].

وقد قال الإمام أحمد: أحاديثه أباطيل[٣]، يروي عن حبيب بن أبي ثابت ولم يسمع من حبيب، إنَّما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي[٤]، أورد ابن عدي أربعة منها، دلَّسها عن عمرو بن خالد[٥] الكذاب[٦]، وقال ابن عدي: «فلا يسميه لضعفه»[٧].

وضَعَّفه ابن معين[٨]، وقال: «كان صاحب أوابد، منكر الحديث»[٩]، وكان قَدَريًّا[١٠]، وضعفه كذلك أبو حاتم[١١]، والنَّسائي[١٢]، والدارقطني[١٣].

وأما ابن شاهين فوثقه[١٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٥].

وقال السَّاجي: «إنَّما ضُعّف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير»[١٦].

وقال ابن عدي: «يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذَكْوان من الجلالة أنْ يرويا عنه، وأرجو أنَّه لا بأس به»[١٧].

---

(١) ينظر: الضعفاء الصغير، للبخاري (ص٧٦)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٣)، والكامل، لابن عدي (٦/ ٥١٨).

(٢) ينظر: الكامل، لابن عدي (٦/ ٥١٨)، والضعفاء، للعقيلي (٣/ ٥٢٣).

(٣) ينظر: بحر الدم، لابن عبد الهادي (ص١١٤)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٠١).

(٤) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (١/ ٥٧٤).

(٥) ينظر: الكامل، لابن عدي (٦/ ٢٢١).

(٦) قاله ابن معين كما في رواية ابن طَهْمان (ص٧٩).

(٧) الكامل، لابن عدي (٦/ ٢٢٢).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣).

(٩) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٠١).

(١٠) ينظر: الكامل (٦/ ٥١٨).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٣).

(١٢) ينظر: الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٨٨ برقم ١٥٢).

(١٣) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٣/ ٣٩).

(١٤) ينظر: تاريخ أسماء الثقات (ص٥٩).

(١٥) ينظر: (٦/ ١٦٣).

(١٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٤).

(١٧) الكامل (٣/ ١٦٠).

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلس»[(١)].

قلت: هو إلى الضَّعف أقرب، دَلَّس عن كَذَّابين، وفي أحاديثه أوابد وأباطيل وعجائب.

فما وجه رواية يحيى القطان عنه حديثًا، أخرجه البخاري في «صحيحه»؟ قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ـ يعني: القَطَّان ـ، عَنِ الْحَسَنِ بنِ ذَكْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ ـ يعني: عِمران بن مِلحان العُطاردي ـ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بنُ حُصَيْنٍ ﭬ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِن النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ**»[(٢)].

وهل يكفي ما قاله ابن حجر في «فتح الباري»: «تَكَلَّم فيه أحمد وابن معين وغيرهما، لكنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تَعنُّته في الرجال، ومع ذلك فهو متابعة»؟[(٣)]. وما قاله في «هدي الساري»: «ولهذا الحديث شواهد كثيرة»؟[(٤)].

أقول: ويمكن الإجابة إضافة لما قاله ابن حجر أنَّ الحسن بن ذَكْوان قد صرّح بالسماع، فانتفت تهمة التدليس، كما أنَّ الإمام البخاري انتقاه من انتقاء شيخ الأئمة يحيى القطان بما صح من أحاديث الحسن، وأنَّه ليس عن عبد الواحد بن قيس. والله أعلم.

[٢] نُعَيم بن حمّاد بن معاوية الخُزَاعي:

ونُعيم، وهو ممن يعتمد قوله في «الجرح والتعديل»[(٥)]، قال فيه الذهبي: «هو من المُدلِّسة (الصواب: من أئمة السُّنَّة كما في طبعة أخرى)[(٦)]، ولكنه

---

(١) تقريب التهذيب (ص١٠٠ ترجمة ١٢٤٠).

(٢) (برقم ٦٥٦٦).

(٣) (١١/٤٤١).

(٤) (ص٣٩٧).

(٥) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص١٩١ برقم ٢٥٢).

(٦) بتحقيق: عبد الله الرحيلي (ص٥١٧ برقم ٣٥٥).

يأتي بعجائب»[١]. وقال أيضًا: «صَنَّف كتاب الفتن، فأتى فيه بعجائب ومناكير»[٢].

ومع توثيق بعض النُّقَّاد لنُعيم، فقد ضَعَّفه أكثرهم، فنسبوه إلى الوهم والخطأ، ورواية ما لا أصل له، وزاد بعضهم فرموه بوضع الحديث.

فوثقه أحمد[٣]، وابن معين[٤]، وزاد: «صدوق، رجل صدق، أنا أَعْرَفُ النَّاس به، كان رفيقي بالبصرة»[٥].

وأما كلام ابن معين فيه، فإنَّما فيما يُشَبَّه له فيروي ما لا أصل لها[٦]، وذمّه مَرّة، فقال: «ويروي عن غير الثقات»[٧]، «وأنَّه كان يَتوهَّم الشيء كذا، يُخطئ فيه، فأمَّا هو فكان من أهل الصِّدق»[٨].

وقد راجعه ابن معين في روايات رواها فرجع[٩]، وأشد ما قاله ابن معين: «ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سُنَّة»[١٠].

ووثقه العجلي[١١]، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»[١٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ ووهم»[١٣]، وقال ابن عدي عقيب ما ساق له من المناكير: «وقد أثنى عليه قوم، وضَعَّفه قوم ممن يَتَصَلَّب في السُّنَّة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامَّة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أنْ يكون باقي حديثه مستقيمًا»[١٤].

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص١٨٤). (٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٠٩).
(٣) ينظر: الكامل، لابن عدي (٧/ ١٦).
(٤) ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٩٧، ١٠٩).
(٥) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤١٩). (٦) ينظر: الكامل (٨/ ٢٥١).
(٧) الموضع نفسه، والصفحة نفسها. (٨) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤١٩).
(٩) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٩/ ٤٧١).
(١٠) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤١٩).
(١١) ينظر: معرفة الثقات (٢/ ٣١٦ برقم ١٨٥٨).
(١٢) الجرح والتعديل (٨/ ٤٦٣). (١٣) (٩/ ٢١٩).
(١٤) الكامل (٨/ ٢٥٦).

وضعفه النَّسائي(١)، وفي رواية: «ليس بثقة»(٢)، وذكره النسائي مرة، وتقدُّمَه في العلم، ثم قال: «كثر تَفرُّده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حدِّ من لا يحتج به»(٣)، وقال أبو سعيد ابن يونس: «روى أحاديث مناكير عن الثقات»(٤)، وقال أبو داود: «عنده نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ ليس لها أصل»(٥)، وقال صالح جزرة: كان يُحدِّث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يُتَابع عليها(٦)، وقال الدارقطني: «كثير الوهم»(٧)، وقال أبو زرعة الدمشقي: وصل أحاديث يوقفها الناس(٨).

ونقل ابن عدي ما ذكره أبو بِشْر الدولابي أن نُعَيمًا كان يضع الحديث في تَقوية السُّنة، وحكايات عن العلماء في ثَلْب أبي حنيفة مُزوَّرة كذب(٩)، ثم عقب عليه بقوله: هو مُتَّهم فيما يقوله في نُعيم لصلابته في أهل الرأي(١٠)، وأيَّد ابن حجر هذا التعقيب، بقوله: «وهذا هو الصواب»(١١).

ونُقِلَ عن أبي الفتح الأَزْدي عبارة الدُّولابي السابقة(١٢)، فعقَّب الذهبي

---

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين (ص٢٣٤). (٢) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤٢٨).
(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٧).
(٤) أورده الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح في قسم تاريخ الغرباء من الكتاب الذي جمعه في تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٢٤٥ برقم ٦٥٢) وعزاه إلى عدد من المصنفات، منها: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٦/ ٤٣١)، وتاريخ مدينة السلام وتهذيب الكمال، المواضع السابقة.
(٥) ينظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٥).
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤١٩).
(٧) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ١٦٤).
(٨) ينظر: المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٧٠٠)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٩/ ٤٧١).
(٩) ينظر: الكامل (٨/ ٢٥٦).
(١٠) ينظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣١٠).
(١١) هدي الساري (ص٤٤٧).
(١٢) ينظر: ذكر من تُكُلِّم فيه وهو موثق (ص١٨٤)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ١٦٤).

على كلام الأَزْدي بقوله: «ما أظنُّه يَضَع»[١].

قلت: لا يصل الأمر كما قال الذهبي بنُعَيم إلى الوضع، وإنَّما هو الوهم الذي يوصله إلى رواية حديثٍ ما كان ينبغي أن يُحَدِّث به، كما نسبه إلى ذلك الأئمة النُّقَّاد، وفي مقدمتهم أعرَفُ النَّاسِ به وصاحبُه الإمام ابن معين[٢].

وفي ثبوت الوهم إضافة لما سبق من أقوال العلماء، قال صالح بن محمد الأَسَدي في حديث رواه نعيم: «ليس لهذا الحديث أصل، ولا أدري من أين جاء به نُعَيم، وكان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها»[٣].

وقال مَسلمة بن قاسم: كان صدوقًا، وهو كثير الخطأ وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[٤]، وقال أبو أحمد الحاكم: «ربما يخالف في بعض حديثه»[٥].

ولعلَّ من أسباب وهمه ما ذكره حين سُئِلَ عن أحاديث أخذها عن عليّ الخراساني العسقلاني، فقال: «إنَّما كانت معي نُسَخٌ أصابها الماء فَدَرَسَ بعضُ الكتاب، فكنت أنظر في كتاب هذا في الكلمة التي تُشْكل عَلَيَّ، فإذا كان مثل كتابي عرفته، فأمَّا أنْ أكون كتبت منه شيئًا قط فلا والله الذي لا إلـه إلا هو»[٦].

ومن أسبابه كذلك أنَّه سمع فأكثر عن الثِّقات والضُّعفاء، فلقد كان معروفًا بالطلب، فكان التَّفرُّد الذي كثر كما قال النسائي، والذي لا يحتمل فينكر عليه، والله أعلم.

وتعليقًا على كلام الذهبي: «وقد صنف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير»، يبين الدكتور موسى إسماعيل البسيط صاحب كتاب الأحاديث المسندة المرفوعة من كتاب الفتن، بأنَّ الكتاب هو مستودع للأحاديث الضعيفة

---

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٠٠). (٢) ينظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٥).
(٣) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤٢٦).
(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٦٧).
(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢). (٦) تاريخ مدينة السلام (١٥/ ٤١٩).

والموضوعة والعجائب والغرائب والمناكير، وأنَّ حجم الضعيف والموضوع من المسند المرفوع من الكتاب بلغت نسبته ستين بالمئة ٦٠٪، وأن الصحيح والحسن فلا تكاد تتجاوز نسبته الأربعين بالمئة ٤٠٪[١].

وأما عن رواية البخاري عنه، فنُعَيم أحد شيوخ البخاري، الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميَّز جيدها من رديئها، قال ابن حجر: «ولا شك أنّ المرءَ أشدُّ معرفةً بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم»[٢]. فكيف بالبخاري؟!.

فإنَّ البخاري بلا شك انتقى من حديثه، وانتخب ما هو معروف صحته منه، وما ليس فيه علة.

وإنَّما هما حديثان مسندان، أحدهما تكرر في موضعين، جاء فيهما نُعَيم مقرونًا بغيره أو متابعًا لغيره، وثالثٌ موقوفًا على عمرو بن ميمون، ورابع معلقًا[٣].

○ ثالثًا: من روى له مسلم، وعددهم ثمانية، ونرتبهم حسب حروف الهجاء:

[١] بَشِير بن المُهاجر الغَنَوي، الذي قال فيه الإمام أحمد: «منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه، فإذا هو يجيء بالعجب»[٤].

وبشير، وثقه ابن معين[٥]، والعجلي[٦]، واختلف قول النسائي فيه، فقال مَرّة: ليس به بأس[٧]، وقال أخرى: «ليس بالقوي»[٨]، وأورده ابن حبان في

(١) (ص٧٣).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٨).
(٣) ينظر: الأرقام (٣٩٣، ٣٨٤٩، ٤٣٣٩، ٧١٣٩، ٧١٨٩).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٨). (٥) نفسه.
(٦) ينظر: معرفة الثقات (١/ ٢٤٩ برقم ١٦٤).
(٧) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٠٩)، وتهذيب الكمال (٤/ ١٧٧).
(٨) الضعفاء والمتروكين (ص٦٣ برقم ٧٩).

«الثقات»، وقال: روى عن أنس ولم يره، دلَّس عنه... يخطئ كثيرًا[١].

وذكره أبو بكر الأَزْدي الأندلسي «ابن خَلَفُون» ٦٣٦هـ في كتابه الثقات، وقال: هو عندي في الطبقة الثالثة من المُحدِّثين، وقد تُكُلِّم في مذهبه، ونُسِبَ إلى الإرجاء[٢].

وقال الحاكم لما خَرَّج حديثه في مستدركه: احتجَّ به مسلم في «صحيحه»[٣].

وقال الذَّهبي[٤]، وابن حجر[٥]: «صدوق»، وزاد ابن حجر: «فيه لين». وقال الذهبي في موضع آخر: «ثقة فيه شيء»[٦].

قلت: هذا الشيء هو ما فَسَّره الإمام أحمد في كلامه السابق، فالمراد بالعجب في كلامه إنَّما هو في الأوهام التي وقع فيها، والمخالفة لغيره أحيانًا مما يجعل في رواياته المناكير كما أشار إلى ذلك العلماء.

فقد ذكره البخاري حين أورد له حديثًا، ثم قال مُقيِّدًا عبارته بحديث معين: «يخالف في بعض حديثه هذا»[٧].

كما قال ابن عدي بعد أنْ خَبَر حديثه أيضًا: «وقد روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه، وإنْ كان فيه بعض الضَّعف»[٨]. وقال ابن الجارود: «يخالف في بعض حديثه»[٩]. وقال زكريا الساجي: «منكر الحديث، عنده مناكير»[١٠]، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»[١١].

---

(١) (٦/ ٩٨).
(٢) (٢/ ٤٢٤).
(٣) ينظر: (٤/ ٤٠٢).
(٤) المغني (١/ ١٠٨)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٥٤).
(٥) تقريب التهذيب (ص٦٤ ترجمة ٧٢٣).
(٦) الكاشف (١/ ٢٧٢ ترجمة ٦١٠).
(٧) التاريخ الكبير (٢/ ١٠١).
(٨) الكامل (٢/ ١٨٢).
(٩) حاشية تهذيب الكمال (٤/ ١٧٨).
(١٠) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٩).
(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٨).

والخلاصة: أنَّ العَجَبَّ الذي قصده أحمد هو في المخالفات التي تضعف حديثه، لذا فكل حديث له يحتاج إلى اعتبارٍ للحكم عليه.

وأما في «صحيح مسلم» فإنَّما هو حديث واحد، في قصة ماعز بن مالك الأَسْلَمي[(١)]، وشيخه في هذا الحديث هو عبد الله بن بُرَيدة، وهو الشيخ الأول الذي ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[(٢)]، مما يدل على تقدم طبقته وملازمته له، كما روى عنه بشير في «السُّنن الأربعة» أيضًا.

وقد تابع شيخه عبد الله بن بُريدة، أخوه سليمان بن بُريدة عند مسلم في سندٍ رجاله ثقات، لكن فيه انقطاعًا، وتابع تلميذه عبد الله بن نُمَير ثلاثة، هم: محمد بن عبد الله بن الزُّبَير[(٣)]، وعيسى بن يونس[(٤)] عند أبي داود، والفضل بن دُكَيْن[(٥)] عند أحمد.

وقال المنذري: «ولا عَيب على مسلم في إخراج هذا الحديث، فإنَّه أتى به في الطبقة الثانية بعدما ساق طرق حديث ماعز، وأتى به آخرًا؛ ليبين اطلاعه على طرق الحديث»[(٦)].

وأورد الزيلعي حديث مسلم، ثم نقل كلام المنذري[(٧)].

وصححه الألباني في إرواء الغليل[(٨)].

[٢] **بَقِيَة بن الوليد**، فابن معين الذي وثقه في نفسه، استدرك بأنَّه يُحَدِّثُ عن الكل، ويأتي بالعجائب[(٩)].

ومثله ابن عدي الذي أكد على توثيق بقية في نفسه، وأنَّه لا بأس، ومع ذلك نَصَّ في أكثر من موضع من كتابه أنَّه يروي العجائب عن المجهولين وعن الكَذَّابين[(١٠)].

---

(١) (برقم ١٦٩٥).
(٢) ينظر: (١/ ٤٢٨).
(٣) (برقم ٤٤٣٤).
(٤) (برقم ٤٤٤٣).
(٥) مسند أحمد (٣٨/ ٢٦ برقم ٢٢٩٤٢).
(٦) مختصر سنن أبي داود (٣/ ١٨١).
(٧) ينظر: نصب الراية (٣/ ٣٢١).
(٨) ينظر: (٧/ ٢٨٢).
(٩) ينظر: الكامل، لابن عدي (٢/ ٢٥٩).
(١٠) ينظر: الكامل (٢/ ٢٧٦).

وقال أبو زرعة: بَقيَّة عجب[١]، وأسماه ابن عيينة أبو العجب[٢].
ووصف الذهبي رواياته بالغرائب، فقال: «له غرائب تستنكر»[٣].

فلعلَّ هذه العجائب، إنَّما هي في روايته عن ضعفاء ومجاهيل وكذابين.

يؤكده ما جاء عن أكثر النُّقَّاد من صِدْقه في نفسه، غير أنَّه يكتب عمن أقبل وأدبر، منهم ابن المبارك، وابن سعد، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والجُوزجاني، والخطيب وغيرهم[٤].

غير أنَّ بعضَهم أشار إلى التسوية في تدليسه، والذي هو إسقاط شيخه الضَّعيف، مما ينتج عنه رواية المناكير عن الثقات، قاله أحمد وابن حبان وابن القطان وغيرهم[٥].

وهو أقل مناكير من الوليد بن مسلم كما قال أبو داود[٦]، ومع ذلك صَرَّح كل من أبي حاتم وابن خزيمة وعبد الحق الإشبيلي والبيهقي بعدم الاحتجاج ببقية[٧].

---

(١) رواه بسنده عنه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٠/٣٣٨)، وينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/ ٥٢٢)، وتهذيب الكمال، للمزي (٤/١٣٨).

(٢) ينظر: الكامل، لابن عدي (٢/ ٢٦٠)، والضعفاء، للعقيلي (١/ ٤٤٠).

(٣) المغني في الضعفاء (١/ ١٠٩).

(٤) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٤٧٤)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٥)، ومعرفة الثقات، للعجلي (١/ ٢٥٠ برقم ١٦٨)، وأحوال الرجال، للجُوزجاني (ص٢٩٦)، وتاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٤٩)، وتاريخ مدينة السلام، للخطيب (٧/ ٦٢٣)، ومعرفة علوم الحديث، للحاكم (ص١٠٦)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٢٦٦)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٣١٠)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص٥٤).

(٥) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٦٥ برقم ٣٠٣)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ٢٠٠)، والتعديل والتجريح، للباجي (١/٢٩٦)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٣٧).

(٦) ينظر: سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ٢٣٣ برقم ١٦٩٧).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٥).

والخلاصة: فيه هي العبارة المشهورة عن تلميذه أبي مِسْهَر الغَسَّاني، حين قال لأبي حاتم الرازي: «بَقيَّة، أحاديثه ليست نَقِية، فكُنْ منها على تَقِيَّة»[(١)].

أما مسلم فروى له حديثًا واحدًا، وهو في الشواهد كما نقله ابن حجر عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء[(٢)].

والحديث هو: قال مسلم: وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ (محمد بن الوليد)، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ»**[(٣)].

وكان شيخه وهو ثقة ثبت، أحد ستة من الثقات تابعوا الإمام مالكًا في روايته لهذا الحديث في الموضع نفسه.

[٣] **زيد بن الحُبَاب**، وزيد، الذي جمعه ابن معين مع غيره كما سبق في مروان بن معاوية وبقية بن الوليد في أنَّهم ثقات في أنفسهم إلا أنَّهم يحدثون عن الكل ويأتونا بالعجائب[(٤)].

وقد وثَّقه عدد كبير من النُّقَّاد، منهم ابن معين[(٥)]، وابن المديني[(٦)]، وأحمد[(٧)]، والعجلي[(٨)]، وعثمان بن أبي شيبة[(٩)]، وابن عدي[(١٠)]،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٥)، وينظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٥٤)، والمغني في الضعفاء (١/ ١٠٩).
(٣) (برقم ١٤٢٩).
(٤) ينظر: الكامل (٢/ ٢٦٣).
(٥) ينظر: تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص١١٣)، وسؤالات ابن الجنيد (ص١٥٨).
(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٦١).
(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣١٩ برقم ٤٣٢)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبد الله (٢/ ٩٦ برقم ١٦٨٠).
(٨) ينظر: معرفة الثقات (١/ ٣٧٧ برقم ٥٢٦).
(٩) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (٩١).
(١٠) ينظر: الكامل (٤/ ١٦٦).

والدارقطني، وابن ماكولا (علي بن هبة الله)، وأبو جعفر السَّبْتي، وأحمد بن صالح[١]، وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث»[٢]، وقال عبد الباقي بن قانِع: «صالح»[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وقد أشار غير واحد ممن وثقه إلى خطئه ووهمه، فقال أحمد: «كان كثير الخطأ»[٥]، وقال ابن حبان: «وكان ممن يخطئ، يُعْتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير»[٦].

وضَيَّقَ بعضُهم هذا الخطأ فقَصَره على حديث الثوري فقط، قال ابن معين: أحاديثه عن سفيان الثوري مقلوبة[٧]، وقال ابن حجر: «قد يخطئ في حديث الثوري»[٨].

وكان بعضهم أكثر تضييقًا، فجعله في بعض حديث الثوري، فابن عدي الذي قال: له أحاديث تستغرب، قَيّد ما أطلقه ابن معين في أحاديث زيد عن الثوري، فقال: «والذي قاله ابن معين إنَّ أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنَّما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولا يرفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها»[٩].

أقول: لذا كان على ابن حجر أنْ يقول يخطئ أحيانًا في حديث الثوري، فوهمه قليل كما أفاده قول الذهبي: «قد يهم»[١٠]، ولا تزيد العجائب في أحاديثه عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٢).
(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٦١).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٢).
(٤) ينظر: (٨/ ٢٥٠).
(٥) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله (٢/ ٩٦).
(٦) الثقات (٨/ ٢٥٠).
(٧) ينظر: الكامل (٤/ ١٦٦)، وتاريخ مدينة السلام (٩/ ٤٤٧).
(٨) تقريب التهذيب (ص١٦٢ ترجمة ٢١٢٤)، وأورد الدارقطني حديثًا، ثم قال: «ورواه زيد بن الحُبَاب عن الثوري، فوهم فيه». العلل (١/ ٢٦٩).
(٩) الكامل (٣/ ٢٠٩).
(١٠) الكاشف (١/ ٤١٥ ترجمة ١٧٢٩).

وأحاديثه الستة عشر في «صحيح مسلم»[١] ليس فيها وَهْمٌ بحمد الله تعالى.

[[٤]] **سليمان بن موسى**، وسليمان، قال فيه البخاري: «عنده أحاديث عجائب»[٢]، وقال في موضع آخر: «عنده مناكير»[٣]، وقال كذلك: منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روى أحاديث عامتها مناكير[٤].

وقد أثنى عليه بعض النُّقَّاد، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، فوثقه ابن سعد[٥]، وابن معين[٦]، ودُحَيْم[٧]، والدارقطني[٨]، والقرطبي[٩]، وأثنى عليه ابن جريج[١٠]، والزهري[١١].

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب»[١٢]، وقال ابن عدي: «وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق»[١٣].

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث»[١٤]، وفي موضع آخر: «في حديثه شيء»[١٥].

وقال الذهبي: «وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها»[١٦]، وقال ابن حجر: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخلط قبل

---

(١) الأرقام (٢٣٤، ٣٣٨، ٧٣٢، ١٠٣٧، ١٠٦٣، ١٢١١، ١٤٣٨، ١٥٢٨، ١٦١٥، ١٧١٢، ١٨١٤، ١٩٧٥، ٢٠٢١، ٢١٢٣، ٢٤٥٧، ٢٨٥٧).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٢٢٧).
(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٣٨)، والضعفاء الصغير (ص٥٣).
(٤) ينظر: العلل الكبير (٢/ ٦٦٦).
(٥) ينظر: الطبقات الكبير (٩/ ٤٦٠).
(٦) ينظر: تاريخ الدارمي عن ابن معين (برقم ٢٦، ٣٦٠).
(٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٩٥).
(٨) ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٥).
(٩) ينظر: التفسير (٣/ ٧٣).
(١٠) ينظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/ ٤٦٠)، وتاريخ مدينة دمشق (٢٢/ ٣٧٢).
(١١) ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٤١).
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) الكامل (٤/ ٢٦١).
(١٤) الضعفاء والمتروكين (ص١٢٢).
(١٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٩٧).
(١٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٩).

موته بقليل[(١)].

والخلاصة: أنَّ العجائب التي قصدها البخاري، وأسماها في موضع آخر مناكير، وأسماها الذَّهبي غرائب إنَّما هو بعض اضطراب، أو بعض لِين، مما يتطلَّب تمييز الصحيح من أحاديثه مما وقع فيه هذا الاضطراب.

ومسلم إنَّما أورد له في موضع واحد من مقدمة كتابه، وما جاء فيها ليس من شرطه في الصحيح كما هو معلوم لدى أهل الاختصاص.

[٥] **شَهر بن حَوْشَب**، وشَهْر مختلف فيه، وهو أشهر من أنْ يترجم له هنا، وأرى أنَّ أقل ما يقال فيه: إنَّ حديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن إذا انفرد.

والذي يهمنا هنا ما لخَّصَه ابن حجر من قول صالح بن محمد البغدادي، وهو: «شَهْر شامي قدم العراق، روى عنه الناس ولم يوقف منه على كذب، . . . إلا أنَّه روى أحاديث ينفرد بها لم يشاركه فيها أحد، وروى عنه عبد الحميد بن بَهْرَام أحاديث طوالاً عجائب، ويروي عن النَّبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره»[(٢)].

قلت: لا أثر لهذا القول في حديثه الواحد عند مسلم، ونصه: «**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**»[(٣)]، فهو كما نرى ليس في القراءات، وليس من الطُّوال، وكان شَهْر واحدًا من ستة رووه عن شيخ واحد هو عبد الملك بن عمير، وهم: جرير بن عبد الحميد وعمر بن عبيد الطَّنَافسي وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج ومحمد بن شَبِيب، ولشيخه أيضًا متابعة من الحسن بن عبد الله العُرَني وهو ثقة، روياه عن شيخهما عمرو بن حُرَيْث.

وأما عبد الحميد بن بَهْرام فهو قريب جدًّا من الثقة، وثقه الأئمة النُّقَّاد الأعلام ابن معين، وابن المديني، وابن حنبل، وأبو داود، وأحمد بن صالح،

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص١٩٥ ترجمة ٢٦١٦).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/٣٣٨). (٣) (برقم ٢٠٤٩).

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: أحاديثه عن شهر صحاح[(١)].

لكننا نقف عند عبارة لصالح بن محمد البغدادي الذي قال فيه: «ليس بشيء، يروي عن شَهْر، عنده صحيفة عنه منكرة»[(٢)].

والسؤال إذًا: هل العجائب والمناكير منه أو من شيخه شَهْر؟

يوضح ذلك الخطيب البغدادي الذي تعقب صالح البغدادي، بقوله: «الحمل في تلك الصحيفة التي ذكر صالح أنَّها منكرة على شَهْر، لا على عبد الحميد»[(٣)].

[[٦]] **عليّ بن زيد بن جُدْعان**، ولست بصدد الترجمة الموسعة له هنا، وإنْ لم أوافق ابن حجر في إطلاق القول بضعفه، وإنْ نزل عن درجة الإتقان[(٤)]، فالرجل مختلف فيه[(٥)].

وإني أَمْيَل إلى أقوال الذهبي فيه في مصنفاته المتعددة، فقال في «المغني في الضعفاء»: «صالح الحديث»[(٦)]، وفي «الكاشف»: «أحد الحفاظ، وليس بالثَّبْت»[(٧)]، وقال في معرفة الرُّواة المُتَكلَّم فيهم بما لا يوجب الرد: «صويلح الحديث، قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقواه غيرهما»[(٨)].

ونتوقف عند قول الذهبي في السير: «قد استوفيت أخباره في «الميزان» وغيره، وله عجائب ومناكير، لكنه واسع العلم»[(٩)].

أقول: هذه العجائب هي سوء الحفظ الذي يَغُضُّه من درجة الإتقان كما

---

(١) راجع ترجمته في: التهذيبين وغيرهما من كتب الرجال.
(٢) تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣٣٢)، وينظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٤١٢).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) راجع لزامًا: دراسة الدكتور حاتم العوني لابن جدعان في كتابه المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (ص٣٠٦ ـ ٣٢٢)، والذي خلص إلى أنَّ حديثَه لا يقل عن درجة الحسن.
(٥) ينظر: ميزان الاعتدال (٥/ ٣٠٤).
(٦) (٢/ ٤٤٧).
(٧) (٢/ ٤٠ ترجمة ٣٩١٦).
(٨) (برقم ٢٤٩).
(٩) (٥/ ٢٠٦).

قال الذهبي[(١)].

أما عن رواياته في مسلم، فمسلم لم يَحْتج به، إنَّما روى له رواية واحدة جاء فيها عليٌّ مقرونًا بثابت البُنَاني، قال مسلم: وحَدَّثَنَا هَدَّابُ بنُ خَالِدٍ الأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ وَثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُفْرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِن الأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهِقُوهُ، قَالَ: **«مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ»**، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِن الأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهِقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: **«مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ»**، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِن الأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِصَاحِبَيْهِ: **«مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا»**[(٢)].

[٧] **يَحيى بن اليَمَان**، وابن اليَمان، روى الخطيب البغدادي بسنده عن زكريا بن يحيى السَّاجي، قال: «يحيى بن يَمان ضعفه أحمد بن حنبل، قال: حدث عن الثوري بعجائب، لا أدري لم يزل هكذا، أو تَغيَّر حين لقيناه، أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التفسير عن الثوري عجائب»[(٣)].

وبعد الدراسة الاستقرائية المعهودة عن ابن حجر، لخَّص القول فيه في «التقريب»: «صدوق عابد يخطئ كثيرًا، وقد تغير»[(٤)].

إذًا هو الخطأ الكثير الذي وقع فيه بعد تغيره كما أشار إلى ذلك بعض النُّقَّاد، والله أعلم.

فالإمام أحمد الذي وصفه بالاضطراب في الحديث[(٥)]، تتبع أحاديث

---

(١) المصدر نفسه. (٢) (برقم ١٧٨٩).
(٣) تاريخ مدينة السلام (١٦/ ١٨٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص٥٢٨ ترجمة ٧٦٧٩).
(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩ برقم ٨٣٠).

أخطأ فيها ابن اليَمان[١].

وأبو داود الذي قال: يخطئ في الأحاديث ويقلبها[٢]، ذكر شيئًا من خطئه[٣].

وقال ابن المديني: كان قد فُلِجَ[٤] فتغير حفظه، وقال وكيع: ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه ثم نسي، وقال يعقوب بن شيبة: «كان صدوقًا كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف»[٥].

والنتيجة: هي عدم التَّسرُّع في قبول رواياته، لا سيما إذا كان في التفسير، أو خالف غيره، أو تَكَلَّم أحد العلماء في روايته، كما وقع عند الترمذي، حيث روى حديثًا من طريقه عن ابن عباس مرفوعًا، ثم قال: حديث غريب، سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: إنَّما يروى هذا عن ابن عباس موقوفًا[٦].

وأوهام ابن اليَمان الكثيرة مبثوثة في كتب العلل.

وأما في مسلم، فإنَّما هي رواية واحدة، كان ابن اليَمان واحدًا من أربعة رووه عن شيخ واحد هو هشام بن عروة، وهم: عبدة بن سليمان، وحماد بن أسامة وعبد الله بن نمير، ولشيخه أيضًا متابعة من يزيد بن رُومان وهو ثقة، روياه عن شيخ واحد هو عروة بن الزبير، وهذا نصه:

قال مسلم: حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: وَيَحْيَى بنُ يَمَانٍ حَدَّثَنَا عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كُنَّا آلَ

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله (٢/ ٢١٧، ٤٩٦)، (٣/ ٤٠٤).
(٢) ينظر: سؤالات الآجري (١/ ٢٣٤ برقم ٢٩٦).
(٣) (١/ ١٨٨ برقم ١٣٨).
(٤) أي: أصابه الفالج وهو شلل يصيب أحد شقي الجسم طولاً.
(٥) تاريخ مدينة السلام (١٦/ ١٨٣).
(٦) ينظر: سنن الترمذي (٣/ ٢١٩ برقم ٨٦٦).

مُحَمَّدٍ ﷺ لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ بِنَارٍ إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ.

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ: «إِنْ كُنَّا لَنَمْكُثُ». وَلَمْ يَذْكُرْ آلَ مُحَمَّدٍ. وَزَادَ أَبُو كُرَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ عَن ابنِ نُمَيْرٍ «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَا اللُّحَيْمُ»[1].

[٨] **يزيد بن أبي زياد**، ويزيد، قال فيه ابن سعد: «كان ثقةً في نفسه، إلا أنَّه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب»[2].

وكلام ابن سعد واضح، فإنَّما هو الاختلاط بعدما تقدمت به السن، الذي أشار إليه عدد من النُّقَّاد.

فقال العجلي: «ثقة جائز الحديث وكان بأخرة يُلقَّن»[3].

وقال يعقوب بن سفيان: «وإنْ كان قد تكلم الناس فيه لتغيره في آخر عمره فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل منصور والحكم والأعمش فهو مقبول القول ثقة»[4].

وقال ابن حبان: «وكان يزيد صدوقًا، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتَغير، فكان يتلقَّن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء»[5].

وابن حجر الذي أطلق القول بضعفه في «التقريب»! زاد بقوله: «كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًّا»[6].

وقال في طبقات المُدلِّسين: «تغير في آخر عمره وضُعِّف بسبب

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٩٧٢).
(٢) الطبقات الكبير، لابن سعد (٨/ ٤٦٠).
(٣) معرفة الثقات (٢/ ٣٦٤ برقم ٢٠١٩).
(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١).
(٥) المجروحين (٣/ ١٠٠).
(٦) (برقم ٧٧١٧).

ذلك»[١].

أقول: سواء أكان ثقة كما قال ابن سعد وغيره، أم صدوقًا كما قال ابن حبان، أم ضعيفًا كما خلص ابن حجر، فلا بد من التنبُّه إذا ما وقع في رواياته من تلقين، أو دلَّت على سوء حفظ منه بسبب الاختلاط.

وحديثه في «صحيح مسلم» جاء في الموضع نفسه عن ثقتين، هما مجاهد بن جبر والحكم بن عُتَيْبة، رواه الثلاثة عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وهو ثقة، وتابع ابنُ أبي ليلى صحابيًّا هو عبد الله بن عُكَيْم في رواية الحديث عن حذيفة[٢].

○ رابعًا: من له رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها وهو ثقة، وعددهم أربعة، وهم:

[١] **إسماعيل بن عُبَيد بن أبي كَريمة**، من شيوخ النَّسائي وابن ماجه[٣]، قال أبو بكر محمد بن عمر الجِعابي[٤]: «يحدث عن محمد بن سلمة بعجائب»[٥].

وإسماعيل ثقة، وثَّقه الدارقطني[٦]، وابن حبان[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر، وزاد: «يُغْرِب»[٩].

ولعلَّ لفظة عجائب التي قالها الجِعَابي سببت هذه الزيادة من ابن حجر.

أقول: ومع أنَّ الذهبي ذكر الجِعَابي فيمن يعتمد قوله في «الجرح

---

(١) طبقات المدلسين (ص٤٨).
(٢) مسلم (برقم ٢٠٦٧).
(٣) السنن الكبرى (١٠٨٦٣)، وابن ماجه (٢٤١، ٩٩٠)، وينظر: تسمية مشايخ النسائي (ص١٠٥).
(٤) نسبة إلى الجَعْبة التي توضع فيها السهام (ولد ٢٨٤ ـ وتوفي ٣٥٥هـ).
(٥) تاريخ مدينة السلام (٧/ ٢٥٦).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) ينظر: الثقات (٨/ ١٠٣).
(٨) ينظر: الكاشف (١/ ٢٤٨ ترجمة٣٩٤).
(٩) تقريب التهذيب (ص٤٨ ترجمة ٤٦٨).

والتعديل»، إلا أنّه بيَّن في مصنفاته الأخرى أنَّ الجِعَابي يُنسَب إلى فسقٍ ورِقّة دِين وسوء اعتقاد[١].

من ناحية أخرى فإنَّ محمد بن سلمة ثقة أيضًا، وقد حكم العلماء على أسانيدهما بالصحة.

لذا؛ فالأصل صحة رواية إسماعيل عن ابن سلمة، إلا إذا نَصَّ العلماء على غرابة في إسناد معين، والله أعلم.

[[٢]] **عامر بن إبراهيم بن واقد الأشعري**، روى له النسائي في الكبرى[٢].

قال أبو الشيخ في ترجمة الحفيد عامر بن إبراهيم بن عامر: «أخرج إلينا أدراج جَدّه، فكتبنا منه العجائب الذي لم نكتب عن غيره»[٣].

وعامر الجد ثقة من خيار الناس[٤]، أما العجائب، فلعلَّها النسخة التي رواها عامر الجد عن نَهْشل بن سعيد الترمذي، عن الضحاك في التفسير وغيره[٥]، أو ما كتبه عن يعقوب القُمِّي، حيث أقام عنده شهرًا فكتب عنه عامة كتبه[٦].

ونَهْشل، قال فيه ابن حجر في «التقريب»: «متروك، كَذَّبه إسحاق بن رَاهَوَيْه»[٧].

ويعقوب، هو ابن عبد الله بن سعد، قال فيه ابن حجر: «صدوق يهم»[٨].

---

(١) ينظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٨٨).
(٢) (٦/ ٥٢٢ برقم ١١٦٩٩).
(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٤٢٥).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي (٦/ ٥٢٢ برقم ١١٦٩٩)، والجرح والتعديل (٦/ ٣١٩)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١١)، وتقريب التهذيب (ص٢٣٠ ترجمة ٣٠٨٥)، وتاريخ الإسلام (١/ ١٥٤٤)، والوافي بالوفيات (١٦/ ٣٣٦).
(٥) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٤٤٥).
(٦) طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ٨٣)، وينظر: تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (١/ ٤٦٢).
(٧) (برقم ٧١٨٩).
(٨) (برقم ٧٨٢٢).

قلت: فمن كتب عن يعقوب عامة كتبه أدخل أوهامه فيه، والله أعلم.

[[٣]] **عليّ بن مَغبد بن نوح المصري**، روى له النسائي في الكبرى(١).

وعليّ هذا قال فيه أبو بكر الجعابي: عنده عجائب(٢)، فردَّ عليه الذهبي بقوله: «قول أبي بكر عنده عجائب عبارة محتملة للتليين، فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل فثقة صادق صاحب حديث، ولكنه يأتي بغرائب عن من يَحتَمِلها»(٣).

وقد وثقه العجلي(٤)، وابن حبان، وقال: «مستقيم الحديث»(٥)، وابن حجر(٦).

قلت: هو كسابقه إنما هي غرائب عن مَن يحتملها، وذلك أحيانًا، وإلا فالأصل صحة حديثه. والله أعلم.

---

(١) (٨/ ١٨٩ برقم ٨٩٢٨)، وروايته أشار إليها المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤/ ٤٠٣ برقم ٥٤٦٩)، ولكنه رَقَم على عليٍّ هذا في تهذيب الكمال (٢١/ ١٤٣) برقم النسائي في مسند مالك، ثم نقل عن الكمال أن النسائي روى عنه، غير أنَّ محقق تهذيب الكمال نقل عنه قوله كما في حواشي النسخ: «لم أقف على روايته عنه»، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٣٤): قال شيخنا المِزّي: قيل: إنَّ النسائي روى عنه، ولم أقف على ذلك، ثم عَقَّب بقوله: قد روى النسائي في مسند مالك عن زكريا عنه، وابن حجر الذي نقل عبارة المِزّي بأنَّه لم يقف على روايته في سنن النسائي، رَقَم عليه برقم النسائي في التهذيب (٧/ ٣٢٥)، وتقريب التهذيب (ص٣٤٤ برقم ٤٨٠٢)، وكان ابن عساكر ذكره في شيوخ النسائي في المعجم المشتمل (ص١٩٦ برقم ٦٥١)، وأضافه الشريف حاتم العوني في الملحق الأول لتسمية شيوخ النسائي (ص٩٣ برقم ١٤٠).

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٣/ ٥٩٧)، وتاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٢٤٥)، وتهذيب الكمال (٢١/ ١٤٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٣٤).

(٤) ينظر: معرفة الثقات، للعجلي (٢/ ١٥٨).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨/ ٤٧٢).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب (ص٢٧٨ ترجمة ٤٨٠٣).

[٤] **عبد الله بن بَحِير أبو وائل القاص**، قال ابن معين: «ثقة»[١]، وقال تلميذه هشام بن يوسف: «كان يُتْقن ما سمع»[٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]، ومع ذلك قال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: «منكر الحديث بِمَرَّة»[٤]، وقال في «الكاشف»: «وُثِّق، وليس بذاك»[٥]، وقال في «المغني في الضعفاء»: «له مناكير»[٦].

وابن حبان الذي ذكره في الثِّقات، جعل المذكورين بهذا الاسم اثنين، فقال في المجروحين: «وليس هو عبد الله بن بَحِير بن رَيْسان، ذاك ثقة، وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبد الرحمٰن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به»[٧].

وقال الشوكاني: «وعلى هذا فلا يقبل ما تفرد به أبو وائل المذكور»[٨].

ونقل ابن حجر عن الذهبي في «التهذيب»، قال: «وقرأته بخطه، لم يُفرِّق بينهما أحد قبل ابن حبان، وهما واحد»[٩].

وقال في «التقريب»: «وثقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان»[١٠].

وقد روى له الحاكم، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»[١١].

قلت: لا يصل إلى درجة التوثيق لكلام ابن حبان في المجروحين، ولم أجد من تكلم فيه من المتقدمين سواه، ولا ينزل حديثه عن درجة الحسن. والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٥).
(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٣) ينظر: الثقات (٨/ ٣٣١).
(٤) ديوان الضعفاء (ص٢١٢ برقم ٢١٢٤).
(٥) الكاشف (١/ ٥٣٩ ترجمة ٢٦٤٠).
(٦) (١/ ٣٣٢).
(٧) (٢/ ٢٤).
(٨) نيل الأوطار (٥/ ٢٦٦).
(٩) تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٧).
(١٠) (برقم ٣٢٢٢).
(١١) المستدرك (١/ ٥٢٦ برقم ١٣٧٢).

ولابن بَحِير حديثان في الترمذي، أحدهما في سنن ابن ماجه، وحديثان في سنن أبي داود[١].

○ خامسًا: من له رواية في «السُّنن الأربعة» أو بعضها، وهو صدوق أو صدوق له أوهام أو مقبول، وعددهم أربعة عشر راويًا:

[١] **إسماعيل بن عَيَّاش**، والذي جمعه ابن معين مع أربعة من الرواة، وصفهم بالثقات في أنفسهم إلا أنَّهم يُحدِّثون عن الكلِّ ويأتون بالعجائب[٢]، سبقت دراسة ثلاثة منهم، هم: بَقيَّة بن الوليد، ومروان بن معاوية، وزيد بن حُبَاب، وستأتي دراسة الخامس وهو عليّ بن ثابت.

وهذه العجائب هي التخليط الذي وقع فيه في روايته عن غير أهل بلده.

فالنُّقَّاد الذين أثنوا عليه، ووثقوه في روايته عن أهل بلده الشاميين، أجمعوا على ضعفه في روايته عن غيرهم من حجازيين وعراقيين.

فابن معين الذي أسماها عجائب، قال في موضع آخر: إذا حدّث عن العراقيين والمدنيين خلّط ما شئت[٣].

وقال كذلك: «وأما روايته عن أهل الحجاز، فإنَّ كتابه ضاع، فخلّط في حفظه عنهم»[٤].

واختلفت عبارات النُّقَّاد الآخرين بين التخليط والغلط، أو الاضطراب والخطأ، أو الإغراب، أو النَّكارة، أو قولهم: ليس بشيء، أو فيه نظر، أو ليس بصحيح[٥].

---

(١) سنن الترمذي، برقمي (٢٣٠٨، ٣٣٣٣)، وسنن ابن ماجه، برقم (٤٢٦٧)، وسنن أبي داود، برقمي (٣٢٢١، ٤٧٨٤)، وكان حكم الترمذي في الموضعين بقوله: حسن غريب.

(٢) ينظر: الكامل (٢/ ٢٦٣).

(٣) ينظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ١٢٤).

(٤) تاريخ مدينة السلام (٧/ ١٨٦).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٩١)، والكامل (١/ ٤٧١)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٣)، =

وكان ابن حبان أكثر تفسيرًا لسبب تخليطه، حيث قال: «كان إسماعيل بن عياش من الحُفَّاظ المُتْقنين في حداثته، فلما كبر تَغيَّر حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه»[١].

[[٢]] **سعيد بن جُمْهان**، نقل ابن حجر عن البخاري، قوله: «في حديثه عجائب»[٢].

وسعيد، وثقه ابن معين[٣]، وأبو داود[٤]، ويعقوب بن سفيان[٥]، وأحمد بن حنبل، فقال له المرّوذي: يروى عن يحيى القطان أنَّه سئل عنه فلم يرضه، فقال: باطل، وغضب. وقال: ما قال هذا أحد غير عليّ بن المديني ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء[٦].

وصحح أحمد حديثه[٧]، وحسنه الترمذي[٨]، وقال النسائي: «ليس به بأس»[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، ومشاهير علماء الأمصار[١١]. وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»[١٢].

= وأحوال الرجال (ص٢٩٧)، وضعفاء العقيلي (١/ ٢٤٩)، وتاريخ مدينة السلام (٧/ ١٨٦)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ١١٨)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٣٥)، والمغني في الضعفاء (١/ ٨٥)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص٤٧).

(١) المجروحين (١/ ١٢٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٣).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١١٤)، وينظر: رواية ابن طَهْمان (ص٥٠).

(٤) ينظر: سؤالات الآجري أبا داود (برقمي ٩٨٥، ١٤٢٤).

(٥) ينظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٨، ٣/ ١٧٦).

(٦) العلل برواية المروذي (ص٨١)، وينظر: السُّنَّة، للخلال (٢/ ٤١٩).

(٧) ينظر: السُّنَّة، للخلال (٢/ ٤٢٢).

(٨) ينظر: سنن الترمذي (برقم ٢٢٢٦).

(٩) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧٧).

(١٠) ينظر: (٤/ ٢٧٨).

(١١) ينظر: (ص٩٧).

(١٢) الكامل (٤/ ٤٥٨).

ولم يتكلم فيه سوى أبو حاتم، فقال: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به»[١].

إذًا، ما المراد بالعجائب المنقول عن البخاري إنْ ثبت عنه[٢]؟

أقول: لعل الجواب ما قاله أبو داود الذي وثقه مطلقًا كما سبق: قوم يقعون فيه، إنما يُخاف ممن فوقه، وسَمَّى رجلاً[٣].

أو ما قاله ابن عدي: «روى عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره»[٤].

فهي الأفراد التي قالها ابن حجر[٥]، والله أعلم.

[٣] **عبد السلام بن صالح، أبو الصَّلت الهَرَوي**، قال ابن حبان: «يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل عليّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأورد له حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»، وقال: لا أصل له»[٦].

ونَصَّ على روايته المناكير الإمام أحمد، ومنه الحديث السَّابق[٧]، وأبو زرعة في حديث رواه في المسح[٨]، وأمر أن يضرب على حديثه، وقال: «لا أحدث عنه، ولا أرضاه»[٩]، وابن عدي في فضائل عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين، وأنَّه المتهم في الأحاديث[١٠]، وزكريا السَّاجي[١١]، وأبو نُعَيم

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٠).
(٢) فإني لم أره في التاريخين الكبير والأوسط ولا في الضعفاء الصغير.
(٣) ينظر: سؤالات الآجري (٢/ ١٤٩ برقم ١٤٢٤).
(٤) الكامل (٤/ ٤٥٨).
(٥) ينظر: تقريب التهذيب (ص١٧٤ ترجمة ٢٢٧٩).
(٦) المجروحين (٢/ ١٥١).
(٧) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥).
(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٨).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) ينظر: الكامل (٧/ ٢٥).
(١١) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥).

الأصفهاني[١].

وضعفه أبو حاتم[٢]، والنَّسائي[٣]، والجُوزجاني[٤]، والعُقيلي[٥]، والدارقطني[٦]، ومحمد بن طاهر[٧]، والذهبي[٨].

وأنَّه عند بعضهم رافضي خبيث، كذَّاب، واتهموه بوضع أحاديث، منها حديثه الوحيد في «السُّنن الأربعة»، والذي أخرجه ابن ماجه بلفظ «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان».

وقال أبو الصَّلت عقب روايته له: «لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ»[٩].

وحسّن ابن معين الرأي فيه[١٠]، ووثقه العِجْلي[١١]، وابن شاهين[١٢].

إذن هي المناكير كما قال ابن حجر[١٣]، غالبها في فضائل أهل البيت لتشيعه الشديد، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الضعفاء (ص١٠٨).
(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٨).
(٣) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥).
(٤) ينظر: أحوال الرجال (ص٣٤٨).
(٥) ينظر: الضعفاء (٣/ ٥٥٢).
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥)، وسنن الدارقطني (١/ ١٩٦).
(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٣).
(٨) ينظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٤٤٦)، والكاشف (١/ ٦٥٢ ترجمة ٣٣٦٨).
(٩) سنن ابن ماجه، برقم (٦٥)، وينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥)، والكامل (٧/ ٢٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠٠).
(١٠) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣١٥)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٣٥٩، ٣٨٥)، ومعرفة الرجال عن ابن معين، رواية ابن مُحْرِز (١/ ٧٩ برقم ٢٣١).
(١١) ينظر: معرفة الثقات (٢/ ٩٤ برقم ١٠٩٩).
(١٢) ينظر: تاريخ أسماء الثقات (ص١٥٦).
(١٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص٢٩٦ ترجمة ٤٠٧٠).

[٤] **جَسرة بنت دجَاجة**، قال البخاري: «عند جسرة عجائب»[(١)]. ونقل الذهبي عن أبي العباس النَّباتي (٦٣٧هـ) أنَّ ابن حبان قال كذلك: «عندها عجائب»[(٢)].

وجَسْرة لم يضعفها أحد؛ بل وثقها العجلي[(٣)]، وابن حبان[(٤)]، وذكرها أبو نعيم في الصحابة[(٥)] وقال ابن حجر: مقبولة، ويقال: إنَّ لها إدراكًا[(٦)].

ومن ناحية أخرى اعترض بعضهم على عبارة البخاري، فقال ابن القطان: إنَّ عندها عجائب لا يكفي لمن يُسْقِط ما روت[(٧)].

وقال الشوكاني: «وقد حَسّن ابنُ القطان حديث جسرة هذا عن عائشة، وصححه ابن خزيمة، وقال ابن سيد الناس: ولعمري إنّ التحسين لأقل مراتبه؛ لثقة رواته، ووجود الشواهد له من خارج، فلا حُجَّة لأبي محمد ـ يعني: ابن حزم ـ في رده، ولا حاجة بنا إلى تصحيح ما رواه في ذلك؛ لأنَّ هذا الحديث كافٍ في الرد»[(٨)]. يقصد حديث: «**إن المسجد لا يحل لجنب ولا حائض**»[(٩)].

وقال في السيل الجرار: «هو حديث صحيح»[(١٠)].

وقال الذهبي: «قوله: عندها عجائب ليس بصريح في الجرح»[(١١)].

وقال الدارقطني: «يعتبر بحديثها، إلا أن يحدث عنها من يترك»[(١٢)].

قلت: لا يضعف الحديث لوجود جسرة فيه، فالضعف من غيرها، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٦٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٧).

(٣) ينظر: معرفة الثقات (٢/ ٤٥٠ برقم ٢٣٢٦).

(٤) ينظر: الثقات (٤/ ١٢١).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٥).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب (ص٦٦٢ ترجمة ٨٥٥١).

(٧) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٣١).

(٨) نيل الأوطار (١/ ٢٨٨).

(٩) أبو داود (ص٢٣٢)، وابن ماجه برقم (٦٤٥)، وابن خزيمة (ص١٣٢٧).

(١٠) (ص٦٩).

(١١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٧).

(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٢٠ برقم ٦٩).

[٥] **صَدَقة بن سعيد الحنفي**، قال البخاري: «عنده عجائب»[١].

وصدقة، قال أبو حاتم: «شيخ»[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الذهبي: «صدوق»[٤]، وقال ابن حجر: «مقبول»[٥].

وضعفه محمد بن وضّاح[٦]، وقال السّاجي: «ليس بشيء»[٧]، وقال أبو الحسن ابن القطان: «لم تثبت عدالته، ولم يثبت فيه جرح مفسر»[٨].

قلت: هو مقبول أو صدوق، وليس ضعيفًا، والجرح غَيْرُ مُفَسّر كما قال ابن القطان، لذا حديثه لا يقل عن درجة الحسن.

فلعلَّ المراد بقول البخاري: عنده عجائب؛ أي: فيما يرويه عن شيخه جُمَيع بن عُمَير الموصوف بالخطأ عند ابن حجر[٩]، والذي قال فيه البخاري: «فيه نظر»[١٠]، وتبعه ابن عدي، وزاد: «وعامة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليه»[١١]، وقال السَّاجي: «له أحاديث مناكير»[١٢]؛ بل قال ابن حبان في المجروحين: «كان رَافِضيًا، يَضع الحديث»[١٣]، وقال ابن نُمَير: «من أكذب الناس»[١٤].

---

(١) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٥)، وإكمال تهذيب الكمال (٦/ ٣٦١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٤).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٠).
(٣) (٦/ ٤٦٦).
(٤) الكاشف (١/ ٥٠١ ترجمة ٢٣٨٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص٢١٦ ترجمة ٢٩١٢).
(٦) ويبدو أن محقق تهذيب الكمال (١٣/ ١٣٢) وقع في سهو وسبق قلم حين نقل في حاشية الكتاب عن إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/الورقة ١٨٨) تضعيف ابن قانع لِصَدَقة، وإنَّما مراده ابن وضاح، والله أعلم، فلم أجد لابن قانع كلامًا في صَدَقة في الصفحة المشار إليها، أو في كتب الذهبي أو ابن حجر.
(٧) ينظر: بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٥)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦/ ٣٦٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٨١).
(٨) بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٩).
(٩) تقريب التهذيب (ص٨١ برقم ٩٦٨).
(١٠) التاريخ الكبير (٢/ ٢٤٢).
(١١) الكامل (٢/ ٤١٩).
(١٢) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٢).
(١٣) (١/ ٢١٨).
(١٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٢).

ولصدقة عن جُمَيع أحاديث ثلاثة أخرجها أصحاب السنن، منها اثنان تكررا عند أبي داود وابن ماجه[(١)]، والله أعلم.

[[٦]] **عبد الله بن السَرِي**، قال ابن حبان: «شيخ يروي عن أبي عمران الجَوْني العجائب التي لا يَشك مَن هذا الشأن صناعته أنها موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباه عن أمره لمن لا يعرفه»[(٢)]، ثم ساق له حديثًا في فضل أنطاكية موضوعًا[(٣)].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «يروي عن محمد بن المنكدر وأبي عمران الجَوْني وغيره بالمناكير، لا شيء»[(٤)].

وقال ابن حجر: «صدوق روى مناكير كثيرة يتفرد بها»[(٥)].

إذًا هي المناكير الكثيرة التي تفرد بها كما قال ابن حجر، وله في ابن ماجه حديث واحد، والله أعلم.

[[٧]] **عبد الواحد بن قيس**، وقد تقدم القول: إنَّ الحسن بن ذَكْوان يُحَدِّث عنه بعجائب كما قال الإمامان يحيى القطان[(٦)] والبخاري[(٧)].

وعبد الواحد وثَّقه بعضهم وتَكَلَّم فيه آخرون.

فوثقه ابن معين مرّة[(٨)]، وليّنه أخرى[(٩)]، ووثّقه العجلي[(١٠)]، وأبو زرعة

---

(١) سنن النسائي (١/ ١٨٩ برقم ٣٧٥)، وسنن أبي داود (٣/ ٢٧١ برقم ٣٤٤٦)، وسنن ابن ماجه، برقمي (٥٧٤، ٢٢٤٠).

(٢) المجروحين (٢/ ٣٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٥).

(٤) الضعفاء (١/ ٩٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص٢٤٧ ترجمة ٣٣٤٦).

(٦) ينظر: الضعفاء الصغير، للبخاري (ص٧٦)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٣)، والكامل، لابن عدي (٦/ ٥١٨).

(٧) ينظر: الكامل، لابن عدي (٦/ ٥١٨)، والضعفاء، للعقيلي (٣/ ٥٢٢).

(٨) ينظر: تاريخ الدارمي، ترجمة (٤٧١).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٤٧٠).

(١٠) ينظر: معرفة الثقات، للعجلي (٢/ ١٠٧).

الدمشقي[١] وغيرهم.

وليّنه أبو حاتم[٢]، وضعفه النَّسائي[٣] وأبو زرعة الرازي[٤] وغيرهم.

وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلا يجوز الاحتجاج بما خالف الثقات[٥]، وقال أبو أحمد الحاكم: «منكر الحديث»[٦]، وذكره أبو بكر البَرْقاني فيمن وافق عليه أبا الحسن الدارقطني من المتروكين[٧].

ولخص ابن حجر القول فيه، فقال: «صدوق له أوهام ومراسيل»[٨].

إذًا هي الأوهام التي يقع فيها والتي يكشفها العلماء ويَنصُّون عليها، والله أعلم. وله في ابن ماجه حديث واحد[٩].

[[٨]] **عثمان بن عبد الرحمٰن الطرائفي**، قال ابن عدي: «سمعت أبا عَروبة ينسبه إلى الصدق، وقال: لا بأس به، متعبد، ويحدث عن قوم مجهولين بالمناكير».

ثم وافقه في ذلك، فقال ابن عدي: «وصورة عثمان بن عبد الرحمٰن أنه لا بأس به كما قال أبو عَروبة، إلا أنَّه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وهو في أهل الجزيرة كبَقيَّة في أهل الشام، وبَقيَّة أيضًا يحدث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه لا بأس به، صدوق، وما يقع في حديثه من الإنكار فإنَّما يقع من جهة من يروي عنه»[١٠].

وقال الحاكم أبو أحمد: «يعرف بالطرائفي، وإنَّما لُقِّب بذلك لأنَّه كان

---

(١) ينظر: تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٢٦٣). (٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣).

(٣) الضعفاء والمتروكين (ص١٦٢ برقم ٣٧٢)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٤٧١).

(٤) ينظر: أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين (٢/ ٦٣٥ برقم ٢٠١).

(٥) ينظر: المجروحين (٢/ ١٥٣)، وذكره في كتاب الثقات أيضًا (٧/ ١٢٣)، وقال: «وهو الذي يروي عن أبي هريرة ولم يره، لا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضعفاء عنه».

(٦) تهذيب الكمال (١٨/ ٤٧١). (٧) المصدر نفسه.

(٨) تقريب التهذيب (ص٣٠٨ ترجمة ٤٢٤٨).

(٩) (برقم ٤٣٢). (١٠) الكامل (٢/ ٢٨٢)، (٦/ ٢٩٧).

يتتبع طرائف الحديث، يروي عن قوم ضعاف، حديثه ليس بالقائم»[(١)].

فما أسماها أبو عروبة مناكير، أسماها ابن عدي مجاهيل، وأسماها أبو أحمد الحاكم: طرائف.

ونحو هذا الكلام قال البخاري[(٢)]، وابن حبان[(٣)]، وابن شاهين[(٤)] وغيرهم.

فكلامهم فيه هو تقويته في نفسه إلا أنَّه يروي عن المجاهيل والضعفاء، فصار بسبب ذلك ضعيفًا، وهذه هي خلاصة القول فيه عند ابن حجر، حيث قال: «صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نُمَير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين»[(٥)].

[٩] **عليّ بن ثابت**، وعليّ هذا جعله ابن معين مع أربعة آخرين سبقت دراستهم من الثقات في أنفسهم إلا أنَّهم يحدثون عن الكلِّ ويأتون بالعجائب، وهم إسماعيل بن عيّاش، وبقيّة، ومروان بن معاوية، وزيد بن حُباب[(٦)].

وعليّ هذا، قال فيه ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة»[(٧)].

قلت: هو أقرب إلى التَّوثيق، فقد وثَّقه أكثرهم مطلقًا، وبعضهم إذا حدث عن الثقات، وأما ابن حبان، فقال: ربما أخطأ[(٨)].

فالأصل صحة حديثه إلا ما أخطأ فيه، وبيَّنه أئمة العلل، فيأتي من قِبَلها العجائب. والله أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٣٠)، وينظر: تاريخ مدينة دمشق (٣٨/ ٤٣٣).
(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٨). (٣) ينظر: المجروحين (٢/ ٩٧).
(٤) ينظر: تاريخ أسماء الثقات (١٣٨).
(٥) تقريب التهذيب (ص٣٢٥ ترجمة ٤٤٩٤).
(٦) الكامل (٢/ ٢٦٣).
(٧) تقريب التهذيب (ص٣٣٨ ترجمة ٤٦٩٦).
(٨) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٣/ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٣٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٥٤)، والثقات (٨/ ٤٥٦).

[١٠] **عليّ بن موسى الرّضا**، قال محمد بن طاهر: «يأتي عن أبيه بعجائب»[١]. وقال ابن حبان: «يروي عن أبيه العجائب»[٢].

وقد وضح القول فيه ابن حبان، ومن بعده الذهبي وابن حجر.

فابن حبان ذكره في «الثقات»، وقال: «من سادات أهل البيت وعقلائهم وجِلّة الهاشميين ونبلائهم، يجب أنْ يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصَّلت خاصة، فإنَّ الأخبار التي رويت عنه بواطيل إنَّما الذنب فيها لأبي الصَّلت ولأولاده وشيعته؛ لأنَّه في نفسه كان أجلّ من أن يكذب»[٣].

وذكره في المجروحين أيضًا، وقال: «كأنَّه كان يَهِم ويخطئ». وساق له عدة أحاديث منكرة[٤].

وقال الذهبي في «الميزان»: إنَّما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووُضِعَ عليه نسخة سائرة فما كذب على جَدِّه جعفر الصادق فروى عنه أبو الصَّلت الهَرَوي أحد المتهمين، ولعليٍّ بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة، ولداود بن سليمان القَزْويني عنه نسخة، قال أبو الحسن الدارقطني: أخبرنا ابن حبان في كتابه، قال: علي بن موسى الرضا يروى عنه عجائب يهم ويخطئ[٥].

وقال في السير: «وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلاً للخلافة، ولكن كذبت عليه الرافضة، وأطروه بما لا يجوز، وادّعوا فيه العصمة، وغَلَت فيه، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا، وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه»[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٨).
(٢) المجروحين (٢/ ١٠٦).
(٣) (٨/ ٤٥٦).
(٤) (٢/ ١٠٦).
(٥) ينظر: (٣/ ١٦٨).
(٦) (٩/ ٣٩٢).

وأما ابن حجر، فساق في «التهذيب» الأخبار التي أوردها ابن حبان في ترجمته، وقال: «وهي من رواية أبي الصلت هي وغيرها في نسخة مفردة، قال النباتي (أبو العباس في كتابه الحافل في التذييل على كتاب الكامل ٦٣٧هـ): حديث الأيام منكر، وحديث الورد أنكر، وحديث البنفسج منكر، وحديث الرُّمانة أنكر، وحديث الحناء أوهى وأطم، وحق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر»[(١)].

ولخص ابن حجر القول فيه في «التقريب»، فقال: «صدوق، والخلل ممن روى عنه»[(٢)].

إذًا، وإن وصفه ابن حبان في الثقات بالوقوع في الوهم والخطأ، فالعجائب التي يرويها عن أبيه إنَّما هي في النسخ الموضوعة عليه، وهو بريء منها كما قال الذهبي، وهي البواطيل التي يقع الذنب فيها على أبي الصَّلت وأولاده وشيعته كما قال ابن حبان في المجروحين، والله أعلم.

[١١] **القاسم بن عبد الرحمٰن الشامي،** روى أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد، وذكر له حديث عن القاسم... فأنكره، وحمل على القاسم، وقال: يروي عليّ بن يزيد هذا عنه أعاجيب...، وقال: ما أرى هذا إلا من قبل القاسم[(٣)].

وروى عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه، وذكر القاسم وأحاديث مناكير يرويها بعضهم عنه، فقال أحمد: يقولون هذه من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون من قبل القاسم[(٤)].

وروى جعفر بن محمد الحَرّاني عن أحمد، ومر حديث فيه ذكر القاسم، قال جعفر: هو ـ أي: أحمد ـ مُنْكِر لأحاديثه، متعجب منها، قال أحمد: وما

---

(١) (٣٢٨/٧). (٢) (برقم ٤٨٠٤).

(٣) ينظر: الضعفاء، للعقيلي (١٢٩/٥)، والجرح والتعديل (١١٣/٧)، وبحر الدم (ص٣٧٩).

(٤) الضعفاء (١٢٩/٥).

أرى البلاء إلا من القاسم[١].

وهكذا نرى أنَّ ما أسماها أحمد أعاجيب، هي ذاتها أسماها مناكير، وأنَّه منكر لها مُتَعجب منها، وأنَّها عنده من قِبَل القاسم.

وقال الغَلابي: «منكر الحديث»[٢].

ويرى بعضهم أنَّ حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء، منهم أبو حاتم الرازي[٣].

وأما يعقوب بن شيبة الذي وثقه مطلقًا في جماعة آخرين منهم البخاري، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، وأبو إسحاق الحربي، وغيرهم، قال في موضع آخر: «قد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه»[٤].

وقال العجلي: «ثقة، يكتب حديثه وليس بالقوي»[٥].

قلت: ومِن أشدِّ مَن ضَعَّفه: ابن حبان، حيث قال: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنَّه كان المتعمد لها»[٦].

وقال فيه ابن حجر: «صدوق يُغْرب كثيرًا»[٧]. وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»[٨].

قلت: هو لا يقل عن الصدوق، وهذه العجائب أو المناكير أو الغرائب

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٨٩). (٢) نفسه.

(٣) السابق.

(٤) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٨٩)، وينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٤٢٨)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٣٩٦، ٤٠٩)، والعلل الكبير، للترمذي (١/ ٥١٢)، وسنن الترمذي، برقمي (٢٣٤٧، ٣١٩٥)، والمعرفة والتاريخ، ليعقوب (٣/ ٣٧٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٠).

(٥) معرفة الثقات، للعجلي (٢/ ٢١٣). (٦) المجروحين (٢/ ٢١١).

(٧) تقريب التهذيب (ص٣٨٦ ترجمة ٥٤٧٠).

(٨) (٢/ ١٢٩ ترجمة ٤٥١٦).

يجب التنبه لها، سواء كانت منه أو ممن روى عنه. والله أعلم.

[[١٢]] **محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان الأموي،** قال البخاري: «عنده عجائب»[(١)]. وقال أيضًا: «لا يكاد يتابع في حديثه»[(٢)].

وروى في «التاريخ الكبير» بسنده عن محمد بن عبد الله بن عمرو، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن ميمونة زوج النَّبيِّ ﷺ سمعت النَّبيَّ ﷺ في أولاد الزنا. ثم عقب البخاري بقوله: «لا يتابع عليه».

ثم روى البخاري حديثًا آخر مسندًا عنه عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **«لا عدوى ولا هامة ولا صفر، وفر من المجذوم كما تَفِر من الأسد»**.

ثم رواه من وجه آخر مرسلاً، ثم قال: وهذا أصح مرسل. ثم أعقب ذلك بقوله: عنده عجائب[(٣)].

ومحمد بن عبد الله، وثقه النسائي مرة، وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»[(٤)]، ووثقه العجلي[(٥)]، وقال ابن عدي: «هذا حديثه قليل، ومقدار ما له يكتب»[(٦)]، وقال ابن الجارود: «لا يكاد يتابع على حديثه»[(٧)]، وقال مسلم: «منكر الحديث»[(٨)]، وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: «وفي حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير»[(٩)].

قلت: والمناكير إنما هي في روايته عن أبي الزناد لا غير، ومن ذلك الرواية التي أوردها البخاري في «التاريخ الكبير»، ثم أعقبها بقوله: عنده عجائب، مما يدل على أنها تعني المناكير في بعض روايات المتصف بها،

---

(١) الضعفاء الصغير (ص١٠٢)، والتاريخ الكبير (١/ ١٣٩).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٤٦٦).
(٣) ينظر: التاريخ الكبير (١/ ١٣٨).
(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٥١٦).
(٥) ينظر: معرفة الثقات (٢/ ٢٤٢ برقم ١٦١٤).
(٦) الكامل (٧/ ٤٤٨).
(٧) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٣٩).
(٨) الكنى والأسماء (١/ ٤٨٧).
(٩) (٧/ ٤١٧).

وهي التي لا يتابع عليها كما في قول كل من البخاري وابن الجارود.

وخلاصة القول: ما قاله فيه ابن حجر في «التقريب»، وهو صدوق[١].

ولكن هل كان محمد بن عبد الله قليل الحديث كما سبق قول ابن عدي، أو كثير الحديث كما قال فيه ابن سعد: «كان كثير الحديث عالمًا»[٢].

قلت: إنَّ أحاديثه لم تكن بهذه الكثرة، وهو في الوسط بين المُكْثِرين والمُقِلين، يظهر هذا من خلال النظر في أسماء شيوخه وتلاميذه في الرواية، والله أعلم.

[[١٣]] **وكيع بن مُخرِز الناجي السامي النبّال البَصْرِيُّ**، روى العقيلي عن شيخه آدم بن موسى الخُوارِيِّ، قال: سمعت البخاري، قال: وكيع بن مُحْرِز السامي عنده عجائب.

ثم أعقب ذلك حديثًا رواه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن، قال: حَدَّثَنا وَكِيعُ بنُ مُحْرِزٍ السَّامي، عن عُثْمَانَ بنِ الجَهْم، عَنْ زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَن النَّبي ﷺ، قَالَ: «**مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ أَعْرَضَ الله عَنْهُ حَتَّى يَضَعَهُ مَتَى وَضَعَهُ**»[٣].

ثم قال: الرواية في هذا الباب فيها لين[٤].

---

(١) (٦٠٣٨).

(٢) الطبقات الكبير (٧/ ٤٨٠).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٢٧٥ برقم ٥٨٢٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ١٩٠) من طريق رَوْح بن عبد المؤمن، عن وكيع، وقال: هذا حديث غريب من حديث زر، تفرد به وكيع عن عثمان، وابن ماجه في السنن (٣٦٠٨)، وابن حيان في التوبيخ والتنبيه (١٦٩) من طريق العباس بن يزيد، عن وكيع، وأورده السيوطي في الجامع الصغير (برقم ٩٠٠٣) وحسنه، ويبدو أن المناوي في فيض القدير (٦/ ٢١٨) خالفه، حين قال: ضعفه المنذري، ونقل عن البخاري قوله: «عنده عجائب»، ثم قال: وساق هذا منها، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ١١٦) بصيغة التمريض، غير أنه لم يتكلم فيه بشيء، وحسنه البُوْصِيري في مصباح الزجاجة (٤/ ٩٠). وهو كما قال.

(٤) الضعفاء (٦/ ٢٤٢).

ولم أقف على قول البخاري في أيٍّ من مصنفاته، وإنما ذكره في «التاريخ الكبير» ساكتًا عليه[١].

ونقل قولَ البخاري كلٌّ من الذهبي في «المغني في الضعفاء»[٢] وميزان الاعتدال[٣]، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٤].

ووكيع بن مُحْرِز، قال أبو زرعة وأبو حاتم ونصر بن علي الجَهْضمي: «لا بأس به»[٥]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]. وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»[٧]، وابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام»[٨]، وقال الخَزْرَجي: «لا بأس به»[٩].

قلت: الرجل صدوق كما قال الذهبي وابن حجر، يَهِمُ أحيانًا، وفي بعض أحاديثه على قِلَّتِها لين، ولعلَّ هذا منها، غير أنَّه لا يصل إلى درجة ردِّ حديثه لمجرد قول البخاري فيه: «عنده عجائب»، فلم ينص أحد من الأئمة النُّقَّاد على ضعفه صراحة؛ بل عباراتهم تدل على التوثيق، والله أعلم.

[١٤] **يحيى بن أَكْثَم**، قال أبو الفتح الأَزْدي: «يتكلمون فيه، روى عن الثقات عجائب لا يتابع عليها»[١٠].

ولقد تكلم فيه ابن معين، وأبو عاصم النَّبيل، وإسحاق بن راهَوَيْه، وعلي بن الحسين بن الجُنَيد، وصالح البغدادي، وغيرهم كلامًا طويلاً[١١] لخصه ابن حجر بقوله: «فقيه صدوق إلا أنَّه رمي بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له وإنَّما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة»[١٢].

---

(١) (٨/ ١٧٨ برقم ٢٦١٦).
(٢) ينظر: (٢/ ٧٢١).
(٣) ينظر: (٥/ ٨٢).
(٤) ينظر: (١١/ ١١٥).
(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٣٧).
(٦) ينظر: (٧/ ٥٦١)، (٩/ ٢٣٠).
(٧) (٢/ ٣٥٠ ترجمة ٦٠٥٨).
(٨) (٧٤١٦).
(٩) الخلاصة (١/ ٤١٥).
(١٠) تهذيب الكمال (٣١/ ٢١١).
(١١) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٦/ ٢٨٢)، وتاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ٦٢)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٢٠٩).
(١٢) تقريب التهذيب (ص٥١٨ ترجمة ٧٥٠٧).

فروايته عن الثقات بالإجازة والوجادة أوصلته إلى ما أسماه الأَزْدي بالعجائب. والله أعلم.

○ **سادسًا: وننتقل إلى من ضعفهم ابن حجر، وعددهم واحد وعشرون:**

منهم سبعة قال فيهم: متروك، وثامن ضعيف متروك، وتسعة ضعيف، وواحد منكر الحديث، وواحد كذبوه، واثنان لين الحديث.

أما من قال فيهم: متروك، وهم كذلك، فهم: عبد الرحيم بن زيد العَمّي، وعبد الوهاب بن الضحَّاك الحِمْصي، وعُبَيْد الله بن أبي حميد، وعثمان بن خالد، وعمر بن قيس «سَنْدَل»، وعلي بن الحَزَوَّر، والوليد بن محمد المُوَقَّرِي، والثامن هو البَخْتَرِي بن عبيد.

وبالرجوع إلى تراجمهم نجدُ اتفاقَ أئمةِ النَّقد على شِدَّة ضعفهم، ولم نجد من وَثَّقهم.

[١] **فأما عبد الوهاب بن الضَّحاك الحمصي**: فقال البخاري في «التاريخ الكبير»، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين»: «عنده عجائب»[1].

وعبد الوهاب بن الضحاك متفق على شِدَّة ضعفه.

قال أبو داود: كان يضع الحديث، قد رأيته[2]، وقال أيضًا: غير ثقة ولا مأمون[3].

وقال النَّسائي[4]، والعقيلي[5]، والدارقطني[6]، والبيهقي[7]، والذهبي[8]،

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١٠٠)، والضعفاء والمتروكين (ص١٦٣ برقم ٣٧٦).
(٢) سؤالات الآجري أبا داود (٢/ ٢٢٨ برقم ١٦٨١).
(٣) المصدر نفسه (١٦٩٩).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٥).
(٥) ينظر: الضعفاء (٣/ ٥٦٤).
(٦) ينظر: سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٤٧ برقم ٣٢٠).
(٧) ينظر: السنن الكبرى (١/ ٣٦٥ برقم ١١٤١).
(٨) ينظر: المقتنى في سرد الكنى (١/ ١٦٣).

وابن حجر[١]: متروك، وزاد النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني أيضًا: منكر الحديث عن إسماعيل بن عياش وغيره، له مقلوبات وبواطيل[٢]. وقال كذلك: «كان ضعيفًا»[٣].

وقال صالح بن محمد جزرة: «منكر الحديث، عامة حديثه كذب»[٤].

وكَذَّبه أبو حاتم، وقال: «قال محمد بن عوف: وقيل لي: إنَّه أخذ فوائد أبي اليَمَان فكان يُحَدِّث بها عن إسماعيل بن عياش، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة، فخرجت إليه، فقلت: ألا تخاف الله ﷻ، فضمن لي أنْ لا يحدث بها بعد ذلك[٥]، فَحَدَّث بها بعد ذلك»[٦].

ونقل ابن عدي عن عبدان أنَّ البغداديين كانوا يلقنون عبد الوهاب بحضرته فمنعهم. ثم ذكر له أحاديث عن شيوخ من الشَّام، ثم قال: «وبعض حديثه مما لا يتابع عليه»[٧].

وفي ترجمة بَقيّة بن الوليد أورد ابن عدي حديثًا ثم قال: «وقد ادعاه عبد الوهاب بن الضحاك، فرواه عن بَقيّة، وعبد الوهاب لا اعتماد عليه»[٨].

وفي ترجمة سُويد بن سعيد أورد ابن عدي حديثًا ثم قال: ويقال: إنَّه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، منهم عبد الوهاب بن الضحاك... وذكر غيره[٩].

وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسأل ويحدث بما يقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار»[١٠].

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص٣٠٩ ترجمة ٤٢٥٧).
(٢) ينظر: الضعفاء والمتروكون (برقم ٣٤٦).
(٣) علل الدارقطني (٨/ ٤٢).
(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٥).
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٧٤).
(٦) تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٦).
(٧) الكامل (٦/ ٥١٦).
(٨) المصدر نفسه (٢/ ٢٦٧).
(٩) ينظر: المصدر السابق (٤/ ٤٩٨).
(١٠) المجروحين (٢/ ١٤٨).

وقال الحاكم وأبو نعيم: «روى أحاديث موضوعة»[١]. وقال أبو نعيم: «يروي عن إسماعيل بن عياش، لا شيء»[٢].

قلت: ومع ذلك، روى له الحاكم في «المستدرك» الحديث الآتي: حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لَا تُنْزِلُوهُنَّ الْغُرَفَ وَلَا تُعَلِّمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ ـ يَعْنِي**: النِّسَاءَ ـ **وَعَلِّمُوهُنَّ الْمِغْزَلَ وَسُورَةَ النُّورِ»**.

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[٣].

ونقل المُناوي قول البخاري فيه: عنده عجائب، ثم قال المناوي: «ثم أورد ـ أي: البخاري ـ له أوابد هذا منها»[٤]. يقصد حديث: «حببوا إلى الله عباده يحبكم الله».

وكذا قال الذهبي في «الميزان»: من أوابده... وذكر حديثًا، ثم قال: ومن بلاياه... وذكر حديثًا[٥]، كما ذكر في «تلخيص المستدرك» حديثًا في تفسير سورة النور: «لا تسكنوهن الغرف...» ثم قال: بل موضوع، وآفته عبد الوهاب[٦].

فهو الآفة في الروايات التي يرويها، وروايته للمقلوبات والأباطيل والمناكير والموضوعات وسرقته للأحاديث، هي العجائب التي قالها البخاري، وما كان للحاكم أن يروي لمن هذا حاله، والله أعلم.

[[٢]] **وأما عليّ بن الحَزَوَّر الغَنَويُّ الكوفي**، فقال البخاري: علي بن أبي فاطمة... وهو أُرَاه ابن الحزور الكوفي، عنده عجائب[٧].

وقال أيضًا: «علي بن أبي فاطمة الغَنَوي، ويقال: علي بن حَزَوَّر: منكر

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٥).
(٢) الضعفاء (ص١٠٩).
(٣) المستدرك (٢/ ٤٣٠ برقم ٣٤٩٤).
(٤) فيض القدير (٣/ ٣٧١).
(٥) ينظر: (٢/ ٥٩١).
(٦) (٢/ ٤٣٠ برقم ٣٤٩٤).
(٧) ينظر: التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٠)، ونقل ابن الجوزي عبارة: «عنده عجائب» عن البخاري في الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٩١)، والعلل المتناهية (١/ ٢٤٢).

الحديث»[١].

قال ابن عدي: «منهم من يقول: علي بن الحَزَوَّر، ومنهم من يقول: علي بن أبي فاطمة لضعفه حتى يشتبه».

ثم روى ابن عدي عن شيخه الجُنَيْدي، وهو محمد بن عبد الله بن الجُنَيد، أبو الحسن البُسْتي، قال: حدثنا البخاري، قال: علي بن أبي فاطمة عن أبي مريم، سمع منه يونس بن بُكَيْر، ويقال: كان علي بن الحَزَوَّر الكوفي عنده عجائب منكر الحديث[٢].

وروى ابن عدي كذلك عن شيخه أبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدُولابي، قال: قال البخاري: عليّ بن أبي فاطمة أراه ابن الحَزَوَّر يعد في الكوفيين، روى عنه يونس بن بُكَيْر، فيه نظر[٣].

وروي العُقَيلي أيضًا عن شيخه آدم بن موسى، قال: «سمعت البخاري، قال: عليّ بن الحَزَوَّر فيه نظر»[٤].

وعلي بن الحَزَوَّر، أجمع النقاد على ضعفه.

فقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه شيئًا[٥].

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»[٦].

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١٠١).

(٢) ينظر: الكامل (٦/ ٣١٧)، ونقل عبارة: «منكر الحديث، عنده عجائب» كل من المِزّي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٦٧)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١)، والبُوْصِيري في مصباح الزجاجة (٢/ ٢٩).

(٣) ينظر: الموضع نفسه.

(٤) الضعفاء (٤/ ٢٤١)، ونقل ذلك المِزّي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٦٧)، والذهبي في الكاشف (٢/ ٣٧ ترجمة ٣٨٩٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٣٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٤)، وابن حجر في تهذيب (٧/ ٢٦١)، والبُوْصِيري في مصباح الزجاجة (٢/ ٢٩).

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٤٢٠)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٣٣٢).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٢).

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»[١].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[٢].

وقال يعقوب بن شيبة: «قد تُرِك حديثه، وليس ممن أحدث عنه»، وقال أبو الفتح الأزدي: «لا اختلاف في ترك حديثه»[٣].

وقال ابن عدي: هو في جملة شيعة الكوفة، والضعف على حديثه بين[٤].

وقال الجُوزجاني: ذاهب الحديث[٥].

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون[٦].

وقال البَرْقاني عنه: «مجهول يترك»[٧].

ونقل ابن حجر عن الدارقطني أنه ضعفه، ثم قال: «كأنه فرّق بينهما»[٨].

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته»[٩].

وقال يعقوب بن سفيان: لا يذكر حديثه، ولا يكتب إلا للمعرفة[١٠].

وقال ابن ماكولا: «ليس بالقوي في الحديث»[١١].

وقال الساجي: «عنده مناكير»[١٢].

وقال ابن حجر: «متروك شديد التشيع»[١٣].

---

(١) الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البَرْذَعي (٢/ ٤٣٤).
(٢) الضعفاء والمتروكين (ص١٧٩، الترجمة ٤٣١).
(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٦٧).
(٤) ينظر: الكامل، لابن عدي (٦/ ٣١٨).
(٥) ينظر: أحوال الرجال (ص٣٣٣).
(٦) (الترجمة ٤١٠).
(٧) سؤالات البَرْقاني للدارقطني (ص٥٢ برقم ٣٦٧).
(٨) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١).
(٩) (٢/ ١٠٩).
(١٠) ينظر: المعرفة والتاريخ (٣/ ٦٤).
(١١) الإكمال (٢/ ٤٦٣).
(١٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١).
(١٣) تقريب التهذيب (ص٢٩٤ ترجمة ٤٠٣٧).

والذي يبدو لي أن عبارة: «عنده عجائب» إذا أفردها البخاري في الكلام على الراوي، ولم يشاركه النقاد في الجرح الشديد للراوي فلا تدل على ترك حديثه، إنما هي تساوي: «عنده مناكير» أو «يروي المناكير»، فهي قريبة من عبارة الساجي هنا.

أما إذا قال البخاري في الراوي عبارات أخرى فهي المرادة حينها، وقد وجدناه يقول فيه هنا: «منكر الحديث»، و«فيه نظر»، وهي من أشد ألفاظ الجرح عنده.

فالرجل ضعيف عند البخاري بدلالة عباراته الأخرى، وهو متفق على ضعفه.

ومع ذلك وجدنا الحاكم يروي له حديثًا ويصحح إسناده!!.

يقول الحاكم: أخبرنا أحمد بن جعفر القَطِيْعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا سعيد بن محمد الوَرَّاق، عن علي بن الحَزَوَّر، قال: سمعت أبا مريم الثقفي، يقول: سمعت عمار بن ياسر ﷺ، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: «**يَا عَلِيُّ، طُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وَصَدَّقَ فِيكَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَبْغَضَكَ وَكَذَّبَ فِيكَ**».

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»(١).

والحديث بهذا الإسناد في فضائل الصحابة للإمام أحمد(٢).

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»(٣)، وابن عدي في «الكامل»(٤)، وابن الجوزي في «العلل»(٥) وغيرهم من طرق عن سعيد بن محمد الورَّاق به(٦).

---

(١) المستدرك (٣/ ١٤٥)، ولكن الذهبي تعقبه، بقوله في تلخيص المستدرك: بل سعيد وعلي متروكان.

(٢) (٢/ ٦٨٠ برقم ١١٦٢).

(٣) (٣/ ١٧٨).

(٤) (٦/ ٣١٨).

(٥) (١/ ٢٤٤).

(٦) والحديث شديد الضعف، اجتمع فيه مع ابن الحَزَوَّر، كل من سعيد بن محمد =

وانفرد ابن ماجه من بين الستة بإخراج حديث له يصل إلى القول بوضعه، والله أعلم، من أجله وأجل شيخه نُفَيع وهو أبو داود الأعمى.

قال ابن ماجه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ الْحَزَوَّرِ، عَنْ نُفَيْعٍ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ الْحُصَيْنِ وَأَبِي بَرْزَةَ، قَالَا: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي جِنَازَةٍ، فَرَأَى قَوْمًا قَدْ طَرَحُوا أَرْدِيَتَهُمْ يَمْشُونَ فِي قُمُصٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«أَبِفِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَأْخُذُونَ أَوْ بِصُنْعِ الْجَاهِلِيَّةِ تَشَبَّهُونَ؟! لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدْعُوَ عَلَيْكُمْ دَعْوَةً تَرْجِعُونَ فِي غَيْرِ صُوَرِكُمْ»**. قَالَ: فَأَخَذُوا أَرْدِيَتَهُمْ وَلَمْ يَعُودُوا لِذَلِكَ[(١)].

قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، وعليّ من عتق الشيعة منكر الحديث، ونفيع منكر الحديث ضعيف»[(٢)].

[[٣]] **وعمر بن قيس، الملقب «سَنْدل»**، ففي ترجمته، قال ابن عدي: «وخالد بن نزار يحدث عنه بنسخة وفيها عجائب»[(٣)].

وخالد، أورده ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يغرب ويخطئ»[(٤)]. وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[(٥)]، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يخطئ»[(٦)].

قلت: العجائب من شيخه سَنْدل، لا منه.

وسَنْدل هذا شديد الضعف، ولخص ابن حجر القول فيه، فقال: «متروك»[(٧)]. وهو كما قال.

= الوَرَّاق، وهو ضعيف، وأبو مريم الثقفي مجهول. ينظر: تقريب التهذيب، ترجمة (٢٣٨٧، ٨٣٥٩).

(١) (برقم ١٤٨٥).

(٢) علل الحديث (٢/ ٨١٢ برقم ١٠٥٥).

(٣) الكامل (٦/ ١٢).

(٤) (٨/ ٢٢٣).

(٥) (١/ ٣٦٩ ترجمة ١٣٥٨).

(٦) (١٦٢٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص٣٥٤ ترجمة ٤٩٥٩)، والتلخيص الحبير (١/ ١٧٢).

وسبب ضعفه الشديد ما قاله ابن حبان: «كان فيه دعابة، يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات»[١]. وهذه هي العجائب.

[٤] **وعبد الرحيم بن زيد العَمّي**، أجمع النُّقَّاد على ضعفه[٢].

ومن أقوالهم ما قاله ابن حبان في المجروحين: «يروي عن أبيه العجائب لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها»[٣].

وقال أبو حاتم: «ترك حديثه كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات»[٤].

فما أسماه ابن حبان عجائب، أسماه أبو حاتم الرازي طامات.

[٥] **والبَختَري بن عبيد بن سلمان**، فكسابقه في شدة ضعفه عند النقاد، وقال ابن حبان فيه: «يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته»[٥].

وقال ابن عدي: «روى عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قدر عشرين حديثًا عامتها مناكير»[٦].

---

(١) المجروحين (٢/ ٨٥)، وينظر أقوال النقاد في سَنْدل: الطبقات الكبير، لابن سعد (٨/ ٤٨)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٨٢)، ومن كلام أبي زكريا (ص٦٩)، والعلل لأحمد (١/ ٥٦٤)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ١٨٧)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ترجمة ٤٦٠)، وأحوال الرجال (ص٢٥٤)، والجرح والتعديل (٦/ ١٢٩)، وتاريخ أسماء الثقات (ص٧٠)، والكامل (٦/ ١٢)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٥١٣ برقم ١٣٦١)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني (١/ ١٦٤)، وتالي تلخيص المتشابه (١/ ١٧١)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ٢١٤)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ٥٤)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦١٨)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٧)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٧).

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٢/ ٣٦٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٥)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٠).

(٣) (٢/ ١٦١).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩).

(٥) المجروحين (١/ ٢٠٢).

(٦) الكامل (٢/ ٢٣٨).

وقال أبو نعيم الأصبهاني الحافظ: «روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات»[١].

فما أسماه ابن حبان عجائب، أسماه ابن عدي مناكير، وأسماه أبو نعيم موضوعات، وما قيل فيمن سبق يقال في عبيد الله بن أبي حُمَيد، وعثمان بن خالد العثماني، والوليد بن محمد المُوَقَّري.

فإذا ما انتقلنا إلى من أطلق ابن حجر القول بضعفهم، وهم كذلك، فعددهم تسعة وهم: إسماعيل بن إبراهيم بن مُهَاجر، وإسماعيل بن مسلم المَكي، وتَلِيد بن سليمان، وعثمان بن مطر، ومحمد بن حميد، ومحمد بن خالد، ومحمد بن عبد الرحمٰن البَيْلماني، ومحمد بن كُرَيب، ويوسف بن إبراهيم التَّميمي.

فإذا ما انتقلنا إلى مزيد دراسة لبعضهم.

[١] **إسماعيل بن إبراهيم بن مُهَاجر البَجَلي**، قال البخاري في «التاريخ الأوسط»: «عنده عجائب»[٢]. وقال في «التاريخ الكبير»، و«الضعفاء الصغير»: «في حديثه نظر»[٣].

وذكره ابن الجوزي في **«الضعفاء والمتروكين»**، ونقل عن البخاري قوله: **«منكر الحديث»**[٤].

وقال ابن معين[٥] والنسائي[٦]: **«ضعيف»**. وقال يحيى مرة: **«لا شيء»**[٧].

وقال ابن عدي: **«في حديثه بعض النكرة وأبوه خير منه»**، وقال الإمام

---

(١) تهذيب الكمال (٤/ ٢٥).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٥٩٧).
(٣) التاريخ الكبير (١/ ٣٤٢)، والضعفاء الصغير (ص١٥).
(٤) (١/ ١٢٢).
(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٢)، والكامل (١/ ٤٦٦)، والمجروحين (١/ ١٢٢).
(٦) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ١٠٩).
(٧) نفسه.

أحمد: «أبوه خير منه»[١]، وأورد له مناكير[٢].

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه»[٣].

وقال ابن حبان: «كان فاحش الخطأ»[٤].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[٥].

فالعجائب هي المناكير التي يرويها.

[٢] **إسماعيل بن مسلم المَكّي** الذي وصفه أحمد برواية العجائب، قال أيضًا: يروي أحاديث مناكير[٦]. وقد قال يحيى القطان: «لم يزل مختلطًا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»[٧].

وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير»[٨]، وقال النسائي: «متروك الحديث»[٩]، وقال الجُوزجاني: «أجمع أصحابنا على ترك حديثه»[١٠]. وقال الذهبي: «ساقط الحديث، متروك»[١١].

وقولي فيه قولي في سابقه.

[٣] **يوسف بن إبراهيم التَّمِيمي**، أبو شَيْبَة الجوهري اللَّآل الواسطي، فقال البخاري في «التاريخ الكبير»: «عنده عجائب»[١٢]، وقال في «الأوسط»: «صاحب عجائب»[١٣].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب»[١٤].

---

(١) الكامل (١/ ٤٦٦).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٥).
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٢).
(٤) المجروحين (١/ ١٢٢).
(٥) تقريب التهذيب (ص٤٥ ترجمة ٤١٧).
(٦) ينظر: ضعفاء العقيلي (١/ ٢٥٦).
(٧) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨).
(٨) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٠)، وقد ترجم ابن حبان لإسماعيل هذا في المجروحين، ولم أجد عبارته فيه.
(٩) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (١/ ١٦).
(١٠) أحوال الرجال (ص٢٥٥).
(١١) المغني (١/ ٨٧).
(١٢) التاريخ الكبير (٨/ ٣٧٧).
(١٣) التاريخ الأوسط (٣/ ٦٢٨).
(١٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢١٨).

وذكره العقيلي[١]، وابن حبان[٢]، وابن عدي[٣]، وابن الجوزي[٤]، والذهبي[٥]، والبُوصِيري[٦]، وابن حجر[٧] في جملة الضعفاء.

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»[٨].

ونقل الذهبي عن الأزدي قوله فيه: «متروك»[٩].

قال العقيلي: ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا الهيثم بن سهيل، قال: حدثنا عمر بن سُليم القرشي، حدثنا يوسف بن إبراهيم، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»**.

وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد صالح[١٠].

وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج بما انفرد من المناكير عن أنس وأقوام مشاهير»[١١].

وقال ابن عدي: «ليس هو بالمعروف، ولا له كثير حديث»[١٢].

فهي المناكير كسابقيه.

[٤] **محمد بن خالد**، ويقال: خالد بن محمد، أبو الرَّحَّال الأنصاري البصري: قال البخاري في «الكبير» و«الأوسط» و«الضعفاء الصغير»: «عنده عجائب»، وزاد في «الضعفاء الصغير»: «منكر الحديث»[١٣].

ورواه ابن عدي عن الجُنَيْدي عن البخاري.

---

(١) الضعفاء (٦/ ٤٣٧).
(٢) المجروحين (٣/ ١٣٤).
(٣) الكامل (٨/ ٥٠٤).
(٤) الضعفاء والمتروكين (٣/ ٢١٩).
(٥) ميزان الاعتدال (٥/ ١٨٦)، والكاشف (٢/ ٣٩٨ ترجمة ٣٨٩٢).
(٦) مصباح الزجاجة (١/ ٣٩، ٢/ ٢٧).
(٧) تقريب التهذيب (ص٥٣٩ ترجمة ٧٨٥٥).
(٨) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤١٠).
(٩) ميزان الاعتدال (٥/ ١٨٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٧٦١).
(١٠) ينظر: الضعفاء (٦/ ٤٣٧).
(١١) المجروحين (٣/ ١٣٤).
(١٢) الكامل (٨/ ٥٠٦).
(١٣) التاريخ الكبير (٣/ ١٧٢)، والتاريخ الأوسط (٣/ ٦١٨)، والضعفاء الصغير (ص١٢٤).

قال ابن عدي: «هو قليل الحديث، وفي حديثه بعض النكرة»(١).

وفي «جامعه» قال أبو عيسى الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ بَيَانٍ الْعُقَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّحَّالِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«مَا أَكْرَمَ شَابٌّ شَيْخًا لِسِنِّهِ إِلَّا قَيَّضَ الله لَهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ»**.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ يَزِيدَ بنِ بَيَانٍ، وَأَبُو الرِّجَالِ الأَنْصَارِيُّ آخَرُ(٢).

ورواه ابن عدي بنفس الطريق، وقال: «وهذا الحديث لا يعرف إلا من رواية يزيد عن أبي الرحال»(٣). وقال الحافظ العراقي: «حديثٌ ضعيف، فيه أبو الرحال ضعيف»، وقال السخاوي: «ضعيف؛ لضعف يزيد وشيخه»(٤). قال الذهبي: «إسناده واه»(٥).

«ولأبي الرحال من الحديث مقدار خمسة إلا أنّ الذي أنكرت عليه هذا الحديث»(٦).

قال أبو حاتم: «ليس بقوي، منكر الحديث»(٧).

وقال أبو زرعة الرازي في كتاب أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين: «منكر الحديث»(٨). وقال ابن حبان: «عنده مناكير يرويها عن أنس على قلة روايته ما لا يتابع عليه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»(٩).

---

(١) الكامل (٣/ ٤٥٣).

(٢) برقم (٢٠٢٢)، والحديث في المعجم الأوسط، برقم (٥٩٠٣)، ومسند الشهاب، برقمي (٨٠١، ٨٠٢)، والعمر والشيب، لابن أبي الدنيا (١٥)، وتاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ١٣)، وأدب الإملاء والاستملاء (ص١٣٥)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ٤١١).

(٣) الكامل (٣/ ٤٥٢).

(٤) فيض القدير (٥/ ٤٢٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣١).

(٦) الكامل (٩/ ١٧٠).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٢ الترجمة ١٣٢٧).

(٨) (٢/ ٦٧٣ برقم ٣٨١).

(٩) المجروحين (١/ ٢٨٤).

وضعفه الذهبي[١]، وابن حجر[٢]. والسيوطي[٣].

إذًا هي المناكير التي عنده كمن سبقه.

وما قيل في الأربعة السابقين من عدم توثيق أحد من النقاد لهم، يقال في بقيتهم؛ بل توصف رواياتهم بمناكير أو معضلات أو موضوعات، غير ما قيل في:

[[٥]] **محمد بن حميد بن حيان**، والذي اختلف فيه النقاد فوثقه بعضهم، وضعفه أكثرهم، ومنهم من رماه بالكذب والوضع.

فابن معين وثقه[٤]، وأشار إلى ذلك ابن حجر، الذي قال: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه»[٥].

وقال الخليلي: «من كبار المحدثين، حافظ عالم بهذا الشأن، دخل بغداد فرضيه ابن حنبل وابن معين، وحرّضا الناس على السماع منه»[٦].

قلت: ضعفه جمهور النقاد[٧]، وردوا على أحمد بأنَّه إنَّما أثنى عليه لصلابته في السُّنَّة[٨]، أو أنَّه لا يعرفه[٩].

وقال فيه الذهبي في «السير»: «وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحب عجائب»[١٠].

وقال في «تذكرة الحفاظ»: «من بحور العلم، لكنه غير معتمد، يأتي

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٥)، والكاشف (٢/ ٤٢٦ ترجمة ٦٦٢١).
(٢) تقريب التهذيب (ص٥٦٣ ترجمة ٨٠٩٦)، ولسان الميزان (٧/ ١١١).
(٣) تدريب الراوي (٢/ ٣٥٩). في النوع الخامس والخمسين.
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٥)، وتاريخ مدينة السلام (٣/ ٦٠).
(٥) تقريب التهذيب (ص٤١٠ ترجمة ٥٨٣٤).
(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٦٦٩).
(٧) ينظر الترجمة الموسعة في: تهذيب الكمال (٢٥/ ٩٧ ـ ١٠٨)، والتكملة في تهذيب التهذيب (٩/ ١١١).
(٨) الكامل (٧/ ٥٣٠).
(٩) المجروحين (٢/ ٣٠٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١١١).
(١٠) (١١/ ٥٠٣).

بمناكير كثيرة»[١].

وقال في «المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه»: «ليس بثقة»[٢]. وهو كذلك.

وأما من قال فيه «منكر الحديث»، وهو: سعيد بن زَرْبِي[٣]، فلا يبعد عمن سبقه من الضعفاء، فقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: عنده عجائب[٤]، زاد أبو حاتم قبلها: «منكر الحديث»، وبعدها: «من المناكير». وأورد المصنفون في الضعفاء شيئًا من مناكيره[٥]، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته»[٦]. ولم يوثقه أحد[٧].

ولا يخرج عن دائرة من سبق **من قال فيه: «كذبوه»**[٨]، **وهو: محمد بن الفضل بن عطية**، روى عبد الله بن علي بن المديني أنَّ أباه قال فيه: «روى عجائب، وضعفه»[٩].

وقال الجوزجاني: كان كذابًا، سألت ابن حنبل عنه، فقال: «ذاك عجب، يجيئك بالطامات»[١٠].

وقال الخطيب: «سكن بخارى، وحدث بها مناكير وأحاديث معضلة»[١١].

قلت: ولم يوثقه أحد؛ بل عامة النقاد على شدة ضعفه[١٢].

---

(١) (٢/ ٥٨). (٢) (ص٢١٦ برقم ١٧٦٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص١٧٥ ترجمة ٢٣٠٤).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير (٣/ ٤٧٣)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٦٦٣)، والكنى والأسماء (١/ ٧٥٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٢٣).

(٥) ينظر: الكامل (٤/ ٤٠٦)، وضعفاء العقيلي (٢/ ٤٥١)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٢٩).

(٦) المجروحين (١/ ٣١٨).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٤٣١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص٤٣٦ ترجمة ٦٢٢٥). (٩) تاريخ مدينة السلام (٤/ ٢٤٨).

(١٠) أحوال الرجال (ص٣٤٢). (١١) تاريخ مدينة السلام (٤/ ٢٤٨).

(١٢) ينظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٥)، والمستدرك على الصحيحين (٣/ ١٠٣ برقم ٤٥٣٣)، وسنن الترمذي (٢/ ٣٨٣)، وسنن الدارقطني (١/ ١٧٢، ٢/ ١١٣)، ومجمع الزوائد (٢/ ١٨٢ برقم ٢٢١٨، ١٠/ ٧١١ برقم ١٨٥٨٥).

وأما الاثنان اللذان قال فيهما ابن حجر: «لين الحديث»، فهما:

[١] **أبو عاصم العبّاداني**، فمع قول الذهبي في «المغني»: «ليس بمعتمد يأتي بعجائب، ولم أر لهم فيه كلامًا شافيًا»[١]. وفي «الميزان»: «ليس بحجة يأتي بعجائب»[٢]. إلا أنَّ النقاد على تقويته سوى ما يقع في حديثه من خطأ أو وهم.

فعمرو بن علي الصَّيْرَفي يقول: «وكان صدوقًا ثقة»[٣].

وابن معين وأبو حاتم قالا: ليس به بأس، زاد ابن معين: صالح الحديث[٤]. وقال أبو زرعة: «شيخ»[٥]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «وكان يخطئ»[٦].

وقال العقيلي: منكر الحديث[٧].

إذًا، العجائب هي الخطأ الذي نص عليه ابن حبان.

ولذا، خلص ابن حجر إلى القول: «لين الحديث»[٨].

[٢] **الوليد بن كامل**، والوليد، قال فيه البخاري في «التاريخ الأوسط»: «عنده عجائب»[٩]. وأورده في «التاريخ الكبير»، وسكت عنه[١٠].

وقال فيه أبو حاتم: «شيخ»[١١]، وذكره ابن حبان في موضعين من كتابه الثقات، وقال: «يروي المراسيل والمقاطيع»[١٢]، وذكر الذهبي في «الميزان» و«المغني في الضعفاء» أنَّ أبا الفتح الأزدي ضعّفه[١٣]، وقال ابن القطان: «لا

---

(١) (٢/ ٧٩٣). (٢) (٥/ ٢٥٨).
(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠).
(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٧٩، ٢٧٧).
(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠). (٦) (٧/ ٤٦).
(٧) الضعفاء (٣/ ٢٦٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص٥٧٤ ترجمة ٨١٩٥). (٩) (٤/ ٦٧٨).
(١٠) (٨/ ١٥٢). (١١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤).
(١٢) (٧/ ٥٥٤)، (٩/ ٢٢٣).
(١٣) ميزان الاعتدال (٥/ ٩١)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٧٢٤)، وينظر أيضًا: الضعفاء =

تثبت عدالته»[١]، وقال ابن حجر: «لين الحديث»[٢]، وقال أيضًا: «يروي المراسيل والمقاطيع»[٣]، وقال ابن عدي: «وأسانيده شامية»[٤]، وقال النسائي في كتاب الكنى: «كان من عِلْية الناس، بقيَّة وأصحابه يحملون عنه»[٥].

فقول البخاري: عنده عجائب، لفظة تَدلُّ هنا على ضعفٍ في الوليد. وجاء هذا الضعف بسبب روايته عن المجاهيل، أو التفرد بالأحاديث، أو روايته للمراسيل والمقاطيع كما سيأتي في دراسة حديثين له.

ويؤكده توثيق ابن حبان له، وقول أبي حاتم فيه: «شيخ»، والتي لا تدل على الضعف المطلق كما سيأتي.

وكذا تليين ابن حجر له، وهي المرتبة السادسة من مراتب التوثيق عنده، والمقرونة بمقبول إن توبع.

أما لفظة «شيخ» عند أبي حاتم، فهي وإنْ دلت على نوعِ جرح، لكنه ليس شديدًا؛ بل هو في أدنى درجات التوثيق. والله أعلم.

ولذا، اختلفت فهوم معنى هذه اللفظة هنا عند كل من الذهبي والهيثمي، فبينما نجد الذهبي يقول: «ضعفه أبو الفتح الأَزْدي، ومن قبله أبو حاتم»[٦]، وجدنا الهيثمي يقول: «وثقه ابن حبان وأبو حاتم»[٧].

فلعلها هنا تساوي قول أبي حاتم في أحمد بن عياض المكي المَخْزُومي بعد أن كتب عنه: «شيخ، قدم علينا فكان يقص، وكان حافظًا، حدث بأحاديث منكرة»[٨].

أو تساوي ما قاله في إبراهيم بن عيينة أخي سفيان بن عيينة: «شيخ يأتي

= والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ١٨٦).

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص٥١٣ ترجمة ٧٤٥٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٠).

(٤) الكامل (٨/ ٣٦٢).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٧٠).

(٦) ميزان الاعتدال (٥/ ٩١).

(٧) مجمع الزوائد (١/ ٤٥٣ برقم ٩١٦).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩).

بمناكير»[١].

ومثلها قول الترمذي في المختار بن نافع: «شيخ بصري كثير الغرائب»[٢].

فإن قال أبو حاتم شيخ وأراد توثيق الراوي مطلقًا أو تضعيفه لَقَرن ذلك بما يدل عليه، فقد قال في عدد من الرواة شيخ ثقة[٣]، أو شيخ ضعيف الحديث[٤].

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْوَلِيدُ بنُ كَامِلٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنِي الْمُهَلَّبُ بنُ حُجْرٍ الْبَهْرَانِيُّ، عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمِقْدَادِ بنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى إِلَى عَمُودٍ وَلَا عُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الأَيْمَنِ وَالأَيْسَرِ وَلَا يَصْمُدُ لَهُ صَمْدًا[٥].

والحديث رواه أبو داود[٦]، ومن طريقه البيهقي في «السُّنن الكبرى»[٧]، من طريق علي بن عيّاش به.

وكل من المُهَلَّب بن حُجْر البَهراني وضُبَاعة بنت المقداد بن الأسود مجهولان[٨].

ونقل ابن القيم في «تهذيب السُّنن» عن عبد الحق الإشبيلي، أنَّه قال: «ليس إسناده قويًّا»[٩].

ورواه البيهقي من طريق يحيى بن صالح عن الوليد بن كامل به. وجاء

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١١٨).
(٢) سنن الترمذي (٥/ ٦٣٣).
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٨٨)، (٥/ ١٦٢)، (٦/ ٢٥١).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٩١، ٣٥٣، ٣/ ١٢٥، ٤/ ١٢٢، ٦/ ١٢٣، ١٨٩، ٨/ ١٣٣)، وعلل الحديث، بالأرقام (٢٥١، ٥٠٨، ١١٤٥).
(٥) (٣٩/ ٢٤٣ برقم ٢٣٨٢٠).
(٦) سنن أبي داود، برقم (٦٩٣).
(٧) (٢/ ٢٨٥ برقم ٣٤٧٢).
(٨) تقريب التهذيب، ترجمة (٦٩٣٦، ٨٦٣٠).
(٩) (١/ ٣٤١).

فيه المقدام بدل المقداد، ثم قال: ورواه محمد بن حِمْيَرٍ وبقية بن الوليد عن الوليد بن كامل، فقال: المقداد، وقيل: عن بقية في رواية أخرى عن المقدام، والمقداد أصح، فالله تعالى أعلم.

والحديث تفرد به الوليد بن كامل البَجَلي الشامي. قال البخاري: عنده عجائب(١). فهذا اضطراب في سنده، والله أعلم.

وفيه اضطراب آخر عن بقية غير الذي ذكره البيهقي، قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ عَبْدِ رَبِّهِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بنُ كَامِلٍ، عَنِ الْحُجْرِ أَوْ عَنْ أَبِي الْحُجْرِ بنِ الْمُهَلَّبِ الْبَهْرَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي ضُبَيْعَةُ بِنْتُ الْمِقْدَامِ ابنِ مَعْدِ يَكْرِبَ، عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى عَمُودٍ. . . الحديث(٢).

فخالف بقية في قوله: الحُجْر ـ أو أبي الحُجْر ـ بن المُهَلَّب. وإنَّما هو المُهَلَّب بن حُجْر.

وأما أبو الحسن ابن القطان الفاسي الذي تكلَّم أيضًا في الوليد بن كامل، فأكد على الاضطراب في سند الحديث ومتنه، حيث ذكر في كتابه بيان الوهم والإيهام أنَّ في الحديث علتين: علة في إسناده، وعلة في متنه.

أما التي في إسناده، فقال: إنَّ فيه ثلاثة مجاهيل، فضُباعة مجهولة الحال ولا أعلم أحدًا ذكرها، وكذلك المُهَلَّب بن حُجْر مجهول الحال، والوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، وليس له من الرواية كثير شيء يستدل به على حاله.

وأما التي في متنه فهي أنَّ أبا علي بن السكن رواه في «سننه» هكذا: حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي، ثنا أبو تقي هشام بن عبد الملك، ثنا بقية، عن الوليد بن كامل، ثنا المُهَلَّب بن حُجْر البَهراني، عن ضُبَيعة بنت

(١) سنن البيهقي (٢/ ٢٨٦ برقم ٣٤٧٣).
(٢) مسند أحمد (٣٩/ ٢٤٤ برقم ٢٣٨٢١).

المقدام بن مَعْدِ يَكْرِب، عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا صَلَّى أَحَدكُمْ إِلَى عَمُود أَوْ سَارِيَة أَوْ شَيْء فَلَا يَجْعَلهُ نُصْب عَيْنَيْهِ وَلْيَجْعَلْهُ عَلَى حَاجِبه الْأَيْسَر**». انتهى.

قال ابن السكن: أخرج هذا الحديث أبو داود من رواية علي بن عياش، عن الوليد بن كامل، فغَيَّر إسناده ومتنه، فإنَّه عن ضُباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها، وهذا الذي روى بقيَّة هو عن ضَبِيعة بنت المقدام بن مَعْدِ يَكْرِب عن أبيها، وذاك فعل، وهذا قول.

قال ابن القطان: فمع اختلافهما في المتن، بقيَّة يقول: ضَبيعة بنت المقدام، وابن عياش يقول: ضُباعة بنت المقداد، فالوهن من حيث هو اختلاف على الوليد بن كامل، ومورث للشك فيما كان عنده من ذلك على ضعف الوليد بن كامل، وأنَّه يروى عن ضُباعة بنت المقداد، وأما ضَبيعة بنت المقدام فجاء هو بأمر ثالث، وذلك كله دليل على الاضطراب، والجهل بحال الرواة. انتهى[1].

وقال ابن حجر: «والاضطراب فيه من الوليد، وهو مجهول»[2].

فلعلَّ المراد بعنده عجائب هنا؛ أي: يروي عن المجاهيل أو يتفرد بالحديث.

ومع ضعف الحديث الواضح، وجدنا صاحب التاج الجامع للأصول يقول: سند صالح[3].

وأخرج القُضاعي في مسند الشهاب، قال: أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخَولاني، أنبا القاضي أبو الحسن علي بن الحسين بن بُنْدار بن خير، ثنا الحسين بن محمد بن مودود، أنبا أبو تَقِي (يعني: هشام بن عبد الملك)، ثنا

---

(١) ينظر: نصب الراية (٢/ ٨٣)، وتهذيب سنن أبي داود (١/ ٣٤١)، وميزان الاعتدال (٥/ ٩١)، وينظر كلام ابن القطان في كتابه: بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٣).

(٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٨١).

(٣) (١/ ١٧٨).

بقية بن الوليد، ثنا الوليد بن كامل، عن نصر بن علقمة، عن عبد الرحمٰن بن عائذ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْحَزْمُ سُوءُ الظَّنِ**»[١].

وأخرجه ابن أبي الدنيا من طريق بقية به، بلفظ: «**إِنَّ مِنَ الحَزْمِ أن تَتَّهِمَ النَّاس**»[٢].

وأورد السيوطي في الجامع الصغير حديث: «**الْحَزْمُ سُوءُ الظَّنِ**» وحسنه، فتعقبه المناوي بقوله: علي بن الحسن بن بُنْدار، قال الذهبي في ذيل الضعفاء: اتهمه ابن طاهر؛ أي: بالوضع[٣]، وبقيَّة وقد مر ضعفه، والوليد بن كامل، قال في «الميزان»: ضعفه أبو حاتم والأزدي، وقال البخاري: عنده عجائب، وساق هذا منها[٤].

وقال أبو حاتم: «هو مرسل لم يدرك ابن عائذ النبي ﷺ»[٥].

○ سابعًا: من ليس لهم رواية في الكتب الستة، وعددهم ثلاثة وستون راويًا، قال فيهم أئمة النقد: «عنده عجائب»:

أما الإمام البخاري، فقالها في أربعة، وهم: **الحكم بن مَصْقَلَة العبدي**، نقل ذلك عنه الذهبي في ميزان الاعتدال، ثم قال: ثم ذكر له البخاري حديثًا موضوعًا[٦]. والحكم هذا، قال فيه الأزْدي: كذاب[٧].

والحكم بن يعلى بن عطاء المُحَارِبي، وزاد فيه: منكر الحديث، ذاهب

---

(١) (١/ ٤٨ برقم ٢٤).

(٢) مداراة الناس (ص١٠٠ برقم ١١٥).

(٣) قلت: ظنه المناوي علي بن الحسن بن بندار الأستراباذي، فنقل اتهام ابن طاهر له، والصواب أنَّه علي بن الحسين بن بندار، وينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٦٤)، وقال فيه الذهبي: وما علمت به بأسًا، وأما الأول فينظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٣٣)، ولسان الميزان (٥/ ٥١٨).

(٤) ينظر: فيض القدير (٣/ ٤١٢).

(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (١/ ١٢٤).

(٦) (١/ ٥٣٢)، ولم أجد الحديثين أو كلام البخاري في التاريخين الكبير والأوسط.

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٢٩)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٣٢)، والمغني في الضعفاء (١/ ١٨٥).

الحديث، تركت أنا حديثه[١].

وعبيد الله بن تمام السلمي بصري، يكنى أبا عاصم[٢]، وقال فيه ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم حتى يشهد من سمعها ممن كان الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة لا يحل الاحتجاج بخبره»[٣].

ومحمد بن عطية العَوْفي[٤]. وجميعهم ضعفاء تحوي أحاديثهم الغرائب والمناكير.

ووافقه مسلم في وصف **المتوكل بن فضيل** برواية العجائب[٥]، وهو ضعيف عند النقاد[٦]، ومجهول عند أبي حاتم[٧].

ووافقه مسلم وأبو حاتم الرازي وابن حبان في **سُلَيم بن عثمان الطائي الفَوْزي**[٨]، زاد أبو حاتم: مجهول.

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣٤٢)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٧٦٨)، وينظر أقوال النقاد في شدة ضعفه ونكارة حديثه: الجرح والتعديل (٣/ ١٣٠)، وعلل الحديث (٢/ ٣٢٤ برقم ٣٩٢)، والكامل، لابن عدي (٢/ ٤٩٥)، والمجروحين (١/ ٢٥١)، وعلل الدارقطني (١/ ٢٦٣).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٥/ ٣٧٥)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٨٣٦).

(٣) المجروحين (٢/ ٦٧)، وينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٩). الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البَرْذَعي (١/ ٦٨٧)، والكامل (٥/ ٥٣٢)، وضعفاء العقيلي (٤/ ٦٧).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١٩٨)، وينظر: الكامل (٧/ ٤٨٩)، وضعفاء العقيلي (٥/ ٣٥٤)، والمجروحين (٢/ ٢٧٣)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٠٧).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير (٨/ ٤٣)، والكنى والأسماء (١/ ٦٩).

(٦) ينظر: الكامل (٨/ ١٧٩)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ٣٤)، والمقتنى في سرد الكنى، للذهبي (١/ ١٠٠)، ولسان الميزان (٦/ ٤٥٨).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٢).

(٨) ينظر: التاريخ الكبير (٤/ ١٢٥)، والكنى والأسماء، لمسلم (١/ ٥٤٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٢١٦)، والثقات (٦/ ٤١٥).

وعبارة ابن حبان: «روى عنه سليمان بن سلمة الخبائري الأعاجيب الكثيرة، ولست أعرفه بعدالة، ولا جرح، ولا له راو غير سليمان، وسليمان ليس بشيء، فإنْ وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه، ويلزق به ما يتأهله من جرح أو عدالة».

وعند أبي زرعة وابن عدي وغيرهما: يروي المناكير[(١)].

ووافقه ابن عدي في **حفص بن أسلم** المِسْمَعي الأصفر، ويقال: الجَحْدَري[(٢)]، وهو ضعيف، فعند ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا يروي عن ثابت ما ليس له أصل من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنّه الواضع لها»[(٣)].

ومع ذلك فهو عند أبي حاتم: «ما به بأس يكتب حديثه»[(٤)].

وأما ابن المديني، فقالها في ثلاثة، هم أقرب إلى الكذب والوضع، وهم: **إسحاق بن نَجِيح المَلَطي**، أبو صالح[(٥)]، ومن أقوال النُّقَّاد فيه: في أحاديثه غرائب، يروي مناكير عن المشاهير، دجال كذاب وضاع تالف متروك[(٦)].

---

(١) ينظر: الكامل (٤/ ٣٣٤)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ١٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢١٤)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٨٤).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٩)، والكامل (٣/ ٢٩٦).

(٣) المجروحين (١/ ٢٥٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٦٩)، وينظر في بيان ضعفه: ضعفاء العقيلي (٢/ ٩٦)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٢٠)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٠٨)، والمغني (١/ ١٧٩).

(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٧/ ٣٢٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤٨٦).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٤٠٤)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٣٤)، والكنى والأسماء، لمسلم (١/ ٤٣٧)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٣٠ برقم ١٤٥٤)، وأحوال الرجال، للجوزجاني (ص٣٠٥)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٤٥١)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ١٣٤)، والكامل (١/ ٥٣٥)، واللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣/ ٢٥٥)، والمقتنى في سرد الكنى (١/ ٣١٣).

وأَصْرَم بن حَوشب[١]، وهو عند ابن معين: «كذاب خبيث»[٢]، وعند أكثرهم متروك، وأحاديثه منكرة[٣].

ومحمد بن كثير، أبو إسحاق القرشي الكوفي، وأنَّه خط على حديثه، وضعفه جدًّا[٤]، وخرق الإمام أحمد حديثه، ولم يرضه[٥]، وعند البخاري: «منكر الحديث»[٦]، وضعفه أكثر النقاد، وأما ابن معين فحسّن القول فيه، ومشّاه[٧].

فإذا ما انتقلنا إلى ابن حبان، فنجده قالها في ثمانية عشر راويًا، ليس فيهم ثقة، منهم اثنان مجهولان، وبقيتهم متروكون، يروون المناكير؛ بل بعضهم أقرب إلى الكذب وسرقة الحديث، وهم:

الضَّحاك بن حجوة المَنْبَجي[٨]، ورواياته المنكرة[٩] أسماها الذهبي بالمصائب[١٠]، وقال الدارقطني: «يضع الحديث»[١١].

وحُبَيْش بن دينار[١٢]، وقال فيه الأزدي: «متروك الحديث»[١٣].

---

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٧/ ٤٩٠). (٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٦).
(٣) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٥٦)، والتاريخ الأوسط (٤/ ٨٨١)، والكنى والأسماء، لمسلم (٢/ ٨٧٩)، والأسماء المفردة (ص١٧١)، وأحوال الرجال (ص٣٤٧)، والكامل (٢/ ٩٥)، والمجروحين (١/ ١٨١).
(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٤/ ٣١٣).
(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٣/ ٤٣٨ برقم ٥٨٦٤).
(٦) التاريخ الكبير (١/ ٢١٧).
(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٦٨)، وضعفاء العقيلي (٥/ ٣٨٣)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ٩٤)، والتعديل والتجريح (٢/ ٦٣٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٧١).
(٨) ينظر: المجروحين (١/ ٣٧٩). (٩) ينظر: الكامل (٥/ ١٥٩).
(١٠) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩٧).
(١١) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ٥٩).
(١٢) ينظر: المجروحين (١/ ٢٧٢).
(١٣) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ١٩١)، وميزان الاعتدال (١/ ٤٢٠)، والمغني (١/ ١٤٩).

وخالد بن إسماعيل المَخْزُومي[١]، وهو عند الأزدي: «كذاب»[٢]، وهو عند ابن عدي: «يضع الحديث»[٣]، وأورد له الذهبي روايات وصفها بالأباطيل[٤].

وسهل بن عبد الله المَرْوَزِي، وزاد ابن حبان: «منكر الحديث»[٥]، وهو عند أبي حاتم: مجهول، وحديثه باطل[٦].

وعباس بن الوليد بن بكّار البصري[٧]، وكذبه الدارقطني، وقال الأزدي: «روى كل عظيمة عن ثقات»[٨]، وقال ابن عدي: «منكر الحديث عن الثقات»[٩].

وعبد الله بن عبد الملك بن كُرْز بن جابر القرشي الفِهْري[١٠]، وهو عند النقاد ضعيف متروك، يروي المناكير[١١].

وعبد الله بن عيسى، أبو عَلْقَمة الفَرْوي الأصم المدني، وزاد ابن حبان: «ويقلب على الثقات الأخبار»[١٢]، وأحاديثه عن الأئمة منكرة[١٣].

وعمران بن خالد الخُزاعي[١٤]، وهو ضعيف الحديث عند أبي حاتم[١٥]، ومتروك الحديث عند أحمد[١٦].

---

(١) ينظر: المجروحين (١/ ٢٨١).
(٢) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢٤٤).
(٣) الكامل (٣/ ٤٧٥).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٠).
(٥) المجروحين (١/ ٣٤٩).
(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٠١).
(٧) ينظر: المجروحين (٢/ ١٩٠).
(٨) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ٨٠).
(٩) الكامل (٦/ ٦).
(١٠) ينظر: المجروحين (٢/ ١٧).
(١١) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وضعفاء العقيلي (٣/ ٢٧٠)، وسنن الدارقطني (٤/ ١٧٥)، وتاريخ مدينة السلام (١١/ ٢٣٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٠٩)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٤٦).
(١٢) المجروحين (٢/ ٤٥).
(١٣) ينظر: الضعفاء، لأبي نعيم (١/ ١٠٠)، ولسان الميزان (٤/ ٥٣٨).
(١٤) ينظر: المجروحين (٢/ ١٢٤).
(١٥) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٧).
(١٦) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٤)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٧).

وعيسى بن ميمون، أبو سلمة الخَوَّاص الواسطي[١]، وهو كذلك، ضعيف الرِّواية، ساقط، لا يحتج به[٢].

وغسان بن أَبَان بن الأرقم اليَمامي أبو روح[٣]، وهو ضعيف منكر الحديث[٤].

ومحمد بن عبد الرحمٰن بن غَزْوان[٥]، له أحاديث عن ثقات الناس بواطيل، وممن يتهم بوضع الحديث[٦]، فحدّث بوقاحة عن مالك وشريك وضمام بن إسماعيل ببلايا[٧].

ومحمد بن عيسى بن كَيْسان الهلالي العبدي أبو يحيى، وزاد ابن حبان: «وعن الثِّقات الأوابد»[٨]، وقال الذهبي: «ضَعَّفوه بمرة»[٩].

وموسى بن مُطَير، وزاد ابن حبان: «ومناكير لا يشك المستمع لها أنها موضوعة إذا كان هذا الشأن صناعته»[١٠]، وهو كذلك[١١].

ومَيَّاح بن سريع[١٢]، قال أبو حاتم: «مجهول»[١٣]، قال الذهبي: «وله مناكير»[١٤].

---

(١) ينظر: المجروحين (٢/ ١٢٠).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢٤٨)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٠٢)، ولسان الميزان، لابن حجر (٦/ ٢٨٣)، والفتح السماوي، للمناوي (١/ ٣٤٢).

(٣) ينظر: المجروحين (٢/ ٢٠٢).

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ٣٤٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٤)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٠٥).

(٥) ينظر: المجروحين (٢/ ٣٠٥).

(٦) ينظر: الكامل (٧/ ٥٥٠).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١٨٦).

(٨) المجروحين (٢/ ٢٥٦).

(٩) المغني في الضعفاء (٢/ ٦٢٢).

(١٠) المجروحين (٢/ ٢٤٢).

(١١) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٣٣)، والجرح والتعديل (٨/ ١٦٢)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٩٥)، وضعفاء العقيلي (٥/ ٤٥٧)، والكامل (٨/ ٥١)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ١٤٩)، ولسان الميزان (٨/ ٢٢١)، وفتح الباري (٨/ ٥٩٦)، ومجمع الزوائد (٢/ ٢٦٧ برقم ٢٥٧١)، (٣/ ٦٤٠ برقم ٥٧٧٠)، (٦/ ٦٨ برقم ٩٩٠٦).

(١٢) ينظر: المجروحين (٣/ ١٢).

(١٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٤١).

(١٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٨)، والمغني (٢/ ٦٨٩).

ونُعيم بن مُوَرِّع[١]، وهو عند النُّقَّاد يروي الأباطيل والمناكير والموضوعات، ويسرق الحديث[٢].

ووهب بن راشد[٣]، وهو عند أبي حاتم وأبي زرعة والعقيلي منكر الحديث[٤]، زاد أبو حاتم: «حدث بأحاديث بواطيل»، وعند الدارقطني: «متروك الحديث»[٥]، وعند ابن عدي: أحاديثه ليست بالمستقيمة، كلها فيها نظر[٦].

ويونس بن عطاء الصُّدَائي[٧]، وهو عند الحاكم وأبي سعيد النَّقاش وأبي نُعيم يروي عن حميد الطويل الموضوعات[٨].

ويونس بن هارون[٩]، وساق له حديثًا من طريقه عن مالك بن أنس، ضعفه الدارقطني في غرائب مالك بهذا الحديث، وقال الطبراني في الأوسط أنه تفرد به[١٠].

ووافق الذهبيُّ ابنَ حبان في **القاسم بن بَهْرام**، أبو هَمْدان[١١]، أورد له الحكيم الترمذي حديثًا، وقال: «إنه مفتعل»[١٢]، وقال ابن عدي:

---

(١) ينظر: المجروحين (٣/ ٥٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٦٤)، والكامل (٢/ ٤٩)، (٨/ ٢٥٠)، وضعفاء العقيلي (٦/ ١٨٢)، والضعفاء، لأبي نعيم (ص١٥٣)، وميزان الاعتدال (٥/ ٣٢)، والمغني (٢/ ٧٠١).

(٣) ينظر: المجروحين (٣/ ٥٧).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٧)، وعلل الحديث (٢/ ١٦٢٠ برقمي ٢١٢٣، ٢١٢٤)، وضعفاء العقيلي (٦/ ٢٣٣).

(٥) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ١٨٩).

(٦) ينظر: الكامل (٨/ ٣٤٢).

(٧) المجروحين (٣/ ١٤١).

(٨) ينظر: المدخل إلى الصحيح (ص٢٣٢)، وضعفاء أبي نعيم (ص١٦٦)، ولسان الميزان (٨/ ٥٧٤).

(٩) ينظر: المجروحين (٣/ ١٤٠).

(١٠) ينظر: لسان الميزان (٨/ ٥٧٧).

(١١) ينظر: المجروحين (٢/ ٢١٤)، وميزان الاعتدال (٥/ ٢٩٧).

(١٢) لسان الميزان (٩/ ١٨٤).

«كذاب»[١].

ووافقه كذلك في **الفضل بن عبد الله بن مسعود** اليَشكري الهَرَوي[٢]، وذكره ابن الجوزي في كتاب المواعظ من الموضوعات عقب حديث ثم قال: «موضوع والمتهم به الفضل بن عبد الله»[٣].

وأما ابن عدي، فقالها في أربعة، وهم:

أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليَمامي، وعبارته: «حَدَّث بأحاديث مناكير عن الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات بعجائب». ونقل عن القاسم المطرز قوله: «كتبت عن اليمامي هذا خمسمئة حديث بالعسكر ليتها كانت خمسة آلاف ليس عند الناس منها حرف». وقال أيضًا: «وتكثر عجائب اليمامي هذا وهو مقارب الحديث وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»[٤].

وقال ابن حبان: «يروي عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد... هذا إلى ما يشبهه مما يأتي من المقلوبات والملزقات التي ينكرها المتبحر في هذه الصناعة»[٥].

قال أبو حاتم: «قدم علينا وكان كذابًا، وكتبت عنه ولا أحدث عنه»[٦]، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»[٧].

قال ابن عساكر: ومن غرائبه... وساق له أحاديث[٨].

قال الخطيب: «كان غير ثقة»[٩].

وقال ابن حيان الأنصاري المتوفى ٣٦٩هـ: أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي، يكنى أبا سهل، قدم أصبهان وحدث بها، وله أحاديث

---

(١) الكامل (٩/ ١٩٦).
(٢) المجروحين (٢/ ٢١١)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).
(٣) الكشف الحثيث (ص٢٠٩).
(٤) الكامل (١/ ٢٩٣).
(٥) المجروحين (١/ ١٤٣).
(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٧١).
(٧) تاريخ مدينة السلام (٦/ ٢٢٦).
(٨) ينظر: تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٤٢٣).
(٩) تاريخ مدينة السلام (٦/ ٢٢٤).

منكرات، وكتب بأصبهان عن إسماعيل بن عمرو البَجَلي، رأيت عنده عن إسماعيل أحاديث كثيرة، ومن غرائب حديثه... وساق له أحاديث[١].

وأحمد بن هارون، أبو جعفر البَلَدي، قال ابن عدي: ... عن شيوخ له نسخ موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء كنا نتهمه بوضعها، وسمعت أبا عروبة يقول: يُتَّهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ وكان يضعفه. وقال بعدما ساق له أحاديث: وهذه الأحاديث التي ذكرتها مع أحاديث أخرى له ونسخ موضوعه لم أذكرها لكثرتها عندي، وهو بيِّن الأمر في الضعف، وكان يخرج إلينا تصانيف وحديث من نسخ الخراسانيين، مثل سالم الأفطس وغيرهم عجائب[٢]. وهو كذاب مُتَّهم[٣].

وسليمان بن أحمد الواسطي، ونقل عن عبدان الأهوازي، قوله: كان عندهم ثقة. غير أنَّ ابن عدي الذي أورد له عدة أحاديث، عقّب بقوله: «ولسليمان بن أحمد أحاديث إفرادات غرائب، يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه»[٤].

وقد ضعفه الأئمة[٥]، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يغرب»[٦].

ومحمد بن علي بن خلف العَطَّار، روى له ابن عدي حديثًا، ثم قال: عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف[٧]. وقد ذكره الخطيب في «تاريخه»، ونقل عن

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٧٥)، وينظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٢٣)، والكشف الحثيث (ص٥٩).
(٢) ينظر: الكامل (١/ ٣٣٤).
(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٧٤)، والمغني (١/ ٦٢).
(٤) الكامل (٤/ ٢٩٧).
(٥) ينظر: التاريخ الكبير (٤/ ٣)، وتاريخ مدينة السلام (١٠/ ٦٥)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/ ١٤)، ولسان الميزان (٤/ ١٢٣).
(٦) الثقات (٨/ ٢٧٦).
(٧) ينظر: الكامل (٣/ ٢٣٦).

محمد بن منصور توثيقه[١].

وأما الدارقطني، فقالها في الحسن بن غُفَير المصري، وقال فيه أيضًا: «منكر الحديث»[٢]، وقال أبو سعيد بن يونس: «كَذَّاب يضع الحديث»[٣].

وقالها أبو الشيخ الأصبهاني في عمران بن عبد الرحيم بن أبي الوَرْد الباهِلي، وقال: «كان يُرمى بالرفض»[٤]، وقيل: هو الذي وضع حديث أبي حنيفة عن مالك[٥].

وأما الحاكم، فقالها في سبعة من الرواة، وهم:

أحمد بن محمد بن الحسن بن أبي حمزة البَلْخي[٦]، وروى الذهبي في السير حديثًا بسنده... وأشار إلى ما فيه من نكارة. وقال أيضًا: مطعون فيه[٧].

قال الرافعي: «كثير الحديث مشهور، أملى بقزوين ما يعظم قدرًا وحجمًا من الأحاديث والقصص والأمثال والحكايات»[٨].

والحسين بن داود البَلْخي[٩]، وهو كذاب يضع الحديث[١٠].

وسليمان بن إسرائيل الخُجندي[١١].

---

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٤/ ٩٣).
(٢) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٧١٨).
(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٧١).
(٤) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٢٣٥).
(٥) وهو في مسند أبي حنيفة (ص٢٠٠)، ورواه السيوطي في رسالة الفانيد في حلاوة الأسانيد بتحقيقي وتخريجي لأحاديثها، ونصه: أبو حنيفة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: أَتَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ رَاعِيَةٍ لَهُ كَانت تَرعى فِي غَنَمِهِ فَتَخَوَّفَتْ عَلَى شَاةِ الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا بِحَجَرٍ؛ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.
(٦) ميزان الاعتدال (١/ ١٥٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٦).
(٧) ينظر: (١٤/ ٤٦١).
(٨) التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢٣٠).
(٩) لسان الميزان (٣/ ١٦٢).
(١٠) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٨/ ٥٧٦)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٢١٢)، والمنار المنيف، لابن القيم (ص٤٥)، والمغني (١/ ١٧١)، والكشف الحثيث (١/ ٩٨).
(١١) لسان الميزان (٤/ ١٣١).

وعلي بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجاني[١]، وهو عنده متروك[٢].

ومحمد بن الحسين الجُرْجاني[٣].

ومحمد بن سليمان الأَبْزَاري[٤].

ومحمد بن علي بن عثمان بن حمزة الأنصاري المدني أبو عبد الله[٥]، وقال الذهبي: «روى طامات بعد الثلاثمئة بخراسان»[٦].

وقالها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارى في أبي أحمد سعيد بن محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد بن خالد بن عطاء بن دينار الذُّهْلي البغدادي الأحول، نقل عنه ذلك الخطيب[٧]. وهو منكر الحديث عند الخطيب[٨]، والذهبي[٩].

وقالها الخطيب في ثلاثة، وهم:

الحسين بن أحمد البَزَّاز، ومن عبارته: «فأملى عليهم العجائب من الأحاديث الموضوعة في الطعن على السلف»[١٠]. وقد خط عليه الخطيب، وكذبه أبو الفضل ابن خيرون[١١].

والقاسم بن إبراهيم المَلَطي، وعبارته: «وكان كذَّابًا أفاكًا يضع الحديث، روى عنه الغرباء، عن أبي أمية المبارك بن عبد الله وعن لوين عن

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (٥/ ٤٨٢).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٣)، والمغني (٢/ ٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٢).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٩٧)، والمغني (٢/ ٥٧٢).

(٤) ينظر: لسان الميزان (٧/ ١٧٥).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢١٠).

(٦) المغني (٢/ ٦١٦).

(٧) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٠/ ١٥٨)، وأبو عبد الله محدث بخارى وصاحب تاريخها ولقبه غُنْجار توفي ٤١٢ وقد شاخ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٤).

(٨) ينظر: تاريخ مدينة السلام (١٠/ ١٥٨).

(٩) ينظر: المغني في الضعفاء (١/ ٢٦٥).

(١٠) تاريخ مدينة السلام (٨/ ٥٣٠).

(١١) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٣)، والمغني (١/ ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١١)، ولسان الميزان (٥/ ٢٤).

مالك عجائب من الأباطيل»[١]. وقال الدارقطني: «كذاب»[٢].

وعبد الله بن موسى السَّلامي، وقال: «صاحب عجائب وطرائف»[٣]، وأسماها الذهبي بالمناكير والأوابد والغرائب، ونقل عن الحاكم بأنه كتب عمن دب ودرج من المجهولين[٤].

واتفق الخطيب مع الحاكم والخليلي في قولها في **عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي** البخاري، المعروف بالأستاذ.

فقال الخطيب: «صاحب عجائب ومناكير وغرائب»[٥].

وقال الحاكم: «صاحب عجائب وأفراد عن الثقات»[٦]

وقال الخليلي: «حدثنا عنه الملاحمي وأحمد بن محمد البصير بعجائب»[٧] وقال أحمد السليماني: «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضرب من الوضع»[٨].

ونقل البخاري عن أبي أحمد الحاكم، قوله: كان عبد الله بن محمد بن يعقوب الأستاذ ينبج الحديث. ثم قال: رأيت في حديثه عن الثقات من الأحاديث الموضوعة[٩].

وأما ابن النجار أبو عبد الله محمد بن محمود البغدادي، فقال ذلك في اثنين من الرواة، وهما:

عبد الملك بن عيسى العُكْبَري الأخباري[١٠]، ونقل ابن حجر عن ابن النجار قوله: «وعامة ما يرويه غرائب ومناكير»[١١]، وأسماها الذهبي عجائب وأوابد[١٢].

---

(١) تاريخ مدينة السلام (١٤/ ٤٥٤).
(٢) المغني (٢/ ٥١٧).
(٣) تاريخ مدينة السلام (١١/ ٣٨٣).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٣).
(٥) تاريخ مدينة السلام (١١/ ٣٤٩).
(٦) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٢).
(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٧٢).
(٨) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٢).
(٩) القراءة خلف الإمام، للبيهقي (ص١٧٨).
(١٠) ينظر: المغني (٢/ ٤٠٧).
(١١) لسان الميزان (٥/ ٢٧٠).
(١٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٧٥).

ومحمد بن المبارك بن مَشِّق البغدادي، قال ابن النجار: «عمل فهرست يشتمل على أسامي مسموعاته بسندها وطرقها، فجاء في ست مجلدات، ولم يحدث إلا باليسير، وكان صدوقًا، وكان قليل المعرفة والحفظ، وفي حفظه عجائب، ثم ذكر اختلاطه»[١].

لكن الذهبي قال: «اختلط قبل موته بثلاث سنين، فما روى فيها»[٢].

وقالها أبو الفضل ابن خَيْرون في **الحسن بن قاسم، غُلام الهَرَّاس**، وعبارته: «ادعى إسنادًا في شيء لا حقيقة له، وروى عجائب»[٣]. وقال عنه: كذاب[٤].

وقالها ابن الأثير الجزري المتوفى ٦٣٠هـ في أبي محمد **الحسن بن محمد ابن نصر** بن حَمُّويه الرازي المتطبب[٥].

وقالها ابن مَسْدي محمد بن يوسف المتوفى ٦٦٣هـ في **عبد الرحمٰن بن داود الواعظ**، وعبارته: «ومن عجائب تركيباته أنه حدث بالجمع بين «الصحيحين»، للحُمَيدي عن أبي الوقت عبد الأول وزعم أنه لقيه بمكة، وهذا كذب صراح ما دخل أبو الوقت مكة».

وقال الشيخ الضياء: رأيته بالقاهرة على المنبر، ورأيت له الأربعين في قضاء الحوائج موضوعة، قد ركب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما[٦].

وأما الإمام الذهبي فقالها في عشرة رواة، وهم: **إبراهيم بن هُدْبة**[٧]، وأحاديثه عند الذهبي[٨]، وعند كلٍّ من ابن عدي والخطيب قبله أباطيل[٩]،

---

(١) لسان الميزان (٧/ ٤٦٨). (٢) المغني (٢/ ٦٢٨).
(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٧٢)، وتاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٣٤٩).
(٤) ينظر: سؤالات السلفي (ص٨٨).
(٥) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ١٦١).
(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٣)، وينظر: الكشف الحثيث (ص٢٥٧).
(٧) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٩). (٨) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٩).
(٩) ينظر: الكامل (١/ ٣٤٣)، وتاريخ مدينة السلام (٧/ ١٥٤).

وهي مناكير عند الإمام أحمد[١]، وهو متروك الحديث عند النسائي[٢]، والدارقطني[٣]، وكذاب عند أبي حاتم[٤]، وعلي بن المديني[٥].

وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن أنس بن مالك دجال من الدجاجلة وكان رقَّاصًا بالبصرة، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه».

وقال أيضًا: «لا يحل لمسلم أن يكتب حديثه ولا يذكره إلا على وجه التعجب»[٦].

وأبو الفرج الأصبهاني عليّ بن الحسين صاحب «كتاب الأغاني»، وقال: «والظاهر أنَّه صدوق»[٧] وقال أيضًا: «يحتمل لسعة اطلاعه»[٨]، ومع ذلك، قال: رأيت شيخنا تقي الدين ابن تيمية يضعفه ويتهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به[٩].

وقال ابن الجوزي: «ومثله لا يوثق بروايته، يُصَرِّح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويُهَوّن شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمَّل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»[١٠].

وبيَّن الخطيب سبب هذه العجائب، فقال: «حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن طباطبا العَلَوي، قال: سمعت أبا محمد الحسن بن الحسين بن النُّوبَخْتي كان يقول: كان أبو الفرج الأصبهاني أكذب الناس كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة والدكاكين مملوءة بالكتب، فيشتري شيئًا كثيرًا من الصحف ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها»[١١].

---

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام (٧/ ١٥٤).
(٢) ينظر: الكامل (١/ ٣٤٣).
(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٥٨).
(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٣).
(٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/ ٥٨).
(٦) المجروحين (١/ ١١٤).
(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥).
(٨) المغني (٢/ ٤٤٥).
(٩) تاريخ الإسلام (٢٦/ ١٤٤).
(١٠) المنتظم (١٤/ ١٨٥).
(١١) تاريخ مدينة السلام (١٣/ ٣٣٧).

إذًا، كان أبو الفرج الأصبهاني يقص ألوانًا من القصص تتمثل فيها الغرابة، اعتمد فيها على طائفة من الرواة الكذابين والمجروحين والمطعون عليهم وعَدَّ أخبارهم موثقة، كان يقصها إرضاء للروح الدينية، أو المذهبية الخاصة، أو لأنها تستثير الخيال، وترضي هذه العقلية التي تميل إلى الغريب، ولو كان من المصنوعات والأكاذيب.

وأحمد بن يعقوب البَلْخي، فقال: «أتى بمناكير وعجائب»[١]، وفي موضع آخر: «له مناكير وموضوعات»[٢].

وإسحاق بن حَمْدان النيسابوري، قال فيه: «عنده عجائب عن حمزة بن نوح ومناكير»[٣].

وإسحاق بن إبراهيم بن محمد بن خازم بن سُنَيْن أبو القاسم الخُتَّلي[٤]، مؤلف الديباج[٥]، وقال أيضًا: «وفي كتابه الديباج أشياء منكرة»[٦].

وإسرائيل بن حاتم المَرْوَزِي، أبو عبد الله[٧]، وقال ابن حبان: «شيخ، يروى عن مقاتل بن حيان الموضوعات وعن غيره من الثقات الأوابد والطامات، يروى عن مقاتل بن حيان ما وضعه عليه عمر بن صبح كأنه كان يسرقها منه»[٨].

والفضل بن المختار، والذي ساق له الذهبي في «الميزان» أربعة أحاديث، قال عقبها: فهذه أباطيل وعجائب، وختم ترجمته بحديث خامس، قال عقبه: وهذا يشبه أن يكون موضوعًا، والله أعلم[٩].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٧٧).
(٢) المغني (١/ ٦٣).
(٣) ميزان الاعتدال (١/ ١٩٦).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٧٤).
(٥) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٨٩).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٢)، وينظر في ضعفه: تاريخ مدينة السلام (٧/ ٤١١)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٠٤ برقم ٥٨).
(٧) ينظر: المغني (١/ ٧٦).
(٨) المجروحين (١/ ١٧٧).
(٩) ينظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٨).

وهو عند الأَزْدي[١]، وابن عدي[٢]، والعقيلي[٣] منكر الحديث، وعند ابن عساكر: «صاحب غرائب»[٤].

وروى له ابن عدي أحاديث، ثم قال: «وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته مما لا يتابع عليه إما إسنادًا وإما متنًا»[٥].

وعلي بن عبد الله بن جَهْضم الزاهد أبو الحسن شيخ الصوفية بحرم مكة، قال في تاريخ الإسلام: لقد أتى بمصائب في كتاب بهجة الأسرار يشهد القلب بطلانها وروى عن أبي النجاد عن بن أبي العوام عن أبي بكر المروزي في محنة أحمد فأتى فيها بعجائب وقصص لا يشك من له أدنى ممارسة ببطلانها[٦]. وقال في «الميزان»: «متهم بوضع الحديث»[٧].

وكوثر بن حَكِيم[٨]، وهو متروك الحديث، أحاديثه مناكير، مطرحة وبواطيل[٩].

ويَغْنَم بن سالم بن قَنْبر[١٠]، وهو عند أبي حاتم: «مجهول ضعيف الحديث»[١١]، وعند ابن عدي: «يروي عن أنس مناكير»[١٢]، وأسماها ابن حبان موضوعات[١٣].

---

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/ ٨).
(٢) ينظر: الكامل (٥/ ٣٩).
(٣) ينظر: ضعفاء العقيلي (٥/ ٨٦).
(٤) تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٤٩).
(٥) الكامل (٧/ ١٢٥).
(٦) ينظر: (٢٨/ ٣٥١).
(٧) (٣/ ١٥٣).
(٨) ينظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٥٣٤).
(٩) ينظر: التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٤)، والضعفاء الصغير (ص٩٧)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية عبد الله (٢/ ٤٥، ١٥٦، ٣/ ٩١)، والعلل الكبير، للترمذي (١/ ٣٩٥)، والجرح والتعديل (٧/ ١٧٦)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٨٩)، والمجروحين (٢/ ٢٢٨)، والكامل (٧/ ٢١٧، ٢٢١)، وضعفاء العقيلي (٦/ ٤٦٥)، والمحلى، لابن حزم (١١/ ٣٤٠)، والمدخل إلى الصحيح (ص١٨٩).
(١٠) ينظر: ميزان الاعتدال (٥/ ١٨٤).
(١١) الجرح والتعديل (٩/ ٣١٤).
(١٢) الكامل (٩/ ١٧٨)، وينظر: ضعفاء العقيلي (٤/ ٤٦٦).
(١٣) ينظر: المجروحين (٣/ ١٤٥).

الخاتمة

وبعد هذه الجولة مع الرواة الذين وُصفوا برواية العجائب نخلص إلى أنَّها لفظة تدل على نوع جرحٍ في الراوي، غير أن هذا الجرح يتفاوت من راوٍ لآخر، من الوهم اليسير الذي لا يضر والمتعلق بالضبط، وهذا غالبًا في رواة الصحيح أو السنن ممن هو عند ابن حجر ثقة أو صدوق أو له أوهام أو مقبول، والبالغ عددهم ثلاثين، إلى الكذب والوضع المرتبط بالعدالة، ويندرج هذا على غالبية من قال فيهم ابن حجر: «لين الحديث» في مرتبته السادسة وحتى نهاية مراتبه في «الجرح والتعديل»، وعلى عامة من ليس له رواية في الكتب الستة.

وأزيد الأمر توضيحًا وتفصيلاً، فأقول والله الموفق:

أما جرير بن حازم، فعجائبه عن أيوب، وبواطيله عن قتادة، أو قل المناكير، فإنَّما هي الأوهام التي وقعت منه إذا حدث من حفظه، وهي خارج الصحيحين، وقد اغتفرت في سعة ما روى.

وأما مروان بن معاوية، فعجائبه التي يأتي بها، فإنما هو تدليس الشيوخ بتغيير الأسماء ليعمي على الناس، لا سيما عند روايته عن المجهولين.

وقد أجمع النقاد بقبول حديثه بروايته عن المعروفين، والتوقف في روايته عن المجهولين.

وشيوخه في «الصحيحين» معروفون.

وأما الحسن بن ذَكْوان، فعجائبه إنَّما هي في روايته عن عبد الواحد بن قيس، غير أن بعض النقاد وصف أحاديثه بالأباطيل أو الأوابد أو المناكير، فلربما كانت لخطئه، كما قال ابن حجر: «صدوق يخطئ» أو لقدريته ومذهبه، أو لتدليسه.

وروايته الوحيدة في «الصحيح» صرح فيها بالسماع.

وأما نُعيم بن حماد، فهذه العجائب والغرائب والمناكير في رواياته، فإنما هي أخطاء كثرت، وأوهام زادت لتحديثه من حفظه أوصلته إلى روايته

أحاديث ما كان ينبغي أن يحدث به. وهي خارج الصحيح بحمد الله تعالى.

والعجب الذي قصده الإمام أحمد في بشير بن المُهاجِر الغَنَوي هو في أوهام وقع فيها، أو مخالفة لغيره أحيانًا كانت سببًا في إضعاف حديثه، وجعلته بحاجة إلى اعتبار للحكم عليه. وهذا خارج الصحيح.

أما بَقيَّة بن الوليد، فإما لروايته عن الضعفاء والمجاهيل، أو لتدليس التسوية، وليس ذلك في الصحيح.

وأما زيد بن الحُبَاب، فإنَّما هي أوهام قليلة وأخطاء يسيرة، لعلَّها لا تخرج عن أحاديثه عن سفيان الثوري، والله أعلم.

وكلام من تَكَلَّم في سليمان بن موسى، إنَّما هو من قِبَل حفظه.

وأما شَهْر بن حَوشب، فإنّما هي أحاديث ينفرد بها لم يشاركه فيها أحد.

وأما علي بن زيد بن جُدعان، فإنما هو سوء الحفظ الذي يغضه من درجة الإتقان.

ويحيى بن اليَمَان، فإنَّما هو الخطأ الكثير الذي وقع فيه بعد تغيره، وقد قال فيه ابن حجر: صدوق عابد يخطئ كثيرًا، وقد تغير.

وأما يزيد بن أبي زياد، فإنَّما هو بسبب اختلاطه بعدما تقدمت به السن.

وجميع من سبق، أحاديثهم في «الصحيح» نظيفة، بحمد الله تعالى.

وأما من له رواية في «السُّنن»، وهو عند ابن حجر ثقة، أو صدوق حتى المقبول:

فإسماعيل بن عُبَيْد بن أبي كَرِيمة، حديثه صحيح إلا إذا نص العلماء على غرابةٍ في إسناد معين.

وعامر بن إبراهيم الأشعري، فعجائبه محصورة في نسخته التي أشرت إليها خلال المبحث، أو ما كتبه عن يعقوب القُمِّي.

وعلي بن مَعْبد، فعجائبه في الغرائب التي يأتي بها عمن يحتملها.

وعبد الله بن بَحِير لا يقبل ما تفرد به؛ لأنه يأتي بالمناكير، وإن كنت أرى أن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن.

وعجائب إسماعيل بن عيَّاش هي التخليط الذي وقع في روايته عن غير أهل بلده.

وعجائب سعيد بن جُمْهان هي التخليط في الأفراد التي لا يرويها غيره.

وعجائب عبد السلام بن صالح الهَرَوي ومناكيره غالبها في فضائل أهل البيت لتشيعه الشديد.

وأما جَسْرة فلا يُضَعّف الحديث لوجودها فيه، إنَّما الضعف من غيرها، والله أعلم.

والجرح في صَدَقَة بن سعيد الحنفي غير مفسر، وحديثه عندي لا يقل عن درجة الحسن، ولعل الضعف في شيخه، والله أعلم.

وعبد الله بن السَّريّ ضعيف جدًّا، روى مناكير كثيرة تفرد بها.

وعبد الواحد بن قيس، فعجائبه في الأوهام التي يقع فيها، والتي يكشفها العلماء وينصون عليها.

وعثمان بن عبد الرحمٰن الذي لُقّب بالطرائفي؛ لأنه كان يتتبع طرائف الحديث، إلا أنَّه يحدث عن قوم مجهولين بالمناكير. فما يقع في حديثه من الإنكار، فإنما هو من جهة من يروي عنه.

وأصح ما قيل في علي بن ثابت أنَّه صدوق ربما أخطأ.

وأصح ما قيل في علي بن موسى الرضا أنَّه صدوق والخلل ممن روى عنه.

والقاسم بن محمد الشامي لا يقل عن الصدوق. والعجائب أو المناكير أو الغرائب التي تقع في رواياته فيجب التنبه لها، سواء كانت منه أو ممن روى عنه.

ومحمد بن عبد الله الأموي، فهو صدوق، وعجائبه أو مناكيره، إنما هي في روايته عن أبي الزناد لا غير.

ووكيع بن مُحْرِز السامي، فهو صدوق يهم أحيانًا، وفي بعض أحاديثه لين.

ويحيى بن أكثم صدوق يرى الرواية بالإجازة والوجادة، فرُمي بسرقة الحديث.

وأما من قال فيهم ابن حجر: «متروك»، وعددهم سبعة، فقد اتفق أئمة

النقد على شدة ضعفهم، والكلام فيهم من جهة عدالتهم، وليس مجرد ضبطهم، ولم نجد من وثقهم.

فمنهم عبد الوهاب بن الضحاك الذي كان يضع الحديث.

وعليّ بن الحَزَوَّر الغَنَوي، فمنكر الحديث جدًّا، قال فيه ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه شيئًا.

وعمر بن قيس «سَنْدل» يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات.

وعبد الرحيم العَمّي يروي عن أبيه العجائب، لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها.

والبَخْتَري بن عبيد روى موضوعات.

ويقال في عُبَيْد الله بن أبي حميد، وعثمان بن خالد العثماني، والوليد ابن محمد المُوَقَّرِي ما قيل فيمن سبق.

وأما من أطلق ابن حجر القول بضعفهم، فهم كذلك، ليس فيهم من يمكن أن يخرج عن حد الضعف، ولكن هذا الضعف عند بعضهم إنما هو في ضبطهم، وبعضهم في عدالتهم.

وهم إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البَجَلي، ففيه نظر عند البخاري، ومنكر الحديث عند أكثرهم، وفاحش الخطأ عند ابن حبان.

وإسماعيل بن مسلم المكي، لم يزل مختلطًا، ويحدث بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب.

ويوسف بن إبراهيم التميمي، فعند ابن حبان لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج بما انفرد من المناكير عن أنس وأقوام مشاهير.

ومحمد بن خالد أبو الرحّال الأنصاري، فعنده مناكير يرويها عن أنس على قلة روايته ما لا يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

ومحمد بن حميد بن حيان، فغير معتمد يأتي بمناكير كثيرة، رغم أنه من بحور العلم.

ويقال في بقيتهم ما قيل فيمن سبق من عدم التوثيق؛ بل توصف رواياتهم بالمناكير أو المعضلات أو الموضوعات.

وبقية من ضعفهم ابن حجر فهم كما قال.

فسعيد بن زَرْبي الذي قال فيه: «منكر الحديث»، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته.

ومحمد بن الفضل الذي قال فيه: «كذبوه»، قال فيه أحمد: يجيئك بالطامات. وقال الخطيب: حدث ببخارى مناكير وأحاديث معضلة.

وأما الاثنان اللذان قال فيهما: «لين الحديث»، فالكلام فيهما أخف، وهما:

أبو عاصم العباداني، فالنقد فيه يسير، وربما كان الخطأ الذي أشار إليه ابن حبان والوليد بن كامل، فالضعف فيه بسبب روايته عن المجاهيل، أو التفرد بالأحاديث، أو روايته للمراسيل والمقاطيع.

وأما الجماعة الكبيرة ممن قيل فيهم: «عنده عجائب» وليس لهم رواية في الكتب الستة، وعددهم ثلاثة وستون راويًا، فالصفة العامة الغالبة فيهم هو اتهامهم في عدالتهم من الكذب، ورواية الموضوعات، وسرقة الحديث.

وقد يسمي بعض النُّقَّاد رواياتهم بمصائب، أو بلايا، أو أباطيل، أو أوابد، أو طرائف، أو طامات، أو ملزقات، أو مقلوبات، أو ليس عند الناس منها حرف.

أو يوصف الراوي بالدجال أو أنه ينسج الحديث، أو يركب الأسانيد، أو مطعون فيه، أو يُسْتَهول ما يأتي به، أو يملي القصص والأمثال والحكايات، أو يكتب عمن دب ودرج، أو يشتري الصحف ثم تكون رواياته كلها منها.

أو أن حديثه تالف، أو مفتعل، أو مطرّح.

وبناء على ما سبق؛ فإنّ مصطلح «عنده عجائب» هو مصطلحُ جرحٍ، غير أنَّه يتفاوت في الرواة ما بين الوهم اليسير إلى الوضع، لذا لا يمكن وضعه في مرتبة واحدة من مراتب «الجرح والتعديل»، والله أعلم، وهو ﷻ الموفق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: الحسين بن إبراهيم الجَوْرقاني (٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق بإشراف: زهير الناصر، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **آثار البلاد وأخبار العباد**: زكريا بن محمّد القزويني (٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت.
- **الآحاد والمثاني**: أحمد بن عمرو الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **الأحاديث المختارة**: محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق عبد الملك دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **الإحكام في أصول الأحكام**: علي بن أحمد «ابن حزم» (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة.
- **الأحكام الوسطى**: عبد الحق بن عبد الرحمٰن الأشبيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وزميله، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **أحوال الرجال**: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم البستوي، فيصل أباد، باكستان.
- **اختصار علوم الحديث**: إسماعيل بن عمر «ابن كثير» (٧٧٤هـ)، تحقيق: ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.
- **أخلاق النبي**: أبو الشيخ، عبد الله بن محمد (٣٦٩هـ)، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **أدب الإملاء والاستملاء**: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **الأدب المفرد**: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: علي عبد الباسط مزيد وزميله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني (٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين**: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٦٤هـ) تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- **الاستذكار**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم عطا وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **الاستيعاب**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: علي بن محمد «ابن الأثير الجزري» (٦٣٠هـ)، تعليق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- **الأسماء المفردة**: أحمد بن هارون البرديجي (٣٠١هـ)، تحقيق: عبده كوشك، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تعليق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.
- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)، تعليق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **الأعلام**: خير الدين الزركلي، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
- **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**: محمد بن أبي بكر «ابن قيم الجوزية» (٧٥١هـ)، بعناية: مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: مغلطاي بن قليج (٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: علي بن هبة الله «ابن ماكولا» (٤٧٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الفاروق الحديثة، القاهرة.

- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **الإلزامات والتتبع**: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل الوادعي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد صقر، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية.
- **الأم**: محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**: محمد بن علي «ابن دقيق العيد» (٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد الحميد، دار المحقق.
- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**: مغلطاي بن قليج (٧٦٢هـ)، تحقيق بإشراف: محمد المنقوش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- **الأنساب**: عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف**: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف المغربي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُنَّة من الزَّلَلِ والتَّضليلِ والمُجَازَفَة**: عبد الرَّحمٰن بن يحيى المُعلِّمي (١٣٨٦هـ)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٢هـ.
- **الأوسط**: محمد بن إبراهيم «ابن المنذر النيسابوري» (٢١٨هـ)، تحقيق: صغير حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**: يوسف بن حسن بن عبد الهادي (٩٠٩هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٩٥هـ)، نشر مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ.
- **البداية والنهاية**: إسماعيل بن عمر «ابن كثير» (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: عمر بن علي «ابن الملقن» (٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وزميليه، دار الهجرة، الطبعة الاولى ١٤٢٥هـ.
- **البرهان في أصول الفقه**: عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: سمير الزهيري، دار الفلق، الرياض، الطبعة السابعة ١٤٢٤هـ.
- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**: علي بن محمد الفاسي «ابن القطان» (٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **بين الإمامين مسلم والدارقطني**: ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الرشد، الرياض.
- **التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول**: منصور علي ناصف «من علماء الأزهر»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨١هـ.
- **التاريخ**: يحيى بن معين (٢٣٣هـ) رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- **تاريخ ابن يونس المصري**: (أبو سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد ٣٤٧) جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: عبد الرحمٰن بن عمرو النصري (٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- **تاريخ أسماء الثقات**: عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، المكتبة السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **تاريخ أصبهان**: أحمد بن عبد الله الأصبهاني «أبو نعيم» (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **تاريخ الأمم والملوك**: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

- **التاريخ الأوسط**: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: تيسير بن سعد ويحيى الثمالي، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **تاريخ جرجان**: حمزة بن يوسف، أبو القاسم الجرجاني (٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- **تاريخ خليفة**: خليفة بن خياط (٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **تاريخ الدارمي عثمان بن سعيد (٢٨٠هـ) عن ابن معين (٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم**: تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
- **تاريخ العلماء والرواة**: عبد الله بن محمد الأزدي «ابن الفرضي» (٤٠٣هـ)، بعناية: السيد عزت الحسيني، ١٣٧٣هـ.
- **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، بعناية: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بالهند.
- **التاريخ الكبير «تاريخ ابن أبي خيثمة»: أحمد بن زهير بن حرب (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى للسفر الأول ١٤٢٤هـ، وللسفر الثاني ١٤٢٧هـ.**
- **تاريخ مدينة دمشق**: علي بن الحسن بن هبة الله «ابن عساكر» (٥٧١هـ)، تحقيق: عمر غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
- **تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **تاريخ المذاهب الإسلامية**: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**: محمد بن عبد الله «ابن زَبْر الربعي» (٣٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **تاريخ واسط**: أسلم بن سهل الرزاز «بحشل» (٢٩٢)، تحقيق: كوركيس عواد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
- **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي**: عبد الله بن محمد البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **تالي تلخيص المتشابه**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور سلمان وأحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

- **التبصرة والتذكرة**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: العربي الفرياطي، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- **التبيين لأسماء المدلسين**: إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، تعليق: محمد الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **التتبع مع الإلزامات**: علي بن عمر الدارقطني (٣٥٨هـ)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **تتمات أبو غدة آخر الموقظة للذهبي**: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيمة.
- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيقي بمشاركة: رفعت فوزي وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **التحقيق في أحاديث الخلاف**: عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، مع التنقيح، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، استخراج: محمود الحداد، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض ١٤٠٨هـ.
- **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوِي**: عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، بعناية: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- **التدليس في الحديث**: الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **التدوين في أخبار قزوين**: عبد الكريم بن محمد القزويني (٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **تذكرة الحفاظ**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **تذكرة الحفاظ**: محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وآخرون، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.
- **الترغيب والترهيب**: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تعليق: مصطفى عمارة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين وغير ذلك من الفوائد**: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، بعناية: الشريف حاتم العوني، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابوري» (٤٠٥هـ) تحقيق: كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح**: سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **تغليق التعليق**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ) تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمّار، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**: إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى السيد وآخرين، دار مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **تقريب التهذيب**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، بعناية: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **تقييد المهمل وتمييز المشكل**: الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، نشر وزارة الأوقاف المغربية ١٤١٨هـ.
- **التقييد والإيضاح**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، بعناية: عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- **التلخيص الحبير**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض.
- **تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- **تلخيص المستدرك**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، بحاشية المستدرك، دار المعرفة، بيروت.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٨٧هـ.
- **التمييز**: مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.
- **التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل**: إسماعيل بن باطيش (٦٥٥هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م.
- **تنزيه الشريعة**: علي بن محمد الكناني «ابن عراق» (٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**: محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي جاد الله وزميله، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- **تهذيب الآثار**: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي.
- **تهذيب الأسماء واللغات**: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، بعناية: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تعليق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **تهذيب سنن أبي داود**: محمد بن أبي بكر «ابن القيم» (٧٥١هـ)، مع معالم السنن للخطابي، ومختصر السنن للمنذري، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (٧٤٢هـ) تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **تهذيب اللغة**: محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار، الدار المصرية للتأليف.

- **التوبيخ والتنبيه**: عبد الله بن محمد بن حيان «أبو الشيخ» (٣٦٩هـ)، تحقيق: أبي الأشبال حسين بن أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: عمر بن علي «ابن الملقن» (٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح، نشر وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **الثقات**: محمد التميمي البستي «ابن حبان» (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: المبارك بن محمد الجزري «ابن الأثير» (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، أوقاف قطر، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.
- **جامع بيان العلم وفضله**: يوسف بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القُرْآن**: محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله التُّركيّ، دار هَجَر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- **الجامع الصغير**: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، مع فيض القدير، ضبط: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **جامع العلوم والحكم**: عبد الرحمٰن بن أحمد «ابن رجب» (٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**: محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.
- **الجرح والتعديل**: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧١هـ.

- **الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (٢٣٣هـ) (الفوائد)**، رواية أبي بكر المَرْوزيّ، أحمد بن علي (٢٩٢هـ) عنه، تحقيق: خالد السَّبيْت، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **جزء فيه أحاديث يحيى بن معين**، برواية أبي منصور الشيباني، تحقيق: عبد الله دمفو، دار المآثر، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **الجعديات، حديث عليّ بن الجعد (٢٣٠هـ)**: عبد الله بن محمّد أبو القاسم البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **الجمع بين رجال الصحيحين**: محمد بن طاهر المقدسي «ابن القيسراني» (٥٠٧هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ
- **جواب الحافظ المنذري عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦هـ) عن أسئلة في الجرح والتعديل**: بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **الجواب الكافي**: محمد بن أبي بكر «ابن القيم» (٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **الجوهر النقي في الرد على البيهقي**: علي بن عثمان «ابن التركماني» (٧٥٠هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.
- **حجة الله البالغة**: شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي (١١٧٦هـ)، تحقيق: سيد سابق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **حديث أحمد بن عبد الله الجويباري في مسائل عبد الله بن سلام**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تعليق: مشهور حسن سلمان، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، دار الخراز بالسعودية وابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أحمد بن عبد الله «أبو نعيم الأصبهاني» (٤٣٠هـ)، دار السعادة، مصر ١٣٩٤هـ.
- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: أحمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي (٩٢٣هـ)، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ.
- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

- **دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية**: الدكتور عرفان عبد الحميد، مطبعة الارشاد، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.
- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢ه)، تحقيق: عبد الله اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- **دلائل النبوة**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) تعليق: عبد المعطي قلعجي، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **ديوان الضعفاء والمتروكين**: محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ) تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.
- **ذخيرة الحفاظ**: محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممَّن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **ذكر حال عكرمة**: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، بعناية: نظام يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **ذكر من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّق**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور المياديني، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.
- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ.
- **رجال صحيح البخاري**: أحمد بن محمد الكلاباذي (٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **رجال صحيح مسلم**: أحمد بن علي «ابن منجويه» (٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة**: محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يُوجبُ ردهم**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- **الروض الأنف**: عبد الرحمٰن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: مجدي الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**: محمد عبد المنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥٢هـ)، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ.
- **الزهد**: عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **السابق واللاحق**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الزهراني، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- **سؤالات ابن بكير** (الحسين بن أحمد ٣٨٨هـ)، للدارقطني (علي بن عمر ٣٨٥هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات مسعود بن علي السجزي** (٤٣٨هـ) للحاكم محمد بن عبد الله (٤٠٥هـ): تحقيق: موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات حمزة السهمي**، للدارقطني (٤٦٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات البَرْقاني أحمد بن محمد** (٤٢٥هـ)، للدارقطني علي بن عمر (٣٨٥هـ): تحقيق: عبد الرحيم القشقري، نشر كتب خانة جميلي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات ابن الجنيد (٢٦٠هـ تقريبًا)**، لابن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ)**، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الاستقامة ومؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **سؤالات السلمي محمد بن الحسين (٤١٢هـ)**، للدارقطني علي بن عمر (٣٨٥هـ)، تحقيق بإشراف: سعد الحميد وخالد الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

- **سؤالات أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦هـ)**، لخميس بن علي الحوزي (٥١٠هـ)، تحقيق: مطاع الطرابيشي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ)**، لعلي بن المديني (٢٣٤هـ) في الجرح والتعديل: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)**، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **سؤالات الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)** للدارقطني (٣٥٨هـ) في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**: محمد بن عمر (ابن رُشَيد الفهري) (٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **سنن الدارقطني**: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **سنن النسائي**: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- **السنن الكبرى**: أحمد بن الحسين البيهقي (٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.
- **السنن الكبرى**: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

- **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **سنن الدارمي**: عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله يماني، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ.
- **السُّنَّة**: أحمد بن محمد بن هارون الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **السُّنَّة**: عمرو بن الضحاك الشيباني ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، ومعه: **ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة**، للألبانيّ، محمّد ناصر الدين (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- **السُّنَّة قبل التدوين**: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
- **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- **السيل الجرار المتفق على حدائق الأزهار**: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن أحمد الحنبلي ابن العماد (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**: محمد بن علي «ابن دقيق العيد» (٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ.
- **شرح التبصرة والتذكرة**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **شرح سنن ابن ماجه**: مغلطاي بن قليج البكجري (٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **شرح السُّنَّة**: الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ. والثانية ١٤٠٢هـ.
- **شرح صحيح مسلم**: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.
- **شرح علل الترمذي**: عبد الرحمٰن بن أحمد «ابن رجب» (٧٩٥هـ)، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- **شرح مشكل الآثار**: أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **شرح معاني الآثار**: أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **شروط الأئمة الخمسة**: محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ) مكتبة القدسي، القاهرة.
- **شروط الأئمة الستة**: محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، مع رسائل أخرى، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **الشريعة**: محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٣١هـ.
- **شعب الإيمان**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**: مصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **الشمائل المحمدية**: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: سيد الجميلي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- **الصارم المُنْكي في الرد على السبكي**: محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تعليق: إسماعيل الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **الصحيح**: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **الصحيح**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **صحيح ابن حبان**: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- **صحيح ابن خزيمة**: محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

- **صفة الصَّفوة**: عبد الرَّحمٰن بن عليّ ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد رواس قَلْعَجيّ ومحمَّود فاخوريّ، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.
- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط**: عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري «ابن الصلاح» (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- **الضعفاء**: أحمد بن عبد الله الأصبهاني «أبو نعيم» (٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء**: محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ) تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن عباس، الدقهلية، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.
- **الضعفاء الصغير**: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم (٢٦٤هـ) على سؤالات البرذعي**، تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- **الضعفاء والمتروكين**: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **الضعفاء والمتروكين**: عبد الرحمٰن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **الضعفاء والمتروكين**: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت.
- **الطبقات**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **طبقات الحفاظ**: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- **طبقات الحنابلة**: محمد بن أبي يعلى الحنبلي (٥٢٦هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمٰن العُثَيمين، طبع الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى**: عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
- **طبقات علماء الحديث**: محمد بن أحمد الدمشقي «ابن عبد الهادي» (٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- **الطبقات الكبير**: محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تَحْقيق: عَلي محمَّد عُمَر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **طبقات المحدثين بأصبهان**: عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (٣٦٩ه)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- **طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **طرح التثريب في شرح التقريب**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **العبر في خبر من غبر**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد سعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**: محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)، تحقيق: عبد الله كنون، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم بن الحجاج**: مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الجَارُوْدِيُّ ابن عمار الشهيد (٣١٧هـ)، تحقيق: علي الحلبي، دار الهجرة، الرياض.
- **علل الحديث**: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: رفعت فوزي وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- **علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ**: علي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

وتحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- **العلل الصغير (آخر سنن الترمذي)**: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، نشر: مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

- **العلل الكبير**: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، ترتيب: أبي طالب المكي محمد بن علي (٣٨٦هـ)، تحقيق: حمزة مصطفى مكتبة الأقصى بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **العلل المتناهية**: عبد الرحمٰن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
وتكملته بتحقيق: محمد صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن محمد حنبل (٢٣١هـ)، رواية المروذي وصالح والميموني، تحقيق: وصي الله محمد عباس، الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- **العلم**: زهير بن حرب «أبو خيثمة» (٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- **العمر والشيب**: عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: نجم خلف، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **عُمْدة القاري شرح صحيح البخاري**: محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: محمد بن محمد ابن الجزري (٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **غرر الفوائد المجموعة**: يحيى بن علي «الرشيد العطار» (٦٦٢هـ)، تحقيق: محمد حرشافي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **غريب الحديث**: حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- **غنية الملتبس إيضاح الملتبس**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تحقيق: يحيى الشهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الفائق في غريب الحديث**: محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تصحيح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- **فتح الباقي شرح ألفية العراقي**: زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٥هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الفتح السماوي**: محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- **الفقيه والمتفقه**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
- **الفهرست**: محمد بن إسحاق بن النديم (٣٨٥هـ)، بعناية: إبراهيم رمضان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن المُعَلِّمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٧هـ.
- **القراءة خلف الإمام**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **قطر الولي على حديث الولي**: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- **قواعد التحديث**: جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- **قواعد في علوم الحديث**: ظفر أحمد التهانوي (١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ.
- **القَول المُسدَّد في الذَّبِّ عن مُسند الإمام أحمد**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تعليق: محمد بن عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدّة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

- **الكامل في التاريخ**: علي بن أبي الكرم «ابن الأثير الجزري» (٦٣٠هـ)، مراجعة: محمد الدقاق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وزميله، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **كشف الأستار عن زوائد البزار**: علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**: إبراهيم بن محمد الحلبي «سبط ابن العجمي» (٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مطبعة العاني، بغداد.
- **كشف الخفاء**: إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: أحمد بن علي «الخطيب البغدادي» (٤٦٣هـ)، تحقيق: ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
- **الكنى والأسماء**: محمد بن أحمد الدولابي (٣١٠هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **الكنى والأسماء**: مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **الكواكب النيرات**: محمد بن أحمد «ابن الكيال» (٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**: محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**: علي بن محمد الجزري «ابن الأثير» (٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: محمد بن محمد «ابن فهد المكي» (٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم «ابن منظور» (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

- **لسان الميزان**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **المؤتلف والمختلف**: عليّ بن عمر الدارقطني (٣٨٥ه)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **المجروحين**: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **المجموع شرح المهذب**: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.
- **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، جمع عبد الرحمٰن النجدي وولده ١٣٩٨هـ.
- **محاسن الاصطلاح**: عمر بن رسلان البُلْقيني (٨٠٥هـ) مع مقدِّمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمٰن، دار المعارف بالقاهرة.
- **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي (٣٦٠هـ) تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- **المحلى**: علي بن أحمد «ابن حزم» (٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.
- **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر الرازي (٧٢١هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ.
- **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري عبد الخالق، الطبعة الثانية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٢هـ.
- **مختصر سنن أبي داود**: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد حلاق، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- **مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، اختصار المقريزي أحمد بن علي (٨٤٥هـ)**، المكتبة الأثرية في باكستان.

- **المختلطين**: خليل بن كَيْكَلَدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: رفعت فوزي وزميله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **مداراة الناس**: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **المدخل إلى السنن الكبرى**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- **المدخل إلى الصحيح**: محمد بن عبد الله النيسابوري «الحاكم» (٤٠٥هـ)، تحقيق: ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابوري» (٤٠٥هـ)، تحقيق: فؤاد أحمد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.
- **المدلسين**: أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، بتحقيقي مع: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **المراسيل**: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، بعناية: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- **المرسل الخفيّ وعلاقته بالتدليس، دراسةٌ نظريّةٌ وتطبيقيةٌ على مرويَّات الحسن البصريّ**: الشَّريف حاتم العوني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: عبيد الله بن محمد المباركفوري (١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية، الجامعة السلفية، بنارس الهند، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- **مسائل الإمام أحمد، برواية ابنه صالح**، تحقيق: فضل الرحمٰن محمد، الدار العلمية، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني**، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر.
- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله «الحاكم النيسابوري» (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **مسند أبي حنيفة**: أحمد بن عبد الله الأصبهاني «أبو نعيم» (٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **مسند أبي عوانة**: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن عارف، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- **مسند البزار**: أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **مسند السراج**: محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١٣هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان.
- **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع**: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد شونمر وزميله، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- **مسند الشهاب**: محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- **مسند أبي يعلى الموصلي**: أحمد بن علي «ابن المثنى التميمي» (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **المسند**: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

وتعليق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧م.

- **المسند**: إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي (٢٣٨هـ)، مكتبة الإيمان، المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **المسند**: عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق: حسين أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- **مسند الطيالسي**: سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة.
- **مشاهير علماء الأمصار**: محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تصحيح م فلايشهمر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: موسى علي وعزت عطية، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
- **المصنف**: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة جدة ومؤسسة علوم القرآن دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **المصنف**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- **معالم السنن**: حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- **المعجم الأوسط**: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد الجندي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.
- **المعجم الصغير**: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **المعجم الكبير**: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل**: ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **معرفة الثقات**: أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم البستوي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.
- **معرفة الرجال عن ابن معين**: رواية أحمد بن محمد ابن محرز، تحقيق: محمد القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ.
- **معرفة السنن والآثار**: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **معرفة الصحابة**: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (أبو نعيم) (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **معرفة علوم الحديث**: محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **معرفة القراء الكبار**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار معروف وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **المغرب في ترتيب المعرب**: ناصر عبد السيد المُطَرِّزيّ (٦١٠هـ)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

- **المغني**: عبد الله بن أحمد ابن قدامة (٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- **المغني في الضعفاء**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.
- **معرفة أنواع علم الحديث**: عثمان بن عمرو «ابن الصلاح» (٦٤٣هـ)، تحقيق: ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**: محمد بن إسماعيل «ابن خلفون» (٦٣٦هـ)، تحقيق: عادل سعد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المقاصد الحسنة**: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله الصديق، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- **مقاييس اللغة**: لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، طبعة ١٣٩٩هـ.
- **مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٥٤٤هـ)**، تحقيق: حسين شواط، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **مقدمة صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- **المقتنى في سرد الكنى**: محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح مراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **مقدمة شرح صحيح مسلم**: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.
- **مكانة الصحيحين**: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: محمد بن أبي بكر «ابن القيم» (٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: عبد الرحمٰن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٩٩هـ.
- **المنتخب من العلل للخلَّال**: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار الرّاية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: عبد الحميد بن حميد الكشي (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي وزميله، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **منتقى الأخبار**: عبد السلام بن عبد الله «ابن تيمية» (٦٥٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- **المنتقى من السنن المسندة**: عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ)، مراجعة: خليل الميس، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان (٢٨٤هـ)**، تحقيق: أحمد سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**: محمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ)، محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- **الموضوعات**: عبد الرحمٰن بن علي «ابن الجوزي» (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.
- **الموطأ**: الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **موطأ الإمام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، لجنة إحياء التراث، بوزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**: محمّد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- **نصب الراية**: عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، تصحيح محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت.
- **النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة**: الشيخ ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **النكت الظراف**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيمة.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي، المجلس العلمي بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: المبارك بن محمد «ابن الأثير الجزري» (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي وزميله، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**: محمد بن علي «الحكيم الترمذي» (٢٨٥هـ)، تحقيق: توفيق تكلة، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- **نيل الأوطار**: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- **هدي السَّاري مقدمة فتح الباري**: أحمد بن علي «ابن حجر» (٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- **هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث**: محمد حبيب الله الشنقيطي (١٣٦٣هـ)، بعناية: رمزي دمشقية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **الوافي بالوفيات**: خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وزميله، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **وفيات الأعيان**: أحمد بن محمد «ابن خلكان» (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة